

THE PRINCE GHAZI TRUST  
FOR QUR'ANIC THOUGHT  
Est. 2012 CE



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
تخصص الفقه

# الابتهاج في شرح المنهاج

لنقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي الشبكي الشافعي (ت: ٥٧٥٦ هـ) رحمه الله

تتمة كتاب الخلع

من قول المصنف: (فصل: الفرقة بلفظ الخلع طلاق...) إلى نهاية كتاب الخلع

دراسة وتحقيقاً

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي

إعداد الطالب:

محمد بن ناصر بن محمد الزهراني

الرقم الجامعي (٤٢٧٨٨٠١٢)

إشرافه فضيلة الشيخ:

د/ شرف بن علي الشريف

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م



## ملخص الرسالة

:  
 ) :  
 ( )  
 ( ... ) : ) : ( )  
 .  
 : :  
 :  
 ( ) : : ( )  
 :  
 . - . - . - .  
 . - : :  
 . - . - . - .  
 : :  
 - . - . - .  
 . ( : :  
 .  
 :

### The summary of the study

Praise be to Allah. Prayers and blessings be upon the messenger of Allah.

This is a summary of a master degree research in the Islamic Fiqh . It is entitled " Joy explaining the curriculum " written by Imam: Taqi Al din Ali Bin Abdel Kafi Al Sobki. Died in 756H. " The completion of Al Khol'a book" . It begins from the Author's saying " A chapter : separating with the utterance "Khol'a" is considered Divorce ..." to the end of Al Khol'a book; study and documentation.

It includes an introduction about the importance of the script , why I chose it and the research's schemata.

The Research is divided into two parts: part one is the study and it includes four chapters. The first and the second are about: Introducing the author of the text ("I man Al Nawawi"), and the explainer "Imam Al Sobki". It includes a preface about the author's era. Those chapters also include eight sections: 1- His name, family and birth. 2- His brining – up. 3- His teachers (Sheikhs) and students. 4- His scientific work. 5- His scientific life. 6- His doctrine and teaching. 7- His position and the scholar's praise of him. 8- His death.

The third chapter: is an introduction to the explanation, it includes six chapters: 1- A study of the book's title. 2- The book's relation to the author. 3- The author's curriculum in the book. 4- The importance of the book and its effect on next books. 5- The evaluation: stating its advantages and disadvantages)

The second part: Documentation . It includes a brief on describing the book's script copies. It also includes the curriculum of documentation.

Finally; I concluded the study with a group of analytical indexes that serve the book.

I've reached a conclusion that the book is an encyclopedia of jurisprudence. It includes most of the Islamic Jurisprudence's field of study. It is also considered one of the most important source of Shafi Jurisprudence; for most of his successors quoted his sayings.

It also has quotations view points and choices from other scientific schools.

The Researcher: Mohammed Bin Nasser bin Mohammed Al Zahrani .  
Under Supervision of: Dr. Sharaf Bin Ali Al Sharif  
Dean of the Faculty of legislation and Islamic.  
Studies : Dr. Saud Bin Ibrahim Al Shoraim.



# المقدمة

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين  
 نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فلما كان الفقه في الدين من أفضل العلوم وأجل القربات، حث الله عليه  
 بقوله: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ  
 لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢] وأخبر رسوله ﷺ أن علامة إرادة الله بعبده الخير هي أن  
 يفقهه في الدين فقال: ( من يُرد الله به خيراً يُفقهه في الدين )<sup>(١)</sup>.

وتكفل الله بحفظ شريعته فقيض لها علماء أجلاء، مخلصين لله، ناصحين لعباد  
 الله، عرفوا شرف العلم وفضله وواجب البيان، واستشعروا ثقل المسؤولية وأثم  
 الكتمان، فوقفوا أنفسهم على تعليم دين الله وتبليغه إلى من يستطيعون، رائدهم في  
 ذلك تحقيق الخيرية التي وعد بها رسوله ﷺ.

ومن هؤلاء الأئمة الأعلام والعلماء الكرام، تقي الدين علي بن عبد الكافي  
 السبكي الشافعي (ت: ٧٥٦هـ)، الذي أثرى المكتبة الإسلامية بتصانيفه المفيدة  
 ومؤلفاته الماتعة، ومن أهمها وأنفعها، كتاب: (الابتهاج في شرح المنهاج) الذي يحتل  
 مكانة عالية بين كتب الفقه عامة والفقه الشافعي خاصة، بما يحويه من أقوال  
 وأوجه، واستنباطات واجتهادات وترجيحات، وما ضمنه من نقول وآراء حفظها  
 لنا في هذا السفر القيم، كل ذلك بعبارة سهلة ومعنى واضح في حسن ترتيب  
 وتبويب.

(١) خرجه البخاري في كتاب العلم، من رواية معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، باب من يُرد الله به  
 خيراً يُفقهه في الدين: ٣٩/١ رقم: [٧١]، ومسلم في كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة: ٢/٧١٨  
 رقم: [١٠٣٧].

وكتاب بهذه الميزات جدير بالتحقيق والخدمة والنشر، ليعم به النفع، وليتبعوا مكانه اللائق بين الكتب الفقهية.

وكان من عظيم منة الله علي أن وفقني لمواصلة دراستي العليا، فهياً لي القبول بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى في مكة المكرمة، -زادها الله شريفاً وتعظيماً- للحصول على درجة الماجستير، وكان البحث في تخصص الفقه أحد متطلبات نيل هذه الدرجة العلمية.

فبدأت بالبحث عن موضوع للكتابة فيه، أو مخطوط لتحقيقه، فكانت الثانية، فوافق ذلك رغبة في نفسي تدفعني إلى الإسهام بجهد ولو يسير لإبراز آثار أولئك الأئمة الكبار، وإخراج نتاجهم العلمي من خزائن المخطوطات إلى حيز المطبوعات، فيسر الله الوقوف على سفر عظيم وكتاب جليل؛ ليكون موضوع بحثي [تتمة كتاب الخلع] من (الابتهاج في شرح المنهاج) للإمام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، وهو آخر جزء من هذا الكتاب القيم، فوجدت ضالتي وأدركت بغيتي.

ثم تقدمت به للقسم، فيسر الله لي الموافقة، فاستعنت بالله وبدأت العمل، ووطنت العزم في المضي فيما يعد سبقاً وإضافة جديدة للباحث وتكميل تحقيق كتاب من الكتب المهمة، ومرجع من المراجع المفيدة.

❁ **أهمية المخطوط:** تأتي أهمية المخطوط من عدة نقاط أجمالها في ما يلي:

أ - مكانة المؤلف العلمية ويمكن بيانها في النقاط التالية:

- جلده في طلب العلم وتحصيله والرحلة له من مصر إلى الشام والحجاز إلى أن توفي بالقاهرة، مع إقبال كبير على التصنيف والتدريس والخطابة والفتيا والقضاء.

- ثناء العلماء عليه، وأنه انتهى إليه الحفظ ومعرفة الأثر بالديار المصرية حتى لقب بشيخ الإسلام.
- له من المصنفات أكثر من مائة وخمسين مصنفاً ما بين كتاب ورسالة.
- ب - القيمة العلمية لمتن الكتاب ومؤلفه، ويمكن بيانها في النقاط التالية :
  - تميّز كتاب منهاج الطالبين بكونه لأحد أبرز أئمة الفقهاء الشافعيين والمحققين فيه، وهو الإمام: يحيى بن شرف النووي ~ .
  - تميّز المنهاج أيضاً، بكونه مختصراً لكتاب المحرّر للإمام الرافعي، والمحرّر مقتبس من وجيز الغزالي، والوجيز من النهاية التي أخذها إمام الحرمين من مختصر المزني، وكفى بهذه السلسلة علواً.
  - اتفاق متأخري الشافعية على أن المعتمد ما اتفق عليه الشيخان: الرافعي والنووي، وإن اختلفا فالمعتمد غالباً ما قاله النووي.
- ج - القيمة العلمية للكتاب المحقّق، ويمكن إيجازها في النقاط التالية :
  - يتميّز الكتاب بكونه شرحاً لكتاب منهاج الطالبين للإمام النووي، الذي لا تخفى قيمته العلمية في مذهب الشافعية.
  - تميز أيضاً بكونه من أقدم شروح المنهاج، إن لم يكن أقدمها، كما أنه من أوسعها، وكل من أتى بعده فهو عالية عليه.
  - البسط العلمي الواسع للمسائل في هذا الكتاب حيث بلغ الموجود منه: (١٨٤٤) لوحاً، وهي شرح لثلاثي المتن فقط، مما يدل على ذلك التوسع، وأن مت تم تحقيقه بلغ: (٣٧) لوحاً أي: (٧٢) صفحة مع أن متنها في المنهاج لا يتجاوز ثلاث صفحات من الخط الطباعي المتوسط.



## ❖ أسباب اختيار المخطوط:

- أسباب اختيار المخطوط عديدة أجملها فيما يلي:
- الإسهام بجهد المقل في تحقيق التراث الإسلامي، وإبراز مآثر أئمة الإسلام.
- الإفادة من المنهجية العلمية التي امتاز بها المؤلف في الابتهاج؛ من حيث الجمع بين الفقه وأصوله، مع العناية بالدليل.
- المكانة الرفيعة للشرح وللمتن الذي هو كتاب منهاج الطالبين للإمام النووي ولا تخفى مكانته عند الشافعية وغيرهم، ولا أدل على ذلك من كثرة شروحه.
- تكملة للمشروع الذي تبناه قسم الدراسات العليا الشرعية بتحقيق هذا الكتاب الجليل كاملاً وإخراجه لطلاب العلم والمتخصصين في صورة تحقق الفائدة والنفعة.

## ❖ خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مقدمة وقسمين:

### المقدمة:

تشتمل على أهمية المخطوط وأسباب اختياره وخطة البحث.

القسم الأول الدراسة: وتشتمل على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: نبذة مختصرة عن صاحب المتن، وفيه تمهيد وثمانية مطالب:
- التمهيد: عصر المؤلف، (وسيكون الكلام فيه مقتصرًا على ماله أثر في شخصية المترجم له).

- المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.
  - المطلب الثاني: نشأته.
  - المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.
  - المطلب الرابع: آثاره العلمية.
  - المطلب الخامس: حياته العلمية.
  - المطلب السادس: مذهبه وعقيدته.
  - المطلب السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.
  - المطلب الثامن: وفاته.
- المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن المتن.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: أهمية الكتاب.
- المطلب الثاني: منزلته في المذهب الشافعي.
- المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.
- المطلب الرابع: التعريف بأهم شروحه.

المبحث الثالث: التعريف بصاحب الشرح، وفيه تمهيد وثمانية مطالب:

التمهيد: عصر الشارح. (وسيكون الكلام فيه مقتصرًا على ماله أثر في شخصية المترجم له).

- المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.
- المطلب الثاني: نشأته.
- المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.
- المطلب الرابع: آثاره العلمية.

- المطلب الخامس: حياته العملية.
- المطلب السادس: مذهبه وعقيدته
- المطلب السابع: مكائته العلمية وثناء العلماء عليه.
- المطلب الثامن: وفاته.

#### المبحث الرابع: التعريف بالشرح.

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب.
- المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
- المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.
- المطلب الرابع: أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده.
- المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته.
- المطلب السادس: في مزايا الكتاب والمآخذ عليه.

#### القسم الثاني:

ويشتمل على تمهيد في وصف المخطوط ونسخه، وبيان منهج التحقيق.  
 وقد حرصت قدر طاقتي على الالتزام بخطة تحقيق التراث التي وافق عليها  
 مجلس كلية الشريعة.

وبعد، فقد عملت في تحقيق هذا المخطوط وخضت هذه التجربة النافعة  
 المفيدة التي اعتبرها من أنفع سني حياتي، وأجمل لحظات عمري، وأحسن مراحل  
 طلبي للعلم، إذ عشت أكثر من سنة ونصف السنة مع علماء الإسلام وكتبهم، وإن  
 تباعد الزمان وطالت الأعوام.

وتجولت بين مدن ومكتبات أبحث عن المفيد والنافع، والتقيت كثيرًا من العلماء وطلبة العلم، ووقفت على فوائد وفرائد لم أكن لأقف عليها لولا توفيق الله تعالى بتحقيق هذا السفر المبارك، إلى غير ذلك من المنافع والمكاسب.

### ❁ الصعوبات التي واجهت الباحث:

لا يخلو أي عمل من صعوبات ومعوقات، وقد واجه الباحث شيء منها، أوجزها فيما يلي:

- الانشغال الوظيفي وعدم التفرغ التام للبحث مما يؤثر على عمل الباحث في تحقيق هذا الكتاب على الوجه المرضي.
- لم تتوفر نسختا الكتاب: (د، م) إلا بعد قطع مسافة كبيرة من البحث مما اضطر الباحث إلى إعادة النظر ثانية فيما كتبه من قبل.
- الحرج الشديد من إثبات أي كلمة مما في المخطوط إلا بعد النظر والتأمل في نسخ المخطوط الثلاث، ومراجعة موارده، وغلبة الظن أن هذه عبارة المؤلف التي أرادها.
- كون بعض موارد الكتاب المهمة التي ينقل عنها كثيرًا مخطوطة لم تحقق، أو حققت ولكن لم تنشر، مما اضطر الباحث إلى السفر إلى مظان تلك المخطوطات والكتب وتصويرها.

## ❁ شكر وتقدير

وأخيراً وليس آخراً، فإنني أشكر الله تعالى أولاً وآخرًا ظاهرًا باطنًا على التيسير والتّمام.

وبعد شكر الله أثني بالشكر لمن أمر الله تعالى بشكرهما بعد شكره فقال: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمَصِيرِ﴾ [لقمان: ١٤]، فأشكر أبوي الكريمين ووالدي الحنونين على حسن التربية وجميل التنشئة، وأسأله تبارك وتعالى أن يحسن خاتمتها وأن يوفقني ويعينني على برهما والإحسان إليهما.

كما أخص بالشكر شيخي وأستاذي؛ صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور: شرف بن علي الشريف، الذي له نصيب من اسمه، إذ جمع بين شرف النسب والقراية، وبين شرف العلم وحسن الخلق، فلقد غمرني بكرم خلقه، وغزير علمه، فما عرفته إلا ناصحًا محبًا، يتصل ويقابل، يسأل ويتفقد، يبذل العلم والوقت، يسدي النصيحة والفائدة، ويجود بالكلمة النافعة، مما كان له أكبر الأثر في إخراج هذا البحث على هذه الصورة التي أحسبها حسنة، فشكر الله سعيه وبارك له في علمه، وأمد في عمره على طاعته، وأصلح له ذريته، وجزاه عني خير الجزاء، وجعل ذلك في موازين حسناته يوم القيامة.

كما أعم بالشكر كل من مدّ لي يد العون، من المشايخ الفضلاء والزملاء النجباء، الذين كانوا خير معين وأحسن رفيق، ومهما قلت فلن أوفيهم حقهم، فلهم مني الدعاء، فاسأل الله تعالى أن يكافئهم حسنا على ما بذلوه، وأن يجزيهم خيرًا على ما قدموه.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لجامعة أم القرى بمكة المكرمة على ما تبذله من جهد في سبيل خدمة طلبية العلم، وما تقدمه من تسهيلات للدارسين والباحثين، وأخص بالشكر القائمين على كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،

وقسم الدراسات العليا الشرعية، على حسن تعاملهم، وطيب تعاونهم، فجزاهم الله  
الجزء الأوفى.

كما أسعدني وأثلج صدري أن يقوم بحثي هذا من قبل شيخين فاضلين  
وعالمين جليلين هما:

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور: رويحي بن راجح الرحيلي.

وفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور: ياسين بن ناصر الخطيب.

الذين تفضلاً بقبول قراءة هذه الرسالة لإبداء ملاحظاتهم وتصويباتهم،  
مما سيكون له الأثر الكبير في استكمال النقص وتصحيح الخطأ وتسديد الخلل، حتى  
يخرج هذا العمل في أحسن صورة وأبهى حلة، فشكر الله سعيهما ونفعنا بعلمهما.  
وبعد، فما هذا البحث إلا جهد المقل، بذلت فيه وسعي وطاقتي، وقدمت  
أفضل ما عندي، مع قصر الباع وقلة المتاع، وهو عمل بشري يعتريه النقص ويشوبه  
الخلل.

فأسأل الله العليّ القدير أن يتقبله مني، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن  
يعفو عما فيه من الخلل والنقصان، وأن يوفقني لما يحب ويرضى، وصلى الله على نبينا  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وكتبه:

محمد بن ناصر بن محمد الزهراني.

مكة المكرمة

ليلة الجمعة: ٣٠/١١/١٤٢٩هـ.



# القسم الأول

الإنعكاس في شرح المنهج

# القسم الأول الدراسة

وفيه أربعة مباحث: -

✿ المبحث الأول: نبذة مختصرة عن صاحب المتن.

✿ المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن المتن.

✿ المبحث الثالث: التعريف بصاحب الشرح.

✿ المبحث الرابع: التعريف بالشرح.



# المبحث الأول

## نبذة مختصرة عن صاحب المتن

وفيه تمهيد وثمانية مطالب: -

- ❖ التمهيد: عصر المؤلف، (وسيكون الكلام فيه مقتصرًا على ما له أثر في شخصية المترجم له).
- ❖ المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.
- ❖ المطلب الثاني: نشأته.
- ❖ المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.
- ❖ المطلب الرابع: آثاره العلمية.
- ❖ المطلب الخامس: حياته العلمية.
- ❖ المطلب السادس: مذهبه وعقيدته.
- ❖ المطلب السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.
- ❖ المطلب الثامن: وفاته.

\* \* \* \* \*

## التمهيد ( )

### ✽ عصر مؤلف المتن (الإمام النّووي) ( )

عاصر الإمام النّووي حكم دولتين هما: الدولة الأيوبية<sup>(١)</sup> التي عاش في عهدها ثلث حياته الأول، والدولة المملوكية<sup>(٢)</sup> التي عاش فيها بقية حياته.

وكانت البلاد الإسلامية إذ ذاك مهددة بالأطماع الخارجية للنصارى والمغول ومن ظاهرهم من الأعداء الداخليين، وواحدة من هاتين الفتنتين كافية للقضاء على الدولة الإسلامية، فكيف بهما وقد اجتمعتا على المسلمين ونزلت بساحتهم، ولكن

(١) وقد أفدت في هذه الدراسة من الزملاء الذين سبقوني في تحقيق أجزاء هذا الكتاب. انظر صفحة: ٤١٥

(٢) انظر: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية: ١ / ١٨١ نزهة المالك والمملوك مختصر سيرة من ولي من الملوك: ١٣٣ البداية والنهاية: ١٢ / ٢٠٠ تاريخ الإسلام: ٥٠ / ٢٥٤ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٣٠٣ - ٣١٩ - ٢٢٧ سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: ٤ / ١٥ دراسة في تاريخ الأيوبيين والمماليك: ١٣٨ مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك: ٦٩ خطط الشام: ٢ / ٦٩.

(٣) بداية الدولة الأيوبية كانت على يد صلاح الدين يوسف بن أيوب، سنة: ٥٦٧هـ وانتهت بموت آخر ملوكهم المعظم توران شاه، سنة: ٦٤٨هـ.

انظر: النجوم الزاهرة: ٦ / ٢٢٧ سمط النجوم العوالي: ٤ / ١٥.

(٤) الدولة المملوكية تنقسم إلى قسمين:

الأول: المماليك البحرية، حكموا من سنة: ٦٤٨هـ إلى سنة: ٧٨٤هـ.

الثاني: المماليك الجراكسة، حكموا من سنة: ٧٨٤هـ إلى سنة: ٩٢٣هـ.

انظر: خطط المقرئزي: ٢ / ٢٣٦ الكواكب السائرة: ١ / ٢١١ تاريخ المماليك في مصر والشام: ١٥ عجائب الآثار للجبرتي: ١ / ٢٨ - ٣٦.

الله سلّم، فقيض الله لها من يصد أعداءها، ويردهم عنها أذلة صاغرين<sup>(١)</sup>.

ومع هذين الخطرين العظيمين والعدوين اللدودين؛ فإن هذه الفترة تميزت بشيء من الاستقرار الداخلي؛ ظهرت فيه حركة علمية مباركة، أبرزت كثرة في العلماء، ووفرة في دور العلم، كان من ثمارها الإمام النووي وأمثاله من العلماء العاملين والأئمة المجتهدين<sup>(٢)</sup>.

### ✽ الفرع الثاني: الحياة العلمية لعصر المؤلف:

يعد القرن السابع الهجري من أزهى العصور الإسلامية من الناحية العلمية، فقد حفل بالكثير من العلماء الكبار، الذين أثروا عصرهم بالعلوم المختلفة وصنفوا في شتى الفنون، كما ازدهرت البلاد الإسلامية بدور العلم ومراكز الثقافة، ففي دمشق وحدها؛ أنشئ أكثر من مائة مدرسة، وبضع عشرة دارًا للحديث، وغيرها من المدارس، إضافة إلى خلق العلم الكثيرة<sup>(٣)</sup>.

ويزداد الأمر وضوحًا بالتأمل في كتب التراجم التي امتلأت بأسماء علماء ذلك القرن في مختلف العلوم وشتى الفنون، وما المكتبة الزاخرة والتركة المباركة؛ إلا خير شاهد على تقدم الحركة العلمية وازدهار النهضة الثقافية في ذلك العصر<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: البداية والنهاية: ١٤ / ٢٦٤ العبر في خبر من عبر: ٥ / ٢٢٥ المغول في التاريخ: ٣٠٨.

(٢) انظر: الإمام النووي للدقر ١٣.

(٣) انظر: الإمام النووي وأثره في الحديث: ١٥.

(٤) المصدر نفسه.

وفيما يلي أسماء بعض مشاهير العلماء في ذلك العصر<sup>(١)</sup>:

- الرَّافعي، عبد الكريم بن محمد الفقيه الشَّافعي، المتوفى سنة: ٦٢٣ هـ.<sup>(١)</sup>
- ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، أبو عبد الله، شهاب الدين المتوفى سنة: ٦٢٦ هـ.<sup>(١)</sup>
- الآمدي، سيف الدين علي بن محمد، الأصولي، المتوفى سنة: ٦٣٠ هـ.<sup>(١)</sup>
- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الكردي، إمام المحدثين، المتوفى سنة: ٦٤٣ هـ.<sup>(١)</sup>
- أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المتوفى سنة: ٦٦٥ هـ.<sup>(١)</sup>
- العز بن عبد السلام، عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد بن مهذب السلمي، سلطان العلماء، المتوفى سنة: ٦٦٠ هـ.<sup>(١)</sup>
- ابن خلِّكان، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد، المتوفى سنة: ٦٨١ هـ.<sup>(١)</sup>

- 
- (١) انظر: البداية والنهاية: ١٣ / ٢٩٥ العبر: ٥ / ٣٠٧ شذرات الذهب: ٥ / ١٤٣ الإمام النووي وأثره في الحديث النبوي: ١٢ الإمام النووي للدق: ١٣.
  - (٢) انظر: طبقات الشَّافعية لابن قاضي شهبه: ٢ / ٧٥.
  - (٣) انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٢ / ٣١٢.
  - (٤) المصدر نفسه: ٢٢ / ٣٦٤.
  - (٥) انظر: طبقات الفقهاء: ١ / ٢٦٤.
  - (٦) انظر: طبقات الشَّافعية لابن قاضي شهبه: ٢ / ١٣٤.
  - (٧) انظر: البداية والنهاية: ١٤ / ٢٧٤ تاريخ الإسلام: ٤٨ / ٤١٦.
  - (٨) انظر: طبقات الشَّافعية لابن قاضي شهبه: ٢ / ١٦٦.

وهؤلاء وغيرهم عاشوا في القرن الذي عاش فيه النُّووي، وهم قليل من كثير ممن زخر بهم هذا العصر.

وأما المدارس، ففي عصر دولة المماليك أنشئت في بيت المقدس وحدها سبع وعشرون مدرسة، منها<sup>(١)</sup>:

١- المدرسة الصلاحية، وتسمى أيضا الناصرية نسبة إلى السلطان الناصر صلاح الدين أيوب، أسسها سنة: ٥٧٢هـ.

٢- دار الحديث المروية، أسست سنة: ٦٢٠هـ.

٣- دار الحديث الأشرفية، أسست سنة: ٦٢٨هـ.

٤- المدرسة الكاملية، للحديث، أسست سنة: ٦٣١هـ.

٥- المدرسة الجوزية بدمشق، أنشأها أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي وفرغ من بنائها سنة: ٦٢٥هـ.

٦- المدرسة الناصرية الجوانية، أنشأها الملك الناصر يوسف بن صلاح الدين سنة: ٦٥٣هـ.

٧- دار الحديث الشقيشفية، أسست سنة: ٦٥٦هـ.

٨- المدرسة الصدرية، أسسها أسعد بن عثمان بن المنجا التنوخي الحنبلي المتوفى سنة: ٦٥٧هـ.

٩- المدرسة الظاهرية، أسسها الملك الظاهر بيبرس<sup>(٢)</sup>، وقد تم بناؤها

(١) انظر: المدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٤ وما بعدها، منادمة الأطلال ومسامرة الخيال: ١/ ٧٧ وما بعدها، المدارس في بيت المقدس: ٢/ ٥ وما بعدها.

(٢) هو: السلطان الظاهر، ركن الدين أبو الفتوح بيبرس بن عبد الله البندقداري الصالحي الأيوبي التركي، سلطان مصر والشام والحجاز، رابع ملوك الترك، مولده في حدود العشرين وستمائة، وتوفي

سنة: ٦٦٢ هـ.

ويضاف إلى ذلك حرص السلاطين على نشر العلم، والحث على تعليمه وتعلّمه وإجلال أهله، والوقف على خدمة العلم وحملته، بل يُروى عن بعض سلاطين ذلك العصر حفظ القرآن، وحفظ بعض كتب الفقه والأدب<sup>(١)</sup>.

ومع أنه قد يوصف هذا العصر بأنه عصر نقل متزن وتقليد واع<sup>(٢)</sup>، إلا أنه برز فيه أئمة مجتهدون وعلماء مشهورون أذكر منهم على سبيل التمثيل لا الحصر:

١ - تقي الدين ابن دقيق العيد<sup>(٣)</sup>.

٢ - تقي الدين ابن تيمية<sup>(٤)</sup>.

سنة: ٧٠٨ هـ.

انظر: النجوم الزاهرة: ٧/ ٩٤ الوافي بالوفيات: ١٠/ ٢٠٧.

(١) انظر: وفيات الأعيان: ٢/ ١١٩ البداية والنهاية: ١٣/ ١١٥ طبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ٣٤٠ الدارس: ١/ ١٥ مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك: ٦٩ منادمة الأطلال: ١/ ٢٤.

(٢) انظر: الإمام النووي: ١٥ صور من الحضارة العربية والإسلامية في سلطنة المماليك: ١٣٣.

(٣) هو: أبو الفتح تقي الدين، محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، ولد سنة: ٦٢٥ هـ، برع في علوم كثيرة أبرزها علم الحديث، من تصانيفه: الإمام في الحديث، شرح عمدة الأحكام، توفي سنة: ٧٠٢ هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ٢٠٧ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣/ ٢٢٩.

(٤) هو: شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي، ولد سنة ٦٦١ هـ، قال الذهبي: كان يقضى منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف التي يوردها، ولا أشد استحضارا للمتون وعزوها منه، وكانت السنّة نصب عينيه وعلى طرف لسانه بعبارة رشيقة، وكان آية من آيات الله، مع ما كان عليه من الكرم والشجاعة والفراغ عن ملاذ النفس، اعتقل بالقلعة فلم يزل بها إلى أن توفي في ليلة الاثنين لعشرين من شهر القعدة سنة: ٧٠٢ هـ.

٣- شمس الدين ابن قيم الجوزية<sup>(١)</sup>.

٤- تقي الدين السبكي<sup>(٢)</sup>.

وما هذه الأسماء إلا أمثلة يسيرة وأسماء قليلة من أولئك العلماء الأعلام، والأئمة الكبار، الذين ازدان بهم ذلك العصر.



↩ =

٧٢٨ هـ .

انظر: الدرر الكامنة: ١/١٦٨ الوافي بالوفيات: ٧/١١ البدر الطالع: ١/٦٣.

(١) هو: شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ثم الدمشقي أبو عبد الله المعروف بابن قيم الجوزية، الفقيه الأصولي النحوي المفسر، ولد سنة: ٦٩١ هـ، من تصانيفه: تهذيب سنن أبي داود، إعلام الموقعين، زاد المعاد، توفي سنة: ٧٥١ هـ.

انظر: الدرر الكامنة: ٥/١٣٧ شذرات الذهب ٦/١٦٨ البدر الطالع: ٢/١٤٣.

(٢) انظر ترجمته الموسعة في صفحة: ٥٨ وما بعدها.

**المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده<sup>(١)</sup>****اسمه:**

هو الإمام: يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النّوّوي<sup>(١)</sup>.

**لقبه:**

يلقب الإمام النّوّوي ~ بـ: محيي الدّين، وكان يكره ذلك تواضعاً منه؛ ولأنّ الدّين حيٌّ وغير محتاج إلى من يحييه، وكان يقول: ( لا أجعل في حل من لقبني محيي الدّين )<sup>(١)</sup>.

(١) انظر ترجمة النّوّوي في: طبقات الحفاظ: ١/١٣ تذكرة الحفاظ: ٤/١٤٧٠ البداية والنهاية: ١٣/٢٧٨ شذرات الذهب: ٥/٣٥٤ تاريخ الإسلام: ٥٠/٥ ص ٢٤٦ طبقات الفقهاء: ١/٢٦٨ طبقات الشّافعية الكبرى: ٨/٣٩٥، طبقات الشّافعية لابن قاضي شهبة: ٢/١٥٣ المنهاج السوي في ترجمة الإمام النّوّوي للسيوطي، تحفة الطالبين في ترجمة النّوّوي لابن العطار، المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النّوّوي للسخاوي، تاج العروس: ٤٠/١٤٢ الدارس في أخبار المدارس: ١/١٩ الإمام النّوّوي للدقر: ٢٥ الأعلام للزركلي: ٨/١٥٠.

(٢) يقول ابن العطار: ( النّوّوي نسبة إلى نوى، وهي بحذف الألف بين الواوين على الأصل، ويجوز كتابتها بالألف على العادة). تحفة الطالبين: ٣٩.

\* ونوى قرية من قرى حوران من أعمال دمشق. معجم البلدان: ٥/٣٠٦ وهي الآن من مدن الجمهورية العربية السورية.

(٣) انظر: تحفة الطالبين: ٣٩ الإمام النّوّوي: ١٨ مرقاة المفاتيح: ٢/١٥.



### ❖ كنيته:

يكنى الإمام النُّووي بـ: أبي زكريا<sup>(١)</sup>، ومن المعلوم أن التكني إنما يكون لمن له ولد، وهو ~ لم يتزوج أصلاً، ولم يكن يكنى نفسه بها<sup>(٢)</sup>، وإنما كني من باب تكنية أولي الفضل تأدُّباً؛ ولأن النفوس قد تستوحش ممن يخاطبها بأسمائها<sup>(٣)</sup>.

### ❖ مولده:

اتَّفَق المترجمون للإمام النُّووي على أنه ولد في شهر الله المحرم من سنة: ٦٣١هـ، واختلفوا، أهو في العشر الأوائل، أم في العشر الأواسط؟ على قولين، الثاني أرجحهما<sup>(٤)</sup>.



(١) انظر: طبقات الحفاظ: ١/٥١٣ طبقات الشَّافعية الكبرى: ٨/٣٩٥.

(٢) انظر: الإمام النُّووي وأثره في الحديث: ١٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: تحفة الطالبين: ٤١ طبقات الشَّافعية للإسنوي: ٢/٤٧٦ طبقات الفقهاء الشَّافعيين لابن

كثير: ٢/٩١٠ المنهل العذب الروي: ٣٦ المنهاج السوي: ٤٢.

## المطلب الثاني: نشأته (١)

نشأ الإمام النَّووي ~ في بيت زهد وورع وصلاح وتقوى، فأثر ذلك فيه، فنشأ محباً للعلم شغوفاً به، وضعه أبوه عند معلم الصبيان ليتعلم القرآن ففتح الله عليه وأثار بصيرته؛ فحفظ القرآن وقد ناهز الخُلُم.

يقول ابن العطار<sup>(١)</sup>: (ذكر لي الشيخ ياسين بن يوسف المراكشي<sup>(٢)</sup> ~ أنه رأى الشيخ وهو ابن عشر سنين بنوى، والصبيان يُكرهونه على اللعب معهم، وهو يهرب منهم ويكي لإكراههم ويقرأ القرآن في تلك الحال، قال: فوقع في قلبي محبته، وكان قد جعله أبوه في دكان، فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن، قال: فأتيت معلّمه فوصيته به، وقلت له: إنه يرجي أن يكون عَلمَ زمانه وأزهدهم، ويتنفع الناس به، فقال لي: أَمْنَجِّم أنت ؟. فقلت: لا، وإنما أنطقني الله بذلك، قال: فذكر المعلم ذلك لوالده، فحرص عليه إلى أن ختم القرآن وقد ناهز الخُلُم<sup>(٣)</sup>).

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٩٦/٨ الدارس: ١/ ٢٤ تحفة الطالبين: ٤٣ المنهل العذب: ٣٦ المنهاج السوي: ٥٤.

(٢) هو: علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان، الإمام العالم المحدث علاء الدين أبو الحسن بن العطار، ولد يوم عيد الفطر سنة: ٦٥٤هـ، تفقه على الإمام النَّووي، وكان من أشهر أصحابه وأخصهم، توفي سنة: ٧٢٤هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ١٣٠ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ٢٧٠ شذرات الذهب: ٦/ ٦٣.

(٣) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام باسم: ياسين بن عبد الله المغربي كان له دكان بظاهر باب الجابية، مرقية نوى فرأى الشيخ محيي الدين النووي وهو صبي ففترس فيه النجابة، واجتمع بأبيه الحاج شرف ووصاه به، وحرصه على حفظ القرآن والعلم، مات سنة: ٦٨٧هـ.

انظر: تاريخ الإسلام: ٥١/ ٣١٨ تحفة الطالبين: ٦ المنهل العذب: ٢.

(٤) تاريخ الإسلام: ٥٠/ ٢٤٧ طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٩٦ المنهل العذب الروي: ٣٧ المنهاج

قدم به أبوه إلى دمشق حاضرة العلم ومقصد طلابه - وكان عمره حينذاك تسع عشرة سنة - فسكن المدرسة الرواحية<sup>(١)</sup> وبقي فيها سنتين فحفظ التَّنبيه في أربعة أشهر ونصف، وحفظ ربع المهذَّب في باقي السنة، ولازم الشَّيخ إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي الشَّافعي، وجعل يشرح ويصحِّح فأعجب به لما رأى من اشتغاله وملازمته وعدم اختلاطه بالناس، فأحبه محبة شديدة، وجعله معيد الدرس في حلَّته لأكثر الجماعة.

حجَّ مع والده سنة إحدى وخمسين وستمائة، وكانت الوقفة تلك السنة يوم الجمعة، فأقام بمدينة النبي ﷺ نحوًا من شهر ونصف<sup>(٢)</sup>.

ثم عاد إلى دمشق فزاد حرصه واشتغاله بطلب العلم، فمن ذلك أنه يقرأ كل يوم اثني عشر درسًا على المشايخ شرحًا وتصحيحًا<sup>(٣)</sup>.

يقول عن نفسه: (وبارك الله لي في وقتي واشتغالي، وأعاني)<sup>(٤)</sup>.

فهياً الله له بيئة دينية صالحة، ونشأة علمية طيبة، وهمة شغوفة بالعلم محبة له،

﴿ =

السوي: ٤٣.

(١) المدرسة الرواحية: شرقي مسجد ابن عروة بالجامع الأموي، ولصيقه من ناحية بابه الشرقي، بناها زكي الدين بن رواحة، أبو القاسم، التاجر المعروف بابن رواحة، المتوفى سنة: ٦٢٢هـ.

الدارس: ١/١٩٩.

(٢) انظر: المنهاج السوي: ٨/١.

(٣) درسين في الوسيط، ودرسًا في المهذَّب، ودرسًا في الجمع بين الصحيحين، ودرسًا في صحيح مسلم، ودرسًا في اللمع لابن جني، ودرسًا في إصلاح المنطق، ودرسًا في التصريف، ودرسًا في أصول الفقه، ودرسًا في أسماء الرجال، ودرسًا في أصول الدين.

تذكرة الحفاظ للذهبي: ٤/١٤٧٠.

(٤) المنهل العذب الروي: ٣/١.

بعيدة عن الدنيا وهوها، فطاب الغراس وأينعت الثمار، حتى صار من العلماء  
العاملين والأئمة الراسخين والأولياء المتقين، موصوفا بالعدالة، وحسن الديانة،  
على أن حياته لم تطل كثيرًا.



## المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

وفيه فرعان:

## ✽ الفرع الأول: شيوخه:

عاش النَّووي في القرن السابع الهجري الذي امتلأ بالعلماء الكبار في شتى فنون العلم، فله في كل علم شيوخ متعددون وعلماء كثيرون، لازم مجالسهم واستمع إلى دروسهم ونهل من معين علومهم، فاستفاد منهم وتأثر بهم، ومن هؤلاء:

أولاً: شيوخه في الحديث وعلومه<sup>(١)</sup>:

- عبد الرحمن بن سالم بن يحيى أبو محمد الأنباري، المتوفى سنة: ٦٦١ هـ.
- عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن، أبو محمد الأنصاري، المتوفى سنة: ٦٦٢ هـ.
- عبد الكريم بن عبد الصمد بن الحرساني، أبو الفضائل، خطيب دمشق، المتوفى سنة: ٦٦٢ هـ.
- خالد أبو البقاء النَّابلسي، المتوفى سنة: ٦٦٣ هـ.
- إبراهيم بن عمر بن نصر، أبو إسحاق الواسطي، المتوفى سنة: ٦٦٤ هـ.
- إبراهيم بن عيسى، أبو إسحاق المرادي الأندلسي الشافعي، المتوفى سنة: ٦٦٨ هـ.
- إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر، أبو محمد التنوخي، المتوفى سنة: ٦٧٢ هـ.

(١) انظر شيوخه في الحديث في: تحفة الطالبين: ٦٥ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٥٥/٢ طبقات الفقهاء الشافعيين: ٩١٠/٢ المنهل العذب الروي: ٥١ المنهاج السوي: ٤٩.

■ يحيى بن أبي الفتح الحراني، أبو زكريا الصيرفي، المتوفى سنة: ٦٧٨ هـ.

■ أحمد بن عبد الدائم أبو العباس، المتوفى سنة: ٦٨٠ هـ.

■ عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة، أبو الفرج المقدسي، المتوفى  
سنة: ٦٨٢ هـ.

■ إبراهيم بن علي بن أحمد بن فضل، أبو إسحاق الواسطي، المتوفى  
سنة: ٦٩٢ هـ.

ثانياً: شيوخه في الفقه<sup>(١)</sup>:

■ إسحاق بن أحمد بن عثمان، أبو إبراهيم كمال الدين المغربي المقدسي، المتوفى  
سنة: ٦٥٠ هـ.

■ عبد الرحمن بن نوح بن محمد بن إبراهيم بن موسى، أبو محمد التركماني  
المقدسي الدمشقي، المتوفى سنة: ٦٥٤ هـ.

■ سلاّر بن الحسن بن عمر بن سعيد، أبو الفضائل الإربلي الحلبي الدمشقي،  
المتوفى سنة: ٦٧٠ هـ.

■ عمر بن أسعد بن أبي غالب الربيعي، أبو حفص الإربلي، المتوفى  
سنة: ٦٧٥ هـ.

■ عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري المعروف بابن الفركاح<sup>(٢)</sup>: المتوفى  
سنة: ٦٩٠ هـ.

(١) انظر شيوخه في الفقه في: تهذيب الأسماء واللغات: ١/٤٦ تحفة الطالبين: ٥٤، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/١٥٥ طبقات الفقهاء الشافعيين: ٢/٩١١ المنهل العذب الروي: ٤٣، المنهاج السوي: ٤٨.

(٢) لقب بـ: الفركاح لنحف في رجليه. مرآة الجنان: ٢/٢٢٥.

ثالثاً: شيوخه في أصول الفقه<sup>(١)</sup>:

■ عمر بن بندار بن عمر بن علي، أبو الفتح كمال الدين التّفليسي الشّافعي، المتوفى سنة: ٦٧٢ هـ.

■ محمد بن عبد القادر بن عبد الخالق، عز الدين الدمشقي أبو المفاخر، المعروف بابن الصائغ، المتوفى سنة: ٦٨٣ هـ.

رابعاً: شيوخه في اللغة العربية وعلومها<sup>(٢)</sup>:

■ محمد بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله جمال الدين الطائي الجياني، المتوفى سنة: ٦٧٢ هـ.

■ عثمان بن محمد بن عثمان، أبو عمر الفخر المالكي التوزري، المتوفى سنة: ٧١٣ هـ.

### ✽ الفرع الثاني: تلاميذه:

حصّل الإمام النّووي علماً كثيراً أيام طلبه وفذاع صيته وعلا شأنه، مما جعله مقصداً لطلاب العلم، فتتلمذ عليه جملة من العلماء وأخذ عنه خلائق، وتخرج به كثيرون نذكر منهم<sup>(٣)</sup>:

● أحمد بن محمد بن عباس بن جعوان، شهاب الدين الأنصاري الدمشقي، المتوفى سنة: ٦٨٢ هـ.

(١) انظر شيوخه في أصول الفقه في: تحفة الطالبين: ٦٠ طبقات الشّافعية لابن قاضي شهبة: ١٥٥ / ٢ طبقات الفقهاء الشّافعيين: ٩١١ / ٢ المنهل العذب الروي: ٥٠ المنهاج السوي: ٤٦.

(٢) انظر شيوخه في اللغة العربية في: تحفة الطالبين: ٦١ المنهل العذب الروي: ٥٠ المنهاج السوي: ٤٧.

(٣) انظر تلاميذ الإمام النّووي في: المنهل العذب الروي: ٩٨، طبقات الفقهاء الشّافعيين لابن كثير: ٩١١ / ٢ المنهاج السوي: ٦١.

- أحمد بن فرح بن أحمد، أبو العباس شهاب الدين الإشبيلي اللّخمي، المتوفى سنة: ٦٩٩ هـ.
- علي بن إبراهيم بن داود بن سليمان، أبو الحسن علاء الدين بن العطار الشّافعي، المتوفى سنة: ٧٢٤ هـ.
- سليمان بن هلال بن شبل بن فلاح بن خصيب الجعفري، أبو الربيع الهاشمي الحوراني، المتوفى سنة: ٧٢٥ هـ.
- سالم بن عبد الرحمن بن عبد الله الشّافعي، أبو الغنائم أمين الدين بن أبي الدر، المتوفى سنة: ٧٢٦ هـ.
- محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي، بدر الدين أبو عبد الله الكناني الحموي، المتوفى سنة: ٧٣٣ هـ.
- يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن علي، أبو الحجّاج جمال الدين المزني القضاعي الكلبي الدمشقي، المتوفى سنة: ٧٤٢ هـ.
- محمد بن أبي بكر إبراهيم، القاضي شمس الدين ابن النّقيب الشّافعي الدمشقي، المتوفى سنة: ٧٤٥ هـ.
- علي بن أيوب بن منصور، علاء الدين أبو الحسن المقدسي، المتوفى سنة: ٧٤٨ هـ.



## المطلب الرابع: آثاره العلمية

رزق الله الإمام النووي حسن التأليف وجمال التصنيف، فصنّف المصنّفات الكثيرة الشهيرة، التي تعد من أكثر الكتب نفعا وأغزرها علما، فاستفاد من علمه القاصي والداني، يشهد لذلك ثلاثة كتب نافعة مائة، لا يكاد يخلو منها بلد، هي:

الأذكار، والأربعون النووية، ورياض الصالحين.

قال الذهبي<sup>(١)</sup>: (وقد نفع الله تعالى الأمة بتصانيفه وانتشرت في الأقطار، وجلبت إلى الأمصار)<sup>(٢)</sup>.

وذكر الإمام تقي الدين السبكي في مقدمة تكملته للمجموع أمورا جعلت من مصنّفات الإمام النووي - بعد الأهلية - متميزة، فقال:

(أحدها: فراغ البال، واتساع الزمان، وكان - رحمه الله تعالى - قد أوتى من ذلك الحظ الأوفى، بحيث لم يكن له شاغل عن ذلك من نفس ولا أهل.

والثاني: جمع الكتب التي يستعان بها على النظر والاطلاع على كلام العلماء، وكان ~ قد حصل له من ذلك حظ وافر؛ لسهولة ذلك في بلده في ذلك الوقت.

والثالث: حسن النية وكثرة الورع والزهد والأعمال الصالحة، التي أشرفت أنوارها، وكان ~ قد اكتال بالملكيات الأوفى.

فمن يكون اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث، أنى يضاويه أو يدانيه من ليس

(١) هو: محمد بن أحمد بن عثمان بن قائماز أبو عبد الله التركماني الفارقي الدمشقي، المعروف بالذهبي، ولد سنة: ٦٧٣هـ، مؤرخ ومحدث، توفي في ذي القعدة سنة: ٧٤٨هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ١٠٠ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣/ ٥٥.

(٢) تاريخ الإسلام: ٥٠/ ٢٥٢.

فيه واحدة منها...<sup>(١)</sup>.

ومصنفاته تزيد على الخمسين مصنفًا في علوم شتى، نذكر أهمّها:

أولاً: الحديث النبوي:

▪ الأربعون النووية<sup>(١)</sup>.

▪ الأذكار<sup>(١)</sup>.

▪ التّقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير<sup>(١)</sup>.

▪ رياض الصّالحين<sup>(١)</sup>.

▪ خلاصة الأحكام من مهمات السنن وقواعد الإسلام<sup>(١)</sup>.

▪ المنهاج شرح صحيح مسلم<sup>(١)</sup>.

(١) المجموع، تكملة السُّبكي: ٣/١٠.

(٢) انظر: أبجد العلوم: ٣/١٦٤ كشف الظنون: ١/٥٦٥.

(٣) انظر: المنهل العذب الروي: ص ٥٦ كشف الظنون: ١/٦٨٨.

(٤) انظر: المنهل العذب الروي: ٥٦ طبقات الفقهاء الشّافعيين: ٢/٩١١.

(٥) انظر: المنهل العذب الروي: ٥٦ طبقات الفقهاء الشّافعيين: ٢/٩١٢ طبقات الشّافعية لابن قاضي شهبه: ٢/١٥٦ كشف الظنون: ١/٩٣٦.

(٦) انظر: المنهل العذب الروي: ٥٥ طبقات الشّافعية لابن قاضي شهبه: ٢/١٥٦ كشف الظنون: ١/٧١٧.

(٧) انظر: تحفة الطالبين: ٧٥ المنهل العذب الروي: ٥٥ طبقات الشّافعية لابن قاضي شهبه: ٢/١٥٦.

## ثانياً: الفقه والأصول:

١. أدب المفتي والمستفتي<sup>(١)</sup>.
٢. الإيضاح في المناسك<sup>(١)</sup>.
٣. دقائق المنهاج<sup>(١)</sup>.
٤. روضة الطالبين وعمدة المفتين<sup>(١)</sup>.
٥. المجموع شرح المهذب<sup>(١)</sup>.
٦. منهاج الطالبين وعمدة المفتين<sup>(١)</sup>،

(١) انظر: المنهل العذب الروي: ٦٣.

(٢) انظر: المنهل العذب الروي: ٥٨ طبقات الشافعية: ١٥٦/٢.

(٣) انظر: المنهل العذب الروي: ٥٧ طبقات الشافعية: ١٥٧/٢.

(٤) انظر: طبقات الفقهاء الشافعيين: ٩١١/٢ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٥٦/٢.

(٥) انظر: المنهل العذب الروي: ٥٨، طبقات الفقهاء الشافعيين: ٩١١/٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٥٦/٢.

(٦) المنهل العذب الروي: ٥٧ طبقات الفقهاء الشافعيين: ٩١١/٢ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٥٦/٢.

### ثالثاً: الأدب والرقائق:

- بستان العارفين<sup>(١)</sup>
- التبيان في آداب حملة القرآن<sup>(٢)</sup>.
- الترخيص في الإكرام بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام<sup>(٣)</sup>.

### رابعاً: اللغة والتراجم:

- التحرير في ألفاظ التنبيه<sup>(٤)</sup>.
- طبقات الفقهاء<sup>(٥)</sup>.
- تهذيب الأسماء واللغات<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: المنهل العذب الروي: ٦١.

(٢) انظر: المنهل العذب الروي: ٥٦ طبقات الفقهاء الشافعيين: ٩١١/٢ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٥٦/٢.

(٣) انظر: المنهل العذب الروي: ٥٦.

(٤) انظر: المنهل العذب الروي: ٥٦ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٥٦/٢.

(٥) انظر: المنهل العذب الروي: ٥٦ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٥٧/٢ كشف الظنون: ٩٣٦/١.

(٦) انظر: المنهل العذب الروي: ٥٧ طبقات الفقهاء الشافعيين: ٩١١/٢ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٥٦/٢.

## المطلب الخامس: حياته العملية

جمع الإمام النُّوي ~ بين العلم والعمل، فهو حافظ للسنة، مجتهد في الفقه، عالم باللغة، قدوة في الزهد والورع، قائم بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مجاهد في سبيل الله بلسانه وبنانه، مشغول بالتدريس والفتوى.

يقول عنه الذهبي: ( وكان أوحد زمانه في الورع والعبادة والتقلُّ وخشونة العيش والأمر بالمعروف، واقف الملك الظاهر بدار العدل غير مرة؛ وحكي عن الملك الظاهر أنه قال: أنا أفزع منه<sup>(١)</sup>).

ويقول تلميذه ابن العطار عنه: ( ذو التصانيف المفيدة، والمؤلفات الحميدة، أوحد دهره وفريد عصره، الصوام القوام، الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة، صاحب الأخلاق المرضية والمحاسن السنية، العالم الرباني، المتفق على علمه، وإمامته وجلالته، وزهده، وورعه، وعبادته، وصيانتته في أقواله وأفعاله...<sup>(١)</sup>).

وقد اشتغل الإمام النُّوي ~ بالتدريس من حين تحصيله في المدرسة الرواحية بدمشق التي درس فيها، وبأشر التدريس في المدرسة الإقبالية<sup>(١)</sup>، والفلكية<sup>(١)</sup>، والركنية<sup>(١)</sup>.

(١) تاريخ الإسلام: ٢٥٥ / ٥٠.

(٢) تحفة الطالبين: ١ / ١.

(٣) هي بدمشق، أنشأها جمال الدين إقبال، المتوفى سنة: ٦٠٣هـ. الدارس: ١ / ١٥٨.

(٤) هي بدمشق أيضاً، أنشأها فلك الدين سليمان، المتوفى سنة: ٥٩٩هـ. الدارس: ١ / ٤٣١.

(٥) واقفها ركن الدين منكورس عتيق فلك الدين سليمان العدلي. الدارس: ١ / ٢٥٣.

(٦) انظر: البداية والنهاية: ١٣ / ٢٧٩ الإمام النُّوي وأثره في الحديث وعلومه: ١١١.

ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية<sup>(١)</sup> بعد موت شهاب الدين أبي شامة  
سنة: ٦٦٥هـ، وقد نشر بها علمًا جمًّا<sup>(٢)</sup>.



(١) هي أشهر دار لعلم الحديث ببلاد الشام، أنشأها الملك الأشرف المتوفى سنة: ٦٣٥هـ، ابن الملك العادل بن أيوب.

انظر: الدارس: ١٩/١ الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه: ١١٣.

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/١٤٧٣ البداية والنهاية: ١٣/٢٧٩ شذرات الذهب: ٥/٣٥٦ الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه: ١١٤.

## المطلب السادس: مذهبه وعقيدته

### ✽ الفرع الأول: مذهبه:

الإمام النَّووي شافعي المذهب، بل من كبار علماء الشَّافعية، فكل من ترجم له، نسبه إلى مذهب الشَّافعي، يقول الذهبي: ( النَّووي الإمام الفقيه الحافظ الأوحى القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء ... الشَّافعي )<sup>(١)</sup>.

### ✽ الفرع الثاني: عقيدته:

يُنسب الإمام النَّووي - إلى مذهب الأشاعرة<sup>(٢)</sup> في الاعتقاد، قال: السَّخاوي: ( وصرَّح اليافعي والتَّاج السُّبكي - رحمهما الله - أنه أشعري، وقال الذهبي في تاريخه: إن مذهبه في الصفات السمعية السكوت وإمرارها كما جاءت، وربما تأول قليلاً في شرح مسلم - كذا قال -، والتَّأويل كثير في كلامه )<sup>(٣)</sup>.

(١) طبقات الحفاظ: ٥١٣/١ وانظر: فوات الوفيات: ٥٩٣/٢.

(٢) الأشاعرة: هم أتباع أبي الحسن الأشعري الذين هم على مذهبه - قبل أن يرجع إلى معتقد أهل السنة - وهم في الجملة لا يثبتون من الصفات إلا سبعا، ويؤولون بقية الصفات بتأويلات عقلية بالرغم من ورود النصوص فيها من الكتاب والسنة، كالوجه واليد وغيرهما من الصفات التي ثبتت لله تعالى كما يليق بجلاله، أثبتتها لنفسه في كتابه وفي صحيح سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والأشاعرة يوافقون أهل السنة في غالب أصول الاعتقاد، عدا الصفات وبعض الأمور التي لا يتسع المقام لذكرها، وعلى الرغم من أن أبا الحسن الأشعري رجع إلى معتقد أهل السنة - كما بين في كتاب الإبانة - إلا أن اعتقاده الأول لا يزال متبوعاً.

انظر: الملل والنحل للشهرستاني: ٩٤ هامش اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: ٣٢٤/٢ الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: ١/٨٧.

(٣) تاريخ الإسلام: ٢٥٦/٥٠ وانظر: المنهل العذب: ٢٨ طبقات الشَّافعية الكبرى: ٣٩٥/٨.

إلا إنه ~ لم يكن أشعرياً محضاً، فإنه وإن وافق الأشاعرة في تأويل جملة من صفات الله -تعالى- أو تفويضها، إلا أن اشتغاله بحديث رسول الله ﷺ حفظه عن الوقوع في كثير من مزالق الأشاعرة<sup>(١)</sup>.

فهو وأمثاله من أهل السنة فيما وافقوا فيه الصحابة رضي الله عنهم وأئمة السلف في القرون الثلاثة التي شهد لها النبي ﷺ بالخير، وأخطؤوا فيما تأولوه من نصوص الصفات وخالفوا فيه سلف الأمة وأئمة السنة -رحمهم الله- ووافقوا فيه الأشاعرة<sup>(٢)</sup>.



- 
- (١) انظر: موقع الإسلام اليوم/ قسم الفتاوى/ إجابة على سؤال عن عقيدة النُّوي وابن حجر، رحمهما الله، أجب عنه الدكتور/ عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف.
- (٢) من فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالرياض، انظر: مجلة البحوث الإسلامية العدد: ١٢٣/٣٩.



## المطلب السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

### ✽ الفرع الأول: مكانته العلمية:

نال الإمام النُّووي مرتبة من العلم عالية، ومكانة من العمل رفيعة، فصارت سيرته عاطرة، والمدائح بجميل خصاله سائرة، عرف فضله العلماء والعامّة، وانتفع به خلق لا يحصون، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

وتبرز مكانته العلمية من خلال أمور:

أولاً: توليه مشيخة دار الحديث الأشرفية، - التي تعتبر من أهم المؤسسات التعليمية- بعد شيخها الإمام أبي شامة المتوفى سنة: ٦٦٥هـ، مع صغر سنه وقتذاك<sup>(١)</sup>.

ثانياً: مكانته في المذهب الشافعي: فما صححه النُّووي هو المقدم في المذهب عند متأخري الشافعية، وما صنّفه، مع ما صنّفه الرّافعي، هو المعتمد عندهم.

قال الدميّاطي في إعانة الطالبين: (إن المعتمد في المذهب للحكم والفتوى ما اتّفق عليه الشّيخان، فما جزم به النُّووي فالرّافعي)<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: المكتبة المباركة التي تركها، فقد خلف كتباً كثيرة نافعة متنوعة، منها ما هو عمدة المذهب الشافعي، ومنها الذي لقي قبولاً عند عامة أهل العلم.

رابعاً: حسن النية وصلاح الطوية: والزهد في حطام الدنيا من أعظم أسباب حصول البركة في العلم والعمل، مما جعل الشّيخ محلاً للثناء.

(١) انظر: طبقات الشافعية للإسنوي: ٢/ ٤٧٧ المنهل العذب الروي: ٩٤ المنهاج السوي: ٥٧.

(٢) حاشية إعانة الطالبين للدميّاطي: ٤/ ٣٨٥ وانظر: تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي: ١/ ٦٥.

## ✽ الفرع الثاني: ثناء العلماء عليه:

رزق الله الإمام النُّووي قبولاً، فأثنى عليه العلماء، ومدحه الفضلاء، يقول الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup>: ( لا أعلم نظيره في قبول مقالة عند سائر أرباب الطوائف)<sup>(١)</sup> وما ذاك إلا لمكانته الرفيعة في نفوسهم، ومنزلته العالية في قلوبهم، فذكروه بالثناء العاطر والسيره الحسنة الجميلة والكلمات الصادقة المعبرة، وكفى بثناء العلماء تزكية.

قال فيه ابن العطار: ( شيخى وقدوتى إلى الله تعالى الإمام الربانى، أبو زكريا يحيى بن شرف النُّووي، ذو التصانيف المفيدة، والمؤلفات الحميدة، أوحد دهره، وفريد عصره، الصَّوام القوَّام، الزاهد فى الدنيا الرَّاغب فى الآخرة، صاحب الأخلاق الرُّضية والمحاسن السُّنية، العالم الرَّباني المتفق على علمه وإمامته وجلالته وزهده وورعه وعبادته وصيانته فى أقواله وأفعاله وحالاته، له الكرامات الطَّافحة، والمكرمات الواضحة، والمؤثر بنفسه وماله للمسلمين، والقائم بحقوقهم وحقوق ولاة أمورهم بالنَّصح والدعاء فى العالمين، وكان كثير التَّلاوة والذكر لله تعالى)<sup>(١)</sup>.

وقال تاج الدِّين السُّبكي<sup>(١)</sup>: ( شيخ الإسلام، أستاذ المتأخرين، وحنة الله على

(١) هو: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المصري، الشَّافعي، المحدث الحافظ ولد سنة: ٧٧٣هـ، من تصانيفه: فتح الباري شرح صحيح البخاري، الإصابة فى تمييز الصحابة، بلوغ المرام، توفى سنة: ٨٥٢هـ.

انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي: ٣٦/٢ البدر الطالع: ٨٧/١.

(٢) المنهل العذب الروي: ١٧/١.

(٣) تحفة الطالبين: ٣٨.

(٤) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف، تاج الدين، أبو نصر الأنصاري السُّبكي، مولده بالقاهرة سنة ٧٢٧هـ من تصانيفه: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، وأكمل شرح المنهاج للبيضاوي بعد والده، وطبقات الشَّافعية الكبرى، توفى سنة ٧٧١هـ.

طبقات الشَّافعية لابن قاضي شهبة: ١٠٤/٣ شذرات الذهب: ٢٢١/٦.

اللاحقين، و الدّاعي إلى سبيل السّالفين، كان يحيى ~ سيداً وحصوراً<sup>(١)</sup>، وليثاً على النفس هصوراً<sup>(٢)</sup> وزاهداً، لم ييال بخراب الدنيا إذا صير دينه ربعا معموراً<sup>(٣)</sup>، له الزهد والقناعة، ومتابعة السالفين من أهل السنّة والجماعة، والمصابرة على أنواع الخير، لا يصرف ساعة في غير طاعة، هذا مع التّفنن في أصناف العلوم، فقهاً و متون أحاديث، وأسماء رجال، ولغة وتصوّفاً، وغير ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقال عنه الحافظ ابن كثير<sup>(٥)</sup>: (وقد كان من الزّهادة والعبادة والورع والتّحري والانجماح عن النّاس على جانب كبير لا يقدر عليه أحد من الفقهاء غيره، وكان يصوم الدّهر ولا يجمع بين إدامين، وكان غالب قوته مما يحمله إليه أبوه من نوى)<sup>(٦)</sup>.

وقال السيوطي<sup>(٧)</sup>: (إمام أهل عصره علماً وعبادة، وسيد أوانه ورعاً وسيادة،

(١) الحصور: الذي لا يشتهي النساء. المصباح المنير: ١/١٣٨.

(٢) الأسد الشديد الذي يفترس ويكسر. تاج العروس: ١٤/٤٣٦.

(٣) الربع: محلة القوم ومنزلهم. المصباح المنير: ١/٢١٦.

(٤) طبقات الشّافعية الكبرى: ٨/٣٩٥.

(٥) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي الفقيه الشّافعي، الحافظ عماد الدين، كنيته أبو الفداء، قال الذهبي: إمام محدث مفت بارع، لازم الحافظ المزي، وتزوج بنته، وسمع من شيخ الإسلام ابن تيمية، وفتن بحبه وامتنح لسببه، توفي سنة ٧٧٤هـ.

انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/٢٦٠ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ١/٤٤٥.

(٦) البداية والنهاية: ١٣/٢٧٩.

(٧) هو: جلال الدين أبو الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضري، السيوطي المصري، ولد سنة: ٨٤٩هـ، صاحب المصنفات الكثيرة، منها: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، حسن المحاضرة، وتدريب الرّاوي وغيرها، توفي سنة: ٩١١هـ.

انظر: الضوء اللامع ٤/٦٥، شذرات الذهب ٨/٥١.

العَلَمُ الفرد، فدونه واسطة الدرُّ والجوهر، السَّراج الوهاج، فعنده يخفى الكوكب الأزهر، عابد العلماء، وعالم العباد، وزاهد المحققين، ومحقق الزُّهاد، لم تسمع بعد التَّابعين بعده أُذُن<sup>(١)</sup>.

وقال جمال الدين الإسنوي<sup>(٢)</sup>: (هو محرِّر المذهب، ومهدِّبه ومنقِّحه ومرتبِّه، سار في الآفاق ذكره، وعلا في العالم علمه وقدره، صاحب التصانيف المشهورة، المباركة النافعة)<sup>(٣)</sup>.

وما هذا الثناء والذكر الحسن إلا لصلاح النية، وإخلاص الطوية، نحسبه كذلك والله حسيبه.

(١) المنهاج السوي: ٣٨.

(٢) هو: عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم الأموي، جمال الدين أبو محمد الإسنوي، ولد سنة: ٧٠٤هـ، من تصانيفه: المهفات على الروضة، الأشباه والنظائر، طبقات الشافعية، توفي سنة: ٧٧٢هـ.

انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/٩٨ بغية الوعاة للسيوطي: ٢/٩٢.

(٣) طبقات الإسنوي: ٢/٤٧٧.

## المطلب الثامن: وفاته

لم تطل حياة الإمام النُّووي، ولكن مع قصرها كانت مباركة، مليئة بالعلم النافع والعمل الصالح.

فحينما شعر بدنو أجله أخذ يودع أصحابه ويرد الكتب المستعارة، ويزور قبور مشايخه ويدعو لهم، ثم عاد إلى نوى فمرض ومات بها في الثالث الأخير من ليلة الأربعاء، لأربع وعشرين خلون من رجب المحرم سنة: ٦٧٦هـ، ودُفن صبيحتها<sup>(١)</sup>، وهو ابن خمس وأربعين سنة.

ففجع الناس بموته، وتأسفوا على فقدته، ورثاه الناس بمرات كثيرة، عقد لها تلميذه ابن العطار فصلاً في كتابه "تحفة الطالبين"<sup>(٢)</sup>، فرحم الله الإمام النُّووي، وجمعنا به في مستقر رحمته ودار كرامته.

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٥٦/٢ طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير: ٩١٣/٢ المنهل

العذب الروي: ١٨٣ المنهاج السوي: ٨٧ تحفة الطالبين: ١٨.

(٢) انظر: تحفة الطالبين: ٢٨.

# المبحث الثاني

## نبذة مختصرة عن المتن

وفيه أربعة مطالب: -

المطلب الأول: أهمية الكتاب.

المطلب الثاني: منزلته في المذهب الشافعي.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: التعريف بأهم شروحه.

\* \* \* \* \*

## المطلب الأول: أهمية الكتاب<sup>(١)</sup>

كتاب "منهاج الطالبين وعمدة المفتين ووجهة المستفتين" من أشهر مؤلفات الإمام النووي، فقد فاق كتب الشافعية كلها من حيث الإفادة والنفع على صغر الحجم ووجازة اللفظ، فاعتنوا به أيما عناية، فمنهم من حفظه، ومنهم من شرحه، ومنهم من نكّث عليه، ومنهم من خرّج أحاديثه ومنهم من نظمه.

وتظهر أهميته أيضاً من أصله الذي اختصر منه، فهو ذو سلسلة ذهبية وإسناد عال، فـ "المنهاج" مختصر من "المحرّر" للرافعي المتوفى سنة: ٦٢٣هـ، والمحرّر مقتبس من "الوجيز" و"الوجيز" من "الوسيط" و"الوسيط" من "البسيط"، والثلاثة للإمام الغزالي المتوفى سنة: ٥٠٥هـ، والبسيط من "النهاية" لإمام الحرمين المتوفى سنة: ٤٧٨هـ، و"النهاية" شرح "المختصر المزني" والمزني من خواص تلاميذ الإمام الشافعي، ولهذا سماها بعض الفقهاء أمّا لأخذها من "الأم"<sup>(١)</sup>، فزكا أصله ونما فرعه، وبلغ المنتهى فضله فعم نفعه.

(١) انظر: سلم المتعلم المحتاج: ٢١ الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه: ١٧٥ القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي من خلال كتابه منهاج الطالبين: ٩١ مقدمة تحقيق المنهاج: ١٥.

(٢) انظر: حاشية البجيرمي: ١٣٣/٤.

## المطلب الثاني: منزلته في المذهب

أطبق متأخرو الشافعية على: أن المعتمد ما اتفق عليه الشيخان: الرَّافعي والنَّووي، وإن اختلفا فيما جزم به النَّووي، ثم ما جزم به الرَّافعي، نصَّ على ذلك ابن حجر الهيتمي<sup>(١)</sup>.

ويقول الدمياطي: (واعلم أن المعتمد في المذهب للحكم والفتوى ما اتفق عليه الشيخان فما جزم به النَّووي، فالرَّافعي، فما رجَّحه الأكثر، فالأعلم والأورع)<sup>(١)</sup>.

ويقول الرَّملي:

(من المعلوم أن الشيخين - رحمهما الله - قد اجتهدا في تحرير المذهب غاية الاجتهاد، ولهذا كانت عنايات العلماء العاملين؛ وإشارات من سبقنا من الأئمة المحققين متوجهة إلى تحقيق ما عليه الشيخان، والأخذ بما صححاه بالقبول والإذعان، مؤيدين ذلك بالدلائل والبرهان، وإذا انفرد أحدهما عن الآخر فالعمل بما عليه الإمام النَّووي)<sup>(١)</sup>.

قال الإمام السيوطي في مدح "المنهاج": (المنهاج: مختصر محرر، مجلد لطيف ... هو الآن عمدة الطالبين والمدرسين والمفتين).

(١) هو: أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، السعدي، من الفقهاء الشافعيين، ولد سنة: ٩٠٩هـ، من تصانيفه: مبلغ الأدب في فضائل العرب، تحفة المحتاج لشرح المنهاج، الفتاوى الكبرى. توفي سنة: ٩٧٣هـ.

انظر: شذرات الذهب: ٨ / ٣٧٠ النور السافر: ٢٥٨.

(٢) تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي: ١ / ٦٥ انظر: شذرات الذهب: ٨ / ٣٧٠ النور السافر: ٢٥٨.

(٣) إعانة الطالبين: ١ / ١٩.

(٤) فتاوى الرَّملي: ٦ / ١٠٦.



وقال مادحاً له:

لنّاس سبيل في الهداية والهدى      ما بين إصباح وليل داج  
فإذا أردت سلوك سبيل المصطفى      حقاً فلا تعدل عن المنهاج<sup>(١)</sup>

---

(١) المنهاج السوي: ٦٥.

## المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب

تحدّث الإمام النّووي عن معالم منهجه في فاتحة كتابه "المنهاج" فقال: ( وقد أكثر أصحابنا -رحمهم الله تعالى- من التّصنيف من المبسوطات والمختصرات، وأتقن مختصر: "المحرّر" للإمام أبي القاسم الرّافعي ~ ذي التحقيقات، وهو كثير الفوائد، عمدة في تحقيق المذهب، معتمد للمفتي وغيره من أولي الرغبات، وقد التزم مصنّفه ~ أن ينص على ما صحّحه معظم الأصحاب، ووفى بما التزمه، وهو من أهم أو أهم المطلوبات، لكن في حجمه كبر يعجز عن حفظه أكثر أهل العصر إلا بعض أهل العنايات، فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه ليسهل حفظه مع ما أضمه إليه - إن شاء الله تعالى - من النفائس المستجدات:

منها: التنبيه على قيود في بعض المسائل هي من الأصل محذوفات.

ومنها: مواضع يسيرة ذكرها في "المحرّر" على خلاف المختار في المذهب، كما سترها - إن شاء الله تعالى - واضحات.

ومنها: إبدال ما كان من ألفاظه غريباً، أو موهماً خلاف الصواب بأوضح وأخصر منه بعبارات جليات.

ومنها: بيان القولين والوجهين والطريقين<sup>(١)</sup> والنص، ومراتب الخلاف في جميع الحالات.

فحيث أقول: في الأظهر أو المشهور، فمن القولين أو الأقوال، فإن قوي الخلاف، قلت: الأظهر، وإلا ف المشهور.

(١) الأقوال للشافعي ~ والوجه: للأصحاب، والطرق: اختلافهم في حكاية المذهب.

وحيث أقول: الأصح أو الصَّحيح، فمن الوجهين أو الأوجه، فإن قوي الخلاف، قلت: الأصح، وإلا فالصَّحيح.

وحيث أقول: المذهب، فمن الطريقين أو الطرق.

وحيث أقول: النَّص، فهو نص الشَّافعي ~ ، ويكون هناك وجه ضعيف أو قول مخرج.

وحيث أقول: الجديد، فالقديم خلافه، أو القديم أو في قول قديم، فالجديد خلافه<sup>(١)</sup>.

وحيث أقول: وقيل كذا، فهو وجه ضعيف، والصَّحيح أو الأصح خلافه.

وحيث أقول: وفي قول كذا، فالراجح خلافه.

ومنها: مسائل نفيسة أضمها إليه ينبغي أن لا يُجْلَى الكتاب منها، وأقول في أولها: قلت، وفي آخرها: والله أعلم.

وما وجدته من زيادة لفظة ونحوها على ما في المحرَّر، فاعتمدها، فلا بد منها، وكذا ما وجدته من الأذكار مخالفاً لما في المحرَّر وغيره من كتب الفقه، فاعتمده، فإني حققت من كتب الحديث المعتمدة.

وقد أقدم بعض مسائل الفصل لمناسبة أو اختصار، وربما قدمت فصلاً للمناسبة<sup>(١)</sup>.

(١) القديم: صنفه بالعراق، ويسمى كتاب الحجة، والجديد: بمصر وهو كتب كثيرة.

دقائق المنهاج: ٣٠.

(٢) منهاج الطالبين: ٦٤-٦٦.

## المطلب الرابع: التعريف بأهم شروحه

المنهاج من أهم كتب الشافعية؛ فما أن ألف النووي هذا السفر العظيم حتى تسابق أهل العلم إلى العناية به، بالشرح والتصحيح له، والتنكيث عليه، والتخريج لأحاديثه، والنظم والاختصار لألفاظه، فمنها المطبوع والمخطوط، ومنها المفقود، ومن ذلك:

### ✽ أولاً: شروح المنهاج (١):

■ السراج الوهاج في إيضاح المنهاج، للكمال أبي المعالي محمد بن علي بن عبد الواحد بن الزمكاني الدمشقي، المتوفى سنة: ٧٢٧هـ<sup>(١)</sup>.

■ شرح للشيخ أبي بكر بن إسماعيل بن عبد العزيز الزنكلوني، المتوفى سنة: ٧٤٠هـ<sup>(١)</sup>.

■ الابتهاج في شرح المنهاج، للشيخ تقي الدين، أبي الحسن، علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة: ٧٥٦هـ، لكنه لم يكمله، ووصل فيه إلى أوائل الطلاق<sup>(١)</sup>، وهو هذا الكتاب الذي بين يدي وأقوم بتحقيق آخر جزء منه، وشرع في إكماله ابنه بهاء

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٨/٣١٠، ١٠/١٣٩ المنهل العذب الروي: ٦٧ وما بعدها، طبقات الشافعية للإسنوي: ١/١٥٧ الدرر الكامنة: ١/١٢٦ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ٢/١٣٧ مقدمة مغني المحتاج للشربيني، كشف الظنون: ٢/١٨٧٣ القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي: ٩٢.

(٢) انظر: المنهل العذب الروي: ٦٧.

(٣) انظر: المنهل العذب الروي: ٦٨ القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي: ٩٢.

(٤) انظر: المنهل العذب الروي: ٦٨ طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٣٩.

الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي المتوفى سنة: ٧٧٣هـ ولم يتم له ذلك<sup>(١)</sup>.

■ النجم الوهاج في شرح المنهاج، للشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميري، المتوفى سنة: ٨٠٨هـ<sup>(١)</sup>.

■ كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين، لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي، المتوفى سنة: ٨٦٤هـ<sup>(١)</sup>.

■ بداية المحتاج في شرح المنهاج، لبدر الدين أبي الفضل محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قاضي شهبة الأسدي، المتوفى سنة: ٨٧٤هـ<sup>(١)</sup>.

■ تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لأبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر الهيثمي المكي، المتوفى سنة: ٩٧٤هـ<sup>(١)</sup>.

■ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، المتوفى سنة: ٩٧٧هـ<sup>(١)</sup>.

■ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد بن حمزة الرملي، المتوفى سنة: ١٠٠٤هـ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: كشف الظنون: ٢ / ١٨٧٥ الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي: ٢ / ٢٤٠: مقدمة تحقيق: المحرر: ٣٤.

(٢) انظر: كشف الظنون: ٢ / ١٨٧٥ اختصره الدميري من الابتهاج، وطبعته دار المنهاج بجدة سنة: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٣) انظر: المنهل العذب الروي: ٧٦ الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج: ٦٧٣.

(٤) انظر: كشف الظنون: ٢ / ١٨٧٥ معجم المؤلفين: ٨ / ٢٣٢.

(٥) انظر: كشف الظنون: ٢ / ١٨٧٥ شذرات الذهب: ٨ / ٣٧٠.

(٦) انظر: كشف الظنون: ٢ / ١٨٧٥ معجم المؤلفين: ٨ / ٢٦٩.

(٧) انظر: كشف الظنون: ٢ / ١٨٧٥ الأعلام: ٦ / ٧.

## ❖ ثانيًا: التنكيت على المنهاج:

▪ بعض غرض المحتاج، وضعه إبراهيم بن التاج عبد الرحمن بن الفرکاح،  
 المتوفى: سنة: ٧٢٩هـ<sup>(١)</sup>.

▪ السراج على نكت المنهاج، لشهاب الدين ابن النقيب، المتوفى سنة:  
 ٧٦٩هـ<sup>(١)</sup>.

▪ كتب عليه جلال الدين البلقيني المتوفى سنة: ٨٠٥هـ نكتًا وصل فيه إلى  
 الجراح<sup>(١)</sup>.

▪ منهج المحتاج في نكت المنهاج، لعز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة، المتوفى  
 سنة: ٨١٩هـ<sup>(١)</sup>.

## ❖ ثالثًا: التعليقات والدقائق على المنهاج:

▪ دقائق المنهاج، للنووي<sup>(١)</sup>.

▪ علق عليه أبو العباس أحمد بن أبي بكر الأسواني، المتوفى سنة: ٧٢٠هـ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: المنهل العذب الروي: ١١.

(٢) انظر: كشف الظنون: ١٨٧٣/٢ طبعته مكتبة الرشد بالرياض، سنة: ١٤٢٨هـ.

(٣) انظر: المنهل العذب الروي: ٧٢.

(٤) المصدر نفسه: ٧٢.

(٥) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٣٧/٢ كشف الظنون: ٧٥٨/١.

(٦) انظر: الدرر الكامنة: ١/١١١ المنهل العذب الروي: ٦٧.

## رابعاً: التخرّيج لأحاديث المنهاج<sup>(١)</sup>:

■ تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لسراج الدّين عمر بن علي بن الملقن، المتوفى سنة: ٨٠٤هـ<sup>(١)</sup>.

## خامساً: التصحيح للمنهاج:

■ تصحيح، لسراج الدّين عمر بن علي بن رسلان البلقيني، المتوفى سنة: ٨٠٥هـ<sup>(١)</sup>.

■ إرشاد المحتاج إلى توجيه المنهاج، لبدر الدّين ابن قاضي شهبة الأسيدي، المتوفى سنة: ٨٧٤هـ<sup>(١)</sup>.

■ تصحيح المنهاج، لأبي الفضل محمد بن عبد الله ابن قاضي عجلون، المتوفى سنة: ٨٧٦هـ<sup>(١)</sup>.

(١) يذكر بعض الباحثين كتاب "المعتبر في تخرّيج أحاديث المنهاج" هكذا ضمن شروح منهاج الطالبين للنووي، كما جاء في مقدمة المنهاج الذي طبعته دار المنهاج بجدة: ص ٣٩ وهو خطأ، فد: "المعتبر في تخرّيج أحاديث المنهاج والمختصر": لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: ت ٧٩٤هـ، تخرّيج لأحاديث مختصر ابن الحاجب ومنهاج البيضاوي في الأصول، حققه: حمدي عبد المجيد السلفي، وطبعته دار الأرقم، بالكويت، ط ١ سنة: ١٤٠٤هـ.

(٢) انظر: كشف الظنون: ١٨٧٣/٢ طبع بتحقيق الدكتور: عبدالله بن سعاف اللحياني.

(٣) انظر: كشف الظنون: ١٨٧٤/٢ هدية العارفين: ٧٩٢/١.

(٤) انظر: كشف الظنون: ١٨٧٥/٢ القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي: ١٠٠.

(٥) انظر: كشف الظنون: ١٨٧٤/٢ البدر الطالع: ١٩٧/٢.

### سادسا: الاختصار للمنهاج:

▪ الوهاج في اختصار المنهاج، لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة: ٧٤٥هـ<sup>(١)</sup>.

### سابعا: النظم للمنهاج:

▪ نظم لأبي عبد الله شمس الدين بن محمد بن رضوان الموصللي، المتوفى سنة: ٧٧٤هـ<sup>(١)</sup>.

▪ وجهة المحتاج ونزهة المنهاج، لناصر الدين محمد بن يوسف المنزلي المتوفى سنة: ٧٨٠هـ<sup>(١)</sup>.

▪ نظم للقاضي أبي عبد الله شمس الدين محمد بن عثمان الزرعي المقدسي المتوفى سنة: ٨٠٧هـ<sup>(١)</sup>.

بالإضافة إلى من اعتنى أو نظم أو ألف في باب أو أبواب منه، وهذا غيض من فيض، وقليل من كثير من الكتب التي اهتمت بهذا السفر المبارك.

(١) انظر: المنهل العذب الروي: ٧٧ كشف الظنون: ٢/ ١٨٧٤.

(٢) المصادر نفسها.

(٣) انظر: المنهل العذب الروي: ٧٦.

(٤) المصدر نفسه: ٧٦.



# المبحث الثالث

## التعريف بصاحب الشرح (تقي الدين السبكي)

### وفيه تمهيد وثمانية مطالب: -

- ❖ التمهيد: عصر الشَّارح (وسيكون الكلام فيه مقتصراً على ماله أثر في شخصية المترجم له).
- ❖ المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.
- ❖ المطلب الثاني: نشأته.
- ❖ المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.
- ❖ المطلب الرابع: آثاره العلمية.
- ❖ المطلب الخامس: حياته العملية.
- ❖ المطلب السادس: مذهبه وعقيدته.
- ❖ المطلب السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.
- ❖ المطلب الثامن: وفاته.

\* \* \* \* \*

## التمهيد: عصر السَّارح

(وسيكون الكلام فيه مقتصرًا على ما له أثر في شخصية المترجم له)

عاش الإمام تقي الدين السُّبكي في الفترة ما بين سنة ٦٨٣هـ، وحتى ٧٥٦هـ، متنقلاً بين الشام ومصر وهما تحت دولة المماليك، وهذان المصران ميدان لمعركتين شرستين، مع عدوين حاقدين وخصمين لدودين.

أحدهما: المغول، إثر هجومهم على عاصمة الخلافة الإسلامية بغداد سنة: ٦٥٦هـ، فنهبوا وسلبوا وحرَّقوا وخرَّبوا، وسيطروا على العراق كله، ثم سيروا جيوشهم إلى بلاد الشام التي كانت خاضعة لبقايا سلاطين الدولة الأيوبية، فاستولوا على أكثر مدنها، وتسلموا مفاتيح الأخرى من أهلها، ودخلوا بعض مدن فلسطين.

فقيض الله لهم المماليك الذين وقفوا سداً منيعاً في وجه هذا الزحف الهمجي والهجوم التخريبي، بقيادة الملك المظفر قُطز<sup>(١)</sup>، الذي خرج بجيشه من مصر وانضم إليه بعض أمراء الشام، فالتقى الصفان وتقابل الجيشان، فأعلى الله كلمته ونصر حزبه، في وقعة عين جالوت<sup>(٢)</sup> الشهيرة في رمضان سنة: ٦٥٨هـ، ثم أرسل في إثرهم

(١) السلطان الشهيد الملك المظفر: سيف الدين قطز بن عبد الله المعزي، كان أنبل مماليك المعز ثم صار نائب السلطنة لولده المنصور، وكان فارساً شجاعاً سائساً ديناً محبباً إلى الرعية، هزم التتار وطهر الشام منهم يوم عين جالوت، وثب عليه بعض الأمراء وهو راجع إلى مصر فقتله، سنة ٦٥٨هـ ولم يكمل سنة في السلطنة.

انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٣/٢٠٠ الوافي بالوفيات: ٢٤/١٨٩ مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة: ٣٠/٢.

(٢) عين جالوت: اسم أعجمي لا ينصرف، وهي بلدة لطيفة بين بيسان ونابلس من أعمال فلسطين، كان الروم قد استولوا عليها مدة ثم استنقذها منهم صلاح الدين.

انظر: معجم البلدان: ٤/١٧٧.

قائده الظاهر ببيرس لطردهم، وتحرير بلاد الشام من أيديهم<sup>(١)</sup>.

ثانيهما: العدو الصليبي، الذي لا يقل خطورة عن العدو الأول، الذي استغل حالة الضعف والتقهقر والانقسام للهجوم على مصر والشام، في محاولات يائسة للاستيلاء عليهما، والثأر لهزائمهم القديمة على يد بطل الإسلام صلاح الدين الأيوبي<sup>(٢)</sup>، إلا أن المسلمين صدوا هجومهم وأبطلوا مكرهم، فطهروا منهم بيت المقدس وما جاوره من بلاد الشام ومصر<sup>(٣)</sup>.

يقول ابن السبكي مصورا شناعة جرائم المغول التي اقترفوها، والفظائع والعظائم التي ارتكبوها بقيادة هولاكو<sup>(٤)</sup>: ( واستمر القتل ببغداد بضعة وثلاثين يوماً، ولم ينج إلا من اختفى، وقيل: إن هولاكو أمر بعد ذلك بعد القتلى، فكانوا ألف ألف وثمانمائة ألف، النصف من ذلك تسعمائة ألف، غير من لم يُعد<sup>(٥)</sup>).

(١) انظر: البداية والنهاية: ١١٨/١٣ خطط المقرئزي: ٢٢١/٢ حسن المحاصرة: ٨٨/٢ التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية: ٥/١٨٤ الأيوبيون في مصر والشام: ٣٠٨.

(٢) هو: السلطان صلاح الدين، أبو المظفر يوسف بن الأمير نجم الدين أيوب الدؤيني التكريتي، قهر بني عبيد ومحا دولتهم، كان مهيباً شجاعاً حازماً مجاهداً كثير الغزو عالي المهمة، قال الموفق عبد اللطيف: أتيت وصلاح الدين بالقدس فرأيت ملكاً يملأ العيون روعة، والقلوب محبة، قريباً بعيداً سهلاً محبباً، وأصحابه يتشبهون به يتسابقون إلى المعروف، حمّ صلاح الدين ففصده من لا خبرة له فخارت قوته ومات منها سنة: ٥٨٩هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء: ٢١/٢٧٨.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق قضاء الأرب: ١٩.

(٤) هو: هولاكو بن تُولي بن جنكيز خان، ملك التتار الذي أمر بقتل الخليفة المعتصم بالله وأهل بغداد عام: ٦٥٦هـ.

انظر: البداية والنهاية: ١٣/٢٤٨ عجائب الآثار: ١/٢٩.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/٢٧١.

ويقول ابن الأثير<sup>(١)</sup> واصفاً ما حدث للمسلمين على أيدي المغول والصليبيين: (لقد بلي الإسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يتل بها أحد من الأمم، منها: ظهور هؤلاء التتر - قبّحهم الله - أقبلوا على المشرق ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها... ومنها خروج الفرنج - لعنهم الله - من المغرب إلى الشام وقصدهم ديار مصر، وملكهم ثغر دمياط<sup>(٢)</sup> منها، وأشرفت ديار مصر والشام وغيرها على أن يملكوها، لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم)<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من الانتصارات التي حققها المماليك على أعداء الله من الصليبيين والمغول، إلا أن الاضطرابات السياسية والقتال الداخلي كانت تعصف بهم وتهدد دولتهم، ولا أدل على ذلك من كثرة تنصيب الولاة وعزلهم أو قتلهم<sup>(٤)</sup>.

هكذا بدت الحياة السياسية للدولة الإسلامية في الشام ومصر في تلك الحقبة.

(١) هو: علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الجزري الشيباني ابن الشيخ الأثير أبي الكرم، ولد سنة: ٥٥٥هـ، من مصنفاته: الكامل في التاريخ، معرفة الصحابة، توفي سنة: ٦٣٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٢ / ٣٥٤ وفيات الأعيان: ٣ / ٣٤٨.

(٢) دمياط: مدينة قديمة بمصر على زاوية بين البحر المتوسط والنيل، وهي ثغر من ثغور الإسلام. انظر: معجم البلدان: ٢ / ٤٧٢ وهي إحدى مدن جمهورية مصر العربية.

(٣) الكامل في التاريخ: ٢ / ١٢٨.

(٤) انظر: خطط الشام: ٢ / ١٤٤.

## ☆ الحياة العلمية:

مما لا شك فيه أن للحياة السياسية تأثيراً على جميع مناحي الحياة، ومن ذلك الحياة العلمية، فكلما كان الاستقرار السياسي سائداً نشطت في ظله الحياة العلمية وازدهرت، وكلما كان الاضطراب والقلق والفوضى تفهقرت وتراجعت.

وللحق فالعصر المملوكي تميّز بتشجيع ودعم النهضة العلمية، ويتمثل ذلك بإنشاء المدارس والمكتبات في سائر أنحاء دولتهم الواسعة، مما جعل علماء ذلك العصر يخرجون هذا التراث العلمي الزاخر، والكتب الموسوعية الضخمة في فنون متعددة<sup>(١)</sup>.

ولا يخفى تأثير الغزو المغولي على العالم الإسلامي، وخاصة بغداد؛ فما دمر من مظاهر العلم والحضارة يعد خسارة فادحة، سبّب تأخرًا في الحياة العلمية والنهضة الحضارية؛ تحتاج معه إلى عدة قرون حتى تتعافى مما أصابها، هذا ما حدث لبغداد حاضرة الخلافة الإسلامية.

أما مصر والشام وإن سلما من الغزو المغولي إلا أن المسلمين بلوا بعدوين من نوع آخر هما: التّصوف والبدع، والتّعصب المذهبي البغيض، فانتصر كل فريق لمذهبه وتعصب لإمامه وشيخه، فنشأ التقليد وقل الإبداع والإنتاج، مما شجع على الابتداع وترك النصوص<sup>(٢)</sup>.

ومن الأدلة على ذلك قصة منع الحافظ الذهبي من رئاسة المدرسة الأشرفية لأنه ليس بأشعري المعتقد، قال التاج السبكي: (ولما شغرت مشيخة دار الحديث

(١) انظر: العصر المملوكي في مصر والشام: ٣٤٢.

(٢) انظر: مقدمة ابن خلدون: ٣٥٥، البداية والنهاية: ١٣/١١٨، الخطط للمقريزي: ٣٦/٤٠. حسن المحاضرة: ٢/٨٨ الأيوبيون والمماليك في مصر والشام: ٣٥٤ مقدمة الإبهاج في شرح المنهاج: ٩١/١.

الأشرفية بوفاة الحافظ المزني<sup>(١)</sup>، عيّن هو الذهبي لها، فوقع السعي فيها للشيخ شمس الدين ابن النقيب<sup>(٢)</sup>، وتكلم في حق الذهبي: بأنه ليس بأشعري، وأن المزني ما وليها إذ وليها إلا بعد أن كتب خطه وأشهد على نفسه بأنه أشعري العقيدة<sup>(٣)</sup>.

وكان التقي السبكي واحداً ممن تأثر بما حوله، يقول التاج السبكي لأبيه: (أنت تقعد وتحكم وعليك ثياب ما تساوي عشرين درهماً، وأراك تحرص على لبس الطيلسان يوم الموكب؟ قال: يا بُني، هذا صار شعار الشافعية ولا نريد أن يُنسى)<sup>(٤)</sup>

(١) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك، الإمام العلامة الحافظ شيخ المحدثين، عمدة الحفاظ أعجوبة الزمان جمال الدين أبو الحجاج القضاعي الكلبلي الحلبي ثم الدمشقي المزني، ولد في ربيع الآخر سنة ٦٥٤هـ، وتوفي سنة ٧٤٢هـ.

انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ٣/ ٧٤ شذرات الذهب: ٦/ ١٣٦.

(٢) محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن عبد الرحمن، القاضي شمس الدين بن النقيب، ولد سنة ٦٦٢هـ، أخذ عن محيي الدين النووي وخدمه، قال تاج الدين السبكي: وكان من أساطين المذهب وجمرة نار ذكاء إلا أنها لا تتلهب، ولي قضاء حمص ثم طرابلس ثم حلب، توفي في ذي القعدة سنة: ٧٤٥هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ٣٠٧ طبقات المفسرين للداودي: ١/ ٢٨٠ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ٣/ ٥٠.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٢٠٠.

(٤) المصدر نفسه: ١٠/ ٢٠٨.

## المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده

اسمه (١):

هو الشيخ الإمام علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مسوار بن سوار بن سليم الشبكي (١) المصري (١) الشافعي.

ونسبه بعض المؤرخين إلى الأنصار (١)، إلا أن ابنه تاج الدين لم يثبت نسبه إليهم، يقول في الطبقات: ( وإنما كان يترك الشيخ الإمام كتابة ذلك لوفور عقله ومزيد ورعه، فلا يرى أن يطرق نحوه طعن من المنكرين، ولا أن يكتبها مع احتمال عدم الصحة خشية أن يكون قد دعا نفسه إلى قوم وليس منهم، وقد كان الشعراء يمدحونه ولا يخلون قصائدهم من ذكر نسبه إلى الأنصار وهو لا ينكر ذلك عليهم، وكان ~ أروع وأتقى لله من أن يسكت على ما يعرفه باطلاً (١).

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٣٩.

(٢) الشبكي ينسب إلى قرية (سُبُك العبيد)، إحدى قرى المنوفية بمصر.

انظر: القاموس المحيط: ١٢١٧.

(٣) وينسب الشبكي كذلك إلى مصر؛ باعتبار نسبة الرجل إلى موطنه الأصلي، ويُنسب أيضًا إلى دمشق، لأن الإمام الشبكي قدم إليها، فتولى القضاء والتدريس والخطابة، وأقام بها إلى قبيل وفاته.

انظر: ذيل تذكرة الحفاظ: ٣٩ مقدمة تحقيق كتاب قضاء الأرب للشبكي: ٣٢.

(٤) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣/٤٨ حسن المحاضرة: ١/٣٢١ النجوم الزاهرة:

١٠/٣١٨ المنهل الصافي لابن تغري بردي: ١/٤٦٣.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٩٢.

## ❖ كنيته ولقبه:

يكنى بأبي الحسن، ويلقب بتقي الدين<sup>(١)</sup>.

## ❖ مولده:

اتَّفقت كلمة المترجمين للإمام السُّبكي أنه ولد في سنة: ٦٨٣ هـ، في شهر صفر<sup>(١)</sup>، واختلفوا في أي يوم منه على قولين؟ الأول: أنه في اليوم الأول منه<sup>(٢)</sup> والثاني: أن مولده في اليوم الثالث، وإليه ذهب ابنه التاج في الطبقات<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٤٩ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣/٤٨ الدرر الكامنة: ٣/١٣٤ طبقات الحفاظ للسيوطي: ٥٢٢.

(٢) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣/٤٨ الدرر الكامنة: ٢/١٣٤ شذرات الذهب: ٦/١٨٠ النجوم الزاهرة: ١٠/٣١٩.

(٣) انظر: النجوم الزاهرة: ١٠/٣١٩ توضيح المشتبه: ٥/٢٨٤.

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٤٤.



## المطلب الثاني: نشأته

نشأ تقي الدين السُّبكي بقرية السبك في بيت علم ودين، وعز وثراء، فلم يكن يهتم بطلب العيش ولا التمسك، فتنفرغ لطلب العلم واشتغل به منذ صغره، مع ما حباه الله من ذكاء وحدة ذهن، وتطلع وحرص.

قال ابنه تاج الدين: (وتفقه في صغره على والده، وكان من الاشتغال على جانب عظيم بحيث يستغرق غالب ليله وجميع نهاره، وحكى لي أنه لم يأكل لحم الغنم إلا بعد العشرين من عمره لحدة ذهنه،... وإنما كان يخرج من البيت صلاة الصبح، فيشتغل على المشايخ إلى أن يعود قريب الظهر، فيجد أهل البيت قد عملوا له فروجاً، فيأكله ويعود إلى الاشتغال إلى المغرب، فيأكل شيئاً حلواً لطيفاً، ثم يشتغل بالليل، وهكذا لا يعرف غير ذلك.

حتى ذكر لي أن والده قال لأمه: هذا الشاب ما يطلب قط درهماً ولا شيئاً، فلعله يرى شيئاً يريد أن يأكله، فضعي في منديل درهماً أو درهمين، فوضعت نصف درهم.

قالت الجدة: فاستمر نحو جمعيتين وهو يعود والمنديل معه، والنصف فيه إلى أن رمى به إلي، وقال: أيش أعمل بهذا؟ خذوه عني.

وكان الله تعالى قد أقام والده ووالدته للقيام بأمره، فلا يدري شيئاً من حال نفسه<sup>(١)</sup>.

ويروي ابن حجر ~ عن الإمام السُّبكي واصفاً رعاية وعناية والده به قائلاً: (فإني نشأت غير مكلف بشيء من جهة والدي)<sup>(٢)</sup>، ومن ذلك تزويجه وهو في

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٤٤.

(٢) الدرر الكامنة: ٤/٧٨.

الخامسة عشرة من عمره.

ورحل مع أبيه إلى القاهرة والتقى بعض علمائها فأخذ عنهم وسمع منهم<sup>(١)</sup>.  
 ثم لازم فقيه الشافعية في عصره نجم الدين ابن الرفعة وتفقه عليه، وتنقل بين  
 مجالس العلماء حتى شاع ذكره وبنزغ نجمه وحصل علمًا كثيرًا في الفقه والحديث  
 واللغة وغيرها من علوم عصره.

وأكثر من الرحلة في طلب العلم، قال عنه ابن حجر: ( وطلب الحديث  
 بنفسه ورحل فيه إلى الشام والإسكندرية والحجاز)،<sup>(٢)</sup> وقال ابن قاضي شهبة:  
 (وسمع الحديث من الجهم الغفير ورحل الكثير).<sup>(٣)</sup>

ثم رجع إلى دمشق فتولى التدريس والقضاء، والخطابة بالجامع الأموي<sup>(٤)</sup>  
 ومكث بها إلى قبيل وفاته.

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٤٦ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/٢١٨.

(٢) الدرر الكامنة: ٤/٧٥.

(٣) طبقات الشافعية: ٣/٣٨.

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٥٤.

## المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

وفيه فرعان:

## ✽ الفرع الأول: شيوخه (١):

هياً الله للسبكي من يتلقى العلم عنه، فتفقه أول طلبه على والده، ثم أكثر من الشيوخ حتى كان له في كل فن من فنون العلم شيخ أو شيوخ؛ لعلمه أهمية التلقي الذي دلت عليه التجربة<sup>(١)</sup>، فأخذ عن كبار العلماء في عصره، نذكر أبرزهم:

- تقي الدين ابن دقيق العيد، المتوفى سنة: ٧٠٢ هـ، عرض عليه "التنبية"<sup>(٢)</sup>.
- علم الدين العراقي الضرير، عبد الكريم بن علي الأنصاري، المتوفى سنة: ٧٠٤ هـ، أخذ عنه التفسير<sup>(٣)</sup>.
- شرف الدين، عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، المتوفى سنة: ٧٠٥ هـ، أخذ عنه الحديث ولزمه كثيراً<sup>(٤)</sup>.
- أبو العباس، أحمد بن محمد بن الرفعة، المتوفى سنة: ٧١٠ هـ، شافعي وقته أخذ عنه الفقه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٤٤، البداية والنهاية: ١٤/١٧٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ٣/٤٨ طبقات الفقهاء: ١/٢٧٣، الدرر الكامنة: ٣/١٣٤.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٩٩.

(٣) المصدر نفسه: ١٠/١٤٥.

(٤) المصدر السابق: ١٠/٢٢٣.

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٤٦ الدرر الكامنة: ٤/١٢٢.

(٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٩/٢٤ النجوم الزاهرة: ٩/٢١٣.

■ علاء الدين الباجي، علي بن محمد بن عبد الرحمن بن خطاب، المتوفى سنة: ٧٢٤هـ، قرأ عليه الأصول<sup>(١)</sup>.

■ تقي الدين ابن الصائغ، محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري، المتوفى سنة ٧٢٥هـ، أخذ عنه علم القراءات<sup>(١)</sup>.

■ أبوه القاضي زين الدين عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٣٥هـ، تعلم عليه في صغره، وقرأ عليه في الفقه<sup>(١)</sup>.

■ أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي، توفي سنة ٧٤٥هـ، أخذ عنه النحو<sup>(١)</sup>.

وسمع من جماعة من العلماء غير هؤلاء أثناء رحلاته إلى القاهرة والإسكندرية والشام والحجاز<sup>(١)</sup>.

قال ابنه التاج: ( وجمع معجمه الجم الغفير والعدد الكثير، وكتب بخطه، وقرأ الكثير بنفسه، وحصل الأجزاء والأصول والفروع، وسمع الكتب والمسانيد، وخرج وانتقى على كثير من شيوخه، وحدث بالقاهرة ودمشق)<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣٣٩ النجوم الزاهرة: ٦/٣٤.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٩٦ معجم المؤلفين: ٨/٢٧٣.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٤٦.

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٢٢٤ بغية الوعاة: ١/٢٨٠.

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٤٧.

(٦) المصدر نفسه: ١٠/١٤٧.

## ✽ الفرع الثاني: تلاميذه<sup>(١)</sup>:

تتلمذ على الإمام تقي الدين السُّبكي عدد كثير من الطلاب نهلوا من علمه وتخرجوا على يديه نذكر منهم:

أولاً: أولاده:

- الحسين بن علي بن عبد الكافي، جمال الدين المتوفى سنة: ٧٥٥هـ<sup>(١)</sup>.
- عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين، صاحب الطبقات المتوفى سنة: ٧٧١هـ<sup>(١)</sup>.
- أحمد بن علي بن عبد الكافي، بهاء الدين، المتوفى سنة: ٧٧٣هـ<sup>(١)</sup>، وابنه محمد، حفيد الإمام السُّبكي المتوفى سنة: ٧٦٤هـ<sup>(١)</sup>.
- سارة بنت علي بن عبد الكافي، المتوفاة سنة: ٨٠٥هـ<sup>(١)</sup>.

ثانياً: تلاميذه غير أولاده:

- جمال الدين، أبو الحجَّاج، يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي، صاحب تهذيب الكمال، المتوفى سنة: ٧٤٢هـ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠ / ٣٩٥ الوفيات: ١ / ٣٩٦ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة:

٣ / ٦٤ البداية والنهاية: ١٤ / ٣٢٢ شذرات الذهب: ٦ / ١٥٣.

(٢) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣ / ٢٥.

(٣) المصدر نفسه: ٣ / ٢٥.

(٤) المصدر السابق: ٣ / ١٠٣.

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٩ / ١٢٤.

(٦) انظر: شذرات الذهب: ٧ / ٥٠.

(٧) انظر: تذكرة الحفاظ: ٤ / ٤٩٨ البداية والنهاية: ١٤ / ١٥٥.

- محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن النقيب المتوفى سنة: ٧٤٥هـ<sup>(١)</sup>.
- محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، مؤرخ الإسلام، المتوفى سنة: ٧٤٧هـ<sup>(١)</sup>.
- خليل بن كيكلي بن عبد الله العلائي، صلاح الدين أبو سعيد الشافعي، المتوفى سنة: ٧٦١هـ<sup>(١)</sup>.
- صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، والمتوفى سنة: ٧٦٤هـ<sup>(١)</sup>.
- محمد بن علي بن الحسن بن حمزة، شمس الدين الحسيني، المؤرخ، المتوفى سنة: ٧٦٥هـ<sup>(١)</sup>.
- جمال الدين: عبد الرحيم الإسنوي، المتوفى سنة: ٧٧٢هـ<sup>(١)</sup>.
- زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، أبو الفضل، صاحب طرح التثريب في شرح التّقریب، المتوفى سنة: ٨٠٦هـ<sup>(١)</sup>.
- مجد الدين بن يعقوب الفيروزبادي، صاحب القاموس المحيط، المتوفى سنة: ٨١٧هـ<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٦٤/٣.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠٠/٩ شذرات الذهب: ١٥٣/٦ ذيل تذكرة الحفاظ: ٣٤/١.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٥/٩ شذرات الذهب: ١٩٠/٦.

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٥/٩ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٨٩/٣.

(٥) انظر: البداية والنهاية: ٣٢٢/١٤ شذرات الذهب: ١٥٣/٦.

(٦) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٩/٤ شذرات الذهب: ٥٥/٧.

(٧) انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٩/٤ شذرات الذهب: ٥٥/٧.

(٨) انظر: بغية الوعاة: ٢٧٣/١ فهرس الفهارس للكتاني: ٩٠٧/٢.

## المطلب الرابع: آثاره العلمية<sup>(١)</sup>

للإمام تقي الدين السبكي كتب ورسائل في فنون شتى، تدل على جودة التأليف وحسن التصنيف وسعة الاطلاع والتبحر في فنون العلم، تزيد على المائة وخمسين مصنفاً.

يقول الصَّفدي عنه: (والذي استقر في ذهني منه، أنه كان إذا أخذ أي مسألة كانت من أي باب كان، من أي علم كان، عمل عليها مجلداً أو مصنفاً لطيفاً، أعني في علوم الإسلام من الفروع والأصلين والحديث والتفسير والنحو والمعاني والبيان، وأما العقلية فما كان في آخر وقته فيها مثله)<sup>(١)</sup>.

وقال ابن كثير: (له تصانيف كثيرة منتشرة كثيرة الفائدة، وما زال في مدة القضاء يصنّف ويكتب إلى حين وفاته)<sup>(١)</sup>.

وقال السيوطي: (وصنّف نحو مائة وخمسين كتاباً مطولاً ومختصراً، والمختصر منها لا بد وأن يشتمل على ما لا يوجد في غيره، من تحقيق وتحرير لقاعدة، واستنباط دقيق)<sup>(١)</sup>.

فمن تلك المؤلفات:

▪ الابتهاج في شرح المنهاج: وهو كتابنا هذا<sup>(١)</sup>.

- (١) انظر: البداية والنهاية: ٢٥٢/١٣ أعيان العصر: ٤٢٧/٣ طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٧/١٠-٣١٥ الدرر الكامنة: ٦٤/٣.
- (٢) أعيان العصر: ٤٢٧/٣.
- (٣) البداية والنهاية: ٢٥٢/١٣.
- (٤) بغية الوعاة: ١٧٧/٢.
- (٥) وصل فيه إلى أوائل الطلاق، ويحقق الآن في رسائل علمية بجامعة أم القرى نوقش بعضها، ولا زال بعضها الآخر لم يناقش، وهذا هو الجزء الأخير منه.

- إبراز الحُكْم من حديث: ( رفع القلم )<sup>(١)</sup>.
- الإبهاج في شرح المنهاج، وصل فيه إلى مقدمة الواجب و أمه ابنه تاج الدين<sup>(٢)</sup>.
- أجوبة أهل طرابلس<sup>(٣)</sup>.
- أجوبة سؤالات أرسلت إليه من مصر<sup>(٤)</sup>.
- أحاديث رفع اليدين<sup>(٥)</sup>.
- أحكام كل، وما عليه تدل<sup>(٦)</sup>.
- إحياء النفوس في صنعة إلقاء الدروس<sup>(٧)</sup>.
- الأدلة في إثبات الأهله<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٩ / ١٠ حققه كيلاني محمد خليفة، ونشرته دار البشائر الإسلامية، بيروت سنة ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
  - (٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٠ / ١٠ وطبع بدار البحوث الإسلامية وإحياء التراث سنة: ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
  - (٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٠ / ١٠ وهو مطبوع ضمن الفتاوى للسبكي: ٥٩٤ / ٢.
  - (٤) وهي ضمن الطبقات الكبرى لابن السبكي: ٣٠٨٧ / ١٠ بغية الوعاة: ١٧٧ / ٢.
  - (٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١١ / ١٠ وهو مطبوع ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، دار إحياء التراث العربي ببيروت.
  - (٦) وهو مطبوع بذييل تلقيح الفهوم في تخصيص صيغ العموم، للحافظ العلائي.
  - (٧) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٠ / ١٠.
  - (٨) وهو مطبوع ضمن الفتاوى للسبكي: ٢٠٧ / ١.



- أسئلة العربية، سأله عنها محمد بن عيسى السكسكي، أجاب عنها السُّبكي<sup>(١)</sup>.
- إشراف المصابيح في صلاة التراويح<sup>(٢)</sup>.
- الاعتبار ببقاء الجنة والنار<sup>(٣)</sup>.
- الإقناع في الكلام على أن (لو) للامتناع<sup>(٤)</sup>.
- أمثلة المشتق<sup>(٥)</sup>.
- إن مدرك الركوع ليس بمدرك الركعة على الصَّحيح<sup>(٦)</sup>.
- بذل الهمة في أفراد العمِّ وجمع العمَّة<sup>(٧)</sup>.
- البصر الناقد في: لا كلمت كل واحد<sup>(٨)</sup>.
- بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) انظر: الدرر الكامنة: ٥/ ٣٨٨ كشف الظنون: ١/ ٩٢.
  - (٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣٠٩ الفتاوى: ١/ ١٥٥.
  - (٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣٠٩ حققه: طه الدسوقي حبيشي في القاهرة سنة: ١٩٨٧ هـ.
  - (٤) ملخصه مطبوع ضمن طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣٠٩.
  - (٥) أرجوزة تقع في نحو تسعين بيتاً، مطبوعة ضمن الطبقات الكبرى: ١٠/ ١٨٦.
  - (٦) مطبوع مع كتاب: جزء القراءة خلف للإمام للبخاري، حققه: فضل الرحمن الثوري، ونشرته المكتبة السلفية بباكستان، لاهور سنة: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
  - (٧) مطبوع ضمن الفتاوى: ١/ ٨٧.
  - (٨) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١٢ مطبوع ضمن الفتاوى: ٢/ ٤٢٧.
  - (٩) حققته: نورة أمين البساطي من جامعة أم القرى، عام ١٤١٤ هـ.

- بيع المرهون في غيبة المديون<sup>(١)</sup>.
- التحجير المذهب في تحرير المذهب<sup>(٢)</sup>.
- التحقيق في مسألة التعليق<sup>(٣)</sup>.
- تكملة المجموع شرح المهذب (من باب الربا إلى أثناء التفليس)<sup>(٤)</sup>.
- التمهيد فيما يجب التحديد<sup>(٥)</sup>.
- تنزيل السكنية على قناديل المدينة<sup>(٦)</sup>.
- التهدي إلى معنى التعدي<sup>(٧)</sup>.
- جواب سؤال ابن عبد السلام<sup>(٨)</sup>.
- جواب سؤالات الشيخ الإمام نجم الأصفوني، نزيل مكة<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣١٤ مطبوع ضمن الفتاوى: ١/٣٠١.
- (٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣٠٧ وهو شرح مبسوط للمنهاج عمل فيه قطعة، وتوجد منه نسخة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات برقم: ١٦٧٠٧.
- (٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣٠٨ توجد منه نسخة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات برقم: ١٦٦٩٤-١٦٦٩٥.
- (٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧/١٣٦، ٧٦/١٣٦ - ١٠/١٦٧٣٠٧ فتاوى السبكي: ٢/١٦٨.
- (٥) نشره صلاح الدين المنجد، وطبع بمطبعة الترقى بدمشق عام ١٣٧٠هـ ١٩٥١هـ. ٤٢٧.
- (٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣١٣ وهو مطبوع ضمن الفتاوى للسبكي: ١/٢٦٤.
- (٧) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣١٢.
- (٨) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣١٠ وهو مطبوع ضمن الفتاوى للسبكي: ٢١/٥٠٨.
- (٩) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣١٠.

- حديث نحر الإبل<sup>(١)</sup>.
- حفظ الصيام عن فوت التمام<sup>(٢)</sup>.
- الدرُّ النظيم في تفسير القرآن العظيم<sup>(٣)</sup>.
- رافع الشقاق في مسألة الطلاق<sup>(٤)</sup>.
- الرد على ابن الكتاني<sup>(٥)</sup>.
- رسالة أهل مكة<sup>(٦)</sup>.
- رسالة في رفع اليدين في الصلاة<sup>(٧)</sup>.
- رسالة في مسألة الطلاق<sup>(٨)</sup>.
- الرفدة في معنى وحده<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١١ / ١٠.
  - (٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٣ / ١٠ مطبوع ضمن الفتاوى: ٢٢٠ / ١.
  - (٣) انظر: قال في الطبقات الكبرى لم يكمل: ٧٠٧ / ١٠ توجد منه نسخة في إيطاليا، ميلانو بمكتبة الأمبروزياتا.
  - (٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٠٨ / ١٠ فتاوى السبكي: ٣٠٩ / ٢.
  - (٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٩ / ١٠.
  - (٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٠ / ١٠.
  - (٧) انظر: طبعت ضمن كتاب: (مجموعة الرسائل المنيرية) طبع في بيروت، إدارة الطباعة المنيرية، ط ١٩٧٠، ص ٣٥٣.
  - (٨) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١١ / ١٠ توجد منها نسخة بمركز البحوث بجامعة أم القرى تحت: مجاميع برقم: ٨٠٨ / ١٨.
  - (٩) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٢ / ١٠ حققه: الدكتور عبد الكريم الزبيدي، ونشرته دار البلاغة سنة: ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م.

- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب<sup>(١)</sup>.
- الرقم الإبريزي في شرح مختصر التبريزي<sup>(٢)</sup>.
- الرياض الأنيقة في قسمة الحديدية<sup>(٣)</sup>.
- السهم الصائب في قبض دين الغائب<sup>(٤)</sup>.
- السيف المسلول على من سب الرسول<sup>(٥)</sup>.
- شفاء السقام في زيارة خير الأنام<sup>(٦)</sup>.
- الصنعية في ضمان الوديعية<sup>(٧)</sup>.
- الطريقة النافعة في المساقاة والمخابرة والمزارعة<sup>(٨)</sup>.
- طليعة الفتح والنصر في صلاة الخوف والقصر<sup>(٩)</sup>.

- (١) عمل فيه قطعة نحو كراسة واحدة، وقال التاج: (إنه لم يقف عليها)، طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٧/١٠ ونشرته دار عالم الكتب ببيروت سن: ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ هـ بتحقيق الشيخين: علي معوض، وعادل عبد الموجود.
- (٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٨/١٠ لم يكمل، توجد مصورته بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم: ٤/٥٢١٨.
- (٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٨/١٠ وهو مطبوع ضمن الفتاوى للسبكي: ١/٤٦٤.
- (٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٩/١٠.
- (٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٨/١٠ حققته نور بنت محمد مصري، من كلية التربية للبنات بجدة، عام ١٤٢٣ هـ.
- (٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٨/١٠ معجم المطبوعات: ١١٠٠٤ طبع في حيدرآباد، ط ١٣١٥ هـ.
- (٧) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٢/١٠ توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم: ١/٥٢٤.
- (٨) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٣/١٠ وهو مطبوع ضمن الفتاوى: ١/٣٦٩.
- (٩) طبقات الشافعية الكبرى: ٣١١/١٠.

- الطوالع المشرقة في الوقف على طبقة بعد طبقة<sup>(١)</sup>.
- عقود الجحمان في عقود الرهن والضمان<sup>(٢)</sup>.
- العلم المنشور في إثبات الشهور<sup>(٣)</sup>.
- الغيث المغدق في ميراث ابن المعتق<sup>(٤)</sup>.
- فتاوى أهل الإسكندرية<sup>(٥)</sup>.
- الفتاوى<sup>(٦)</sup>.
- الفتوى العراقية<sup>(٧)</sup>.
- فتوى كل مولود يولد على الفطرة<sup>(٨)</sup>.
- فصل المقال في هدايا العمال<sup>(٩)</sup>.

(١) المصدر نفسه: ٣١٠ / ١٠.

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٢ / ١٠ مطبوع ضمن الفتاوى: ١٦٨ / ٢.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٩ / ١٠ طبعته مكتبة الشافعي بالرياض، تعليق الشيخ جمال الدين القاسمي.

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٩ / ١٠ مطبوع ضمن الفتاوى: ٢٤٢ / ١.

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٠ / ١٠.

(٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٠ / ١٠ طبعته في القاهرة، بمكتبة القدسي، ط ١٩٣٧ م.

(٧) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٠ / ١٠ مطبوعة ضمن الفتاوى: ٤٦٣ / ١.

(٨) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٠ / ١٠ مطبوعة ضمن الفتاوى: ٣٦٠ / ١.

(٩) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٩ / ١٠ الفتاوى: ٢٠٣ / ١ توجد منه نسخة بجامعة أم القرى المكتبة المركزية برقم: ٧ / ٦٤٢.

- قطف النور في مسائل الدور<sup>(١)</sup>.
- القول المُخْتَطَفُ في دلالة: كان إذا اعتكف<sup>(١)</sup>.
- القول الموعب في القضاء بالموجب<sup>(١)</sup>.
- كشف الدسائس في هدم الكنائس<sup>(١)</sup>.
- الكلام على الجمع في الحضر لعذر المطر<sup>(١)</sup>.
- الكلام على حديث: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث)<sup>(١)</sup><sup>(١)</sup>.
- الكلام على حديث: (رفع القلم)<sup>(١)</sup>.
- الكلام على قوله تعالى: (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن)<sup>(١)</sup><sup>(١)</sup>.

- 
- (١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣١١ هدية العارفين: ٥/٧٢٢.
  - (٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣١٤ هدية العارفين: ٥/٧٢٢ مطبوعة ضمن الفتاوى: ١/٢٣٢.
  - (٣) حققه الدكتور علي القصير، ونشره في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة في عدد: ٦٤ سنة ١٤٢٥هـ.
  - (٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣١٣ مطبوعة ضمن الفتاوى: ٩/٣٦٩.
  - (٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣١٢.
  - (٦) خرجه الترمذي في سننه، كتاب الأحكام، باب في الوقف: ٣/٦٦٠ حديث رقم: ١٣٧٦.
  - (٧) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣٠٩.
  - (٨) المصدر نفسه.
  - (٩) سورة البقرة: ٢٣٦.
  - (١٠) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣١٥.

- الكلام على لباس الفتوة، وهو فتوى الفتوة<sup>(١)</sup>.
- الكلام مع ابن أندراس في المنطق<sup>(٢)</sup>.
- كيف التدبير في تقويم الخمر والخنزير<sup>(٣)</sup>.
- المباحث المشرقة في الوقف<sup>(٤)</sup>.
- المباحث المشرقة<sup>(٥)</sup>.
- مختصر طبقات الفقهاء<sup>(٦)</sup>.
- مختصر عقود الجمان<sup>(٧)</sup>.
- مختصر فصل المقال<sup>(٨)</sup>.
- المسائل الحلبية<sup>(٩)</sup>.
- المسائل الملخصة<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١٤ مطبوع ضمن الفتاوى: ٢/ ٥٤٨.
- (٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣٠٩.
- (٣) المصدر نفسه.
- (٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١٠ حققه محمد نجيب المطيعي، ونشرته مكتبة الإرشاد بجدة.
- (٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١٠ فتاوى السبكي: ٢/ ١٦٨.
- (٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١١.
- (٧) المصدر نفسه: ١٠/ ٣١٢.
- (٨) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣٠٩ وهو مطبوع ضمن الفتاوى: ١/ ٢٠٣.
- (٩) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١١ طبعت باسم: قضاء الأرب في أسئلة حلب، حققه محمد عالم عبد المجيد الأفغاني، ونشرته المكتبة التجارية بمكة المكرمة عام: ١٤٠٩هـ.
- (١٠) توجد منها نسخة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم: ٩١ فقه شافعي.

- مسائل سئل عن تحريرها في باب الكتابة<sup>(١)</sup>.
- مسألة فناء الأرواح<sup>(٢)</sup>.
- مسألة في التقليد في أصول الدين<sup>(٣)</sup>.
- مسألة ما أعظم الله<sup>(٤)</sup>.
- مسألة هل يقال: العشر الأواخر<sup>(٥)</sup>.
- معنى قول المطلبية: إذا صح الحديث فهو مذهبي<sup>(٦)</sup>.
- المناسك الصغرى<sup>(٧)</sup>.
- المناسك الكبرى<sup>(٨)</sup>.
- منتخب تعليقة الأستاذ في الأصول<sup>(٩)</sup>.
- مُنية الباحث عن حكم دين الوارث<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١١ وهي مطبوعة ضمن الفتاوى: ٥٠٥/ ٢.
  - (٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١٠ وهي مطبوعة ضمن الفتاوى: ٦٣٦/ ٢.
  - (٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١٠ وهي مطبوعة ضمن الفتاوى: ٣٦٥/ ٢.
  - (٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١٤ فتاوى السبكي: ٣٢٠/ ٢.
  - (٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١١ مطبوعة ضمن الفتاوى: ١٦٨/ ٢.
  - (٦) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١٤ طبع ضمن الرسائل المنيرية من ص ٩٨ إلى ص: ١١٤.
  - (٧) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١٠.
  - (٨) المصدر نفسه: ١٠/ ٣١٠.
  - (٩) المصدر السابق: ١٠/ ٣١٢.
  - (١٠) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/ ٣١٣ ملخصه مطبوع ضمن الفتاوى: ٣٢٠/ ٢.



- موقف الرماة في وقف حماة<sup>(١)</sup>.
- النوادر الهمدانية<sup>(٢)</sup>.
- نور الربيع في كتاب الربيع<sup>(٣)</sup>.
- نور المصابيح في صلاة التراويح<sup>(٤)</sup>.
- النور في الدور<sup>(٥)</sup>.
- الوشي الإبريزي في حل التبريزي<sup>(٦)</sup>.
- ورد العلل في فهم العلل<sup>(٧)</sup>.
- وشي الحلّي في تأكيد النفي بلا<sup>(٨)</sup>.
- وقف بني عساكر<sup>(٩)</sup>.
- النظر المحقق في الحلف بالطلاق المعلق<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٤/١٠ وهو مطبوع ضمن الفتاوى: ١٨٦/٢.
  - (٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٠/١٠.
  - (٣) المصدر نفسه، ولم يتمه.
  - (٤) المصدر السابق: ٣٠٩/١٠.
  - (٥) المصدر السابق: ٣١١/١٠.
  - (٦) المصدر السابق: ٣٠٨/١٠ ولم يكمل قاله التاج.
  - (٧) المصدر السابق: ٣١٢/١٠.
  - (٨) المصدر السابق: ٣٠٩/١٠.
  - (٩) المصدر السابق: ٣١٢/١٠.
  - (١٠) مطبوع ضمن الفتاوى: ٣٠٩/٢.

## المطلب الخامس: حياته العملية<sup>(١)</sup>

سبق أن أشرنا إلى أن الإمام السبكي قد تفقه على والده، ثم على إمام الشافعية في عصره نجم الدين ابن الرفعة، ورحل في طلب العلم إلى القاهرة والإسكندرية والشام والحجاز.

وإذا تأملنا حياة هذا العالم وإنتاجه العلمي وثقافته الموسوعية يُحْيَل إلينا أنه كان منقطعاً للتأليف متفرغاً للتصنيف؛ إلا أنه ~ مع انشغاله بالعلم لم يهمل جوانب أخرى لا تقل أهمية عنه، بل هي من لوازمه ومقتضياته، وهي التدريس والخطابة والإفتاء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويضاف إليها ولاية القضاء، بل من عجيب أمره أنه لم يشغل عن أهل بيته وقرابته، فقد برز منهم نفر.

ومع اشتغاله بهذه الأمور تجده وحيها يحظى بتقدير الملوك ونوابهم، ويقربه الولاة والأعيان ويقبلون شفاعته، ويقومون على قضاء حوائجه.

وهو وإن كانت له هذه المنزلة والحظوة، فإنه لا تأخذه في الله لومة لائم، ماضي الأحكام في القضاء، عديم المحاباة في العلم، قال ابنه التاج: (وكان لا يجابي في الحق أحداً، وأخباره في هذا الباب عجيبة، حكم مرة في واقعة جرت، وصمم فيها، وعانده أرغون الكاملي: المتوفى سنة: ٧٥٨هـ نائب الشام<sup>(٢)</sup>)، وكاد الأمر يطلخه<sup>(٣)</sup>، شاماً ومصرًا، فذكر القاضي صلاح الدين الصفدي أنه عبر إليه،

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٨١ البداية والنهاية: ٤/١٨٤ الدارس: ١/٣٥ الدرر الكامنة: ٣/١٣٥ طبقات الشافعية للإسنوي: ٢/٧٥.

(٢) انظر: البداية والنهاية: ١٤/٢٧٠، شذرات الذهب: ٦/١٨٤.

(٣) الأمور المٌطلخات الشداد.

تهذيب اللغة: ٧/٢٧٣ لسان العرب: ١٢/٣٦٩.

وقال: يا مولانا قد أعذرت ووفيت ما عليك، وهؤلاء ما يطيعون الحق، فَلِمَ تُلقني بنفسك إلى التهلكة وتعاديمهم.

قال: فتأمل فيّ ملياً، ثم قال:

وليت الذي بيني وبينك عامر وبينني وبين العالمين خراب<sup>(١)</sup>  
 والله لا أرضي غير الله.

قال: فخرجت من عنده وعرفت أنه لا يرجع عن الحق بزخارف من القول<sup>(١)</sup>.

هذا الموقف مع الولاية، وإليك الموقف الثاني مع بعض المفتين في عصره، حيث أفتوا بما يراه مخالفاً للصواب، فلم يسكت أو يداهن، يقول ابن كثير: (وفي أول شهر رمضان اتَّفَق أن جماعة من المفتين أفتوا بأحد قولي العلماء، وهما وجهان لأصحابنا الشافعية، وهو جواز استعادة ما استهدم من الكنائس، فتعصب عليهم قاضي القضاة تقي الدين السبكي فقرعهم في ذلك ومنعهم من الإفتاء، وصنّف في ذلك مصنفاً يتضمّن المنع من ذلك سماه "الدسائس في الكنائس")<sup>(١)</sup>.

وهذه السيرة العطرة، والمواقف المشرفة التي هذه بعض صورها، تدل على أن الشيخ يحمل همّاً واحداً وهو إرضاء الله تعالى، ولا يبالي بما سوى ذلك، فرضي الله عنه، وأرضى عنه الناس، نحسبه كذلك والله حسيبه.

(١) البيت في ديوان أبي فراس الحمداني: ٢٤ / ١.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٢٠٨ / ١٠.

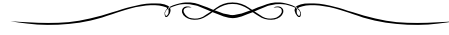
(٣) البداية والنهاية: ٢٤٩ / ١٤.

وقد تولى ~ ولايات، كان رائده فيها الإصلاح ونفع الناس، ومن نظمه:  
 إن الولاية ليس فيها راحة إلا ثلاث يبتغيها العاقل  
 حكم بحق أو إزالة باطل أو نفع محتاج سواها باطل<sup>(١)</sup>  
 وفيما يلي ذكر الولايات التي وليها:

- القضاء بالشام سنة: ٧٣٩هـ مدة ست عشرة سنة<sup>(١)</sup>.
- مشيخة دار الحديث الأشرفية: سنة: ٧٤٢هـ<sup>(١)</sup>.
- مشيخة دار الحديث الظاهرية بالقاهرة سنة: ٧٢٣هـ<sup>(١)</sup>.
- مشيخة جامع ابن طولون بالقاهرة مرتين سنة: ٧١٦هـ وسنة: ٧٢٧هـ<sup>(١)</sup>.
- التدريس بالمدرسة الشامية البرانية بدمشق<sup>(١)</sup>، فترة وجوده بدمشق<sup>(١)</sup>.

- 
- (١) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠ / ١٧٩.
  - (٢) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠ / ١٦٨ البداية والنهاية: ١٤ / ١٨٤ الوافي بالوفيات: ٢١ / ١٦٩.
  - (٣) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠ / ١٦٩.
  - (٤) البداية والنهاية: ١٤ / ١٠٦.
  - (٥) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠ / ١٨١ الدرر الكامنة: ١ / ٢١٣.
  - (٦) هي من أكبر المدارس وأعظمها، أنشأتها ست الشام ابنة نجم الدين أيوب بن شادي بن مروان، أخت الملك الناصر صلاح الدين. الدارس: ١ / ٢٠٨.
  - (٧) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠ / ١٧٠ الدارس: ١ / ٢٧٧.

- التدريس بالمدرسة العادلية الكبرى<sup>(١)</sup> بدمشق.
- التدريس بالمدرسة الأتابكية<sup>(٢)</sup> بصالحية دمشق.
- الخطابة بالجامع الأموي سنة ٧٤٢هـ<sup>(٣)</sup>.



- 
- (١) أنشأها نور الدين محمود بن زنكي، وتوفي ولم تتم، فاستمرت كذلك، ثم بني بعضها الملك العادل سيف الدين، ثم توفي ولم تتم أيضًا، فتممها ابنه الملك المعظم. الدارس: ١ / ٢٧١.
- (٢) الدارس: ١ / ٢٧٧.
- (٣) أنشأتها أخت نور الدين أرسلان بن أتابك صاحب الموصل سنة: ٦٤٠هـ، وهي بصالحية دمشق. الدارس: ١ / ٩٦.
- (٤) الدارس: ١ / ١٢٩.
- (٥) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠ / ١٦٩.

## المطلب السادس: مذهبه وعقيدته

**مذهبه:** الإمام السبكي شافعي المذهب، بل إمام الشافعية في عصره، ويصفه ابنه في الطبقات كثيرًا بـ: شافعي الزمان<sup>(١)</sup>.

**عقيدته:** صرح المترجمون للسبكي بأنه أشعري المعتقد، ومنهم ابنه في الطبقات عندما ذكر قصة شغور مشيخة دار الحديث الأشرافية بعد وفاة الحافظ المزي، يقول ضمن وصفه قصة تولي والده مشيخة دار الحديث الأشرافية، وما دار بين المشيخة حيث قال أحدهم: (... أعلم الناس اليوم بهذا العلم قاضي القضاة والذهبي، وقاضي القضاة أشعري قطعًا، وقطع الشك باليقين أولى، فولها الشيخ الإمام، ولم يكن مختارًا ذلك بل كان يكرهه، وقام من وقته إلى دار الحديث وبين يديه الذهبي وخلق)<sup>(١)</sup>.

ويؤكد ذلك السيوطي: بقوله: (ولما توفي المزي عيّنت مشيخة دار الحديث الأشرافية الذهبي، ف قيل: إن شرط واقفها أن يكون الشيخ أشعري العقيدة، والذهبي متكلم فيه؛ فولها السبكي)<sup>(١)</sup>.

فلا شك في أشعرية الإمام السبكي إذن، ولسنا في معرض بسط معتقده وتعقب آرائه العقدية، فليس هذا مقصودنا في هذه الدراسة<sup>(١)</sup>.

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٤٠.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٢٠١.

(٣) طبقات الحفاظ: ١/٥٢٦.

(٤) انظر: مقدمة تحقيق السيف المسلول على من سب الرسول لتقي الدين السبكي: ص ٣٤-١٦٩، حقيقته: نورة بنت عبد الله مصري، من كلية التربية للبنات بجدة.

## المطلب السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

نال الإمام السُّبكي منزلة رفيعة ومكانة عالية، فهو أحد مشاهير العلماء، وأئمة الاجتهاد، وأوعية العلم، برع في فنون مختلفة، فبلغت سمعته الآفاق ووصلت مصنفاته أقاصي الدنيا، ويذكر ابنه التاج تفرد في العصر بأجمعه مدة سبع وعشرين سنة، لا يختلف اثنان أنه أعلم أهل الأرض على الإطلاق في كل فن<sup>(١)</sup>.

أما منزلته في المذهب، فهو يأتي بعد الرَّافعي والنَّووي في المرتبة، وقد اصطلح المتأخرون على إطلاق لفظ: الشيوخ عليهم، فحيث أطلق، فالمقصود به هؤلاء الأئمة الثلاثة<sup>(٢)</sup>.

وقد تواطأ ثناء العلماء عليه من تلامذته وأقرانه وشيوخه، يقول الذهبي عنه: كان صادقاً مثبِتاً، خيرًا دينًا متواضعًا حسن السمات، من أوعية العلم يدري الفقه ويقرره، وعلم الحديث ويجرره، والأصول ويقرئها، والعربية ويحققها<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضًا في التذكرة: ( وكان جم الفضائل، حسن الديانة، صادق اللهجة، قوي الذكاء، من أوعية العلم)<sup>(٤)</sup>

قال ابن قاضي شهبه: ( الشيخ، الإمام الفقيه، المحدث، الحافظ، المفسر، المقرئ، الأصولي، المتكلم، النحوي، اللغوي، الأديب، الحكيم، المنطقي، الجدلي،

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٦٧.

(٢) الفوائد المكية للسقاف: ٤١ سلم المتعلم المحتاج: ٦٥٣ الخزائن السنية: ١١٦.

(٣) معجم الذهبي: ١٦٦ طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٤٨.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٤/١٥٠٧.

الخلافي، النظار، شيخ الإسلام).<sup>(١)</sup>

وقال عنه السيوطي: ( وكان محققاً مدققاً نظاراً جدلياً، بارعاً في العلوم، له في الفقه وغيره الاستنباطات الجليلة، والدقائق اللطيفة، والقواعد المحرّرة التي لم يسبق إليها، وكان منصفاً في البحث، على قدم من الصلاح والعفاف).<sup>(٢)</sup>

أما ابن تيمية فإنه حين قرأ رد السُّبكي عليه في مسألة تعليق الطلاق قال فيه: (لقد برز هذا على أقرانه).<sup>(٣)</sup>

وشيخه ابن الرفعة، كان يعامله معاملة الأقران، ويبالغ في تعظيمه، ويعرض عليه ما يصنّفه في "المطلب"<sup>(٤)</sup>.

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٨٣ / ٣.

(٢) بغية الوعاة: ١٧٧ / ٢.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ١٩٥ / ١٠.

(٤) المصدر نفسه: ١٠٤ / ١٠.



**المطلب الثامن: وفاته**

توفي الشيخ تقي الدين السبكي بعد حياة مليئة بالعلم والعمل، والصبر والمصابرة، مع إعراض عن الدنيا، وإقبال على الآخرة.

قال ابنه تاج الدين: (ابتدأ به الضعف في ذي القعدة سنة: ٧٥٥هـ، واستمر عليلاً - إلا أنه لم يُحْمَ قط.... - إلى أن وليت أنا القضاء، ومكث بعد ذلك نحو شهر، وسافر إلى الديار المصرية، وكان يذكر أنه لا يموت إلا بها، فاستمر بها عليلاً يُويّيات يسيرة، ثم توفي ليلة الاثنين المسفرة عن ثالث جمادى الآخرة، سنة: ٧٥٦هـ بظاهر القاهرة، ودفن بباب النصر، تغمده الله برحمته ورضوانه، وأسكنه فسيح جنانه.

وأجمع من شاهد جنازته على أنه لم ير جنازة أكثر جمعاً منها<sup>(١)</sup>.  
وقد قيلت فيه مرات كثيرة، ورئي له منامات رآها الصالحون له<sup>(٢)</sup>، فرحم الله الإمام تقي الدين، وجزاه عما قدم خير الجزاء.

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣١٥.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/٣١٥-٣١٧.

# المبحث الرابع

## التعريف بالشرح

### وفيه ستة مطالب: -

- ⊗ المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب.
- ⊗ المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.
- ⊗ المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.
- ⊗ المطلب الرابع: أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده.
- ⊗ المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته.
- ⊗ المطلب السادس: : في مزايا الكتاب والماخذ عليه

\* \* \* \* \*

## المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب

كتابنا هذا اسمه: (الابتهاج في شرح المنهاج)، هو من تأليف الإمام تقي الدين السبكي، ويدل على ذلك أمور منها:

• أنه ~ صرح بذلك في مقدمته إذ قال: (فهذا كتاب قصدت فيه شرح المنهاج شرحاً لطيفاً بيناً يصلح للمبتدئ، ولا يقصر عن إفادة المنتهي، وسميت هذا الشرح "الابتهاج في شرح المنهاج")<sup>(١)</sup>.

• اتفاق كلمة من ترجم للسبكي على ذكرهم الابتهاج منها: قال ابنه تاج الدين السبكي: (ذكر عدد مصنفاته ~ ... (الابتهاج في شرح المنهاج)، وصل فيه إلى أوائل الطلاق)<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قاضي شهبة: (الابتهاج في شرح المنهاج، وصل فيه إلى الطلاق في ثمانية أجزاء)<sup>(٣)</sup>.

• ذكر الابتهاج للسبكي ضمن شروح منهاج النووي<sup>(٤)</sup>.

• الذين نقلوا عن السبكي صرحوا أن له كتاباً اسمه "الابتهاج" وهو الذي بين أيدينا.

ومن هؤلاء: الكتاني، قال: (وقال الإمام تقي الدين السبكي في طاعة كتاب الابتهاج في شرح المنهاج بعد أن بين عظمة أصول الفقه ومنزلته وأنه مادة

(١) مقدمة الابتهاج شرح المنهاج، مخطوط مكتبة الأحقاف مجموعة عبد الرحمن شيخ الكاف رقم: ٢٤٣ لوح: ١/أ.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٧/١٠.

(٣) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٤١/٣.

(٤) انظر صفحة: ٥٢.

الاجتهاد...<sup>(١)</sup>.

وقال الشربيني: ( ... وما وقع لابن الرفعة في المطلب من تقييده بما إذا مات مرتدًا وأنه إذا أسلم تبين إرثه، غلَّطه في ذلك صاحبه السُّبكي في الابتهاج، وقال إنه فيه خارق للإجماع )<sup>(١)</sup>.



---

(١) التراتيب الإدارية: ٣/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٣/٢.

## المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

الابتهاج ينسب إلى الإمام تقي الدين السبكي وهي نسبة صحيحة يدل عليها ما يلي:

أ- أن كل من ترجم للسبكي ذكر كتاب الابتهاج ضمن تأليفه<sup>(١)</sup>.  
ب- التصريح بنسبة الابتهاج إلى تقي الدين السبكي في آخر كل من النسختين: (ز، م)<sup>(٢)</sup>.

ج- أن كتب الفهارس نصّت على ذلك ومنها:

- كشف الظنون، حاجي خليفة: ١٨٧٣ / ٢
  - الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الصادر عن آل البيت، الأردن، قسم الفقه وأصوله: ٢١ / ١
  - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، القسم السادس: ١١ / ١٠
  - معجم المؤلفين، رضا كحالة: ٤٦١ / ٢
  - الأعلام للزركلي: ٣٠٢ / ٤
- فلم يبق أدنى شك في صحة نسبة الابتهاج إلى تقي الدين السبكي.

(١) انظر صفحة: ٧١.

(٢) انظر صفحة: ٣٥٥.

## المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب

لم يبين الإمام السُّبكي منهجه الذي سار عليه في شرحه هذا، لكنه أشار إلى شيء من ذلك في فاتحته فقال: ( فهذا كتاب قصدت فيه شرح المنهاج شرحاً لطيفاً بيناً يصلح للمبتدئ، ولا يقصر عن إفادة المنتهي<sup>(١)</sup>. فهو إذن أراد التوسط، فلا شرح ممل، ولا اختصار مخل.

ومن خلال عملي في الجزء الذي قمت بتحقيقه من كتاب الابتهاج تبين لي منهجه في كتابه هذا على النحو التالي:

- يصدر الإمام السُّبكي ما يريد شرحه من ألفاظ النووي بقوله: قال، ثم يورد عبارة المنهاج المراد شرحها.
- يذكر أقوال الإمام الشافعي، ويبين القديم منها والجديد، ويورد الطرق والأوجه، وأقوال أئمة المذهب.
- يذكر من ذهب إلى ذلك من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ويقارن ذلك بمذاهب الأئمة الأربعة غالباً، وغيرهم من الأئمة المتبوعين.
- يستدل للمسألة من الكتاب والسنة والإجماع، ويستأنس بالآثار المروية.
- يعتني بطرق الأحاديث، ويتتبع الروايات، ويحكم عليها، أو ينقل حكم أصحاب الشأن عليها غالباً.
- يخرج المسائل على القواعد الأصولية والفقهية ويذكر ضوابط المسائل<sup>(٢)</sup>.

(١) مقدمة الابتهاج شرح المنهاج، مخطوط مكتبة الأحقاف، مجموعة عبد الرحمن شيخ الكاف رقم: ٢٤٣ لوح: ١/أ.

(٢) كقوله: (إن باب الخلع أوسع من باب البيع) إشارة إلى القاعدة الفقهية المشهورة: (يغتفر في الفسوخ ما لا يغتفر في ابتداء العقود). انظر: صفحة: ٢٥٧.

- ينقل كثيرًا عن أئمة المذهب والمحققين فيه، كإمام الحرمين والماوردي والغزالي والنوّوي ... ونحوهم، ويكثر عن الرّافعي وعن شيخه ابن الرفعة<sup>(١)</sup>.
- ينصُّ على الصّحيح من المسائل الخلافية من ترجيحه واختياره، أو ناقلًا عمّن سبقه.
- يورد أقوال المفسرين وأوجه التفسير للآية التي يتغير الحكم بها<sup>(٢)</sup>.
- يحرّر منشأ النزاع في المسألة<sup>(٣)</sup>، ويبيّن الأصل الذي بنيت عليه<sup>(٤)</sup>.
- يعتني باللّغة وصحيح العبارات<sup>(٥)</sup>، ويبيّن أثر ذلك في الاستدلال<sup>(٦)</sup>.

✍ =

كقوله في مسألة وضع العوض في الخلع بين يدي الزوج: (والقول بالمعاطاة قيل: إنه مخرج من هنا). انظر: صفحة: ٢٥٧.

ومسألة سؤال الثلاث وهو لا يملك إلا طلقتين فطلقها واحدة، قال: (ولو سألت الثلاث كما صورنا وهو لا يملك إلا طلقتين فطلقها واحدة فله ثلث الألف على النص والتخريج الذي ذكره المزني). انظر صفحة: ٢٩٠.

ومسألة توزيع العوض على عدد الطلاق الذي سألته المرأة في الخلع: (قال الأئمة والضابط على النص: أن الزوج إن ملك العدد كله فله المسمى، وإن أجابها إلى بعضه فله قسطه بالتوزيع، ...). انظر: صفحة: ٢٩٠.

(١) نقل عن شيخه ابن الرفعة في هذا الجزء خاصة أكثر من ثلاثين نصًا.

(٢) كما أورد أقوال المفسرين في تفسير قول الله تعالى: (الطلاق مرتان) البقرة آية: ٢٢٩، انظر صفحة: ١٦٠.

(٣) كما حرر مسألة الخلاف في الفرقة بعوض بين الزوجين حيث قال: (إن كان في حقيقة الفرقة التي بعوض بين الزوجين المسماة بالخلع كما حررناه؛ فهي راجعة إلى ما نقل عن الشارع أنه عمله فيها، وقد حررناه أنه الطلاق لا الفسخ). انظر صفحة: ١٦٦.

(٤) كما بين الأصل التي بنيت عليه مسألة تطليق نصف المرأة، قال: (ولو قالت طلقني على ألف فقال طلقت نصفك على ألف تقع البيئونة ولم يستحق عليها شيئًا منه، يبني على أن الطلاق يقع على جملتها دفعة، أم على نصفها ثم يسري على النصف الآخر...)، انظر صفحة: ٢٨٥.

- يأتي بمسائل يستنبطها هو لم ير للأصحاب فيها نقلاً، ويبين حكمها ودليله عليها<sup>(١)</sup>.
- يذيل المسائل بفروع وفوائد وتنبهات.
- ينقل أقوال أهل العلم من أئمة المذهب وغيرهم، ويبدى رأيه فيما قالوه وما يذهب إليه هو ويرجّحه، مما يدل على بروز شخصيته وظهور بصمته الخاصة به في تناوله للمسائل.
- يتوقف في المسائل التي لم يتبين له فيها نقل، ويكتفي بكلام من سبقه<sup>(٢)</sup>.
- يعتني بالنوازل والحوادث المستجدة، من خلال معرفته بالواقع الذي يعيشه، واهتمامه بالفتوى وما يتبين له في المسألة.

↩ =

- (١) ومن أمثلة ذلك قول الشارح: (وقول المصنف: "فكهو" ضعيف من جهة العربية، ولو قال "فمثله" كان صحيحاً). انظر: صفحة: ٢٣٧.
- (٢) ومن الأمثلة على ذلك: الاستدلال بقول ابن عباس على أن الفرقة بلفظ الخلع طلاق؛ وأن هذا قول صحابي عضده قياس قال: (ثم إن التمسك بقول الصحابي عجيب؛ لأن الكلام إن كان في مدلول لفظ الخلع فذلك راجع إلى اللّغة ووضع اللسان...). انظر صفحة: ١٦٦.
- (٣) وقد ذكر ذلك في مواضع منها: إذا قالت المرأة لزوجها: "طلقني بكذا" وارتدت وتقارن زمن الردة والجواب قال: (ولو تقارن زمان الردة وزمان الجواب فقد وجد سببان للبينونة في وقت واحد، والذي يظهر بينونتها بالانفساخ بالردة، واندفاع الطلاق والمال، ولم أر للأصحاب كلاماً في ذلك). انظر صفحة: ٢٢٩.
- (٤) فعل ذلك عند ذكر مسألة: إذا كان للرجل امرأتان فقال هو لهما: "إن أعطيتاني ألفاً فأنتما طالقان" ثم أراد أن يرجع لم يكن له ذلك وقت الخيار، وهذا قول الشافعي في الأم، والرافعي والغزالي جزماً بالرجوع، ثم قال: (فلينظر كلام بقية الأصحاب ولا أجسر أقول إن الفقه ما قالاه لعظمة كلام الشافعي). انظر صفحة: ٢١٥.



- يقف عند ما علمه وفهمه من الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم<sup>(١)</sup>، و: (قد أحسن من انتهى إلى ما سمع)<sup>(٢)</sup>.
- يذكر ما انتهى إليه فقهه واستقر عليه رأيه في المسائل التي تعرض له<sup>(٣)</sup>.
- اطلاع على أقوال معاصريه ومؤلفاتهم، ورده على ما يراه خلاف الصواب<sup>(٤)</sup>.



- 
- (١) مثال ذلك مسألة الخلع؛ أهو فسخ أم طلاق، والذي يرجحه الشَّارح خلاف ما جاء عن ابن عباس فقال: (فهذا الذي وصل فهمنا إليه ولا نكلف إلا بما فهمناه، وإن كان ابن عباس { أعلى فهمًا وأجل فهمًا، ولسنا مكلفين بفهمه }. انظر صفحة: ١٦٢).
- (٢) هذا جزء من كلام لسعيد بن جبير، خرجه مسلم في صحيحه: ١/١٩٩ في قصة عرض الأمم على النبي ﷺ.
- (٣) أورد رأيه الذي استقر عليه في مسألة القول بجواز بذل المال في النزول عن الوظائف حيث قال: (وهذا فرع تعم به البلوى في النزول عن الوظائف، فإنه كثير في هذا الزمان ... وما برحت أفكر فيه لبلوى الناس به، والذي استقر عليه رأبي هذا...). انظر: صفحة: ٣١٣.
- (٤) حيث ذكر إفتاء تاج الدين الفزاري بأن الخلع بلفظ الطلاق فسخ، وتبعه على هذا ولده برهان الدين، وألف في ذلك تصنيفًا، اطلع عليه الشَّارح وقال: (وقفت عليه فلم أجده تمسك بأكثر من قول الصحابي إذا عضده قياس ...) انظر صفحة: ١٦٥.

## المطلب الرابع: أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده

أهمية الكتاب:

أودع الإمام السبكي في شرحه هذا خلاصة ذهنه وعصارة فكره، فخرج في أحسن صورة وأبهى حلة، وافيا بالمقصود، مشتملاً على تنقيحاته واختياراته، وتبرز أهمية الابتهاج من خلال أمور:

■ أن الابتهاج من أوائل شروح منهاج النووي الذي لا تحفى منزلته ومنزلة مؤلفه في مذهب الشافعية.

■ كون هذا الشرح لأحد أئمة المذهب الشافعي، وأحد الشيوخ الثلاثة، وهو صاحب اجتهادات واختيارات وربما خرج بها أحيانا عن مذهب الشافعي.

■ تأثر فقهاء الشافعية ممن أتى بعد السبكي بالابتهاج فينقلون عنه ويذكرون ترجيحاته واختياراته كما ينقلون عن كبار أئمة مذهب الشافعي.

ومن تأثر به ونقل عنه على سبيل التمثيل:

- ابن الملقن المتوفى سنة: ٨٠٥هـ، في كتابه عجالة المحتاج.

- محمد الدميري المتوفى سنة: ٨٠٨هـ في كتابه النجم الوهاج.

- ابن قاضي عجلون المتوفى سنة: ٨٧٦هـ في كتابه مغني الراغبين.

- ابن حجر الهيتمي المتوفى سنة: ٩٧٤هـ في كتابه تحفة المحتاج.

- والخطيب الشربيني المتوفى سنة: ٩٩٧هـ في كتابه الإقناع.

وغيرهم كثير.

## المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته

وفيه فرعان:

## ✽ الفرع الأول: موارد الكتاب:

الإمام السُّبكي ذو شخصية موسوعية، وله حصيلة علمية وثقافية واسعة، يتبين ذلك من كثرة نقوله وتنوع مصادره وتعدد فنون العلم التي يتقنها.

ومن خلال عملي في هذا الجزء، تبين لي أن السُّبكي ~ أخذ مادة كتابه هذا من أمهات كتب الشافعية، ومن المصادر الأصيلة في باقي العلوم الأخرى، وهي كما يلي:

■ الإبانة عن فروع الديانة: لأبي القاسم عبد الرحمن الفوراني، المتوفى سنة: ٤٦١هـ<sup>(١)</sup>.

■ الإشراف على مذاهب العلماء: لأبي بكر محمد بن المنذر، المتوفى سنة: ٣١٩هـ.

■ الأم: للإمام محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ.

■ البسيط: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة: ٥٠٥هـ.

■ البيان شرح المهذب: لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير سالم العمراني اليميني، المتوفى سنة: ٥٥٨هـ.

■ تتممة الإبانة: لأبي سعد عبد الرحمن بن مأمون المتولي النيسابوري، المتوفى سنة: ٤٧٨هـ<sup>(١)</sup>.

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان: ٣/ ١٣٢ كشف الظنون: ١/ ١.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٢٨١ كشف الظنون: ١/ ١.

■ التجريد: لأبي القاسم يوسف بن أحمد بن كج الدينوري، المتوفى سنة: ٤٠٥هـ<sup>(١)</sup>.

■ التعليقة الكبرى: للقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري، المتوفى سنة: ٤٥٠هـ<sup>(٢)</sup>.

■ التقريب: شرح مختصر المزي، للقاسم بن محمد بن علي الشاشي، ابن القفال الكبير، المتوفى سنة: ٤٠٠هـ<sup>(٣)</sup>.

■ التلخيص: لأبي العباس أحمد الطبري المعروف بابن القاص، المتوفى سنة: ٣٣٥هـ<sup>(٤)</sup>.

■ التنبية: لأبي إسحاق الشيرازي، المتوفى سنة: ٤٧٦هـ<sup>(٥)</sup>.

■ التهذيب: لمحيي السنة أبي بكر الحسين بن محمد البغوي المتوفى سنة: ٥١٦هـ<sup>(٦)</sup>.

■ الحاوي الكبير شرح مختصر المزي: لعلي بن محمد الماوردي المتوفى سنة: ٤٥٠هـ.

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ١٩٩ الخزائن السنينة: ٣١.

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٣٤.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٥٥٣.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٢٥٣ كشف الظنون: ١/ ٤٧٩.

والكتاب مطبوع، طبعته مكتبة الباز بمكة المكرمة، عزاء إليه الشبكي في أحد المواضع ولم أجده في المطبوع. انظر: صفحة: ٢٠٨.

(٥) تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٤٤٧ كشف الظنون: ١/ ٤٨٩.

(٦) كشف الظنون: ١/ ٥١٧.

- روضة الطالبين: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة: ٦٧٦هـ<sup>(١)</sup>.
- زيادات الزيادات: لأبي عاصم محمد بن أحمد العبادي، المتوفى سنة: ٤٥٨هـ<sup>(١)</sup>.
- الزيادات: لأبي عاصم محمد بن أحمد العبادي<sup>(١)</sup>.
- سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني.
- السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي.
- الشامل شرح مختصر المزني: لعبد السيد بن محمد بن الصباغ، المتوفى سنة: ٤٧٧هـ<sup>(١)</sup>.
- الفتاوى: لأبي بكر الحسين بن محمد البغوي.
- الفتاوى: لأبي بكر عبد الله بن أحمد القفال، المتوفى سنة: ٤١٧هـ<sup>(١)</sup>.
- الفتاوى: للقاضي أبي علي حسين بن محمد المرورودي، المتوفى سنة: ٤٦٢هـ<sup>(١)</sup>.

(١) المنهج السوي: ١٥/١.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات: ٥٢٩/٢ كشف الظنون: ٩٦٤/٢.

(٣) كشف الظنون: ٩٦٤/٢.

(٤) وفيات الأعيان: ٣٨٥/٢ كشف الظنون: ١٠٢٥/٢.

وقد حقق جزء منه في رسالة جامعية بالجامعة الإسلامية بالمدينة. المذهب الشافعي: ٣٦٨، ٣٦٩.

(٥) الخزائن السننية: ٧٨، المذهب الشافعي: ٤٦٣/١.

(٦) الخزائن السننية: ٧٨ المذهب الشافعي ٤٦٤/١.

■ فتح العزيز شرح الوجيز: المعروف بالشرح الكبير: لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي.

■ الكافي: لأبي محمد محمود بن محمد الخوارزمي، المتوفى سنة: ٥٦٨هـ<sup>(١)</sup>.

■ كفاية النبيه في شرح التنبيه: لأبي العباس أحمد بن محمد بن الرفعة، المتوفى سنة: ٧١٠هـ<sup>(٢)</sup>.

■ المجرد: لأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي، المتوفى سنة: ٤٤٧هـ<sup>(٣)</sup>.

■ المختصر: لإسماعيل بن يحيى المزي المتوفى سنة: ٢٦٤هـ.

■ المحرر: لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، المتوفى سنة: ٦٢٣هـ<sup>(٤)</sup>.

■ المحلى: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم.

■ المصنّف: لأبي بكر عبد الله بن حمد بن أبي شيبة.

■ المطلب العالي في شرح وسيط الغزالي: لأبي العباس أحمد بن محمد بن الرفعة، المتوفى سنة: ٧١٠هـ<sup>(٥)</sup>.

■ معرفة السنن والآثار: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي.

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٩/٢ الخزائن السنية: ٨٢.

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٦٧/٢ كشف الظنون: ٤٩١/١.

ويحقق الآن في رسائل جامعية في كلية الشريعة بجامعة أم القرى.

(٣) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٢٦/٢ كشف الظنون: ١٥٩٣/٢.

(٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٤٠٩/١.

والكتاب مطبوع، وحقق في رسالتين علميتين بجامعة أم القرى.

(٥) الدرر الكامنة: ٣٣٧/١ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢١٢/٢.

ينقل عنه السبكي كثيراً، وحقق منه أجزاء من أوله في رسائل جامعية بالجامعة الإسلامية بالمدينة.

■ المهذَّب: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي.

■ نهاية المطلب في دراية المذهب: لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني،  
 المتوفى سنة: ٤٧٨هـ<sup>(١)</sup>.

■ الوجيز: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة: ٥٠٥هـ.

■ الوسيط: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي.

### ❖ الفرع الثاني: مصطلحات الشُّبكي في كتابه الابتهاج:

معرفة اصطلاحات المؤلفين في كتبهم من أهم ما يعين على فهم كلامهم؛  
 وعلماء الشَّافعية كغيرهم من العلماء استعملوا في مصنِّفاتهم اصطلاحات خاصة  
 بهم، من لم يتعرَّف عليها لن يستطيع أن يفهم أقوالهم واجتهاداتهم وأدلتهم على  
 الوجه الذي قصدوه، ولا أن يفهم الراجح من المرجوح وغيرها من  
 اصطلاحاتهم<sup>(١)</sup>.

وفيما يلي سأذكر نوعين من هذه المصطلحات:

النوع الأول: التي سار عليها الإمام الشُّبكي في شرحه هذا على اصطلاحات  
 من سبقه من أئمة المذهب، وعلى سبيل الخصوص الإمام النَّووي في فاتحة  
 منهاجه<sup>(١)</sup>.

(١) وفيات الأعيان: ٢/ ٣٤١ طبقات الشَّافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٦٣ وطبعته أخيراً دار المنهاج  
 بجدّة.

(٢) المدخل إلى المذهب الشَّافعي: ٥٠٢.

(٣) انظر صفحة: ٥٠.

وفيما يلي بيان أهم تلك المصطلحات، والمقصود منها عند فقهاء الشافعية،  
رحمهم الله:

■ الأصح: من صيغ الترجيح بين الوجهين أو الأوجه للأصحاب،  
وتعبرهم بالأصح في أحد الوجهين مشعر بصحة مقابله لقوة مُدْرَكه وهو  
الصحيح، ولكن درجة صحته أقل من الأصح<sup>(١)</sup>.

■ الأظهر: لفظ يستعمل للترجيح بين أقوال الشافعي؛ وهو يدل على ظهور  
مقابله إلا أن الأظهر أقوى دليلاً منه؛ لذلك قال النووي: (فإن قوي الخلاف  
قلت الأظهر، وإلا فالمشهور)<sup>(١)</sup>.

■ الأقرب: يطلق على الوجه الذي هو أقرب إلى أصل المذهب، أو بكلام أكثر  
العلماء<sup>(١)</sup>.

■ الأقوال: المراد به أقوال الإمام الشافعي في المسألة في مذهبه القديم  
والجديد<sup>(١)</sup>.

■ الأوجه: هي لأصحاب الإمام الشافعي المنتسبين إلى مذهبه يخرجونها على  
أصوله، ويستنبطونها من قواعده، ويجتهدون في بعضها<sup>(١)</sup>.

■ التّخريج: أن يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين، ولم  
يظهر ما يصلح للفرق بينهما، فينقل الأصحاب جوابه في كل صورة إلى الأخرى،

(١) منهاج الطالبين: ٦٥ مغني المحتاج: ٢٤/١ مصطلحات المذاهب الفقهية: ٢٧١.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) إتحاف السادة المتقين: ٢٩٦/٢ المذهب الشافعي: ١٠٢٤/٢.

(٤) المجموع: ١٠١/١.

(٥) المجموع: ١٠١/١ مغني المحتاج: ٢٤/١.



فيحصل في كل صورة منها قولان: منصوص ومخرج<sup>(١)</sup>.

■ **الجديد والقديم:** القول الجديد هو: ما قاله الشافعي في مصر تصنيفاً وإفتاء، والقول القديم هو: ما قاله في العراق تصنيفاً وإفتاء، والقديم مرجوع عنه لا تجوز نسبته إلى الإمام الشافعي، ولا يصح عده من المذهب إلا في بعض المسائل<sup>(١)</sup>.

■ **رُجِّح:** ويُعبر به عما إذا كان الجانبان متساويين علة أو قياساً<sup>(١)</sup>.

■ **الصَّحِيح:** يُعبر به إذا لم يقو الخلاف، وهو مشعر بفساد مقابله؛ لضعف مُدْرِكِهِ، قال النَّوَوِيُّ: (وحيث أقول: الأصح أو الصَّحِيح أو الصواب فمن وجهين، فإن قوي الخلاف قلت: الأصح، وإن ضعف وتماسك قلت: الصَّحِيح)<sup>(١)</sup>.

■ **الطرق:** هي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب، فيقول بعضهم - مثلاً -: في المسألة قولان، أو وجهان. ويقول الآخر: لا يجوز قولاً واحداً، أو وجهاً واحداً، وقد يستعملون القولين والوجهين في موضع الطريقتين وعكسه<sup>(١)</sup>.

■ **الظاهر:** هو ما يذكره العالم بحثاً لا نقلاً<sup>(١)</sup>، ويطلق أحياناً ويراد به

(١) مغني المحتاج: ٢٤ / ١.

(٢) المجموع: ١٠٢ / ١ مغني المحتاج: ٢٦ / ١.

(٣) إتحاف السادة المتقين: ٢٩٧ / ٢.

(٤) التحقيق للنووي: ٢٩ مغني المحتاج: ٢٤ / ١.

(٥) المجموع: ١٠١ / ١ مغني المحتاج: ٢٤ / ١.

(٦) الفوائد المكية: ٤٤ سلم المتعلم المحتاج: ١٣٥.

مقابل الأظهر،<sup>(١)</sup>.

▪ في قول: يُعبر بها عن قول مرجوح من أقوال الإمام الشافعي، قال النّووي: (وحيث أقول: وفي قول كذا، فالراجح خلافه)<sup>(١)</sup>.

▪ فيه نظر: تستعمل في لزوم الفساد<sup>(١)</sup>.

▪ قد يُفارق: تستعمل للتفريق بين العبارات من حيث المعنى، وتوحي باحتمال الفرق وتجزم<sup>(١)</sup>.

▪ قيل، وحكي، ويُقال: من الصيغ المشعرة بضعف الوجه المنقول، ويكون الوجه المقابل له قوياً أو صحيحاً، قال النّووي: (وحيث أقول: وقيل كذا، فهو وجه ضعيف، والصّحيح والأصح خلافه)، وقال أيضاً: (وحيث أقول: وقيل، فهو قسيم الأصح، أو: حكي، فقسيم الصّحيح، أو: يقال، فقسيم الصواب)<sup>(١)</sup>.

▪ لا يبعد: صيغة تمرّض تدل على ضعف مدلولها، بحثاً كان أو جواباً<sup>(١)</sup>.

▪ لم أر فيه نقلاً: لفظ يراد به النقل الخاص عن الإمام، ويقابله الذي يظهر، وهو ما يفهم فهما واضحاً من الكلام العام للأصحاب المنقول عن صاحب المذهب بنقل عام<sup>(١)</sup>.

(١) انظر صفحة: ١٠٤.

(٢) منهاج الطالبين: ٦٥ مغني المحتاج: ٢٧/١.

(٣) سلم المتعلم المحتاج: ٦٥٦.

(٤) الفوائد المكية: ٤٥ سلم المتعلم المحتاج: ١٣٦.

(٥) التحقيق للنووي: ٣٢ منهاج الطالبين: ٦٥ سلم المتعلم المحتاج: ٦٥٥.

(٦) الفوائد المكية: ٤٤ سلم المتعلم المحتاج: ١٣٥.

(٧) سلم المتعلم المحتاج: ٦٥٤.

- ما اقتضاه كلام فلان: إشارة إلى التبري من القول، أو أنه مشكل، ومحلّه حيث لم ينبه على تضعيفه أو ترجيحه<sup>(١)</sup>.
- محتمل: إن ضُبط بفتح الميم الثانية فهو الراجح؛ لأنه بمعنى قريب، أما بكسرهما، فالمعنى ذو احتمال مرجوح<sup>(٢)</sup>.
- المذهب: لفظ يطلق على الرأي الراجح في حكاية المذهب، وذلك عند اختلاف الأصحاب في حكايته بذكرهم طريقين أو أكثر<sup>(٣)</sup>.
- المشهور: لفظ يستعمل للترجيح بين أقوال الشافعي، وهو مشعر بغرابة مقابله لضعف مُدركه، ويقابل المشهور الغريب<sup>(٤)</sup>.
- المنصوص: يعبر به عن نص الشافعي نفسه أو قوله أو عن الوجه، ويكون المراد به الراجح أو المعتمد<sup>(٥)</sup>.
- النص: يطلق على ما نص عليه الإمام الشافعي في أحد كتبه، وسُمِّي نصًّا؛ لأنه مرفوع القدر لتنصيب الإمام عليه<sup>(٦)</sup>.
- والذي يظهر: وهو ما يفهم فهمًا واضحًا من الكلام العام للأصحاب المنقول عن صاحب المذهب بنقل عام<sup>(٧)</sup>.

(١) الفوائد المكية: ٤١ سلم المتعلم المحتاج: ١٣٤.

(٢) الفوائد المكية: ٤٣ سلم المتعلم المحتاج: ١٣٤.

(٣) منهاج الطالبين: ٦٥ مغني المحتاج: ١/٢٤ مصطلحات المذاهب الفقهية: ٢٧٣.

(٤) المصادر السابقة.

(٥) حاشية القليوبي: ١/١٤ سلم المتعلم المحتاج: ١٢٥.

(٦) مغني المحتاج: ١/٢٤.

(٧) الفوائد المكية: ٤٢ سلم المتعلم المحتاج: ١٣٤.

## مصطلحات الأعلام:

- الأصحاب: المراد به (المتقدمون) وهم أصحاب الأوجه غالبًا، وضبطوا بالزمن وهم من كانوا قبل الأربعمائة، ومن عداهم لا يسمون بالمتقدمين<sup>(١)</sup>.
- أبو حامد: هما اثنان: أحدهما: القاضي أبو حامد المرورودي، والثاني: الشيخ أبو حامد الأسفراييني، لكنها يأتيان مقيدين بالقاضي والشيخ، فلا يلتبسان<sup>(٢)</sup>.
- الإمام: يطلق على إمام الحرمين أبي المعالي الجويني<sup>(٣)</sup>.
- الخراسانيون: هم أصحاب الطريقة الخراسانية ممن اهتموا بفقهِ الشافعي ونقل أقواله والتمذهب بمذهبه، وقد اشتهرت هذه الطائفة في القرن الرابع والخامس الهجري، وكان إمام هذه الطريقة هو أبو بكر القفال المروزي<sup>(٤)</sup>.
- العراقيون: هم أصحاب الطريقة العراقية من فقهاء الشافعية الذين اعتنوا واشتهروا بنقل مذهب الشافعي، واستنباط الأحكام وتخريج المسائل وتفريعها على أصوله وقواعده، وكان إمام هذه الطريقة أبا حامد الأسفراييني<sup>(٥)</sup>.
- القاضي: يراد به في كتب المتأخرين عند الإطلاق، القاضي حسين<sup>(٦)</sup>.

(١) الفوائد المكية: ٤٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الفوائد المكية: ٤١ سلم المتعلم المحتاج: ١٣٣.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ١/ ٣٢٥ القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي: ١٦٣.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ٢/ ٣٠١ القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي: ١٦١.

(٦) تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ١٦٤ سلم المتعلم والمحتاج: ٦٥٣.

- القفال: هما اثنان: القفال الشاشي الكبير والقفال الصغير المروزي، والمروزي هو المتكرر في كتب المتأخرين، وهو المراد إذا أطلق، وأما الأول فيقيد بالشاشي أو بالكبير<sup>(١)</sup>.
- النوع الثاني: التي وضعها السُّبكي لنفسه وسار عليها في شرحه هذا، وهي كما يلي:
- المصنّف: يريد به الإمام النُّووي صاحب المنهاج.
- الروضة: يقصد روضة الطَّالِبين وعمدة المفتين للنووي أيضًا.
- صاحب الكتاب: يقصد بالكتاب الوسيط، وبصاحبه الغزالي؛ لأنه في شرحه هذا أفاد كثيرًا من الشرح الكبير الذي ألفه الرَّافعي شرحًا لوجيز الغزالي؛ فاستخدم هذا الاصطلاح تبعًا.

(١) المجموع: ١٠٧/١ طبقات الشَّافعية الكبرى: ٥٣/٥.

## المطلب السادس: في مزايا الكتاب والمآخذ عليه

وفيه فرعان:

### ✽ الفرع الأول: مزايا الكتاب.

يعتبر التقي السبكي من أوائل من عرف قدر وأهمية منهاج النووي وعلو شأنه وشأن مصنفه، فبادر بشرحه وبسط مسأله وإيضاح مكنونه، فظهرت ميزات، وبدت محاسن لهذا الشرح، أذكر أهمها:

■ حسن التعامل مع أقوال العلماء إذا خالفت ما يراه الشارح، فيذكر أدلة المخالف ويرد عليها، ويذكر أدلته ويرجح ما يراه صوابا، ويعتذر لمن قال بغيره، وهذا أدب جم، وسجية من سجايا أهل العلم.

■ البسط الواسع للمسائل، وطول النفس، واستيفاء الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع<sup>(١)</sup>.

■ تذييل غالب المسائل بفروع وتنبيهات وفوائد تتصل بالمسألة، ينتقيها من أقوال أئمة المذهب، ك: الماوردي، والقاضي حسين، والغزالي، والرّافعي، والنوّوي، وابن الرّفعة.

■ نقله من كتب نقولات حفظت لنا أقوال مؤلفيها؛ لأن بعضها في عداد المفقود<sup>(٢)</sup>.

■ نقله أقوال المذاهب الأخرى، مع ذكر الأدلة والمناقشة والردود.

■ إيراده للقواعد الفقهية والأصولية واستثنائه بها.

■ تقسيمه لكثير من المسائل وتلخيصها وذكر ضوابطها والتمثيل لها؛ لتقريب

(١) مثال ذلك: مسألة (الفرقة بلفظ الخلع أهي فسخ أو طلاق) انظر صفحة: ١٤٦.

(٢) ك: كتاب الكافي للخوارزمي. انظر صفحة: ٢٤٢.

صورة المسألة التي يبحثها<sup>(١)</sup>.

■ العناية والاهتمام باللُّغة والتحقيق فيها، وذلك من خلال عرضه لبعض المسائل وبيان ما يختاره بناء على المدلول اللُّغوي، وإحالاته أحياناً على مصنّفات له مفردة<sup>(٢)</sup>.

■ استيعابه لأغلب مسائل المنهاج، ويقارن أحياناً بين المنهاج ومحرر الرّافعي.  
 ■ استدراكه على كثيرين ممن سبقوه ولو كانوا ممن تفقه عليهم كابن الرفعة، ولكن بخلق رفيع وأدب جم.

■ الحكم على الأحاديث بالصحة والضعف، وذكر أحوال رجال الحديث تعديلاً وتجريحاً<sup>(٣)</sup>.

■ يفترض اعتراضات ويورد إشكالات ثم يرد الاعتراضات ويزيل الإشكالات<sup>(٤)</sup>.

■ يصحح ألفاظ المنهاج وعباراته، فعندما يذكر نص المنهاج يستدرِك ويصوب<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر صفحة: ٢٩٢.

(٢) مثال ذلك: مسألة دخول الشرط على الشرط، ألف فيها كتاباً سماه: (الربط في بيان اعتراض الشرط على الشرط) أحال عليه عند ذكره لهذه المسألة. انظر صفحة: ٢٥٢.

(٣) انظر صفحة: ١٥٠.

(٤) انظر صفحة: ١٧٥، ٣٤٨.

(٥) مثال ذلك عندما ذكر الشّارح قول النووي في المنهاج: (ويشترط لتحقق الصفة أخذ بيده منها ولو مكرهة)، وأورد احتمالات، ثم قال: (وعلى كل تقدير، قول المنهاج ولو مكرهة، لم أجد له مخرجاً، وهو محمول على السهو...). انظر صفحة: ٢٦١.

## ✽ الفرع الثاني: المآخذ على الشرح:

أبدأ وأقول رحم الله امرأ عرف قدر نفسه واشتغل بعبه ونقصه، فليس مثلي من يتعقب العلماء أو يستدرك على الفضلاء، ولكنها وجهة نظر قابلة للأخذ والرد، ولولا وجود هذا المبحث في الخطة المقدمة للقسم؛ لما كتبت فيه حرفاً واحداً.

هذا الشرح وغيره من كتب أهل العلم يعترها النقص والخلل فليس هناك كتاب سلم من ذلك إلا كتاب الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وأستغفر الله من الجرأة على هذا الكتاب وعلى مؤلفه.

وإليك بعض ما رأيت من ذلك:

■ الاستطرادات التي يذهب إليها مما قد يخرج عن موضوع بحثه<sup>(١)</sup>.

■ أنه يذكر مسائل و تقسيماً و تفرعات، ويترك ملاحظتها للقارئ دون أن ينص عليها<sup>(٢)</sup>.

■ لا يذكر تعليلاً لبعض المسائل التي يوردها والتي له فيها وجهة نظر، كما نقل عن ابن الرفعة في مسألة "مهما" أنها كـ "متى" في جواز التراخي، ثم ذكر أن للإمام كلاماً في النهاية يقتضيه ثم قال: (وفيه نظر) ولم يبين رأيه<sup>(٣)</sup>.

(١) كما نقل كلاماً للغزالي في مسألة: أن الطلاق لا يقبل الشرط، وذكر كلاماً لابن أبي الدم في شرح مقصود الغزالي وأن مراده أنه يقبل التعليق على الشرط ولا يقبل الإيقاع بالشرط. انظر صفحة: ٢٤٣.

(٢) مثال ذلك عندما ذكر القسم الثالث من ألفاظ الزوج عند ابتدائه بطلب الخلع: ونقل كلاماً عن القاضي حسين وقال: إن هذه المسألة لتتمه إحدى عشرة، وإنه لم يميز بعضها عن بعض، ثم قال: (ومن تتبعها وجدها). انظر صفحة: ٢٠٨.

(٣) انظر صفحة: ١٨٠.



■ ينقل بعض النصوص، فلا أستطيع الوقوف على النص الذي نقله، كما نقل  
عن الرافعي نصًا، لم أجده في الشرح الكبير<sup>(١)</sup>.

وهذه المآخذ والملحوظات لا تقدر في منزلة هذا السفر المبارك، ولا تغض من  
شأنه ولا شأن مؤلفه، يقول ابن رجب الحنبلي، المتوفى سنة: ٧٩٥هـ: (ويأبى الله  
العصمة لكتاب غير كتابه، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير من  
صوابه)<sup>(٢)</sup>، فرحم الله الشبكي، وجمعنا به في فسيح جنانه.

---

(١) انظر صفحة: ٣١٩

(٢) القواعد: ٣.



# القسم الثاني



الإتحة في شرح المنهج

# القسم الثاني التحقيق

ويشتمل على: -

✧ تمهيد في وصف المخطوط ونسخه.

✧ بيان منهج التحقيق.

✧ نماذج من المخطوط.

✧ النص المحقق.

## أولاً: تمهيد في وصف المخطوط ونسخه

### ✽ أولاً: وصف كامل المخطوط:

المتوفر من نسخ الابتهاج المخطوطة ست نسخ وهي كما يلي:

■ **النسخة الأولى:** في دار الكتب المصرية - القاهرة وهي في عشرة أجزاء:

وهي في الفهرس الشامل تقع تحت الأرقام: (٣، ١٠، ١٥، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧)، وتفصيل ما وقع النظر عليه منها كما يلي:

١ - عنوانه: جزء من الابتهاج في شرح المنهاج، وهو تحت رقم: (٢٧) في الفهرس الشامل من أول الفرائض إلى آخرها، وخطها جيد، نسخت سنة: (٧٩٠هـ)، علّقه لنفسه محمد بن الخطيب المقدسي الشافعي، ومقاسها: (١٩×٢٧)، وتحوي: (٩٤) لوحًا، أولها: بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن على إكماله كتاب الفرائض.

٢ - عنوانه: الابتهاج في شرح المنهاج، مكون من (٢٤٩) لوحًا، فرغ منه المصنف سنة: ٧٣٦هـ، وخطها جيد، ولا يعرف ناسخها، ومقاسها: (١٩×٢٧) وأولها: لأن المرتين لا يستحق شيئاً من منافعه حتى ... وآخرها: نهاية الوكالة. قال الناسخ: يتلوه في الجزء الذي يليه - إن شاء الله تعالى - كتاب الإقرار.

٣ - عنوانه: الجزء الرابع من الابتهاج في شرح المنهاج، مكون من (٣٧٩) لوحًا، وهي تتمه لسابقتها، ومقاسها: (١٩×٢٦) وأولها: كتاب الإقرار، وآخرها في الوقف.

٤ - عنوانه: الجزء الرابع أيضاً من الابتهاج، مكون من (٢٤٣) لوحًا، مقاسها: (١٩×٢٨)، وأولها: كتاب الغصب، ونهايتها في الوقف،

وخطها مقبول، وآخره: يتلوه كتاب الهبة، علّقه بيده الفانية: محمد بن حسن ... بن عبد الغني البني الشافعي.

٥- عنوانه: السادس من الابتهاج في شرح المنهاج، وهو تحت رقم: (٢٦) في الفهرس الشامل، مكون من (٣٣٧) لوحًا، وبخط جميل، وأولها: الوصية إلى بدايات النكاح، قال في آخرها: يتلوه باب ما يحرم من النكاح، ونسخت لبدر الدّين بن تاج الدّين الشّافعي سنة ٨٦٠هـ، كما سيأتي في رقم ٩، وعليها توقيف.

٦- عنوانه: الابتهاج في شرح المنهاج، مكون من (١٢٦) لوحًا، مقاسها: (١٨×٢٦)، أولها: كتاب الصداق إلى نهاية الخلع، وخطها جيد.

٧- عنوانه: الابتهاج في شرح المنهاج، وهو تحت رقم: (١٠) في الفهرس الشامل، وأولها: كتاب البيع، وتنتهي في أثناء البيع، مكون من (٨٣) لوحًا، وخطها جيد، وعدد الأسطر: (٢٩) سطرًا، وبه خروم بعد ورقة (٥٥ و ٧٢ و ٧٨)، وعلى الورقة الأولى توقيع للعلامة برهان الدّين البقاعي مؤرخ سنة ٨٦٤هـ.

٨- عنوانه: الابتهاج في شرح المنهاج، مكون من (١٠٠) لوح، أوله: كتاب الوصايا إلى كتاب الوديعه، وفيها نقص من الأخير، وخطها جيد، ومقاسها: (١٩×٢٧).

٩- عنوانه: الرابع من الابتهاج في شرح المنهاج، وهو تحت رقم: (٢٦) أيضًا في الفهرس الشامل، أوله: كتاب الإقرار إلى إحياء الموات، وهي سابقة على السادس لنفس الناسخ كما في رقم: (٥)، وهي بخط واضح، مكونة من (٢٥٨) لوحًا، مقاسها: (١٩×٢٨)، ذكر الناسخ أن الفراغ منها سنة ٨٦٠هـ، قال: لسيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى بدر الدّين بن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى الشّيخ تاج الدّين ... الشّافعي.

١٠- رقم: (٢٣٤٤٤ ب) بعنوان: الجزء السادس من الابتهاج في شرح

المنهاج، وهي تحت رقم: (٣) في الفهرس الشامل، وهي مكونة من (١٣٠) لوحًا، وعدد الأسطر: (٢٥) سطرًا، وخطها جيد، وكتبت بدايات المسائل والفصول والفروع والتنبيهات بخط مكبر ومسود ومعتاد.

وأولها: بسم الله الرحمن الرحيم، باب ما يحرم من النكاح.

وأخرها: شرح لقول صاحب المنهاج: (وكنائته: ك (أنت خلية)، (برية)) من كتاب الطلاق، كما في لوح (١٣٠).

■ **النسخة الثانية<sup>(١)</sup>**: في المكتبة الأزهرية - القاهرة، وهي تحت رقم: (١٣)، (٢٢) في الفهرس الشامل، وحصلت منها على رقم ١٣ فقط.

عنوانها: الجزء العاشر من الابتهاج شرح المنهاج، ويحوي هذا الجزء على: (٢٢١) لوحًا.

وهي بخط جميل، وكتبت بدايات المسائل والفصول والفروع والتنبيهات بخط مكبر.

أولها: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صل على محمد، باب ما يحرم من النكاح.

ووصل فيها المصنّف إلى نهاية كتاب الخلع، وقال:

فرغت منه ضحوة يوم الأربعاء سادس عشر ذي القعدة سنة خمس وخمسين وسبعمائه ... دمشق، يتلوه إن شاء الله كتاب الطلاق، كتبه علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السُّبكي عفا الله عنهم وعن والديهم، والحمد لله وحده، وصلى الله على

(١) ملاحظة: هي في الفهرس بعنوان: الجزء الأول، وأصل عنوانها الجزء العاشر كما سيأتي، فاحتمل أن يكون الموجود غير المذكور في الفهرس، مع اتحادهما في عدد الأوراق؛ لأن الموجود (٢٢١)، وكذا المذكور في الفهرس، وكذا اتحادهما في اسم الناسخ.

سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، حسبنا الله ونعم الوكيل.

قال الناسخ: ... والحمد لله، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم، كمل نسخ هذا المجلد محمد بن عبد القادر بن علي بن سبع بن علي البعلي، غفر الله لهم وعاملهم بما هو أهله، أمين والمسلمين أجمعين، ببعليك ضحوة يوم الأحد حادي عشر شعبان الكريم سنة ثلاث وستين وسبعمائة.

■ **النسخة الثالثة:** في متحف طوبقبو سراي - إستانبول - تركيا، وهي في تسعة أجزاء، وهي تحت الأرقام: (١، ٤، ٥، ٦، ٩، ١١، ١٨، ١٩)، في الفهرس الشامل، ووصفها كما يلي:

١- رقم: (١٣٢٤ أ / ١) بعنوان: الجزء الأول من الابتهاج شرح المنهاج، تحوي (٢٧٥) لوحًا، وعدد الأسطر: (٢٥) سطرًا، ومقاسها: (٢٧×١٨ سم)، وهي تحت رقم: (٥) في الفهرس الشامل.

وهي من أول الكتاب إلى آخر كتاب الزكاة، بخط نسخي جميل، وعناوين الفصول والفروع والتنبيهات والمسائل باللون الأحمر، وعليها تملك، انتهى المصنّف منه سنة ٧٢٦هـ، وتم نسخه سبع عشر من ذي القعدة سنة ٧٧٨هـ.

٢- تحت رقم: (١٣٢٤ أ / ٢) بعنوان: الثاني من الابتهاج في شرح المنهاج، وهي تحت رقم: (٦) في الفهرس الشامل.

تحوي (٢٧٧) لوحًا، وعدد الأسطر: (٢٥) سطرًا، ومقاسها: (٢٧×١٨ سم).

وهي من أول كتاب الصيام إلى الخيار في البيع، وفصل:

التصرية حرام. نسخها موسى بن عبد الله الحجازي الحنبلي ٧٧٩هـ، بخط نسخي جميل، وبدايات المسائل والفروع والفصول باللون الأحمر، وعليها تملكات

وهي مكملة للجزء المتقدم.

٣- تحت رقم: (١٣٢٤ ب / ١) بعنوان: الجزء الأول من الابتهاج في شرح المنهاج، وهي برقم: (٤) في الفهرس الشامل.

تحتوي (٣١٥) لوحًا، وعدد الأسطر: (١٩) سطرًا، ومقاس: (١٦×٢١سم). وهي من أول الكتاب إلى آخر الجناز كما كتب عليها، غير أنه لم يظهر منها سوى (٢٣١) لوحًا إلى بدايات صلاة الجمعة، وبقية الألواح مطموسة، وهي بخط جيد مموه في بعض الألفاظ باللون الأحمر.

وذكر في الفهرس الشامل أنها نسخت سنة ٧٦٦هـ.

٤- تحت رقم: (١٣٢٤ ج / ٢) بعنوان: الثاني من الابتهاج في شرح المنهاج. وهي تحت رقم: (١) في الفهرس الشامل.

تحتوي (١٨٧) لوحًا، وعدد الأسطر: (٢١) سطرًا في المتوسط.

وهي من أول كتاب الزكاة إلى آخر كتاب الصيام، جاء في آخرها قول الشارح: آخر الجزء الثاني يتلوه... أول الثالث كتاب الحج، وجدت هنا بخط مؤلفه ~ فرغت منه في ليلة الأحد الثاني عشر من شعبان سنة ٧٢٦، وصلى الله على نبينا محمد وآله.

وخطها جميل، وبدايات المسائل والفصول والفروع والتنبيهات باللون الأحمر، وليس عليها اسم الناسخ.

٥- تحت رقم: (١٣٢٤ د / ٤) بعنوان: الرابع من الابتهاج في شرح المنهاج للسبكي، وهي تحت رقم: (١٩) في الفهرس الشامل.

وهي من بداية كتاب القراض إلى آخر باب الجعالة، وتحتوي (٢٥٧) لوحًا، وهي بخط نسخ جيد، وبدايات الفصول والمسائل والفروع باللون الأحمر، وعدد



الأسطر: (٢٧) سطرًا (١٩×٢٨ سم)، وعليها تملكات، ولا يعرف ناسخها.

٦- تحت رقم: (١٣٢٤ د/٥) بعنوان: كتاب الخامس من الابتهاج في شرح المنهاج للشيخ الإمام تقي الدين السبكي، وهي تحت رقم: (٢٠) في الفهرس الشامل.

تحتوي على (٢٨٠) لوحًا، وعدد الأسطر: (٢٥)، ومقاس: (١٩×٢٨ سم)، وخطها نسخ صغير وجيد، وبدايات الكتب والفصول والمسائل والفروع والتنبيهات باللون الأحمر.

وهي من أول كتاب الفرائض إلى آخر كتاب قسم الصدقات. وعليها تملك، ولا يعرف اسم الناسخ، وذكر المصنّف في آخرها أنه انتهى من هذا الجزء سنة ٧٥٤هـ.

٧- تحت رقم: (١٣٢٤ ي/٦) بعنوان: الجزء السادس من شرح المنهاج للإمام السبكي ~ . وهي تحت رقم: (٩) في الفهرس الشامل. وتحتوي على (٣٠٤) لوحًا، وعدد الأسطر: (٢٣) سطرًا ومقاس: (١٦×٢٤ سم). وهي من أول كتاب الإقرار إلى نهاية كتاب إحياء الموات.

وخطها جيد، وبها أثر رطوبة، وبدايات الفصول والمسائل والفروع والتنبيهات باللون الأحمر، ونسخت سنة ٨٦١هـ، واسم الناسخ عبد العزيز بن محمد بن مظفر البلقيني الشافعي.

٨- تحت رقم: (١٣٢٤ ف/١٠) بعنوان: العاشر من شرح المنهاج للسبكي وتحتوي على (٢٢١) لوحًا، وعدد الأسطر: (٢٣) سطرًا، وهي تحت رقم: (١١) في الفهرس الشامل.

وهي من أول كتاب النكاح إلى آخر باب نكاح المشرك.

وخطها: نسخ معتاد، وبدايات الفصول والمسائل والفروع والتنبيهات والفوائد باللون الأحمر. ونسخت سنة ٨٧٣هـ.

أولها: بسم الله الرحمن الرحيم: قال: كتاب النكاح افتتحه في المحرَّر بقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(١)</sup>.

وأخرها: (والله أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، يتلوه في الجزء الذي يليه: (باب الخيار والإعفاف ونكاح العبد)، ووافق الفراغ من تعليق هذا الجزء المبارك في اليوم الأول في غرة ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة، وحسبنا الله ونعم الوكيل. غفر الله لكاتبه ولمالكه ولجميع المسلمين، وهو حسبي ونعم الوكيل).

ولا يعرف اسم ناسخها.

٩- تحت رقم: (١٣٢٤ د/٣) بعنوان: جزء ثالث من الابتهاج في شرح المنهاج وهي تحت رقم: (١٨) في الفهرس الشامل.

وتحتوي على (٢٧٩) لوحًا، وعدد الأسطر (٢٧) سطرًا (١٩×٢٨ سم).

وهي من أول قوله: باب المبيع قبل قبضه إلى آخر كتاب الشفعة وبدايات كتاب الشركة.

وخطها جميل، وبدايات المسائل والفصول والأبواب والفروع والتنبيهات باللون الأحمر. ولم يظهر تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ.

▪ **النسخة الرابعة:** في المكتبة الظاهرية، دمشق - مكتبة الأسد الوطنية - سورية، وهي تحت الأرقام: ((٨، ١٦، ١٧)) في الفهرس الشامل، ووصفها كما يلي:

(١) سورة النساء، آية: (٣).

أولاً: رقم: (١٩٥٣):

عنوانها: الأول من الابتهاج في شرح المنهاج، وهي تحت رقم: (١٦) في الفهرس الشامل.

من بداية الكتاب إلى نهاية كتاب الزكاة في (٢٣٩) لوحًا، وعدد الأسطر: (٢٧) سطرًا بخط جيد، لم يظهر تاريخ النسخ، وجاء في آخره فراغ المصنّف من هذا الجزء سنة: ٧٢٥ هـ، وظهر اسم الناسخ حيث قال: علقه بيده الفانية محمد بن... يعقوب بن عبد الغني... الشافعي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين.

ثانيًا: رقم: (٢٠٢٠): عنوانها: الجزء الأول من كتاب الابتهاج في شرح المنهاج. وهي تحت رقم: (١٧) في الفهرس الشامل.

وهي أيضًا من بداية الكتاب إلى نهاية الصيام في (٢٧٣) لوحًا بخط مقبول، وعدد الأسطر (٣١) سطرًا.

جاء في آخرها: تم الجزء الأول من كتاب الابتهاج، يتلوه الجزء الثاني أول الجزء الثاني كتاب الاعتكاف... علقه لنفسه ولمن شاء الله من بعده الفقير إلى رحمة ربه وغفرانه أحمد بن محمد بن حامد الشافعي، غفر الله لهم ولمن دعا لهم بالمغفرة آمين.

ثالثًا: رقم: (١٩٥٤) بعنوان: جزء ثالث من شرح المنهاج وهي تحت رقم: (٨) في الفهرس الشامل، وجاء في آخرها: هذا آخر الجزء الثالث وهو آخر الكتاب من شرح المنهاج. نسخت سنة: ٨٢٣ هـ على يد أحمد بن محمد بن علي المؤدب، واشتملت على فروع من كتاب الزنا، ثم كتاب الرجعة إلى بداية كتاب أمهات الأولاد في (٢٩٧) لوحًا بخط جيد، وعدد الأسطر: (٢٥) سطرًا.

■ النسخة الخامسة: في المكتبة البلدية بالإسكندرية، مصر، تحت رقم: (١٣١٧)

ف)، ولم تذكر في الفهرس الشامل، وهي من أول كتاب إحياء الموات إلى آخر كتاب الجعالة، وتقع في (٢٤٩) لوحًا، وعدد الأسطر: (٢٣) سطرًا، ومقاس: (١٧×٢٦)، وكتب عليها: منقولة عن خط المصنّف، بقلم نسخ جميل، ولم يذكر اسم الناسخ.

■ **النسخة السادسة:** في مكتبة الأحقاف - اليمن - مجموعة عبد الرحمن بن

شيخ الكاف تحت رقمين، ولم تذكر في الفهرس الشامل، ووصفها كما يلي:

أولاً: رقم: (٢٤٣) عنوانها: الجزء الأول من الابتهاج في شرح المنهاج.

وهي من بداية الكتاب إلى باب من تلزمه الزكاة وتقع في (٢١٥) لوحًا، وعدد الأسطر: (٢٣) سطرًا، وقوبلت وعليها تملكات، وهي بخط نسخ جيد، نسخت سنة: ٨٢٣هـ.

ثانياً: رقم: (٢٤٤) عنوانها: الثالث من الابتهاج شرح المنهاج.

وتحتوي على: (٢٥٢) لوحًا، وعدد الأسطر: (٢٩) سطرًا.

وأولها باب المبيع قبل قبضه إلى آخر كتاب البيع، ويتلوه كتاب الإقرار.

كتبت بخط عتيق سنة ٨٥٧هـ، مهملة النقط في الأغلب، والعناوين باللون

الأحمر، بها أثر رطوبة، كتبت بيد محمد علي السخاوي، وعليها تملكات.

### ❖ **ثانياً: وصف القسم المراد تحقيقه:**

القسم المراد تحقيقه هو من أول قول المصنّف: ( فصل الفرقة بلفظ الخلع

طلاق...). إلى نهاية كتاب الخلع.

وقد تم الحصول على ثلاث نسخ مصورة عن المخطوطة الأصل، وهي

كالتالي:

### النسخة الأولى: نسخة المكتبة الأزهرية:

- عنوانها: الجزء العاشر من الابتهاج شرح المنهاج
- مكان وجودها: المكتبة الأزهرية بالقاهرة.
- رقمها: (٢٨٠٣) إمبائي [٤٨٢٨٢] فقه شافعي.
- تاريخ نسخها: الأحد حادي عشر من شعبان سنة ٧٦٣هـ.
- اسم الناسخ: محمد بن عبد القادر بن علي البعلي.
- عدد لوحات المخطوط كاملاً: ٢٢١ لوحًا.
- عدد الأسطر في كل لوح: ٢٥ سطرًا.
- أولها: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صل على محمد، باب ما يحرم من النكاح.
- آخرها: ... والحمد لله، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم، كمل نسخ هذا المجلد محمد بن عبد القادر بن علي بن سبع بن علي البعلي، غفر الله لهم وعاملهم بما هو أهلهم، آمين والمسلمين أجمعين، ببعلبك ضحوة يوم الأحد حادي عشر شعبان الكريم سنة ثلاث وستين وسبعمائة.
- القسم المراد تحقيقه: (٣٧) لوحًا، من اللوح رقم: (١٨٥) إلى نهاية اللوح: (٢٢١) من قول المصنّف: (الفرقة بلفظ الخلع طلاق...) إلى نهاية كتاب الخلع.

وقد تميّزت هذه النسخة بأمر:

- ١- تقدم هذه النسخة إذ إنها كتبت بعد وفاة الشُّبكي بسبع سنين مما يدل على القيمة العلمية الكبيرة لهذه النسخة.
- ٢- كاتبها من القضاة المشتغلين بالعلم والتدريس والفتيا وهو: التَّقِي محمد

ابن عبد القادر بن علي بن سبع البعلي، ولي قضاء بعلبك وطرابلس وتوفي سنة: ٧٩١هـ<sup>(١)</sup>.

٣- كتبت بخط نسخي رفيع واضح جميل، يوافق ما جاء في وصف ناسخها: (وكان يكتب خطأ حسناً)<sup>(١)</sup>، وكذا جاء في خاتمتها: (...كمل نسخ هذا المجلد محمد بن عبد القادر بن علي بن سبع بن علي البعلي ... بعلبك ...)، ومنزله الذي أشار إليه هنا يوافق ما في ترجمته أنه بعلبك مما يزيد الاطمئنان والثوق بهذه النسخة.

٤- كون هذا الجزء من آخر ما كتبه السُّبكي فقد ختمه بقوله: (... فرغت منه ضحوة يوم الأربعاء، سادس عشر ذي القعدة سنة خمس وخمسين وسبعمائه، بظاهر دمشق، يتلوه إن شاء الله كتاب الطلاق، كتبه علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السُّبكي عفا الله عنهم وعن والديهم...) فبحساب فراغه من هذا الجزء ووفاته نجد أن بينهما سبعة أشهر تقريبا فقط.

٥- مما يزيد من قيمة هذه النسخة أن الناسخ رسم في مواضع كثيرة دائرة بداخلها نقطة مصممة هكذا: ⊙، مما يدل على أنه قد فرغ من مقابلة هذه النسخة ومعارضتها بنسخ أخرى.

٦- يلحق الناسخ عند المقابلة السقط بالخط نفسه في الهامش الجانبي ويكتب (صح) ويضع علامة الإلحاق في الموضع الذي حصل فيه السقط. لهذه الأمور جعلتها النسخة الأم، ورمزت لها بالرمز: (ز).

أما عيوب هذه النسخة فقد قلت، وإن كان من عيب فهو ترك الكلمات بدون

(١) الضوء اللامع: ١/١٥٩ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٥/٢٦٩.

(٢) شذرات الذهب: ٦/٣١٨.

نقط مما يوهم القارئ، وأحياناً يرسم صورة الكلمة ويكتب فوقها (كذا) مما يدل على أنه لم يتبين له معناها، ولكن بمقابلة هذه النسخة مع النسختين الآخرين، ومراجعة المسألة وعرضها على مصادرها يزول الإشكال ويرتفع الوهم، والله الحمد.

وهي النسخة الوحيدة عند وضع خطة التحقيق ولا يوجد عندي غيرها حينذاك.

وقد جاء في خاتمتها ما يشعر أنها آخر المخطوط فقد كتب هناك: (قيل إن المصنّف ~ وصل في شرحه هذا إلى هذا الموضع فقط)، ثم بعد البحث عثرت - والله الحمد - على نسختين آخرين وإليك وصفها.

#### النسخة الثانية: نسخة دار الكتب المصرية.

- عنوانها: الجزء السادس من الابتهاج في شرح المنهاج.
- مكان وجودها: دار الكتب المصرية.
- رقمها: (٢٣٤٤٤ ب)، ورقم: (٣) في الفهرس الشامل.
- تاريخ نسخها: الاثني رابع جمادى الآخرة سنة: ٧٥٦هـ.
- اسم الناسخ: محمد الدميري.
- عدد ألواح المخطوط كاملاً: (١٣٠) لوحًا،
- عدد الأسطر: (٢٥) سطرًا.
- أولها: بسم الله الرحمن الرحيم، باب ما يجرم من النكاح.
- وآخرها: شرح لقول صاحب المنهاج: (وكنائته: كـ (أنت خلية)، (برية)) من كتاب الطلاق.

وخطها جيد، وكتبت بدايات المسائل والفصول والفروع والتنبيهات بخط  
مكبر ومسود ومعتاد.

وجاء بعد قول المصنّف: فيلزم من نية إزالة مطلق القيد نية إزالة قيد الرق،  
هذا آخر ما كتبه الشَّيخ بالشام. قال، رضي الله تعالى عنه، وتغمده بالرحمة  
والرضوان:

بسم الله الرحمن الرحيم لما وصلت إلى هنا في الخامس والعشرين من ذي  
القعدة سنة خمس وخمسين وسبعمائة مرضت فمَنَّ الله بألطف تقصر العقول عنها،  
وَمَنَّ بالعافية، وقدمت الديار المصرية، فشرعت في يوم الاثنين السادس والعشرين  
من جمادى الأولى سنة ست وخمسين وسبعمائة بجزيرة الفيل، والله الحمد والمنة، تاليًا  
لما تقدم فأقول بعون الله تعالى:

وهذه مسألة حسنة لم يتعرض لها الفقهاء ولا رأيت أحدًا تكلم فيها...

ثم كتب نحوًا من سبعة أسطر ثم توفاه الله تعالى وكتب الدميري بعد هذا  
قوله: هذا آخر حرف خطته يد الشَّيخ الإمام العلامة بقية المجتهدين الشَّيخ تقي  
الدِّين السُّبكي ~ ثم أثقل به الإسهال وتزايد به إلى أن مات بالمكان المذكور بعد  
عشاء الآخرة من ليلة الاثنين رابع جمادى الآخرة من سنة ست وخمسين وسبعمائة  
فآخر ما كتبه يده العلم... علق هذا الشرح لنفسه... رحمة ربه محمد الدميري  
الشَّافعي بالمدرسة الجمالية المصرية، وكان فراغه في يوم الأحد ثاني عشر صفر من  
سنة خمس وستين وسبعمائة.

وهذا الجزء إما أن يكون بخط المصنّف لقول الدميري: هذا آخر حرف  
خطته يد الشَّيخ، ويحتمل أن النسخة منسوخة من خط المصنّف؛ وما دعا إلى هذا  
الشك هو اختلاف يسير بين خط الكتاب وتذييل الدميري.

وأيا ما كان فكلًا الأمرين يعطي قيمة كبيرة لهذه النسخة فإن كانت بخط



المصنّف فيها ونعمت، وإن كانت من خط الدميري فهو عالم جليل له كتاب النجم الوهاج في شرح المنهاج، والمولود سنة ٧٤٢هـ والمتوفى سنة: ٨٠٨هـ، وعليه فيكون نسخ الابتهاج وعمره قريباً من ثلاث وعشرين سنة.

ولم اتخذها النسخة الأم لأسباب:

النسخة التي بين يدي رديئة التصوير، وسقط منها لوح كامل من التصوير، بالإضافة إلى أن حواف الألواح بها طمس كثير من آثار رطوبة أو تمزق، مما يجعل اتخاذها نسخة أما أمرًا مستبعدًا، والدميري ~ كتب هذه النسخة بخط متقارب، وحشا الكلمات والأسطر بشكل يصعب معه الاستفادة منها وحدها، مع أنني سعيت في الوصول إلى الأصل المصور عنه فلم أستطع، ورمزت لها بالرمز: (م).

#### النسخة الثالثة: نسخة بدار الكتب المصرية أيضا:

- عنوانها: الابتهاج في شرح المنهاج.
- مكان وجودها: دار الكتب المصرية.
- رقمها:
- تاريخ نسخها: لا يعرف.
- اسم الناسخ: لا يعرف.
- عدد ألواح المخطوط كاملاً: (١٢٦) لوحًا.
- عدد الأسطر: (٢٤) سطرًا.
- أولها: كتاب الصداق.
- آخرها: نهاية الخلع.

وخطها جيد، وكتبت بدايات المسائل والفصول والفروع والتنبيهات بخط مكبر ومسود ومعتاد.

وهي لا تختلف كثيراً عن النسخة الأولى، والذي يظهر لي أنها نسخت عن نسخة المكتبة الأزهرية؛ لاتفاقهما في كثير من المواضع حتى في الخطأ والطمس والسقط أحياناً كثيرة، وبها سقط كثير مما يدل على أنها لم تصحح، ولم تقابل، ورمزت لها بالرمز: (د).

## ثانياً: بيان منهج التحقيق

اتبعت في التحقيق الخطة التي أقرها مجلس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية لتحقيق التراث، واجتهدت متحرراً بدقة والتثبت لإخراج النص كما أراد المؤلف وقمت بما يلي:

١. نسخت نص المخطوطة من النسخة الأم: (ز)، ثم قابلتها بالنسختين الآخرين: (د، م) وأثبت العبارة الصحيحة أو الراجحة، فما كان من زيادة على النسخة الأم أثبتها في صلب المتن بين معقوفتين [ ]، وما كان من اختلاف بين النسخ ذكرته في الهامش، وأهملت ما لا يتغير به المعنى، وقد أضيف من موارد الكتاب عبارة يقتضى المقام إثباتها، وأنبه على ذلك.

٢. اعتمدت في تصحيح وضبط متن المنهاج للنووي على النسخة المحققة التي طبعتها دار المنهاج بجدة فهي نسخة في غاية الضبط والإتقان حققت تحقيقاً علمياً على أربع نسخ خطية<sup>(١)</sup>، وما كان من اختلاف يسير أهملته.

٣. صححت الأخطاء النحوية، كما أبدلت التسهيل المتبع عند الأقدمين بالضبط الحديث كقوله: مسایل ب: مسائل، فائدة ب: فائدة، الذخائر ب: الذخائر.

٤. ضبطت نص الكتاب كاملاً دون الهامش، واجتهدت غاية وسعي في ضبط الأعلام والكلمات المشكلة سعياً مني في خدمة هذا الكتاب، وتقريبه لمن يطالعه.

٥. عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، وذكرت أرقامها.

٦. خرجت الأحاديث النبوية والآثار، فما كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما، وما كان في غيرهما خرجته من المصادر التي بين يدي، وأذكر كلام أهل العلم في الحكم عليه ما أمكن.

(١) مقدمة منهاج الطالبين: ٤٨.

٧. وثقت نقول الشَّارح وعزوه من الكتب التي نقل عنها سواء المخطوط منها أو المطبوع؛ مما استطعت الوصول إليه من المصادر السابقة لعصر المؤلف إلا نادرًا.
٨. وثقت ما ذكره الشَّارح من مذاهب أهل العلم الأخرى من كتبهم المعتمدة.
٩. بينت ما يشير إليه الشَّارح من القواعد الأصولية أو الفقهية أو المسائل التي أشار إلى تقدم بحثها فيما سبق من الكتاب.
١٠. ترجمت للأعلام من أهم مصادر تراجمهم.
١١. شرحت الغريب، وعرفت بالمصطلحات الفقهية، وعلقت تعليقات موجزة على بعض المسائل التي تحتاج إلى ذلك، كما أنقل كلام أهل العلم حيث أرى أن ذلك يزيد المسألة وضوحًا وتجلية، وأستدل لبعض المسائل إذا اقتضى المقام ذلك.
- أما ما يتعلق بإخراج النَّص من الناحية الشكلية فقد عملت الآتي:
- فرقت في الخط بين متن المنهاج وشرح السُّبكي والهوامش والحواشي.
  - وضعت الآيات القرآنية بين الأقواس المزهرة: ﴿﴾.
  - وضعت الأحاديث النبوية والآثار بين الأقواس المزدوجة: (()).
  - وضعت نصوص العلماء - إذا وقعت بالنص - بين قوسين: ().
  - وضعت أسماء الكتب التي ذكرها المصنّف، والأمثلة التي يمثل بها للمسائل بين حاصرتين مزدوجتين: "".
  - أثبت ما على حاشية النسخ في الهامش، إذا لم يكن من أصل الكتاب مع الإشارة إلى النسخة.
  - رقّمت لوحات كل نسخة من المخطوط بوضع خط مائل / في صلب النَّص ووضعت الرقم مقابله في الحاشية.
  - اهتمت بعلامات الترقيم الإملائية كعلامات الاستفهام والتعجب

والفاصلة ... ونحوها.

- حَبَّرت أسماء الأعلام والكتب والقواعد الفقهية والأصولية.
- صغت عناوين جانبية مختصرة وجعلتها في الحاشية.
- إذا كان التوثيق من مخطوط، أو الإحالة إليه، فإني أذكر اسمه وأرمز لرقم اللوح والوجه هكذا: .... لوح / ٠٠ / أ، ب
- وضعت فهارس عامة في آخر الكتاب، وهي:
  - ١- فهرس الآيات القرآنية.
  - ٢- فهرس الأحاديث والآثار.
  - ٣- فهرس الأشعار.
  - ٤- فهرس الأعلام.
  - ٥- فهرس الفرق والأماكن والبلدان.
  - ٦- فهرس القواعد والضوابط الفقهية.
  - ٧- فهرس المصطلحات والغريب.
  - ٨- فهرس الكتب.
  - ٩- فهرس المدارس.
  - ١٠- فهرس المصادر والمراجع.
  - ١١- فهرس الموضوعات.



الابتهاج في شرح المصحح

نماذج

من المخطوط



صورة الأولى الصفحة للمجلد العاشر من كتاب الإتهاج

نسخة المكتبة الأزهرية: (ز).



صورة الورقة الأولى لنسخة المكتبة الأزهرية: (ز).



على عن مالها وان كان على مال في الذمه نظران اضافة اليها فهي المطالبة وان لم  
 اصف بل طلق فان لم ياذن السيد في الوكالة جاز للزوج مطالبة بالمال بعد العتق  
 واذا غنى مرجع على الزوجه اذا تصد الرجوع واذن في الوكالة تعلق بالمال بكم  
 كما لو اخلت الامه باذن السيد واذا ادى من ثيبه سب الرجوع على الوكالة **قال**  
**فصل** الفزقة لفظ الخلع طلاق الفوق عليه نصح في الجدي في الاملاء  
 وفي الامر لكن منها اخلاف في لونه صورجا اركاه كاسينه ولون الخلع طلاقا مروي  
 عن عمر وعثمان وعلي وان منعوا ورضي الله عنهم والاشناد الضم في ذلك ضعفه  
 اما عمر فله اذ ذلك عنه الا في لب العقبة واما عثمان فصح عن جهمان مولى الاسلامين  
 عن امر مكره الاسليه انها اخلت من زوجها عبد الله بن اسد ثم اشاعتها في ذلك  
 وقال هي بطلقة الا ان كون سميت شيئا فهو ما سميت قال السافعي في كتاب احكام  
 القن ان ولا اعرف جهمان ولا امر مكره سمي ثبته جسرهما ولا يرد ويحول عثمان  
 ما خذ قلت وجهمان روى له ابن ماجه وروى عنه جماعة فهو معروف العين  
 ولكنه مجهول الحال هذا امر السافعي وهو تابعي وغالب ذلك العصر ثقات وممن  
 ذكره ابن ابي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وهو صحيح على بن المديني روى  
 عن جماعة من الصحابة فالاشناد في فعل هذا المذهب الى هذه الرواية قريب والظاهر  
 ان لذلك نسبة السافعي الى عثمان وان كان المقول عن احمد لضعف الروايات  
 بذلك عن عثمان وعلي وان سعور رضي الله عنهم وانه لم يصح في هذا الباب الاماسيا في  
 عن ابن عباس والرواية عن ابن شعور دانه طلاق في اشاده ابن ابي ليلى وهو في  
 هذا الحال ايضا روى في مصنف ابن ابي شيبة عن عروة ان جهمان خلع امرأته  
 ثم ندم وندمت فأتوا عثمان فذروا ذلك له قال عثمان هي بطلقة الا ان  
 يكون سميت شيئا فهو على ما سميت وفي الدارقطني باسناد ضعيف ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم جعل الخلع بطلقة ما نسه وما كان معنى لنا ان ندر هذا الحديث لانه ضعيف  
 بتمه لكن حينئذ ان نغشيه وقد ذكره المحدثون وعدوه من المنكرات من رواه  
 عباد بن لهر المقفي عن ابوب عن عكرمة عن ابن عباس وكان عباد رجلا صالحا لكن  
 ما في منكرات طامات هذا وعينه ومن قال بان الخلع طلاق سعيد بن المسيب

صورة الصفحة: ١٨٥ من نسخة المكتبة الأزهرية: (ز). بداية الجزء المحقق.



صورة الصفحة الأخيرة: ٢٢١ من نسخة المكتبة الأزهرية: (ز)

نهاية الجزء المحقق.



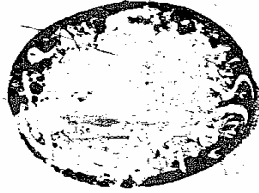




المفاتيح طالق فاعطته ومع الطلاق ونبت الخلع ومعصوداه  
وعلى هذا ففي الاثنا عشر سعي العقد خلاف كما في سعي الايمان  
من ولده والوجهان في تولى طرفي الخلع مسدان على منعه في طرفي البيع  
والشكاح وسائر العقود وقد ذكر فيها وجه اخر في الوكالة انه  
يجوز تولى الطرفي على ذلك الخلع اولى بالجواز فروع لم يذكر المصنف  
شروط وجيل النوجه والمعتبر فيه الملبوع والعقل كما في وكل الروح  
ولا شرط الدورية بلا خلاف ولا الاسلام وهل يستلزم الرشد  
وجهان المذكور منهما في الهدب انه لا يجوز توطؤها سعيها محجورا عليه  
وان اذن الولى ولو فعل ومع الطلاق رجعا كما لو اخلعت المحجور  
بغيرها وهذا على ما ذكره صاحب السمع فيما اذا اطلق اما اذا اضاف  
المالك اليها فحضل البنوة ولزمها المالك لان الحجر على السفينة له مع  
الضرر عنه وليس في قول الخلع عليها اصرار بالسفينة ولو وطئت الزوج  
عبد اما لاخلع كما اذن السيد ام لم ياذن ان كان الاخلع  
على غير مالها وان كان على مال في الدمة بطران اضافة اليها هي  
المطالبة وان لم يصغ بل اطلق فان لم ياذن السيد في الوكالة جاز  
للزوج مطالسته بالمالك بعد العتق واذ اعرج مرجع على الزوجه اذا  
فصد الرجوع وان اذن في الوكالة بعلق المالك لشيء كالواخلع لامة  
ماذن السيد واذا ادى المالك من كسبه بنت الرجوع على الموكلة  
فانما الفرم لفظ الخلع طلاق اتفق عليه نصه في الحديث  
وفي الاملا والام للين بينهما اطلاق في نونة صرحا او كناية كاستنبينه وتكون  
الخلع طلاقا مروى عن عمرو وعثمان وعلى وارض مسعود رضي الله عنهم والاساء  
في ذلك ضعيفة واما عمر فلم اورد ذلك عنه الا في كتب الفقهاء واما عثمان  
فصح عن جهمان مؤثي الاسلام عن ام حرم الاسلام انها اخلعت من زوجها  
عبد الله مراتب عمان في ذلك فعاد هي بطلقة الا ان يكون سميت ستمامو  
ما سميت قال المصنف في احكام القرآن ولا اعرف جهمان ولا امر بكثرة

صورة الصفحة: ٨٨ لنسخة دار الكتب المصرية: (د) بداية الجزء المحقق.

أحداهما لا يقع الطلاق لأنه إنما وقع بشرط قبولها وإذا لم يلزم المالك فلا معنى  
 للقبول وأصحهما بيع وإن لم يلزم المالك فخالعة المحجور عليها والله أعلم  
 من الحاوي خالعتها على الف وأعطاهما عبد الله بن عمر بن الخطاب عن البضع باليد  
 وصار خالعة من خلع وبيع مكان على قولين أحدهما مطلق لهما وبيع طلاقاً ما سأل  
 بمهر مثل وردد الألف عليها وردد العتد عليه والنائي عوراً فها قال بل العتد  
 من الألف من ومما قال بل البضع طلع فاذا كانت فممة العتد الفاً ومهر المثل خماسية  
 كان لها الألف منها وما حلقت فإن ردت العتد بعثت رجعت عليه سليمة  
 الألف ولو خالعتها على عبد وأعطاهما الفاً صار مملوكاً للعتد مضجها والألف  
 مما قال الألف من العتد ببيع ومما قال بل مهر المثل من العتد طلع فإن وحده عتد مع  
 فإن أراد رجوعه في البيع والخلع حاز وإن أراد رده منه المبيع دون الخلع  
 أو الخلع دون المبيع ففي جواز وجهان والله أعلم



صورة الصفحة: ١٣٣ من نسخة دار الكتب المصرية: (د) نهاية الجزء المحقق.



# النص المحقق





الْبَهْجِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهْجِ

# النَّصُّ الْمَحَقَّقُ

---

تتمة كتاب الخلع  
من قول المصنّف: (فصل: الفرقة بلفظ الخلع طلاق ... )  
إلى نهاية كتاب الخلع  
دراسةً وتحقيقاً

---

[صبيغ الخلع وما  
يتعلق بها]

(\*)/ قَالَ: (فَضْلٌ: الْفُرْقَةُ) (بَلْفَظِ الْخُلْعِ) (طَلَاقٌ) (١) (٢) (٣) اتَّفَقَ عَلَيْهِ نَصُّهُ فِي  
 الْجَدِيدِ؛ فِي (١) الْإِمْلَاءِ (٢) وَفِي الْأُمِّ (٣)، لَكِنْ يَبْتَدَأُ اخْتِلَافٌ فِي كَوْنِهِ صَرِيحًا

(\*) هذا الفصل وما بعده تتمه كتاب الخلع من الابتهاج في شرح المنهاج، أما بدايته فيقوم بتحقيقها الطالب: محمد بن حامد الصعيري.

(١) الفرقة: اسم يوضع موضع المصدر الحقيقي من الافتراق، وفارق فلان امرأته مفارقة وفراقا باينها، والمراد هنا فرقة الحياة. انظر: تهذيب اللغة: ٣/ ٢١١ لسان العرب: ١٠/ ٢٩٩ حاشيتا قليوبي وعميرة ١٢/ ٩٠.

(٢) الخلع في اللغة: هو الانتزاع على مهلة، ومنه خلع الثوب نزعه، والخلع في الشرع هو: افتراق الزوجين على عوض، وإنما سمي خلعا لأنها قد كانت بالزوجية لباسا له، كما قال الله تعالى: (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن)، البقرة: ١٨٧ فإذا افترقا بعوض، فقد خلع لباسها، وخلعت لباسه فسمي خلعا. انظر: المصباح المنير: ١/ ١٧٨ الحاوي: ١٠/ ٤ روضة الطالبين: ٥/ ٦٨٠.

(٣) قال ابن فارس: (طلق: الطاء واللام والقاف أصل صحيح مطرد واحد، وهو يدل على التخلية والإرسال، وامرأة طالق طلقها زوجها) ومنه ناقة طالق أي مرسله بلا قيد، وشرعا: حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه.

انظر: مقاييس اللغة: ٣/ ٣٢٨ مغني المحتاج: ١٣/ ٢٥٣.

(٤) منهاج الطالبين: ٤٠٨ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٢.

(٥) في نسخة: د [وفي].

(٦) كتاب "الإملاء": من كتب الشافعي ~، وهو من الجديدة بلا خلاف، وأما الأمالي القديمة فهو غير الإملاء. انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٤/ ٢١٨ كشف الظنون: ١/ ١٦٩ وانظر قول الشافعي في: البيان: ١٠/ ١٦.

(٧) كتاب "الأم" للإمام محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة: ٢٠٤هـ، جمعه البويطي ولم يذكر اسمه، وقد نسب إلى الإمام الربيع المرادي المؤذن بمصر، بوبه وأظهره، فنسب إليه دون من صنفه وهو البويطي، فإنه لم يذكر نفسه فيه ولا نسبه إلى نفسه. قاله الغزالي في الإحياء. إحياء علوم الدين: ٢/ ٣٦ وانظر: كشف الظنون: ٢/ ١٣٩٧.

↩=

أَوْ كِنَايَةً<sup>(١)</sup>، كَمَا سَنَبِينَهُ.

[القائلون بأن الخلع

الطلاق]

وَكَوْنُ الْخُلْعِ طَلَاقًا مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ<sup>(١)</sup> وَإِبْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٢)</sup>،  
 وَالْأَسَانِيدُ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ ضَعِيفَةٌ<sup>(٣)</sup>، أَمَّا عُمَرُ فَلَمْ أَرِ ذَلِكَ عَنْهُ إِلَّا فِي كُتُبِ

⇐ =

\* الأم: ١٩٧/٥ وانظر: مختصر المزني: ١/١٨٧ الحاوي: ٩/١٠ نهاية المطلب: ١٣/٢٩٢ البيان:  
 ١٠/١٦ الشرح الكبير: ٨/ روضة الطالبين: ٥/٦٨٢ ٣٩٧ المطلب العالي: لوح ٢٧٠/٢ أ كفاية  
 النبيه: لوح ١١٤/أ.

(١) الصريح: هو ما لا يتحمل ظاهره غير الطلاق، فلا يحتاج إلى نية لإيقاع الطلاق، والكناية ما يتحمل  
 الطلاق وغيره، فيحتاج إلى نية لإيقاعه. الإقناع للشريبي: ٢/٤٣٧.

(٢) انظر قول علي<sup>عليه السلام</sup> في: مصنف عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب الفداء: ٦/٤٨٢ رقم الحديث  
 (١١٧٥٥) وسنن سعيد بن منصور: كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع: ١/٣٨٣، رقم الحديث  
 (١٤٥٠) ومصنف ابن أبي شيبة: كتاب الطلاق، ما قالوا في الرجل إذا خلع امرأته كم يكون من  
 الطلاق؟ ٤/١١٨، رقم (١٨٤٣٩)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الخلع والطلاق، باب الخلع  
 هل هو فسخ أو طلاق؟ ٧/٣١٦ قال ابن حزم: (رويناه من طريق لا تصح عن علي). المحلى:  
 ١٠/٢٣٨.

(٣) هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، حليف بني زهرة، أسلم قديماً،  
 وهاجر الهجرة، شهد المشاهد كلها، ولازم النبي<sup>صلى الله عليه وسلم</sup>، كان صاحب نعليه، وهو سادس من أسلم،  
 توفي سنة ٣٢ هـ. انظر: الاستيعاب لابن عبد البر: ٢/٣١٦، الإصابة لابن حجر: ٢/٣٦٨، ٢٥١.

\* وانظر: قول ابن مسعود<sup>رضي الله عنه</sup> في: مصنف عبد الرزاق، كتاب الطلاق، باب الفداء: ٦/٤٨١، رقم  
 (١١٧٥٣) وسنن سعيد بن منصور: كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع: ١/٣٨٣ رقم (١٤٥١)  
 وخرجه البيهقي في السنن الكبرى: كتاب الخلع والطلاق، باب الخلع هل هو فسخ أو طلاق؟:  
 ٧/٣١٦.

(٣) انظر قول ابن مسعود<sup>رضي الله عنه</sup> في: سنن البيهقي الكبرى: ٧/٣١٦.

(٤) خرجها البيهقي وقال: (قال ابن المنذر: وضعف أحمد- يعني ابن حنبل- حديث عثمان، وحديث  
 علي وابن مسعود } في إسنادهما مقال).

⇐ =

الفُقَهَاءِ<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا عُثْمَانُ فَصَحَّ عَنْ جُمُهَانَ مَوْلَى الْأَسْلَمِيِّينَ<sup>(٢)</sup>، عَنْ أُمِّ بَكْرَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ<sup>(٣)</sup>،  
 أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ/ مِنْ زَوْجِهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَيْدٍ<sup>(٤)</sup>(<sup>(٥)</sup>)، ثُمَّ أَتَى عُثْمَانَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: "هِيَ  
 تَطْلِقُهُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ سَمِيَّتَ شَيْئًا فَهُوَ مَا سَمِيَّتَ"<sup>(٦)</sup>، قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي<sup>(٧)</sup> "كِتَابِ

﴿﴾ =

سنن البيهقي الكبرى: ٣١٦/٧ وانظر: الإشراف: ١٩٦/١.

(١) قال ابن حجر: (أما مذهب عمر فلا يعرف، وقد اعترف بذلك الرافعي في التذنيب).

التلخيص الحبير: ٢٠٤/٣ وانظر: نهاية المطلب: ٢٩٣ الوسيط: ٣١١/٥ البدر المنير: ٥٩/٨.

(٢) جُمُهَانُ هُوَ: أَبُو الْعَلَاءِ وَيُقَالُ: أَبُو يَعْلَى مَوْلَى الْأَسْلَمِيِّينَ، وَقِيلَ مَوْلَى يَعْقُوبَ الْقُبْطِيِّ، يَعُدُّ فِي أَهْلِ  
 الْمَدِينَةِ، وَلَا يَعْرِفُ عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنَّهُ مَوْلَى الْأَسْلَمِيِّينَ.

انظر: تهذيب الكمال: ١٢٢/٥ تهذيب التهذيب: ٩٥/٢ زاد المعاد: ١٩٨/٥ نصب الراية: ٤١٠/٦.

(٣) أم بكرة الأسلمية: ذكرها ابن سعد تحت تسمية النساء اللواتي لم يروين عن رسول الله ﷺ، وروين عن  
 أزواجه وغيرهن.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: ٤٨٦/٨.

(٤) هو: عبد الله بن أسيد بن رفاعة بن ثعلبة بن هوازن الأسلمي، قال ابن الكلبي: له صحبة.

انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٩/٤.

(٥) كلمة: [أسيد] ساقطة من نسخة: (م).

(٦) خرجه مالك في الموطأ (رواية محمد بن الحسن الشيباني) في كتاب الطلاق، باب الخلع كم يكون من  
 الطلاق؟: ٥١٧/٢ رقم: (٥٦٢) والدارقطني: في كتاب النكاح، باب المهر: ٣/٣٢١ رقم: (٢٧٧)  
 وابن أبي شيبة: في كتاب الطلاق، ما قالوا في الرجل إذا خلع امرأته كم يكون من الطلاق؟: ١١٧/٤  
 رقم: (١٨٤٣٠) وسعيد بن منصور في: باب ما جاء في الخلع: ١/٣٣٨ رقم: (١٤٤٦)، وعبد  
 الرزاق في الطلاق باب الفداء: ٦/٤٨٣ رقم: (١١٧٦٠).

قال الزيلعي: (... ونقل عن أبي داود السجستاني: أنه سأل أحمد بن حنبل عن جهمان هذا، فقال: لا  
 أعرفه، وضعف الحديث من أجله). نصب الراية: ٣/٢٤٣.

(٧) [في] ساقطة من نسخة: (م).

أَحْكَامِ الْقُرْآنِ" (١): (وَلَا أَعْرِفُ جُمَهَانَ وَلَا أُمَّ بَكْرَةَ/ بِشَيْءٍ يَثْبُتُ بِهِ خَبْرُهُمَا وَلَا يَرُدُّهُ،  
 وَيَقُولُ عُثْمَانُ نَأْخُذُ) (٢).

قُلْتُ: وَجُمَهَانُ رَوَى لَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣)، وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ (٤)، فَهُوَ مَعْرُوفُ الْعَيْنِ،  
 وَلَكِنَّهُ مَجْهُولُ الْحَالِ (٥)، هَذَا مُرَادُ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ (٦) وَغَالِبُ ذَلِكَ الْعَصْرِ  
 ثِقَاتٌ، وَمَنْ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٧)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا، وَهُوَ جَدُّ جَدَّةِ

(١) صنف الإمام الشافعي بنفسه كتابًا باسم: "أحكام القرآن الكريم"، إلا أن كتابه هذا مفقود، وهو غير  
 كتاب "أحكام القرآن" الذي جمعه الحافظ البيهقي من آثار الشافعي.

انظر: المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي: ٢٦٠ القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي: ٦٦.

(٢) لم أفق على نص الشافعي هذا في كتاب "أحكام القرآن" ووجدته في كتاب الأم: ١١٤/٥.

(٣) هو محمد بن يزيد القزويني، الربيعي، مولاهم، أبو عبد الله، صاحب السنن، ولد سنة: ٢٠٩ هـ، ارتحل  
 إلى العراقين ومكة والشام ومصر والري لكنب الحديث، مات سنة: ٢٧٣ هـ.

انظر: تهذيب الكمال: ٢٧/٤٠ سير أعلام النبلاء: ١٣/٢٧٧ تذكرة الحفاظ: ٢/٦٣٦ التدوين في  
 أخبار قزوين: ٢/٤٩.

\* روى له حديثًا واحدًا في الصوم.

انظر: سنن ابن ماجه: ٥/٢٨٣ (حديث: ١٧٣٥) تهذيب التهذيب: ٢/٩٥.

(٤) انظر: التاريخ الكبير: ٢/٢٥٠ الجرح والتعديل: ٢/٥٤٦، تهذيب التهذيب: ٢/٩٥.

(٥) مجهول الحال: أي في العدالة ظاهرًا وباطنًا؛ مع كونه معروف العين.

البحر المحيط: ٥/٣٠٥ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر/ ١٢٦ الباعث الحثيث ١/١١.

(٦) التَّابِعِيُّ: هو مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِي كَذَلِكَ (أي مؤمنًا بالنبى ﷺ ومات على الإسلام ولو تخللت ردة على  
 الأصح)، كما سيأتي في تعرف الصحابي قريبًا.

انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ١/٣٢.

(٧) في الجرح والتعديل: ٢/٥٤٦.

عَلِيُّ ابْنِ الْمَدِينِيِّ<sup>(١)</sup>، رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ<sup>(٢)</sup>، فَلِإِسْنَادِي فِي نَقْلِ هَذَا الْمَذْهَبِ إِلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَرِيبٌ، وَالظَّاهِرُ [أَنَّهُ]<sup>(٣)</sup> لِدَلِيلِكَ نَسَبُهُ الشَّافِعِيُّ إِلَى عُثْمَانَ، وَإِنْ كَانَ الْمَنْقُولُ عَنْ أَحْمَدَ تَضْعِيفَ الرَّوَايَةِ بِذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٤)</sup>، وَأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا مَا سَيَأْتِي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَالرَّوَايَةُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِأَنَّهُ طَلَّقَ فِي إِسْنَادِهَا ابْنَ أَبِي لَيْلَى<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ فِي هَذَا الْحَالِ أَيْضًا قَرِيبٌ، وَفِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٦)</sup>،

(١) هو: علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، أبو الحسن ابن المدينة البصري، الشيخ الإمام الحجة، أمير المؤمنين في الحديث، ولد بالبصرة سنة: ١٦١ هـ، توفي سنة ٢٣٤ هـ على الصحيح بسامراء.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ١ / ٣٢٠ سير أعلام النبلاء: ١١ / ٤١ تقريب التهذيب: ١ / ٤٠٣.

(٢) انظر: الجرح والتعديل: ٢ / ٥٤٦.

(٣) الصحابة: بالفتح جمع صاحب، وهو: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح.

انظر: تاج العروس: ١ / ٦٥٥ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ١ / ٣١.

(٤) في جميع النسخ [أن]، والصواب ما أثبتته لاستقامة الكلام، والله أعلم.

(٥) قال البيهقي: (قال ابن المنذر: وضعف أحمد حديث عثمان، وحديث علي وابن مسعود } في إسنادهما مقال.

السنن الكبرى: ٧ / ٣١٦٨.

(٦) أثر ابن مسعود رواه ابن أبي شيبة في المصنف: ٤ / ١١٧ وفيه ابن أبي ليلى، قال ابن الملقن: (وابن أبي ليلى سيئ الحفظ)، البدر المنير: ٨ / ٦٠ وقال ابن التركماني: (متكلم فيه). الجوهر النقي: ٧ / ٣٤٧.

(٧) هو: عبد الله بن محمد بن القاضي أبو شيبة، إبراهيم بن عثمان بن خواستي، الإمام العلم سيد الحفاظ وصاحب الكتب الكبار، المسند والمصنف والتفسير، أبو العباسي مولاهم، الكوفي، وهو من أقران أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن المدينة في السنن والمولد والحفظ، توفي سنة: ٢٣٥ هـ.

⇐=

عَنْ عُرْوَةَ (١): "أَنَّ جُمُهَانَ خَلَعَ امْرَأَةً (٢) ثُمَّ نَدِمَ وَنَدِمَتْ، فَأَتَوْا عُثْمَانَ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، قَالَ عُثْمَانُ: "هِيَ تَطْلِيقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ سَمِيَّتَ شَيْئًا فَهُوَ عَلَى مَا سَمِيَّتَ" (٣)، وَفِي الدَّارِقُطْنِيِّ (٤) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْخُلْعَ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً) (٥)، وَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَذْكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ، لَكِنْ حَشِينَا أَنْ يُعْتَرَّ بِهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْمُحَدِّثُونَ وَعَدُّوهُ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ مِنْ رِوَايَةِ عَبَادِ بْنِ كَثِيرٍ الثَّقَفِيِّ (٦)، عَنْ أَيُّوبَ (٧)،

==

انظر: الجرح والتعديل: ج ٥ / ١٦٠ سير أعلام النبلاء: ١١ / ١٢٢.

(١) هو: عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، الإمام عالم المدينة، أبو عبد الله القرشي الأسدي المدني الفقيه، أحد الفقهاء السبعة، مناقبه كثيرة مشهورة، مجمع على جلالته، وعلو مرتبته، ووفور علمه، توفي سنة: ٩٤ هـ.

انظر: الطبقات الكبرى: ٥ / ١٧٨ تهذيب الأسماء واللغات: ١ / ٤٥٦ سير أعلام النبلاء: ٤ / ٤٢١.

(٢) في نسخة: د [امرأته].

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٤ / ١١٧ كتاب الطلاق، ما قالوا في الرجل إذا خلع امرأته، كم يكون من الطلاق؟ رقم: (١٨٤٣٠).

(٤) هو: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان البغدادي، أبو الحسن، الإمام الحافظ الموجود، شيخ الإسلام، علم الجهادة، صاحب السنن، كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، توفي سنة: ٣٨٥ هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء: ٣٢ / ٣١ تذكرة الحفاظ: ٣ / ٩٩١ وفيات الأعيان: ٣ / ٢٩٨.

(٥) سنن الدارقطني ٤ / ٤٥ كتاب الطلاق والخلع والايلاء وغيره، رقم الحديث (١٣٤).

(٦) هو: عباد بن كثير الثقفي البصري، متروك، قال البخاري: تركوه، وقال أحمد: روى أحاديث كذب، من السابعة، مات بعد المائة والأربعين.

انظر: التاريخ الكبير: ٦ / ٤٢ تهذيب الكمال: ١٤ / ١٤٧ تقريب التهذيب: ١ / ٢٩٠.

(٧) هو: أيوب بن أبي تيممة كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد، مات سنة: ١٣١ هـ. انظر: التاريخ الكبير: ١ / ٤٠٩ الكاشف: ١ / ٢٦٠ تقريب التهذيب: ١ / ١١٧.

عَنْ عِكْرِمَةَ<sup>(١)</sup>، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>، وَكَانَ عَبَّادٌ رَجُلًا صَالِحًا لَكِن يَأْتِي بِمُنْكَرَاتٍ طَائِمَاتٍ، هَذَا وَغَيْرُهُ.

وَمَنْ قَالَ: بِأَنَّ الْخُلْعَ طَلَاقٌ<sup>(٣)</sup>، سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ<sup>(٤)</sup>، / وَالْحَسَنُ<sup>(٥)</sup>، وَعَطَاءٌ<sup>(٦)</sup>، الخلع طلاق [القائلون بأن

ز/ ١٨٦ اب

(١) هو: عكرمة بن عبد الله، أبو عبد الله، مولى ابن عباس رضي الله عنه أصله بربري، أحد فقهاء مكة وتابعيها، كان عالماً بالتفسير، مات سنة: ١٠٤ وقيل بعد ذلك.

انظر: طبقات ابن سعد: ٥/ ٢٨٧ سير أعلام النبلاء: ٥/ ١٢ تهذيب التهذيب: ٧/ ٢٣٤.

(٢) هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر والخبز لسعة علمه، مات سنة: ٦٨ هـ بالطائف.

انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٤/ ١٤١ تذكرة الحفاظ: ١/ ٤٠ سير أعلام النبلاء: ٣/ ٣٣١.

(٣) انظر قولهم في: مصنف ابن أبي شيبة: ٤/ ١١٧ ومصنف عبد الرزاق: ٦/ ٤٨١ والمحلى: ١٠/ ٢٣٨ وشرح السنة للبغوي: ٩/ ١٩٦ والمغني: ٧/ ٢٤٩.

(٤) هو: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من سادات التابعين فقهاء ديننا وورعا وعبادة وفضلا، وكان أفقه أهل الحجاز وأعبر الناس للرؤيا، قال مولاة بُرد: (ما نوذي بالصلاة من أربعين سنة إلا وسعيد في المسجد)، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين.

انظر: سير أعلام النبلاء: ٤/ ٢١٧ وفيات الأعيان: ٢/ ٣٧٥ تهذيب التهذيب: ٤/ ٧٤.

(٥) هو: الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد، يقال: مولى زيد بن ثابت رضي الله عنه، ولد لستين بقتيا من خلافة عمر رضي الله عنه، رأى مائة وعشرين من الصحابة، وكان من أفصح أهل البصرة وأجملهم وأعبدهم وأفقههم، توفي سنة: ١١٠ هـ.

انظر: الطبقات الكبرى: ٧/ ١٥٦ الثقات: ٤/ ١٢٢ تهذيب التهذيب: ٢/ ٢٣١.

(٦) في نسخة: د [عطية].

(٧) هو: عطاء بن أبي رباح أسلم المكي، أبو محمد، مولى بني فهر أو جمح، من أجلاء الفقهاء، انتهت فتوى أهل مكة إليه، توفي سنة: ١١٥ هـ، وقيل: ١١٤ هـ.

↩=



وَقَيْصَةُ<sup>(١)</sup>، وَشُرَيْحُ<sup>(٢)</sup>، وَمُجَاهِدُ<sup>(٣)</sup>، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(٤)</sup>،  
وَالنَّخَعِيُّ<sup>(٥)</sup>، وَالشَّعْبِيُّ<sup>(٦)</sup>، وَالزُّهْرِيُّ<sup>(٧)</sup>،

☞ =

انظر: طبقات ابن سعد: ٥/٤٦٧ سير أعلام النبلاء: ٥/٨٠ وفيات الأعيان: ٣/٢٦١.

(١) هو: قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي أبو إسحاق أو أبو سعيد المدني، من أولاد الصحابة، وله رؤية، ولد عام الفتح، توفي سنة بضع وثمانين.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢/٣٦٧، سير أعلام النبلاء: ٤/٢٨٢ تقريب التهذيب: ٤/٤٥٣.

(٢) هو: شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية، الفقيه القاضي، من أولاد فارس الذين كانوا باليمن، وهو ممن أسلم في حياة النبي ﷺ، وانتقل من اليمن زمن الصديق، حدث عن عمر وعلي، ولاه عمر قضاء الكوفة، توفي سنة: ٧٨هـ.

انظر: التاريخ الكبير: ٤/٢٢٨، طبقات ابن سعد: ٦/١٣١ سير أعلام النبلاء: ٤/١٠٠.

(٣) هو: مجاهد بن جبر المكي، أبو الحجاج، مولى السائب بن أبي السائب، سمع من جماعة من الصحابة منهم ابن عباس ؓ، شيخ القراء وإمام أهل التفسير، كان ورعا فقيها عابدا متقنا كثير الحديث توفي سنة: ١٠٤هـ.

انظر: طبقات ابن سعد: ٥/٤٦٦ سير أعلام النبلاء: ٤/٤٤٩ تهذيب التهذيب: ١٠/٣٨.

(٤) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قال مالك: اسمه كنيته، وقيل: عبد الله، روى عن أبيه وعثمان وطائفة من الصحابة ؓ، كان إماما حجة، توفي سنة: ٩٤هـ.

انظر: طبقات ابن سعد: ٥/١٥٥، الوافي بالوفيات: ١٥/٢٠١ سير أعلام النبلاء: ٤/٢٨٧.

(٥) هو: إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو النخعي الكوفي، الفقيه، أبو عمران، ولد سنة: ٥٥هـ، سمع أنسا ؓ ودخل على عائشة > وهو صبي، توفي سنة: ٩٦هـ.

انظر: طبقات ابن سعد: ٦/٢٧٠ الثقات: ٤/٨ سير أعلام النبلاء: ٤/٥٢٠.

(٦) هو: عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار، الإمام أبو عمرو الهمداني الشعبي، ولد في خلافة عمر بن الخطاب ؓ، سمع عددا من كبراء الصحابة، توفي سنة: ١٠٤هـ.

انظر: التاريخ الكبير: ٦/٤٥٠ الثقات: ٥/١٨٥ سير أعلام النبلاء: ٤/٢٩٤.

(٧) هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، القرشي، المدني، الحافظ، حدث عن ابن عمر وجابر وأنس ؓ، كان فقيها فاضلا، ولد سنة: ٥٠هـ، وقيل: ٥١هـ وتوفي سنة: ١٢٤هـ.

☞ =

وَمَكْحُولٌ<sup>(١)</sup>، وَابْنُ أَبِي نَجِيحٍ<sup>(٢)</sup>، وَالْأَوْزَاعِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَالشُّورِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ مَذْهَبٌ  
مَالِكٍ<sup>(٥)</sup>، وَأَبِي حَنِيفَةَ<sup>(٦)</sup>، وَإِحْدَى الرَّوَّائِيَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ<sup>(٧)</sup>،

==

انظر: التاريخ الكبير: ١/ ٢٢٠ الثقات: ٥/ ٣٤٩ سير أعلام النبلاء: ٥/ ٣٢٦.

(١) هو: مكحول بن زيد ويقال: ابن أبي مسلم بن شاذل الدمشقي، أبو عبد الله، الفقيه التابعي، سمع  
أُس بن مالك ووائلته، وغيرهم ﷺ، توفي سنة: ١١٨ هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٤١٥ وفيات الأعيان: ٥/ ٢٨٠ سير أعلام النبلاء: ٥/ ١٥٥.

(٢) هو: عبد الله بن أبي نجیح يسار الثقفي الإمام، الثقة المفسر، أبو يسار، المكي، مفتيهم بعد عمرو بن  
دينار، توفي: سنة: ١٣١ هـ.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: ٥/ ٤٨٣ سير أعلام النبلاء: ٦/ ١٢٥ تقريب التهذيب: ١/ ٣٢٦.

(٣) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن محمد أبو عمرو الأوزاعي، من فقهاء الشام وقراءتهم وزهادهم  
ومرابطهم، ولد في حياة الصحابة، قيل سنة: ٨٨ هـ، توفي سنة: ١٥٧ هـ.

انظر: التاريخ الكبير: ٥/ ٣٢٦ طبقات ابن سعد: ٧/ ٤٨٨ سير أعلام النبلاء: ٧/ ١٠٧  
الثقات: ٧/ ٦٣.

(٤) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق بن حمزة بن حبيب الثوري، الكوفي، أبو عبد الله، الفقيه، إمام الحفاظ  
وسيد العلماء العاملين في زمانه، ولد سنة: ٩٥ هـ، لقب بأمر المؤمنين في الحديث، توفي سنة: ١٦١ هـ.

انظر: طبقات ابن سعد: ٦/ ٣٧١، ٣٧٣، الثقات: ٦/ ٤٠١ سير أعلام النبلاء: ٧/ ٢٢٩.

(٥) قال الخطاب: (المشهور أن الخلع طلاق) مواهب الجليل: ٤/ ١٩ وانظر: المدونة:  
١٩٦/١ الكافي: ١/ ٢٧٦.

(٦) الخلع عند الحنفية من كنايات الطلاق قال السرخسي: (والخلع تطليقة بائنة عندنا) المبسوط: ٦/ ١٧١  
وقال الكاساني (لأنه من كنايات الطلاق).

وانظر: بدائع الصنائع: ٣/ ١٤٤ تبين الحقائق: ٢/ ٢٦٨ فتح القدير: ٤/ ٢١١-٢١٤.

(٧) [ابن حنبل] ساقطة من نسخة: (م).

(٨) وهي الصحيح من المذهب، وعليها جماهير الأصحاب.

انظر: المغني: ٧/ ٢٤٩ الإنصاف: ٨/ ٣٩٢ مجموع الفتاوى: ٣٢/ ٣١٦.

وَاخْتَارَهُ الْمَرْزِيُّ<sup>(١)</sup>، رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

[أدلة من قال بأن  
الخلع طلاق]

وَاسْتَدَلُّوا لَهُ بِأَنَّهَا فُرْقَةٌ لَا يَمْلِكُهَا غَيْرُ الزَّوْجِ فَيَكُونُ طَلَاقًا<sup>(١)</sup>، كَمَا لَوْ قَالَ: "أَنْتِ  
طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ"، أَوْ "خَالَعَتِكَ طَلْقَةً بِأَلْفٍ"، فَإِنَّهُ يَكُونُ طَلَاقًا بِلَا خِلَافٍ، وَإِنَّمَا  
الْخِلَافُ إِذَا لَمْ يَرِدْ عَلَى لَفْظِ الْخُلْعِ<sup>(٢)</sup>، وَبِأَنَّ الْمَرْأَةَ إِنَّمَا بَدَلَتْ الْعِوَضَ لِلْفُرْقَةِ، وَالْفُرْقَةُ  
الَّتِي يَمْلِكُ إِيقَاعَهَا [هِيَ]<sup>(٣)</sup> الطَّلَاقُ دُونَ الْفَسْخِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا  
هُوَ مَعْنَى الدَّلِيلِ الَّذِي قَبْلَهُ.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمَشْهُورُ الْمُفْتَى بِهِ الْيَوْمَ فِي مَذْهَبِنَا<sup>(٥)</sup> وَفِي أَكْثَرِ الْمَذَاهِبِ<sup>(٦)</sup>،

(١) هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم المزني المصري، أبو إبراهيم، تلميذ الشافعي،  
وناصر مذهبه، ولد سنة: ١٧٥هـ. من مصنفاته: المختصر، الجامع الكبير، المنشور، توفي سنة: ٢٦٤هـ.

انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي: ١/١٠٩ سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٩٢ طبقات الشافعية  
الكبرى: ٢/٩٣ طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١/٨٥٢.

(٢) المختصر: ١/١٨٧ وانظر: الحاوي: ١٠/٩.

(٣) انظر: الحاوي: ١٠/٩ المذهب: ٢/٧٢.

(٤) انظر: الحاوي: ١٠/٨ الشرح الكبير: ٨/٣٩٧.

(٥) في نسخة: (ز) [هو] وسقطت من نسخة: (د).

(٦) انظر: المذهب: ٢/٧٢.

(٧) صححه الماوردي وإمام الحرمين، واختاره البغوي، وقال النووي: (والجديد هو الأظهر عند جمهور  
الأصحاب).

روضة الطالبين: ٥/٦٨٢ وانظر: الحاوي: ١٠/٩ نهاية المطلب: ١٣/٢٩٢ التهذيب: ٥/٥٥٤  
الشرح الكبير: ٨/٣٩٤.

(٨) انظر: المبسوط للسرخسي: ٦/١٧١ تبين الحقائق: ٢/٢٦٨ المدونة الكبرى: ٥/٣٣٥

الكافي: ١/٢٧٦ بداية المجتهد: ٢/٥٢ مجموع فتاوى ابن تيمية: ٣٢/٢٨٩ المحلى لابن  
حزم: ١٠/٢٣٩ فتح الباري: ٩/٣٩٦.

وَسَنَدُكُرِّ مَا فِيهِ عِنْدَ الْكَلَامِ فِي كَوْنِهِ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: / (وَفِي قَوْلِ فَسْخٍ) <sup>(١)</sup> هُوَ نَصُّهُ فِي الْقَدِيمِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ <sup>(٢)</sup>، [القول بأن الخلع فسخ] واللفظ الذي نقله البيهقي <sup>(٣)</sup> عن القديم، ليس فيه تصريح باختياره <sup>(٤)</sup>.

ب/٨٩

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، صَحَّ ذَلِكَ عَنْهُ <sup>(٥)</sup>، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَيضًا <sup>(٦)</sup>،

(١) منهاج الطالبين: ٤٠٨ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٢.

(٢) انظر: الأم: ١٦٦/٥ مختصر المزي: ١٨٧/١ الحاوي: ٨٩/١٠ الوسيط: ٣١١/٥ نهاية المطلب: ٢٩٣/١٣ حلية العلماء: ٥٤١/٦ التهذيب: ٥٥٤/٥ البيان: ١٥/١٠ الشرح الكبير: ٣٩٧/٨ روضة الطالبين: ٦٨٢/٥ المطلب العالي: لوح ٢٧١/أ.

(٣) هو: أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني البيهقي، ولد سنة: ٣٨٤هـ، نصر مذهب الشافعي، وصنف التصانيف النافعة المفيدة، منها: السنن الكبرى، معرفة السنن والآثار، الأسماء والصفات، توفي سنة: ٤٥٨هـ.

انظر: وفيات الأعيان: ٩٦/١ سير أعلام النبلاء: ١٨/١٦٣.

(٤) يشير إلى قول البيهقي: (وروى الشافعي عن سفيان عن عمرو عن عكرمة، قال: (كل شيء أجازته المال فليس بطلاق).

انظر: سنن البيهقي الكبرى: ٣١٦/٧ كتاب الخلع والطلاق، باب الخلع هل هو فسخ أو طلاق؟ رقم: (١٤٦٤٠).

(٥) انظر قول ابن عباس } في: مصنف عبد الرزاق: ٤٨٥، ٤٨٦ كتاب الطلاق، باب الفداء، رقم: (١١٧٦٥، ١١٧٦٧)، مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الطلاق، من كان لا يرى الخلع طلاقاً: ١١٨/٤ رقم: (١٨٤٥١)، سنن البيهقي الكبرى: ٣١٦/٧ كتاب الخلع والطلاق، باب الخلع رقم: (١٤٦٤١) وذكر ابن المنذر أن الإمام أحمد قال: (وليس في الباب أصح من حديث ابن عباس). الإشراف: ١٩٦/١.

(٦) رواه ابن حزم في المحلى من حديث الليث ابن سعد عن نافع مولى ابن عمر: أنه سمع ربيعة بنت معوذ بن عفراء وهي تحبر عبد الله بن عمر: (أنها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان فجاء عمها إلى عثمان فقال: إن ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم أفنتقل؟ فقال عثمان: لتنتقل ولا ميراث بينهما

⇐ =

وَهُوَ أَشْهَرُ الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ أَحْمَدَ<sup>(١)</sup>.

[أدلة من قول طان  
الخلع فسسخ]

وَاسْتَدَلُّوا لِهَذَا الْقَوْلِ: بِأَنَّ فُرْقَةَ النِّكَاحِ تَحْصُلُ بِالْفَسْخِ؛ كَمَا تَحْصُلُ بِالطَّلَاقِ،  
ثُمَّ الطَّلَاقُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا هُوَ بَعْوَضٌ، وَإِلَى مَا هُوَ بَغَيْرِ عَوْضٍ، فَلْيَكُنِ الْفَسْخُ كَذَلِكَ،  
وَلَا فَسْخَ بِعَوْضٍ سِوَى الْخُلْعِ.

وَبِأَنَّ فُرْقَةَ الْخُلْعِ لَا رَجْعَةَ<sup>(٢)</sup> فِيهَا<sup>(٣)</sup>، فَلَا تَكُونُ طَلَاقًا كَالرِّضَاعِ<sup>(٤)</sup>، وَبِأَنَّهُ<sup>(٥)</sup>  
فُرْقَةٌ حَصَلَتْ بِمَعَاوِضَةٍ فَيَكُونُ فَسْخًا، كَمَا لَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ<sup>(٦)</sup>.

وَاسْتَدَلَّ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ } بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلُوقُ مَرَّتَانٍ﴾<sup>(٧)</sup> إِلَى قَوْلِهِ:

﴿ =

لها ولا عدة عليها، إلا أنها لا تنكح حتى تحيض حيضة خشية أن يكون بها حمل، فقال عبد الله بن  
عمر: فعتمان أخيرنا وأعلمنا).

المحل لابن حزم: ٢٣٧/١٠ وانظر السنن الكبرى للبيهقي: ٤٥١/٧ البدر المنير: ٦١/٨.

(١) سبق ذكر مذهب أحمد ~ صفحة: ١٥٤.

(٢) الرجعة لغة: المرة من الرجوع، وشرعاً: ردُّ المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه  
مخصوص.

انظر: المصباح المنير: ٢٢٠/١ مغني المحتاج: ٣/٣٣٥.

(٣) انظر: مختصر المزني: ١٨٧/١ الحاوي: ١١/١٠.

(٤) فإن فرّق بين الزوجين بسبب الرضاع، فهو فسخ لا رجعة فيه.

انظر: الإبهاج للسبكي: ٢٤٠/٣ الأشباه والنظائر للسيوطي: ٢٨٩/٢.

(٥) في نسخة: (م) [بأنها].

(٦) لأن ملك اليمين أقوى من ملك النكاح، فيسقط الأضعف، ولأنه بملك اليمين ملك الرقبة والمنفعة،  
والنكاح لا يملك به إلا ضرب من المنفعة.

انظر: المهذب: ٤٥/٢ الشرح الكبير: ٣٩٧/٨ مغني المحتاج: ٣/١٨٣.

(٧) سورة البقرة: ٢٢٩.

﴿أَنْ يَرَجَعَا﴾<sup>(١)</sup> قَالَ: ذَكَرَ اللهُ الطَّلَاقَ فِي أَوَّلِ الآيَةِ وَفِي آخِرِهَا، وَالخُلْعُ بَيْنَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>،  
وَابْنُ عَبَّاسٍ { تَرْجَمَانُ<sup>(٣)</sup> الْقُرْآنِ، يَقْبُحُ بِنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ مَعَهُ، وَالَّذِي قَالَهُ مُحْتَمِلٌ،  
وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا غَيْرَهُ، وَهُوَ أَنَّ الْإِفْتِدَاءَ الْمُتَوَسِّطَ بَيْنَهُمَا لَا دَلَالََةَ فِيهِ عَلَى طَلَاقٍ<sup>(٤)</sup> وَلَا  
فَسْخٍ<sup>(٥)</sup>، فَإِنَّ الْإِفْتِدَاءَ كَوْنُهَا تَفْتِدِي نَفْسَهَا بِهَا؛ فَلِأَنَّهُ لِيَبَانَ مَحَلُّ جَوَازِ ذَلِكَ وَحَلُّ مَا  
اِفْتَدَتْ بِهِ، فَالْمُفْتَدَى بِهِ هُوَ الْمَالُ، وَالْمُفْتَدَى هُوَ الْبُضْعُ<sup>(٦)</sup>، وَالْإِفْتِدَاءُ قَدْ يَكُونُ بِطَلَاقٍ،  
وَقَدْ يَكُونُ بِفَسْخٍ، فَلَا دَلَالََةَ لَهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَقَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ: لَمَّا ذَكَرَ الطَّلَاقَ قَصَدَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ عَنْهُ عَوَضٌ لَأَنَّ فِي الْأَوَّلِ  
وَلَا فِي / الْآخِرِ ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>، فَيَكُونُ أَدَلُّ عَلَى كَوْنِ الْإِفْتِدَاءِ  
بِالطَّلَاقِ لَا بِالْفَسْخِ.

وَهَذَا بَحْثٌ أَبْدِيْنَاهُ مَعَ [نُقْصَانِ]<sup>(٨)</sup> قَدَرْنَا عَنْ<sup>(٩)</sup> فَهَمَّ كَلَامٍ مَنْ<sup>(١٠)</sup> هُوَ دُونَ ابْنِ

(١) سورة البقرة: ٢٣٠.

(٢) خرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٣١٦/٧ وعبد الرزاق في مصنفه: ٤٨٧/٦.

(٣) الترجمان: بضم وفتح التاء، المُفَسِّرُ لِلْسَانَ.

انظر: لسان العرب: ٦٦/١٢.

(٤) في نسخة: (د) [الطلاق].

(٥) ذكر ابن حزم نحو هذا في المحلى: ٢٣٨/١٠.

(٦) البضع: بضم الباء هو الفرج، قال الأزهرى: (قال ثعلب: قيل هو الفرج وقيل هو الجماع نفسه).

انظر: تحرير ألفاظ التنبيه: ١/٢٥٤ المصباح المنير: ١/٥١.

(٧) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٨) كلمة غير واضحة في جميع النسخ، وما أثبتته يستقيم به النص.

(٩) في نسخة: (م) [على].

(١٠) [من] ساقطة من نسخة: (د).

م/٩٩ب

عَبَّاسٍ }، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾<sup>(١)</sup> الْمُرَادُ بِهِ طَلَاقُ الْفِدْيَةِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ [الْفِدْيَةُ]<sup>(٣)</sup> فِي الطَّلَاقَيْنِ / الْأَوَّلَيْنِ.

وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْاِفْتِدَاءُ إِذَا لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْفَسْخِ يَلْزَمُ أَرْبَعَ تَطْلِيقَاتٍ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٤)</sup> }.

وَاسْتَدَلَّ لَهُ فِي "المَهْدَبِ" بِأَنَّهُ جُعِلَ لِلْفُرْقَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِصَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ مَعَ النِّيَّةِ، فَالْخُلْعُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الطَّلَاقِ، وَلَا مَعَهُ نِيَّةُ الطَّلَاقِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فَسْخًا<sup>(٥)</sup>.

وَأَنَا أَتَعَجَّبُ مِنَ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ!  
وَأَكَادُ أَقْطَعُ بِأَنَّهُ طَلَاقٌ مِنْ حَدِيثِ امْرَأَةٍ<sup>(٦)</sup>

(١) سورة البقرة: ٢٣٠.

(٢) الفدية: هي المال، وفدت المرأة نفسها من زوجها تفدي وافتدت، أعطته مالا حتى تخلصت منه بالطلاق.

انظر: المصباح المنير ٢/٤٦٥ الحاوي: ٣/١٠.

(٣) في نسختي: (ز، م) [بالفدية].

(٤) انظر: أحكام القرآن لابن العربي: ١٦/٢٦ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٣/١٤٣ المطلب العالي: لوح ٢٧١/أ.

(٥) انظر: المهذب: ٢/٧٢.

(٦) اختلف في اسم امرأة ثابت بن قيس، فقيل جميلة بنت أبي بن سلول، وقيل حبيبة بنت سهل، قال أبو عمر بن عبد البر: (يجوز أن تكون جميلة وحبيبة اختلعتنا من ثابت بن قيس، قال: وأهل البصرة يقولون المختلعة من ثابت جميلة بنت أبي، وأهل المدينة يقولون حبيبة بنت سهل)، وقال الإمام النووي ~: (والصحيح أنها حبيبة بنت سهل بن ثعلبة الأنصارية).

تهذيب الأسماء واللغات: ٢/٦٠٥ وانظر: الاستيعاب: ٤/١٨٠٩ الإصابة في تمييز الصحابة: ٧/٥٥٦.

ثَابِتٌ <sup>(١)</sup> بِنِ قَيْسٍ <sup>(١)</sup>، نَعَمْ، مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ } مُحْتَمِلٌ.

وَشَرَحَ الْقَوْلَ فِيهِ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ <sup>(١)</sup> عَلَى الصَّحِيحِ فِي [تَفْسِيرِهِ] <sup>(١)</sup> أَنَّهُ / طَلَّقَتَانِ فَقَطْ، طَلَقَةً بَعْدَ طَلَقَةٍ <sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ <sup>(١)</sup> أَتَى بِالْفَاءِ الَّتِي تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ وَالتَّعْقِيبَ، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ بَعْدَ الطَّلَاقَيْنِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى إِحْدَى الْحَالَتَيْنِ، إِمَّا إِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ وَهُوَ الرَّجْعَةُ وَاسْتِمْرَارُ النِّكَاحِ، وَإِمَّا تَسْرِيحٌ <sup>(١)</sup> بِإِحْسَانٍ، وَهُوَ

(١) هو: ثابت بن قيس بن شماس بن زهير بن مالك الخزرجي الأنصاري، خطيب الأنصار وخطيب

النبي ﷺ، شهد أحداً وما بعدها، شهد له النبي ﷺ بالجنة، وقتل يوم اليمامة شهيداً سنة: ١٢هـ.

انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ١/ ٣٩٥ أسد الغابة: ١/ ٣٣٩ سير أعلام النبلاء: ١/ ٣٠٨.

(٢) خرجه البخاري في صحيحه في كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه؟ ٥/ ٢٠٢١

برقم: (٤٩٧١) ونصه: (... عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول

الله، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكنني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله

ﷺ: أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم، قال رسول الله ﷺ: اقبل الحديقة وطلقها تطليقة).

قال ابن عبد البر: (وهو حديث صحيح ثابت مسند متصل، وهو الأصل في الخلع).

التمهيد: ٢٣/ ٣٦٧.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٤) في نسخة: (ز) [وفي تفسيره أنه] وفي نسخة: (د) [وفي تفسير أنه]، والمثبت من نسخة: (م) لاستقامة

الكلام.

(٥) وهو قول السدي والضحاك.

انظر: تفسير الطبري: ٢/ ٤٥٩ تفسير القرطبي: ٣/ ١٢٧.

(٦) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٧) السَّرَاح: اسم وضع موضع المصدر، قال الله عز وجل: {وسرحوهن سراحاً جميلاً} سورة

الأحزاب: ٤٩، أي أرسلوهن، وسرحت المرأة إذا طلقها.



## الفراق المبين.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا﴾<sup>(١)</sup> إِلَى آخِرِهِ، مَعْنَاهُ عَلَى التَّسْرِيحِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ بغيرِ إِحْسَانٍ، ثُمَّ اسْتَشَى ﴿أَنْ يَخَافَا﴾<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ حَالَةِ الْخَوْفِ وَجَوَازِ الْاِفْتِدَاءِ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ الْاِفْتِدَاءِ عَلَى التَّسْرِيحِ، وَمِنْ هَذَا نَأْخُذُ أَنَّ الْخُلْعَ بَائِنٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي الثَّالِثَةِ؛ وَإِنْ كَانَ لَا يَحْتَصُّ بِهَا، وَهِيَ نُكْتَةٌ<sup>(٣)</sup> بَدِيعَةٌ فِي بَيِّنَةِ الْخُلْعِ.

ثُمَّ الْاِفْتِدَاءُ بِذَلِكَ الْمَالِ فِي مُقَابَلَةِ نَفْسِهَا وَتَسْرِيحِهَا، وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا فِي الطَّلَاقِ فَهُوَ مُحْتَمِلٌ لَهُ وَلِلْفِرَاقِ بِالْفَسْخِ احْتِمَالًا عَلَى السَّوَاءِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾<sup>(٤)</sup> يَعْنِي الطَّلِيقَةَ الثَّالِثَةَ بَعْدَ الطَّلِيقَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ تَوَسُّطِ الْاِفْتِدَاءِ بَيْنَهُمَا؛ فَيَكُونُ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ نَفْسُ الْاِفْتِدَاءِ، وَالْاِحْتِمَالَانِ عَلَى السَّوَاءِ، وَالثَّانِي أَرْجَحُ، وَلَيْسَ فِي لَفْظِ الْآيَةِ مَا يَقْتَضِي وُقُوعَ الْاِفْتِدَاءِ حَتَّى تَكُونَ الثَّالِثَةَ بَعْدَهُ، بَلْ عَطَفَ حُكْمًا عَلَى حُكْمِ.

فَبَانَ بِهَذَا وَوَضَحَ أَنَّهُ لَا دَلَالََةَ فِي الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الْاِفْتِدَاءَ فَسَخٌ، بَلْ قَدْ يَكُونُ [اختيار السبكي  
أن الخلع طلاق] طَلَّاقًا، وَقَدْ<sup>(٥)</sup> صُرِّحَ فِي حَدِيثِ امْرَأَةٍ ثَابِتٍ<sup>(٦)</sup> بِالطَّلَاقِ، فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِالْوُقُوفِ

=

انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: ٣٢٥ المصباح المنير: ١/ ٢٧٣.

(١) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٣) النُّكْتَةُ: هِيَ اللَّطِيفَةُ الْمُؤَثِّرَةُ فِي الْقَلْبِ، مِنَ النَّكْتِ كَالنَّقْطَةِ مِنَ النَّقْطِ، وَتَطْلُقُ عَلَى الْمَسَائِلِ الْحَاصِلَةِ بِالنَّقْلِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي الْقَلْبِ.

تاج العروس: ١٢٨/٥.

(٤) سورة البقرة: ٢٣٠.

(٥) [قد] ساقطة من نسخة: (د).

(٦) سبق تخريجه: صفحة: ١٦١.

عِنْدَهُ وَعَدَمَ تَعْدِيهِ؛ فَهَذَا<sup>(١)</sup> الَّذِي وَصَلَ فَهَمْنَا إِلَيْهِ، وَلَا نُكَلِّفُ إِلَّا بِمَا فَهَمَّنَاهُ، وَإِنْ  
كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ }، أَعْلَىٰ فَهَمًّا وَأَجَلُّ }، وَلَسْنَا مُكَلِّفِينَ بِفَهْمِهِ، وَقَدْ قَدَّمْتُ طَرَفًا  
مِنْ هَذَا أَوَّلَ الْبَابِ<sup>(١)</sup>.

[ممن قال بأن

وَمِمَّنْ قَالَ بِأَنَّ الْخُلْعَ فَسَخَّ، طَاوُسٌ<sup>(١)</sup>، وَعِكْرِمَةُ<sup>(٢)</sup>، وَإِسْحَاقُ<sup>(٣)</sup>، وَأَبُو ثَوْرٍ<sup>(٤)</sup>، الْخُلْعَ فَسَخَّ]

(١) في نسخة: (د) [فهو].

(٢) انظر لوح: ١٦٤-١٦٥ من نسخة (ز) وما بعدهما.

(٣) هو: طاوس بن كيسان أبو أحمد عبد الرحمن الحميري، مولاهم، الفارسي، الفقيه القدوة عالم اليمن،  
سمع من عدد من الصحابة، ولازم ابن عباس ؓ مدة، وهو معدود في كبراء أصحابه، ولد في خلافة  
عثمان ؓ أو قبل ذلك، توفي سنة: ١٠٦ هـ.

انظر: طبقات ابن سعد: ٥/٥٣٧، سير أعلام النبلاء: ٥/٣٨ تهذيب التهذيب: ٥/٨.

\*وانظر قول طاووس في مصنف عبد الرزاق: ٦/٤٨٦ كتاب الطلاق باب الفداء رقم: (١١٧٦٧).

(٤) انظر قول عكرمة في: مصنف عبد الرزاق ٦/٤٨٦ كتاب الطلاق باب الفداء رقم: (١١٧٦٨).

(٥) هو: إسحاق بن راهوية بن مخلد أبو يعقوب المروزي، نزيل نيسابور أحد أئمة المسلمين وفقهاء  
الحديث، صاحب الإمام أحمد، قال عنه إسحاق: عندنا إمام من أئمة المسلمين، وما عبر الجسر أحد  
أفقه من إسحاق. ولد سنة: ١٦٦ هـ مات سنة ٢٣٨ هـ. بنيسابور.

انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/٤٣٣ طبقات الفقهاء: ١/١٠٨ تهذيب التهذيب: ١/١٩٠ وفيات  
الأعيان: ١/١٩٩.

\*وانظر قول إسحاق في: المغني لابن قدامة: ٧/٢٤٩.

(٦) هو: إبراهيم بن خالد بن أبي البيان الكلبي البغدادي، الإمام الجليل، الجامع بين علمي الحديث والفقه  
صاحب الإمام الشافعي، سُئل الإمام أحمد بن حنبل عن مسألة، فقال: سل الفقهاء، سل أبا ثور، ولد  
قريبا من سنة: ١٧٠ هـ وتوفي سنة: ٢٤٠ هـ وقيل: ٢٤٦ هـ.

انظر: وفيات الأعيان: ١/٥٣ سير أعلام النبلاء: ١٢/٧٢ طبقات الحفاظ: ١/٢٢٦ تهذيب  
الأسماء: ٢/٤٨٧.

\*وانظر قول أبي ثور في المغني لابن قدامة: ٧/٢٤٩.

وَدَاوُدُ وَأَصْحَابُهُ<sup>(١)</sup>، إِلَّا ابْنَ حَزْمٍ<sup>(٢)</sup>، وَعَادَةُ أَصْحَابِنَا يَنْصُرُونَ  
فِي<sup>(٣)</sup> الْخِلَافِ هَذَا الْقَوْلَ<sup>(٤)</sup> فِي مُقَابَلَةِ الْحَنْفِيَّةِ وَقَوْلِهِمْ: إِنَّهُ طَلَّقُ<sup>(٥)</sup>،  
وَأِلَى نُصْرَتِهِ ذَهَبَ / الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ<sup>(٦)</sup>، وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ<sup>(٧)</sup>،

١٨٦/ز

(١) هو: داود بن علي بن خلف الأصبهاني، أبو سليمان، المعروف بالظاهري، صاحب مذهب الظاهرية، أخذ العلم عن إسحاق بن راهويه وأبي ثور وغيرهما، ولد بالكوفة سنة: ٢٠٢هـ ونشأ ببغداد وتوفي بها سنة: ٢٧٠هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/ ١١٥ تهذيب الأسماء: ١/ ١٨٢ وفيات الأعيان: ٢/ ٢٥٥.

\*وانظر قول داود وأصحابه في المحلى لابن حزم: ١٠/ ٢٣.

(٢) هو: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الفارسي الأصل، ثم الأندلسي القرطبي اليزيدي، الوزير الظاهري، قال الحميدي: كان ابن حزم حافظا للحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، متفنناً في علوم حجة عاملاً بعلمه...، ولد بقرطبة سنة: ٣٨٤هـ مذهبه الأخذ بظاهر النص ونفي القياس، من مصنفاته: المحلى، الإجماع، وغيرهما، توفي سنة: ٤٥٦هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٨٤ النجوم الزاهرة: ٥/ ٧٥ الوافي بالوفيات: ٢٠/ ٩٣.

\*وانظر قول ابن حزم في المحلى: ١٠/ ٢٣٧.

(٣) في نسخة: د [في هذا].

(٤) انظر: الوسيط: ٣/ ٢٣٧ الشرح الكبير: ٨/ ٣٩٨ كفاية النبيه: لوح ١١٤/ أ.

(٥) انظر صفحة: ١٥٤.

(٦) هو: أحمد بن محمد بن أحمد الأسفراييني، الشيخ أبو حامد، شيخ طريقة العراق عند الشافعية، ولد سنة: ٣٤٤هـ، له التعليقة في شرح المزني، التي مدار كتب العراقيين عليها، وتوفي سنة: ٤٠٦هـ.

انظر: المجموع: ١/ ١٤٦ تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٤٩٤ طبقات الشافعية الكبرى: ٤/ ٦١ سير أعلام النبلاء: ١٧/ ١٩٣.

\*وانظر قول الشيخ أبي حامد في الشرح الكبير: ٨/ ٣٩٨.

(٧) هو: طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، القاضي أبو الطيب الطبري، شيخ صاحب المذهب، ولد سنة: ٣٤٨هـ، له التعليقة الكبرى شرح فيها مختصر المزني، وصنف في الخلاف والجدل والمذهب والأصول، توفي سنة: ٤٥٠هـ.

انظر: طبقات الفقهاء: ١/ ١٣٥ تهذيب الأسماء واللغات للنووي: ٢/ ٥٢٧ سير أعلام

↔ =

وَالْقَفَّالُ<sup>(١)</sup>، وَالْفُورَانِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَذَكَرَ أَبُو مَخْلَدٍ الْبَصْرِيُّ<sup>(٣)</sup> أَنَّ الْفَتَوَى<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>، وَهَذَا بِحَسَبِ زَمَانِهِ، أَوْ مَنْ وَجَدَهُ، فَكَثِيرًا مَا يَحْصُلُ ذَلِكَ، يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي الْفَتَوَى فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ، وَفِي هَذَا الزَّمَانِ كَانَ الشَّيْخُ تَاجُ الدِّينِ الْفَزَارِيُّ<sup>(٦)</sup> يُفْتِي بِأَنَّهُ فَسَخَ،

﴿ = ﴾

النبلاء: ١٧/٦٦٨.

(١) هو: أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله، المعروف بالقفال الصغير - إذا أطلق أريد به القفال الصغير، لأنه أشهر في نقل المذهب -، شيخ طريقة الخرسانيين، وأحد كبار أئمة أصحاب الوجوه، توفي سنة: ٤١٧ هـ، وهو ابن تسعين، ودفن بسجستان.

انظر: طبقات الفقهاء: ١/٢٢٥ طبقات الشافعية الكبرى: ٥/٥٣٤ سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٠٥ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ١/١٨٢ مقدمة المجموع: ١/٧٩.

(٢) هو: أبو القاسم، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران، الإمام الفقيه الكبير الحافظ للمذهب، انتهت إليه رئاسة الطائفة الشافعية، كان بصيرا بالأصول والفروع، صنف الإبانة والعمدة، وتوفي سنة: ٤٦١ هـ بمدينة مرو.

انظر: وفيات الأعيان: ٣/١٣٢ طبقات الشافعية الكبرى: ٥/١١٠ تهذيب الأسماء واللغات: ٢/٥٥٥.

\*وانظر قول الفوراني في: كفاية النبيه: لوح ١١٤/أ.

(٣) هو: أبو مخلد، يعرف تارة بأبي مخلد البصري، وتارة بصاحب النفائس، صاحب فراسة صادقة وذهن واسع، قال عنه النووي: من أصحابنا تكرر في الروضة، مات في السنة التي مات فيها والد الروياني، ووالد الروياني توفي بعد سنة: ٤٢٠ هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢/٥٤٤ طبقات الفقهاء: ١/٢٤٢ طبقات الشافعية للإسنوي: ١/٢٠٣-٢٠٤.

(٤) في نسخة: د [الفتيا].

(٥) انظر: الشرح الكبير: ٨/٣٩٨ روضة الطالبين: ٥/٦٨٢ كفاية النبيه: لوح ١١٤/أ.

(٦) هو: عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع بن ضياء، العلامة الإمام المفتي فقيه الشام، تاج الدين الفزاري البدري المصري الأصل، الدمشقي الشافعي، المشهور بـ(الفركاخ)، ولد سنة: ٦٢٤ هـ، له تصانيف تدل على محله من العلم وتبحره، توفي سنة: ٦٩٠ هـ.

انظر: الوافي بالوفيات: ١٨/٥٨ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ٢/١٧٣ طبقات الشافعية الكبرى: ٨/١٦٣ فوات الوفيات: ١/٦١٢.

وَتَبِعَهُ وَلَدُهُ بَرَهَانُ الدِّينِ <sup>(١)</sup> فِي ذَلِكَ، وَعَمِلَ فِيهِ تَصْنِيفًا لَطِيفًا، وَقَفَّتْ عَلَيْهِ فَلَمْ أَجِدْهُ  
تَمَسَّكَ بِأَكْثَرِ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنْدَفَعَ فِي تَقْرِيرِ / التَّمَسُّكِ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ إِذَا  
عَضَدَهُ قِيَاسٌ، وَأَنَّ هَذَا عَضَدَهُ قِيَاسٌ <sup>(٢)</sup>.

م/ ١٠٠ أ  
ب/ ٩٠ ب  
/ وَنَحْنُ نَمْنَعُ صِحَّةَ الْقِيَاسِ الَّذِي ادَّعَاهُ، وَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ عَارِضُهُ صَحَابِيُّ  
آخَرُ وَقَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالِدَلِيلُ الَّذِي أَقَمْنَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ  
خُزَيْمَةَ <sup>(٣)</sup>: (لَا يَثْبُتُ عَنْ أَحَدٍ - يَعْنِي مِنَ الصَّحَابَةِ - أَنَّهُ <sup>(٤)</sup> طَلَّقُ) <sup>(٥)</sup>.

(١) هو: إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع بن ضياء، الشيخ الإمام العلامة الورع شيخ  
الشافعية، برهان الدين أبو إسحاق، ابن الفرعاح، قال الذهبي: انتهت إليه معرفة المذهب ودقائقه  
ووجوهه مع علم متون الأحكام وعلم الأصول والعربية، ولد سنة: ٦٦٠ هـ توفي سنة: ٧٢٩ هـ.  
انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ٢٤١ الوافي بالوفيات: ٦/ ٣٠ الدرر الكامنة: ١/ ٣٦  
معجم المحدثين: ١/ ٥٥.

(٢) قوله: [وأن هذا عضده قياس] ساقطة من نسخة: (د).

(٣) قول الصحابي حجة إذا انضم إليه قياس، نص عليه الشافعي - في كتاب الرسالة، وقال ابن الرفعة  
في المطلب: حكى القاضي الحسين وغيره من أصحابنا عن الشافعي: أنه يرى في الجديد أن قول  
الصحابي حجة إذا عضده القياس.

انظر: الرسالة للإمام الشافعي: ٥٨٩ البحر المحيط: ٤/ ٣٦١ إعلام الموقعين: ٤/ ١٢١ إرشاد  
الفحول: ١/ ٤٠٥.

(٤) هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر، إمام الأئمة، أبو بكر السلمي  
النيسابوري، المجتهد المطلق البحر، أخذ عن المزني والربيع، وقال فيه الربيع: استفدنا منه أكثر مما  
استفاد منا، ولد سنة: ٢٢٣ هـ، ومات سنة: ٣١١ هـ.

انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٩٩ طبقات الشافعية الكبرى: ٣/ ١٠٩ تذكرة  
الحفاظ: ٢/ ٧٢٠.

(٥) في نسخة: (د) [وأنه].

(٦) حكاه عنه الرافي في الشرح الكبير: ٨/ ٣٩٨ وانظر: البدر المنير: ٨/ ٥٩ التلخيص الحبير: ٣/ ٢٠٤.

وَعَنْ ابْنِ الْمُنْذِرِ<sup>(١)</sup>: أَنَّ الرَّوَايَةَ عَنْ عُثْمَانَ ضَعِيفَةٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَابِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>، وَحَكَى بَعْضُهُمْ اخْتِلَافَ الرَّوَايَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ عَنْ عُثْمَانَ<sup>(٣)</sup>، كُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَقْرِيرِ الْحَدِيثِ.

ثُمَّ إِنَّ التَّمَسُّكَ فِي هَذَا بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ عَجِيبٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِنْ كَانَ فِي مَدْلُولِ لَفْظِ الْخُلْعِ فَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى اللَّغَةِ وَوَضْعِ اللَّسَانِ؛ أَوْ إِلَى الْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَيْسَ مِنَ الْحُكْمِ الَّذِي يَتَمَسَّكُ فِيهِ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ.

وَإِنْ كَانَ فِي حَقِيقَةِ الْفُرْقَةِ الَّتِي بَعَوْضُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ الْمُسَمَّاةِ بِالْخُلْعِ كَمَا حَرَّرْنَاهُ<sup>(٤)</sup>؛ فَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى مَا نُقِلَ عَنِ الشَّارِعِ أَنَّهُ عَمِلَهُ فِيهَا، وَقَدْ حَرَّرْنَاهُ أَنَّهُ الطَّلَاقُ لَا الْفَسْخُ<sup>(٥)</sup>، فَكَيْفَ يَتَأْتَى الْاِخْتِلَافُ فِي ذَلِكَ وَالْمَوْضِعُ الَّذِي هُوَ مَوْضِعُ اجْتِهَادِ

(١) هو: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، المجمع على إمامته وجلالته ووفور علمه وجمعه بين التمكن في علمي الحديث والفقه، وله المصنفات المهمة النافعة في الإجماع والخلاف وبيان مذاهب العلماء، منها الأوسط والإشراف وكتاب الإجماع وغيرها، ولد سنة: ٢٤٢ هـ وعداده في فقهاء الشافعية، توفي سنة: ٣٠٩ أو ٣١٠ هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٤٨٥ سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٤٩١ طبقات الشافعية الكبرى: ٣/ ١٠٢ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ١/ ٩٨.

(٢) الإشراف لابن المنذر: ١/ ١٩٦

(٣) سبقت ذكر روايتي عثمان رضي الله عنه، إحداهما: أنها طلاق، (في حديث جهان المتقدم) صفحة: ١٤٨ والثانية: أنها فسخ (في حديث ابن عمر الذي رواه ابن حزم) صفحة: ١٥٦.

(٤) في نسخة: (د) [جوزناه] وفي نسخة: (م) [قرنا].

(٥) جاء في فتاويه أنه يختار القول الثالث الذي ذكره صاحب التنبيه، وهو: أن الخلع إذا جرى بلفظ الخلع مع ذكر العوض ولم ينو به شيئاً فليس بشيء، وقد اختاره سنة تسع وعشرين أو ثلاثين وسبعائة، قال ابنه تاج الدين: (ما اختاره الشيخ الإمام من أن الخلع ليس بشيء مذهب لنفسه، وهو معروف بأنه خارج عن مذهب الشافعي، وإن كان قولاً شاذاً فلا يقلده فيه من يريد تقليد الشافعي، فليعلم ذلك،

حَتَّى يُخْتَلَفَ فِي التَّمَسُّكِ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ فِيهِ؟<sup>(١)</sup>.

وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ الْاَلْتِبَاسُ عَلَى الْمُتَأَخِّرِينَ فِي هَذَا مِنْ عَدَمِ تَحْرِيرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ؛ وَقَدْ [حَرَّرَنَاهُ]<sup>(١)</sup>، وَأَنَّهُ يَعْنِي<sup>(١)</sup> الْفُرْقَةَ الصَّادِرَةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فِي حَدِيثِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ وَأَمْرَاتِهِ<sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الطَّلَاقُ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الرَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup> ~ : (وَبَنَى بَأْتُونَ الْقَوْلَيْنِ عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ هَلْ يَقْبَلُ الْفَسْخَ بِالتَّرَاضِي؟ فَعَلَى قَوْلٍ يَقْبَلُ كَالْبَيْعِ، وَعَلَى قَوْلٍ لَا، بَلْ وَضَعُ النِّكَاحِ عَلَى الدَّوَامِ وَ[التَّأْيِيدِ]<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا يُفْسَخُ لِضُرُورَةٍ تَدْعُو إِلَيْهِ)<sup>(١)</sup>.

✍ =

ثم إنه بعد هذا لم يذكره في شرح المنهاج، وشرح المنهاج متأخر عن ذكر هذه المسألة، فلعله رجع عنه، وشرح المنهاج: (الابتهاج) فرغ منه الإمام السبكي سنة خمس وخمسين وسبعمئة.

انظر: فتاوى السبكي: ٢/ ٢٩٥-٢٩٧ والابتهاج (خ): لوح ٢٢١/ب.

(١) في نسخة: (د) [عليه].

(٢) في نسختي: (ز،د) [حَرَرْنَا] والمثبت من نسخة: (م) فهو أقرب للسياق.

(٣) في نسختي: (ز،د) [معنى] والمثبت من نسخة: (م) فهو أقرب للسياق.

(٤) سبقت الترجمة لهما وتخريج حديثهما في صفحة: ١٦١.

(٥) انظر: فتاوى السبكي: ٢/ ٢٩٧.

(٦) هو: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل، أبو القاسم القزويني الرافعي، الشافعي، ولد سنة ٥٥٧هـ، صنّف العديد من المصنّفات التي خدم بها المذهب الشافعي، منها: العزيز في شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، والشرح الصغير، والمحرّر. توفي سنة: ٦٢٣هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٥٤١ طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٢٨١ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ٧٥.

(٧) في جميع النسخ [التأكيد]، والمثبت من الشرح الكبير ٨/ ٣٩٨ فهو أقرب إلى السياق.

(٨) الشرح الكبير: ٨/ ٣٩٧ وانظر: نهاية المطلب: ١٣/ ٢٩٣-٣٠٥ الوسيط: ٥/ ٣١٢ المطلب العالي: لوح ٢٧١/ب.

وقال ابن الرِّفْعَةِ<sup>(١)</sup>: (إِنَّ الرَّافِعِيَّ أَعْرَبَ فِي ذَلِكَ)<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّهُ يُقْتَضِي أَنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي غَيْرِ الْخُلْعِ وَمَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ، وَأَنَّهُ فِي الْخُلْعِ مَا أُخُوذُ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا يَعْرِفُ كَمَا قَالَه مَشَائِخُنَا، وَهُوَ خِلَافٌ مَا قَالَه الْإِمَامُ<sup>(٣)</sup> وَالْغَزَالِيُّ<sup>(٤)</sup>، فَإِنَّهُمَا قَالَا: حَقِيقَةُ الْخِلَافِ تَرْجِعُ إِلَى ذَلِكَ، وَنَجِدُ فَرْقًا بَيْنَ أَنْ تَرْجِعَ حَقِيقَةُ الْخِلَافِ إِلَى

ز/١٨٦ب

(١) هو: أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع الأنصاري البخاري، نجم الدين أبو العباس ابن الرِّفْعَةِ المصري، الشافعي، لُقِبَ بالفقيه، ولد بمصر سنة: ٦٤٥هـ. من تصانيفه: كفاية النبيه في شرح التنبيه، والمطلب العالي في شرح وسيط الغزالي، توفي بمصر سنة: ٧١٠هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ٢٤ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ٢١١ الدرر الكامنة: ١/ ٣٣٦.

(٢) المطلب العالي: لوح ٢٧١/ب.

(٣) هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيوية الجويني، أبو المعالي إمام الحرمين، ولد سنة: ٤١٠هـ، قال السمعاني: كان إمام الأئمة على الإطلاق، المجمع على إمامته شرقًا وغربًا، لم تر العيون مثله، من تصانيفه: نهاية المطلب في دراية المذهب، الأساليب في الخلاف، البرهان في أصول الفقه، توفي سنة: ٤٧٨هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٥/ ١٦٥ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٥٥ الوافي بالوفيات: ٦/ ٢٥٠ سير أعلام النبلاء: ٣٥/ ٤٤٣.

(٤) نهاية المطلب: ١٣/ ٢٩٣.

(٥) هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزالي، أحد أئمة الشافعية، لقب بحجة الإسلام، صاحب التصانيف، والذكاء المفرط، ولد سنة: ٤٥٠هـ. من تصانيفه: الوسيط، إحياء علوم الدين، المستصفي في الأصول. توفي سنة: ٥٠٥هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٩١ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٩٣ سير أعلام النبلاء: ٣٧/ ٣٠٢.

(٦) الوسيط: ٣/ ٢٣٧.



كَذَا/ وَبَيِّنَ أَنْ يَكُونَ مُبَيَّنًا عَلَى كَذَا<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: وَهَذِهِ مُشَاحِحَةٌ قَرِيبَةٌ، وَلَنَا مَسَائِلُ فَرَعِيَّةٌ يُسْتَنْبَطُ مِنْهَا خِلَافٌ فِي قَوَاعِدِ كَلِمَتِهِ؛ يَجْعَلُ الْخِلَافَ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ مُبَيَّنًا عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا مِنْهَا.

وَقَدْ أَشَارَ الشَّافِعِيُّ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ إِلَى ذَلِكَ فَقَالَ: (وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ شَبِيهَاً أَنْ يَقُولَ: قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup>) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِدْيَةَ هِيَ فَسْخُ مَا كَانَ لَهُ عَلَيْهَا، وَفَسْخُ مَا كَانَ لَهُ عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup> لَا يَكُونُ إِلَّا بِفَسْخِ مَا أَخَذْتُ، وَ[الْعُقْدَةُ]<sup>(٤)</sup> قَائِمَةٌ بِعَيْنِهَا، وَأَحْسَبُ مَنْ قَالَ هَذَا مِنْهُمْ؛ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَكُونَ الْخُلْعُ فَسْخًا إِنْ لَمْ يُسَمَّ طَلَاقًا.

ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ ذَهَبَ / الْمَذْهَبَ الَّذِي رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ أَشْبَهَ أَنْ يَقُولَ: الْعُقْدُ كَانَ صَحِيحًا فَلَا<sup>(٥)</sup> يَجُوزُ فَسْخُهُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ إِحْدَاثُ طَلَاقٍ فِيهِ، فَإِذَا أَحْدَثَ فِيهِ فُرْقَةً عُدَّتْ طَلَاقًا، وَحُسِبَتْ أَقَلُّ الطَّلَاقِ إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَ أَكْثَرَ مِنْهَا، وَإِنَّمَا كَانَ لَا رَجْعَةَ لَهُ بِأَنَّهُ أَخَذَ عَوْضًا، وَالْعَوْضُ الثَّمَنُ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمْلِكَ الثَّمَنَ وَيَمْلِكَ الْمَرْأَةَ، وَمَنْ مَلَكَ ثَمَنًا لِشَيْءٍ<sup>(٦)</sup> خَرَجَ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ [لَهُ]<sup>(٧)</sup> الرَّجْعَةُ فِيمَا مَلَكَهُ غَيْرُهُ<sup>(٨)</sup>، هَذَا كَلَامُ الشَّافِعِيِّ ﷺ.

(١) المطلب العالي: لوح ٢٧١/ب.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٣) [وفسخ ما كان له عليها] ساقطة من نسخة: (د).

(٤) في نسختي: (ز، د): [والعقد] والمثبت من: (م)، وهو موافق لما في الأم: ١١٤/٥.

(٥) في نسخة: (د) [ولا].

(٦) في نسخة: (د) [شيء].

(٧) ساقطة من نسختي: (ز، م): والمثبت من نسخة: (د) وهو موافق لما في الأم: ١١٤/٥.

(٨) الأم: ١١٤/٥.

وَيَرِدُ عَلَى الْقَوْلِ بِالْفَسْخِ: أَنَّ الْفَسْخَ يَقْتَضِي تَرَادُّ الْعَوَظِينَ، فَلَوْ<sup>(١)</sup> كَانَ الْخُلْعُ فَسْخًا لَوَجِبَ رَدُّ الْمُسَمَّى فِي الْعَقْدِ إِذَا كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَأَجِيبَ عَنْهُ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ بِهِ، وَلَكِنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهُ، وَاعْتَدَرُوا عَنْهُ بِأَنَّ الْخُلْعَ لَا يَسْتَنْدُ إِلَى أَصْلِ الْعَقْدِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَقْدٌ مُبْتَدَأٌ؛ وَهَذَا عُدْرٌ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ الْإِقَالََةَ<sup>(٢)</sup> عَقْدٌ مُبْتَدَأٌ وَتَقْتَضِي تَرَادُّ الْعَوَظِينَ عَلَى قَوْلِنَا: إِنَّمَا فَسَخَ<sup>(٣)</sup>، قَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(٤)</sup>: (وَبِالْقَوْلِ الْمَرْوِيِّ عَنْ عُثْمَانَ<sup>(٥)</sup> أَقُولُ)، يَعْنِي أَنَّهُ طَلَّاقٌ<sup>(٦)</sup>.

[أثر الخلع في  
عدد الطلاق]

قَالَ: (لَا يَنْقُصُ عَدَدًا)<sup>(١)</sup> هَذَا مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ فَسَخَ، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى تَفْرِيعِ وَبَيَانِ حَقِيقَتَيْهِمَا، وَهُوَ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ طَلَّاقٌ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا خَالَعَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَأَنَّهُ بِكُلِّ خُلْعٍ يَنْقُصُ مِنْ عَدَدِ<sup>(٣)</sup> الطَّلَاقِ طَلْقَةً، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ فَسَخٌ لَا يَنْقُصُ بِهِ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ شَيْءٌ؛ وَلَوْ خَالَعَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ جَازَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا<sup>(٤)</sup> بِغَيْرِ مُحَلِّلٍ<sup>(٥)</sup>، وَهَكَذَا أَصْلُ مَا سُئِلَ

(١) في نسخة: (د) [ولو].

(٢) الإقالة لغة هي: الرفع والإسقاط، وشرعاً: رفع العقد بعد وقوعه.

انظر: مختار الصحاح: ٢٣٣/١ المصباح المنير: ٥٢٠/٢ المجموع: ١٨٩/٩ روضة الطالبين: ١٥٣/٣ التعاريف: ٨١/١.

(٣) انظر: نهاية المطلب: ٣٠٤/١٣ الحاوي: ٩/١٠ المطلب العالي: لوح ٢٧٧/ب كفاية النبيه: لوح ١١٤/ب حاشيتا قليوبي وعميرة: ٣/٣١٣ مغني المحتاج: ٣/٢٦٨.

(٤) الأم: ١١٤/٥ وانظر: معرفة السنن والآثار: ٥/٤٤٣.

(٥) منهاج الطالبين: ٤٠٨ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٢.

(٦) قوله: [وهو] ساقط من نسخة: (م)، وألحقها الناسخ في الحاشية.

(٧) قوله: [من عدد] ساقط من نسخة: (م)، وألحقها الناسخ في الحاشية.

(٨) في نسخة: (م): [يتزوج بها].

(٩) انظر: الوسيط: ٢٣٦/٣ الحاوي: ١٠/١٠ البيان: ١٥/١٠ الشرح الكبير: ٣٩٧/٨ روضة

ابن عباس<sup>(١)</sup> }، فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ بَعْدُ<sup>(٢)</sup>، قَالَ:  
يَتَرَوُّجَهَا إِنْ شَاءَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الطَّلُوقُ مَرَّتَانٍ﴾<sup>(٣)</sup> إِلَى ﴿أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾<sup>(٤)</sup>.

[التفريع على أن  
الخلع طلاق]

قَالَ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ لَفْظُ الْفَسْخِ كِنَايَةً)<sup>(٥)</sup>، يَعْنِي إِذَا فَرَعْنَا عَلَى أَنَّ الْخُلْعَ طَلَاقٌ؛  
فَلَفْظُ الْفَسْخِ كِنَايَةٌ فِيهِ، سِوَاءِ قَوْلِنَا: لَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ أَوْ كِنَايَةٌ فِي الطَّلَاقِ،  
فَلَفْظُ الْفَسْخِ كِنَايَةٌ فِي الْخُلْعِ، وَمَعْنَى قَوْلِنَا "كِنَايَةٌ فِي الْخُلْعِ"، أَنَّهُ كِنَايَةٌ فِي الْفُرْقَةِ  
بِعَوَضٍ، الَّتِي يُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفِطْرِ / الْخُلْعِ وَيُحْكَمُ / عَلَيْهَا بِأَنَّهَا طَلَاقٌ<sup>(٦)</sup>، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ  
كِنَايَةٌ فِي لَفْظِ الْخُلْعِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَكُونُ كِنَايَةً عَنِ لَفْظٍ آخَرَ.

م/١٠٠  
ز/١٨٨ أ

وَبِهَذَا نُنَبِّهُ عَلَى أَمْرِ مُهِمٍّ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ<sup>(٧)</sup>، وَهُوَ أَنَّ مَحَلَّ الْقَوْلَيْنِ لَيْسَ فِي  
مَدْلُولِ لَفْظِ الْخُلْعِ، بَلْ فِي مَعْنَى الْفُرْقَةِ فِي النِّكَاحِ بِعَوَضٍ، وَهِيَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي  
حَدِيثِ امْرَأَةِ<sup>(٨)</sup> ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ الْخُلْعِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْفُرْقَةَ،

← =

الطالبين: ٥/٦٢٨ وكفاية النبيه: لوح ١١٤/أ.

(١) خرجه الشافعي في الأم: ٥/١١٤ والبيهقي في السنن الكبرى: ٧/٣١٦ وسعيد بن منصور في السنن:  
١/٣٨٤ قال في التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل: (وهذا لفظ  
الشافعي وإسناده صحيح). ٢/٤٣٧.

(٢) في نسخة: (د) [بعد أن].

(٣) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٤) سورة البقرة: ٢٣٠.

(٥) منهاج الطالبين: ٤٠٨ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٢.

(٦) انظر: البيان: ١٠/١٦-١٨ الوسيط: ٥/٤١٣ الشرح الكبير: ٨/٤٠٠ المحرر للرافعي: ٣٢٢ روضة  
الطالبين: ٥/٦٨٢.

(٧) صفحة: ١٤٦.

(٨) قوله: [امراة] ساقطة من نسخة: (د).

ب ١٨٨/ز

وَذَكَرَ الطَّلَاقَ، وَذَكَرَ الْعَوْضَ، فَتَحَصَّلْنَا مِنْ كَلَامِهِ ﷺ عَلَى جَوَازِ الْفُرْقَةِ عَنِ النِّكَاحِ بِعَوْضٍ، وَذَكَرَ / فِيهَا لَفْظَ الطَّلَاقِ، فَالْمُحَقَّقُ بِالسُّنَّةِ جَوَازُ الْفُرْقَةِ عَنِ النِّكَاحِ بِعَوْضٍ، وَجَوَازُ الطَّلَاقِ بِعَوْضٍ، هَذَا مِنْ أَمْرَانِ مَنْصُوصَانِ لَا رَيْبَ فِيهِمَا، فَإِنْ جَرَتِ الْفُرْقَةُ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ فَهِيَ طَلَاقٌ بِلَا خِلَافٍ<sup>(١)</sup>، وَكَانَتْ<sup>(٢)</sup> نَافِذَةً بِالنِّصِّ، وَإِنْ حُرِّمَتْ بِلَفْظٍ آخَرَ تَرَدَّدَ النَّظَرُ فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي مَعْنَى تِلْكَ الْفُرْقَةِ، هَلْ هُوَ طَلَاقٌ أَوْ فُسْخٌ؟، فَإِنْ جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا، كَانَ فِي النَّصِّ مُسْتَنَدًا لَهُ لِذَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَاقِ بِعَوْضٍ<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ فُسْخًا لَمْ نَجِدْ لَهُ مُسْتَنَدًا؛ لِأَنَّا لَمْ نَجِدْ فُسْخًا بِعَوْضٍ فِي الْحَدِيثِ وَلَا فِي غَيْرِهِ.

[الألفاظ المستعملة

في الفرقة]

والموضع الثاني: في اللفظ المستعمل في إرادة تلك الفرقة ودلالته عليها، فهذه الفائدة يتنبه الفطن لها، وبذلك قوي جعل تلك الفرقة طلاقًا، ولها ألفاظ يعبر بها عنها:

[ألفاظ الفرقة]

[لفظ الخلع]

منها: لفظ الخلع، ولم أحفظه عن النبي ﷺ، وإنما ورد من كلام ابن عباس<sup>(٤)</sup>، وفي بعض الروايات عن غيره<sup>(٥)</sup>، وكثير في كلام الفقهاء وأهل العلم، واختلفوا في مدلوله، فقيل: صريح في الطلاق<sup>(٦)</sup>،

(١) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٣٩٧ روضة الطالبين: ٥/ ٦٨٢.

(٢) [وكانت] ساقطة من نسخة: (د).

(٣) يشير إلى حديث امرأة ثابت بن قيس المتقدم: (اقبل الحديقة وطلقها تطليقة). انظر صفحة: ١٦٠.

(٤) انظر: الأم: ٥/ ١١٤ معرفة السنن والآثار للبيهقي: ٥/ ٤٤٣.

(٥) كما روي عن ابن مسعود ﷺ، وسعيد بن المسيب.

انظر: أحكام القرآن للجصاص: ٢/ ٩٥ المحلى: ١٠/ ٢٣٨.

(٦) قال الماوردي: (وهو أصح القولين)، وقال: النووي: (اختاره الإمام والغزالي والبغوي).

الحاوي: ١٠/ ٩ روضة الطالبين: ٥/ ٦٨٢ وانظر: المهذب: ٢/ ٧٢ التهذيب: ٥/ ٥٥٦ الشرح

وَقِيلَ: كِنَايَةٌ فِيهِ<sup>(١)</sup>، وَقِيلَ: فَسَخُ<sup>(٢)</sup>.

[لفظ الفسخ]

وَمِنْهَا: لَفْظُ الْفَسْخِ، فَإِذَا أَتَى بِهِ مَوْضِعَ لَفْظِ الْخُلْعِ وَاسْتَعْمَلَهُ فِي فُرْقَةِ النِّكَاحِ بِعَوْضٍ، فَإِنْ جَعَلْنَاهَا طَلَاقًا كَانَ كِنَايَةً فِيهَا، حَتَّى إِذَا نَوَاهَا حَصَلَتْ بِهِ وَكَانَتْ طَلَاقًا؛ لِأَنَّهُ مُشْعِرٌ بِالطَّلَاقِ، وَلَمْ يَجِدْ نَفَادًا فِي مَوْضِعِهِ وَهُوَ الْفَسْخُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ فَلَا شَيْءَ، وَلَمْ يَذْكَرِ الرَّافِعِيُّ وَالْأَكْثَرُونَ خِلَافًا فِي ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ فِي التَّنْبِيهِ<sup>(٤)</sup>: (وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ وَالْمَفَادَاةِ وَالْفَسْخِ وَنَوَى بِهِ الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَاقٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ بِهِ الطَّلَاقُ؛ فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ طَلَاقٌ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ فَسْخٌ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ)<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup> وَمُقْتَضَى ذَلِكَ إِثْبَاتُ قَوْلِ إِنْ<sup>(٧)</sup> لَفْظُ الْفَسْخِ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ.

↩ =

الكبير: ٤٠٠/٨.

(١) وهو المنصوص ونقل النووي عن الروياني أنه أظهر.

انظر: الأم: ١٩٧/٥ الشرح الكبير: ٤٠٠/٨ روضة الطالبين: ٦٨٢/٥.

(٢) المهذب: ٧٢/٢ الحاوي: ١٠/١٠.

(٣) انظر: الشرح الكبير: ٤٠٠/٨ روضة الطالبين: ٦٨٢/٥ كفاية النبيه: لوح ١١٤/ب.

(٤) التنبيه: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، المتوفى سنة: ٤٧٦هـ وهو أحد الكتب الخمسة المشهورة المتداولة بين الشافعية. وهو مطبوع بعدة طبعات.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٢١٥/٤: كشف الظنون: ٤٨٩/١.

(٥) التنبيه: ١٧١.

(٦) قال السبكي: (ومعنى كونه ليس بشيء: أنه كناية، فإن نوى به الطلاق كان طلاقاً، وإلا فلا).

فتاوى السبكي: ٥١/٤.

(٧) في نسخة: (د) [أنه].

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (إِنَّهُ لَمْ يَرَهُ لِغَيْرِهِ مِمَّا وَقَفَ عَلَيْهِ إِلَّا لِلْجِيلِ<sup>(١)</sup>)، وَقَالَ: "إِنَّهُ الْأَصْحُ فِي الْكُتُبِ"<sup>(٢)</sup>، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْجِيلِيَّ وَاهِمٌ فِي ذَلِكَ، وَالْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ إِنَّمَا تَأْتِي فِي لَفْظِ الْخُلْعِ وَلَفْظِ الْمَفَادَةِ، وَأَمَّا لَفْظُ الْفَسْخِ فَلَا يَأْتِي فِيهِ قَوْلٌ إِنَّهُ طَلَّاقٌ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ.

هَذَا مِنْ حَيْثُ النَّقْلُ الَّذِي وَجَدْنَاهُ، لَكِنَّ صَاحِبَ / التَّنْبِيهِ ثِقَةً، فَالْوَاجِبُ قَبُولُ نَقْلِهِ، وَبُئِدي لَهُ تَوْجِيهًا؛ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَقْبَلُ الْفَسْخَ بِالْعَوَضِ، وَأَنَّ الْفُرْقَةَ بِالْعَوَضِ الثَّابِتَةَ فِي الْحَدِيثِ هِيَ الطَّلَاقُ، وَكَانَ الْفَسْخُ بِالْعَوَضِ صَرِيحًا فِي حُصُولِ الْفُرْقَةِ؛ وَجَبَ الْقَوْلُ بِحُصُولِ الْفُرْقَةِ لِأَجْلِ دَلَالَةِ لَفْظِهِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهَا بِأَنَّهُ طَلَّاقٌ بِحُكْمِ الشَّرْعِ عَلَى تِلْكَ الْفُرْقَةِ بِالطَّلَاقِ، / وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْإِغَاءُ خُصُوصًا الْفَسْخَ لِعَدَمِ امْتِنَانِهِ، وَيَبْقَى عُمُومُ الْفُرْقَةِ فَتَنْزَلُ عَلَى الطَّلَاقِ، وَهَذَا مَعْنَى بَدِيعٍ، ذَكَرْنَاهُ انْتِصَارًا لِلشَّيْخِ رحمته الله.

فَإِنْ قُلْتَ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ فَسَخُ فَخَالَعَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ أَنْ يُجْعَلَ فَسَخًا بِالطَّرِيقِ الَّتِي ذُكِرَتْ، قُلْتُ لَا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ قَدْ عُرِفَ مِنَ الشَّرْعِ وَاسْتَقَرَّ وَوَجَدَ نَفَادًا، [فَالْإِغَاءُ]<sup>(٣)</sup> صَرِيحٌ خُصُوصًا الطَّلَاقِ وَجَعَلُهُ فَسَخًا فِي غَايَةِ الْبُعْدِ.

فَائِدَةٌ: بِهَا تَمَامُ هَذَا الْكَلَامِ، قَوْلُ الْمُصَنِّفِ "وَالْفُرْقَةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ"، احْتِرَازٌ مِنْ [الخلع بلفظ الطلاق طلاق] اتِّفَاقًا [

(١) هو: باي بن جعفر بن باي، أبو منصور الجيلي الفقيه، سكن بغداد وأخذ العلم عن الشيخ أبي حامد الأسفراييني ودرّس بعده، توفي سنة: ٤٥٢ هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٤/ ٢٩٦ طبقات الفقهاء الشافعية: ١/ ٤٣٢ تاريخ بغداد: ٧/ ١٣٦.

(٢) كفاية النبيه: لوح ١١٥/ ب.

(٣) في نسختي: (ز، م): [بالإغاء].

(٤) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٣٩٧ روضة الطالبين: ٥/ ٦٨٢.

١١٠١/م

غَيْرِهِ أَتَمَّا فَسَخَّ، فَإِنَّ اللَّفْظَ الْمَنْقُولَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ<sup>(١)</sup> سَأَلَهُ عَنِ امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ؛ أَيَتَزَوَّجُهَا؟ قَالَ: / ذَكَرَ اللَّهُ الطَّلَاقَ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ وَآخِرِهَا، وَالْخُلْعَ بَيْنَ ذَلِكَ فَلَيْسَ الْخُلْعُ بِطَّلَاقٍ؛ يَنْكِحُهَا<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ يُقَالُ: ابْنُ<sup>(٣)</sup> عَبَّاسٍ لَمَّا لَمْ يَسْتَفْصِلْ؛ هَلِ اخْتَلَعَتْ بِلَفْظِ الْخُلْعِ، أَوْ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ؟ عَمَّ كَلَامُهُ الصُّورَتَيْنِ، وَيَقْوَى بِمَا رُوِيَ عَنْ عِكْرِمَةَ: (أَنَّ كُلَّ [مَا] أَجَازَهُ الْمَالُ فَلَيْسَ بِطَّلَاقٍ)<sup>(٤)</sup>، فَكَلَامُ عِكْرِمَةَ هَذَا أَقْوَى فِي الْعُمُومِ، لَكِنَّ كَلَامَ عِكْرِمَةَ<sup>(٥)</sup> لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ كَلَامُهُ مُحْمُولٌ عَلَى لَفْظِ السُّؤَالِ وَهُوَ الْخُلْعُ، فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَنْقُلَ عَنْهُ فِي الطَّلَاقِ، وَكَيْفَ يَكُونُ لَفْظُ الطَّلَاقِ فَسَخًا وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ؟.

وَالَّذِي يَظْهَرُ لَنَا أَنَّ الْاِفْتِدَاءَ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي الْآيَةِ قَدْ يَكُونُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ، وَقَدْ يَكُونُ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ، فَلَا دَلَالََةَ لَهُ<sup>(٦)</sup> عَلَى أَحَدِهِمَا بَعَيْنِهِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ أَجَلُّ مِنَّا وَأَعْلَمُ

(١) هو: إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني، من فقهاء أهل المدينة بعد الصحابة، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، مات بعد المائة.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: ٥/١٦٩ تهذيب التهذيب: ١/١٠٧ تقريب التهذيب: ١/٨٩.

(٢) سبق تخريج أثر ابن عباس: صفحة: ١٥٨.

(٣) في نسخة: (م) [أن ابن عباس].

(٤) في نسختي: (ز، م) [من]، والمثبت من نسخة: (د).

(٥) خرجه البيهقي بلفظ: [كل شيء أجازته المال فليس بطلاق] في السنن الكبرى: ٧/٣١٦ كتاب الخلع والطلاق، باب الخلع هل هو فسوخ أو طلاق؟ رقم: (١٤٦٤٠)، وعبد الرزاق في المصنف: كتاب الطلاق باب الفداء ٦/٤٨٦، وسعيد بن منصور في السنن: في كتاب الطلاق، باب ماجاء في الخلع ١/٣٨٤.

(٦) قوله: [عكرمة] ساقطة من نسخة: (م)، وأحفظها الناسخ في الهامش.

(٧) ساقطة من نسخة: (د).

بِكُلِّ شَيْءٍ، وَلَكِنَّا مُكَلَّفُونَ بِفَهْمِنَا لَا بِفَهْمِهِ (١)

فَلَوْ [رَأَيْنَا مَنْ يُبِيحُ امْرَأَةً] (٢) طَلَّقَهَا زَوْجَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ (٣) ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَالِثَةً عَلَى  
عَوَضٍ لَزَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ مُحَلَّلٍ، كَانَ ذَلِكَ مُخَالَفًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْهَا  
بَعْدُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (٤)، فَلْيَحْذَرِ مَنْ ذَلِكَ، وَإِنْ فَعَلَهُ جَاهِلٌ يُؤَدِّبُ عَلَيْهِ، وَإِنْ  
تَوَهَّمَهُ عَالِمٌ رُدَّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ قَالَ لَمْ يَفْرُقْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، قُلْنَا مَا أَبْعَدَكَ عَنْ فَهْمِ (٥)  
الْعِلْمِ، وَلَا صُرِّحَ بِاسْتِوَاءِ اللَّفْظَيْنِ، فَأَيْنَ الْفَقْهُ وَالْفَهْمُ الَّذِي يُؤْتِيهِ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ  
عِبَادِهِ، وَقَدْ قَالَهُ أَكْبَرُ الْعُلَمَاءِ كَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ (٦).

(١) في نسخة: (م) [بفهم ما نفهمه].

(٢) قوله: [رأينا من يبيح امرأة]، في نسخة: (ز) قدر ثلاث كلمات غير واضحة، رسم الناسخ صورتها  
وكتب بعدها "كذا"، وفي نسخة: (د) طمس في الموضوع نفسه إلا كلمة [امرأة]، وفي نسخة: (م) غير  
واضحة أيضا، وما أثبتته يستقيم به النص.

(٣) في نسخة: (د) زيادة: [من غير عوض] في هذا الموضوع.

(٤) سورة البقرة: ٢٣٠.

(٥) في نسخة: (م) [عن لفظ].

(٦) انظر الأم: ١٨٣/٥ - ٢٥٠.



[الفرق بين خالعة  
العامي والعالم]  
ز/ ١٨٩ أ  
د/ ٩٢ ب

فَرَعٌ: قَالَ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ<sup>(١)</sup> فِي / الْفَتَاوَى<sup>(٢)</sup>: إِذَا خَالَعَ عَامِّي امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ  
مَرَّاتٍ يُحْكَمُ بِوُقُوعِ ثَلَاثِ طَلَقَاتٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهُ / طَلَاقًا، فَأَمَّا الْعَالِمُ فَإِنْ نَوَى  
الطَّلَاقَ يَكُونُ طَلَاقًا، وَإِلَّا فَلَا، قَالَ: وَهَذَا عَلَى صَحِيحِ الْمَذْهَبِ يُجَرِّجُ<sup>(٣)</sup>.

قُلْتُ: مَاخِذُهُ جَعَلَ الشُّيُوعَ فِي لِسَانِ الْعَامَّةِ صَرِيحًا فِي حَقِّهِمْ، وَأَنَّ الْخُلْعَ كِنَايَةٌ  
فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ، عَلَى نَصِّهِ فِي الْأُمَّ<sup>(٤)</sup>.

[مسألة الدور في  
الطلاق وأثر  
الخلع بعدها]

فَرَعٌ فِي الْفَتَاوَى أَيضًا<sup>(٥)</sup>: قَالَ لِامْرَأَتِهِ: "مَهْمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي  
فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا" ثُمَّ خَالَعَهَا، إِنْ قُلْنَا: الْخُلْعُ طَلَاقٌ لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ قُلْنَا  
فَسُخِّ صَحَّ، وَلَوْ<sup>(٦)</sup> قَالَ: "مَهْمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي"، أَوْ "خَالَعْتُكَ"،  
أَوْ "فَسَخْتُ نِكَاحَكَ"<sup>(٧)</sup> بِعَوَضٍ<sup>(٨)</sup>، أَوْ "بِغَيْرِ عَوَضٍ"<sup>(٩)</sup> عَلَيَّ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا

(١) هو: حسين بن محمد بن أحمد، أبو علي المروزي القاضي، من أصحاب الوجوه، وتخرج عليه عدد  
كثير من الأئمة، منهم إمام الحرمين وصاحب التتمة والتهذيب والمتولي والبعوي وغيرهم، من  
تصانيفه: التعليقة الكبرى، الفتاوى، توفي سنة: ٤٦٢ هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨ / ٢٦٠ طبقات الشافعية الكبرى: ٤ / ٣٥٦ طبقات الشافعية لابن قاضي  
شبهه: ١ / ٢٤٤.

(٢) الفتاوى: للقاضي أبي علي حسين بن محمد المروزي، المتوفى سنة: ٤٦٢ هـ جمعها البغوي  
ورتبها على ترتيب مختصر المزني.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٧ / ٧٥ الخزانة السنوية: ٧٨، المذهب الشافعي: ١ / ٤٦٤.

(٣) فتاوى القاضي حسين: لوح ١٢٨ / ب.

(٤) لم أقف على نصه في الأم.

(٥) لم أقف على هذا النص في نسخة فتاوى القاضي حسين التي بين يدي.

(٦) في نسخة: (م) [وإن].

(٧) في نسخة: (م) [طلاقك].

(٨) في جميع النسخ زيادة [أو] في هذا الموضع، ولم أر لها وجهًا.

ثُمَّ خَالَعَهَا<sup>(١)</sup> فَفَسَخَهُ قَاضٍ بِخُلْعٍ، إِنْ حَكَمَ بِطَلْقَةٍ بِسَبَبِ الْخُلْعِ لَا يَقَعُ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ حَكَمَ بِسُقُوطِ حُكْمِ الدَّوْرِ يَقَعُ<sup>(٣)</sup>.

[تعليق الخلع  
بمشيئة الزوجة]

فَرَعٌ: فِيهَا أَيضًا<sup>(٤)</sup>، قَالَ: "خَالَعْتُكَ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ<sup>(٥)</sup> إِنْ شِئْتُ"، فَقَالَتْ: "شِئْتُ"، إِنْ قُلْنَا الْخُلْعُ فَسَخٌّ لَا يَصِحُّ؛ كَمَا لَا يَصِحُّ فَسَخُّ الْبَيْعِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَإِنْ<sup>(٦)</sup> قَالَ: "بِعْتُكَ بِكَذَا"<sup>(٧)</sup> إِنْ شِئْتُ" فَقَالَ: "شِئْتُ"، وَإِنْ قُلْنَا طَلَاقٌ، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ: "طَلَّقِي نَفْسِكَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ إِنْ شِئْتُ"، فَقَالَتْ: "شِئْتُ"<sup>(٨)</sup>.

(١) [ثم خالعاها] ساقطة من نسخة: (م).

(٢) قال النووي: (عملا بالدور وتصحيحا له، لأنه لو وقع المنجز لوقع قبله ثلاث، وحينئذ فلا يقع المنجز للبينونة، وحينئذ لا يقع الثلاث، لعدم شرطه وهو التطلق).

روضة الطالبين: ١٤٣/٦ وانظر: الحاوي: ٥٤١/١٠.

(٣) المنجز فقط دون المعلق، لأنه لو وقع لم يقع المنجز، وإذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق؛ لأنه مشروط به فوقوعه محال.

انظر: مغني المحتاج: ٣/٣٢٣ أسنى المطالب: ٣/٣١٩.

\* مسائل الدور هي: التي يدور تصحيح القول فيها إلى إفساده، وإثباته إلى نفيه.

الأشباه والنظائر: ١/٦٠١ وانظر: الوسيط: ٥/١٨٦ روضة الطالبين: ٦/١١٩-١٤٣.

(٤) فتاوى القاضي حسين: لوح ١٢٧/ب-١٢٨/أ.

(٥) الدرهم: اسم للمضروب المدور من الفضة، ويعادل: ٣.١٢٥ غراما عند الحنفية، ٢.٩٧٥ عند الجمهور.

انظر: المغرب في ترتيب المعرب: ١/٢٨٦ ملحق الموازين والمكاييل والأطوال: ٦٨٧ معجم لغة الفقهاء: ١٨٥.

(٦) كذا في جميع النسخ والفتاوى، ولعل الصواب: [بأن].

(٧) سقط في نسخة: (د) بمقدار سطر ونصف تقريباً، من هذا الموضوع، إلى قوله: [شئت].

(٨) قوله: [شئت] ليست في الفتاوى.

قُلْتُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَيْعِ، أَنَّ الْأَصْحَ أَنْ قَوْلَهُ: "بِعْتِكَ إِنْ شِئْتَ" يَصِحُّ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّمَا يَأْتِي الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ.

[الخلع بلفظ  
المفاداة]

قَالَ: (وَالْمُفَادَةُ كَخُلْعٍ فِي الْأَصْح) <sup>(١)</sup> مَا خَذُ الْوَجْهَيْنِ <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ وَرَدَ بِهِ الْقُرْآنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ <sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَتَكَرَّرْ، وَكُلُّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ وَلَمْ يَتَكَرَّرْ فِي كَوْنِهِ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً وَجْهَانِ <sup>(٤)</sup>، وَمَا تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ صَرِيحٌ قَطْعًا، وَكَذَا مَا تَكَرَّرَ عَلَى أَلْسِنَةِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ صَرِيحٌ قَطْعًا <sup>(٥)</sup>، وَمَا شَاعَ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامَّةِ "كَحَلَالِ اللَّهِ عَلَيَّ حَرَامٌ"، فِيهِ خِلَافٌ <sup>(٦)</sup>.

وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ قَدْ يُشْكَلُ عَلَيْهَا لَفْظُ الْخُلْعِ، فَإِنَّهُ لَا ذِكْرَ لَهُ فِي الْقُرْآنِ؛ وَلَمْ يَصِحَّ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، لَكِنَّهُ شَائِعٌ عَلَى أَلْسِنَةِ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ <sup>(٧)</sup>، وَأَيْضًا فَتِلْكَ الْقَاعِدَةُ إِنَّمَا هِيَ فِي الطَّلَاقِ، وَالطَّلَاقُ تَصَرُّفٌ فِي الْعَقْدِ فَأَشْبَهَ الْعَقْدَ، وَالْخُلْعُ إِذَا اسْتُعْمِلَ فِي

(١) قال السبكي: (لأن المعلق تمام البيع لا أصله، فالذي من جهة البائع وهو إنشاء البيع لا يقبل التعليق، وتماه وهو القبول موقوف على مشيئة المشتري، وبه تكمل حقيقة البيع).

فتاوى السبكي: ٩٢/٢ وانظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ١٦٦/١.

(٢) منهاج الطالبين: ٤٠٨ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٢.

(٣) الحاوي: ٣٣/١٠.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٥) قوله: [ولم يتكرر في كونه صريحاً أو كناية وجهان] ساقطة من نسخة: (م).

(٦) انظر: الوسيط: ٢٣٧/٣ الشرح الكبير: ٣٩٩/٨ روضة الطالبين: ٦٨٢/٥.

(٧) والأصح أنه كناية.

الوسيط ٢٣٧/٣ وانظر: روضة الطالبين: ٦٨٢/٥ المطلب العالي: لوح ٢٧٢/أ الأشباه

والنظائر للسيوطي: ٢٩٣/١.

(٨) في نسخة: (م) [الشرع].

الْفَسْخِ أَشْبَهَ حَلَّ الْعَقْدِ، وَلَا حَصْرَ لِأَلْفَافِ حَلِّ الْعُقُودِ، كَذَا قَالَهُ الْإِمَامُ<sup>(١)</sup>، وَفِيهِ نَظْرٌ<sup>(٢)</sup>.

وَأوردَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَلَى الْقَاعِدَةِ قَوْلَ ابْنِ سُرَيْجٍ<sup>(٣)</sup>: "أَنَّ قَوْلَهُ" لَا أَجَامِعُكَ " كِنَايَةٌ فِي الْإِيْلَاءِ، لَا صَرِيحٌ فِيهِ، مَعَ شُبُوحِهِ عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ<sup>(٤)</sup>، وَلَفْظُ "الْمَسِّ" مُتَكَرِّرٌ فِي الْقُرْآنِ<sup>(٥)</sup> لِإِرَادَةِ الْجَمَاعِ<sup>(٦)</sup>، وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ فِيهِ<sup>(٧)</sup>، / وَفِي لَفْظِ "الْإِمْسَاكِ" فِي الرَّجْعَةِ وَجْهَانِ<sup>(٨)</sup>، وَهُوَ مِمَّا تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ.

م/١٠١ب

(١) نهاية المطلب: ٢٩٥/١٣ وانظر: المطلب العالي: لوح ٢٧٢/ب.

(٢) قال ابن الرفعة: ( وفيه نظر من حيث أنه إن كان كذلك في بعض البلاد؛ فليس هو كذلك في كلها، فليختص بالبلد الذي شاع فيها).

المطلب العالي: لوح ٢٧٢/ب.

(٣) هو: أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، القاضي أبو العباس، شيخ الشافعية في عصره، وعنه انتشر فقه الشافعي في الآفاق، ولد سنة بضع وأربعين ومائتين، من مؤلفاته: الأقسام والخصال، الودائع لنصوص الشرائع، توفي سنة: ٣٠٦هـ.

انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي: ١١٨/١ طبقات الشافعية الكبرى: ٢١/٣ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ٨٩/١.

(٤) انظر: الحاوي: ١٠/٣٤٥ المنشور في القواعد للزركشي: ٢/٣٠٨ المطلب العالي: لوح ٢٧٣/أ.

(٥) في نسخة: (م) في هذا الموضع زيادة [على لسان حملة الشرع] ولا وجه لها.

(٦) انظر: تفسير القرطبي: ٥/٢٢٣ تفسير ابن كثير: ١/٥٠٣.

(٧) انظر: المنهاج للنووي: ٤٣٣ المطلب العالي: لوح ٢٧٣/أ.

(٨) الأصح أنه صريح.

انظر: المنهاج للنووي: ٤٢٩ المطلب العالي: لوح ٢٧٣/أ.

وَتَعَرَّضَ ابْنُ الرَّفْعَةِ لِلْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَلَمْ أَقِفْ  
 عَلَيْهِ، وَالَّذِي أَقُولُهُ أَنَا [إِنَّهَا] <sup>(١)</sup> مَرَاتِبٌ <sup>(٢)</sup>:  
 [ألفظ الخلع من حيث الصراحة والكنايته]

أَحَدُهَا: مَا تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ، وَشَاعَ عَلَى لِسَانِ / حَمَلَةِ الشَّرْعِ وَالْعَوَامِّ  
 فَهُوَ صَرِيحٌ قَطْعًا، كَلْفُظِ الطَّلَاقِ.

الثَّانِيَّةُ: مَا تَكَرَّرَ وَلَمْ يَشْعُرْ كَلْفُظِ الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ، فَفِيهِ خِلَافٌ.

الثَّالِثَةُ: مَا وَرَدَ وَلَمْ يَشْعُرْ، فَفِيهِ خِلَافٌ، كَالْاِفْتِدَاءِ.

الرَّابِعَةُ: مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ، / لَكِنَّهُ شَائِعٌ عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ كَالْخُلْعِ، فَلَمْ شَهُورٌ أَنَّهُ  
 صَرِيحٌ، وَقِيلَ كِنَايَةً <sup>(٣)</sup>.

الخَامِسَةُ: مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ، وَلَمْ يَرِدْ، وَلَا شَاعَ عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ، لَكِنْ شَاعَ عِنْدَ  
 الْعَوَامِّ "كَحَلَالِ اللَّهِ عَلَيَّ حَرَامٌ"، فَفِيهِ الْخِلَافُ الْمَعْرُوفُ <sup>(٤)</sup>.

(١) زيادة من نسخة: (م) وكلمة [أنا] ساقطة منها .

(٢) انظر: الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي: ١ / ٨١.

(٣) تقدم الكلام صفحة: ١٧٢.

(٤) قال النووي: (التحاqqه بالصريح أوجه:

أصحها: نعم؛ لحصول التفاهم، وغلبة الاستعمال، وبهذا قطع البغوي، وعليه تنطبق فتاوى الفقهاء،  
 والقاضي حسين والمتأخرين.  
 والثاني: لا، ورجحه المتولي.

والثالث: حكاة الإمام عن الفقهاء: أنه إن نوى شيئاً آخر من طعام أو غيره، فلا طلاق، وإذا ادعاه  
 صدق، وإن لم ينو شيئاً؛ فإن كان فقيهاً يعلم أن الكناية لا تعمل إلا بالنية لم يقع، وإن كان عامياً سأله  
 عما يفهم إذا سمعه من غيره، فإن قال: يسبق إلى فهمي منه الطلاق، حمل على ما يفهم، والذي حكاة  
 المتولي عن الفقهاء أنه إن نوى غير الزوجة، فذاك، وإلا فيقع الطلاق للعرف.

قلت: الأرحج الذي قطع به العراقيون والمتقدمون، أنه كناية مطلقاً).

وَالْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى مَأْخِذِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمَفَادَاةِ:

أَصْحُهَا: أَنَّهَا صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ كَالْخُلْعِ، وَيَكُونُ وُرُودُهَا فِي الْقُرْآنِ كَأَشْتِهَارِ  
 لَفْظِ "الْخُلْعِ" وَإِنْ لَمْ يُذْكَرْ فِي الْقُرْآنِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا كِنَايَةٌ فِي الطَّلَاقِ لِعَدَمِ تَكَرُّرِهَا وَعَدَمِ اشْتِهَارِهَا وَإِنْ قُلْنَا الْخُلْعُ  
 طَلَّاقٌ لِاشْتِهَارِهِ، وَمِنْ هَذَا التَّرْتِيبِ يُجْرَجُ فِي "الْمَفَادَاةِ" فِي كَوْنِهَا صَرِيحًا فِي الطَّلَاقِ،  
 أَوْ كِنَايَةً فِيهِ طَرِيقَانِ:

إِحْدَاهُمَا: قَاطِعَةٌ بِأَنَّهَا كِنَايَةٌ، وَالثَّانِي: إِجْرَاءُ قَوْلَيْنِ فِيهَا كَالْخُلْعِ، وَهِيَ  
 الصَّحِيحَةُ، وَالصَّحِيحُ مِنْهَا أَنَّهَا صَرِيحَةٌ، وَالتَّفْرِيعُ عَلَى أَنَّ فُرْقَةَ النِّكَاحِ بِعَوَضٍ  
 طَلَّاقٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ: "فَادَيْتُكَ بِكَذَا"، فَيَقُولَ: "قَبِلْتُ"، أَوْ تَقُولَ:  
 "اِفْتَدَيْتُ" (١).

[ لفظ الخلع  
 صريح في  
 الطلاق ]

قَالَ: (وَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ) (١) يَعْنِي فِي الطَّلَاقِ، وَهُوَ نَصُّهُ فِي الْإِمْلَاءِ (٢)، وَقَالَ  
 فِي الْإِمْلَاءِ: وَإِذَا خَالَعَهَا وَلَمْ يُسَمَّ طَلَّاقًا فَالْخُلْعُ تَطْلِيقَةٌ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ جَاءَ مِنْ قَبْلِهِ،  
 قَالَ الْمَاورِدِيُّ (٣): (إِنَّهُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي سَائِرِ كُتُبِهِ)، (٤) يَعْنِي "الْأُمَّ".

﴿ =

روضة الطالبين: ٢٦/٦ وانظر: نهاية المطلب: ٢٩٤/١٣ الحاوي: ١٠/٣٤٥ الوسيط: ٥/٣١٢  
 المنشور في القواعد للزرکشي: ٢/٢٠٨.

(١) انظر: الحاوي: ١٠/٩ الشرح الكبير: ٨/٣٩٩ روضة الطالبين: ٥/٦٨٢ المطلب العالي:  
 لوح ٢٧٣/أ.

(٢) منهاج الطالبين: ٤٠٨ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٢.

(٣) قال العمراني: قال الشافعي في الإملاء: (وهو صريح في الطلاق...). البيان: ١٠/١٦.

(٤) هو: علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، أبو الحسن، من وجوه الفقهاء الشافعيين، ولد  
 سنة: ٣٦٤هـ. من تصانيفه: الحاوي، قال الإسنوي: (ولم يصنف مثله)، والأحكام السلطانية،  
 والإقناع، توفي سنة: ٤٥٠هـ.

↳ =

وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ<sup>(١)</sup> وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ، وَالْغَزَالِيُّ، وَالْبَغَوِيُّ،<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاخْتَلَفُوا فِي مَأْخِذِهِ، فَعَنِ الْأَكْثَرِينَ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا شَاعَ فِي الْعُرْفِ وَالِاسْتِعْمَالِ لِلطَّلَاقِ؛ التَّحَقَّ بِمَا تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ وَلِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ، وَالْخُلْعُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ لَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحًا فِي الطَّلَاقِ؛ سَوَاءٌ ذُكِرَ فِيهِ الْعَوْضُ أَمْ لَا، وَقِيلَ: لِأَنَّ ذِكْرَ الْمَالِ أَحَقُّهُ بِالصَّرَاحِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْمَالِ بَدَلًا وَتَحْصِيلًا يُشْعِرُ بِطَلَبِ الْبَيْنُونَةِ<sup>(٣)</sup>.

[القول بان لفظ الخلع كناية في الطلاق]

قَالَ: (وَفِي قَوْلٍ كِنَايَةً)<sup>(٤)</sup> هُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى نَصِّهِ فِي "الْأُمَّ" وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِيهَا<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَأْخِذِينَ الْمَذْكُورِينَ عَنِ الْأَكْثَرِينَ وَغَيْرِهِمْ فِي مُسْتَنَدِ الصَّرَاحَةِ فِي لَفْظِ الْخُلْعِ؛ هَلْ هُوَ الشُّيُوعُ، أَوْ ذِكْرُ الْعَوْضِ؟<sup>(٦)</sup>، وَنَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ - أَعْنِي كَوْنَهُ كِنَايَةً - عَنِ مُحْتَصِرِ الْبُويَطِيِّ<sup>(٧)</sup>،

☞ =

انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/٦٤ طبقات الشافعية الكبرى: ٥/٢٦٧ - طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ١/٢٣٠.

(١) وقال أيضًا: (وهو أصح القولين).

الحاوي: ١٠/٩ وانظر: المهذب: ٢/٧٢.

(٢) سبق ذكر مذهب الحنفية صفحة: ١٥٤.

(٣) انظر: نهاية المطلب: ١٣/٢٩٨ الوسيط: ٣/٢٣٨ التهذيب: ٥/٥٥٦ روضة الطالبين: ٥/٦٨٢.

(٤) انظر: الحاوي: ١٠/٩ الشرح الكبير: ٨/٤٠١ المطلب العالي: لوح ٢٧٥/أ.

(٥) منهاج الطالبين: ٤٠٨ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٢.

(٦) قال الشافعي: (وإذا قال لها قد خالعتك أو فاديتك أو ما أشبه هذا، لم يكن طلاقًا إلا بإرادته الطلاق، لأنه ليس بصريح الطلاق).

الأم: ٥/١٩٧.

(٧) الشرح الكبير: ٨/٤٠٠.

(٨) هو: يوسف بن يحيى القرشي، أبو يعقوب البويطي المصري الفقيه، من أصحاب الشافعي، وكان له من الشافعي منزلة، وخلف الشافعي في حلقاته بعده، قال الشافعي: (ليس أحد أحق بمجلسي من أبي ☞ =

وَالرَّبِيعُ<sup>(١)</sup>، وَرَوَايَةٌ ابْنِ الْجَارُودِ<sup>(٢)</sup> عَنِ الشَّافِعِيِّ قَالَ: (إِذَا خَالَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِشَيْءٍ يَأْخُذُهُ مِنْهَا، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلَاقًا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِالْخُلْعِ<sup>(٣)</sup> الطَّلَاقَ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ / يُشْبِهُ الطَّلَاقَ؛ فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِنِيَّةٍ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ رَدَّ مَا أَخَذَ مِنْهَا وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ بِحَالِهَا)<sup>(٤)</sup>، وَمَا أَخَذَهُ مَا ذَكَرْنَا، أَمَّا عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ؛ فَلِأَنَّ اللَّفْظَ، وَإِنْ شَاعَ فِي الْعُرْفِ، لَا يَلْتَحِقُ بِمَا تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ وَلِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ، وَأَمَّا عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرَ؛ فَلِأَنَّ ذِكْرَ الْمَالِ لَا يُلْحِقُهُ بِالصَّرَائِحِ، كَمَا أَنَّ قَرِينَةَ الْعَضْبِ

١١٠٢/م

﴿ =

يعقوب، وليس أحد من أصحابي أعلم منه)، مات في بغداد سنة: ٢٣١هـ.

انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي: ١/ ١٨٨ طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح: ٢/ ٦٨١ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ١/ ٧٠.

\*والمختصر: هو كتاب المختصر الصغير الذي بيد الناس، اختصره البويطي من كلام الشافعي، وعليه يعول أصحاب الشافعي وله يقرؤون وإياه يشرحون، وله روايات مختلفة.

انظر: الفهرست: ٢٩٨ القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي: ٥١ وهو غير مطبوع، منه نسخة بمركز الملك فيصل بالرياض تحت رقم: (٢٢٠٧-٥-ف).

(١) هو: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، يكنى بأبي محمد، صاحب الإمام الشافعي، وناقل علمه، ولد بمصر سنة: ١٧٤هـ وتوفي سنة: ٢٧٠هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٢/ ١٣٢ شذرات الذهب: ٢/ ١٥٩ تهذيب الأسماء: ١/ ١٨٧.

(٢) هو: موسى بن أبي الجارود، أبو الوليد، أحد أصحاب الشافعي والآخذين عنه والرواة عنه، روى عن الشافعي الحديث، وكتاب الأمالي وغيره من الكتب، وكان يفتى بمكة على مذهب الشافعي، لم يذكروا وفاته قال الذهبي: أظنه قديم الموت.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٤٢١ طبقات الشافعية الكبرى: ٢/ ١٦١ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ١/ ٧٠.

(٣) في نسخة: (ز) [الخلع].

(٤) الأم: ١٩٨/٥ بتصرف.



وَاللَّجَاجُ<sup>(١)</sup> لَا تُلْحَقُ الْكِنَايَةَ بِالصَّرَائِحِ<sup>(٢)</sup>.

وَعَلَى هَذَيْنِ الْمَأْخُذَيْنِ تُبْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، وَمُرَادُ الْمُصَنِّفِ: مَا إِذَا / جَرَى<sup>(٣)</sup> مَعَ ذِكْرِ الْمَالِ، وَإِذَا قُلْنَا: بِأَنَّهُ كِنَايَةٌ وَلَمْ يَنْوَ فَلَئْسَ بِشَيْءٍ؛ كَمَا قَالَهُ فِي "التَّنْبِيهِ" عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ<sup>(٤)</sup>، قَالَ الرَّبِيعُ بَعْدَ حِكَايَةِ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ الْمُتَقَدِّمِ عَنِ الْإِمْلَاءِ: وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ آخَرُ؛ أَنَّهُ إِذَا خَالَعَهَا وَلَمْ يَنْوَ طَلَاقًا فَلَا يَكُونُ خُلْعٌ وَلَا طَلَاقٌ.

فَالْقَوْلُ الَّذِي حَكَاهُ فِي "التَّنْبِيهِ" مُسْتَعْرَبٌ وَلَيْسَ بِغَرِيبٍ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> الْمَنْصُوصُ فِي الْأُمِّ<sup>(٦)</sup>، وَإِنَّمَا اسْتَعْرَبَ لِقَوْلِهِ: لَيْسَ بِشَيْءٍ لِمَا فَرَضَهُ عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ، وَكُلُّ كِنَايَةٍ كَذَلِكَ، وَيُؤْخَذُ مِنْ نَصِّهِ فِي الْأُمِّ؛ أَنَّهُ لَا يُرْجَعُ فِي الصَّرَاحَةِ لَا إِلَى الْأَشْتِهَارِ، وَلَا إِلَى الْعَوَاضِ.

[حكم الخلع بغير  
ذكر المال]

قَالَ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَوْ جَرَى بِغَيْرِ ذِكْرِ مَالٍ وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَصَحِّ)<sup>(٧)</sup> يَعْنِي عَلَى قَوْلِنَا: إِنَّهُ صَرِيحٌ عِنْدَ ذِكْرِ الْمَالِ، فَلَوْ جَرَى بِغَيْرِ ذِكْرِ مَالٍ، فَالْأَكْثَرُونَ يُثْبِتُونَ الْخِلَافَ فِيهِ لِشُيُوعِ اللَّفْظِ عُرْفًا؛ فَيَلْتَحِقُ<sup>(٨)</sup> بِالصَّرِيحِ<sup>(٩)</sup>، وَفِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا شَاعَ

(١) اللجاج بفتح اللام... والملاجة: التهادي في الخصومة.

تحرير ألفاظ التنبيه: ١٧٢ / ١ / المصباح المنير: ٥٤٩ / ٢.

(٢) انظر: نهاية المطلب: ٢٩٨ / ١٣ / الوسيط: ٣١٤ / ٥ / الشرح الكبير: ٤٠٠ / ٨ / المطلب العالي: لوح ٢٧٥ / ب.

(٣) في نسخة (د): [إذا جرى] في نسخة: (م) طمس في هذا الموضع بمقدار كلمة.

(٤) التنبيه: ١٧١.

(٥) في هذا الموضع زيادة [هو] في نسخة: (د).

(٦) الأم: ١٩٨ / ٥.

(٧) منهاج الطالبين: ٤٠٨ / وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٢.

(٨) في نسخة: (د) [فالتحق].

(٩) انظر: الوسيط: ٢٣٨ / ٣.

مَعَ ذِكْرِ الْمَالِ، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي<sup>(١)</sup>: يَكُونُ كِنَايَةً لِفَقْدَانِ الْعَوْضِ، وَهَلْ يَقْتَضِي الْخُلْعُ الْمُطْلَقُ / الْجَارِي مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ مَالٍ ثُبُوتَ الْمَالِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ<sup>(٢)</sup>:

أَصْحُهَا: نَعَمْ؛ لِلْعُرْفِ الْمُطْرَدِ بِجَرَيَانِ الْخُلْعِ عَلَى الْمَالِ؛ وَلِأَنَّ الْخُلْعَ يُوجِبُ الْمَالَ إِذَا جَرَى عَلَى حَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ، فَإِذَا جَرَى مُطْلَقًا أَوْجَبَهُ<sup>(٣)</sup> كَالنِّكَاحِ.

وَالثَّانِي: لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرَ لَهُ ذِكْرٌ وَالتِّزَامُ، وَلَيْسَ كَالنِّكَاحِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ هُنَاكَ أَلَّا تَعْرَى اسْتِبَاحَةَ الْبُضْعِ عَنِ الْمَالِ، وَلِذَلِكَ يَثْبُتُ عَلَى قَوْلٍ وَإِنْ نُفِيَ، وَهَذَا أَوْفَقُ لِمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ<sup>(٤)</sup>.

فَإِنْ قُلْنَا: مُطْلَقُهُ يَقْتَضِي الْمَالَ، فَإِنْ جَعَلْنَاهُ فَسْخًا أَوْ صَرِيحًا فِي الطَّلَاقِ أَوْ كِنَايَةً وَنَوَى وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ<sup>(٥)</sup>، وَحَصَلَتِ الْبَيْنُونَةُ<sup>(٦)</sup>؛ وَهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: (وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ فِي الْأَصَحِّ)<sup>(٧)</sup> لِأَنَّهُ يُفْرَعُ عَلَى أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ كِنَايَةً وَلَمْ يَنْوِ لَعَا، وَإِنْ قُلْنَا لَا يَقْتَضِي الْمَالَ فَإِنْ جَعَلْنَاهُ فَسْخًا لَعَا؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ بِالتَّرَاضِي لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى عَوْضٍ، هَكَذَا حَكَاهُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَصْحَابِ<sup>(٨)</sup>.

(١) في نسخة: (د) [الأول] وهو خطأ.

(٢) انظر: نهاية المطلب: ١٣/٢٩٩ الوسيط: ٥/٣١٤ الشرح الكبير: ٨/٤٠٠.

(٣) في نسخة: (د) [أوجب].

(٤) انظر: التهذيب: ٥/٥٥٦.

(٥) مهر المثل: هو القدر الذي يرغب به في أمثالها، والرُّكن الأعظم في الباب النَّسَب، وينظر إلى نساء عصباتها، وهن المنتسبات إلى من تنسب هذه إليه.

انظر: روضة الطالبين: ٥/٦٠٨.

(٦) انظر: الشرح الكبير: ٨/٤٠١.

(٧) منهاج الطالبين: ٤٠٨.

(٨) نهاية المطلب: ١٣/٣٠٥ انظر: روضة الطالبين: ٥/٦٨٣ الشرح الكبير: ٨/٤٠١.

وَذَكَرُوا أَنَّ مَسَاقَ<sup>(١)</sup> / كَلَامِهِمْ: أَنَّهُ لَوْ نُفِيَ الْعَوْضُ فِي الْخُلْعِ لَمْ يَصِحَّ الْخُلْعُ  
عَلَى قَوْلِ الْفَسْخِ، قَالَ: وَالْقِيَاسُ الْحَقُّ صِحَّتُهُ بِلَا عَوْضٍ، فَإِنَّ<sup>(٢)</sup> النِّكَاحَ إِذَا نُفِيَ فِيهِ  
الصَّدَاقُ انْتَفَى عَلَى الْأَصَحِّ<sup>(٣)</sup>، وَمَنْ قَالَ بِوُجُوبِهِ قَالَ: إِذَا جَرَى الْمَسِيسُ وَجَبَ لَا  
مَحَالَّةَ، فَلْيَجِبْ بِالْعَقْدِ رِعَايَةَ [حُرْمَةِ]<sup>(٤)</sup> اسْتِحْقَاقِ الْبُضْعِ، وَمِثْلُ هَذَا الْمَعْنَى لَا  
يَتَحَقَّقُ فِي الْفَسْخِ، وَهُوَ فِي وَضْعِهِ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْعَوْضِ.

وَإِنْ جَعَلْنَاهُ [طَلَاقًا]<sup>(٥)</sup>، إِمَّا صَرِيحًا وَإِمَّا كِنَايَةً وَنَوَى فَهُوَ طَلَاقٌ رَجْعِيٌّ؛ لِخُلُوهِ  
عَنِ الْعَوْضِ، وَأَمَّا<sup>(٦)</sup> فِي افْتِقَارِهِ إِلَى الْقَبُولِ وَجْهَانِ:

أَصَحُّهُمَا: أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَالْخِلَافُ فِيهَا إِذَا قَالَ: "خَالَعْتُكَ" وَأَضْمَرَ الْتِمَاسَ  
جَوَابِهَا وَانْتَظَرَ قَبُولَهَا، وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْقَبُولِ / قَطْعًا.

وَلَوْ قَالَ: "قَاطَعْتُكَ" أَوْ "فَارَقْتُكَ" وَأَضْمَرَ الْتِمَاسَ الْقَبُولِ، قَالَ الرَّافِعِيُّ:  
(قَضِيَّةُ الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فِي الْكِتَابِ - يَعْنِي الْوَجِيْزَ<sup>(٧)</sup> - اِعْتِبَارُ الْقَبُولِ)<sup>(٨)</sup>، قَالَ الرَّافِعِيُّ:

(١) في نسخة: (د) [سياق].

(٢) في نسخة: (د) [وأن].

(٣) انظر: روضة الطالبين: ٥٩١ / ٥.

(٤) في نسخة: (ز) (يخرمه).

(٥) في نسختي: (ز، د) (طريقاً) وهو خطأ، والمثبت من نسخة: (م) ومن الشرح الكبير: ٤٠١ / ٨.

(٦) [أما] ساقطة من نسخة: (م).

(٧) الوجيز: في الفروع للإمام حجة الإسلام، أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي، المتوفى  
سنة: ٥٠٥ هـ أخذ من البسيط والوسيط له وزاد فيه أموراً، وهو عمدة في مذهب الشافعي، شرحه  
الإمام الرافعي المتوفى سنة: ٦٢٣ هـ شرحاً كبيراً سماه فتح العزيز شرح الوجيز.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٣ / ٣٦٢ كشف الظنون: ٢ / ٢٠٠٢.

(٨) الشرح الكبير: ٤٠١ / ٨.

(وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْغَرَضِ بِطَرِيقِ أَقْصَرَ فَقَالَ: إِنْ جَعَلْنَا الْخُلْعَ فَسْخًا وَلَمْ تَقْبَلْ فَهُوَ لَعْوٌ، وَإِنْ قَبِلْتَ فَتَحْصُلُ الْبَيْنُونَةُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ، أَوْ لَا تَحْصُلُ الْفُرْقَةُ؟، وَجَهَانٍ. وَإِنْ جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا فَهُوَ طَلَاقٌ رَجْعِيٌّ، إِمَّا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ إِنْ جَعَلْنَاهُ صَرِيحًا، أَوْ بِشَرْطِ النِّيَّةِ إِنْ جَعَلْنَاهُ كِنَايَةً.

وَلَوْ نَوَى الْمَالَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ وَقُلْنَا: مُطَلَّقُهُ لَا يَقْتَضِي الْمَالَ، فَهَلْ تُؤَثِّرُ النِّيَّةُ فِي ثُبُوتِ الْمَالِ؟

وَجَهَانٍ [يَقْرَبَانِ] <sup>(١)</sup> مِنْ انْعِقَادِ الْبَيْعِ بِالْكِنَايَةِ <sup>(٢)</sup>: فَإِنْ قُلْنَا: تُؤَثِّرُ، ثَبَتَ الْمَالُ وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ نِيَّتِهَا أَيْضًا، وَإِنْ قُلْنَا: لَا تُؤَثِّرُ، فَيَقَعُ <sup>(٣)</sup> الطَّلَاقُ وَتُلْغَى نِيَّةُ الْمَالِ <sup>(٤)</sup> أَوْ لَا يَقَعُ، وَجَهَانٍ <sup>(٥)</sup>.

[الخلع على ما بقي لها من الصداق]

وَفِي فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ <sup>(٦)</sup> وَجَهَانٍ: فِيمَا إِذَا اخْتَلَعَتْ عَلَى مَا بَقِيَ لَهَا مِنَ الصَّدَاقِ، أَوْ خَالَعَهَا الزَّوْجُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَبْقَ لَهَا شَيْءٌ عَلَيْهِ، أَنَّهُ هَلْ تَحْصُلُ الْبَيْنُونَةُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ تَخْرِيجًا عَلَى مَا إِذَا تَخَالَعَا مِنْ غَيْرِ تَسْمِيَةِ مَالٍ؟ وَرَجَّحَ الْحُصُولَ <sup>(٧)</sup>.

(١) في جميع النسخ: (يقومان)، والمثبت، موافق لما في الشرح الكبير: ٤٠١ / ٨ وروضة الطالبين: ٦٨٣ / ٥.

(٢) قال النووي: (وفي انعقاد هذه التصرفات بالكناية مع النية - أي البيع والإجارة ونحوهما - وجهان، أصحهما: الانعقاد كالخلع).

روضة الطالبين: ٦ / ٣.

(٣) في نسخة: (د) [يوقع].

(٤) في نسخة: (م) [الطلاق].

(٥) الشرح الكبير: ٤٠١ / ٨ بتصرف يسير، وانظر: روضة الطالبين: ٦٨٣ / ٥.

(٦) فتاوى البغوي هي: فتاوى جمعها لنفسه، غير فتاوى القاضي الحسين التي علقها هو عنه.

طبقات الشافعية الكبرى: ٧٥ / ٧.

(٧) انظر: الشرح الكبير: ٤٠١ / ٨ روضة الطالبين: ٦٨٣ / ٥.

فَرَعٌ: لَمْ يَذْكَرِ الْمُصَنِّفُ تَفْرِيعَ الْقَوْلِ بِالْفَسْخِ، فَقَوْلُ إِذَا قُلْنَا: الْخُلْعُ فَسْخٌ، [التفريع على القول بأن الخلع فسخ] فَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ فِيهِ<sup>(١)</sup>، وَمَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ إِذَا قُلْنَا: فُرْقَةُ النِّكَاحِ بَعْوَضِ فَسْخٍ، فَلَفْظُ الْخُلْعِ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ، فَيَحْصُلُ الْفَسْخُ بِهِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ، وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي التَّفْرِيعِ عَلَى أَنَّهَا طَلَاقٌ، بَلْ قَطَعُوا هُنَا بِأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> صَرِيحٌ؛ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ وَتَكَرُّرِهِ عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ<sup>(٣)</sup>، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مُشْتَرِكَةٌ لَهُ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ كَثْرَةَ الاسْتِعْمَالِ وَالتَّكَرُّرِ فِي الْفُرْقَةِ الَّتِي هِيَ أَعْمٌ مِنَ الطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ؛ لَا فِي خُصُوصِ الْفَسْخِ.

وَادَّعَى الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ: أَنَّهُ شَاعَ فِي إِرَادَةِ الْفَسْخِ<sup>(٥)</sup>، وَفِيمَا ادَّعِيَاهُ نَظَرٌ<sup>(٦)</sup>، وَالَّذِي يَنْبَغِي جَرِيَانُ خِلَافٍ فِيهِ، / وَلَعَلَّ الْأَصْحَابَ إِنَّمَا تَرَكَوهُ لِقَلَّةِ اكْتِرَائِهِمْ بِتَفْرِيعَاتِ الْقَدِيمِ<sup>(٧)</sup>.

قَالَ فِي "الْمُهَذَّبِ": (وَإِنْ خَالَعَ بِصَرِيحِ الْخُلْعِ وَنَوَى بِهِ الطَّلَاقَ، فَإِنْ قُلْنَا بِقَوْلِهِ فِي "الْإِمْلَاءِ" فَهُوَ طَلَاقٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ طَلَاقًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الطَّلَاقِ فَمَعَ النِّيَّةَ أَوْلَى، وَإِنْ قُلْنَا بِقَوْلِهِ فِي "الْأُمَّمِ" فَهُوَ طَلَاقٌ؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ فِي الطَّلَاقِ اقْتَرَنْتَ بِهِ نِيَّةُ الطَّلَاقِ، وَإِنْ قُلْنَا بِقَوْلِهِ الْقَدِيمِ فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ طَلَاقٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ؛ وَقَدْ اقْتَرَنْتَ بِهِ نِيَّةُ الطَّلَاقِ.

(١) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٣٩٨ روضة الطالبين: ٥/ ٦٨٢.

(٢) في نسخة: (د) [لأنها].

(٣) في نسخة: (د) [الشرع].

(٤) قوله: [له] ساقطة من نسختي: (د، م).

(٥) انظر: نهاية المطلب: ١٣/ ٢٩٥ الوسيط: ٣/ ٢٣٧.

(٦) سبق ذكر كلام ابن الرفعة حول قوله: (قاله الإمام وفيه نظر...). انظر صفحة: ١٨٠.

المطلب العالي: لوح ٢٧٢/ أ.

(٧) انظر: المطلب العالي: لوح ٢٧١/ أ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ فَسَخَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ صَرِيحٌ فِي فَسْخِ النِّكَاحِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ  
يَكُونَ كِنَايَةً فِي حُكْمِ آخَرَ مِنَ النِّكَاحِ، كَالطَّلَاقِ لَمَّا كَانَ صَرِيحًا فِي فُرْقَةِ النِّكَاحِ لَمْ يَجْزُ  
أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً فِي الظُّهَارِ<sup>(١)</sup>.

ب/م/١٠٢

/ وَلَوْ قَالَ فَسَخْتُ نِكَاحِي بِكَذَا، فَقَالَتْ: قَبِلْتُ:

[المخالعة بلفظ  
الفسخ]

ز/١٩١ أ

فَالْأَصْحُ: أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْفَسْخِ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ دَلَالَةً عَلَيْهِ مِنْ لَفْظِ الْخُلْعِ؛ لِأَنَّ  
الْفَسْخَ مَقْصُودُ الْخُلْعِ وَمُقْتَضَاهُ، / وَمَا هُوَ مَقْصُودُ الْعَقْدِ وَمُقْتَضَاهُ إِذَا اسْتُعْمِلَ فِيهِ  
كَانَ صَرِيحًا؛ كَالتَّمْلِيكِ [إِذَا أُسْتُعْمِلَ]<sup>(١)</sup> فِي الْبَيْعِ يَكُونُ صَرِيحًا؛ لِأَنَّ التَّمْلِيكَ مَقْصُودُ  
الْعَقْدِ، وَيُنْسَبُ هَذَا إِلَى اخْتِيَارِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ، وَحَكَاهُ عَنْ عَامَّةِ الْأَصْحَابِ<sup>(٢)</sup>.

الثَّانِي<sup>(٣)</sup>: أَنَّهُ كِنَايَةٌ وَيَقَالُ: إِنَّهُ اخْتِيَارُ الْقَفَالِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْفَسْخِ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي  
النِّكَاحِ إِلَّا مَقْرُونًا بِعَيْبٍ أَوْ بِسَبَبٍ إِعْسَارٍ<sup>(٤)</sup> وَغَيْرِهِ، بِخِلَافِ [الْخُلْعِ]<sup>(٥)</sup> فَإِنَّهُ مَشْهُورٌ  
فِيهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الْمُصْرَحُ بِمَقْصُودِ التَّصْرِيفِ كِنَايَةً فِي ذَلِكَ التَّصْرِيفِ، أَلَّا

(١) الظُّهَارُ لُغَةً: مَاخُودٌ مِنَ الظُّهْرِ، لِأَنَّ صَوْرَتَهُ الْأَصْلِيَّةَ أَنْ يَقُولَ لِرُجُوتِهِ: أَنْتَ عَلِيٌّ كَظْهَرِ أُمِّي، وَحَقِيقَتُهُ  
الشَّرْعِيَّةُ: تَشْبِيهُ الزَّوْجَةِ بِغَيْرِ الْبَائِنِ بِأَنْثَى لَمْ تَكُنْ حِلًّا.

انظر: المصباح المنير: ٣٨٧/٢ مغني المحتاج: ٣٥٢/٣.

(٢) المهذب: ٧٢/٢ وانظر: نهاية المطلب: ١٣/٢٩٥ التهذيب: ٥/٥٥٦ المطلب العالي: لوح ٢٧٣/ب  
الأشباه والنظائر للسيوطي: ١/٢٩٦.

(٣) في جميع النسخ: [يستعمل]، والمثبت يستقيم به الكلام.

(٤) انظر: الحاوي: ١٠/٩ البيان: ١٠/١٧ روضة الطالبين: ٥/٦٨٢ الشرح الكبير: ١٠/٣٩٨ المطلب  
العالي: لوح ٢٧٢/أ، ب.

(٥) في نسخة: (د) [والثاني].

(٦) في نسخة: (م) [اعتبار].

(٧) في نسخة: (ز) [الخالع].

تَرَى أَنَّ مَقْصُودَ الطَّلَاقِ التَّحْرِيمُ وَالْإِبَانَةُ، ثُمَّ [هُمَا] <sup>(١)</sup> كِنَايَتَانِ فِي الطَّلَاقِ <sup>(٢)</sup>.

وَزَادَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (أَنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ الْبَيْعَ لَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ التَّمْلِيكِ) <sup>(٣)</sup>، وَقَالَ الْمَاوَرِدِيُّ: (ثُمَّ إِنَّهُ الْأَصْحَحُ) <sup>(٤)</sup>، قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَلَمَّا قَالَ بِالْأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ: الْمُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْعَيْبِ وَالْإِعْسَارِ وَنَحْوِهِمَا هُوَ الْفَسْخُ عَرَبِيًّا عَنِ الْعَوْضِ، وَالْكَلَامُ هُنَا فَيَمَّا إِذَا قَالَ: "فَسَخْتُ نِكَاحَكَ بِكَذَا"، وَهَذَا لَا يُسْتَعْمَلُ فِي النِّكَاحِ إِلَّا فِي الْخُلْعِ، وَلَيْسَ مَا نَحْنُ فِيهِ كَالطَّلَاقِ وَالتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَشْتَمِلُ عَلَى أَحْكَامٍ غَرِيبَةٍ؛ كَنَقْضِ الْعَدَدِ وَغَيْرِهِ، فَيَتَعَيَّنُ لَهُ [الْفِظُ] <sup>(٥)</sup> الْمُسْتَعْمَلُ فِيهِ شَرْعًا، وَأَمَّا الْفَسْخُ فَهُوَ النِّقْضُ وَالرَّفْعُ لَا غَيْرُ) <sup>(٦)</sup>.

[الفسخ بالكناية  
كالمفاداة والتحريم]

وَهَلْ يَصِحُّ <sup>(٧)</sup> الْفَسْخُ بِالْكِنَايَةِ كَالْمَفَادَاةِ وَالتَّحْرِيمِ وَسَائِرِ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ؟، فِيهِ وَجْهَانِ فِي "الْمُهَذَّبِ" <sup>(٨)</sup> وَغَيْرِهِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ عَلَى الصِّفَاتِ؛ فَلَمْ يَصِحَّ بِالْكِنَايَةِ كَالنِّكَاحِ.

وَالثَّانِي: يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ نَوْعِي الْفُرْقَةِ، فَانْقَسَمَ لَفْظُهُمَا إِلَى الصَّرِيحِ / وَالْكِنَايَةِ

(١) في نسخة: (ز) [ههنا].

(٢) انظر: البيان: ١٧/١٠ روضة الطالبين: ٥/٦٨٢ الشرح الكبير: ٨/٣٩٨ المطلب العالي: لوح ٢٧٢/أ.

(٣) المطلب العالي: لوح ٢٧٢/ب.

(٤) الحاوي: ٥/٤٠.

(٥) في نسختي: (ز، د) [لفظ] والمثبت من: (م) وهو موافق لما في الشرح الكبير: ٨/٣٩٩.

(٦) الشرح الكبير: ٨/٣٩٨.

(٧) قوله: [يصح] ساقطة من نسخة: (د).

(٨) ٧٢/٢ وانظر: الشرح الكبير: ٨/٣٩٩ روضة الطالبين: ٥/٦٨٤.

كَالطَّلَاقِ، قَالَ: فَعَلَى هَذَا إِذَا خَالَعَهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْكِنَايَاتِ لَمْ يُفْسَخِ النِّكَاحُ حَتَّى يَنْوِيَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ فِي كَوْنِ الْفَسْخِ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ أَحَدَ الْوَجْهَيْنِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْفَسْخُ بِلَفْظِ الْفَسْخِ أَصْلًا سِوَاءَ نَوَاهُ أَمْ لَمْ يَنْوِهِ، فَحَصَلَ فِي لَفْظِ الْفَسْخِ عَلَى قَوْلِ الْفَسْخِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ:

أَحَدُهَا: يَقَعُ بِهِ الْفَسْخُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، وَالثَّانِي: لَا يَقَعُ حَتَّى يَنْوِيَا، وَالثَّلَاثُ: لَا يَقَعُ بِهِ الْفَسْخُ أَصْلًا.

[الخلع بلفظ  
المفاداة]

وَلَوْ قَالَ: ("فَادَيْتُكَ بِكَذَا"، فَقَالَتْ: "قَبِلْتُ" أَوْ "اِفْتَدَيْتُ"، فَوَجَّهَانِ: فِي أَنَّهُ صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ، أَظْهَرُهُمَا أَنَّهُ صَرِيحٌ كَلَفْظِ الْخُلْعِ)، كَذَا قَالَ الرَّافِعِيُّ هُنَا فِي التَّفْرِيعِ عَلَى أَنَّ الْخُلْعَ فَسْخٌ<sup>(١)</sup>.

وَذَكَرَ فِي التَّفْرِيعِ عَلَى أَنَّ الْخُلْعَ طَلَّاقٌ<sup>(٢)</sup>، فِي "الْمَفَادَاةِ" [وَجْهَيْنِ]<sup>(٣)</sup>:

أَصَحُّهُمَا: أَنَّهُمَا كَالْخُلْعِ، فَيَجْتَمِعُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ الْمَفَادَاةِ فِيهِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ وَجَّهَانِ، هَلْ هُوَ صَرِيحٌ فِيهِ، أَوْ كِنَايَةٌ؟

أَصَحُّهُمَا: أَنَّهُ صَرِيحٌ، وَعَلَى قَوْلِ الطَّلَاقِ طَرِيقَانِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كِنَايَةٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي الْخُلْعِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ صَرِيحٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) الشرح الكبير: ٤٠٠/٨ وانظر: روضة الطالبين: ٦٨٢/٥.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) في النسخة الأم: (ز): [وجهان] والمثبت من نسختي: (د، م).

(٤) انظر: الشرح الكبير: ٣٩٩/٨ روضة الطالبين: ٦٨٢/٥.



[الخلع بكنايظطات  
الطلاق مع النيطلة]

ز/ ١٩١ ب

قَالَ: (وَيَصِحُّ بِكِنَايَاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النِّيَّةِ) <sup>(١)</sup> الْجَزْمُ بِهَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى كَوْنِهِ طَلَاقًا، فَإِنْ جَعَلْنَاهُ فَسْخًا فَقَدْ تَقَدَّمَ وَجْهَانِ / فِي دُخُولِ الْكِنَايَاتِ فِيهِ <sup>(٢)</sup>، فَإِنْ قُلْنَا: نَعَمْ، وَهُوَ الْأَصَحُّ، فَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ أَوْ الْفَسْخَ كَانَ كَمَا نَوَى، وَإِنْ نَوَى الْخُلْعَ عَادَ الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ طَلَاقٌ أَوْ فَسْخٌ، فِإِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ "عَلَى الْأَصَحِّ" مُسْتَقِيمٌ عَلَى الْقَوْلَيْنِ.

وَلَوْ قَالَ: "خَلَعْتُ نِصْفَكَ" أَوْ "يَدُكَ عَلَى كَذَا"، أَوْ "خَالَعْتُكَ شَهْرًا عَلَى كَذَا"، نَفَذَ إِذْ جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا - وَالْقَوْلُ فِي الْمَالِ الْوَاجِبِ سَيِّئًا - وَلَا <sup>(٣)</sup> يَنْفُذُ إِذْ جَعَلْنَاهُ فَسْخًا <sup>(٤)</sup>.

[الخلع بغير  
الألفاظ العربية]

قَالَ: (وَبِالْعَجْمِيَّةِ) <sup>(١)</sup> كَذَا سَائِرُ اللَّغَاتِ، وَلَا يَأْتِي فِيهِ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي النِّكَاحِ <sup>(٢)</sup>.

[الخلع بألفاظ  
اليبيع]

قَالَ: (وَلَوْ قَالَ بَعْتُكَ نَفْسَكَ بِكَذَا، فَقَالَتْ: اشْتَرَيْتُ فِكْنَايَةَ خُلْعٍ) <sup>(١)</sup> سَوَاءٌ جُعِلَ فَسْخًا أَوْ طَلَاقًا، وَلَفْظُ الْإِقَالَةِ كِنَايَةٌ فِيهِ أَيضًا، وَبَيْعُ الطَّلَاقِ بِالْمَهْرِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ، وَبَيْعُ الْمَهْرِ بِالطَّلَاقِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجَةِ يُعْبَرُ بِهِمَا عَنِ الْخُلْعِ، وَلِيَكُونَ كِنَايَتَيْنِ

(١) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٢) انظر صفحة: ١٩٢.

(٣) في نسخة: (د) [فلا].

(٤) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٠٢ روضة الطالبين: ٥/ ٦٨٤.

(٥) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٦) ذكر النووي في انعقاد النكاح بغير العربية بمعنى اللفظين - الإيجاب والقبول - من العاقدين أو أحدهما أو جهًا أصحها: الانعقاد، والثالث: إن لم يحسن العربية انعقد، وإلا فلا.

روضة الطالبين: ٥/ ٣٨٢-٦٨٤ وانظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٠٢ المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٧) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

أَيْضًا<sup>(١)</sup>.

وَعَنِ "الزِّيَادَاتِ" لِأَبِي عَاصِمٍ<sup>(٢)</sup>: أَنَّ بَيْعَ الطَّلَاقِ مَعَ ذِكْرِ الْعَوَضِ صَرِيحٌ،  
وَرَأَى إِسْمَاعِيلَ الْبُوشَنجِيَّ<sup>(٣)</sup>: أَنَّ يَنْزَلَ قَوْلُهُ: "بِعْتِكَ طَلَاقَكَ بِكَذَا"؛ مَنْزِلَةً  
قَوْلِهِ: "مَلَكَتُكَ طَلَاقَكَ بِكَذَا"، حَتَّى لَوْ طَلَّقْتَ فِي الْمَجْلِسِ؛ لَزِمَ الْمَالُ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ،  
قَالَ: وَإِنْ نَوِيَ مُجَرَّدَ بَيْعِ الطَّلَاقِ وَشِرَائِهِ مِنْ غَيْرِ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ بَيْنَهُمَا وَمِنْ غَيْرِ نِيَّةِ  
الطَّلَاقِ، فَهَذَا التَّصَرُّفُ فَاسِدٌ وَالنِّكَاحُ بَاقٍ بِحَالِهِ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَإِسْمَاعِيلُ هَذَا /  
إِمَامٌ غَوَاصٌّ، وَهُوَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ لِقِيهِ مِنْ لَقِينَاهُ)<sup>(٤)</sup>.

د/ ٩٥ ب

[نسبة الخلع  
إلى المعاملات]

قَالَ: (وَإِذَا بَدَأَ بِصِغَةِ مُعَاوَضَةٍ كَطَلَّقْتُكَ، أَوْ خَالَعْتُكَ بِكَذَا، وَقُلْنَا: الْخُلْعُ  
طَلَاقٌ فَهُوَ مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبٌ تَعْلِيْقٌ)<sup>(٥)</sup> الْخُلْعُ فِيهِ شَبَهٌ مِنَ الْمُعَاوَضَاتِ وَشَبَهُ مِنْ  
التَّعْلِيْقَاتِ، فَتَكَلَّمَ الْأَصْحَابُ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى الْمُعَامَلَاتِ، وَمَا يَنْجَذِبُ إِلَيْهِ مِنْ

م/ ١١٣ أ

(١) انظر: الشرح الكبير: ٤٠٢/٨ روضة الطالبين: ٦٨٤/٥ المطلب العالي: لوح ٢٧٢/ب.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عباد العبادي الهروي الشافعي، أبو عاصم، من أصحاب الوجوه، ولد سنة: ٣٧٥هـ، من مصنفاته: كتاب الزيادات، ويقع في مائة جزء، وكتاب زيادات الزيادات، توفي سنة: ٤٨٥هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٥٢٨/٢ سير أعلام النبلاء: ١٨/١٨ طبقات الشافعية الكبرى: ١٠٤/٤ كشف الظنون: ٢/٩٦٤.

(٣) في نسخة: (د) [لأبي القاسم العبادي عاصم].

(٤) هو: إسماعيل بن عبد الواحد بن إسماعيل بن محمد، الإمام أبو سعد البوشنجي، نزيل هراة، ولد سنة: ٤٦١هـ كان عالما بالمذهب، درس وأفتى وصنف، فقيه مناظر زاهد، توفي سنة: ٥٣٦هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ١٣٢/١ الوافي بالوفيات: ٩٢/٩ طبقات الشافعية الكبرى: ٤٨/٧ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣٠٠/١.

(٥) الشرح الكبير: ٤٠٢/٨ وانظر: روضة الطالبين: ٦٨٤/٥.

(٦) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.



الأُصُولِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الشَّوَائِبِ.

وَقَالُوا: إِنَّ قُلْنَا: الْخُلْعُ فَسُخٌ، فَهُوَ مُعَاوَضَةٌ مُحَضَّةٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ لَا مَدْخَلَ [شبه الخلع بالمعاضات] لِلتَّعْلِيقِ فِيهِ وَلَمْ يَكْتَفُوا بِقَوْلِهِمْ<sup>(١)</sup>: "مُعَاوَضَةٌ" حَتَّى يَكُونَ كَالنِّكَاحِ، بَلْ زَادُوا "مُحَضَّةٌ" لِيَكُونَ كَالْبَيْعِ، وَلَمْ يَجْعَلُوهُ كَحَقِيقَةِ الْفُسُوحِ الَّتِي تَقْتَضِي تَرَادُّ الْعَوَاضِينَ، وَهِيَ رَفْعٌ لِلْمُعَاوَضَةِ لَا ابْتِدَاءٌ مُعَاوَضَةٍ، بَلْ جَعَلُوا الْفَسْخَ عَلَى قَوْلِ الْفَسْخِ<sup>(٢)</sup> ابْتِدَاءً مُعَاوَضَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وُرُودُهُ عَلَى عَوَاضِ النِّكَاحِ، بَلْ يَجُوزُ إِيْرَادُهُ عَلَى عَوَاضِ جَدِيدٍ لَا يَسْقُطُ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْعَوَاضِ الْأَوَّلِ<sup>(٣)</sup>.

فَلِذَلِكَ جَزَمُوا عَلَى قَوْلِ الْفَسْخِ بِأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ مُعَاوَضَةٍ مُحَضَّةٍ، وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: "خَالَعْتُكَ بِبِائَةٍ" فَقَبِلْتَ عَلَى خَمْسِينَ، أَوْ قَالَتْ: "خَالَعْنِي بِبِائَةٍ" فَقَالَ: "خَالَعْتُكَ بِخَمْسِينَ"، أَوْ قَالَتْ: "بِخَمْسِينَ" فَخَالَعَهَا بِبِائَةٍ لَمْ يَصِحَّ، كَمَا لَوْ قَالَ: "بِعَ عَبْدَكَ بِبِائَةٍ" فَبَاعَهُ بِخَمْسِينَ أَوْ "بِخَمْسِينَ" فَبَاعَهُ بِبِائَةٍ<sup>(٤)</sup>.

أَمَّا إِذَا قُلْنَا: الْخُلْعُ طَلَاقٌ، فَذَكَرُوا قَوْلًا جَمَلِيًّا، وَقَوْلًا تَفْصِيلِيًّا، أَمَّا الْجَمَلِيُّ: [وجه شبه الخلع بالمعاضة والتعليق] فَالْخُلْعُ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ فِيهِ شَبَهُ مِنَ الْمُعَاوَضَةِ وَشَبَهُ مِنَ التَّعْلِيقِ، وَمُقْتَضَى الْمُعَاوَضَةِ جَوَازُ الرَّجُوعِ قَبْلَ الْقَبُولِ، وَمُقْتَضَى التَّعْلِيقِ مَنَعُ الرَّجُوعِ، فَتَنَاقُضَ الْعَمَلُ بِهَا، فَلَا بُدَّ أَنْ يُغَلَّبَ أَحَدُهُمَا، أَوْ يُجْرَى عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ حُكْمُهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، فَتُجْرَى بَعْضُ الْأَحْكَامِ عَلَى قَاعِدَةِ التَّعْلِيقِ، وَبَعْضُهَا عَلَى قَانُونِ الْمُعَاوَضَةِ، وَيَخْتَلِفُ

(١) في نسخة: (د) [بقوله].

(٢) في نسخة: (د) زيادة في هذا الموضع [بأنه].

(٣) انظر: الوسيط: ٢٣٩/٣ الشرح الكبير: ٤٠٤/٨ روضة الطالبين: ٥/٦٨٥ المطلب

العالِي: لوح ١٧٩/ب.

(٤) انظر: الشرح الكبير: ٤٠٤/٨ روضة الطالبين: ٥/٦٨٥.

ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الصَّيْغِ؛ وَفِي بَدَاءَةِ الزَّوْجِ أَوْ بَدَاءَةِ الزَّوْجَةِ<sup>(١)</sup>.

وَوَجْهُ شَبْهِهِ الْمُعَاوَضَةِ: أَنَّهُ يَأْخُذُ مَالًا فِي مُقَابَلَةِ مَا يُخْرِجُ مِنْهُ<sup>(٢)</sup>، وَشَبْهُهُ التَّعْلِيقِ: أَنَّ وَقُوعَ الطَّلَاقِ يَتَرْتَّبُ<sup>(٣)</sup> عَلَى قَبُولِ الْمَالِ أَوْ بَدْلِهِ تَرْتُّبَ الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ عَلَى شَرْطِهِ، وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ: إِنَّ تَغْلِيْبَ الْمُعَاوَضَةِ فِي جَانِبِ الزَّوْجِ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ، وَتَغْلِيْبَ التَّعْلِيقِ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ، [.....]<sup>(٤)</sup>، وَأَمَّا مِنْ جَانِبِ الزَّوْجَةِ فَقَدْ جَرَمُوا بِأَنَّ الْخُلْعَ مُعَاوَضَةٌ مُحْضَةٌ؛ فِيهَا مُشَابَهَةٌ الْجُعَالَةِ<sup>(٥)</sup>.

وَالصُّورَةُ الَّتِي بَدَأَ بِهَا الْمُصَنِّفُ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهَا حُكْمُ الْمُعَاوَضَةِ، وَجَانِبُ التَّعْلِيقِ فِيهَا مَغْمُورٌ جِدًّا، وَالْمُصَنِّفُ لَمْ يَذْكُرِ الْقَوْلَ الْإِجْمَالِيَّ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْقَوْلَ التَّفْصِيلِيَّ بِالصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا وَفِيهِ كِفَايَةٌ.

- (١) انظر: نهاية المطلب: ٣٢٨/١٣ الوسيط: ٣/٢٣٩ التهذيب: ٥/٥٦٥ الشرح الكبير: ٨/٤٠٤ روضة الطالبين: ٥/٦٨٥ المطلب العالي: لوح ٢٧٩/ب.
- (٢) في الشرح الكبير: [ما يخرج من ملكه]: ٨/٤٠٧.
- (٣) في نسختي: (د، م) [مرتب].
- (٤) ورد في هذا الموضع جملة: [والوفاء يحكمهما في ثلاث مسائل] وفي نسخة: (د) [في مسائل]. كذا في نسخ المخطوط الثلاث، ولم يتبين لي مراد المصنف منها.
- (٥) الجعالة: الجعل بالضم الأجر، وشرعاً: ما يجعل للإنسان على شيء فعله، وصورتها أن يقول: من رد عبدي الآبق، أو دابتي الضالة، أو نحوهما فله كذا. انظر: المصباح المنير: ١/١٠٢ تهذيب الأسماء واللغات: ٣/٤٩.
- (٦) انظر: نهاية المطلب: ٣٢٨/١٣ الوسيط: ٣/٢٣٩-٢٤٠ التهذيب: ٥/٥٦٥ الشرح الكبير: ٨/٤٠٧ روضة الطالبين: ٥/٦٨٥ المطلب العالي: لوح ٢٧٩/ب.

قَالَ: / (وَلَهُ الرَّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِهَا)،<sup>(١)</sup> وَلَهُ الرَّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِهَا تَغْلِيْبًا لِحُكْمِ  
المُعَاوِضَةِ كَالْبَيْعِ<sup>(٢)</sup>.

[للزوج الرجوع  
قبل قبول الزوجة  
تغليبا لحكم  
المعاوضة]

وَلَمْ نَرِ<sup>(٣)</sup> خِلَافًا فِي ذَلِكَ إِلَّا لِلْعَبَادِيِّ<sup>(٤)</sup> فِي الزِّيَادَاتِ<sup>(٥)</sup>، فَإِنَّهُ مَا جَوَّزَ الرَّجُوعَ،  
وَطَرَدَهُ فِيهَا إِذَا قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: "أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفٍ"، وَجَوَّزْنَا<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَحْتَمِلُ  
الِانْتِقَاصَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ، وَفِي الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ مَعْنَى الْيَمِينِ، هَذَا قَوْلُهُ، وَهُوَ رِعَايَةٌ لِمَعْنَى  
التَّعْلِيْقِ.

وَاعْتَدَرَ الْإِمَامُ: بِأَنَّ لِمَالِكِ الطَّلَاقِ التَّصْرُفَ فِيهِ، فَإِنْ نَجَّزَهُ تَنَجَّزَ، وَإِنْ جَرَّدَ  
تَعْلِيْقَهُ ائْتَمَعَ الرَّجُوعُ، وَإِنْ أَدْرَجَهُ فِي [صِيغَةٍ]<sup>(٧)</sup> مُعَاوِضَةٍ فَكِنَايَةٌ مُعَلَّقَةٌ إِنْ لَمْ يَرْجِعْ،  
وَهَذَا بِمِثَابَةِ إِفْضَاءِ الْكِتَابَةِ<sup>(٨)</sup> الْفَاسِدَةِ إِلَى الْعِتْقِ عَلَى قَاعِدَةِ التَّعْلِيْقِ<sup>(٩)</sup>، ثُمَّ الرَّجُوعُ  
فِيهَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّهَا أُثْبِتَتْ عَلَى صِفَةٍ<sup>(١٠)</sup> يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْفَسْخُ، وَمَالِكُ التَّعْلِيْقِ لَمْ يُجْزِمِ  
تَعْلِيْقَهُ<sup>(١١)</sup>.

(١) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٢) انظر: نهاية المطلب: ٣٢٨/١٣ الوسيط: ٢٣٩/٣ التهذيب: ٥٦٦/٥ الشرح الكبير: ٤٠٤/٨  
روضه الطالبين: ٦٨٥/٥.

(٣) في نسخة: (د) [يذكر].

(٤) هو أبو عاصم العبادي، تقدمت ترجمته: صفحة: ١٩٦.

(٥) حكاه ابن الرفعة في المطلب العالي: لوح ٢٨٠/ب وانظر: كفاية النبيه: لوح ١١٨/أ.

(٦) في نسخة: (ز) [صفة]، والمثبت من نسختي: (د، م) ومن نهاية المطلب: ٣٣٤/١٣.

(٧) الكتابة: مصدر كتب، وهي: أن يكتب السيد عبده على مال يؤديه إليه منجماً، فإذا أداه صار حراً.  
وسميت بذلك لأن العبد يكتب على نفسه لمولاه ثمنه، ويكتب مولاه له عليه العتق.

انظر: النهاية لابن الأثير: ١٤٨/٤ لسان العرب: ٧٠٠/١.

(٨) لأن العتق في الكتابة الفاسدة يتعلق بحصول الصفة.

روضه الطالبين: ٤٨١/٨.

(٩) في نهاية المطلب: ٣٣٤/١٣ [صيغة].

(١٠) انظر: نهاية المطلب: ٣٣٤/١٣ المطلب العالي: لوح ٢٨٠/ب.

قَالَ: (وَيُشْتَرَطُ قَبُولُهَا بِلَفْظٍ) <sup>(١)</sup> يَعْنِي تَقْوِيلُ: "قَبِلْتُ" أَوْ "اخْتَلَعْتُ" أَوْ [شرط قبول المرأة في المخالعة إذا ابتداء الزوج]

"صَمِنْتُ لَكَ ذَلِكَ" وَنَحْوَهُ، قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (هَذَا إِذَا قُلْنَا الْمُعَاطَةَ) <sup>(٢)</sup> لَا يَنْعَقِدُ بِهَا الْبَيْعُ وَنَحْوَهُ، فَإِنْ قُلْنَا يَنْعَقِدُ، فَقَدْ يُقَالُ: يَكْفِي أَنْ تَأْتِيَ بِبَدَلٍ يَدُلُّ عَلَى الْقَبُولِ وَالرِّضَا، وَقَدْ يُقَالُ: لَا يَكْفِي؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "طَلَّقْتُكَ عَلَى الْأَلْفِ"، أَوْ "أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ"، أَوْ "خَالَعْتُكَ عَلَى الْأَلْفِ" <sup>(٣)</sup> يَفْتَضِي إِثْبَاتَ أَلْفٍ فِي الذِّمَّةِ، وَالْمُعَاطَةَ إِنَّمَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِلْأَعْيَانِ، فَالْمَبْدُولُ حِينَئِذٍ غَيْرٌ مَّا تَعَلَّقَ بِهِ الطَّلَاقُ فَلَا يَقَعُ.

قَالَ: وَبِالْجُمْلَةِ فَالَّذِي أوردَهُ الرَّافِعِيُّ مَوْجُودٌ فِيهَا إِذَا قَالَ لَهَا: "أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ" فَأَعْطَتْهُ أَلْفًا عَلَى الْفَوْرِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ <sup>(٤)</sup> وَالْمَتَوَلَّى <sup>(٥)</sup>: إِنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ؛

(١) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٢) المعاطة: أن يتفقا على ثمن ومثمن ويعطيا من غير إيجاب ولا قبول، وليست بيعا على المذهب، والراجح أن البيع ينعقد بكل ما يعده الناس بيعا، لأنه لم يصح في الشرع اشتراط لفظ، فوجب الرجوع إلى العرف كغيره من الألفاظ.

انظر: نهاية المطلب: ٣٧٨/١٣ روضة الطالبين: ٥/٣ تحفة المحتاج: ٢٢٣/١٦.

(٣) [خالعتك على ألف] ساقطة من: (ز).

(٤) هو: عبد السيد محمد بن عبد الواحد البغدادي، أبو النضر ابن الصباغ، فقيه الشافعية في العراق، من أكابر أصحاب الوجوه، له الشامل في الفروع، والكامل في الخلاف، توفي سنة: ٤٧٧هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٢٢/٥ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٥١/٢ الخزائن السنية: ٨٣-٥٤.

(٥) هو: عبد الرحمن بن مأمون بن علي بن إبراهيم النيسابوري، أبو سعد المتولي، ولد سنة: ٤٢٦هـ وقيل: ٤٢٧هـ أحد أصحاب الوجوه، من تصانيفه: التتمة وكتاب في أصول الدين، ومختصر في الفرائض، توفي سنة: ٤٧٨هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠٦/٥ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٤٧/١ وفيات الأعيان: ١٣٣/٣.

(٦) انظر: تتممة الإبانة: ٤٠٨.

لأنه/ طَلَّقَهَا عَلَى أَلْفٍ، فَكَيْفَ حَصَلَتْ لَهُ وَقَعَ بِهَا الطَّلَاقُ، قَالَ: وَكَلَامُ ابْنِ دَاوُدَ (١) ب ١٩٢/ز  
يَقْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ (١) (١).

قَالَ: (غَيْرُ مُنْفَصِلٍ) (١) يَعْنِي لَوْ اشْتَعَلَتْ / بِكَلَامٍ آخَرَ، أَوْ تَحَلَّلَ زَمَانٌ طَوِيلٌ، [من شرط القبول  
اللفظ المتصل] ثَمَّ قَبِلَتْ لَمْ يَنْفُذْ (١)، وَهَذَا يُسَمَّى مَجْلِسَ التَّوَجُّبِ (١)، وَمِثْلُهُ مَذْكُورٌ فِي الْبَيْعِ فِي م ١٠٣/ب  
الِاتِّصَالِ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، وَهُوَ أَقْصَرُ مِنْ مَجْلِسِ الْخِيَارِ الَّذِي يَنْعَقِدُ فِيهِ الْبَيْعُ (١)،  
وَسَنْعِيدُ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ قَرِيبًا.

لَكِنْ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْخُلْعِ مِنَ الْإِتِّصَالِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الْبَيْعِ؟ أَوْ يَكُونُ أَوْسَعَ  
قَلِيلًا لِمَا فِيهِ مِنْ جِهَةِ التَّعْلِيْقِ، كَلَامُ الْأَكْثَرِينَ يُشِيرُ إِلَى الْأَوَّلِ، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا

(١) هو: محمد بن داود بن محمد الداودي أبو بكر الشافعي، المعروف بالصيدلاني نسبة إلى بيع العطر،  
وبالداودي أيضًا نسبة إلى أبيه، من أئمة أصحاب الوجوه الخراسانيين ومن عظماء تلامذة القفال  
المروزي، شرح مختصر المزني، وشرح فروع ابن الحداد، لم يعرف تاريخ وفاته.  
انظر: طبقات الفقهاء: ٢٣٠ طبقات الشافعية الكبرى: ٤/١٤٨، ١٤٩ طبقات الشافعية لابن قاضي  
شبهة: ٢١٤، ٢١٥.

(٢) قال الشافعي: (إن قال لها: أنت طالق إن أعطيتني ألفًا، فقالت: خذها مما لي عليك، أو قالت: أنا  
أضمنها لك وأعطيك بها رهناً، لم يكن هذا طلاقاً... ولو أعطته ألفاً في وقت الخيار لزمه الطلاق، فإن  
لم تعطه الألف حتى يمضي وقت الخيار ثم أعطته إياها لم يلزمه الطلاق).  
الأم: ١٩٨/٥ وانظر: نهاية المطلب: ١٣/٣٧٩ كفاية النبيه: لوح ١١٨/ب.

(٣) المطالب العالي: لوح ٢٨٠/ب - لوح ٢٨١/أ.

(٤) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٥) انظر: الشرح الكبير: ٨/٤٠٤ روضة الطالبين: ٥/٦٨٥-٦٨٦.

(٦) قال النووي: (مجلس التواجب: وهو ما يحصل به الارتباط بين الإيجاب والقبول، ولا نظر إلى مكان  
العقد). روضة الطالبين: ٥/٦٨٧.

(٧) في نسختي: (د، م) [الذي في البيع].

يُشِيرُ إِلَى الثَّانِي، وَالْمَرْجِعُ<sup>(١)</sup> فِي ذَلِكَ - عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ - إِلَى الْعُرْفِ<sup>(٢)</sup>.

[الاختلاف بين  
الإيجاب والقبول]

ب ٩٦/د

قَالَ: (فَلَوْ اخْتَلَفَ إِجَابٌ وَقَبُولٌ كَطَلَّقْتُكَ بِأَلْفٍ فَقَبِلْتَ بِأَلْفَيْنِ وَعَكْسِهِ، أَوْ طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَقَبِلْتَ وَاحِدَةً بِثَلَاثِ أَلْفٍ فَلَعُو<sup>(٣)</sup>) الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: "إِذَا قَالَ / طَلَّقْتُكَ بِأَلْفَيْنِ" فَقَبِلْتَ بِأَلْفٍ لِأَنَّكَ لَعَوْتَ، وَإِذَا قَالَ: "بِأَلْفٍ" فَقَالَتْ: "بِأَلْفَيْنِ" فَفِي التَّهْذِيبِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ كَذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: إِنَّهُ الظَّاهِرُ<sup>(٥)</sup>، وَفِي الشَّامِلِ<sup>(٦)</sup>: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: "أَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ" فَقَبِلْتَ بِأَلْفَيْنِ صَحَّ، وَلَا تَلْزَمُهَا الْأَلْفُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجِبْ إِلَّا أَلْفًا، وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: "إِذَا قَالَ: طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ" فَقَبِلْتَ وَاحِدَةً بِثَلَاثِ أَلْفٍ فَهُوَ لَعَوٌ أَيْضًا، لَا يَصِحُّ كَنْظِيرُهُ مِنَ الْبَيْعِ<sup>(٧)</sup>.

(١) في نسخة: (د) [المرجوع] وهو خطأ.

(٢) انظر: الحاوي: ١٠/٥٢ الأشباه والنظائر لابن السبكي: ١/١٢٤ الأشباه والنظائر للسيوطي: ١/٤٠٩ المطلب العالي: لوح ٢٨١/ب.

(٣) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٤) قال البغوي: (لو قال: طَلَّقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ، فَقَبِلْتَ عَلَى أَلْفَيْنِ لَمْ يَقَعْ، لِأَنَّهُ مُحَضَّ مَعَاوِضَةٌ؛ فَيَشْتَرَطُ فِيهِ الْإِنْفَاقَ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ).

التَهْذِيبِ: ٥/٥٦٨ وانظر: الشرح الكبير: ٨/٤٠٥ روضة الطالبين: ٥/٦٨٦.

(٥) الشرح الكبير: ٨/٤٠٤.

(٦) الشامل: شرح لمختصر المزني، ألفه عبد السيد بن محمد بن الصباغ، المتوفى سنة: ٤٧٧ هـ عن المؤلف بتأصيل مسائل الكتاب بذكر أدلتها، قال عنه ابن خلكان: (هو من أجود كتب الشافعية، وأصحها نقلاً، وأثبتها أدلة).

انظر: وفيات الأعيان: ٣/٢١٧ كشف الظنون: ٢/١٠٢٥ وحقق جزء منه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٧) نقله عن الشامل لابن الصباغ الرافعي في الشرح الكبير: ٨/٤٠٤ هـ وانظر: الوسيط: ٥/٣١٧  
⇐=



قَالَ: (وَلَوْ قَالَ طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَقَبِلْتَ وَاحِدَةً بِأَلْفٍ، فَالْأَصَحُّ وَتُوعٌ [إذا قال طلقتك ثلاثا بألف، فقبلت واحدة بألف] الثَّلَاثُ وَوَجُوبُ أَلْفٍ) <sup>(١)</sup> أَمَّا وَتُوعُ الثَّلَاثِ فَهُوَ قَوْلُ الْقَفَّالِ وَالْأَكْثَرِينَ <sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهَا وَافَقَتْ فِي الْعَوَاضِ، وَلَيْسَ إِلَيْهَا عَدَدُ الطَّلَاقِ <sup>(٣)</sup>، وَقَدْ أَوْقَعَهُ بِصِفَةِ وَحَصَلَ لَهُ مَقْصُودُهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ عَبْدَيْنِ بِأَلْفٍ، فَقَبِلَ أَحَدَهُمَا بِالْأَلْفِ، فَإِنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ مَقْصُودُ الْمُشْتَرِيِّ، وَالطَّلَاقُ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْمَرْأَةِ، هَكَذَا عَلَّلَهُ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ <sup>(٤)</sup>.

وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الطَّلَاقُ فِي مِلْكِهَا؛ فَهِيَ لَهَا غَرَضٌ فِي أَنْ تَحْصَلَ الْبَيْنُوتَةُ الْكُبْرَى؛ لِتُمْكِّنَ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ بِدُونِ <sup>(٥)</sup> مُحَلِّلٍ، فَكَانَ ذَلِكَ الْغَرَضُ كَالْمِلْكِ مَقْصُودًا لَهَا.

وَقَالَ ابْنُ الْحَدَّادِ <sup>(٦)</sup>: لَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ كَالْمُعَلَّقِ بِقَبُولِهَا، وَهِيَ لَمْ

==

روضة الطالبين: ٦٨٦/٥ المطلب العالي: لوح ٢٨٢/أ.

(١) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٢) ذكره النووي في الروضة: ٦٨٦/٥.

(٣) انظر: الوسيط: ٣١٧/٥ الشرح الكبير: ٨/٤٠٥ روضة الطالبين: ٦٨٦/٥ المطلب

العالي: ٢٠/لوح ١٠/ب.

(٤) الوسيط: ٣١٧/٥ وانظر: روضة الطالبين: ٦٨٦/٥ المطلب العالي: لوح ٢٨٠/ب.

(٥) في نسختي: (د، م) [بغير].

(٦) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر أبو بكر بن الحداد المصري الشافعي، ولد سنة: ٢٦٤هـ، كان

عارفاً بالحديث والفقه واللغة وغيرها، من تصانيفه: الفروع، المختصر، أدب القضاء، توفي سنة:

٣٤٥هـ.

انظر: طبقات الفقهاء: ٢٠٤ سير أعلام النبلاء: ٤٤٦/١٥ طبقات الشافعية الكبرى: ٧٩/٣.

تَقْبَلُ إِلَّا وَاحِدَةً فَلَمْ يَقَعْ غَيْرُهَا، كَمَا أَتَاهَا لَوْ لَمْ تَقْبَلْ شَيْئًا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ صَاحِبُ التَّيَمِّهِ<sup>(٢)</sup>: (لَا) يَقَعُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الإِجَابَ وَالْقَبُولَ لَمْ يَتَّفِقَا، فَلَا تَصِحُّ الْمَعَاوِضَةُ<sup>(٣)</sup>، كَمَا لَوْ قَالَ: "بِعْتُكَ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ بِالْأَلْفِ"، فَقَالَ: "قَبِلْتُ أَحَدَهُمَا بِالْأَلْفِ" لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ، وَأَمَّا وُجُوبُ الْأَلْفِ - وَهُوَ الْمُسَمَّى - فَلِأَنَّ الإِجَابَ وَالْقَبُولَ مُتَعَلِّقَانِ بِهِ وَوَارِدَانِ عَلَيْهِ، وَقَالَ الإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ: إِنَّهُ/ الصَّحِيحُ<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ ز/ ١٩٣ ب الرَّافِعِيُّ: إِنَّهُ أَظْهَرُ<sup>(٥)</sup>، وَبِهِ أَجَابَ ابْنُ الْحَدَّادِ وَالشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ<sup>(٦)</sup>.

وَأَطْلَقَ الرَّافِعِيُّ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِنَا بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ، فَيَقْتَضِي أَنَّهُ سَوَاءٌ، قُلْنَا: تَقَعُ

(١) انظر: الوسيط: ٣١٨/٥ روضة الطالبين: ٥/٦٨٦.

(٢) تَيَمُّةُ الإِبَانَةِ: لأبي سعد، عبد الرحمن بن مأمون المتولي، لم يكمله، والتتمة كالشرح للإبانة، عبارة عن تسميات واستدراكات عليه، جاءت ضمن كتاب الإبانة غير مفصلة عنه، جمع فيها الغرائب والمسائل والوجوه التي لا تكاد توجد في كتاب غيرها.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٨١ سير أعلام النبلاء: ١٨/٢٦٥ كشف الظنون ١/١ الخزائن السنوية: ٣٠ وحقق في رسائل جامعية بجامعة أم القرى.

(٣) في نسخة: (د)[لم].

(٤) تتممة الإبانة: ٤١٦ بتصرف وانظر: الشرح الكبير: ٨/٤٠٥.

(٥) انظر: نهاية المطلب: ١٣/٣٣٠ الوسيط: ٣/٢٣٩.

(٦) الشرح الكبير: ٨/٤٠٥.

(٧) هو: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو محمد الجويني، والد إمام الحرمين، كان يلقب بركن الإسلام، من تصانيفه: الفروق، والسلسلة، والتبصرة، توفي سنة: ٤٣٨هـ.

انظر: طبقات الفقهاء: ١/٢٢٨ طبقات الشافعية الكبرى: ٥/٧٣ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/٢٥٥.

(٨) حكاها عنها الرافي والنوي، انظر: روضة الطالبين: ٥/٦٨٦ الشرح الكبير: ٨/٤٠٥.

الثَّلَاثُ أَوْ وَاحِدَةً، وَيُؤَيِّدُهُ<sup>(١)</sup> نِسْبَتُهُ إِلَى جَوَابِ ابْنِ الْحَدَّادِ، وَقَالَ ابْنُ سُرَيْجٍ<sup>(٢)</sup>: لَا يَجِبُ الْمُسَمَّى وَإِنَّمَا يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يَتَحَرَّرْ مَنْ مَذْهَبِ ابْنِ سُرَيْجٍ؛ هَلْ هُوَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ أَوْ وَاحِدَةٍ؟، لَكِنَّ الْقَوْلَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى قَوْلِ الْوَاحِدَةِ رُبَّمَا يَكُونُ لَهُ وَجْهٌ، وَعَلَى قَوْلِ الثَّلَاثِ لَا وَجْهَ لَهُ، وَهَذِهِ ثَلَاثُ مَسَائِلٍ مِنَ الْأَرْبَعِ الَّتِي قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ: إِنَّهُ يُغَلَّبُ فِيهَا جَانِبُ الْمَعَاوِضَةِ، الرَّجُوعُ، وَاخْتِصَاصُ الْقَبُولِ بِالْمُجْلِسِ، وَلَعُوُ الْقَبُولِ بِدُونِ الْقَدْرِ الَّذِي أَوْجَبَهُ، وَالرَّابِعَةُ إِذَا قَالَ لَامْرَأَتَيْنِ: "طَلَّقْتُكُمَا بِالْأَلْفِ" فَقَبِلَتْ إِحْدَاهُمَا لَمْ يَصِحَّ<sup>(٤)</sup>.

[ألفاظ الزوج إذا كان هو المبتدئ]

قَالَ: (وَإِنْ بَدَأَ بِصِيغَةِ تَعْلِيْقٍ، كَمَتَى أَوْ مَتَى مَا / أَعْطَيْتَنِي فَتَعْلِيْقٍ)<sup>(١)</sup>، هَذَا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ أَلْفَاظِ الزَّوْجِ إِذَا كَانَ هُوَ الْمُبْتَدِئُ، فَإِذَا ابْتَدَأَ بِالتَّعْلِيْقِ فَتَارَةً يَكُونُ الشَّرْطُ الَّذِي أَتَى بِهِ يَقْتَضِي التَّرَاخِيَّ فَيَقْوَى<sup>(٢)</sup> جَانِبُ التَّعْلِيْقِ جِدًّا، وَيَنْغَمِرُ جَانِبُ<sup>(٣)</sup> الْمَعَاوِضَةِ جِدًّا عَلَى عَكْسِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: "مَتَى أَعْطَيْتَنِي كَذَا" أَوْ "مَتَى مَا أَعْطَيْتَنِي كَذَا"، أَوْ "أَيَّ وَقْتٍ" أَوْ "أَيَّ حِينٍ" أَوْ "زَمَانٍ"<sup>(٤)</sup>، لِمَا فِي هَذِهِ الصِّيغِ كُلِّهَا مِنَ الْعُمُومِ، فَإِنَّ هَذِهِ الشَّرُوطَ كُلُّهَا أَسْمَاءُ زَمَانٍ بِزِيَادَةِ إِفَادَةِ عُمُومٍ فِي

(١) في نسخة: (د) [يؤيد].

(٢) ذكره عنه الرافعي والنووي: الشرح الكبير: ٨ / ٤٠٥ روضة الطالبين: ٥ / ٦٨٦.

(٣) في نسخة: (د) سقط بمقدار سطر، من هذا الموضع إلى قوله: [له وجه].

(٤) انظر: الوسيط: ٣ / ٢٤٠ التهذيب: ٥ / ٥٦٦ روضة الطالبين: ٥ / ٦٨٨ الشرح الكبير: ١٣ / ٤٠٨.

(٥) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٦) في نسخة: (د) [فاقتضى] وهو خطأ.

(٧) قوله: [جانب] ساقطة من نسخة: (م).

(٨) انظر: الأم: ٥ / ١٩٨ الحاوي: ١٠ / ٤٥ المهذب: ٢ / ٧٢ نهاية المطلب: ١٣ / ٣٣١، ٣٨٧

الوسيط: ٥ / ٣١٨ روضة الطالبين: ٥ / ٦٨٦ الشرح الكبير: ١٣ / ٤٠٥ المطلب العالي: لوح

٢٨٢ / ب.

أَزْمَانِيهَا، وَهُوَ عُمُومٌ بَدَلٌ لَّا عُمُومٌ شُمُولٌ<sup>(١)</sup>.

وَتَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالزَّمَانِ تَارَةً يَكُونُ بِمُسْمَاهُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ أَفْرَادِهِ، وَهُوَ الَّذِي سَنَدَّكُرُهُ فِي صِيغَةِ "إِذَا"، وَتَارَةً يُنصُّ عَلَى تَعْلِيْقِهِ بِأَفْرَادِهِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مُنَوِّطًا بِكُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا /<sup>(١)</sup> يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِهِ، كَقَوْلِهِ: "كُلُّ وَقْتٍ" أَوْ "كُلُّ حِينٍ" أَوْ "كُلُّ زَمَانٍ" أَوْ "كُلَّمَا"، فَهَذَا هُوَ الَّذِي نُرِيدُهُ بِعُمُومِ الشُّمُولِ؛ يَتَكَرَّرُ الْحُكْمُ فِيهِ بِتَكَرُّرِهِ، وَتَارَةً يَكُونُ مُنَوِّطًا بِالْأَفْرَادِ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّرٍ؛ بَلْ بِالمُسَمَّى السَّارِي فِي جَمِيعِهَا مَنْظُورًا إِلَى أَفْرَادِهَا مِنْ غَيْرِ إِنَاطَةِ الْحُكْمِ بِكُلِّ فَرْدٍ مِنْهُ بِخُصُوصِهِ، وَهُوَ عُمُومٌ الْبَدَلِ، كَهَذَا الْقِسْمِ الَّذِي يَجِيءُ، فَإِنَّ صِيغَةَ "أَيَّ" مُضَافَةٌ إِلَى الْوَقْتِ مَوْضُوعَةٌ لِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ صِيغَةُ "مَتَى" مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ، سِوَاءَ زَيْدَتْ عَلَيْهَا "مَا"، أَمْ لَمْ تُزَدْ.

[صيغة كل وقت]

وَلَا شَكَّ أَنَّ صِيغَةَ "كُلُّ وَقْتٍ" تُفِيدُ التَّكَرَّرَ<sup>(١)</sup>، وَإِنَاطَةَ الْحُكْمِ بِكُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ بِخُصُوصِهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِعُمُومِ الشُّمُولِ<sup>(١)</sup>، وَالتَّكَرَّرُ هُنَا؛ لِأَنَّ أَفْرَادَهَا أَزْمَنَةٌ، بِخِلَافِ "كُلِّ رَجُلٍ" لِأَنَّهَا لَا تُفِيدُ التَّكَرَّرَ<sup>(١)</sup>، لِأَنَّ أَفْرَادَهَا أَشْخَاصُ الرَّجُلِ فَقَطْ.

[صيغة أي وقت]

وَصِيغَةُ "أَيَّ وَقْتٍ" دُونَهَا لَا تُفِيدُ التَّكَرَّرَ<sup>(١)</sup> وَتُفِيدُ إِنَاطَةَ الْحُكْمِ بِالْأَفْرَادِ بِخُصُوصِهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمَّى ذَلِكَ الزَّمَانِ، لِأَنَّ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، وَهُوَ

(١) انظر: الإبهاج شرح المنهاج: ١٠١/٢.

(٢) اللوح ذو الرقم: (١٠٤) من نسخة (م) غير موجود ضمن المصورة التي بين يدي.

(٣) انظر: روضة الطالبين: ٥٥/٨.

(٤) العموم الشمولي هو: اللفظ العام الذي يتناول جميع الأفراد دفعة، أما العموم البدلي فهو: المطلق، وسمي عاما لا اعتبار أن أفرادها التي يستعمل في كل فرد منها على البدل غير منحصرة.

انظر: الفروق: ١/٢٨٢ إرشاد الفحول: ٤٢/١.

(٥) في نسخة: (د) سقط بمقدار سطر، من هذا الموضع إلى قوله: [ لا تفيد التكرار ].

(٦) انظر: روضة الطالبين: ٥٥/٨.

ز/ ١٩٣ ب

المُسَمَّى بِعُمُومِ البَدَلِ./

[صيغة متى]

وَصِيغَةُ "مَتَى" دُونَهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُفِيدُ التَّكْرَارَ<sup>(١)</sup> وَلَا إِنَاظَةَ الحُكْمِ بِالأَفْرَادِ أَصْلًا،  
لَا مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، وَلَا مِنْ حَيْثُ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي المُسَمَّى، لَكِنْ تُفِيدُ اتِّسَاعَ الزَّمَانِ  
الشَّامِلِ لَهَا، وَقَدْ تُعَدُّ فِي الأَفَاطِ العُمُومِ كَذَلِكَ، لِأَنَّ مُسَمَّاءَ الزَّمَانِ العَامُّ.

[صيغة إذا]

وَصِيغَةُ "إِذَا" دُونَهَا<sup>(٢)</sup> لَا تُفِيدُ إِلاَّ مُسَمَّى الزَّمَانِ، وَلَا تُفِيدُ اتِّسَاعَ وَلَا شَيْئًا  
بِمَا تَقَدَّمَ، وَلَا عُمُومَ فِيهَا أَصْلِيًّا<sup>(٣)</sup>، بَلْ إِطْلَاقُ هَذِهِ الصِّيغَةِ الأَرْبَعِ؛ وَإِنْ دَلَّتْ عَلَى  
الزَّمَانِ فَتَرْتِيبُهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

[ما يترتب على  
بداية الزوج  
بصيغة تعليق]

قَالَ: (فَلَا رُجُوعَ لَهُ، وَلَا يُشْتَرَطُ القَبُولُ لَفْظًا، وَلَا الإِعْطَاءُ فِي المَجْلِسِ)<sup>(٤)</sup>؛  
لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ، وَلَا خِلَافَ عِنْدَنَا أَنَّهَا إِذَا أَعْطَتْهُ مَا شَرَطَهُ<sup>(٥)</sup> وَقَعَ الطَّلَاقُ، سَوَاءً  
اقتَصَرَتْ عَلَيْهِ أَوْ زَادَتْ، وَهُوَ، فِيمَا إِذَا اقتصرت، أَوْ زَادَتْ زِيَادَةً مُفْرَدَةً عَمَّا شَرَطَهُ،  
مَحَلُّ إِجْمَاعٍ<sup>(٦)</sup>.

د/ ٩٧ ب

/ وَإِنْ وَقَعَتِ الزِّيَادَةُ مَعَ المُشْرُوطِ، قَالَ المَاوَرِدِيُّ: (ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ العِرَاقِ  
إِلَى أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ)<sup>(٧)</sup>، وَمُرَادُهُ بَعْضُ الحَنْفِيَّةِ، فَظَنَّ ابْنُ يُونُسَ<sup>(٨)</sup> أَنَّهُ بَعْضُ العِرَاقِيِّينَ مِنْ

(١) المصدر السابق.

(٢) في نسخة: (د): سقط وزيادة، فكتب الناسخ العبارة هكذا [إذوانها].

(٣) في نسخة: (د): [أصلاً].

(٤) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٥) في نسخة: (د): [ما شرط].

(٦) انظر: الأم: ٢٠٦/٥ مختصر المزي: ١٨٩/١ نهاية المطالب: ٣٨٧/١٣ حلية العلماء: ٥٥٣/٦ روضة  
الطالبين: ٧٠٩/٥.

(٧) الحاوي: ٤٢/١٠ وانظر: حلية العلماء: ٥٥٣/٦.

(٨) هو: محمد بن يونس بن محمد بن منعة الإربلي، ثم الموصلية، عماد الدين، أبو حامد شيخ الشافعية، ولد  
⇐=

أَصْحَابِنَا؛ فَحَكَاهُ وَجَهًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مِنَ الْحَفِيَّةِ، وَبَبَّ عَلَيْهِ شَيْخُنَا ابْنُ الرَّفْعَةِ<sup>(١)</sup> ، وَلَا وَجَهَ لِلْقَوْلِ بَعْدَ الْوُقُوعِ، وَإِنَّمَا نَشَأُ مِنْ عَدَمِ الْمُعَاوَضَةِ، وَهَذَا تَعْلِيقٌ مُحْضٌ، وَهُوَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ: يُغَلَّبُ فِيهَا حُكْمُ التَّعْلِيقِ وَهِيَ ثَلَاثٌ.

[تعليق الخلع  
بصيغة متى لم  
تعطني]

فَرَعٌ مِنَ الْحَاوِي: (لَوْ قَالَ: "مَتَى لَمْ تُعْطِنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ"، اقْتَضَى ذَلِكَ الْفَوْرَ، فَمَتَى جَاءَ زَمَانٌ يُمَكِّنُهَا دُفْعَ الْأَلْفِ فِيهِ فَلَمْ تَدْفَعِهَا طَلَقْتَ)<sup>(١)</sup>، -يَعْنِي رَجْعِيًّا- فَافْهَمْ هَذَا وَهُوَ أَنَّ "مَتَى" تَقْتَضِي الْفَوْرَ فِي النَّفْيِ، وَتَقْتَضِي التَّرَاخِي فِي الْإِبْتَاتِ<sup>(٢)</sup>، وَسَبَبُهُ دَلَالَتُهَا عَلَى أَيِّ زَمَانٍ كَانَ بِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ.

[تعليق الخلع  
بصيغة إن وإذا  
واشترط الفور]

قَالَ: (وَإِنْ قَالَ: إِنْ، أَوْ إِذَا أُعْطِيتَنِي فَكَذَلِكَ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ إِعْطَاءٌ عَلَى الْفَوْرِ)<sup>(١)</sup>، قَدْ قَدَّمْنَا أَرْبَعَ صَيَغٍ، وَ"إِذَا" صَيَغَةٌ حَامِسَةٌ تُشَارِكُ "مَتَى" فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا اسْمٌ زَمَانٍ، وَتُفَارِقُهَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ "مَتَى"، كَمَا قَدَّمْنَا، مُسَمَّاهَا زَمَانٌ عَامٌّ، وَمُسَمَّى "إِذَا" زَمَانٌ مُطْلَقٌ لَا عَامٌّ، فَمِنْ جِهَةٍ مُشَارَكَتِهَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِي<sup>(٢)</sup>:

⇐ =

سنة: ٥٣٥هـ تفقه على والده، ببغداد قال ابن خلكان: كان إمام وقته في المذهب والأصول والخلاف، وكان له صيت عظيم في زمانه، مات: سنة: ٦٠٨هـ.

طبقات الشافعية الكبرى: ١٠٩/٨ سير أعلام النبلاء: ٤٩٨/٢١ وفيات الأعيان: ٢٥٣/٤.

(١) المطلب العالي: لوح ٢٨٢/ب وانظر: والنجم الوهاج: ٤٥٢/٧.

(٢) الحاوي: ٤٦/١٠ وقال النووي: (ولو قال: متى لم أطلقك، ... فمضى زمن يسع الفعل ولم يفعل، طلقت على المذهب).

روضة الطالبين: ١٢١/٦.

(٣) انظر: مغني المحتاج: ٢٧٠/٣.

(٤) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٥) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله أبو إسحاق الشيرازي، شيخ الشافعية في الشيراز، ولد ⇐ =

إِنَّمَا مِثْلُ "مَتَى" مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ: "مَتَى أَلْقَاكَ" جَازَ أَنْ تَقُولَ: "إِذَا شِئْتُ" كَمَا تَقُولُ "مَتَى شِئْتُ" و"أَيَّ وَقْتٍ شِئْتُ" وَلَا تَقُولُ: "إِنْ شِئْتُ"<sup>(١)</sup> وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ لِمَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّ مُسَمَّاهَا مُطْلَقٌ لَا عَامٌّ، وَالِاحْتِجَاجُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ فِي الْجَوَابِ: "إِذَا شِئْتُ"<sup>(٢)</sup> مَعْنَاهُ وَقْتٌ مَشِئْتِكَ، وَهُوَ يَكْفِي فِي الْجَوَابِ، وَلَا ضَرُورَةَ لَنَا أَنْ نَجْعَلَهُ مِثْلَ "مَتَى" فِي الْاسْتِغْرَاقِ.

وَأَمَّا "إِنْ" فَلَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى الزَّمَانِ أَصْلًا وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَسْمَاءِ، بَلْ هِيَ حَرْفٌ يَرْبُطُ الشَّرْطَ بِالْجَزَاءِ، فَلَا يَصِحُّ جَوَابًا عَنِ الْاسْتِنْفَهَامِ الَّذِي فِي "مَتَى" عَنِ الزَّمَانِ، وَاقْتَضَى أَنَّ الْفَوْرَ لَيْسَ مِنْ وَصْفِهَا، بَلْ / مِنْ قَرِينَةِ الْعَوْضِيَّةِ<sup>(٣)</sup> مَعَ عَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى الزَّمَانِ، فَسَوَّى الْأَكْثَرُونَ بَيْنَ "إِذَا" وَ"إِنْ" فِي اقْتِضَائِهِمَا الْفَوْرَ مِنْ قَرِينَةِ الْعَوْضِيَّةِ<sup>(٤)</sup>؛ وَاشْتِرَاكِهِمَا فِي التَّعْلِيْقِ وَعَدَمِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْعُمُومِ، وَإِنْ افْتَرَقَا فِي أَنَّ "إِذَا" دَالَّةٌ عَلَى مُطْلَقِ الزَّمَانِ دُونَ "إِنْ"<sup>(٥)</sup>.

وَقَدْ يَحْطَرُّ لِلْفِطْنِ أَنَّ "إِذَا" مُضَافَةٌ إِلَى مَا بَعْدَهَا، فَقَوْلُهُ "إِذَا أَعْطَيْتَنِي" فِي قُوَّةِ قَوْلِهِ "وَقْتٍ إِعْطَاكَ إِيَّايَ" وَلَوْ صُرِّحَ بِذَلِكَ لَاقْتَضَى<sup>(٦)</sup> الْعُمُومَ؛ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى

==

سنة: ٣٩٣ هـ، من تصانيفه: المهذب، اللمع في الأصول، المعونة في الجدل، توفي سنة: ٤٧٦ هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٤/ ٢١٥ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٣٨.

(١) انظر: المهذب: ٢/ ٧٢-٧٣ الشرح الكبير: ٨/ ٤٠٦ المطلب العالي: لوح ٢٨٣/ أ.

(٢) قوله: [شئت] ساقطة من نسخة: (د).

(٣) سقط نسخة: (د) بمقدار سطر، من هذا الموضع إلى قوله: [من قرينة العوضية].

(٤) انظر: الحاوي: ١٠/ ٤٥ الشرح الكبير: ٨/ ٤٠٦ كفاية النبيه: لوح ١١٧/ ب.

(٥) في نسخة: (د): [إذ].

(٦) في نسخة: (د) [اقتضى].

مَعْرِفَةٍ، فَكَذَلِكَ صِيغَةٌ<sup>(١)</sup> "إِذَا"، وَهَذَا يَلْتَفِتُ عَلَى حَظٍّ مِنَ النَّحْوِ، وَهُوَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي "إِذَا" جَوَابُهَا، أَوْ فِعْلُ الشَّرْطِ؟<sup>(٢)</sup> وَعَلَى كُلِّ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ<sup>(٣)</sup> لَنَا أَنْ نَمْنَعَ تَقْدِيرَ الْإِضَافَةِ فِيهَا وَنَقْدِرَهُ وَقْتًا - مُنَوَّنًا مُنْكَرًا - فِي قَوْلِهِ: "وَقْتًا تُعْطِينِي فِيهِ"، فَلَا يَلْزَمُ / الْعُمُومُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ الْإِضَافَةِ لَا نُسَلِّمُ الْعُمُومَ أَيْضًا عَلَى أَحَدِ قَوْلِي الْأُصُولِيِّينَ<sup>(٤)</sup>، وَلَوْ سَلِّمَ لَمْ يَكُنْ فِي مَرْتَبَةِ الْمُسَمَى الصَّرِيحِ الَّذِي هُوَ مَوْضُوعُ "مَتَى" و"أَيَّ"، إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَعَلَى رَأْيِ الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ لَا يُشْتَرَطُ الْفُورُ فِي "إِذَا"<sup>(٥)</sup>، وَعَلَى رَأْيِ الْأَكْثَرِينَ، يُشْتَرَطُ كَمَا قَالَهُ الْمَصْنُفُ.

وَأَمَّا "إِنْ" فَلَا خِلَافَ عِنْدَنَا فِي اشْتِرَاطِ الْفُورِ فِيهَا إِلَّا مَا سَنَحْكِيهِ عَنْ "شَرْحِ التَّلْخِيصِ"<sup>(٦)</sup>، وَمَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ اقْتِرَانِ الْعَوْضِ بِهَا، وَإِلَّا فَصِيغَةُ التَّعْلِيْقِ وَحَدَّهَا لَا تَقْتَضِي فُورًا، وَبِذَلِكَ بَانَ أَنَّ هَذَا قِسْمٌ ثَالِثٌ مِنَ أَلْفَاظِ الرُّوْجِ عِنْدَ ابْتِدَائِهِ، وَهُوَ مِنْ الْمَسَائِلِ الَّتِي قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ: إِنَّهُ يُوقَى فِيهَا كُلُّ مِنَ الْحُكْمَيْنِ أَصْلَهُ، وَهِيَ أَرْبَعٌ لِتَمَّتْ إِحْدَى عَشْرَةَ، لَكِنَّهُ لَمْ يُمَيِّزْ بَعْضَهَا، وَمَنْ تَبَعَهَا وَجَدَهَا، وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِي تَفْسِيرِ الْمَجْلِسِ الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّعْجِيلُ<sup>(٧)</sup>.

(١) في نسخة: (ز) [صفة] وهو خطأ، والمثبت من نسخة: (د).

(٢) قولان: الأول: هو شرطها، وهو قول المحققين، والثاني: جوابها، وهو قول الأكثرين.

انظر: مغني اللبيب: ١/ ١٣٠ / ٢ / ٦١.

(٣) في نسخة: (ز) [تقدير] والمثبت من نسخة: (د).

(٤) انظر: الأشباه والنظائر للسبكي: ٢/ ٢١١.

(٥) أي: أنها كـ"متى" تفيد التراخي.

(٦) شرح التلخيص: صنفه أبو بكر القفال الصغير شيخ طريقة خراسان، المتوفى سنة: ٤١٧ هـ.

انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ١٨٢ الخرائن السنية: ٥٥.

(٧) انظر: نهاية المطلب: ١٣/ ٣٨٧ الشرح الكبير: ٨/ ٤٠٦ / ٥ / ٦٨٦.

(٨) انظر صفحة: ١٩٩.



[اشفقتراط الظنطور  
مخصوص بالزوجلة  
العلرة دون الأطة]

ثُمَّ ذَكَرَ صَاحِبُ "التَّيْمَةِ" (١) أَنَّ اشْتِرَاطَ التَّعْجِيلِ مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا [كَانَتْ] (٢) الزَّوْجَةُ حُرَّةً، فَإِنْ كَانَتْ أُمَةً وَقَالَ: "إِنْ أُعْطِيتَنِي أَلْفًا فَانْتِ طَالِقٌ" لَمْ يُعْتَبَرِ الْفَوْرُ فِي الإِعْطَاءِ (٣)، بَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ مَهْمَا أُعْطَتْهُ وَإِنْ ائْتَدَ الزَّمَانُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى الإِعْطَاءِ فِي المَجْلِسِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّ لَهَا فِي الغَالِبِ وَلَا مِلْكَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: "إِنْ أُعْطِيتَنِي زِقٌّ (٤) خَمْرٍ (٥) فَانْتِ طَالِقٌ" حَيْثُ يُشْتَرَطُ الْفَوْرُ وَإِنْ لَمْ تَمْلِكِ الخَمْرَ لِأَنَّ يَدَهَا قَدْ تَشْتَمِلُ عَلَى الخَمْرِ، قَالَ: وَلَوْ أُعْطَتْهُ الأُمَّةُ أَلْفًا مِنْ كَسْبِهَا حَصَلَتْ البَيِّنَةُ لِوُجُودِ الصِّفَةِ وَغَلَبَةِ رَدِّ المَالِ إِلَى السَّيِّدِ، وَمُطَابَلَتِهَا بِمَهْرِ المِثْلِ إِذَا عَتَقَتْ (٦).

وَأَنكَرَ ابْنُ الرَّفْعَةِ مَا قَالَهُ صَاحِبُ "التَّيْمَةِ" وَقَالَ: (لَا وَجْهَ لَهُ، وَأَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ أَيضًا بَيْنَ أَنْ تُعْطِيَهُ الأَلْفَ مِنْ كَسْبِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ لِلسَّيِّدِ) (٧)، وَاحْتَجَّ ابْنُ الرَّفْعَةِ: بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي يَدِهَا وَقَدْ لَا يَكُونُ، وَبِمُوافَقَتِهِ عَلَى أَنَّهَا إِذَا أُعْطَتْهُ مِنْ كَسْبِهَا بَانَ، وَيَشْهَدُ لِمَا قَالَهُ صَاحِبُ "التَّيْمَةِ"؛ قَوْلُ شَيْخِهِ القَاضِي / حُسَيْنٍ: إِنَّهُ لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: "إِنْ أُعْطِيتَنِي أَلْفًا فَانْتِ حُرٌّ" لَا يَخْتَصُّ الإِعْطَاءُ بِالمَجْلِسِ (٨)؛ لِأَنَّ العَبْدَ لَا يَمْلِكُ المَالَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ صَاحِبَ "التَّيْمَةِ" أَخَذَ مَا قَالَهُ مِمَّا

١٩٨ / د

(١) تتممة الإبانة: ٤٠٦، ٤٠٧ وانظر: الشرح الكبير: ٤٠٦ / ٨ روضة الطالبين: ٦٨٦ / ٥ المطلب العالي:

لوح ٢٨٣ / ب كفاية النبيه لابن الرفعة: لوح ١١٧ / أ.

(٢) ساقطة من نسخة: (ز) والزيادة من نسخة: (د).

(٣) في نسخة: (د) سقط بمقدار سطر من هذا الموضع إلى قوله: [الإعطاء].

(٤) الزَّقُّ: بالكسر الظرف والسقاء، أو جلد يجز ولا يتنف للشراب.

تحرير ألفاظ التنبيه: ٢١١ المصباح المنير: ٢٥٤ / ١.

(٥) في نسخة: (د): [خمرة].

(٦) انظر: التنبيه: ١٧١ الشرح الكبير: ٤٠٦ / ٨ روضة الطالبين: ٦٨٧ / ٥ المطلب العالي: لوح ٢٨٣ / ب.

(٧) المطلب العالي: لوح ٢٨٣ / ب.

(٨) في نسخة: (د): [في المجلس].

قَالَهُ الْقَاضِي [حُسَيْنٌ] (١) (٢).

وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِيهَا: إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا مَالَ بِيَدِهَا يَكُونُ ذَلِكَ قَرِينَةً فِي عَدَمِ  
الِاخْتِصَاصِ بِالْمَجْلِسِ، وَكَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ؛ لِأَنَّ ظَاهَرَ حَالِهَا ذَلِكَ، وَمُؤَافَقَتَهُ عَلَى  
الْبَيِّنَاتِ إِذَا أُعْطِيَ مِنْ كَسْبِهَا لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ.

تَنْبِيهُ: وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ (فَكَذَلِكَ) مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ فِي الْمَجْلِسِ وَلَا  
رُجُوعَ لَهُ، إِحْقَاقًا "بِمَتَى" فِي هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ، وَفِي "التَّهْذِيبِ" (١) وَجْهٌ: أَنَّهُ يُجُوزُ  
الرُّجُوعُ قَبْلَ الْإِعْطَاءِ، وَهُوَ الَّذِي أوردَهُ صَاحِبُ "المُهَذَّبِ" (٢)، فَلَا تَكُونُ "إِنْ" /  
و"إِذَا" عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ "كَمَتَى".

قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَيَقْرُبُ مِنْهُ مَا حَكَاهُ الْقَاضِي ابْنُ كَجٍّ (١) عَنْ أَبِي الطَّيِّبِ ابْنِ  
سَلَمَةَ (٢): أَنَّ الزَّوْجَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقْبَلَ الْأَلْفَ الَّذِي أَحْضَرْتُهُ، وَيَبْنَ الْأَقْبَلَ (٣).

(١) قوله: [حسين] ساقطة من نسخة: (ز).

(٢) المطلب العالي: لوح ٢٨٣/ب كفاية النبيه لابن الرفعة: لوح ١١٧/ب.

(٣) للبعوي: ٥٦٦/٥.

(٤) للشيرازي: ٧٢-٧٣.

(٥) هو: يوسف بن أحمد بن كج الدينوري، أبو القاسم، القاضي، أحد الأئمة المشهورين وحفاظ المذهب  
المصنفين وأصحاب الوجوه، له كتاب التجريد، توفي سنة: ٤٠٥ هـ.

طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/١٩٨ طبقات الشافعية الكبرى: ٤/٣٥٩ سير أعلام النبلاء:  
١٧/١٨٤.

(٦) هو: محمد بن الفضل بن سلمة بن عاصم الضبي البغدادي الشافعي، أبو الطيب، تفقه على ابن  
سريج، له وجوه في المذهب الشافعي، وقد صنف كتباً عديدة، توفي سنة: ٣٠٨ هـ.

انظر: طبقات الفقهاء: ١٩٨، سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٦١ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة:  
١/١٠٢.

(٧) الشرح الكبير: ٨/٤٠٦ وانظر: روضة الطالبين: ٥/٦٨٦ المطلب العالي: لوح ٢٨٣/أ.

وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ: أَنَّ كَلِمَةَ "إِنْ" بِمِثَابَةِ "مَتَى" فِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَعْجِيلُ  
الإِعْطَاءِ<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ<sup>(٢)</sup> "شَرْحِ التَّلْخِصِ" حِكَايَةً وَجِهَ مِثْلَهُ، حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> وَأَعَادَهُ  
عِنْدَ الْكَلَامِ فِي التَّعْلِيقِ بِالْإِعْطَاءِ، وَقَالَ: إِنَّهُ مَذْهَبُ أَحْمَدَ، وَإِنَّهُ وَجِهٌ لِبَعْضِ  
الْأَصْحَابِ، وَإِنَّ ذَلِكَ يُجْرِي فِي التَّعْلِيقِ بِالْإِقْبَاضِ وَالْأَدَاءِ، كَمَا فِي التَّعْلِيقِ بِالْإِعْطَاءِ  
الْمَذْكُورِ هُنَا لَا فَرْقَ فِي كُلِّ ذَلِكَ، وَعِبَارَتُهُ هُنَاكَ: (وَكُلُّ ذَلِكَ جَارٍ فِيهَا إِذَا قَالَ: "إِنْ  
أَقْبَضْتَنِي كَذَا" أَوْ "أَدَيْتَهُ إِلَيَّ")<sup>(٤)</sup>، وَيَجِبُ تَأْوِيلُ كَلَامِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ صَرَّحَ فِي الْإِقْبَاضِ  
وَالْأَدَاءِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْمَجْلِسُ، كَمَا سَنَذْكُرُهُ عَلَى الصَّحِيحِ، فَالْمَجْلِسُ فِي الْإِعْطَاءِ إِنَّمَا  
وَجَبَ لِقَرِينَةِ الْعَوْضِ مَعَ [لَفْظِهِ]<sup>(٥)</sup> الْمُقْتَضِي لِلتَّمْلِيكِ، بِخِلَافِ الْإِقْبَاضِ / فَإِنَّهُ عَلَى  
الصَّحِيحِ لَا يَقْتَضِي تَمْلِيكًا، وَإِذَا لَمْ يَقْتَضِ تَمْلِيكًا لَمْ يَكُنْ عَوْضًا، بَلْ تَعْلِيقًا مَحْضًا.

١١٠٥/م

[المجلس الذي  
يشترط فيه  
التعجيل]

تَنْبِيْهُ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ (الْمَجْلِسُ) أَخْرَجْنَا تَفْسِيرَهُ إِلَى هُنَا تَأْسِيًّا بِالرَّافِعِيِّ  
فِي "الشَّرْحِ"<sup>(٦)</sup> وَ"المُحَرَّرِ"<sup>(٧)</sup> قَالَ: (المُرَادُ مِنَ الْمَجْلِسِ الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهِ

(١) انظر: المغني: ٣٤٢/٧، الإنصاف: ٤١٠/٨، المحرر للمجد ابن تيمية: ٦٣/٢.

(٢) في نسخة: (د): [وفي].

(٣) في نسخة: (د): زيادة لفظ: [هنا].

(٤) قال النووي: (وحكي وجه، أن كلمة "إن" كـ "متى" في أنه لا يشترط تعجيل الإعطاء، وهو شاذ).

روضة الطالبين: ٥/ ٦٨٦ وانظر: الشرح الكبير: ٤٠٦/٨.

(٥) الشرح الكبير: ٤٣٦/٨.

(٦) في نسخة: (ز): [لفظ].

(٧) الشرح: لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، المتوفى سنة: ٦٢٣هـ، هو شرح لوجيز الغزالي  
وسماه: العزيز شرح الوجيز، واشتهر بالشرح الكبير، وقد تورع بعضهم عن إطلاق لفظ العزيز مجردا  
على غير كتاب الله فقال: الفتح العزيز في شرح الوجيز، وأكثر أخذه بعد كلام الغزالي المشروح من  
سته كتب: النهاية، والتتمة، والتهذيب، والشامل، وتجريد ابن كج، وأمالى السرخسي الزاز، قال عنه  
⇐=

التَّعْجِيلُ مَجْلِسُ التَّوَجُّبِ، وَهُوَ: مَا يَحْصُلُ بِهِ الْاِزْتِبَاطُ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، وَلَا نَظَرَ إِلَى مَكَانِ الْعَقْدِ، فَكَانَ الْإِعْطَاءُ نَازِلًا مَنزِلَةَ الْقَبُولِ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ الْاِتِّصَالُ الْمُعْتَبَرُ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، وَفِيهِ [وَجْهٌ] <sup>(١)</sup> حَكَاهُ الْقَاضِي ابْنُ كَجٍّ وَغَيْرُهُ: أَنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ إِذَا أَعْطَتْهُ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ، وَيُجَعَلُ مَجْلِسُ التَّخَاطُبِ جَامِعًا، كَمَا فِي الْقَبْضِ فِي الصَّرْفِ <sup>(٢)</sup> وَالسَّلْمِ <sup>(٣)</sup>، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، هَذَا كَلَامُ الرَّافِعِيِّ <sup>(٤)</sup> - ، فَيَحْتَمِلُ <sup>(٥)</sup> أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ يَأْتِي فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُحْتَصًّا بِالْقِسْمَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ اللَّذَيْنِ يُبْدَأُ فِيهِمَا

==

ابن السبكي: كفاه بالفتح العزيز شرفاً، فلقد علا به عنان السماء مقداراً.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٨ / ٢٨١، ٢٨٢ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢ / ٧٥ الوافي بالوفيات: ١٩ / ٦٣.

(١) المحرر: لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، المتوفى سنة: ٦٢٣هـ، وهو متن في الفقه الشافعي، والتزم مؤلفه بما رجَّحه معظم الأصحاب، وقد اختصره النووي في "منهاج الطالبين".  
انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١ / ٤٠٩) والكتاب مطبوع، وحقق في جامعة أم القرى. المذهب الشافعي: ١ / ٣٣١.

(٢) هذه الكلمة ساقطة من جميع النسخ، وزدتها من الشرح الكبير: ٨ / ٤٣٦ لاستقامة الكلام.

(٣) الصرف: تبايع ذهب أو فضة، سمي بذلك لصرفه عن باقي البيوع، وقيل لصريفه وهو صوته في كفة الميزان.

انظر: المصباح المنير: ١ / ٣٣٨ تحرير ألفاظ التنبيه: ١ / ١٧٥.

(٤) السَّلْمُ: ويقال له السلف، والسلم: لغة أهل الحجاز، والسلف: لغة أهل العراق، سمي سلماً لتسليم رأس المال في المجلس، وسلفاً لتقديم رأس المال، وهو شرعاً: بيع شيء موصوف في الذمة.

انظر: القاموس المحيط: ١ / ١٤٤٨ الحاوي: ٥ / ٣٨٨ مغني المحتاج: ٢ / ١٠٢.

(٥) الشرح الكبير: ٨ / ٤٠٦ وانظر: روضة الطالبين: ٥ / ٦٨٧ المطلب العالي: لوح ٢٨٣ / ب كفاية النبيه لابن الرفعة: لوح ١١٧ / ب.

(٦) في نسخة: (د): [ويحتمل].

بِصِيغَةِ التَّعْلِيقِ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ / فَإِنَّهُ يَبْعُدُ جَرِيَانُهُ فِيمَا إِذَا بَدَأَ بِبِصِيغَةِ المَعَاوِضَةِ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فرع: في الكفاية لابن الرِّفْعَةِ<sup>(١)</sup>: "أَنَّ "مَهْمَا" مِثْلُ "مَتَى" وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ:  
"مَهْمَا أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ" يَجُوزُ التَّرَاخِي، وَفِي النِّهَائَةِ<sup>(٢)</sup> مَا يَقْتَضِيهِ أَيْضًا، وَفِيهِ  
نَظْرٌ، وَ"مَتَى" اسْمٌ زَمَانٍ كَمَا قَدَّمَاهُ وَ"مَهْمَا" اسْمٌ شَرْطٍ لَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى الزَّمَانِ، وَلَا  
تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ عَوْدِ ضَمِيرٍ عَلَيْهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> أَوْ مَعَ فِعْلِ  
مُفْرَغٍ لِلْعَمَلِ فِيهَا كَقَوْلِكَ: "مَهْمَا أَعْطَيْتَنِي أَعْطَيْتُكَ مِثْلَهُ" فَعُمُومُهَا فِي ذَلِكَ  
الشَّيْءِ<sup>(٤)</sup>؛ لَا فِي زَمَانِ الفِعْلِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ، / وَالتَّرْكِيبُ الَّذِي قُلْنَا إِنَّهُ مُقْتَضَى كَلَامِهِ لَا  
يَجُوزُ عِنْدَ النُّحَاةِ، وَإِذَا قَالَ عَامِّي فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يَجُوزُ وَأَوْقَعَهَا مَوْقِعَ "مَتَى"؛ لِمَا  
فِيهَا مِنْ عُمُومِ أَفْرَادٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا<sup>(٥)</sup> اسْتَعْمَلَهَا اسْتِعْمَالُ "إِنْ".

أ١٩٩/د

عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يُشْتَرَطَ الفَوْرُ؛ لِأَنَّ وَقُوعَ الطَّلَاقِ مَعَهُ مُحَقَّقٌ، وَبِدُونِهِ  
مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَالْأَصْلُ اسْتِمْرَارُ العِصْمَةِ.

(١) كفاية النبيه: لوح ١١٩/أ وانظر: روضة الطالبين: ٦/١١٧ المطلب العالي: ٢٠ لوح ١٣/ب.

(٢) قال الإمام الجويني: (فأما حمل "متى" و"ما" و"مهما" و"أي وقت" على الترخي فلصريح  
اللفظ...).

نهاية المطلب: ١٣/٣٧٢-٣٨٨.

(٣) سورة الأعراف: ١٣٢.

(٤) في نسخة: (م): [شيء].

(٥) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب [إنه].

[حكم الخلع إذا  
كانت الزوجة  
هي المتبذأة]

قَالَ: (وَإِنْ بَدَأَتْ بِطَلَبِ طَلَاقٍ فَأَجَابَ، فَمُعَاوَضَةٌ مَعَ شَوْبِ جَعَالَةٍ) (١) أَمَّا  
المُعَاوَضَةُ؛ فَلَأَنَّهَا تَبْدُلُ العِوَضَ فِي مُقَابَلَةِ البُضْعِ، وَأَمَّا شَوْبٌ (٢) الجَعَالَةُ؛ فَلَأَنَّ الزَّوْجَ  
يَسْتَقْبِلُ بِالطَّلَاقِ، كَمَا أَنَّ المَجْعُولَ لَهُ يُسْتَقْبَلُ بِالعَمَلِ، وَهِيَ تَبْدُلُ المَالَ فِي مُقَابَلَةِ  
الطَّلَاقِ كَمَا يَبْدُلُ الجَاعِلُ المَالَ فِي مُقَابَلَةِ العَمَلِ، وَكُلُّ مِنْهَا إِذَا وَقَعَ حَصَلَ العَرَضُ؛  
وَلَأَنَّ الجَاعِلَ يَلْتَمِسُ مَا فِيهِ خَطَرٌ، قَدْ يَتَأْتِي وَقَدْ لَا يَتَأْتِي، وَالمَرَأَةُ تَلْتَمِسُ الطَّلَاقَ  
القَابِلَ لِلتَّعْلِيقِ (٣) بِالْأَخْطَارِ (٤).

وَمَعَ شَوْبِ الجَعَالَةِ وَصَفَ المُعَاوَضَةَ جَمَاعَةً مِنَ الْأَصْحَابِ بِأَنَّهَا "مُحَضَّةٌ" (٥)  
بِمَعْنَى أَنَّهَا لَا يُغْلَبُ فِيهَا التَّعْلِيقُ، سِوَاءَ كَانَ يَقْتَضِي التَّرَاخِي أَمْ لَا، بَلِ الصَّيْغُ  
الثَّلَاثُ فِي جَانِبِهَا تُعْطَى حُكْمَ المُعَاوَضَةِ وَلَا تَنْقَسِمُ كَمَا انْقَسَمَتْ فِي جَانِبِ الزَّوْجِ،  
وَعِبَارَةُ المُحَرَّرِ "شَائِبَةٌ" (٦)، فَعَدَلُ المُصَنِّفِ عَنْهَا إِلَى "شَوْبٍ"؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّهَا  
أَصَوَّبٌ (٧).

(١) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٢) قال النووي: (الشوب الخلط، وقد ثبت الشيء بضم الشين أشوبه، فهو مشوب إذا خلطته).

تهذيب الأسماء واللغات: ١٥٩/٣ وانظر: المصباح المنير: ١/٣٢٦.

(٣) سقط في نسخة: (د) بمقدار سطر من هذا الموضع إلى قوله: [سواء كان].

(٤) انظر: نهاية المطلب: ٣٣٦/١٣ التهذيب: ٥٦٦/٥ الشرح الكبير: ٤٠٧/٨.

(٥) انظر: الوسيط: ٣١٧/٥ روضة الطالبين: ٦٨٥/٥.

(٦) المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٧) قوله شوب قال في الدقائق: (هو الصواب، وإن قول بعضهم شائبة فتصحيف)، قال السبكي: (لا يظهر لي وجه التصحيف في ذلك؛ لأن الشوب الخلط، ويطلق على المخلوط به، وهو المراد هنا، والشائبة يشاب بها، فكل منهما صواب).

الدقائق: ٦٢/١ مغني المحتاج: ١٨٨/٢ وانظر: النجم الوهاج: ٤٥٥/٧ نهاية المحتاج: ٤٠٨/٤.

[إذا ابتداءً الزوجة  
فلها الرجوع  
قبل جوابه]

قَالَ: (فَلَهَا الرَّجُوعُ قَبْلَ جَوَابِهِ) <sup>(١)</sup> يَعْنِي: سَوَاءٌ بَدَأَتْ بِالْمَعَاوِضَةِ أَمْ بِالتَّعْلِيْقِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ الْمَعَاوِضَاتِ وَالْجَعَالَاتِ جَمِيعًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ: "إِنْ طَلَّقْتَنِي فَلَكَ كَذَا" أَوْ "مَتَى طَلَّقْتَنِي" <sup>(٢)</sup> أَوْ "طَلَّقْنِي عَلَى كَذَا" فَهُوَ مَعَاوِضَةٌ فِي الصِّيغِ الثَّلَاثِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمَالَ هُوَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهَا، وَالْمَالُ لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيْقَ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ.

وَكَانَ قِيَاسُ كَوْنِهِ مَعَاوِضَةً أَلَّا يَجُوزَ التَّعْلِيْقُ أَيضًا، كَمَا لَوْ قَالَ: "إِنْ بَعْتَنِي فَلَكَ كَذَا" لَكُنْ لِمَا فِيهِ مِنْ شَوْبِ الْجَعَالَةِ احْتُمِلَتْ فِيهِ صِيغَةُ التَّعْلِيْقِ، كَمَا لَوْ قَالَ: "إِنْ رَدَدْتَ عَبْدِي فَلَكَ كَذَا" وَكَانَ الطَّلَاقُ لِسُرْعَةِ نَفُوذِهِ كَمَا احْتُمِلَ فِيهِ التَّعْلِيْقُ وَجُعِلَ مُعَلِّقُهُ كَمَنْجَزِ الْبَيْعِ؛ احْتُمِلَ فِي التَّمَاثُلِ التَّعْلِيْقُ أَيضًا بِخِلَافِ الْبَيْعِ <sup>(٣)</sup>.

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ <sup>(٤)</sup>: وَقَدْ رَأَيْتُ فِي الْأُمِّ مَا يَنَازِعُ / فِي جَوَازِ الرَّجُوعِ، إِذْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: (وَإِذَا كَانَتْ [لِلرَّجُلِ] <sup>(٥)</sup> امْرَأَتَانِ فَقَالَتَا: "طَلَّقْنَا بِأَلْفٍ لَكَ عَلَيْنَا" فَطَلَّقَهُمَا فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ لَزِمَهُمَا <sup>(٦)</sup> الطَّلَاقُ، وَهُوَ بَاطِنٌ... وَسَاقَ الْكَلَامَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِنْ أَرَادَتَا الرَّجُوعَ فِيمَا جَعَلْتَا لَهُ فِي وَقْتِ الْخِيَارِ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هُوَ لَهُمَا: "إِنْ أَعْطَيْتُمَا نِي أَلْفًا / فَانْتُمَا طَالِقَانِ"، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ فِي وَقْتِ

(١) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٢) هذه العبارة ساقطة ممن نسخة: (د).

(٣) انظر: نهاية المطلب: ١٣/٢٢٩ الوسيط: ٥/٣١٧ التهذيب: ٥/٥٦٦ الشرح الكبير: ٨/٤٠٧ روضة الطالبين: ٥/٦٨٧ كفاية النبيه: لوح: ١١٧/ب.

(٤) المطلب العالي: لوح ٢٨٤/أ.

(٥) في جميع النسخ: [لرجلين]، وفي نسخة: (ز) كتب أعلاها: (كذا)، المثبت من الأم: ٥/٢٠٣.

(٦) [لزمه] في الأم: ٥/٢٠٣.

الْحَيَارِ)، قُلْتُ: وَقَدْ رَأَيْتُ ذَلِكَ فِي الْأُمِّ<sup>(١)</sup>.

وَالرَّافِعِيُّ<sup>(٢)</sup> وَالغَزَالِيُّ<sup>(٣)</sup> جَزَمَا بِالرُّجُوعِ، فَلْيَنْظُرْ مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ بَقِيَّةِ /  
الْأَصْحَابِ<sup>(٤)</sup>، وَلَا أَجْسُرُ أَقُولُ إِنَّ الْفِقْهَ مَا قَالَاهُ؛ لِعَظَمَةِ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ رحمته الله.

[إذا ابتدأت  
الزوجة فيشترط  
جوابه على الفور]

قَالَ: (وَيُشْتَرَطُ فَوْرٌ لِجَوَابِهِ)<sup>(٥)</sup> يَعْنِي بِأَنْ يَكُونَ فِي مَجْلِسِ التَّوَجُّبِ كَمَا سَبَقَ  
عَلَى قَاعِدَةِ الْمُعَاوَضَاتِ فِي الصَّيْغِ الثَّلَاثِ، فَلَوْ طَلَّقَهَا بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ حُمِلَ عَلَى  
الابْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ<sup>(٦)</sup>.

وَالفَرْقُ عَلَى الصَّحِيحِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَعَالَةِ حَيْثُ يُسْتَحَقُّ إِذَا رُدَّ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ؛  
لَأَنَّ الْعَمَلَ الْمَجْعُولَ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> غَيْرٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ غَالِبًا كَرَدِّ الْعَبْدِ، وَلِأَنَّ الْعَمَلَ  
فِيهَا لَوْ لَا الْإِذْنَ لَمَا جَازَ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ، فَدَعَتِ الْحَاجَّةُ لِأَجْلِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ  
إِلَى التَّوَسُّعَةِ فِيهَا، وَلِأَجْلِ الْمَعْنَى الثَّانِيَةِ إِلَى شُمُولِ الْإِذْنِ وَإِنْصِرَافِ الْعَمَلِ إِلَيْهِ.

قَالَ الْإِمَامُ: (وَإِذَا شَبَّهْنَا أَصْلًا بِأَصْلٍ لَمْ يُنْكَرِ افْتِرَاقُهُمَا فِي بَعْضِ الْقَضَايَا)<sup>(٨)</sup>،

(١) الأم: ٢٠٣/٥ وانظر: المطلب العالي: لوح ٢٨٤/ب النجم الوهاج: ٤٥٥/٧.

(٢) في الشرح الكبير: ٤٠٧/٨.

(٣) في الوسيط: ٣١٨/٥.

(٤) قال النووي: (والصحيح لها الرجوع قبل أن يجيبها؛ لأن هذا حكم المعاوضة والجعالة) روضة

الطالبين: ٦٨٧/٥ وهو قول إمام الحرمين والبغوي،

انظر: نهاية المطلب: ٣٢٩/١٣ التهذيب: ٥٦٦/٥.

(٥) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٦) انظر: نهاية المطلب: ٣٣٠/١٣ التهذيب: ٥٦٦/٥ الشرح الكبير: ٤٠٧/٨ روضة

الطالبين: ٦٨٧/٥.

(٧) في نسخة: (د) [له].

(٨) انظر: نهاية المطلب: ٣٣٧/١٣ وانظر: المطلب العالي: لوح ٢٨٤/ب.



وَقَوْلُنَا: (لَوْ طَلَّقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ مُجَلَّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ)، هِيَ عِبَارَةٌ الرَّافِعِيِّ<sup>(١)</sup>، وَمَعْنَاهَا أَنْ يَكُونَ رَجْعِيًّا إِنْ كَانَ دُونَ الثَّلَاثِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا عَوَضًا، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَلَوْ طَلَّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ حَصَلَتِ الْبَيِّنُونَةُ.

وَهَلْ يَسْتَحِقُّ الْمُسَمَّى أَوْ لَا، لِفَسَادِ الصَّيغَةِ إِذَا كَانَتْ بِمَتَى؟ قَالَ الْإِمَامُ: (هُنَا يَسْتَحِقُّ الْمُسَمَّى لِتَنَاقُلِ لَفْظِهَا لِذَلِكَ الزَّمَانِ، وَمَا فِيهَا مِنْ اقْتِضَاءِ الْمُهَلَّةِ لَا يَقْتَضِي فَسَادًا وَإِنْ اقْتَضَتْ الْعَوَضِيَّةُ الْفَوْرَ)<sup>(١)</sup>.

وَفِي مَسْأَلَةٍ إِذَا قَالَتْ: "خُذْ مِنِّي أَلْفًا وَأَنْتَ مُخَيَّرٌ فِي تَطْلِيقِي مِنَ الْيَوْمِ إِلَى شَهْرٍ"، وَالْوَاجِبُ فِيهَا مَهْرٌ الْمِثْلِ، قَالَ: إِذَا قَالَتْ: "مَتَى" أَوْ "مَهْمَا طَلَّقْتَنِي فَلَكَ أَلْفٌ"، الْمَأْثُورُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ إِنْ طَلَّقَهَا عَلَى الْفَوْرِ اسْتَحَقَّ الْمُسَمَّى<sup>(١)</sup>، فَيَجِبُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ نَقْلَ الْجَوَابِ فِي<sup>(١)</sup> كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى الْأُخْرَى، وَإِجْرَاءُ وَجْهَيْنِ فِيهِمَا جَمِيعًا، قَالَ: وَقَدْ وَجَدْتُ هَذَا فِي مَرَامِزِ صَاحِبِ التَّقْرِيبِ<sup>(١)</sup> عَنْ<sup>(١)</sup> تَصَرُّفَاتِ ابْنِ سُرَيْجٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ<sup>(١)</sup>.

(١) في الشرح الكبير: ٤٠٧/٨.

(٢) نهاية المطلب: ٣٣٧/١٣ - ٣٣٨.

(٣) انظر: نهاية المطلب: ٤٣٧/١٣ الوسيط: ٣٤٨/٥ التهذيب: ٥٧٢/٥ روضة الطالبين: ٦٨٧/٥.

(٤) في نسخة: (د) [من].

(٥) التقريب: للقاسم بن محمد بن علي الشاشي، ابن القفال الكبير، المتوفى سنة: ٤٠٠هـ، قال النووي: (التقريب كتاب عزيز عظيم الفوائد من شروح مختصر المزني).

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٥٥٣/٢ سير أعلام النبلاء: ٢٨٤/١٦ طبقات الشافعية الكبرى:

٣/٤٧٢ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/١٨٧ الخزانة السنوية: ٣٨.

(٦) في نسخة: (د) [على].

(٧) نهاية المطلب: ٤٣٧/١٣ وانظر: الوسيط: ٢٥٣/٣ المطلب العالي: ٢٠/١٣ ب.

وَمِنْ ذَلِكَ يَحْصُلُ فِي وُجُوبِ الْمُسَمَّى أَوْ مَهْرِ الْمِثْلِ وَجَهَانٍ: فِي مَسْأَلَةِ "مَتَى  
طَلَّقْتَنِي" إِذَا طَلَّقَ فِي الْمَجْلِسِ، وَثَلَاثَةٌ أَوْ جِهَةٌ: فِي مَسْأَلَةِ "أَنْتَ مُخَيَّرٌ إِلَى شَهْرٍ" ثَالِثُهَا  
الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَجْلِسِ وَالشَّهْرِ، وَلَا<sup>(١)</sup> / خِلَافَ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ بَعْدَ الْمَجْلِسِ فِي "مَتَى" أَوْ  
بَعْدَ الشَّهْرِ فِي "أَنْتَ مُخَيَّرٌ إِلَى شَهْرٍ" أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ، وَالَّذِي يَظْهَرُ صِحَّتَهُ إِذَا طَلَّقَ فِي  
الْمَجْلِسِ وَوُجُوبِ الْمُسَمَّى<sup>(٢)</sup>.

ز/١٩٦أ

[إذا طلبت ثلاثا  
بالف فطلق واحدة  
بثلاثه]

قَالَ: (وَلَوْ طَلَبْتَ ثَلَاثًا بِالْأَلْفِ، فَطَلَّقْتَ بِثُلُثِهِ فَوَاحِدَةً بِثُلُثِهِ)<sup>(١)</sup> قَوْلُهُ: (فَطَلَّقَ  
طَلَّقَةً بِثُلُثِهِ)، تَبَعَ الْمُحَرَّرَ فِيهِ<sup>(٢)</sup>، وَالْحُكْمُ الْمَذْكُورُ وَهُوَ وَقُوعُ وَاحِدَةٍ، وَقَعَتِ الْوَاحِدَةُ  
وَاسْتَحَقَّ ثُلُثَ الْأَلْفِ، وَبِذَلِكَ صَرَّحَ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ: (كَمَا لَوْ قَالَ فِي الْجَعَالَةِ "رُدَّ  
عَبِيدِي الثَّلَاثَةَ وَلَكَ أَلْفٌ"، فَرَدَّ وَاحِدًا اسْتَحَقَّ ثُلُثَ الْأَلْفِ، / وَلَيْسَ كَمَا إِذَا قَالَ  
الزَّوْجُ: "طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ" فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً بِثُلُثِهِ، حَيْثُ قُلْنَا لَا يَقَعُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ  
مَا أَتَى بِهِ الزَّوْجُ صِيغَةً مُعَاوَضَةً فَتَبَّتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُعَاوَضَاتِ، وَلَيْسَ فِيهِ شَبَهُ مِنْ  
الْجَعَالَةِ فَلَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ حُكْمُهَا.

د/١٠٠أ

وَحَكَى الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ وَجْهًا: أَنَّهُ إِذَا سَأَلْتَ الثَّلَاثَ<sup>(٣)</sup> فَطَلَّقْتَ وَاحِدَةً لَمْ يَقَعْ  
شَيْءٌ، وَغَلَطَ قَائِلُهُ<sup>(٤)</sup>، وَفِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهٌ ثَالِثٌ: أَنَّهُ تَقَعُ وَاحِدَةٌ بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَرَابِعٌ: أَنَّهُ

(١) [ولا] ساقطة من نسخة: (د).

(٢) انظر: الوسيط: ٣٤٢/٥ التهذيب: ٥٧٢/٥ روضة الطالبين: ٥/٧١٤.

(٣) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٤) في نسخة: (م) [فيه المحرر].

(٥) في نسخة: (د) [الطلاق الثلاث].

(٦) ذكره الرافعي في الشرح الكبير: ٤٠٨/٨ بتصرف يسير، وانظر: الأم: ٥/٢٠٤ الحاوي: ١٠/٤٧

المهذب: ٢/٧٥ نهاية المطلب: ١٣/٣٣٥ حلية العلماء: ٦/٥٦٤ روضة الطالبين: ٥/٦٨٨ المطلب

العالِي: لوح ٢٨٤/ب.

تَقَعُ وَاحِدَةٌ بِثُلْثِ مَهْرِ الْمِثْلِ<sup>(١)</sup>.

فَعَلَى الْأَصْحِّ: لَوْ طَلَّقَهَا طَلَّقْتَيْنِ اسْتَحَقَّ ثُلْثِي الْأَلْفِ، فَلَوْ<sup>(٢)</sup> طَلَّقَ طَلَّقَةً  
وَنِصْفًا فَهَلْ يَسْتَحَقُّ ثُلْثِي الْأَلْفِ أَوْ نِصْفَهُ؟، وَجَهَانٍ: أَرْجَحُهُمَا الثَّانِي<sup>(٣)</sup>.

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ [إِذَا كَانَ يَمْلِكُ الثَّلَاثَ، فَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا وَاحِدَةً فَسَيَأْتِي فِي  
كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَالْمَسْأَلَةُ]<sup>(٤)</sup> مَذْكُورَةٌ هُنَا لِأَجْلِ اخْتِلَافِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى  
حَقِيقَةِ الْعَقْدِ وَمَا فِيهِ مِنَ الشَّوَابِ، وَهُنَاكَ لِأَجْلِ الْعَدَدِ الْمَسْئُولِ وَاخْتِلَافِ السُّؤَالِ  
وَالْجَوَابِ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَقَابُلِ الْعَوَظَيْنِ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَنَا بَيْنَ أَنْ تَقُولَ: "بِأَلْفٍ" أَوْ  
"عَلَى أَلْفٍ" أَوْ "لَكَ أَلْفٌ" وَلَا بَيْنَ أَنْ تَقُولَ ذَلِكَ مَعَ / قَوْلَهَا: "طَلَّقْتَنِي ثَلَاثًا" أَوْ  
تَقُولَ<sup>(٥)</sup> "إِنْ طَلَّقْتَنِي ثَلَاثًا فَلَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ"<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ أَحْمَدُ<sup>(٧)</sup>: لَا تَقَعُ، كَالْوَجْهِ الَّذِي حَكَاهُ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ.

وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ~ ، فِي قَوْلَهَا: "عَلَى أَلْفٍ"<sup>(٨)</sup> وَسَاعَدَنَا فِي قَوْلِهَا:  
"بِأَلْفٍ"<sup>(٩)</sup>.

(١) ذكرهما الرافعي والنووي، الشرح الكبير: ٤٠٨/٨ روضة الطالبين: ٦٨٨/٥.

(٢) في نسخة: (د) [ولوا].

(٣) انظر: الحاوي: ٤٧/١٠ روضة الطالبين: ٦١٧/٥ المطلب العالي: لوح ٥/ب النجم الوهاج:  
٤٥٦/٧

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من نسختي: (ز،د).

(٥) [تقول] ساقطة من نسخة: (م).

(٦) التهذيب: ٥٦٦/٥.

(٧) انظر: مختصر الخرقى: ١٠٣/١ المغني: ٢٦٢/٧ الإنصاف: ٤١٥/٨.

(٨) في نسخة: (د) [بألف].

(٩) يرى أبو حنيفة ~ أنها إذا قالت: "طلقتني بألف" فطلق واحدة استحق ثلث الألف، وإذا قالت:  
⇐ =

وَالزَّوْجُ لَوْ قَالَ: "طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ" فَقَبِلَتْ وَاحِدَةً لَمْ تَقَعْ، وَلَوْ قَالَ: "إِنْ  
أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا" فَأَعْطَتْ ثُلْثَ الْأَلْفِ لَا تَطْلُقُ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ مِنْ  
جَانِبِهِ فِيهِ مَعْنَى الْمَعَاوِضَةِ وَالتَّعْلِيْقِ، وَشَرَطُ الْمَعَاوِضَةِ تَوَافُقُ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ،  
وَشَرَطُ الْوُقُوعِ بِالتَّعْلِيْقِ حُصُولُ الصَّفَةِ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ وَاحِدٌ مِنَ الشَّرْطَيْنِ، وَأَمَّا جَانِبُ  
الْمَرْأَةِ فَالْخُلْعُ كَالْجَعَالَةِ<sup>(١)</sup>.

فَرَعُ قَالَ: لِامْرَأَتِهِ "خَالَعْتُكُمْ بِأَلْفٍ" أَوْ "طَلَّقْتُكُمْ" أَوْ "أَنْتُمَا طَالِقَانِ بِكَذَا"  
فَقَبِلَتْ إِحْدَاهُمَا وَحَدَاهَا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ، كَمَا لَوْ قَالَ: "بِعْتُكُمْ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفٍ" فَقَالَ  
أَحَدُهُمَا: قَبِلْتُ، وَهُنَاكَ وَجْهٌ: أَنَّهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ فِي حَقِّ [الْقَابِلِ]<sup>(٢)</sup> فَيَجِيءُ هُنَا، وَبِهِ  
صَرَحَ فِي "التَّمَةِ"<sup>(٣)</sup> وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، وَبِهِ أَجَابَ الْبَغَوِيُّ فِيمَا إِذَا قَالَ: "طَلَّقْتُ  
إِحْدَاكُمَا بِأَلْفٍ" وَلَمْ يُعَيَّنْ فَقَالَتَا: قَبِلْنَا<sup>(٤)</sup>.

وَلَوْ قَالَ: "خَالَعْتُكَ وَضَرَّتْكَ بِكَذَا" فَقَبِلَتْ صَحَّ وَلَزِمَ الْمُسَمَّى؛ لِأَنَّهَا<sup>(٥)</sup> مُخْتَلَعَةٌ

ز/١٩٦ ب

☞ =

"على ألف" فلا يستحق الزوج شيئا، لأن الباء تقتضي التعويض المحقق، بخلاف "على"، ورد  
الجويني ذلك.

د/١٠٠ ب

انظر: نهاية المطلب ١٣/٣٩٢ حلية العلماء: ٦/٥٦٣ المبسوط: ٦/١٧٣ الهداية شرح البداية: ٢/١٥  
حاشية ابن عابدين: ٣/٤٤٨.

(١) انظر: نهاية المطلب: ١٣/٣٣٥ البيان: ١٠/٤٩ الوسيط: ٥/٣١٩ التهذيب: ٥/٥٦٦ روضة  
الطالبين: ٥/٦٨٦ الشرح الكبير: ٨/٤٠٨.

(٢) في نسختي: (ز، د) [القائل] والمثبت من: (م) وهو موافق للسياق.

(٣) تتممة الإبانة ٤١٢ وانظر الحاوي: ١٠/٧٨.

(٤) التهذيب: ٥/٥٦٦ وانظر: نهاية المطلب: ٣/٤٤٥، ٤٤٤ الوسيط: ٥/٣١٨ الشرح الكبير: ٨/٤٠٨  
روضة الطالبين: ٥/٦٨٨ المطلب العالي: لوح ٢٨٦/أ.

(٥) [لأنها] ساقطة من نسخة: (م).

لِنَفْسِهَا وَقَابِلَةٌ / لِيَصْرَتَهَا كَمَا يَقْبَلُ الْأَجْنَبِيُّ، وَلَوْ قَالَتْ لَهُ امْرَأَتَاهُ: "طَلَّقْنَا عَلَى الْأَلْفِ" فَطَلَّقَ إِحْدَاهُمَا يَقَعُ عَلَيْهَا دُونَ الْأُخْرَى، كَمَا لَوْ قَالَ رَجُلَانِ: "رَدَّ عَبْدَيْنَا بِكَذَا" فَرَدَّ أَحَدَهُمَا، وَالْمَالُ الْوَاجِبُ عَلَى الَّتِي طَلَّقَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ، أَوْ حِصَّتُهَا مِنَ الْمَسْمَى، إِذَا وُزِعَ عَلَى مَهْرٍ مِثْلَهَا، / أَوْ<sup>(١)</sup> نِصْفُ الْمَسْمَى تَوْزِيْعًا عَلَى الرَّؤُوسِ، فِيهِ اخْتِلَافٌ قَوْلٍ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَالْأَصْحَحُّ الْأَوَّلُ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ: وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِي الْوَاجِبِ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِذَا طَلَّقَهَا جَمِيعًا، وَهُوَ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي بَابِ الصَّدَاقِ<sup>(٣)</sup> فِيمَا إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ مَعًا بِمَهْرٍ مُسَمًّى، وَجَوَّزَنَاهُ، فَإِذَا خَالَعَهُمَا عَلَى الْأَلْفِ وَقَبَلْتَا، هَلْ يَصِحُّ الْمَسْمَى أَوْ يَفْسُدُ؟ إِنْ صَحَّ فَالتَّوْزِيْعُ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ وَالرُّؤُوسِ، وَإِنْ فَسَدَ فَالْوَاكِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ أَوْ مَا يَقْتَضِيهِ التَّوْزِيْعُ، وَالْخِلَافُ عَلَى مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ مَخْصُوصٌ بِصُورَةِ الْإِطْلَاقِ.

[إذا قال طلقتهما  
على ألف مناصفة]

أَمَّا إِذَا قَالَ: "طَلَّقْتُكُمَا عَلَى الْأَلْفِ مُنَاصَفَةً" أَوْ قَالَتَا: "طَلَّقْنَا عَلَى الْأَلْفِ مُنَاصَفَةً" فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يَكُونُ كَذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

وَلَوْ قَالَ رَجُلٌ لِاثْنَيْنِ: "بِعْتُ عَبْدِي مِنْكُمَا بِالْأَلْفِ" فَقَالَا: "اشْتَرَيْنَاهُ بِالْأَلْفِ" صَحَّ، وَكَذَا لَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا: "اشْتَرَيْتُ نِصْفَهُ بِنِصْفِ الْأَلْفِ" وَفِيهِ اِحْتِمَالٌ لِلْإِمَامِ،

(١) في نسخة (د) [و].

(٢) في نسخة: (د) [والأول أصح].

(٣) انظر: نهاية المطلب: ٤٤٣/١٣ الوسيط: ٣١٩/٥ التهذيب: ٥٧٢/٥ الشرح الكبير: ٤٠٨/٨ روضة الطالبين: ٦٨٨/٥ المطلب العالي: لوح ٢٨٥/ب، ٢٨٦/ب، ٢٨٧/ب، أفتاوى السبكي: ٣٦٣/١.

(٤) الابتهاج للسبكي: ٤١٦ (كتاب الصداق المحقق) وانظر: الحاوي: ٤٦٦/٩ روضة الطالبين: ٥٩٣/٥ فتاوى السبكي: ٣٦٣/١.

(٥) انظر: الشرح الكبير: ٤٠٨/٨ روضة الطالبين: ٦٨٨/٥ المطلب العالي: لوح ٢٨٥/ب.

وَالظَّاهِرُ عِنْدَهُ الصَّحَّةُ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْطِقَا مَعًا، بَلْ إِذَا قَالَ أَحَدُهُمَا: [قَبِلْتُ] (١) ثُمَّ قَالَ الثَّانِي (٢) ذَلِكَ وَالْأَمْرُ عَلَى التَّوَاصُلِ جَازٍ إِذَا لَمْ يَطُلِ الْفَضْلُ، وَلَوْ قَالَ اثْنَانِ لِوَاحِدٍ: "بِعْنَا مِنْكَ عَبْدَنَا هَذَا بِأَلْفٍ" فَقَبِلَ، صَحَّ فِي الْأَصَحِّ (٣).

[إذا قالت طلقني  
بألف فطلق  
بخمسة]

فَرَعُ: قَالَتْ: "طَلَّقْنِي بِأَلْفٍ فَقَالَ" طَلَّقْتُكَ بِخَمْسِائَةٍ "يَقَعُ الطَّلَاقُ وَتَجِبُ خَمْسِائَةٌ، كَمَا لَوْ قَالَ: "رَدَّ عَبْدِي بِأَلْفٍ" فَقَالَ: "أَرَدُّهُ بِخَمْسِائَةٍ" وَرَدَّهُ (٤) لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا خَمْسِائَةً، وَفِيهِ وَجْهُ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي "التَّمَمَةِ": أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَيُعَلَّبُ مَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ (٥).

وَفِي الْبَيْعِ لَوْ قَالَ: "بِعْنِي هَذَا بِأَلْفٍ" فَقَالَ: "بِعْتُ بِخَمْسِائَةٍ" لَا يَصِحُّ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَدَّرَ فِيهِ خِلَافٌ؛ لِأَنَّ حَكِيمًا عَنِ فِتَاوَى الْقَفَالِ (٦): أَنَّهُ لَوْ قَالَ بَعْتُكَ بِأَلْفٍ دَرَّهَمٌ فَقَالَ: "اشْتَرَيْتُ بِأَلْفٍ وَخَمْسِائَةٍ" صَحَّ، وَالصُّورَتَانِ مُتَشَابِهَتَانِ)، كَذَا ذَكَرَ الرَّافِعِيُّ هُنَا (٧).

وَذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَلِيلٍ، لَوْ قَالَ الرَّاعِبُ: "بِعْنِي بِأَلْفٍ" فَقَالَ: "بَعْتُكَ بِخَمْسِائَةٍ"، ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ اِحْتِمَالَيْنِ فِيهِ: أَظْهَرُهُمَا الْمَنْعُ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: (هَذَا بَيَانٌ مَا قَالَ الْأَصْحَابُ: أَنَّ الْخُلْعَ مُعَاوَضَةٌ، وَفِيهِ شَائِبَةُ التَّعْلِيقِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ، وَشَائِبَةُ الْجَعَالَةِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجَةِ، وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ أَحْكَامُ

(١) في نسختي: (ز، م) [قبله] والمثبت من نسخة: (د) ومن نهاية المطلب: ٤٤٦/١٣.

(٢) في نسخة: (د) [الأخر].

(٣) انظر: نهاية المطلب: ٤٤٦/١٣ الشرح الكبير: ٤٠٨/٨ المطلب العالي: لوح ٢٨٥/ب ولوح ٢٨٥/ب.

(٤) في نسخة: (د) [فرده].

(٥) تنمة الإبانة: ٤٣٤ وانظر: الوسيط: ٣٤٨/٥ الشرح الكبير: ٤٠٨/٨ روضة الطالبين: ٧٢٠/٥.

(٦) في نسختي: (ز، د) طمس في هذا موضع هذه الكلمة.

(٧) الشرح الكبير: ٤٠٩/٨ - ١٠٥/٥ وانظر: الوسيط: ٣٤٨/٥ روضة الطالبين: ٨/٣.

المُعَاوَضَاتِ، وَرَبَّهَا تَوَجَّهَهَا<sup>(١)</sup> شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ التَّعْلِيْقِ وَالْجُعَالَةِ؛ لِأَنَّ الْعِرْقَ نَزَّاعٌ<sup>(٢)</sup>.

[الخلع بعوض  
يقطع الرجعة]

قَالَ: (وَإِذَا خَالَعَ أَوْ طَلَّقَ بِعَوْضٍ فَلَا رَجْعَةَ)<sup>(٣)</sup> سِوَاءَ قُلْنَا: الْخُلْعُ طَلَّاقٌ أَوْ فُسْخٌ، / سِوَاءَ كَانَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ أَوْ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ، وَسِوَاءَ كَانَ بِعَوْضٍ صَحِيحٍ، أَوْ بِعَوْضٍ فَاسِدٍ، هَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ<sup>(٤)</sup> لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَدَّتْ﴾<sup>(٥)</sup>، وَالْأَفْتِدَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْخُلْعِ / وَالْأَسْتِنْقَازِ؛ وَلَا يَتَمَسَّكُ بِمَلَكْتِ بُضْعِهَا بِالْخُلْعِ، كَمَا مَلَكَ / الزَّوْجُ بُضْعَهَا بِالنِّكَاحِ؛ وَلِأَنَّ الزَّوْجَ مَلَكَ الْعِوَضَ فِي مُقَابَلَتِهِ.

ز/١٩٧ب

م/١٠٦ب  
د/١٠١

وَحُكِي عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالزُّهْرِيِّ: أَنَّ الْخُلْعَ يَقْطَعُ الرَّجْعَةَ<sup>(٦)</sup>، غَيْرَ أَنَّ الزَّوْجَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِالمَالِ وَتَسْقُطُ الرَّجْعَةُ<sup>(٧)</sup>، وَأَنْ يَرُدَّ المَالَ فَتَثْبُتُ الرَّجْعَةُ<sup>(٨)</sup>.

(١) أي دخلها: من ولج، أي دخل.

انظر: المصباح المنير: ٢/٦٧١ النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/٢٢٣.

(٢) الشرح الكبير: ٨/٤٠٩ وانظر: روضة الطالبين: ٥/٧٢٠.

(٣) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٤) من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

انظر للحنفية: فتح القدير: ٤/٢١١ تبين الحقائق: ٢/٢٦٧ والبحر الرائق: ٤/٧٧.

وللمالكية: الكافي: ١/٢٧٦ بداية المجتهد: ٢/٥٢ حاشية الخرشي: ٤/١٥.

وللشافعية: الحاوي: ١٠/١١ المهذب: ٢/٧٤ نهاية المطلب: ١٣/٣٠٧ حلية العلماء: ٦/٥٤٣.

وللحنابلة: المغني: ٧/٢٥١ الإنصاف: ٨/٣٩٦ كشف القناع: ٥/٢١٧.

(٥) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٦) في نسخة: (م) سقط بمقدار سطرين ونصف تقريباً من هذا الموضع إلى قوله [فليس له رجعة].

(٧) في نسخة: (د) [ويسقط حق الرجعة].

(٨) انظر قول سعيد والزهري في: مصنف عبد الرزاق: ٦/٤٩٢ كتاب الطلاق، باب يراجعها في عدتها،

↔ =

وقال أبو ثور: إن خالعتها بلفظ الطلاق فله الرجعة، وإن خالعتها بلفظ الخلع فليس له رجعة؛ لأن الخلع عنده فسخ؛ استدلالاً بأن العتق يوجب الولاء<sup>(١)</sup>؛ كما أن الطلاق يوجب الرجعة، والعوض في العتق لا يمنع الولاء، كذا العوض في الطلاق لا يمنع الرجعة<sup>(٢)</sup>.

وما قاله مردود بأن امرأة ثابت بن قيس خولعت بلفظ الطلاق وجلست في أهلها، ولو كان عليها رجعة لما فارقت منزله، والفرق بين الولاء والرجعة: أن الولاء لازم للعتق، وليس فيه ما يمنع مقصود العتق، ولا يقتضي عود العبد إلى السيد، والرجعة تنقل عن الطلاق في الطلاق البائن، وتمنع من مقصود الطلاق، وتقتضي عود الزوجة إلى الزوج<sup>(٣)</sup>.

قال الشافعي: (فإن قيل إذا كان طلاقاً فاجعل له الرجعة، قيل: لما أخذ عوضاً من المطلقة وكان من ملك عوض شيء خرج من ملكه لم يكن له الرجعة فيما ملك فكذلك المختلعة)<sup>(٤)</sup>.

☞ =

رقم: (١١٧٩٧) وانظر: الحاوي: ١٠/١١ البيان: ١٠/٣٧ حلية العلماء: ٦/٥٤٤ المحل: ١٠/٢٣٩.

(١) الولاء لغة: القرابة، مأخوذ من الموالة، وهي المعاونة والمقاربة، وشرعاً: عسوبة سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية.

انظر: المصباح المنير: ٢/٦٧٢ أنيس الفقهاء: ١/٢٦١ مغني المحتاج: ٤/٥٠٦.

(٢) انظر قول أبي ثور في: الحاوي: ١٠/١١ المهذب: ٢/٧٤ البيان: ١٠/٣٧ حلية العلماء: ٦/٥٤٤ المطلب العالي: لوح: ٣١٤/أ.

(٣) انظر: الحاوي: ١٠/١٣ المطلب العالي: لوح: ٣١٤/ب.

(٤) مختصر المزني: ١/١٨٧ وانظر: الحاوي: ١٠/١٣ المطلب العالي: لوح: ٣١٤/ب.



قَالَ: (فَإِنْ شَرَطَهَا فَرَجَعِيٌّ وَلَا مَالٌ، وَفِي قَوْلٍ: بَائِنٌ بِمَهْرٍ مِثْلٍ) <sup>(١)</sup> قَالَ الشَّافِعِيُّ <sup>هـ</sup> [شرط الرجعة في الخلع] فِي كِتَابِ "الإِمْلَاءِ" عَلَى مَسَائِلِ مَالِكٍ: (وَلَوْ خَالَعَهَا طَلَّقَهُ بَيْدِنَارٍ <sup>(٢)</sup> عَلَى أَنْ لَهُ الرَّجْعَةُ فَالطَّلَاقُ لَازِمٌ، وَلَهُ الرَّجْعَةُ، وَالدَّيْنَارُ مَرْدُودٌ وَلَا يَمْلِكُهُ وَالرَّجْعَةُ [مَعًا] <sup>(٣)</sup> وَلَا أُجِيزُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ إِلَّا مَا أَوْقَعَهُ) <sup>(٤)</sup>.

قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ: (مُقَدِّمَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْخُلْعَ مَا اسْتُحِقَّ فِيهِ الْعِوَضُ وَسَقَطَتْ الرَّجْعَةُ، وَالْخُلْعُ يَتِمُّ بِالْعِوَضِ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ وَالْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ، لَكِنْ إِنْ كَانَ الْعِوَضُ صَحِيحًا وَجَبَ الْمُسَمَى، وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا فَمَهْرُ الْمِثْلِ، فَاْمْتَنَعَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنْ يَجْتَمِعَ فِي الْفُرْقَةِ <sup>(٥)</sup> بِالْخُلْعِ اسْتِحْقَاقُ الْعِوَضِ وَثُبُوتُ الرَّجْعَةِ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي رَجُلٍ خَالَعٍ امْرَأَتَهُ عَلَى طَلْقِهِ بَيْدِنَارٍ عَلَى أَنْ لَهُ الرَّجْعَةُ، فَشَرَطَ لِنَفْسِهِ الدَّيْنَارَ وَالرَّجْعَةَ وَاجْتَمَعَتْهُمَا مُتَنَافِيَانِ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ أَحَدِهِمَا وَإِسْقَاطِ الْآخَرِ، فَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ: ثُبُوتُ الرَّجْعَةِ وَسُقُوطُ الدَّيْنَارِ <sup>(٦)</sup>، وَقَالَ الْمَرْزِيُّ: يَقَعُ الطَّلَاقُ بَائِنًا وَلَا رَجْعَةَ، وَلِلزَّوْجِ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَاخْتَارَ ذَلِكَ

(١) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٢) الدَّيْنَارُ: اسم القطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالمثقال، ويرادف الدَّيْنَارُ المِثْقَالُ فِي عَرَفِ الْفُقَهَاءِ وَيَزِنُ: ٤.٢٥ غَرَامًا.

انظر: معجم لغة الفقهاء: ١٨٩ ملحق الموازين والمكاييل والأطوال: ٦٨٧ الموسوعة الفقهية الكويتية: ٢١/٢٧.

(٣) ساقطة من جميع النسخ، والزيادة من مختصر المزني: ١/١٨٧ ومن الحاوي: ١٠/١٣.

(٤) مختصر المزني: ١/١٨٧ وانظر: الحاوي: ١٠/١٣ نهاية المطلب: ١٣/٣٠٧ البيان: ١٠/٣٧ المطلب العالي: لوح ٣١٤/ب.

(٥) فِي نَسْخَةٍ: (د) [بِالْفُرْقَةِ].

(٦) وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ أَنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ جَمْهُورِ الْأَصْحَابِ.

انظر: روضة الطالبين: ٥/٧٠٠.

ب/١٩٧

مَذْهَبًا لِنَفْسِهِ، / وَقَالَ: إِنَّهُ قِيَاسُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ<sup>(١)</sup>.

ب/١٠١

وَنَقَلَ الرَّبِيعُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَجَوَابَهَا كَمَا نَقَلَهُ الْمَرْغَابِيُّ: أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ رَجْعِيًّا  
 وَلَا شَيْءَ لِلزَّوْجِ، ثُمَّ قَالَ: / وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ بَائِنًا وَلِلزَّوْجِ مَهْرُ الْمَثَلِ،  
 فَحَكَى قَوْلًا ثَانِيًا كَالَّذِي اخْتَارَهُ الْمَرْغَابِيُّ، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي تَحْرِيجِهِ قَوْلًا لِلشَّافِعِيِّ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ قَوْلٌ ثَانٍ؛ لِأَنَّ الرَّبِيعَ ثَقَّةٌ فِيمَا يَرُوِيهِ، وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: لَيْسَ  
 بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ، وَإِنَّمَا خَرَجَهُ الرَّبِيعُ احْتِمَالًا، وَلَمْ يَحْكِهِ نَقْلًا<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ: إِنَّ عَادَةَ الرَّبِيعِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ يَكُونُ تَحْرِيجًا؛  
 وَلَكِنَّهُ لَا يَذْكُرُ [نَفْسَهُ]<sup>(١)</sup> أَدْبًا مَعَ الشَّافِعِيِّ، فَإِذَا أَرَادَ النَّقْلَ يَقُولُ: وَلَهُ قَوْلٌ آخَرُ،  
 وَعِبَارَةُ الرَّافِعِيِّ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الرَّبِيعَ نَقَلَ فَقَالَ: (وَنَقَلَ الرَّبِيعُ قَوْلًا آخَرَ أَنَّهُ يَلْغُو  
 شَرْطَ الرَّجْعَةِ وَتَحْصُلُ الْبَيِّنَةُ بِمَهْرٍ [الْمَثَلِ]<sup>(١)</sup>)، قَالَ وَلِلأَصْحَابِ طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا: وَبِهِ قَالَ ابْنُ سَلَمَةَ وَابْنُ الْوَكِيلِ<sup>(١)</sup>: تَسْلِيمُ الْقَوْلَيْنِ<sup>(١)</sup>.

(١) وذكر النووي أيضًا: (أن هذا القول الذي اختاره المزني: أن الإمام والبعوي ذهبا إلى ترجيحه)، وذكر ذلك ابن الرفعة وقال: (والفوراني أورده إيراد المذهب).  
 روضة الطالبين: ٥/٧٠٠ المطالب العالي: لوح ٣١٥/ب.

(٢) الحاوي بتصرف يسير: ١٠/١٤ وانظر: البيان: ١٠/٣٧ نهاية المطلب: ١٣/٣٠٧ حلية العلماء: ٦/٥٥٤ الشرح الكبير: ٨/٤٢٦ روضة الطالبين: ٥/٧٠٠ المطالب العالي: لوح ٣١٤/ب.

(٣) في نسختي: (ز، د) [نفسا] والمثبت من: (م) فهو أقرب للسياق.

(٤) ساقطة من جميع النسخ، والزيادة من الشرح الكبير: ٨/٤٢٧.

(٥) هو: عمر بن عبد الله بن موسى أبو حفص، ابن الوكيل، الباب شامي، نسبة إلى محلة اسمها: باب الشام ببغداد، من أئمة أصحاب الوجوه، وهو من كبار المحدثين والرواة.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢/٥٠٠ طبقات الشافعية الكبرى: ٣/٤٧٠ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/٩٧.

وَالطَّرِيقُ الثَّانِي: وَيُحْكِي عَنِ ابْنِ سُرَيْجٍ وَأَبِي إِسْحَاقَ: الْقَطْعُ بِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ رَاوِيَا الْمَذْهَبِ وَالْإِمْتِنَاعُ مِنْ<sup>(١)</sup> إِثْبَاتِ الثَّانِي قَوْلًا، وَرَجَّحَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ اخْتِيَارَ الْمَزْنِيِّ وَطَرِيقَةَ الْقَوْلَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَمُعْظَمُ النُّقْلَةِ يُشِيرُونَ إِلَى تَرْجِيحِ الطَّرِيقَةِ الثَّانِيَةِ. وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ<sup>(٣)</sup> وَأَحْمَدَ<sup>(٤)</sup> رَحِمَهُمَا اللَّهُ يُصَحُّ الْخُلْعُ وَيُثْبِتُ الْمَسْمَى، وَهَذَا خِلَافُ الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا.

وَيُرْوَى عَنْ مَالِكٍ ~ مِثْلُ ذَلِكَ، وَعَنْهُ رِوَايَةٌ أُخْرَى أَنَّهُ ثَبَّتَ الرَّجْعَةَ وَالْمَالَ مَعًا، وَيَكُونُ الْمَالُ عِوَضًا عَمَّا نَقَصَ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ<sup>(٥)</sup>.

وَاحْتَجَّ الْمَزْنِيُّ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَصَّ فِي "الْإِمْلَاءِ": إِذَا خَالَعَهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ عَلَى أَنَّهُ مَتَى شَاءَ رَدَّ الْمَالَ وَكَانَ لَهُ الرَّجْعَةُ، أَنَّهُ يَفْسُدُ الشَّرْطُ وَتَحْصُلُ الْبَيْنُونَةُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ.

وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِي هَذِهِ / الصُّورَةَ طَرِيقَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِجْرَاءُ قَوْلَيْنِ<sup>(٦)</sup>.

وَالثَّانِي: الْفَرْقُ، بِأَنَّ فِي مَسْأَلَتِنَا لَمْ يَمْلِكْهَا نَفْسَهَا لِاشْتِرَاطِ الرَّجْعَةِ، فَثَبَّتَ

==

(١) الشرح الكبير: ٤٢٧/٨.

(٢) في نسخة: (د) [في].

(٣) حكاها عنهما الرافعي في الشرح الكبير: ٤٢٧/٨ وانظر: الحاوي: ١٤/١٠ المذهب: ٧٤/٢ نهاية المطلب: ٣٠٧/١٣ حلية العلماء: ٥٤٤/٦ روضة الطالبين: ٧٠٠/٥.

(٤) انظر: البحر الرائق: ٨٠/٤ حاشية ابن عابدين: ٣٨٧/٣.

(٥) انظر: المغني: ٢٥٢/٧ الإنصاف: ٣٩٦/٨ المحرر للمجد ابن تيمية: ٤٥/٢.

(٦) انظر: المدونة الكبرى: ٣٤٢/٥ الكافي: ٢٧٦/١ شرح الخرشبي: ١٥/٤ القوانين الفقهية: ١٥٤/١.

(٧) الشرح الكبير: ٤٢٧/٨ وانظر: مختصر المزني: ١٨٧/١ البيان: ٣٨/١٠ نهاية المطلب: ٣٠٧/١٣ الوسيط: ٣٣٠/٥ التهذيب: ٥٥٨/٥ روضة الطالبين: ٧٠٠/٥ المطلب العالي: لوح ٣١٤/أ.

حُكْمُهُمَا وَبَطَلَ الْعَوْضُ، وَمَسْأَلَةُ "الإِمْلَاءِ" مَلَكَهَا نَفْسَهَا بِسُقُوطِ الرَّجْعَةِ، وَإِنَّمَا شَرَطَ حَدُوثَ خِيَارِ لَهَا فِي ثُبُوتِ الرَّجْعَةِ، فَلِذَلِكَ ثَبَتَ حُكْمَ الْعَوْضِ وَبَطَلَتِ الرَّجْعَةُ، وَاحْتَجَّ الْمُزْنِيُّ أَيْضًا بِفَسَادِ شَرَطِ النِّكَاحِ،<sup>(١)</sup> حَيْثُ يَرْجِعُ الْفَسَادُ إِلَى الْمَهْرِ.

وَأَجَابَ الْأَصْحَابُ: بِأَنَّ فِسَادَ الشَّرْطِ فِي النِّكَاحِ إِذَا عَادَ إِلَى الْعَوْضِ لَمْ يَفْسُدِ النِّكَاحُ، وَإِذَا عَادَ إِلَى الْبُضْعِ كَالشُّغَارِ<sup>(٢)</sup> وَالْخِيَارِ فَسَدَ النِّكَاحُ، كَذَا الْخَلْعُ إِذَا عَادَ إِلَى الْعَوْضِ لَمْ يَفْسُدِ الْخَلْعُ، وَإِذَا عَادَ إِلَى الْبُضْعِ فَسَدَ الْخَلْعُ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ: (وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْنِي بِكَذَا، وَارْتَدَّتْ فَأَجَابَ؛ إِنْ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ أَوْ بَعْدَهُ [أثر الردة في الخلع] وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بَانَتْ بِالرَّدَّةِ وَلَا مَالَ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِيهَا طَلَّقَتْ بِالْمَالِ، وَلَا يَضُرُّ / تَحْلُلُ كَلَامٍ يَسِيرٍ بَيْنَ إِجَابٍ وَقَبُولٍ)<sup>(٤)</sup> هَذَا كَلَامٌ يَتَعَلَّقُ بِالصَّيْغَةِ، وَانْضَمَّتْ إِلَيْهِ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى، وَمَسْأَلَةٌ نَصَّ عَلَيْهَا الشَّافِعِيُّ، سَنَدُكُرْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

/ فَتَقُولُ إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ لِرِزْوَجِهَا: "طَلَّقْنِي بِكَذَا" وَارْتَدَّتْ<sup>(٥)</sup> عَقِبَ سُؤْلِهَا

(١) في نسخة: (د) سقط بمقدار سطر من هذا الموضع إلى قوله: [وإذا عاد].

(٢) الشُّغَارُ: بالكسر، سمي به من قولهم: شجر الكلب إذا رفع رجله للبول وخلا مكان رجله عنها، لأن كل واحد منها يشجر أي يرفع الرجل للوطء، وقيل هو مأخوذ من قولهم بلدة شاغرة أي خالية عن الأئیس، سمي به لخلوه عن الصداق، وهو نكاح كان في الجاهلية، وهو أن يقول الرجل لآخر: زوجني ابتك أو أختك على أن أزوجك ابنتي أو أختي، على أن صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى.

انظر: مختار الصحاح: ١٤٣/١ طلبة الطلبة: ١٣٧/١ منهاج الطالبين: ٣٧٤ تحرير ألفاظ التنبيه: ٢٥٣/١.

(٣) انظر: الحاوي: ١٠/١٥ المطلب العالي: لوح ٣١٥/أ.

(٤) منهاج الطالبين: ٤٠٩ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

(٥) الرُّدَّةُ لغة: هي الرجوع عن الشيء إلى غيره، قال الله تعالى: (ولا تتردوا على أديباركم فتقبلوا خاسرين) المائدة ٢١، وفي الشرع: الرجوع عن الإسلام إلى الكفر.

فَأَجَابَهَا عَلَى الْإِتِّصَالِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ تَعَجَّلَتِ الْفُرْقَةُ بِالرَّدِّ وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَلَا يَلْزَمُ الْمَالُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا سَبَقَتْ الرَّدُّ الْجَوَابَ لِرِوَالِ النِّكَاحِ، فَإِنْ سَبَقَهَا الْجَوَابُ فَلَا شَكَّ فِي وُقُوعِ الطَّلَاقِ وَلِزُومِ الْمَالِ، وَلَا أَثَرَ لِلرَّدِّ الْمُتَأَخِّرَةِ فِي النِّكَاحِ لِمُصَادَفَةِ الْبَيِّنُونَةِ.

وَلَوْ تَقَارَنَ زَمَانُ الرَّدِّ وَزَمَانُ الْجَوَابِ فَقَدْ وُجِدَ سَبَبَانِ لِلْبَيِّنُونَةِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَالَّذِي يَظْهَرُ بَيِّنُونَتُهَا بِالْإِنْفِسَاخِ بِالرَّدِّ، وَانْدِفَاعِ الطَّلَاقِ وَالْمَالِ، وَلَمْ أَرَ لِلْأَصْحَابِ كَلَامًا فِي ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ فَالطَّلَاقُ مَوْقُوفٌ، فَإِنْ أَصْرَتْ عَلَى الرَّدِّ إِلَى أَنْ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ [بَانَ] <sup>(١)</sup> انْفِسَاخُ النِّكَاحِ مِنْ حِينَ الرَّدِّ، وَلَا طَّلَاقٌ وَلَا مَالٌ، وَإِنْ عَادَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ بَانَ وُقُوعُ الطَّلَاقِ وَلِزُومُ الْمَالِ وَتُحْسَبُ <sup>(٢)</sup> الْعِدَّةُ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ <sup>(٣)</sup>.

وَلَوْ قَالَتْ لَهُ امْرَأَتَاهُ: "طَلَّقْنَا بِالْفِ" وَارْتَدَّتَا ثُمَّ أَجَابَهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهِمَا لَعَا الطَّلَاقُ، وَكَذَا لَوْ كَانَ دَخَلَ بِهِمَا وَأَصْرَتْا إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَإِنْ عَادَتَا إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ تَبَيَّنَ وُقُوعُ الطَّلَاقِ عَلَيْهِمَا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَنْصُوصَاتِ الشَّافِعِيِّ <sup>(٤)</sup>.

☞ =

انظر: المصباح المنير: ١/٢٢٤ الحاوي: ١٣/١٤٩.

(١) في جميع النسخ [فبان]، ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) في نسخة: (د) [وتجب].

(٣) انظر: الحاوي: ١٠/٧٦-٧٧ البيان: ١٠/٥٥٩ نهاية المطلب: ١٣/٤٥١ الشرح الكبير: ٨/٤٠٩ روضة الطالبين: ٥/٦٩٨.

(٤) الأم: ٥/٢٠٣ وانظر: مختصر المزني: ١/١٨٩ الحاوي: ١٠/٧٧ البيان: ١٠/٥٧١ نهاية المطلب: ١٣/٤٥١ الشرح الكبير: ٨/٤٠٩ روضة الطالبين: ٥/٦٩٨.

قَالَ الْحَنَاطِيُّ<sup>(١)</sup>: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَقَعُ، وَيُجْعَلُ اشْتِغَالُهَا بِكَلِمَةِ<sup>(٢)</sup> الرَّدَّةِ  
إِعْرَاضًا وَرُجُوعًا عَنِ ذَلِكَ الْإِلْتِمَاسِ<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ خِلَافُ النَّصِّ، وَفِي الْعِوَضِ  
الْوَاجِبِ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ<sup>(٤)</sup>.

وَإِنْ أَصْرَتْ إِحْدَاهُمَا وَعَادَتِ الْأُخْرَى لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ عَلَى الْمِصْرَةِ، وَيَقَعُ عَلَى  
الْعَائِدَةِ وَفِيمَا يَلْزُمُهَا<sup>(٥)</sup> الْخِلَافُ السَّابِقُ، وَعَنِ "الْمُجَرَّدِ"<sup>(٦)</sup> حِكَايَةٌ وَجَّهَ آخِرَ أَنَّهُ  
يَلْزُمُهَا جَمِيعُ الْمُسَمَّى<sup>(٧)</sup>.

(١) هو: الحسين بن محمد بن الحسن الطبري، أبو عبد الله، الحناطي، من أصحاب الوجوه، له كتاب وقف  
عليه الرافعي، قال الإسنوي: وهو مطول، توفي فيما يظهر بعد الأربعمئة، وذكر ابن حجر: أنه مات  
سنة ٤٩٥ هـ، بأصبهان.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٥٣٣ طبقات الشافعية الكبرى: ٤/ ٣٦٧ طبقات الشافعية لابن  
قاضي شهبه: ١/ ١٨٠ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ٢/ ٥١٨.

(٢) [بكلمة] ساقطة من نسخة: (د).

(٣) ذكره عنه الرافعي.

الشرح الكبير: ٨/ ٤٠٩ وانظر: روضة الطالبين: ٥/ ٦٩٩.

(٤) قال النووي: (وهل العوض الواجب على كل واحدة مهر المثل، أم نصف المسمى، أم حصتها منه إذا  
وزع على مهر مثلها؟ فيه ثلاثة أقوال. أظهرها: الأول... حكاه الحناطي).  
روضة الطالبين: ٥/ ٦٩٨.

(٥) في نسخة: (م) [لزمها].

(٦) في نسخة: (د) زيادة [للحناطي]، لعله خطأ من الناسخ، فليس للحناطي كتاب اسمه المجرد، ويدل  
عليه أيضا: أن الرافعي لم يذكره في الشرح الكبير: ٨/ ٤٠٩ عند ذكره لهذه المسألة.

(٧) المجرد: لأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي، المتوفى سنة ٤٤٧ هـ، وهو أربعة مجلدات عارية عن  
الاستدلال غالبًا، جرده من تعليقه شيخه أبي حامد.

انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ٢/ ٢٢٦ كشف الظنون ٢/ ١٥٩٣ الخزانة السنوية: ٨٧.

(٨) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٠٩ روضة الطالبين: ٥/ ٦٩٨.

وَلَوْ ارْتَدَّتْ إِحْدَاهُمَا ثُمَّ أَجَابَهُمَا، وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ، وَأَصْرَتْ  
إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَقَعَ الطَّلَاقُ عَلَى الْمُسْلِمَةِ دُونَ الْمُرْتَدَّةِ، وَكَانَ ذَلِكَ كَمَا لَوْ أَجَابَ  
إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى<sup>(١)</sup>.

وَاسْتَدَلَّ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ بِالنَّصِّ الْمَذْكُورِ عَلَى: أَنَّ تَخْلُلَ الْكَلَامِ الْيَسِيرِ بَيْنَ  
الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ لَا يَضُرُّ، فَإِنَّ الرَّدَّ كَلِمَةٌ يَسِيرَةٌ وَلَمْ يَقْطَعْ تَخْلُلُهَا الِازْتِبَاطَ بَيْنَ  
الْكَلَامَيْنِ بِحُكْمِ<sup>(١)</sup> الشَّافِعِيِّ بِصِحَّةِ الْخُلْعِ عِنْدَ الْعَوْدِ إِلَى الْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup>.

وَمَنْ لَمْ يَحْتَمِلْهُ قَالَ: الْكَلَامُ فِي صُورَةِ النَّصِّ وَجِدَ مِنَ الْمَرَاتَيْنِ الْمُخَاطَبَتَيْنِ، وَلَا  
يَلْزَمُ مِنَ<sup>(١)</sup> اِحْتِمَالِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup> اِحْتِمَالُهُ مِنَ الْمُخَاطَبِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ الْجَوَابُ، فَإِنَّ الْمُخَاطَبَ  
قَدْ يَشْتَعِلُ / إِذَا تَمَّ الْخِطَابُ بِشَيْءٍ آخَرَ وَهُوَ مُتَوَقِّعُ الْجَوَابِ طَالِبٌ لَهُ، وَأَمَّا الْمُخَاطَبُ  
فَاشْتِعَالُهُ بِشَيْءٍ آخَرَ يُشْعِرُ بِالْإِعْرَاضِ عَنِ الْجَوَابِ.

ز/١٩٨ ب

د/١٠٢ ب

قَالَ الرَّافِعِيُّ: (لَكِنْ قَضِيَّةٌ هَذَا الْفَرْقِ أَنْ يُقَالَ: / لَوْ ابْتَدَأَ الزَّوْجُ فَقَالَ:  
"طَلَّقْتُكَ بِالْفِ" فَارْتَدَّتْ ثُمَّ قَبِلَتْ لَا يَصِحُّ الْخُلْعُ وَإِنْ عَادَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَجْرِ  
الْأَيْمَةُ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ أَجَابَ صَاحِبُ "التَّهْذِيبِ" فِيمَا إِذَا ابْتَدَأَ الزَّوْجُ بِمِثْلِ الْجَوَابِ  
الَّذِي بَيْنَاهُ فِيمَا إِذَا / ابْتَدَأَتِ الْمَرْأَةُ بِالِالْتِمَاسِ)<sup>(١)</sup>.

م/١٠٧ ب

(١) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤١٠ / روضة الطالبين: ٥/ ٦٩٩.

(٢) في نسخة: (د) [فحكم].

(٣) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤١٠ / روضة الطالبين: ٥/ ٦٩٩.

(٤) في نسخة: (د) [في].

(٥) [ذلك] ساقطة من نسخة: (د).

(٦) الشرح الكبير: ٨/ ٤١٠ وانظر: التهذيب: ٥/ ٥٦٧ المطلب العلي: لوح ٢٨٨/ أ.

قُلْتُ: لَكِنَّ الْفَرْقَ مُحْتَلٌّ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ لَا يُوَافِقُ قَائِلُهُ صَاحِبَ "التَّهْدِيبِ".

وَلَوْ قَالَ لَامْرَأَتِيهِ: "طَلَّقْتُكُمْ عَلَى الْإِثْمِ" فَارْتَدَّتَا<sup>(٢)</sup> ثُمَّ قَبِلْتَا، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِمَا،  
أَوْ دَخَلَ وَأَصْرَّتَا إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَعَا الْخُلْعُ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهِمَا وَعَادَتَا إِلَى الْإِسْلَامِ  
فِي الْعِدَّةِ صَحَّ الْخُلْعُ فِي حَقِّهِمَا، إِلَّا أَنْ يُعْتَمَدَ الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ.

وَإِنْ عَادَتَا إِحْدَاهُمَا وَأَصْرَّتِ الْأُخْرَى بَطَلَ الْخُلْعُ فِي حَقِّهِمَا جَمِيعًا، وَكَانَ ذَلِكَ  
كَمَا لَوْ قَبِلَتْ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ إِذَا ابْتَدَأَ الزَّوْجُ بِالْإِجَابِ فَلَا بُدَّ مَنْ  
تَوَافَقَ عَلَيْهِمَا عَلَى الْقَبُولِ بِخِلَافِ مَا إِذَا ابْتَدَأَتِ الْمَرْأَتَانِ بِالِالْتِمَاسِ.

وَلَوْ خَاطَبَهُمَا كَمَا ذَكَرْنَا<sup>(٣)</sup> وَارْتَدَّتْ إِحْدَاهُمَا، ثُمَّ قَبِلْتَا، فَإِنْ كَانَتِ الْمُرْتَدَّةُ غَيْرَ  
مَدْخُولٍ بِهِمَا، أَوْ مَدْخُولًا بِهَا وَأَصْرَّتْ إِلَى انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا<sup>(٤)</sup>، فَالْخُلْعُ بَاطِلٌ فِي حَقِّهَا،  
وَإِنْ<sup>(٥)</sup> عَادَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي الْعِدَّةِ صَحَّ فِي حَقِّهِمَا، وَإِنْ كَانَتِ الرَّدَّةُ بَعْدَ إِجَابِ  
الزَّوْجِ كَالرَّدَّةِ بَعْدَ التِّمَاسِ الزَّوْجَةِ؛ عُرِفَ أَنَّ تَخَلُّلَ الْكَلَامِ الْيَسِيرِ لَا يَضُرُّ، وَيُؤَيِّدُهُ  
قَوْلُهُمْ فِي بَابِ الْأَذَانِ: إِنَّ الْكَلَامَ الْيَسِيرَ لَا يُبْطِلُهُ<sup>(٦)</sup>.

وَلَوْ ارْتَدَّتَا بَعْدَ الدُّخُولِ ثُمَّ قَالَتَا: "طَلَّقْنَا بِالْإِثْمِ" فَأَجَابَهُمَا وَعَادَتَا إِلَى الْإِسْلَامِ  
وَوَقَعَ الطَّلَاقُ، وَحَكَى الْحَنَاطِيُّ<sup>(٧)</sup> كَلَامًا فِي أَنَّهُ يَكُونُ رَجْعِيًّا أَوْ يَجِبُ الْبَدَلُ، قَالَ

(١) في نسختي: (د، م) [محتمل].

(٢) في نسخة: (م) زيادة [معا] في هذا الموضع.

(٣) في نسخة: (د) [ذكرناه].

(٤) في نسخة: (د) [العدة].

(٥) في نسخة: (د) [فإن].

(٦) منقول بتصريف يسير من الشرح الكبير: ٨/ ٤١٠ وانظر: نهاية المطلب: ١٣/ ٤٥٢ روضة الطالبين:

٥/ ٦٩٩ المطلب العالي: لوح ٢٨٨/ ب.

(٧) حكاه الراعي عنه في الشرح الكبير: ٨/ ٤١٠.



الرَّافِعِيُّ: (وَهَذَا الْخِلَافُ عَجِيبٌ) <sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (لَا) <sup>(١)</sup> يَضُرُّ تَحْلُلَ كَلَامٍ يَسِيرٍ <sup>(١)</sup> وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِذِكْرِ مَسْأَلَةِ  
الرَّدَّةِ، وَقَدْ عُرِفَ مَا فِيهِ، وَأَنَّ فِيهِ خِلَافًا، وَالْأَصْحَحُ مَا ذَكَرَهُ.

[تحلل الكلام  
اليسير بين الإيجاب  
والقبول]

وَقَوْلُهُ: (بَيْنَ إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ) يَعْنِي فِي هَذَا الْبَابِ، وَإِطْلَاقُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ  
بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الْيَسِيرَ [بَيْنَ الْأَسْتِجَابِ وَالْإِجْبَابِ كَالْكَلَامِ الْيَسِيرِ] <sup>(١)</sup> بَيْنَ  
الْإِجْبَابِ وَالْقَبُولِ؛ فَإِنَّ الْأَسْتِجَابَ بِمَنْزِلَةِ الْقَبُولِ، وَوَضَعَ مَسْأَلَةَ الْخُلْعِ الْمَنْصُوصَةِ  
إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ اسْتِجَابٍ وَإِجْبَابٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّدَّةَ قَدْ تَكُونُ بِقَوْلٍ وَقَدْ تَكُونُ بِفِعْلٍ وَقَدْ تَكُونُ بِاعْتِقَادٍ <sup>(١)</sup>،  
لَكِنْ لَا مُطَّلَعٌ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ بَعْدَهُ، وَالشَّافِعِيُّ أَطْلَقَ الرَّدَّةَ وَلَمْ يُصْرِّحْ أَنَّهَا بِكَلَامٍ،  
فَاسْتَدْلَلَ الْأَصْحَابُ عَلَى الْكَلَامِ الْيَسِيرِ كَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْغَالِبِ، وَهُوَ السَّابِقُ إِلَى  
الْفَهْمِ.

قَالَ: (فَضْلٌ: / قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، وَعَلَيْكَ أَوْ وَلِيَّ عَلَيْكَ كَذَا، وَلَمْ يَسْبِقْ طَلَبُهَا  
بِمَالٍ وَقَعَ رَجْعِيًّا قَبِلْتُ أُمَّ لَا، وَلَا مَالٌ) <sup>(١)</sup>؛ / لِأَنَّهَا لَيْسَتْ صِغَةً مُعَاوَضَةً وَلَا

[إذا قال أنت طالق  
وعليك كذا]

ز/ ١٩٩ أ

د/ ١٠٣ أ

(١) الشرح الكبير: ٨/ ٤١٠ وقال النووي: (الصواب وقوعه باثنا بديل، كما أشار إليه الرافعي).

روضة الطالبين: ٥/ ٦٩٩ وانظر: الحاوي: ١٠/ ٧٧ الوسيط: ٥/ ٣٢٠.

(٢) في نسخة: (د) [ولا يضر].

(٣) ضابط الفصل اليسير: ما لا يشعر بالاعراض، والمرجع في ذلك العرف.

انظر: النجم الوهاج: ٧/ ٤٥٨ المطلب العالي: لوح ٢٨٧/ أ.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من نسخة: (م)، والسياق يدل عليها.

(٥) قال النووي: (الردة قطع الإسلام بنية أو قول أو فعل كسجود لصنم واستخفاف بالمصحف أو

الكعبة). تحرير ألفاظ التنبيه: ١/ ٣١٢.

(٦) منهاج الطالبين: ٤١٠ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٣.

اشتراط، وإنما أوقع طلاقاً وعطفَ عليه جملةً يُخبرُ فيها أن له عليها كذا، ولم يحصل منها سبق استدعاءٍ لذلك ولا ما يقتضي التزاماً، فتلغو هذه الجملة المحذوفة ولا يتأثر بها الطلاق، وشبهه الشافعي رحمته الله بما إذا قال: (أنت طالق ولي عليك حج) <sup>(١)</sup>.

وفرَّقوا بينه وبين ما إذا قالت المرأة: "طلَّقني ولك علي ألف" أو "وعلي ألف" فأجابها؛ حيث يقع الطلاق بائناً بالألف على الصحيح؛ لأن الذي يتعلق بالمرأة من هذا العقد التزام المال، فيحمل اللفظ منها على الالتزام، والزوج ينفرد بالطلاق، فإذا لم يأت بصيغة المعاوضة حمل كلامه على ما ينفرد به <sup>(٢)</sup>.

والوجهان اللذان أشرنا إليهما فيما إذا قالت: "طلَّقني ولك علي ألف" حكاهما القاضي حسين؛ وشبههما بقوله: "إن فعلت كذا فعلي نذر" هل يلزمه [كفارة] <sup>(٣)</sup>؟ أو لا يلزمه <sup>(٤)</sup> شيء، وجهان.

(١) الأم: ٢٠٨/٥ وانظر: مختصر المزني: ١/١٨٩ الحاوي: ١٠/٦٥ البيان: ١٠/٥٥ الوسيط: ٥/٣٣٢ المهذب: ٢/٧٦ التنبية: ١٧١ التهذيب: ٥/٥٦٧ روضة الطالبين: ٥/٧٠٤ المطلب العالي: ٣١٩ لوح/ب-٣٢٠/أ.

(٢) انظر: الحاوي: ١٠/٦٦ الشرح الكبير: ٨/٤٣٣ روضة الطالبين: ٥/٧٠٤.

(٣) في جميع النسخ: [كفارتان] وهو خطأ، والصحيح: [كفارة]، فقد ذكر الغزالي والنووي وغيرهما هذه المسألة ولم يرد ذكر للكفارتين، وإنما الذي ورد ذكر كفارة فقط، فإذا قال: إن فعلت كذا فعلي نذر، نص الشافعي رحمته الله أن عليه كفارة يمين، والبويطي نص على أنه لا يصح، ولا يلزمه شيء.

انظر: الوسيط: ٧/٢١٢ روضة الطالبين: ٢/٥٦٢ مغني المحتاج: ٤/٣٥٥.

(٤) ورد في نسخة: (د) في هذا الموضع زيادة [فيه].

[إذا قال أنت طالق  
وعليك كذا وقال  
أردت ما أراد  
بطلقتك بكذا]

قَالَ: (فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ مَا يُرَادُ بِطَلَّقْتِكِ بِكَذَا، وَصَدَّقْتَهُ، فَكَهُوَ فِي الْأَصَحِّ) (١)،  
يَعْنِي: يَقَعُ الطَّلَاقُ بَائِنًا بِذَلِكَ الْمُسَمَّى، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: "لِي (١) عَلَيْكَ أَلْفٌ عَوَضًا  
عَنْهُ" أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْإِشْتِرَاطِ وَالْمَعَاوَضَةِ وَعَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ بِدُونِهِ.  
وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ تَوَافُقَهُمَا عَلَى ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يَصْلُحُ لِلْإِلْزَامِ (١).

وَالْوَجْهَانِ إِذَا تَوَافَقَا وَصَدَّقْتَهُ، وَإِلَّا فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ قَطْعًا، وَالْقَطْعُ بِذَلِكَ  
بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَدَمِ إِلْزَامِهَا الْمَالَ لِأَشْكَ فِيهِ (١) إِذَا لَمْ تَقْبَلْ، وَأَمَّا إِذَا قَبِلْتَ؛ فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ  
قَبُولَهَا كَالْتَّصَدِيقِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِقَبُولِهَا إِذَا لَمْ يُرِدِ الْمَالَ، وَالْأَصْحَابُ قَدْ سَوَّوْا بَيْنَ مَا  
إِذَا قَبِلْتَ وَمَا إِذَا لَمْ تَقْبَلْ / فِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا (١) الْمَالَ إِذَا لَمْ تُصَدِّقْ قَطْعًا، وَفِيهِ هَذَا  
النَّظَرُ.

١٠٨/م

وَجَزْمُهُمْ أَيْضًا بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ مَعَ دَعْوَاهُ إِرَادَةَ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ  
مُحْتَمِلٌ (١)؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَذْكُورَةَ مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً كَمَا قَالَوهُ،  
وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ حَالِيَّةً، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: "أَنْتِ طَالِقٌ فِي حَالِ أَنْ لِي عَلَيْكَ كَذَا"، وَهُوَ  
مَعْنَى الْمَعَاوَضَةِ، وَالْحَالُ مُقَيَّدَةٌ كَالشَّرْطِ (١)، فَإِذَا لَمْ تَحْصُلْ تِلْكَ الْحَالُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛

(١) منهاج الطالبين: ٤١٠ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.

(٢) في نسخة: (م) [ولي].

(٣) انظر: نهاية المطلب: ١٣ / ٣٤١ الوسيط: ٥ / ٣٣٢ الشرح الكبير: ٨ / ٤٣٣ روضة الطالبين:  
٧٠٥ / ٥.

(٤) [فيه] ساقطة من نسخة: (م).

(٥) في نسخ: (د) [وإلزامها والمال]، وفي نسخة: (د) [في أنها وإلزامها المال].

(٦) في نسخة: (د) [يحتمل].

(٧) كما لو قال: أنت طالق راكبة، كان بمنزلة قوله: إن ركبت فأنت طالق.

انظر: كشف الأسرار: ٣ / ٤٢١.

فَيَبْغِي أَنْ يُقْبَلَ لِاحْتِمَالِهِ وَعَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ بِالِاحْتِمَالِ، وَهَذَا فِي الظَّاهِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ.

وَأَمَّا فِي التَّدِينِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فَيَتَّجِهُ الْقَطْعُ بِهِ، وَالْأَصْحَابُ أَطْلَقُوا أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ، وَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى الاحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مُحْتَمِلٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، فَإِذَا عَصَدَهُ قَرِينَةٌ حَالِيَّةٌ تُشْعِرُ بِإِرَادَةِ الْخُلْعِ يَنْبَغِي [الْقَبُولُ] <sup>(١)</sup> بِالنِّسْبَةِ إِلَى الطَّلَاقِ، وَإِنْ لَمْ / تُقْبَلْ لِضَعْفِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَالِ، وَإِذَا قُلْنَا بِالْوَجْهِ [الثَّانِي فَلَا] <sup>(٢)</sup> / يَخْلِفُ عَلَى نَفْسِ الْعِلْمِ عِنْدَ الْإِنْكَارِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ صَدَقَتْ وَوَأَفَقَتْ لَا يُؤَثِّرُ، وَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ فَيَخْلِفُ <sup>(٣)</sup>.

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ ذَلِكَ هَلْ يُقْبَلُ مِنْهُ فِي الْبَاطِنِ أَمْ لَا؟ إِذْ لَوْ لَمْ يُقْبَلْ فِي الْبَاطِنِ لَمَا اسْتَحَقَّ الْمَالُ عِنْدَ تَصَدِيقِهَا، وَلَمَا حَلَفَتْ عِنْدَ تَكْذِيبِهَا.

قَالَ: وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْبَيِّنُونَ مَحْصُلُ ظَاهِرًا إِنْ أَعْتَرَفَ بِأَنَّهَا تَعْرِفُ صِدْقَهُ، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْتَرَفْ بِذَلِكَ لَا تَحْصُلُ الْبَيِّنُونَ، نَعَمْ، هَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهِ فِي الْبَاطِنِ إِذَا لَمْ تُشْعَرْ هِيَ بِإِرَادَتِهِ ذَلِكَ إِذَا قَبِلَتْ لَفْظًا أَمْ لَا يَقَعُ؟، يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ خِلَافٌ مَا أُخِذَ مِنْ <sup>(٤)</sup> انْعِقَادِ الْبَيْعِ بِالْهَزْلِ <sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ مِنْ جَانِبِهَا مُعَاوَضَةٌ وَقَدْ هَزَلَتْ فِيهِ بِالْقَبُولِ، فَلَوْ <sup>(٦)</sup> لَمْ تُقْبَلْ هِيَ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ بَاطِنًا عَلَى مَا عَلَيْهِ يُفْرَعُ، هَذَا مَا وَقَعَ لِي

(١) في هذا الموضع طمس من أثر رطوبة في نسخة: (ز).

(٢) في هذا الموضع طمس من أثر رطوبة في نسخة: (ز).

(٣) انظر: الشرح الكبير: ٤٣٣/٨ روضة الطالبين: ٧٠٤-٧٠٥.

(٤) في نسخة: (د) [في].

(٥) ذكر النووي: أن الأصح انعقاده من الهازل.

روضة الطالبين: ٥١/٦.

(٦) في نسخة: (د) [فإن].

تَفَقُّهَا)، انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ<sup>(١)</sup>.

وَقَوْلُهُ: إِنَّ قَبُولَهَا<sup>(٢)</sup> هَزَلٌ إِذَا صَدَّقْنَاهَا، وَإِلَّا فَيَحْتَمِلُ مُوَاحَدَتَهَا بِهِ كَمَا قَدَّمْتُهُ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: [وَقَضِيَّةُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ انْعِقَادُ الْبَيْعِ إِذَا قَالَ: "بِعْتِكَ وَبِي عَلَيْكَ كَذَا" تَفْرِيعًا عَلَى انْعِقَادِ الْبَيْعِ بِالْكِنَايَةِ]<sup>(٣)</sup>.

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (وَهَذَا يُشْعِرُ بَأَنَّا إِذَا قُلْنَا لَا يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ بِالْكِنَايَةِ لَا يَصِحُّ هَذَا، وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْكِنَايَةَ هُنَا فِي [الْعَوَضِ]<sup>(٤)</sup> لَا فِي صِيغَةِ الْعَقْدِ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ ثُمَّ فِي صِيغَةِ الْعَقْدِ)<sup>(٥)</sup>.

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ (فَكُهُو) ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ<sup>(٦)</sup> وَلَوْ قَالَ فَمِثْلُهُ كَانَ صَحِيحًا.

قَالَ: (وَإِنْ سَبَقَ بَأْتٌ بِالْمَذْكُورِ)<sup>(٧)</sup> يَعْنِي إِنْ سَبَقَ مِنْهَا طَلَبٌ وَاسْتِيْجَابٌ بِسَالٍ، [إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ كَذَا وَسَبَقَ طَلَبُهَا بِسَالٍ]

وَقَدْ شَرَحَ الرَّافِعِيُّ ذَلِكَ: (بِأَنَّهَا إِنْ قَالَتْ: "طَلَّقْنِي"<sup>(٨)</sup> بِالْبَدَلِ "فَإِنْ عَيَّنَ الزَّوْجَ فِي الْجَوَابِ الْبَدَلَ فَقَالَ: "طَلَّقْتِكَ وَعَلَيْكَ أَلْفٌ"، فَتَقَدَّمَ الطَّلَبُ وَالِاسْتِيْجَابُ مِنْهَا

(١) المطلب العالي: لوح ٣٢٠/ب.

(٢) في نسخة: (د) [قبلها].

(٣) الشرح الكبير: ٤٣٣/٨ بتصرف.

(٤) في نسخة: (ز) [العرض] والمثبت من نسختي: (د، م) ومن المطلب العالي: لوح ٣٢٠/ب.

(٥) المطلب العالي: لوح ٣٢٠/ب.

(٦) انظر: مغني المحتاج: ٢٧٢/٣.

(٧) منهاج الطالبين: ٤١٠ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.

(٨) [طلَّقْنِي] ساقطة من نسخة: (د).

نَزَلَ مَنْزِلَةً مَا لَوْ أَتَى بِصِغَةِ الْمَعَاوِضَةِ وَقَالَ: "طَلَّقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ"، فَإِنْ<sup>(١)</sup> قَبِلَتْ حَصَلَتِ الْبَيْنُونَةُ بِالْأَلْفِ وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ، وَإِنْ أَبَهُمَ الْجَوَابَ أَيُّضًا فَقَالَ: "طَلَّقْتُكَ بِالْبَدَلِ" أَوْ قَالَ "طَلَّقْتُكَ" فَتَحْصُلُ الْبَيْنُونَةُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَإِنْ عَيَّنَتِ الْبَدَلَ فِي الْأَسْتِجَابِ فَقَالَتْ: "طَلَّقْنِي عَلَى أَلْفٍ"، فَقَالَ: "طَلَّقْتُكَ وَعَلَيْكَ أَلْفٌ" تَقَعُ الْبَيْنُونَةُ بِالْأَلْفِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - عَلَى قَوْلِهِ: "طَلَّقْتُ" بَانَتْ بِالْأَلْفِ، وَقَوْلُهُ: "وَعَلَيْكَ أَلْفٌ" إِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤَكَّدًا لَا يَكُونُ مَانِعًا، وَذَكَرَ فِي "التَّمَمَةِ"<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهَا طَلَبٌ، وَشَاعَ فِي الْعُرْفِ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْمَسْأَلَةِ / فِي طَلَبِ الْعِوَضِ وَالنِّزَامِ، كَانَ كَمَا لَوْ قَالَ: "طَلَّقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ"<sup>(٣)</sup>.

١٠٤/د

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (وَذَكَرَ فِي "التَّمَمَةِ" أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهَا طَلَبٌ وَشَاعَ فِي الْعُرْفِ اسْتِعْمَالُ، هَذَا مَا أَخُوذُ مِنْ أَنَّ الصَّرَاحَةَ تُؤْخَذُ مِنَ الشُّيُوعِ فِي الْعُرْفِ، وَهُوَ<sup>(٤)</sup> أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، فَإِنْ قُلْنَا بِالْوَجْهِ الْآخِرِ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلْ كَمَا أَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ<sup>(٥)</sup> / غَيْرُهُ)<sup>(٦)</sup>.

ز/٢٠٠ب

وَلَوْ اخْتَلَفَا فَقَالَ الزَّوْجُ: "طَلَبْتُ مِنِّْي الطَّلَاقَ بِالْبَدَلِ، فَقُلْتُ فِي الْجَوَابِ: أَنْتِ طَالِقٌ وَلِي عَلَيْكَ<sup>(٧)</sup> أَلْفٌ" وَقَالَتْ: "بَلْ كُنْتَ مُبْتَدِئًا فَلَا شَيْءَ عَلَيَّ"، فَتُصَدَّقُ هِيَ

(١) في نسخة: (د) [وإن].

(٢) تنمة الإبانة: ٤١٠.

(٣) الشرح الكبير: ٤٣٣/٨ وانظر: روضة الطالبين: ٧٠٥/٥.

(٤) في نسخة: (د) [وهذا].

(٥) البيان: ١٠/٥٥ الشرح الكبير: ٤٣٣/٨.

(٦) المطلب العالي: لوح ٣٢٠/ب بتصرف.

(٧) في نسخة: (د) [وعليك].

بِيَمِينِهَا فِي نَفْيِ الْعَوْضِ، وَلَا رَجْعَةَ لَهُ بِقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>.

[إذا قال أنت  
طالق على أن لي  
عليك كذا]

م/ ١٠٨ ب

قَالَ: (وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ عَلَيَّ أَنْ لِي عَلَيْكَ كَذَا، فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَطَلَّقْتُكَ بِكَذَا، فَإِذَا قَبِلْتَ بَأَنْتِ وَوَجِبَ الْمَالُ)<sup>(١)</sup> هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَنْصُوصُ<sup>(٢)</sup> الْمُعْتَمَدُ<sup>(٣)</sup> الَّذِي أُوْرِدَهُ الْعِرَاقِيُّونَ<sup>(٤)</sup> وَغَيْرُهُمْ، وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ، وَلَمْ يَلْزَمْهَا شَيْءٌ<sup>(٥)</sup>، / وَشَرَطُ الْقَبُولِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْفَوْرِ فِي مَجْلِسِ التَّوَجُّبِ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَعِبَارَةٌ الْمَأْوَرَدِيِّ فِيهِ: (لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا أَنْ تَضْمَنَ لَهُ عَلَى الْفَوْرِ فِي وَقْتِ الْقَبُولِ، وَلَا يِرَاعَى فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ دَفْعُ<sup>(١)</sup> الْأَلْفِ كَمَا وَهَمَ فِيهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَإِنَّمَا يِرَاعَى فِيهِ ضَمَانُ الْأَلْفِ؛ لِأَنَّهُ بِالضَّمَانِ قَدْ صَارَ عَلَيْهَا أَلْفٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: "أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ" كَانَ وَقُوعُ طَلَاقِهَا مُعَلَّقًا بِضَمَانِ الْأَلْفِ)<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الحاوي: ٦٦/١٠ الشرح الكبير: ٤٣٤/٨ روضة الطالبين: ٧٠٥/٥.

(٢) منهاج الطالبين: ٤١٠ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.

(٣) الأم: ٢٠٨/٥ وانظر: المهذب: ٧٦/٢ الحاوي: ٦٦/١٠.

(٤) في نسخة: (د) زيادة [عليه] في هذا الموضع.

(٥) العراقيون: هم أصحاب طريقة العراقيين من فقهاء الشافعية الذين اعتنوا واشتهروا بنقل مذهب الشافعي واستنباط الأحكام وتخريج المسائل وتفريعها على أصول الشافعي وقواعده، وقد عرفت طريقتهم بطريقة العراقيين؛ لأنهم سكنوا بغداد وما حولها، وكان إمام هذه الطريقة أبا حامد الأسفرايني.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠١/٢ القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي: ٦١.

(٦) انظر: الأم: ٢٠٨/٥ المهذب: ٧٦/٢ روضة الطالبين: ٧٠٥/٥ المطلب العالي: لوح ٣٢١/ب كفاية

النبية: لوح ١١٦/ب.

(٧) في نسخة: (د) [ودفع].

(٨) الحاوي: ٦٦/١٠ بتصرف يسير.

[كلام الغزالي أن  
الطلاق لا يقبل  
الشرط]

وَكَلامُ المَاورِدِيِّ هَذَا يَقتَضِي أَنَّ قَولَها: "صَمِنْتُ" يَقومُ مَقامَ قَولِها "قَبِلْتُ"،  
وَمَا ذَكَرَ المَصنِفُ أَنَّهُ المَذهَبُ لَمْ تَرَفِ فِيهِ خِلافًا إِلَّا لِلغَزاليِّ، قالَ الغَزاليُّ: (يَقعُ رَجَعِيًّا،  
وَلَا يَثبُتُ المَالُ؛ لِأَنَّ الصَّيغَةَ صِغَةَ شَرطٍ، وَالطَّلَاقُ لَا يَقْبَلُ الشَّرطَ، وَالشَّرطُ فِي  
الطَّلَاقِ يَلغُو إِذا لَمْ يَكُنْ مِنْ قَضايَها، كَما إِذا قالَ: "أنتِ طالقٌ عَلَيَّ إِلَّا أَتَزَوَّجَ بَعَدَكَ"،  
أَوْ "عَلَيَّ أَنَّ لَكَ عَلَيَّ كَذا")<sup>(١)</sup>.

وَفَرَعَ عَلَيَّ قَولِهِ فَذَكَرَ وَجْهَيْنِ فِيما إِذا فَسَّرَ بِالإِلتِزامِ هَلْ يَقْبَلُ؟ فَعَنَ "صَاحِبِ  
التَّقرِيبِ" أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ، وَعَنَ غَيرِهِ القَبُولُ، وَهَذَا الخِلافُ لَيْسَ كَالخِلافِ المَذكُورِ فِي  
قَولِهِ: "وَلِي عَلَيتِكَ أَلْفٌ"، فَإِنَّ ذَلكَ الخِلافِ فِي أَتَمِّها لَوْ تَوافَقَ عَلَيتِهِ هَلْ يُؤثِّرُ  
تَوافِقُها؟ أَمَّا تَفسِيرُهُ مَعَ إنكارِ المَراةِ فلا يَقْبَلُ بَلا خِلافٍ، وَسَبَبُ الفَرقِ أَنَّ الصَّيغَةَ  
هَذِهِ أَدَلُّ عَلَيَّ [الإِلتِزامِ]<sup>(١)</sup> إِنْ لَمْ تَكُنْ ظاهِرَةً فِيهِ<sup>(١)</sup>.

وَجَعَلَ ابنُ الرُّفَعَةِ الوَجْهَيْنِ إِذا فَسَّرَهُ بِتَعلِيقِ الطَّلَاقِ بِقَبُولِ المَالِ، فَإِنَّ فَسَّرَهُ  
بِتَعلِيقِ الطَّلَاقِ بِالضَّمانِ قَبْلَ مِنْهُ جَزَمًا؛ عَلَيَّ ما قالَهُ صَاحِبُ "التَّقرِيبِ"  
و"التَّلخِيسِ"<sup>(١)</sup> مَعًا<sup>(١)</sup>.

(١) ليس هذا الكلام بكلام الغزالي، وإنما نقل المصنف كلام الراجعي بحرفه الذي شرح به وجيز الغزالي.

الوجيز مع الشرح الكبير: ٤٣٢-٤٣٤ / ٨ وانظر: الوسيط: ٥ / ٣٣٢ كفاية النبيه: لوح ١١٦ / ب.

(٢) في نسختي: (ز، د) [الإلتزام]، والمثبت يوافق ما في الشرح الكبير: ٤٣٤ / ٨ وهو ما يقتضيه السياق.

(٣) البسيط: ٦٨٢ الوسيط: ٥ / ٣٣٣ الشرح الكبير: ٤٣٤ / ٨.

(٤) التلخيص: لأبي العباس أحمد الطبري المعروف بابن القاص، المتوفى سنة: ٣٣٥هـ، وهو كتاب مختصر في الفقه الشافعي، يقع في مجلد واحد، قال النووي: لم يصنف قبله ولا بعده مثله في أسلوبه.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢ / ٢٥٣، كشف الظنون: ١ / ٤٧٩ الخزائن السنينة: ٣٨ الكتاب مطبوع، طبعته مكتبة نزار الباز بمكة المكرمة.

\* لم أقف على قول صاحب التلخيص هذا في النسخة المطبوعة التي بين يدي.

(٥) المطلب العالي: لوح ٣٢١ / أ وانظر: البسيط: ٦٨٤.



وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (إِنَّهُمْ سَكَتُوا عَنْ حَالَةِ الإِطْلَاقِ وَعَدَمِ إِرَادَةِ شَيْءٍ، وَقُوَّةُ كَلَامِهِمْ / ذَالَّةٌ عَلَى وُقُوعِ الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ رَجْعِيًّا، وَهُوَ مَا أوردَهُ الغَزَالِيُّ فِي الوَجِيزِ، وَالنَّصُّ يَرُدُّ عَلَيْهِ جَزْمَهُ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا عِنْدَ الإِطْلَاقِ، سَوَاءً وُجِدَ مِنْهَا قَبُولٌ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ مُفْتَضَاهُ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ وَقَعَ بَاطِنًا، وَإِذَا لَمْ يُوْجَدْ لَا يَقَعُ).<sup>(١)</sup>

ب/١٠٤

وَكَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ هَذَا مُلْتَبِسٌ، وَعِبَارَةُ "الْوَسِيطِ"<sup>(٢)</sup> أَيْضًا مُشْكِلَةٌ، فَإِنَّهُ قَالَ: (لَوْ قَالَ: "عَنَيْتُ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا" قَبْلَ، [و] ذَلِكَ لَوْ صَرَّحَ بِهِ لَأَقْتَضَى ضَمَانًا فِي المَجْلِسِ كَالْتَعْلِيقِ / بِالْإِعْطَاءِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: "أَنْتَ طَالِقٌ مَتَى ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا" فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِالمَجْلِسِ).<sup>(٣)</sup>

ب/٢٠٠

قَالَ<sup>(٤)</sup> ابْنُ الرَّفْعَةِ: (بَسْطُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: "أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا" أَقْتَضَى اعْتِبَارَ قَبُولِهَا لِذَلِكَ فِي مَجْلِسِ التَّوَجُّبِ؛ حَتَّى لَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ وَوُجِدَ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ، فَلْيَكُنِ [الْأَمْرُ]<sup>(٥)</sup> كَذَلِكَ إِذَا نَوَاهُ بِهِذِهِ الصِّيغَةِ؛ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِذَلِكَ أَمَّا مَتَى ضَمِنْتَ لَهُ الأَلْفَ فَهِيَ طَالِقٌ، فَإِنَّهُ إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ كَانَ كَمَا لَوْ قَالَ: "أَنْتَ طَالِقٌ مَتَى ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا" وَأَنَّ قَبُولَهَا لَا يَخْتَصُّ بِالمَجْلِسِ).<sup>(٦)</sup>

(١) المطلب العالي: لوح ٣٢١/أ / ب بتصرف وانظر: الوجيز مع الشرح الكبير: ٤٣٢/٨.

(٢) الوسيط: في الفروع، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي، المتوفى سنة: ٥٠٥ هـ، وهو ملخص من بسيطه مع زيادات، وهو أحد الكتب الخمسة المتداولة بين الشافعية.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ١/٣٤ كشف الظنون: ٢/٢٠٠٨.

(٣) ساقطة من نسختي: (ز، د) والزيادة من نسخة: (م) ومن الوسيط: ٥/٣٣٤.

(٤) الوسيط: ٥/٣٣٤.

(٥) في نسخة: (م) [وقال].

(٦) في جميع النسخ: [الآن] والمثبت من المطلب العالي: لوح ٣٢٢/أ.

(٧) المطلب العالي: لوح ٣٢٢/أ.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مِنْ جَوَازِ التَّأخِيرِ عَنِ الْمَجْلِسِ فِي هَذِهِ الصَّوْرَةِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُحَقِّقْ، وَلَيْسَ بِيَعِيدٍ، وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ يُجْعَلُ الصَّيْغَةُ الْمَذْكُورَةُ مُحْتَمَلَةً لِمَعْنَى "إِنْ" وَلِمَعْنَى "مَتَى"، وَفِي كَلَامِ الْإِمَامِ <sup>(١)</sup> إِشَارَةٌ إِلَى بَعْضِ ذَلِكَ، فَلَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِصَرِيحٍ "إِنْ" وَأَرَادَ بِهَا مَعْنَى "مَتَى" يَجُوزُ التَّأخِيرُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مُرَادَهُ وَلَا يَصِحُّ.

فَرَعٌ: إِذَا قُلْنَا بِالْمَذْهَبِ قَالَ الرَّافِعِيُّ: (قَضِيَّةُ أَنْعِقَادِ الْبَيْعِ إِذَا قَالَ: "بِعْتِكَ هَذَا عَلَى أَنْ يَكُونَ لِي عَلَيْكَ كَذَا" وَأَدْنَى الدَّرَجَاتِ أَنْ يُجْعَلَ كِنَايَةً) <sup>(١)</sup>، وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْبَيْعِ تَمْلِكُ ثَمَنًا، وَالشَّرْطُ زَائِدٌ عَلَيْهِ كَالرَّهْنِ <sup>(٢)</sup> وَالضَّمِينِ <sup>(٣)</sup> وَنَحْوِهِ <sup>(٤)</sup>، فَلَا يَكُونُ الثَّمَنُ الَّذِي هُوَ جُزْءُ الْبَيْعِ شَرْطًا زَائِدًا، وَلَيْسَ عَوَضُ الطَّلَاقِ جُزْءًا مِنَ الطَّلَاقِ، بَلْ جُزْءٌ مِنَ الْخُلْعِ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مَجْمُوعِ الطَّلَاقِ وَالْعَوَاضِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَصْحِيحِ الْخُلْعِ بِذَلِكَ تَصْحِيحُ الْبَيْعِ لَا صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً.

(١) انظر "نهاية المطلب: ٣٧٢ / ١٣.

(٢) الشرح الكبير: ٤٣٤ / ٨ انظر: روضة الطالبين: ٧٠٥ / ٥.

(٣) الرهن لغة: الثبوت، وفي الشرع: جعل عين مال وثيقة بدين، يستوفي منها عند تعذر استيفائه ممن عليه.

انظر: المصباح المنير: ٢٤٢ / ١ تحرير ألفاظ التنبيه: ١٩٣ / ١.

(٤) الضمان: مصدر ضمننت الشيء أضمنه ضمانا إذا كفلت به، فأنا ضامن وضمين، وشرعا: التزام حق ثابت في ذمة الغير، أو إحصار من هو عليه، أو عين مضمونة، والعرف جار بأن الضمين مستعمل في الأموال.

انظر: الحاوي: ٤٣١ / ٦ تهذيب الأسماء: ١٧٣ / ٣ مغني المحتاج: ١٩٨ / ٢.

(٥) في نسخة: (د) زيادة [ذلك] في هذا الموضع.

وَقَدْ تَكَلَّمَ ابْنُ أَبِي الدَّمِّ<sup>(١)</sup> عَلَى كَلَامِ الْغَزَالِيِّ فَقَالَ: إِنَّ مَرَادَهُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْإِيقَاعَ بِالشَّرْطِ، مَعَ أَنَّهُ يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ عَلَى الشَّرْطِ، وَهُوَ عَكْسُ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ؛ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ الْإِيقَاعَ بِالشَّرْطِ، وَلَا يَقْبَلُ التَّعْلِيقَ عَلَى الشَّرْطِ، لَوْ قَالَ: "بِعْتُكَ عَلَى أَنَّهُ كَاتِبٌ" صَحَّ؛ لِأَنَّهُ إِيقَاعٌ بَيْعٍ مَعَ شَرْطٍ، وَلَوْ قَالَ: "إِنْ كَانَ كَاتِبًا فَقَدْ بَعْتُكَ" فَهُوَ بَاطِلٌ، وَمِثْلُهُ فِي الْوَكَالَةِ لَوْ قَالَ: "بِعْ بَعْدَ شَهْرٍ" فَهُوَ تَوْكِيلٌ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ إِيقَاعٌ عَقْدٌ بِشَرْطٍ، وَلَوْ قَالَ: "إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ وَكَلْتُكَ" فَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ عَلَى شَرْطٍ، وَقَالَ: لَوْ قَالَ فِي<sup>(٢)</sup> الْخُلْعِ<sup>(٣)</sup>: "طَلَّقْتُكَ عَلَى هَذَا الثُّوبِ عَلَى أَنَّهُ هَرَوِيٌّ"<sup>(٤)</sup> فَخَرَجَ مَرَوِيًّا صَحَّ وَلَهُ الْخِيَارُ، وَلَوْ كَانَ قَالَ: "إِنْ كَانَ هَرَوِيًّا فَأَنْتِ طَالِقٌ" فَخَرَجَ مَرَوِيًّا لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ<sup>(٥)</sup>.

[تفسير ابن أبي الدم  
لكلام الغزالي]

د/١٠٥  
أ/١٠٩

(١) هو: إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم بن أبي الدم، القاضي أبو إسحاق، ولد بحماة سنة: ٥٨٣هـ، ودخل بغداد فسمع بها من ابن سكينه وغيره، وحدث بحلب والقاهرة، كان إماما في المذهب، له شرح مشكل الوسيط، وكتاب أدب القضاء، توفي سنة: ٦٤٢هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ١١٥ سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ١٢٥ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ٩٩/ ٢.

(٢) [في] ساقطة من نسخة: (م).

(٣) في نسخة: (د) [ولو قال المختلع]،

(٤) الهروي: بفتح الهاء والراء منسوب إلى هراة مدينة معروفة بخراسان، والمروزي بفتح الميم وإسكان الراء منسوب إلى مرو مدينة معروفة بخراسان وينسب إليها أيضا المروزي، والهروي والمروزي: نوعان من القطن.

انظر: تحرير ألفاظ التنبيه: ١/ ٢٦١ معجم البلدان: ٥/ ١١٢١٣٩٦.

(٥) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٤٤ وانظر: الحاوي: ١٠/ ٦٦ الوسيط: ٥/ ٣٤١ التنبيه: ١٧٢ التهذيب: ٦/ ٥٦٩ روضة الطالبين: ٥/ ٧١٢.

وَعَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ التَّعْلِيْقِ عَلَى الشَّرْطِ، وَالْإِيْقَاعِ بِالشَّرْطِ<sup>(١)</sup> قَالَ أَصْحَابُنَا  
 عَلَى الشَّرْطِ  
 [الإيقاع بالشرط] الأشاعرة: الأَمْرُ بِالشَّرْطِ أَمْرٌ نَاجِزٌ يَجُوزُ نَسْخُهُ قَبْلَ الشَّرْطِ<sup>(٢)</sup> كَقِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ،  
 فِي ذَبْحِ وَلَدِهِ<sup>(٣)</sup> خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ<sup>(٤)</sup>، بِخِلَافِ الأَمْرِ المَعْلَقِ عَلَى الشَّرْطِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ  
 نَسْخُهُ قَبْلَ وُجُودِ شَرْطِهِ، انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ أَبِي الدَّمِّ<sup>(٥)</sup>.

(١) في نسخة: (د) [على الشرط].

(٢) يجوز نسخ الأمر قبل التمكن من فعله وامثاله، وهذا مذهب جمهور العلماء من فقهاء وأصوليين.

انظر: روضة الناظر: ٢٩٧/١ المستصفي: ٩٠/١ الإحكام للأمدي: ١٣٨/٣ تيسير التحرير: ١٨٧/٣.

(٣) فإن الله تعالى نسخ ذبح الولد قبل فعله بقوله تعالى: {وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ} الصافات: ١٠٧ ولم يسم المصنف الولد هنا، فلعله نظر إلى الاختلاف في اسم الذبيح هل هو إسماعيل؟ - وهو الصحيح - كما قال ابن السبكي، أم هو إسحق عليها السلام.

وانظر تفصيل ذلك في: تفسير القرطبي: ٩٩/١٥ أضواء البيان: ٣١٧/٦ الإبهاج: ٢٣٧/٢ مجموع فتاوى ابن تيمية: ٢٠٣/١٧ البداية والنهاية: ١٥٨/١.

(٤) المعتزلة: هم عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء الغزال وأصحابها، سموا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري - في أوائل المائة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين فيقول قتادة وغيره أولئك المعتزلة، وقيل إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة، وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري، فلما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل كتابين وبين مذهبهم، وبني مذهبهم على الأصول الخمسة التي سموها: العدل والتوحيد وإنفاذ الوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولبسوا فيها الحق بالباطل.

انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ٥٨٨/١ الملل والنحل: ٤٣/١ الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: ٦٩/١.

\* وانظر قول المعتزلة هذا في: المعتمد: ٣٧٦/١.

(٥) المطلب العالي: لوح ٣٢١/ب.

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (وَفِي بَعْضِهِ نِزَاعٌ، وَمِنْ جُمْلَتِهِ جَزْمُهُ بِعَدَمِ انْعِقَادِ الْبَيْعِ إِذَا قَالَ: "إِنْ كَانَ / كَاتِبًا فَقَدْ بَعْتُكَ" فَإِنَّهُ لَا يَتَقَاعَدُ عَنْ قَوْلِهِ: "إِنْ كَانَ وَوَلَدِي ابْنَةٌ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا" فَإِنَّ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ وَجْهَيْنِ)<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي كَلَامِ الْغَزَالِيِّ مَعْنَاهُ: (وَالطَّلَاقُ لَا يَقْبَلُ الشَّرْطَ فِي الْوُقُوعِ وَإِنْ قَبِلَهُ فِي الْإِيْقَاعِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا يَتَّضِحُ بِالْمِثَالِ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: "أَنْتِ طَالِقٌ بِشَرِّطِ الْأَنْ تَدْخُلِي الدَّارَ" أَوْ "عَلَى الْأَنْ تَدْخُلِي الدَّارَ" أَوْ "لَا تُسَافِرِي" وَقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ إِنْ لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ، وَلَوْ قَالَ: "أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتِ" لَمْ تَطْلُقِي حَتَّى تَدْخُلِي)<sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا بَعْضُ مَا أَرَادَهُ ابْنُ أَبِي الدَّمِّ، وَهُوَ مُرَادُ الْغَزَالِيِّ، لَكِنَّهُ لَا يَلْزِمُ مِنْهُ مَا قَصَدَهُ، فَإِنَّهُ إِذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ مَعَ هَذَا الشَّرْطِ لَمْ يُوقِعْهُ مُطْلَقًا فَلَا يَقَعُ رَجْعِيًّا، بَلْ يَقَعُ كَمَا أَوْقَعَهُ عَلَى جِهَةِ الْمُعَاوَضَةِ، وَهَذِهِ الصَّيْغَةُ صَالِحَةٌ لِأَنَّ تَسْتَعْمَلَ فِي الْمُعَاوَضَةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا ذَكَرَهَا شَرْطًا مُجَرَّدًا مِنْ غَيْرِ مُعَاوَضَةٍ.

وَمَا أُرْوَدُهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَلَى ابْنِ أَبِي الدَّمِّ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ مَقْصُودُهُ إِلَّا تَعْلِيْقَ الْبَيْعِ عَلَى الشَّرْطِ لَا يَصِحُّ فِي الْجُمْلَةِ، وَإِنْ اسْتَشْنَى بَعْضُ صُورِهِ عَلَى خِلَافِ فِيهَا لِعُذْرٍ، وَمَا ذَكَرَهُ عَنِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ حَسَنٌ.

[إذا قال إن  
ضممت لي ألفا  
فانست طالق]

قَالَ: (وَإِنْ قَالَ: "إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَضَمِنْتَ فِي الْفَوْرِ بَأَنْتِ وَلَزِمَهَا"<sup>(١)</sup> (الْأَلْفُ)<sup>(٢)</sup> لَوْ جُودَ الشَّرْطُ وَالْعَقْدُ الْمُقْتَضِي لِلْإِلْزَامِ إِجْبَابًا وَقَبُولًا، وَالْمُرَادُ

(١) قال النووي في الروضة في حكم تعليق النكاح بالشرط: (... لم يصح النكاح على المذهب، وبه قطع الأكثرون، وقيل: وجهان).

روضة الطالبين: ٣٨٦/٥ وانظر: الوسيط: ٤٧/٥ منهاج الطالبين للنووي: ٣٧٤.

(٢) المطلب العالي: لوح ٣٢١/ب وانظر: المنشور في القواعد: ٤٤٣/١.

(٣) الذي في المخطوط: [ولزوجها].

(٤) منهاج الطالبين: ٤١٠ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.

بِالْفَوْرِ مَجْلِسُ التَّوَجُّبِ<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ قَالَتْ: " شِئْتُ " بَدَل " ضَمِنْتُ " لَمْ يَقَعْ؛ لِأَنَّ الضَّمانَ الْمُعَلَّقَ عَلَيْهِ لَمْ يُوجَدْ،  
وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالضَّمانِ هُنَا الضَّمانُ الْمُحْتَاجُ إِلَى الْأَصَالَةِ؛ فَذَلِكَ عَقْدٌ مُسْتَقِلٌّ مَذْكُورٌ فِي  
بَابِ الضَّمانِ، وَلَا<sup>(٢)</sup> الْإِلتِزامُ الْمُبتَدَأُ؛ لِأَنَّ الْإِلتِزامَ الْمُبتَدَأَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالنَّذْرِ<sup>(٣)</sup>.

وَأِنَّمَا الْمُرَادُ هُنَا الْإِلتِزامُ بِقَبُولِ عَلَى سَبِيلِ الْعَوَضِ، فَكَذَلِكَ لَزِمَ؛ لِأَنَّهُ فِي ضِمْنِ  
عَقْدٍ لَا عَقْدٌ مُسْتَقِلٌّ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَقُولَ: / " ضَمِنْتُ " كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْإِمَامِ  
وَالْغَزَالِيِّ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ الشَّرْطُ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ، فَلَوْ اقْتَصَرَتْ مَوْضِعَهُ عَلَى قَوْلِهَا " قَبِلْتُ " لَمْ  
يَحْضَلِ الْمُقْصُودُ وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَلَا يَلْزِمُهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَظِمُ، صَرَّحَ بِهِ ابْنُ  
الرِّفْعَةِ، وَنَاقَشَ بِهِ الرَّافِعِيَّ فِي اقْتِضَاءِ كَلَامِهِ أَنَّهُ يَكْفِي<sup>(٥)</sup>.

وَالرَّافِعِيُّ لَمْ يُصَرِّحْ بِأَنَّهَا إِذَا قَالَتْ: " قَبِلْتُ " يَكْفِي، لَكِنْ قَالَ: الْقَبُولُ، وَمُرَادُهُ  
بِهِ الْإِلتِزامُ بِلَفْظِ الضَّمانِ فَسَمَّاهُ قَبُولًا، وَإِنَّمَا حَمَلْنَا الضَّمانَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى هَذَا  
الْمَعْنَى؛ لِئِنَّتَظِمَ مِنْهُ مَعَ الطَّلَاقِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ حَقِيقَةُ الْخُلْعِ، كَمَا انْتَظِمَ مِنْ<sup>(٦)</sup> الثَّمَنِ مَعَ  
التَّمْلِيكِ حَقِيقَةُ الْبَيْعِ، وَلَوْ لَمْ تَقُلْ " ضَمِنْتُ " وَلَا " قَبِلْتُ " وَلَكِنْ أَعْطَتِ الْأَلْفَ لَمْ

(١) انظر: الأم: ٢٠٨/٥ الحاوي: ٤١/١٠ المهذب: ٧٢/٢ نهاية المطلب: ٣٣١/١٣ الوسيط: ٣٣٤/٥

التهذيب: ٥٦٨/٥ البيان: ٢٠/١٠ الشرح الكبير: ٤٣٤/٨ روضة الطالبين: ٧٠٥/٥.

(٢) في نسخة: (د) [لا].

(٣) النذر لغة: الوعد بخير أو شر، وشرعاً: الوعد بخير خاصة، قاله الروياني و الماوردي، وقال غيرهما:  
التزام قرينة لم تتعين .

انظر: الحاوي: ٤٦٣/١٥ مغني المحتاج: ٣٥٤/٤.

(٤) انظر: التهذيب: ٥٦٨/٥ الشرح الكبير: ٤٣٤/٨ روضة الطالبين: ٧٠٥/٥.

(٥) انظر: نهاية المطلب: ٤١٦/١٣ الوسيط: ٣٣٤/٥.

(٦) انظر: المطلب العالي: لوح ٣٢٣/ب الأشباه والنظائر للسبكي: ٢٥٥/١.

(٧) في نسخة: (د) [في].

يُقَمُّ مَقَامَهُ عَلَى مَا حَكَاهُ فِي الشَّامِلِ<sup>(١)</sup>.

فَرَعُ: إِذَا قَالَ: "أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ" فَقَبِلَتْ طَلَّقَتْ وَوَجَبَ الْأَلْفُ، وَقَبُولُهَا  
 [إذا قال أنت طالق  
 على ألف] **أَنْ تَقُولَ: "قَبِلْتُ" [وَكَذَا إِذَا قَالَ: خَالَعْتُكَ]<sup>(٢)</sup> وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ/ تَقُولَ: "اِخْتَلَعْتُ"**  
 ز/ ٢٠١ ب  
 خِلَافًا لِأَبِي يَعْقُوبَ الْأَبْيُورِدِيَّ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ: (وَإِنْ قَالَ: مَتَى ضَمِنْتَ، فَمَتَى ضَمِنْتَ طَلَّقَتْ)<sup>(٤)</sup> وَهَذَا<sup>(٥)</sup> فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ  
 [إذا قال متى  
 ضمنت لي ألفا  
 فضمنت ... ]  
 كَمَا تَقَدَّمَ فِي الإِعْطَاءِ فِي صِغَةِ "إِنْ" يَقْتَضِي الْفُورَ وَفِي "مَتَى" لَا يَقْتَضِيهِ، بَلْ يَجُوزُ  
 التَّرَاخِي<sup>(٦)</sup>.

(١) ذكره الرافعي والنووي. انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٣٥ روضة الطالبين: ٥/ ٧٠٥.

(٢) هذه الزيادة من حشيت نسخة (ز).

(٣) في نسختي: (د، م) [البويطي]، والصحيح الذي أثبتته، ففي النسخة الأم: (ز) كتبها الناسخ بقلم عريض محبر مما يدل على أنه أصلحها، وهو كذلك عند النووي وابن الرفعة. انظر: روضة الطالبين: ٥/ ٦٩٩ كفاية النبيه: لوح ١١٧/ ب.

(٤) هو: يوسف بن محمد الشيه، الأبيوردي، أبو يعقوب، أحد الأئمة، من أقران القفال، كثيرا ما وقع ذكره في فتاوى القفال، ومن مشايخ الشيخ أبي محمد الجويني، ومن صدور أهل خراسان علما وتوقدا وذكاء، له كتاب المسائل في الفقه، تفرغ إليه الفقهاء وتنافس فيه العلماء، قال ابن السبكي: أحسبه توفي في حدود الأربعمئة إن لم يكن بعدها فقبلها بقليل.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ٣٦٢ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ١/ ١٩٩.

\* ذكر ذلك عنه النووي وابن الرفعة وغلطاه.

انظر: روضة الطالبين: ٥/ ٦٩٩ كفاية النبيه: لوح ١١٧/ ب، ١١٨/ أ.

(٥) منهاج الطالبين: ٤١٠ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.

(٦) في نسخة: (د) [وكذا].

(٧) انظر: البيان: ١٠/ ٢٢ الوسيط: ٥/ ٣٣٤ التهذيب: ٥/ ٥٦٦ المهذب: ٢/ ٧٢ التنبيه: ١٧٢ الشرح

الكبير: ٨/ ٤٣٢ روضة الطالبين: ٥/ ٧٠٥.

قَالَ: (وَإِنْ ضَمِنْتَ دُونَ الْأَلْفِ لَمْ تَطْلُقْ) <sup>(١)</sup> لِعَدَمِ وُجُودِ الشَّرْطِ <sup>(٢)</sup>.

قَالَ: (وَلَوْ ضَمِنْتَ أَلْفَيْنِ طَلَّقْتَ) <sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ فِي ضَمْنِهِ ضَمَانَ أَلْفٍ <sup>(٤)</sup>، وَيَأْتِي فِيهِ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ بَعْضِ الْحَنَفِيَِّّةِ، وَلَيْسَ هَذَا كَمَا لَوْ قَالَ: "طَلَّقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ" فَقَالَتْ: "قَبِلْتُ بِالْفَيْنِ"؛ لِأَنَّ تِلْكَ الصَّيْغَةَ صَيْغَةٌ مُعَاوَضَةٌ، فَيَشْتَرَطُ فِيهَا تَوَافُقُ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ <sup>(٥)</sup>.

قَالَ: (وَلَوْ قَالَ: طَلَّقِي نَفْسِكَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا، فَقَالَتْ: طَلَّقْتُ وَضَمِنْتُ أَوْ، عَكْسُهُ بَانَتُ بِالْفِ) <sup>(٦)</sup> وَتَكُونُ الْبَيْنُونَةُ وَلِزُومُ الْأَلْفِ مُتَسَاوِقِينَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، قَدَّمَتْ "طَلَّقْتُ" عَلَى "ضَمِنْتُ" أَوْ أَخَّرَتْ، كَمَا لَوْ قَالَ الزَّوْجُ: "طَلَّقْتُكَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفًا" فَقَالَتْ: "ضَمِنْتُ" يَقَعُ الطَّلَاقُ وَيَثْبُتُ الْمَالُ مُتَسَاوِقِينَ وَإِنْ كَانَ اللَّفْظَانِ مُتَعَاقِبِينَ <sup>(٧)</sup>.

[إذا قال طلقتي  
نفسك إن ضمنت  
لي ألفاً...  
م/١٠٩ أ ب

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ نَقُولَ: الْمَشْرُوطُ يَتَرْتَّبُ عَلَى الشَّرْطِ، وَالْمَعْلُولُ عَلَى الْعِلَّةِ، أَوْ لَا) <sup>(٨)</sup>، وَفِيمَا قَالَهُ نَظْرٌ.

- (١) منهاج الطالبين: ٤١٠ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.
- (٢) انظر: الشرح الكبير: ٨/٤٣٥ روضة الطالبين: ٥/٧٠٥.
- (٣) منهاج الطالبين: ٤١٠ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.
- (٤) انظر: نهاية المطلب: ١٣/٣٨٧ الشرح الكبير: ٨/٤٣٥ روضة الطالبين: ٥/٧٠٥.
- (٥) انظر: الشرح الكبير: ٨/٤٣٥ روضة الطالبين: ٥/٧٠٦، ٥/٧٠٥ المطلب العالي لوح ٣٢٧/أ، ٣٢٨/ب.
- (٦) منهاج الطالبين: ٤١٠ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.
- (٧) في نسخة: (م) [متعاقبان] وهو خطأ.
- (٨) انظر: روضة الطالبين: ٥/٧٠٦ الشرح الكبير: ٨/٤٣٥ المطلب العالي: لوح ٣٢٢/أ.
- (٩) المطلب العالي: لوح ٣٢٣/ب.



وَإِنَّمَا أَرَادَ الْأَصْحَابُ: أَنَّهُ لَا يَتَأَخَّرُ الطَّلَاقُ عَنِ الضَّمَانِ، وَلَا الضَّمَانُ عَنِ الطَّلَاقِ<sup>(١)</sup>، بَلْ يَقَعَانِ فِي زَمَنٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ الزَّمَانُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ الْمَعْرُوفِ فِي الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ، وَالشَّرْطِ وَالْمَشْرُوطِ<sup>(٢)</sup>؛ فَعَلَى قَوْلِ التَّرْتِيبِ يَكُونُ عَقَبَ<sup>(٣)</sup> الثَّانِي مِنْهُمَا، وَعَلَى قَوْلِ الْمَعِيَّةِ<sup>(٤)</sup> يَكُونُ مَعَ آخِرِ الثَّانِي مِنْهَا<sup>(٥)</sup>، وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُ ابْنِ الرَّفْعَةِ، ~ (١).

وَإِنَّمَا لَمْ يَحْصُلْ عِنْدَ كُلِّ لَفْظٍ مُقْتَضَاهُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَيْنِ فِي حُكْمِ عَقْدٍ وَاحِدٍ، وَفِي حُكْمِ شَرْطٍ وَمَشْرُوطٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِهِمَا جَمِيعًا، وَبِالثَّانِي مِنْهُمَا تَكْمُلُ الْعِلَّةُ، وَتَكُونُ الصِّفَةُ بَعْدَ التَّعْلِيقِ، وَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ اللَّفْظَيْنِ بِلَا خِلَافٍ. وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ وُجُودُهُمَا فِي مَجْلِسِ التَّوَجُّبِ<sup>(٦)</sup>.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَكْفِي<sup>(٧)</sup> وُجُودُهُمَا فِي الْمَجْلِسِ الَّذِي جَرَى فِيهِ الْخِطَابُ، وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ / فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ فِي الْبَيْعِ، وَرَجَّحَهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْبُؤَيْطِيَّ

(١) قوله: [لضمان عن الطلاق] ساقطة من نسخة: (د).

(٢) انظر: الشرح الكبير: ٧٥ / ٩.

(٣) في نسخة: (م) [على قول].

(٤) لفظ [المعية] لم يرد في نسخة: (د) لطمس في موضعه.

(٥) سقط في نسخة: (د) بمقدار سطرين تقريبًا، من هذا الموضع إلى قوله: [وتكون الصفة بعد التعليق].

(٦) انظر: الشرح الكبير: ٧٥ / ٩ الأشباه والنظائر للسبكي: ٦٠ / ٢.

(٧) قال ابن الرفعة: (وهو المذهب).

المطلب العالي: لوح ٣٢٣/أ، وانظر: نهاية المطلب: ٤١٥ / ١٣ الحاوي: ٥٨ / ١٠ روضة الطالبين: ٧٠٦ / ٥.

(٨) في نسخة: (م) [يقع].

صَرَّحَ بِهِ فِي تَفْسِيرِهِ لَفْظَ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه <sup>(١)</sup>.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وُقُوعُ التَّطْلِيقِ فِي الْمَجْلِسِ، وَهَذَا أَنْ تُطَلَّقَ نَفْسَهَا مَتَى شَاءَتْ، حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ ابْنِ كَجَّ <sup>(٢)</sup> عَنِ أَبِي حَامِدٍ <sup>(٣)</sup>، وَأَنَّهُ ادَّعَى أَنَّهُ الْمَذْهَبُ <sup>(٤)</sup>.

قَالَ الرَّافِعِيُّ <sup>(٥)</sup>: (وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الضَّمَانُ فِي الْمَجْلِسِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي اشْتِرَاطَ التَّطْلِيقِ أَيْضًا، وَإِلَّا فَالضَّمَانُ مُجَرَّدٌ وَعَدْلٌ لَيْسَ فِيهِ التَّزَامٌ مُحَقَّقٌ) <sup>(٦)</sup>، وَإِذَا جَمَعْتَ هَذَا إِلَى الْوَجْهَيْنِ فِي أَنَّ الْمَجْلِسَ مَجْلِسُ التَّوَجُّبِ أَوْ مَجْلِسُ التَّخَاطُبِ صَارَتْ الْأَوْجُهَةُ أَرْبَعَةً.

وَوَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ، بَلْ صَرَّيْحُهُ، أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَرْتِيبُ / بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ <sup>(٧)</sup>،

(١) حكاه عنه الرافعي والنووي.

انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٣٥ روضة الطالبين: ٥/ ٧٠٦.

(٢) [ابن كج] ساقطة من نسخة: (د).

(٣) هو: أحمد بن بشر بن عامر المرورودي، القاضي أبو حامد، أخذ الفقه، صنف الجامع في المذهب، وشرح مختصر المزني، وصنف في أصول الفقه، كان إماما لا يشق غباره، نزل البصرة ودرس بها، وأخذ عنه فقهاؤها، توفي سنة: ٣٦٢هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٤٩٧ سير أعلام النبلاء: ١٦/ ١٦٦ طبقات الشافعية الكبرى: ٣/ ١٢ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ١/ ١٣٧.

(٤) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٣٥.

(٥) قول الرافعي: [ولم يختلفوا في أنه يشترط أن يكون الضمان في المجلس] ساقط من المطبوع، ووجدته في النسخة المحققة التي حققها الطالب: عبد الله عمر بصفر، من كلية الشريعة بجامعة أم القرى، برقم: (٦٤٥٢) وذكر فيها أن ذلك ساقط من بعض النسخ.

العزیز شرح الوجيز (النسخة المحققة): ٥٠٥ وانظر: الحاوي: ١٠/ ٥٨ روضة الطالبين: ٥/ ٧٠٦.

(٦) الشرح الكبير: ٨/ ٤٣٥ وانظر: المطلب العالي لوح: ٣٢٣/ أ.

(٧) انظر: نهاية المطلب: ١٣/ ٤١٦ البيان: ١٠/ ٢٣ التهذيب: ٥/ ٥٦٦ الشرح الكبير: ٨/ ٤٣٥ روضة

وَقَالَ الْمَاوَرِدِيُّ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ ضَمَانُهَا بِاللَّفْظِ مُطْلَقًا، فَإِنْ عَجَلَتِ الطَّلَاقُ قَبْلَ الضَّمَانِ لَمْ تُطْلَقْ حَتَّى يَتَقَدَّمَ الضَّمَانُ عَلَى الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَعَلَ الضَّمَانُ شَرْطًا فِي الطَّلَاقِ فَيَلْزَمُ تَقْدِيمُهُ<sup>(١)</sup>).

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (وَهُوَ يُوَافِقُ قَوْلَهُ فِيمَا إِذَا قَالَ: "إِنْ أَحْبَبْتُ فِرَاقِي فَأَمْرُكَ بِيَدِكَ"، فَلَا بُدَّ أَنْ تَقُولَ: "أَحْبَبْتُ فِرَاقَكَ" ثُمَّ تُطْلَقُ نَفْسَهَا، فَلَوْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَنْفُذْ<sup>(١)</sup>).

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (وَقَدْ يُقَالُ نَلْتَفْتُ عَلَى مَا إِذَا قَالَ<sup>(١)</sup>): "أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ إِنْ كَلِمَتِ زَيْدًا" هَلْ يُشْتَرَطُ تَقْدِيمُ كَلَامِ زَيْدٍ قَبْلَ الدُّخُولِ؟ أَمْ الشَّرْطُ وَجُودُهُمَا كَيْفَ وَجِدًا، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ<sup>(١)</sup>).

لَكِنَّ الْإِمَامَ<sup>(١)</sup> ثُمَّ حَكَى عَنِ الْأَصْحَابِ؛ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَأْتِيَ بِمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا، وَنَظِيرُهُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ أَنْ تَأْتِيَ بِالتَّطْلِيقِ أَوَّلًا، وَلَمْ أَرْ مَنْ صَارَ إِلَيْهِ.

وَقَدْ يُقَالُ لَيْسَ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ نَظْرًا إِلَى الْمَعْنَى، فَإِنَّ التَّطْلِيقَ وَالضَّمَانَ هُنَا لَا يَقَعَانِ إِلَّا فِي أَنْ<sup>(١)</sup> وَاحِدٍ، فَلَا جَرَمَ لَمْ يُنْظَرِ فِي وَجُودِهِمَا إِلَى تَقَدُّمِ

==

الطالبين: ٧٠٦/٥.

(١) الحاوي: ١٠/١٥٨ الأشباه والنظائر للسبكي: ٢/٦٠.

(٢) المطلب العالي: لوح ٣٢٣/أ-ب وانظر: الحاوي: ١٠/١٧٦.

(٣) نص عبارة ابن الرفعة: [وقد يقال: إن للخلاف في ذلك التفاتاً أو قرباً مما إذا قال: ...] المطلب العالي: لوح ٣٢٣/ب.

(٤) المطلب العالي: لوح ٣٢٣/ب بتصرف، وانظر: نهاية المطلب: ١٣/٣١٢.

(٥) قوله: [لكن الإمام]. ساقطة من نسخة: (د).

(٦) في نسخة: (د) [أوان].

وَتَأَخَّرَ، وَلَا كَذَلِكَ فِي إِدْخَالِ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَتَوَقَّفُ وَجُودَهُ عَلَى وَجُودِ الْآخَرِ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِهِمَا، وَهَذَا الْفَرْقُ أَخَذَ بِهِ<sup>(١)</sup> مِنْ تَعْلِيلِ ابْنِ الصَّبَّاحِ عَدَمَ اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ<sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: وَمَسْأَلَةُ دُخُولِ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ: أَنْ يَتَوَالَى الشَّرْطَانِ وَالْجَزَاءُ بَعْدَهُمَا، الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ  
وَقَدْ [أَفْرَدْتُمَا]<sup>(٣)</sup> فِي تَصْنِيفِي لِي مِنْ زَمَانٍ<sup>(٤)</sup>، وَالْأَصَحُّ فِيهَا تَقْدِيمُ الْمُؤَخَّرِ، وَبَيَّنْتُ هُنَاكَ قَوْلَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ<sup>(٥)</sup>.

وَمَسْأَلَتُنَا هَذِهِ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ جَزَاؤُهُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ بِكَمَالِهَا، فَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُسْتَمَدُّ مِنْ جَوَازِ تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ إِلَى الزَّوْجَةِ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ<sup>(٦)</sup>.

وَهُنَاكَ نَذَكُرُ الْخِلَافَ فِي أَنَّهُ تَمْلِيكٌ أَوْ تَوَكِيلٌ<sup>(٧)</sup>، فَقَالَ الْعَزَائِيُّ هُنَا: (إِنْ قُلْنَا التَّفْوِيضُ تَمْلِيكٌ اخْتَصَّ الْجَوَابُ بِالْمَجْلِسِ، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ تَوَكِيلًا لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ)<sup>(٨)</sup>.

١٠٦/د

(١) في نسخة: (د) [وهذا أخذته] وأسقط الناسخ كلمة: [الفرق].

(٢) انظر: المطلب العالي: لوح ٣٢٣/ب.

(٣) كلمة غير واضحة في جميع النسخ، وما أثبتته يستقيم به السياق.

(٤) صنف الإمام السبكي كتابا سماه: بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط، فرغ من تصنيفه سنة: ٧٣٥هـ.

انظر: بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط: ٣١٩.

(٥) بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط: ٢٩١ وانظر: الشرح الكبير: ١٢٩/٩ روضة الطالبين: ١٥٦/٦.

(٦) لم يبلغ السبكي - هذا الموضع وإنما وصل في شرحه هذا إلى أوائل الطلاق، وانظر صفحة: ٧١.

(٧) قال النووي: (قولان. أظهرهما: تملك، وهو الجديد).

روضة الطالبين: ٤٥/٦ وانظر: التهذيب: ٥٧٣/٥ الشرح الكبير: ٥٤٣/٨.

(٨) الوسيط: ٢٤٦/٥ وانظر: منهاج الطالبين: ٤١٤.

وَحَاوَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ اثْبَاتَ الْخِلَافِ فِي اخْتِصَاصِ<sup>(١)</sup> الْجَوَابِ بِالْمَجْلِسِ عَلَى  
قَوْلِنَا<sup>(٢)</sup>: التَّفْوِيضُ تَمْلِيكٌ أَيْضًا<sup>(٣)</sup>.

وَلِلْقَاضِي<sup>(٤)</sup> حُسَيْنٍ اِحْتِمَالًا لَانِ فِي اخْتِصَاصِهِ بِالْمَجْلِسِ عَلَى قَوْلِنَا: التَّفْوِيضُ  
تَوْكِيْلٌ أَيْضًا لِقَرِيْنَةِ الْعَوْضِ<sup>(٥)</sup>، وَلَفْظُ الشَّافِعِيِّ فِي الْمُخْتَصَرِ<sup>(٦)</sup>: (وَلَوْ قَالَ: "أَمْرُكَ  
بِيَدِكَ فَطَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ ضَمِنْتَ لِي أَلْفَ دِرْهَمٍ" فَضَمِنْتَهَا<sup>(٧)</sup>) / وَقَتَ الْخِيَارِ لَزِمَهَا،  
وَلَا يَلْزِمُهَا فِي غَيْرِ وَقْتِ الْخِيَارِ، كَمَا لَوْ جَعَلَ أَمْرَهَا إِلَيْهَا لَمْ يَجْزِ إِلَّا فِي وَقْتِ الْخِيَارِ،  
هَذَا<sup>(٨)</sup> كَلَامُ الشَّافِعِيِّ<sup>(٩)</sup> وَلَا أَجْلَهُ وَضَعَ الْأَصْحَابُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ هُنَا؛ وَقَلْنَا: إِنَّمَا  
تُسْتَمَدُّ مِنْ تِلْكَ.

(١) في نسخة: (د) [بالمجلس].

(٢) في نسخة: (م) [في قولنا].

(٣) انظر: المطلب العالي: لوح ٣٢٢/ب.

(٤) في نسخة: (م) سقط بمقدار سطر تقريباً من هذا الموضوع إلى قوله: [لقرينة العوض].

(٥) في نسخة: (د) [القاضي].

(٦) انظر: الشرح الكبير: ٨ / ٥٤٥ المطلب العالي: لوح ٣٢٢/ب.

(٧) المختصر: في فروع الشافعية لأبي إبراهيم إسماعيل المزني، تلميذ الشافعي، وناصر مذهبه، المتوفى سنة:  
٢٦٤هـ، اختصره من الأم، وهو أحد الكتب الخمسة المشهورة بين الشافعية التي يكثر تداولها.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ١ / ٣٤ كشف الظنون: ٢ / ١٦٣٥.

(٨) التأييث هنا: لإرادة الردهم.

تحرير ألفاظ التنبيه: ١ / ٢٤٢.

(٩) في نسخة: (د) [فهذا].

(١٠) مختصر المزني: ١ / ١٨٩ وانظر: الأم: ٥ / ٢٠٦ الحاوي: ١٠ / ٥٨.

[التفريق بين  
الضمان والتطليق]

ب/ز/٢٠٢

فَرَعٌ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْرَقَ بَيْنَ الضَّمَانِ وَالتَّطْلِيقِ فَيَكُونُ أَحَدُهُمَا فِي مَجْلَسِ  
التَّوَجُّبِ وَيُؤَخَّرُ الْآخَرُ عَنْهُ، بَلْ لَا بُدَّ/ أَنْ يَكُونَا مَعًا عَلَى الْوِلَاءِ كَيْفَ وَجِدًا، تَعَجَّلًا  
أَوْ تَأَخَّرًا، إِذَا لَمْ تُعْتَبَرِ الْفَوْرِيَّةُ، قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ الْقَاضِي وَالْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ: إِنَّ كَلَامَ  
كُلِّ (١) مِنْهُمْ مُصَرِّحٌ بِهِ (٢).

[إذا اقتصر على  
أحدهما التطليق  
أو الضمان]

أو الضمان]

قَالَ: (فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَا) (١)؛ لِأَنَّهُ فَوَضَّ إِلَيْهَا التَّطْلِيقَ وَجَعَلَ لَهُ  
شَرْطًا، فَلَا بُدَّ مِنْ مَبَاشَرَةِ التَّطْلِيقِ وَمِنَ الشَّرْطِ، فَإِنْ [قَالَتْ] (٢): "صَمِنْتُ" وَحَدَهُ لَمْ  
يُوجَدِ التَّطْلِيقُ، وَإِنْ قَالَتْ: "طَلَّقْتُ" وَحَدَهُ لَمْ يُوْجَدِ الشَّرْطُ.

وَفِي تَعْلِيقِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ: أَنَّهَا لَوْ قَالَتْ: "طَلَّقْتُ عَلَى الْفِ" وَقَعَ الطَّلَاقُ  
وَاسْتَحَقَّ الْمُسَمَّى، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْقَاضِي يَكْتَفِي بِأَحَدِ اللَّفْظَيْنِ، بَلْ  
جَعَلَ هَذَا قَائِمًا مَقَامَ التَّصْرِيحِ بِهِمَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهَا: "عَلَى الْفِ"، مَعْنَاهُ الضَّمَانُ، لَكِنَّهُ  
مُخَالَفٌ لِلْمَاوَرَدِيِّ (٣) فِي اشْتِرَاطِهِ تَقَدُّمَ الضَّمَانِ، وَهُوَ قَدْ خَالَفَهُ صَرِيحًا كَمَا خَالَفَهُ أَكْثَرُ  
الْأَصْحَابِ، وَصَرَّحُوا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ (٤).

(١) في نسخة: (د) [كل واحد منهم].

(٢) المطلب العالي: لوح ٣٢٢/ب - ٣٢٣/أ وانظر: نهاية المطلب: ٤١٧/١٣ الوسيط: ٥/٣٣٤ البيان:  
٢٣/١٠ روضة الطالبين: ٥/٧٠٦.

(٣) منهاج الطالبين: ٤١٠ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.

(٤) في نسخة: (ز) [قال] وسقطت من نسخة: (م)، والمثبت من نسخة: (د)، وهو موافق للسياق.

(٥) في الحاوي: ٥٨/١٠.

(٦) انظر: نهاية المطلب: ٤١٥/١٣ البيان: ٢٣/١٠ الوسيط: ٥/٣٣٤ التهذيب: ٥/٥٧٣ روضة  
الطالبين: ٥/٧٠٦.

[تعليق الطلاق

بالإعطاء

والإقباض

والأداء]

قَالَ: (وَإِذَا عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ مَالٍ فَوَضَعْتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ طَلَّقْتُ) <sup>(١)</sup> تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي  
التَّعْلِيْقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اقْتِضَائِهِ الْفَوْرَ وَعَدَمَهُ، وَالْكَلامُ الْآنَ فِي الْمُعْلَقِ بِهِ مِنَ الْإِعْطَاءِ  
وَالْإِقْبَاضِ وَالْأَدَاءِ وَنَحْوِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَعْنَاهَا، وَالْإِعْطَاءُ فِي اللُّغَةِ يَقْتَضِي مُنَاوَلَةَ  
وَتَنَاوُلًا، وَعِنْدَ الْفُقَهَاءِ هُنَا يَقْتَضِي تَمْلِيكًا لِمَا سَنَدُكُرُّهُ، وَالتَّمْلِيكُ لَوْ انْفَرَدَ يَقْتَضِي إِجْبَابًا  
وَقَبُولًا وَقَبْضًا، وَهُنَا لَا يُرَادُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَجْعُولٌ جَزَاءَ عَقْدِ الْخُلْعِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فِي  
الضَّحَانِ.

إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ فَإِذَا عَلَّقَ طَلَّاقَهَا بِإِعْطَاءِ مَالٍ فَوَضَعْتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ طَلَّقْتُ،  
وَيَكْفِي ذَلِكَ سِوَاءَ قَبْضِهِ الزَّوْجِ، أَمْ لَمْ يَقْبِضْهُ، أَمْ امْتَنَعَ مِنْ قَبْضِهِ؛ لِأَنَّ وَضْعَهَا إِيَّاهُ  
بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَمَكِّيْنَهَا إِيَّاهُ مِنْ قَبْضِهِ إِعْطَاءٌ مِنْهَا، فَاْمْتَنَاعُهُ لَا يَرْفَعُ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ تَقْوِيْتُ  
لِحَقِّهِ.

وَعَنْ شَرْحِ الْجَوَيْنِيِّ <sup>(١)</sup> وَجْهٌ: أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا يَقَعُ  
الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ وَالتَّسَلُّمِ <sup>(٢)</sup>، وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ <sup>(٣)</sup>.

(١) منهاج الطالبين: ٤١١ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.

(٢) لم يتبين لي مراد المصنف بشرح الجويني، وغالب الظن أنه يعني به شرح مختصر الجويني لابن طاهر،  
فقد ذكر النووي شرح مختصر الجويني في الروضة في مقدمات النكاح، ثم عطف عليه بقوله، قلت:  
الوجه المحكي عن شرح الجويني، فلعله قصد كتابًا واحدًا، والعلم عند الله.

انظر: روضة الطالبين: ٣٦٣/٥.

(٣) ذكره الرافعي والنووي وابن الرفعة، وقال النووي ضعيف غريب. الشرح الكبير: ٤٣٧/٨ روضة  
الطالبين: ٧٠٨/٥ كفاية النبيه لابن الرفعة: لوح ١١٨/ب.

(٤) قوله: [التسلم] ساقط من نسخة: (م).

(٥) انظر: نهاية المطلب: ٣٨٩/١٣ الوسيط: ٣٣٦/٥ التهذيب: ٥٦٨/٥ البيان: ٢١/١٠ الشرح الكبير:  
٤٣٧/٨ روضة الطالبين: ٧٠٨/٥.

أ١٠٧/د

وَلَوْ أَخَذَهُ مِنْهَا / كُرْهَا لَمْ تَطْلُقْ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُعْطِ<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ قَالَ: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ" فَأَعْطَتْهُ أَلْفَيْنِ طَلَّقَتْ<sup>(١)</sup>، وَسَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَمَّا إِذَا تَنَاوَلَهُ بِيَدِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُخْفَى عَلَى أَحَدٍ، وَشَرَطُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْوَضْعِ بَيْنَ يَدَيْهِ<sup>(١)</sup>، أَنْ يَكُونَ مُتَمَكِّنًا مِنْ أَخْذِهِ، فَلَوْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِحَبْسٍ أَوْ جُنُونٍ لَمْ تَطْلُقْ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَعْطَتْ وَهُوَ غَائِبٌ<sup>(١)</sup>.

[دخول العوض

في ملك الزوج

بالإعطاء]

قَالَ: (وَالْأَصَحُّ دُخُولُهُ فِي مَلِكِهِ)<sup>(١)</sup> وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ يَقْتَضِي الْوُقُوعَ عِنْدَ الْإِعْطَاءِ، وَلَا يُمَكِّنُ إِيقَاعُهُ مَجَانًا لِقَصْدِهِ حُصُولَ الْمَالِ الْمُعْطَى، فَإِذَا مَلَكَتِ الْمُعْوَضُ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ فَمِنْ صُرُورَتِهِ دُخُولُ الْعَوْضِ فِي مَلِكِ الزَّوْجِ، فَإِنَّ مَلِكَ الْعَوْضَيْنِ يَتَقَارَنَانِ.

أ٢٠٣/ز

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ / لَا يَدْخُلُ فِي مَلِكِهِ؛ لِأَنَّ حُصُولَ الْمَلِكِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ تَمْلِكٍ مِنْ جِهَتِهَا بَعِيدٌ، فَيَرُدُّ الْمُعْطَى وَيَرْجِعُ إِلَى مَهْرِ الْمَثَلِ.

[المعاطة في الخلع]

قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَهَذَا الْوَجْهُ يُجْرِي فِيهَا إِذَا قَالَ: "إِنْ ضَمَنْتِ لِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ" فَقَالَتْ: "ضَمَنْتُ"؛ لِأَنَّ لُزُومَ الْمَالِ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهَا بَعِيدٌ، كَدُخُولِ الْمُعْطَى فِي مَلِكِهِ بِمُجَرَّدِ الْإِعْطَاءِ، وَأَيْدٍ مَنْ صَحَّحَ الْبَيْعَ بِالْمُعَاطَةِ بِالْمَذْهَبِ الظَّاهِرِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ حُصُولُ الْمَلِكِ فِي الْمُعْطَى.

(١) انظر: التهذيب: ٥٦٨/٥ روضة الطالبين: ٧٠٩/٥ الشرح الكبير: ٤٣٨/٨.

(٢) انظر: مختصر المزني: ١٨٩/١ المهذب: ٧٢/٢ نهاية المطلب: ٣٨٧/١٣ الوسيط: ٣٣٦/٥.

التهذيب: ٥٦٨/٥ الشرح الكبير: ٤٣٩/٨ روضة الطالبين: ٧٠٩/٥.

(٣) سقط في نسخة: (د) بمقار سطر ونصف من هذا الموضع إلى قوله: [قال: والأصح].

(٤) انظر: الحاوي: ٤٦/١٠ النجم الوهاج: ٤٦٢/٧.

(٥) منهاج الطالبين: ٤١١ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.



لَكِنْ فِي التَّوَجِيهِ الْمَذْكُورِ مَا يُنْبَهُ عَلَى الْفَرْقِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ الْبُضْعَ حَيْثُ  
يَقَعُ الطَّلَاقُ، فَأَحْوَجْنَا ذَلِكَ إِلَى إِثْبَاتِ الْمَلِكِ فِي الْعَوْضِ، وَمِثْلُ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَتَحَقَّقُ  
فِي الْمَعَاطَةِ<sup>(١)</sup>.

وَالْغَزَالِيُّ فِي الْوَسِيطِ قَالَ: (وَفِي دُخُولِهِ فِي مَلِكِ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ مِنْهَا  
إِشْكَالٌ)<sup>(٢)</sup>، وَغَيْرُهُ قَالَ: إِنَّ بَابَ الْخُلْعِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْبَيْعِ<sup>(٣)</sup>.  
وَالْقَوْلُ بِالْمَعَاطَةِ قِيلَ: إِنَّهُ مُخَرَّجٌ مِنْ هُنَا<sup>(٤)</sup>، فَلَا يَزِدَادُ بِهِ<sup>(٥)</sup> تَأْيِيدًا.

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الْمَاوَرِدِيُّ لِلْمَلِكِ، لَكِنَّهُ قَالَ: (إِذَا طَلَّقْتَ بِإِعْطَاءِ الْأَلْفِ قَبْلَ  
أَخْذِهَا فَقَدْ اسْتَحَقَّ الْأَلْفَ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهَا؛ لِأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ مَا لَزِمَهُ / مِنَ الطَّلَاقِ،  
فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَمْنَعَهُ مِنْهَا بَعْدَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا، وَهَلْ يَتَعَيَّنُ اسْتِحْقَاقُهُ لِذَلِكَ  
الْأَلْفِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ<sup>(٦)</sup>):

أَحَدُهُمَا: تَعَيَّنَ لِتَعَيَّنِ الطَّلَاقِ بِهَا، فَإِنْ أَرَادَتْ دَفْعَ غَيْرِهَا لَمْ يَجْزُ.

وَالثَّانِي: لَمْ يَتَعَيَّنْ وَإِنْ طَلَّقَتْ<sup>(٧)</sup> بِهَا، وَكَانَتْ بِالْخِيَارِ فِي دَفْعِهَا، أَوْ دَفْعِ أَلْفِ

(١) الشرح الكبير: ٤٣٧/٨ - ٤٣٨ - وانظر: نهاية المطلب: ٣٨٩/١٣ التهذيب: ٥٦٩/٥ روضة  
الطالبين: ٧٠٨/٥.

(٢) الوسيط: ٢٤٧/٣.

(٣) يشير - إلى القاعدة الفقهية المشهورة: (يعتفر في الفسوخ ما لا يعتقر في ابتداء العقود) المنشور: ٥٢/٣.  
انظر: نهاية المطلب: ٣٧٨/١٣ المطلب العالي: ٣٢٧/أ الأشباه والنظائر للسيوطي: ٢٩٣/١.

(٤) نسخة: (د) [ههنا].

(٥) نسخة: (د) [فلا يزداد فيه] وفي نسخة: (م) [لا يزداد به]..

(٦) في نسخة: (م) كرر الناسخ العبارة التالية من قوله: [وجهان] إلى قوله: [الطلاق بها].

(٧) نسختي: (ز، د) [طلبت] والتصويب من نسخة: (م) ومن الحاوي: ٤٦/١٠.

مِثْلَهَا<sup>(١)</sup>.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْمَاوَرِدِيِّ بِالِاسْتِحْقَاقِ الْمَلِكِ، فَيَكُونُ الْوَجْهَانِ هُمَا  
الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْقَائِلُ بِالِاسْتِحْقَاقِ لَا يَقُولُ بِالْمَلِكِ، بَلْ  
يُثَبِّتُ لَهُ اسْتِحْقَاقًا، وَيَتَوَقَّفُ الْمَلِكُ عَلَى الْأَخْذِ.

فَرَعُ: قَالَ: "مَتَى أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ"، فَبَعَثَتْ بِهِ عَلَى يَدِ وَكِيلٍ لَهَا وَقَبَضَهُ  
الزَّوْجُ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِعْطَاؤُهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ أَعْطَتْهُ عَنِ الْأَلْفِ عَوْضًا،  
أَوْ كَانَ لَهَا عَلَيْهِ أَلْفٌ دَرَاهِمٍ فَتَقَاصًا<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ حَضَرَتْ بِنَفْسِهَا وَقَالَتْ<sup>(١)</sup> / لَوْ كَيْلَهَا الْحَافِظُ لِمَالِهَا: "سَلَّمَهُ إِلَيْهِ" وَقَعَ  
الطَّلَاقُ، وَيَكُونُ تَمَكِينُهَا الزَّوْجَ مِنَ الْمَالِ الْمُقْصُودِ إِعْطَاءً<sup>(١)</sup>.

فَرَعُ: قَالَ: "أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا<sup>(١)</sup> أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا"، "فَإِذَا" ظَرْفٌ لِمَا مَضَى؛ فَتَطْلُقُ فِي  
الْحَالِ طَلَاقًا بَائِنًا لَا عِتْرَافِهِ، وَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِالْأَلْفِ إِذَا أَنْكَرَتْ ذَلِكَ.  
وَلَوْ قَالَ: "أَنْتِ طَالِقٌ أَنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا" - بِفَتْحِ الْأَلْفِ - طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ، فَإِنْ  
طَالَبْتَهُ<sup>(١)</sup> بِالْأَلْفِ عِنْدَ إِنْكَارِهَا الْخُلْعَ لَزِمَهُ رُدُّهَا، قَالَهُمَا الْمَاوَرِدِيُّ<sup>(١)</sup> - ~ .

(١) الحاوي بتصرف يسير: ٤٦/١٠ وانظر: نهاية المطلب: ٣٨٩/١٣ روضة الطالبين: ٧٠٨/٥ المطلب  
العالى: لوح ٣٢٦/ب.

(٢) المقاصّة: هي: إذا كان لك عليه دين مثل ما له عليك، فجعلت الدين في مقابلة الدين.  
المصباح المنير: ٥٠٥/٢.

(٣) نسخة: (د) [وقال].

(٤) انظر: روضة الطالبين: ٧٠٨/٥ الشرح الكبير: ٤٣٨/٨ المطلب العالى: ٣٢٧/ب.

(٥) في جميع النسخ: [إذا] والمثبت من الحاوي: ٤٧/١٠ والبيان: ٢٢/١٠.

(٦) نسخة: (د) [طالبت].

(٧) في الحاوي: ٤٧/١٠ بتصرف، وقال: (لأن "أن" المفتوحة لماضي الزمان دون مستقبله و "إن" بالكسر  
↔ =

[تعليق الخلع  
بالإقباض]

قَالَ: (وَإِنْ قَالَ إِنْ أَقْبَضْتَنِي فَقِيلَ: كَالْإِعْطَاءِ) <sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّ ذِكْرَهُ يُشْعِرُ بِقَصْدِ تَحْصِيلِهِ، فَعَلَى هَذَا؛ الْحُكْمُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْإِعْطَاءِ <sup>(١)</sup>.

قَالَ: (وَالْأَصْحُ: كَسَائِرِ التَّعْلِيقِ فَلَا يَمْلِكُهُ، وَلَا يُشْتَرَطُ / لِلْإِقْبَاضِ مَجْلِسُ) <sup>(١)</sup>؛  
لَأَنَّ الْإِقْبَاضَ لَا يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ <sup>(١)</sup>، بِخِلَافِ الْإِعْطَاءِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: أَعْطَاهُ  
عَطِيَّةً فَهُمْ مِنْهُ التَّمْلِيكَ، وَإِذَا قِيلَ: أَقْبَضَهُ لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ ذَلِكَ، وَعَدَمُ اشْتِرَاطِ الْمَجْلِسِ  
صَرَاحٌ بِهِ الرَّافِعِيُّ هُنَا، وَكَهْ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ كَلَامٌ يُؤْهِمُ خِلَافَهُ يَجِبُ تَأْوِيلُهُ قَالَ: قُلْتُ  
وَيَقَعُ رَجْعِيًّا؛ هَذَا مِنْ <sup>(١)</sup> تَفْرِيعِ الْأَصْحِ، ذَكَرَهُ الْإِمَامُ وَالرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَمِنْ وَقُوعِهِ  
رَجْعِيًّا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَالٌ أَصْلًا؛ لَا مُسَمًّى وَلَا مَهْرٌ مِثْلُ <sup>(١)</sup>.

﴿ =

لمستقبل الزمان دون ماضيه، والفرق بينها كالفرق بين "إذ" و "إذا"، وذكر النووي: أن هذا في حق من يعرف اللغة.

روضة الطالبين: ١٢٤/٦ و ١٢٣/٦ وانظر: البيان: ٢٢/١٠.

(١) منهاج الطالبين: ٤١٠ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.

(٢) انظر: الشرح الكبير: ٤٣٨/٨ روضة الطالبين: ٧٠٨/٥.

(٣) منهاج الطالبين: ٤١١ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.

(٤) نسخة: (د) سقط بمقدار سطر من هذا الموضع إلى قوله: [وإذا قيل أقبضه].

(٥) نسخة: (د) [في].

(٦) انظر: نهاية المطلب: ٣٩١/١٣ التهذيب: ٥٦٨/٥ الوسيط: ٣٣٦/٥ البيان: ٢١/١٠ الشرح

الكبير: ٤٣٨/٨ روضة الطالبين: ٧٠٨/٥.

[شرط تحقق صفة  
الإقباض]

قَالَ: (قُلْتُ<sup>(١)</sup>): وَيَقَعُ رَجْعِيًّا، وَيُشْتَرَطُ لِتَحَقُّقِ الصِّفَةِ أَخْذُ بِيَدِهِ مِنْهَا، وَلَوْ مُكْرَهَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>) هَذِهِ الزِّيَادَةُ عَجِيبَةٌ فِي هَذَا الْمَحَلِّ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ الرَّافِعِيَّ فِي الشَّرْحِ بَعْدَ ذِكْرِ الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ، قَالَ: (وَلَوْ قَالَ: "إِنْ قَبَضْتُ مِنْكَ كَذَا" فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ: "إِنْ أَقْبَضْتَنِي" وَيُعْتَبَرُ فِي الْقَبْضِ الْأَخْذُ بِالْيَدِ، وَلَا يَكْفِي الْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى قَبْضًا، وَلَوْ بَعَثَتْ عَلَى يَدِ وَكَيْلِهَا لَمْ يَكْفِ؛ لِأَنَّهُ مَا قَبَضَ مِنْهَا، وَلَوْ قَبَضَ مِنْهَا وَهِيَ مُكْرَهَةٌ يَقَعُ الطَّلَاقُ لَوْجُودِ الصِّفَةِ)<sup>(٤)</sup>.

[القبض من  
الزوجة وهي  
مكرهة]

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ<sup>(٥)</sup> كُلُّهُ صَحِيحٌ فِي التَّعْلِيقِ بِالْقَبْضِ، فَإِنَّ الصِّفَةَ قَدْ وُجِدَتْ، وَقَوْلُهُ فِي الْأَخِيرِ: (لَوْ قَبَضَ مِنْهَا وَهِيَ مُكْرَهَةٌ)، صَحِيحٌ فِي مَسْأَلَةِ الْقَبْضِ<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ الْمُعَلَّقَ عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْهَا، وَالْإِقْبَاضَ الَّذِي أُكْرِهَتْ عَلَيْهِ لَيْسَ مُعَلَّقًا عَلَيْهِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ التَّعْلِيقُ عَلَى الْإِقْبَاضِ وَأُكْرِهَتْ عَلَيْهِ فَلَمْ يَذْكُرْهَا الرَّافِعِيُّ، فَإِنَّ فَرِضَ الْإِكْرَاهِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ فَلَا شَكَّ فِي عَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ الْإِقْبَاضَ الْاِخْتِيَارِيَّ لَمْ يُوجَدْ مِنْهَا، وَالْإِقْبَاضَ بِالْإِكْرَاهِ الْمُلْغَى شَرْعًا لَا اِعْتِبَارَ بِهِ، فَذَكَرَهُ<sup>(٧)</sup> فِي الْمُنْهَاجِ عَلَى

(١) يقول النووي في منهجه الذي سار عليه في منهاجه: (ومنها: مسائل نفيسة أضمها إليه ينبغي أن لا يُجْلَى الكتاب منها، وأقول في أولها: قلت، وفي آخرها: والله أعلم)، وهذا منها.

منهاج الطالبين: ٦٤.

(٢) منهاج الطالبين: ٤١١ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.

(٣) المراد بالزيادة هنا، زيادة النووي في منهاج علي محرر الرافعي.

(٤) الشرح الكبير: ٤٣٨/٨ وانظر: نهاية المطلب: ٣٩١/١٣ روضة الطالبين: ٧٠٨/٥ المطلب العالي: لوح ٣٢٧/ب، ٣٢٨/أ.

(٥) في نسخة: (م) هنا زيادة [الرافعي].

(٦) انظر: روضة الطالبين: ٧٠٨/٥ الشرح الكبير: ٤٣٨/٨.

(٧) قوله: [فذكره] ساقط من نسخة: (د).

هَذَا التَّقْدِيرِ سَهْوٌ، وَإِنْ فُرِضَ الْإِكْرَاهُ مِنَ الزَّوْجِ عَلَى الْإِقْبَاضِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ فَالْحَقُّ  
أَيْضًا عَدَمٌ وَوُقُوعُ الطَّلَاقِ<sup>(١)</sup>.

وَيُحْمَلُ عَلَى بُعْدِ أَنْ يُقَالَ: لَمَّا كَانَ هُوَ الْمَالِكُ لِلطَّلَاقِ لَمْ يَكُنْ إِكْرَاهُهُ دَافِعًا  
لِوُقُوعِهِ، وَهَذَا الْاِحْتِمَالُ ضَعِيفٌ، وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ: لَوْ أَكْرَهَهَا وَقَالَ:  
قَوْلِي "طَلَّقْنِي عَلَى أَلْفٍ" فَقَالَتْ: "طَلَّقْنِي عَلَى أَلْفٍ" فَقَالَ: "طَلَّقْتِكِ عَلَى أَلْفٍ" لَا  
يَقَعُ شَيْءٌ، وَلَوْ قَالَ: "طَلَّقْتِكِ" مُطْلَقًا: فَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَقَعُ طَلَاقٌ / رَجَعِي.

أ ١٠٨/د

وَالثَّانِي: لَا يَقَعُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ مَرَّتَبٌ عَلَى قَوْلِهَا<sup>(٢)</sup>، هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي حُسَيْنٍ،  
وَهُوَ دَافِعٌ لِتَوَهُّمِ اعْتِبَارِ الْفِعْلِ الَّذِي أَكْرَهَهَا عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَالِ قَطْعًا، وَكَذَا  
بِالنِّسْبَةِ إِلَى الطَّلَاقِ عَلَى الرَّاجِحِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صَدَرَ مِنْهُ تَعْلِيْقٌ مُتَقَدِّمٌ لَا يَقْتَضِي طَلَاقًا إِلَّا  
عَلَى صِفَةِ مُخْتَارَةٍ، فَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ قَوْلُ الْمُنْهَاجِ وَلَوْ مُكْرَهَةً، لَمْ أَجِدْ لَهُ مَخْرَجًا، وَهُوَ  
مَحْمُولٌ عَلَى السَّهْوِ.

أ ١١١/م

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ إِذَا أَكْرَهَ رَجُلًا عَلَى طَلَاقِ زَوْجَتِهِ وَطَلَّقَهَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ مُبَالِغَةٌ فِي  
الْإِذْنِ<sup>(٣)</sup>.

أَمَّا الْإِكْرَاهُ/ عَلَى اتِّحَادِ الصِّفَةِ فَلَيْسَ مِثْلَهُ، وَأَظُنُّ الرَّافِعِيَّ أَخَذَ مَسْأَلَةَ الْقَبْضِ  
مِنْ "التَّمِيمَةِ"<sup>(٤)</sup>، فَإِنَّ فِيهَا: (إِذَا قَالَ لَهَا: "مَتَى قَبَضْتُ مِنْكَ أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ" فَهَذَا

أ ٢٠٤/ز

(١) قال البلقيني: (فما وقع في المنهاج وهم، انتقل من مسألة إن قبضت، إلى مسألة إن أقبضتني).

انظر: النجم الوهاج: ٧/ ٤٦٤ الأشباه والنظائر للسيوطي: ١/ ٢٠٦ مغني المحتاج: ٣/ ٢٧٤.

(٢) فتاوى القاضي حسين: لوح ١٢٧/ ب، بتصرف.

(٣) أي أكرهه على طلاق زوجة نفسه، قال النووي: (فرع قال: طلق زوجتي وإلا قتلتك، فطلقها وقع على الصحيح؛ لأنه أبلغ في الإذن).

روضة الطالبين: ٦/ ٥٥ وانظر: مغني المحتاج: ٣/ ٢٨٩.

(٤) تتممة الإبانة: ٤١٠.

تَعْلِيْقٌ مَحْضٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْقَبْضِ لَا يُقْتَضِي التَّمْلِيكَ حَتَّى يُجْعَلَ مُعَاوَضَةً فَيَتَعَلَّقُ  
الطَّلَاقُ بِقَبْضِهِ بِالْيَدِ حَتَّى لَوْ تَرَكَتِ الْأَلْفَ بَيْنَ يَدَيْهِ لَا<sup>(١)</sup> يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ مَا قَبِضَ  
مِنْهَا.

وَلَوْ قَبِضَ مِنْهَا وَهِيَ مُكْرَهَةٌ يَقَعُ الطَّلَاقُ لِوُجُودِ الصَّفَةِ، وَعَلَيْهِ رَدُّ الدَّرَاهِمِ  
إِلَيْهَا، وَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا حَمَلَتْهَا إِلَيْهِ طَائِعَةً، وَلَمْ يَسْبِقْ مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْتِيَاضِ<sup>(٢)</sup>،  
وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي "التَّيْمَةِ" غَيْرُ هَذَا، وَلَا يُخْفَى أَنَّ كَلَامَنَا هَذَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى<sup>(٣)</sup> الْمَشْهُورِ أَنَّ  
الْإِكْرَاهَ يَرْفَعُ حُكْمَ الْحِنْثِ<sup>(٤)</sup>، أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ فَلَا.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ الْإِعْطَاءِ وَالْإِقْبَاضِ وَغَيْرِهِمَا، وَمَسْأَلَةُ  
الْقَبْضِ لَيْسَتْ فِي "الْمِنْهَاجِ"، وَإِنَّمَا فِيهِ مَسْأَلَةُ الْإِقْبَاضِ، وَأَمَّا اشْتِرَاؤُ الْأَخْذِ بِيَدِهِ فَلَمْ  
يَتَعَرَّضِ الرَّافِعِيُّ لَهُ فِي الْإِقْبَاضِ، لَكِنَّهُ قَالَ مَا حَكَيْتُهُ لَكَ.

وَقَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>: (فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ: "إِنْ أَقْبَضْتَنِي") ظَاهِرُهُ أَنَّهُمَا يَسْتَوِيَانِ فِي اعْتِبَارِ  
أَخْذِهِ بِيَدِهِ، وَلَا يَكْفِي الْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ مَذْكُورٌ فِي الْمَبِيعِ إِذَا  
أَحْضَرَهُ الْبَائِعُ وَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْ الْمُشْتَرِي، وَقَدْ اِكْتَفَوْا بِهِ هُنَاكَ فِي الْإِقْبَاضِ وَأَنَّهُ  
يَخْرُجُ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ، وَقَالُوا هُنَاكَ لَا يَدْخُلُ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَضْمَنُهُ  
إِذَا خَرَجَ مُسْتَحَقًّا لِعَدَمِ وَضْعِهِ يَدَهُ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ يُعَدُّ قَابِضًا فِي حُكْمِ الْبَيْعِ، وَهَذَا  
يَخْرُجُ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ وَيَسْتَقِرُّ الْعَقْدُ بِهِ، وَمِنْ ضَرُورَتِهِ دُخُولُهُ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي

(١) في نسخة: (د) [لم].

(٢) قال النووي: (هذا الذي ذكره المتولي، متعين).

روضة الطالبين: ٧٠٨/٥ وانظر: الشرح الكبير: ٤٣٨/٨.

(٣) قوله: [على] ساقط من نسخة: (د).

(٤) انظر: روضة الطالبين: ٦٨/٨.

(٥) أي الرافعي في الشرح الكبير: ٤٣٨/٨.

ضَمَانَ الْعَقْدِ، وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْهُ لِلْأَجْنَبِيِّ لِعَدَمِ الْاِسْتِيْلَاءِ بِالْيَدِ<sup>(١)</sup>.

وَقِيَّاسُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ هُنَا، إِنَّ قُلْنَا التَّعْلِيْقُ بِالْإِقْبَاضِ كَالْتَّعْلِيْقِ بِالْإِعْطَاءِ  
فِيكْتَفَى بِالْوَضْعِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَسَائِرِ التَّعْلِيْقَاتِ فَلَا يُكْتَفَى بِهِ؛ لِأَنَّا فِي الْبَيْعِ إِنَّمَا  
جَعَلْنَاهُ قَابِضًا لِأَجْلِ الْمَلِكِ، وَهُوَ مَفْقُودٌ هُنَا عَلَى الْأَصَحِّ، فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي فِي  
"الْمِنْهَاجِ" فِي هَذَا الْحُكْمِ صَحِيحَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِي مَسْأَلَةِ الْإِكْرَاهِ لَيْسَتْ صَحِيحَةً،  
وَقَدْ صَرَّحَ الرَّافِعِيُّ فِي التَّعْلِيْقِ بِالْإِقْبَاضِ: أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ مِنْهَا كُرْهًا لَمْ تَطْلُقْ<sup>(٢)</sup> وَقَدْ  
قَدَّمْنَا ذَلِكَ.

د/١٠٨ ب

[تعليق الخلع  
بإعطاء عبد  
موصوف]

/ قَالَ: (وَلَوْ عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ عَبْدٍ وَوَصَفَهُ بِصِفَةِ سَلَمٍ، فَأَعْطَتْهُ لَا بِالصِّفَةِ لَمْ  
تَطْلُقْ)<sup>(١)</sup> لِعَدَمِ وُجُودِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ وَلَا يَمْلِكُهُ<sup>(٢)</sup>.

قال: (أَوْ بِهَا مَعِيًّا فَلَهُ رَدُّهُ)<sup>(١)</sup> يَعْنِي إِذَا اخْتَارَ، فَإِنَّ لَهُ خِيَارَ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ، كَمَا فِي  
الْبَيْعِ وَالسَّلَمِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التنبيه: ٨٧ روضة الطالبين: ٣/١٠٣.

(٢) انظر: الشرح الكبير: ٨/٤٣٨ النجم الوهاج: ٧/٤٦٤ مغني المحتاج: ٣/٢٧٣ نهاية المحتاج:  
٦/٤١٤ الأشباه والنظائر: ١/٢٠٦.

(٣) منهج الطالبين: ٤١١ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.

(٤) انظر: الحاوي: ١٠/٥٩ البيان: ١٠/٢٩ التهذيب: ٥/٥٦٩ روضة الطالبين: ٥/٧١١ الشرح  
الكبير: ٨/٤٤٢ المطلب العالي: لوح ٣٣٢/أ.

(٥) منهج الطالبين: ٤١١ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.

(٦) لأن الإطلاق يقتضي السلامة.

انظر: الحاوي: ١٠/٥٩ البيان: ١٠/٢٩ روضة الطالبين: ٥/٧١١ الشرح الكبير: ٨/٤٤٢  
التنبيه: ١٧٢.

قَالَ: (وَمَهْرٌ مِثْلٌ، وَفِي قَوْلٍ: قِيمَتُهُ سَلِيمًا)<sup>(١)</sup> يَعْنِي إِذَا رَدَّه بِالْعَيْبِ فَإِنَّهُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ<sup>(٢)</sup> فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ، وَإِلَى قِيمَتِهِ سَلِيمًا فِي الثَّانِي، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالَبَ بِعَبْدٍ يَتْلَكَ الْأَوْصَافِ سَلِيمٍ، بِخِلَافِ مَا/ إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ: "طَلَّقْتُكَ" أَوْ "خَالَعْتُكَ عَلَى عَبْدٍ صِفَتُهُ كَذَا"، فَأَعْطَتْهُ عَبْدًا يَتْلَكَ الصِّفَاتِ وَكَانَ مَعِيًّا، لَهُ الرُّدُّ وَالْمُطَالَبَةُ بِعَبْدٍ سَلِيمٍ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَالَعَهَا أَوْ طَلَّقَهَا عَلَى عَبْدٍ مَوْصُوفٍ، وَثَبَتَ الْعَبْدُ الْمَوْصُوفُ فِي الذِّمَّةِ، فَإِذَا سَلَّمَتْ وَخَرَجَ مَعِيًّا رَدَّه، وَطَالَبَ بِالسَّلِيمِ كَمَا فِي عَقْدِ السَّلْمِ، وَهُنَا لَمْ يَثْبُتْ فِي الذِّمَّةِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا تَعَلَّقَ الطَّلَاقُ بِالْإِعْطَاءِ وَيَتَعَيَّنُ ذَلِكَ الْعَبْدُ بِالتَّسْلِيمِ، فَكَانَ كَمَا لَوْ تَعَيَّنَ<sup>(٤)</sup> فِي الْعَقْدِ، وَعَنْ كِتَابِ الْحَنَاطِيِّ وَجْهٌ<sup>(٥)</sup>: أَنَّهُ لَا يَرُدُّ الْعَبْدَ، بَلْ يَأْخُذُ أَرَشَ الْعَيْبِ<sup>(٦)</sup>.

ز/٤٠٤ ب

قَالَ: (وَلَوْ قَالَ: عَبْدًا طَلَّقْتُ بِعَبْدٍ إِلَّا مَغْضُوبًا فِي الْأَصَحِّ، وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلٌ)<sup>(١)</sup> [تعليق الخلع بعبد لم يصفه ولم يعينه]

(١) منهاج الطالبين: ٤١١ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.

(٢) نسخة: (د) [إلى مهر مثل].

(٣) انظر: روضة الطالبين: ٧١١/٥ الشرح الكبير: ٤٤٢/٨ التنبيه: ١٧٢ حلية العلماء: ٦/٥٥٠ المطلب

العالي: لوح ٣٣٢/أ.

(٤) نسخة: (د) [عين].

(٥) له كتاب وقف عليه الرافعي، قال الإسنوي: (وهو مطول).

طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/١٨٠.

(٦) حكى النووي هذا الوجه وضعفه.

روضة الطالبين: ٧١١/٥ وانظر: الحاوي: ٦٠/١٠ الشرح الكبير: ٤٤٢/٨ المطلب العالي: ٣٣٢/أ

كفاية النبيه: لوح: ١٢٠/ب.

(٧) منهاج الطالبين: ٤١١ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٤.



عَبْدٌ كَانَ؛ طَلَّقَتْ إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا لَهَا، لَوْ جُودِ الصِّفَةِ وَلَا يَمْلِكُهُ الزَّوْجُ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ تَثَبَّتْ فِيهِ مُعَاوَضَةٌ، وَالْمَجْهُولُ لَا يَصْلُحُ عِوَضًا، فَيَجِبُ الرَّجُوعُ إِلَى عِوَضِ الْبُضْعِ وَهُوَ مَهْرُ الْمِثْلِ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلٍ)، يَعْنِي فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَغْضُوبًا، وَيَتَعَيَّنُ هُنَا مَهْرُ الْمِثْلِ مَرْجِعًا؛ لِأَنَّ الْمَجْهُولَ لَا تُعْرَفُ قِيَمَتُهُ حَتَّى يُفْرَضَ الرَّجُوعُ إِلَيْهَا.

وَحُكْيَ وَجْهٌ<sup>(٢)</sup>: أَنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا وَلَا يَلْزَمُهَا مَهْرُ الْمِثْلِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ إِذَا ابْتَدَأَتْ وَسَأَلَتْ الطَّلَاقَ، / فَقَالَ فِي الْجَوَابِ: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي عَبْدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ" فَأَعْطَتْهُ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ الْمُعْطَى سَلِيمًا أَوْ مَعِيْبًا وَلَا بَيْنَ الْقِنِّ<sup>(٣)</sup> وَالْمُدْبَرِ<sup>(٤)</sup> وَالْمُعْلَقِ عِتْقُهُ بِصِفَةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الأم: ٢٠٦/٥ مختصر المزني: ١٨٩/١ الحاوي: ١٠/١٠ البيان: ٢٨/١٠ المهذب: ٧٦/٢ نهاية المطلب: ٤١٨/١٣ الوسيط: ٣٣٩/٥ روضة الطالبين: ٧١١/٥ الشرح الكبير: ٨/٨٤٤٢ المطلب العالي: لوح ٣٣٢/أ.

(٢) حكاية الرافي والنووي عن ابن كج والحناطي.

الشرح الكبير: ٨/٤٤٢ روضة الطالبين: ٧١١/٥ وانظر: المطلب العالي: ٣٣٢/ب.

(٣) القن: بكسر القاف وتشديد النون، هو عند أهل اللغة العبد إذا ملك هو وأبواه، أما عند الفقهاء: فهو من لم يحصل فيه شيء من أسباب العتق ومقدماته، بخلاف المكاتب والمدبر والمعلق عتقه على صفة. المصباح المنير: ٢/٥١٧ تهذيب الأسماء: ٣/٢٨٤.

(٤) المدبر: مأخوذ من التدبير: وهو عتق العبد عن دبر فهو مدبر أخذًا من الدبر، لأن السيد أعتقه بعد موته، والموت دبر الحياة.

مختار الصحاح: ١/٨٣ تحرير ألفاظ التنبيه: ١/٢٤٤.

(٥) كما لو قال له سيده: إذا جاء الغد فأنت حرّ، فعلق عتقه على صفة وهي مجيء الغد.

انظر: أسنى المطالب: ٣/٣٢٢.

وَلَوْ أَعْطَتْهُ مَكَاتِبًا<sup>(١)</sup> لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ<sup>(٢)</sup>، وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَجْنَبِيُّ: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي أُمَّةً  
فَزَوْجَتِي طَالِقٌ"<sup>(٣)</sup>، فَأَعْطَاهُ أُمَّمٌ وَلَدِهِ<sup>(٤)</sup>، وَأَشِيرٌ فِي الْمَكَاتِبِ إِلَى وَجْهِ آخَرَ، وَرَبِّمَا جَاءَ  
مِثْلُهُ فِي أُمَّمِ الْوَلَدِ<sup>(٥)</sup>.

وَلَوْ كَانَ وَصَفَ الْعَبْدَ بِبَعْضِ الْأَوْصَافِ [وَلَمْ يَسْتَوْعِبْ]<sup>(٦)</sup>، فَهُوَ كَمَا لَوْ أُطْلِقَ  
ذَكَرَ الْعَبْدُ فِي أَنَّ الرَّجُوعَ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، لَكِنْ لَوْ أَعْطَتْهُ عَلَى غَيْرِ تِلْكَ الصِّفَةِ لَمْ يَقَعِ  
الطَّلَاقُ<sup>(٧)</sup>.

وَإِنْ أَتَتْ بِعَبْدٍ مَغْضُوبٍ، أَوْ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا<sup>(٨)</sup>، أَوْ قَالَ: "إِنْ  
أَعْطَيْتَنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ" فَآتَتْ بِدَرَاهِمٍ مَغْضُوبَةٍ، فَوَجَّهَانِ:/

أ ١٠٩/د

(١) المكاتب: بالفتح اسم مفعول، وبالكسر اسم فاعل؛ لأنه كاتب سيده، وهو: العبد الذي يكاتب على نفسه بثمنه، فإذا آداه صار حراً.

انظر: المصباح المنير: ٢/٥٢٥ أنيس الفقهاء: ٧٠ النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤/١٤٨.

(٢) لأن الكتابة قد أخرجته من حكم العبيد، فزال عنه اسم العبد.

انظر: الحاوي: ١٠/٦٠.

(٣) في نسخة: (د) طمس في هذا الموضع بمقدار كلمتين.

(٤) إذا أولد الحر أُمَّةً في ملكه، صارت به أم ولد: فيحرم بيعها، وتعتق بموته، وهي فيما سوى هذين الحكمين كالأمة. الحاوي: ١٨/٣٠٨.

(٥) انظر: الحاوي: ١٠/٦٠ التنبيه: ١٧٢ البيان: ١٠/٢٨ التهذيب: ٥/٥٦٩ الشرح الكبير: ٨/٤٤٢ روضة الطالبين: ٥/٧١١ كفاية النبيه: لوح ١٢٠/ب.

(٦) في نسخة (ز): [ولو استوعب] والمثبت من نسخة (د) ومن نسخة (م)، وهو الموافق لما في الشرح الكبير: ٨/٤٤٢ وروضة الطالبين: ٥/٧١١.

(٧) انظر: الشرح الكبير: ٨/٤٤٢ روضة الطالبين: ٥/٧١١ كفاية النبيه: لوح ١٢٠/ب.

(٨) المشترك مثل المغضوب؛ لأنه مغضوب البعض.

أَصْحُهَا: أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّ الإِعْطَاءَ يَعْتَمِدُ التَّمْلِيكَ عَلَى مَا مَرَّ، وَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ تَمْلِيكُهُ فَلَا يُجْرِي أَوْ لَا يُسْتَحْسَنُ فِيهِ لَفْظُ الإِعْطَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ: أَعْطَاهُ حُرًّا، وَلَا يُمَكِّنُ تَمْلِيكَ المَغْصُوبِ، وَلَا جَمِيعِ المَشْتَرِكِ.  
وَالثَّانِي: أَنَّ الحُكْمَ كَمَا لَوْ أَتَتْ بِهَا تَمْلِكُهُ، فَيَقَعُ الطَّلَاقُ، وَيَكُونُ الرُّجُوعُ إِلَى مَهْرِ المِثْلِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَمْلِكُ المَدْفُوعَ، وَإِنْ كَانَ مَمْلُوكًا فَلَا مَعْنَى لِاعْتِبَارِ المَلِكِ<sup>(١)</sup>.

وَلَيْسَ هَذَا مُرَادَ المَصْنَفِ بِقَوْلِهِ: وَلَهُ مَهْرُ المِثْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى الوَجْهِ الضَّعِيفِ / فِي المَغْصُوبِ، وَالمَصْنَفُ إِنَّمَا أَرَادَ فِي غَيْرِ المَغْصُوبِ، [وَهَذَانِ]<sup>(١)</sup> الوَجْهَانِ فِي المَغْصُوبِ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: (إِنَّهُمَا طُرْدَا فِي العَبْدِ المَرْهُونِ وَالعَبْدِ المُسْتَأْجَرِ)<sup>(١)</sup>، وَطُرْدُهُمَا فِي المُسْتَأْجَرِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ تَفْرِيعًا عَلَى مَنَعِ بَيْعِهِ، وَيَكُونُ الصَّحِيحُ وَقُوعَ الطَّلَاقِ بِهِ وَعَدَمَ طُرْدِ الوَجْهَيْنِ فِيهِ، وَبذَلِكَ صَرَّحَ المَصْنَفُ فِي الرِّوَضَةِ<sup>(١)</sup>.

١٢٠٥/ز

[تعلیق الخلع  
بإعطاء عبد  
مغصوب]

وَلَوْ قَالَ: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي هَذَا العَبْدَ المَغْصُوبَ" فَأَعْطَتْهُ فِيهِ خِلَافٌ مُرْتَبِّ، وَأَوْلَى أَنْ يَقَعُ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الرَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup>: (وَهُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ التَّصْرِيحَ بِالغَضَبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ

(١) انظر: نهاية المطلب: ٤١٨/١٣ الوسيط: ٣٣٩/٥ التهذيب: ٥٦٩/٥ روضة الطالبين: ٧١١/٥

الشرح الكبير: ٤٤٢/٨ المطلب العالي: ٣٣٢/ب.

(٢) في نسخة: (ز) [وهذا] والمثبت من نسخة: (د) ونسخة: (م) وهو الموافق للسياق.

(٣) الشرح الكبير: ٤٤٢/٨ وانظر: المطلب العالي: ٣٣٢/ب.

(٤) ٧١١/٥.

(٥) وانظر: الوسيط: ٣٤٠/٥ التهذيب: ٥٦٩/٥ الشرح الكبير: ٤٤٣/٨ روضة الطالبين: ٧١١/٥

المطلب العالي: لوح ٣٣٣/أ.

(٦) الشرح الكبير: ٤٤٣/٨.

تَمَلَّكُهُ<sup>(١)</sup>، قَالَ: وَإِذَا قُلْنَا بِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَقَعُ بَائِنًا، وَيَثْبُتُ الرَّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمَثَلِ، كَمَا لَوْ ذَكَرَ حَمْرًا أَوْ حَنْزِيرًا، وَفِيهِ وَجْهٌ: أَنَّهُ يَقَعُ رَجْعِيًّا، فَهَذِهِ الصُّورَةُ يَنْبَغِي أَنْ تُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْبِيهِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِيرَادِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَرِدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا فَرَضَ الْكَلَامَ فِيهَا إِذَا قَالَ: "عَبْدًا"، يَعْنِي وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَهَنَا زَادَ فَوَصَّفَ الْمَغْضُوبَ.

[تعلیق الخلع  
بإعطاء محرم]

وَلَوْ قَالَ: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي زِقَّ حَمْرٍ، أَوْ حَنْزِيرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ" فَإِنَّهَا تَبِينُ إِذَا أَتَتْ بِهِ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ، فَإِنْ أَتَتْ بِحَمْرٍ مَغْضُوبَةٍ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُحْتَرَمَةً<sup>(٢)</sup>، فَإِنْ قُلْنَا: فِي الْعَبْدِ الْمَغْضُوبِ يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ فَهَنَا أَوْلَى، وَإِنْ قُلْنَا لَا يَقَعُ هُنَاكَ، فَهَنَا وَجْهَانِ: أَظْهَرُهُمَا: الْوُقُوعُ؛ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ هُنَا مُضَافٌ إِلَى مَا لَا يَتَأْتَى تَمَلِّكُهُ. وَالثَّانِي: الْمَنْعُ، وَيُحْمَلُ عَلَى مَا يَخْتَصُّ بِهِ يَدًا، كَمَا حُمِلَ لَفْظُ الْعَبْدِ عَلَى مَا يَخْتَصُّ بِهِ مَلِكًا<sup>(٣)</sup>.

(١) في المخطوط [تملكه]، وفي الشرح الكبير المحقق أيضًا، وهو خطأ والمثبت في المتن الصواب.

\* من قوله: [لم يقصد تملكه... إلى قوله: وفيه وجه أنه يقع رجعيًا...]، هذا النص ساقط من الشرح الكبير المطبوع، ووجدته في النسخة المحققة التي قام بتحقيقها الطالب: عبد الله عمر بصفر، من كلية الشريعة بجامعة أم القرى، برقم: (٦٤٥٢) وذكر فيها أن ذلك ساقط من بعض النسخ.

العزیز شرح الوجیز (المحقق): ٥١٩ وانظر الشرح الكبير (المطبوع): ٤٤٣/٨.

(٢) الخمر المحترمة: هي التي عصرت بقصد الحليّة، أو لا بقصد الخمرية.

انظر: مغني المحتاج: ٢/٢٨٥ الأشباه والنظائر للسيوطي: ٤٨/١.

(٣) انظر: الأم: ٥/٢٠٦ مختصر المزني: ١/١٨٩ الحاوي: ١٠/٦٣ نهاية المطلب: ١٣/٤٢٦ التهذيب: ٥/٥٦٩ حلية العلماء: ٦/٥٥١ الشرح الكبير: ٨/٤٤٣ روضة الطالبين: ٥/٧١١ المطلب العالي: لوح ٣٠٣/أ كفاية النبيه: لوح ١٢٠/ب.

[تعليق الخلع  
بإعطاء حُرًّا]

وَلَوْ قَالَ: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي هَذَا الْحُرَّ فَأَنْتِ طَالِقٌ" فَفِي "الْبَسِيطِ"<sup>(١)</sup> وَغَيْرِهِ<sup>(٢)</sup> مَا يَنْتَظِرُ جَعْلَهُ عَلَى الْخِلَافِ، وَجُهُ عَدَمِ الْوُقُوعِ: أَنَّ الْإِعْطَاءَ تَمْلِيكًا، وَإِضَافَةَ التَّمْلِيكِ إِلَى الْحُرِّ فَاسِدَةٌ، فَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ: "إِنْ صَلَّيْتَ وَأَنْتِ مُحَدَّثَةٌ" أَوْ "بِعْتِ الْحُمْرَ فَأَنْتِ طَالِقٌ" لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِصُورَةِ الصَّلَاةِ وَالْبَيْعِ، وَإِذَا قُلْنَا بِالْوُقُوعِ، فَيَقَعُ رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا، فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَقَعُ رَجْعِيًّا؛ لِأَنَّ الْحُرَّ لَا يُمْلِكُ، فَالزَّوْجُ لَمْ يَطْمَعْ فِي شَيْءٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ كَالْتَعْلِيْقِ بِالْحُمْرِ وَالْمَغْصُوبِ، / قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَهَذَا أَشْبَهُ بِمَا مَرَّ ١٠٩/د اب فِي الْمَسَائِلِ الْمُنَاطِرَةِ لَهُدِهِ فِي الْخُلْعِ وَالصَّدَاقِ، وَرَجَّحَ الْغَزَالِيُّ الْأَوَّلَ)<sup>(٣)</sup>.

وَاخْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ فِي "الرَّوْضَةِ" ذَلِكَ فَقَالَ: لَوْ قَالَ: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي هَذَا الْحُرَّ" فَثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: أَحْصَاهَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَالثَّانِي: لَا يَقَعُ، وَالثَّلَاثُ: يَقَعُ رَجْعِيًّا)<sup>(٤)</sup>.

[خروج العوض  
المعين في الخلع  
مستحقًا...]

وَلَوْ قَالَ: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي هَذَا الْعَبْدَ" أَوْ "الثَّوْبَ فَأَنْتِ طَالِقٌ"، فَأَعْطَتْهُ طَلَّقَتْ وَمَلَكَهُ الزَّوْجُ، فَإِنْ خَرَجَ مُسْتَحَقًّا، أَوْ مُكَاتَبًا، هَلْ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الطَّلَاقَ لَمْ يَقَعْ؟ وَجْهَانِ:

(١) البسيط: لحجة الإسلام، أبي حامد، محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة: ٥٠٥هـ، كتاب جليل في فروع

فقه الشافعية، اختصره من نهاية المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين الجويني.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٦/٢٢٤ كشف الظنون: ١/٢٤٥ الخزائن السنينة: ٢٨.

وقد حققت منه أجزاء في رسائل جامعية بالجامعة الإسلامية بالمدينة.

(٢) انظر: البسيط: ٦٩٩.

(٣) انظر: الشرح الكبير: ٨/٤٤٣ الوسيط: ٥/٣٤٠.

(٤) روضة الطالبين: ٥/٧١٢ وانظر: نهاية المطلب: ١٣/٤٢٢ الوسيط: ٣/٣٤٠ الشرح

الكبير: ٨/٤٤٣ المطلب العالي: لوح ٣٣٣/ب.

أَصْحُهَا: الْوُقُوعُ لِلتَّعْيِينِ وَالْإِشَارَةِ، وَقَرَّبَ الْوَجْهَانِ مِنَ الْوَجْهَيْنِ فِيمَا إِذَا  
وَكَلَّ رَجُلًا بِشَرَاءٍ عَيْدٍ مُعَيَّنٍ فَاشْتَرَاهُ وَخَرَجَ مَعِيًّا، هَلْ يَسْتَقِلُّ / بِالرَّدِّ؟، وَإِذَا قُلْنَا: ز/٢٠٥ ب  
الطَّلَاقِ وَقَعَّ، فَالرُّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمَثَلِ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ، وَإِلَى قِيَمَةِ الْعَبْدِ فِي الثَّانِي،  
وَإِذَا وُجِدَ مَعِيًّا فَلَهُ الرَّدُّ<sup>(١)</sup>.

وَعَنِ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(١)</sup> أَنَّا إِذَا قُلْنَا: الرُّجُوعُ إِلَى الْقِيَمَةِ يَحْيِيءُ وَجْهًا: / أَنَّهُ لَا يُرَدُّ، م/١١٢ أ  
وَيُرْجَعُ بِالْأَرْضِ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا رُدَّ عَادَ الْقَوْلَانِ فِي أَنَّ الرُّجُوعَ إِلَى مَهْرِ الْمَثَلِ، أَوْ قِيَمَتِهِ  
سَلِيًّا<sup>(١)</sup>.

وَفِي "التَّهْذِيبِ"<sup>(١)</sup> أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ الْأَمَّةِ: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي ثَوْبًا فَأَنْتِ طَالِقٌ"

(١) انظر: الحاوي: ٦١/١٠ نهاية المطلب: ٤٢٠/١٣ البيان: ٢٩/١٠ التهذيب: ٥٦٩/٥ الشرح  
الكبير: ٤٤٣/٨ روضة الطالبين: ٥/٧١٢ المطلب العالي: لوح ٣٣٣/ب.

(٢) هو: الحسن بن الحسين البغدادي، أبو علي القاضي، المعروف بابن أبي هريرة، كان يحب السنانير  
فيجمعها ويطعمها، أحد أئمة الشافعية، من أصحاب الوجوه، شرح مختصر المزني شرحين، مختصرًا  
ومبسوطًا، توفي ببغداد سنة: ٣٤٥هـ.

انظر: طبقات الفقهاء: ٢٠٥ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/١٢٦ سير أعلام النبلاء:  
٤٣٠/١٥.

(٣) الأرش: مأخوذ من قول العرب أرشت بين الرجلين تأريشًا، إذا أغريت أحدهما بالآخر وواقعت  
بينهما الخصومة، فسمي نقص السلعة أرشًا؛ لكونه سببًا للتأريش وهو الخصومة، وهو: ما يدفع بين  
السلامة والعيب في السلعة.

انظر: تحرير ألفاظ التنبيه: ١/١٧٨ القاموس المحيط: ١/٧٥٣ المصباح المنير: ١/١٢.

(٤) انظر: نهاية المطلب: ٤٢٠/١٣ الوسيط: ٥/٣٤٠ البيان: ١٠/٣٠ الشرح الكبير: ٤٤٣/٨ روضة  
الطالبين: ٥/٧١٢ المطلب العالي: لوح ٣٣٣/ب.

(٥) التهذيب: في الفروع للإمام محيي السنة، الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، المتوفى سنة ٥١٦هـ،  
وهو تأليف محرر مذهب مجرد عن الأدلة غالبًا، لخصه من تعليق شيخه القاضي حسين وزاد فيه  
ونقص.

انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/٢٨١ كشف الظنون: ١/٥١٧.

فَأَعْطَتْهُ ثَوْبًا لَمْ تُطَلِّقْ؛ لِأَنَّهَا أَعْطَتْ مَا لَمْ تَمْلِكْ، وَإِنْ قَالَ: "هَذَا الثَّوْبَ فَأَعْطَتْ طَلَّقَتْ"، وَفِيمَا عَلَيْهَا؟، الْقَوْلَانِ.

قَالَ الرَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup>: (وَهَذَا اقْتِصَارٌ مِنْهُ عَلَى الْجَوَابِ الْأَصَحِّ فِي الثَّوْبِ الْمُطَلَّقِ، وَفِي [المُعِينِ])<sup>(٢)</sup> قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَلَا يُخْفَى بِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الإِعْطَاءَ فِي جَمِيعِ صُورِ الْفَضْلِ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ فِي الْمَجْلِسِ)<sup>(٣)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[تعليق الطلاق  
بإعطاء دراهم  
مطلقة...]

فَرَعُ إِذَا قَالَ: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفَ دِرْهَمٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ" يَقَعُ الطَّلَاقُ بِأَيِّ نَوْعٍ أَعْطَتْهُ مِنَ الثُّقْرَةِ<sup>(٤)</sup> الْخَالِصَةِ الْمَضْرُوبَةِ جَيِّدًا أَوْ رَدِيئًا، لِسَوَادٍ أَوْ خُسُونَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا<sup>(٥)</sup>.

لَكِنْ إِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ نَقْدٌ غَالِبٌ فَعَنِ الْعِرَاقِيِّينَ: أُمَّهَا لَا تَطَلِّقُ إِلَّا بِهِ، وَفِي الْحَاوِي: وَجَهَانٍ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ إِلَى طَرِيقَةٍ فِي وُقُوعِ الطَّلَاقِ بِغَيْرِ الْغَالِبِ، وَمُرَادُهُ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ غَالِبٌ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا غَالِبٌ، بَأَنَّ كَانَ نَقْدًا وَاحِدًا، أَوْ نَقْدًا مُخْتَلِفَةً، وَلَمْ يَغْلِبْ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، طَلَّقَتْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا بِلَا خِلَافٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) الشرح الكبير: ٤٤٣/٨ - ٤٤٤.

(٢) جاء في نسخة: [العين] والمثبت من نسختي: (د، م) ومن الشرح الكبير: ٤٤٤/٨.

(٣) الشرح الكبير: ٤٤٣/٨ وانظر: التهذيب: ٥٦٩/٥ روضة الطالبين: ٧١٢/٥ المطلب العالي: لوح ٣٣٣/ب.

(٤) الثُّقْرَةُ: بضم النون، القطعة المذابة من الذهب أو الفضة.

انظر: تاج العروس: ٢٧٦/١٤ المصباح المنير: ٢/٦٢١ تحرير ألفاظ التنبيه: ٢٤٣/١.

(٥) في نسخة: (د): [أو غيرها].

(٦) انظر: نهاية المطلب: ٣٨٤/١٣ البيان: ٥٦/١٠ التهذيب: ٥٦٨/٥ الشرح الكبير: ٤٣٩/٨ روضة الطالبين: ٧٠٩/٥ المطلب العالي: لوح ٣٢٨/أ.

(٧) انظر: الحاوي: ٤٢-٤٣/١٠ نهاية المطلب: ٣٨٤/١٣ المهذب: ٧٦/٢ روضة الطالبين: ٧٠٩/٥.

وَإِنَّمَا الْخِلَافُ حَيْثُ كَانَ نُقُودٌ وَفِيهَا وَاحِدٌ<sup>(١)</sup> غَالِبٌ فَآتَتْ بِغَيْرِهِ، فَالْعِرَاقِيُّونَ،  
أَوْ بَعْضُهُمْ<sup>(٢)</sup>، قَالُوا: لَا يَقَعُ، وَالْخُرَّاسَانِيُّونَ<sup>(٣)</sup> - وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّافِعِيُّ غَيْرَهُ - قَالُوا: يَقَعُ  
وَيُطَالَبُ بِالْغَالِبِ؛ لِأَنَّ الْمَعَامَلَاتِ تُنَزَّلُ عَلَى النَّقْدِ الْغَالِبِ، وَالْخُلْعُ فِيمَا يَرْجَعُ إِلَى الْمَالِ  
كَسَائِرِ الْمَعَامَلَاتِ<sup>(٤)</sup>.

وَحُكِّيَ قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّ الرَّجُوعَ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ<sup>(٥)</sup>.

قَالَ الرَّافِعِيُّ<sup>(٦)</sup>: (وَلْيَكُنْ هَذَا الْخِلَافُ مُرْتَبًا عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنْ<sup>(٧)</sup> الْمُعْطَى عَلَى  
الْوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي، هَلْ يُمْلِكُ؟ إِنْ قُلْنَا / لَا، وَالرَّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، فَهَذَا أَوْلَى، وَإِنْ  
قُلْنَا يُمْلِكُ فَهَذَا خِلَافٌ، فَإِنْ قُلْنَا الرَّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ فَالْمُعْطَى غَيْرُ مَمْلُوكٍ، وَإِنْ قُلْنَا  
الرَّجُوعُ إِلَى الْغَالِبِ فَالْمُعْطَى مَمْلُوكٌ لِلزَّوْجِ، لَكِنْ لِلزَّوْجِ أَنْ يَرُدَّهُ وَيُطَالَبَ بِالْغَالِبِ،  
كَذَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْإِمَامِ وَالْبَعَوِيِّ<sup>(٨)</sup>).

(١) في نسخة: (د): كلمة: [واحد] ساقطة وكتب الناسخ كلمة [نقد].

(٢) في نسخة: (م): [أو غيرهم].

(٣) الخراسانيون: هم أصحاب طريقة الخراسانيين من فقهاء الشافعية بعد العراقيين، ممن اهتموا بفقهِ  
الشافعي ونقل أقواله والتمذهب بمذهبه، وقد اشتهرت هذه الطائفة في القرن الرابع والخامس  
الهجري، وكان إمام هذه الطريقة هو أبو بكر الففال المروزي.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١ / ٣٢٥ القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي: ١٦٣.

(٤) انظر: نهاية المطلب: ١٣ / ٣٨٤ روضة الطالبين: ٥ / ٧٠٩ المطلب العالي: لوح: ٥٤.

(٥) حكاه الرافعي عن القاضي ابن كج عن رواية أبي علي الطبري.

الشرح الكبير: ٨ / ٤٣٩ وانظر المذهب: ٢ / ٧٦ نهاية المطلب: ١٣ / ٣٨٤ روضة الطالبين: ٥ / ٧٠٩.

(٦) في نسخة: (م): في هذا الموضوع اضطراب فقد كرر الناسخ بعض كلام الرافعي وزاد ونقص منه،  
والكلام مستقيم في النسختين الأخرين وفي الشرح الكبير.

(٧) في نسخة: (د): زيادة كلمة [المعاطاة] ولا وجه لها.

(٨) الشرح الكبير بتصرف: ٨ / ٤٣٩ وانظر: نهاية المطلب: ١٣ / ٣٨٤ التهذيب: ٥ / ٥٦٨ روضة  
الطالبين: ٥ / ٧٠٩.



وَفِي "الْوَسِيطِ" أَنَّ الزَّوْجَ لَا يَمْلِكُ الْمُعْطَى وَيَجِبُ الإِبْدَالُ، وَالْأَقْوَى الْأَوَّلُ،  
وَالْعَادَةُ الْغَالِبَةُ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَعَامَلَاتِ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا وَرَغْبَةِ النَّاسِ فِيهَا يَرُوجُ فِي  
[البُقْعَةِ] <sup>(١)</sup> غَالِبًا، وَلَا تُؤَثِّرُ فِي التَّعْلِيقِ وَالِإِقْرَارِ، بَلْ يَبْقَى اللَّفْظُ عَلَى عُمُومِهِ فِيهِمَا، أَمَّا  
فِي التَّعْلِيقِ فَلِقِلَّةِ وَقُوعِهِ، وَأَمَّا فِي الإِقْرَارِ؛ فَلِأَنَّهُ إِخْبَارٌ / لَوْجُوبٌ <sup>(٢)</sup> سَابِقٌ، وَرَبَّمَا ز/٢٠٦  
تَقَدَّمَ الْوُجُوبُ عَلَى الضَّرْبِ الْغَالِبِ، أَوْ وَجَبَ فِي بُقْعَةٍ أُخْرَى <sup>(٣)</sup>.

وَلَوْ قَالَ: "طَلَّقْتِكِ عَلَى أَلْفٍ" فَهَذَا لَيْسَ بِتَّعْلِيقٍ، فَيَنْزِلُ عَلَى الْغَالِبِ، عَلَى  
قَاعِدَةِ الْمَعَامَلَاتِ <sup>(٤)</sup>.

وَلَوْ كَانَ الْغَالِبُ فِي الْبَلَدِ دَرَاهِمَ عَدَدِيَّةً <sup>(٥)</sup> نَاقِصَةَ الْوِزْنِ، أَوْ زَائِدَةَ الْوِزْنِ لَمْ  
يُنْزَلِ الإِقْرَارُ وَالتَّعْلِيقُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْغَلْبَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِيهَا، وَالتَّعْلِيقُ صَرِيحٌ فِي الْوَازِنَةِ <sup>(٦)</sup>،

(١) فِي جَمِيعِ النِّسْخِ [النَّفَقَةِ] وَالصَّحِيحِ: [البُقْعَةُ] وَهُوَ الَّذِي فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ وَفِي  
الْمُحَقَّقَةِ، وَالَّذِي يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ، أَنْ كَثِيرًا مِنْ نَقْلِ هَذَا النَّصِّ اثْبَتَتْ كَلِمَةَ [البُقْعَةُ]، وَكَذَلِكَ  
الرَّوَاغُ إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ، لِذَا كَرَّرَ الْمُؤَلِّفُ عِبَارَةَ: [بُقْعَةٌ أُخْرَى]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَانظُرْ: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (المَطْبُوعُ): ٨/ ٤٤٠: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: ٥١٣ (النِّسْخَةُ الْمَحَقَّقَةُ فِي جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى)  
الْمُنْتَوَرُ: ٢/ ٣٦٤ غَمَزَ عَيُونَ الْبَصَائِرِ: ١/ ٣١٢.

(٢) فِي نِسخة: (د) [بِوَجُوبِ].

(٣) انظُرْ: الْوَسِيطُ: ٥/ ٣٣٧ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: ٨/ ٤٤٠ رُوضَةُ الطَّالِبِينَ: ٥/ ٧٠٩ الْمَطْلَبُ الْعَالِي لَوْح: ٥٤.

(٤) وَهِيَ: أَنَّ الْمَعَامِلَةَ تَقَعُ بِمَا يَرُوجُ.

انظُرْ: نِهَايَةَ الْمَطْلَبِ: ١٣/ ٣٨١ الْوَسِيطُ: ٥/ ٣٣٧ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: ٨/ ٤٤٠ رُوضَةُ الطَّالِبِينَ: ٥/ ٧٠٩  
الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ: ١/ ٩٦ التَّمْهِيدُ لِلْإِسْنَوِيِّ: ١/ ٣٦٦ الْمُنْتَوَرُ: ٢/ ٣٦٥.

(٥) هَكَذَا فِي الْمَخْطُوطِ وَلَعَلَّهَا: [عَدِيدَةٌ].

(٦) الْوَازِنَةُ: أَيُّ لَهَا وَزْنٌ مَعْرُوفٌ، وَوَاظِنُ الشَّيْءِ الشَّيْءُ سَاوَاهُ، وَقِيلَ: وَزْنُ مَكَّةَ، قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ  
الْحَوَارِزْمِيُّ الزَّمْخَشَرِيُّ: (دِينَارٌ وَازِنٌ وَدِرَاهِمٌ وَازِنَةٌ بِوِزْنِ مَكَّةَ).

انظُرْ: حَوَاشِي الشَّرْوَانِيِّ: ٣/ ٢٦٣، أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ: ١/ ٦٧٤.

وَفِي تَنْزِيلِ الْبَيْعِ وَالْمُعَامَلَاتِ عَلَيْهَا وَجْهَانِ: أَصْحُوهَا: التَّنْزِيلُ عَلَيْهَا (١).

وَهَلْ يُقْبَلُ تَفْسِيرُ الْمُفْرِّقِ بِالنَّاقِصَةِ؟

إِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ دَرَاهِمُهُ تَامَّةً، فَلَا يُقْبَلُ التَّفْسِيرُ بِالنَّاقِصَةِ إِنْ فُسِّرَ مُنْفَصِلًا عَلَى الْأَصَحِّ، وَيُقْبَلُ إِنْ فُسِّرَ مُتَّصِلًا عَلَى الْأَصَحِّ.

وَإِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ (١) دَرَاهِمُهُ نَاقِصَةً، فَيُقْبَلُ التَّفْسِيرُ الْمُتَّصِلُ، وَكَذَا الْمُنْفَصِلُ عَلَى الْأَصَحِّ، فَلَوْ فُسِّرَ الْمُعَلَّقُ بِالذَّرَاهِمِ الْمُعْتَادَةِ؛ فَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً فَهُوَ كَالتَّفْسِيرِ فِي الْإِقْرَارِ بِالنَّاقِصَةِ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَالظَّاهِرُ الْقَبُولُ) (٢)، وَرَأَى الْإِمَامُ الْقَطْعَ بِهِ، وَحَكَى عَنِ الْأَصْحَابِ فِيهِ وَجْهَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً تُقْبَلُ لَا مَحَالَةَ (٣).

وَلَوْ أَتَتْ بِدَرَاهِمٍ مَغْشُوشَةٍ، فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ فِي الْبَلَدِ الْمَغْشُوشَةَ، فَقَدْ أُطْلِقَ الْغَزَالِيُّ: أَنَّهُ لَا يُنَزَّلُ اللَّفْظُ عَلَيْهَا، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا إِذَا أُعْطِيَ الْخَالِصَةَ (٤)، لَكِنْ فِي "الْبَسِيطِ" أَمَّا تَسْتَرِدُّ مَا أُعْطِيَهِ وَتُعْطِيهِ مَغْشُوشَةً، وَمَنْ قَالَ بِهَذَا قَالَ: التَّفْسِيرُ بِالْمَغْشُوشَةِ كَالتَّفْسِيرِ بِالنَّاقِصَةِ، فَإِنْ قَبَلْنَا التَّفْسِيرَ بِهِمَا، فَهَلْ نُرَاجِعُهُ لِيُعْبَرَ عَنْ مَقْصُودِهِ؟ أَمْ نَأْخُذُ بِالظَّاهِرِ إِلَّا أَنْ يُفْسَّرَ، فِيهِ احْتِمَالَانِ فِي "الْبَسِيطِ" (٥)، قَالَ الْمُصَنِّفُ

(١) في نسخة: (د) [عليها].

(٢) نهاية المطلب: ٣٨٢ / ١٣ / الشرح الكبير: ٤٤٠ / ٨ / روضة الطالبين: ٧٠٩ / ٥.

(٣) في نسخة: (د) [البلد].

(٤) الشرح الكبير: ٤٤٠ / ٨.

(٥) انظر: الشرح الكبير: ٤٤٠ / ٨ / نهاية المطلب: ٣٨٠ / ١٣ / الوسيط: ٣٣٨ / ٥ / روضة الطالبين: ٧٠٩ / ٥ / المطلب العالي: ٣٣٠ / أ.

(٦) الوسيط: ٣٣٨ / ٥.

(٧) انظر: البسيط: ٦٩٣.

فِي الرَّوْضَةِ: أَفْقَهُمَا الثَّانِي<sup>(١)</sup>.

وَقَطَعَ الْمُتَوَيِّ وَبَغَوِيٌّ: أَنَّ اللَّفْظَ يُنَزَّلُ عَلَى الْمَغْشُوشَةِ، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ إِذَا  
أَعْطَتْ مَغْشُوشَةً، وَهَلْ تُسَلِّمُ لَهُ / الدَّرَاهِمَ بِذَلِكَ؟ قَالَ الْمُتَوَيِّ: (يُنَى عَلَى جَوَازِ م  
المُعَامَلَةِ بِالْمَغْشُوشَةِ، إِنْ لَمْ نُجَوِّزْهَا رَدَّ الدَّرَاهِمَ وَالزَّمَمَا<sup>(٢)</sup> مَهْرَ الْمِثْلِ، وَإِلَّا سَلَّمَتْ لَهُ  
الدَّرَاهِمَ)<sup>(٣)</sup>، وَيُشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ أَصْح<sup>(٤)</sup>.

وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ فِي الْبَلَدِ الدَّرَاهِمَ الْخَالِصَةَ، فَلَا / تَطْلُقُ إِلَّا إِذَا أَعْطَتْ مَا  
نُقِرَّتْهُ أَلْفًا، وَفِي وَجْهِ<sup>(٥)</sup> لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَإِنْ بَلَغَتْهُ، كَمَا لَوْ أَعْطَتْهُ سَبِيكَةً<sup>(٦)</sup>، وَإِنْ قُلْنَا  
بِالصَّحِيحِ وَهُوَ الْوُقُوعُ، فَهَلْ يَمْلِكُ الزَّوْجُ الْمُدْفُوعَ إِلَيْهِ؟ وَجْهَانِ<sup>(٧)</sup>:  
أَحَدُهُمَا: لَا.

وَالثَّانِي: نَعَمْ؛ لِأَنَّ قَبْضَهَا اعْتَبِرَ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ، فَكَذَا فِي إِفَادَةِ الْمَلِكِ، لَكِنْ لَهُ  
الرَّدُّ بِسَبَبِ الْعَيْبِ، فَإِذَا رَدَّ رَجَعَ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَإِلَى أَلْفِ خَالِصَةٍ فِي  
قَوْلِ<sup>(٨)</sup>.

(١) روضة الطالبين: ٧١٠ / ٥.

(٢) في نسخة: (ز) [إلزامها] وفي نسخة: (د) [لزمها].

(٣) تتممة الإبانة: ٤٠٥ بتصرف.

(٤) انظر: التهذيب: ٥٦٨ / ٥ الشرح الكبير: ٤٤١ / ٨ روضة الطالبين: ٧١٠ / ٥.

(٥) عن القاضي حسين، حكاه عنه الرافعي في الشرح الكبير: ٤٤١ / ٨.

(٦) السبيكة: القطعة المستطيلة من الذهب، وسبك الذهب إذا ذابته وخلّصه من خبيثه.

المصباح المنير: ٢٦٥ / ١.

(٧) انظر: الشرح الكبير: ٤٤١ / ٨ روضة الطالبين: ٧١٠ / ٥.

(٨) ذكرهما الرافعي والنووي، الشرح الكبير: ٤٤١ / ٨ روضة الطالبين: ٧١٠ / ٥.

قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: يَنْبَغِي أَلَا يَمْلِكُ الْغِشَّ نَفْسَهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَلَغَتِ الْفِضَّةُ الْحَالِصَةَ أَلْفًا بَقِيَ الْغِشُّ / شَيْئًا آخَرَ مَضْمُومًا، فَلَا يَمْلِكُهُ، كَمَا لَوْ ضَمَّتْ إِلَى الْأَلْفِ ثَوْبًا)<sup>(١)</sup>، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الرَّوْضَةِ<sup>(٢)</sup>: (ظَاهِرُ كَلَامِ الْقَائِلِ بِالْمَلِكِ: أَنَّهُ لَا يُنْظَرُ إِلَى الْغِشِّ لِحِقَارَتِهِ فِي جَنْبِ الْفِضَّةِ، وَيَكُونُ تَابِعًا كَمَا فِي مَسْأَلَةِ "نَعْلِ الدَّابَّةِ"<sup>(٣)</sup>، وَالْمُعَامَلَةَ بِالْدَّرَاهِمِ الْمَغْشُوشَةِ الْأَصْحَحُ جَوَازُهَا)<sup>(٤)</sup>.

قُلْتُ: وَهَذَا الْبَحْثُ الَّذِي أَبْدَاهُ الرَّافِعِيُّ وَجَوَابُ الْمُصَنِّفِ عَنْهُ، يَقْرُبُ مِمَّا حَكَى لِي ابْنُ الرَّفْعَةِ ~ عَنْ شَيْخِهِ وَمُفَقِّهِهِ الشَّيْخِ ظَهِيرِ الدِّينِ التَّزَمْتِيِّ<sup>(٥)</sup> ~ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ قَاضِي الْغَرْبِيَّةِ<sup>(٦)</sup> مِنَ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، كَتَبَ إِلَى مُسْتَنبِيهِ قَاضِي الْقُضَاةِ تَاجِ

(١) ذكرهما الرافعي والنووي، الشرح الكبير: ٤٤١ / ٨ بتصرف، وانظر: روضة الطالبين: ٥ / ٧١٠.

(٢) ٧١٠ / ٥.

(٣) مسألة "نعل الدابة" صورتها: أنه لو اشترى دابة ثم أنعلها ثم علم بها عيبا قديما نظر، إن لم يعيها نزع النعل فله نزعه والرد، فإن لم ينزع والحالة هذه؛ لم يجب على البائع قبول النعل، وإن كان النزع يخرم ثقب المسامير، ويعيب الحافر، فنزع، بطل حقه من الرد والأرش، ولو ردها مع النعل، أوجب البائع على القبول، وليس للمشتري طلب قيمة النعل فإنها حقيرة في معرض رد الدابة.

انظر: الوسيط: ٣ / ١٣٣ روضة الطالبين: ٣ / ١٤٣ مغني المحتاج: ٢ / ٦٠.

(٤) كما ذكره الرافعي والنووي وابن الرفعة.

انظر: الشرح الكبير: ٤٤١ / ٨ روضة الطالبين: ٥ / ٧١١ المطلب العالي: ٣٣٠ / ب.

(٥) هو: جعفر بن يحيى بن جعفر المخزومي، الشيخ الإمام ظهير الدين التزمتي، نسبة إلى تزمنت وهي من بلاد الصعيد، كان شيخ الشافعية بمصر في زمانه، له شرح مشكل الوسيط، مات سنة: ٦٨٢ هـ.

طبقات الشافعية الكبرى: ٨ / ١٣٩ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢ / ١٧١.

(٦) الغربية: هي إحدى أعمال الوجه البحري وهي جزيرة تقع بين بحري رشيد ودمياط.

انظر: المواعظ (الواعظ) والاعتبار للمقريزي: ١ / ١٦١ وهي الآن إحدى محافظات جمهورية مصر العربية وعاصمتها طنطا. انظر: الموسوعة الحرة وكيبيديا على شبكة الأنترنت.

الدِّينِ ابْنِ بِنْتِ الْأَعَزِّ<sup>(١)</sup> يَسْأَلُهُ عَنْ دَرَاهِمٍ: كَيْفَ تُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ  
الْمَغْشُوشَةِ؟ وَالْغِشُّ<sup>(٢)</sup> فِيهَا مِلْكٌ لِلْأَيْتَامِ، فَكَيْفَ يُخْرَجُ عَنْهُمْ بَعِيرٌ بَدَلٌ؟

قُلْتُ لَابْنِ الرَّفْعَةِ: أَيُّش<sup>(٣)</sup> أَجَابَهُ؟ قَالَ: وَلَا شَيْءٌ، أَيُّشٌ مُجِيبَةٌ؟ يَعْنِي لِسُعُوبَةِ  
الْجَوَابِ، قُلْتُ: أَنْ تُضْرَبَ دَرَاهِمُ خَالِصَةٌ لِيُخْرَجَ مِنْهَا، قَالَ: مَا يَرُوجُ!<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا  
قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَلَى عُرْفِ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى الشَّامِ وَجَدْتُ فِيهَا دَرَاهِمَ  
بُنْدُوقِيَّةً<sup>(٥)</sup> نَاقِصَةَ الْوِزْنِ تَرُوجُ رَوَاجَ الْكَامِلَةِ، فَقُلْتُ: إِذَا حُسِبَ مَا فِي الْمَغْشُوشَةِ<sup>(٦)</sup> مِنْ  
الْحَالِصِ، وَأُخْرِجَ عَنْهُ مِنَ الْبُنْدُوقِيَّةِ بِالْوِزْنِ<sup>(٧)</sup> حَصَلَ الْمَقْصُودُ بِلَا إِشْكَالٍ<sup>(٨)</sup>.

(١) هو: عبد الوهاب بن خلف بن بدر العلامي قاضي القضاة، تاج الدين، ابن بنت الأعز، ولد  
سنة: ٦٠٤هـ، بمصر، كان إماماً فاضلاً متبحراً، ولي المناصب الجليلة كنظر الدواوين، والوزارة،  
والقضاء، ودرس بالصالحية وبمدرسة الشافعي، توفي سنة ٦٦٥هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٨/٨ الوافي بالوفيات: ٢٠٠/١٩ طبقات الشافعية لابن قاضي  
شبهة: ١٣٨/٢ طبقات الإسنوي: ١٤٨/١.

(٢) في نسخة: (م) زيادة لفظ: [الذي] في هذا الموضع.

(٣) أصل هذه الكلمة: أي شيء، ثم خففت الياء وحذفت الهمزة تخفيفاً وجعلنا كلمة واحدة، فقيل:  
أيش.

انظر: المصباح المنير: ٣٣٠/١ وانظر: لسان العرب: ٩٤/١٢.

(٤) في نسخة: (م): [لا يروج].

(٥) الدراهم البندقية: هي التي تضرب في مدينة البندقية أي "فينيسية" في إيطاليا.

النقود الإسلامية للمقرنزي: ٦٢.

(٦) في نسخة: (م) [المغشوش].

(٧) كلمة: [بالوزن] ليست في نسخة: (م).

(٨) انظر: مغني المحتاج: ٤٠٩/١ إعانة الطالبين: ١٤٩/٢.

فَرَعٌ: قَالَ: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي هَذَا الثَّوْبَ وَهُوَ هَرَوِيٌّ فَأَنْتِ طَالِقٌ"، فَأَعْطَتْهُ وَبَانَ مَرُويًّا لَمْ تُطَلِّقْ<sup>(١)</sup>.

[علق طلاقها  
 بثوب مروصوف  
 فبان بخلافها]

وَإِنْ قَالَ: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي هَذَا الثَّوْبَ الْهَرَوِيَّ" فَبَانَ مَرُويًّا، وَقَعَتِ الْبَيْنُونَةُ وَمَلَكَهُ الزَّوْجُ، وَإِخْلَافُ الصِّفَةِ كَعَيْبٍ فَلَهُ خِيَارُ الْخُلْفِ<sup>(١)</sup>، وَقِيلَ إِنْ لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَتَهُ عَنِ الْهَرَوِيِّ فَلَا خِيَارَ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ وَاحِدٌ، وَلَا نَقْصَ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ.

فَإِنْ رَدَّ رَجَعَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَبِقِيَمَةِ هَرَوِيٍّ فِي الثَّانِي، فَإِنْ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا بَعْدَ تَلْفِهِ، أَوْ تَعَيَّبَهُ فِي يَدِهِ وَتَعَدَّرَ الرَّدُّ، رَجَعَ بِقَدْرِ النَّقْصِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى الْأَظْهَرِ، وَبِقَدْرِ مَا نَقَصَ مِنَ الْقِيَمَةِ فِي الثَّانِي، وَلَيْسَ لَهُ هُنَا طَلْبُ الْهَرَوِيِّ؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ بِالْعَقْدِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ أَبُو الْفَرَجِ السَّرْحَسِيُّ<sup>(٤)</sup>: وَهَذَا عَلَى قَوْلِنَا: اخْتِلَافُ الصِّفَةِ لَيْسَ كَاخْتِلَافِ

الْعَيْنِ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ، كَمَا سَبَقَ / فِي النِّكَاحِ، فَإِنْ قُلْنَا هُوَ<sup>(٥)</sup> كَاخْتِلَافِ الْعَيْنِ فَالْعَوَاضُ

١١١/د

(١) لأن صفته بأنه مروصوف صارت شرطاً في وقوع الطلاق.

انظر: الحاوي: ٦٧/١٠ الشرح الكبير: ٤٤٤/٨ روضة الطالبين: ٧١٢/٥ المطلب العالي: لوح ٣٣٥/أ.

(٢) خيار الخلف هو: حق الفسخ لتخلف وصف مرغوب اشترطه العاقد في المعقود عليه. الموسوعة الفقهية الكويتية: ١٥٧/٢٠.

(٣) انظر: الحاوي: ٦٨/١٠.

(٤) الشرح الكبير: ٤٤٤/٨ روضة الطالبين: ٧١٢-٧١٣.

(٥) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن السرخسي النويزي، أبو الفرج، فقيه مرو، المعروف بالزَّاز، من أئمة الشافعية، ولد سنة: ٤٣١هـ، وقيل: ٤٣٢هـ، له كتاب الأمالي، توفي بمرو سنة: ٤٩٤هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠١/٥ طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ٢٦٦/١.

(٦) حصل في نسخة (ز) تكرار، من قول المؤلف: [كاختلاف العين...]. إلى هذا الموضوع.

فَاسِدٌ وَلَيْسَ لَهُ إِمْسَاكُهُ، وَيَرْجِعُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى الْأَظْهَرِ، أَوْ قِيَمَةِ الثَّوْبِ مَرَوِيًّا<sup>(١)</sup>  
عَلَى قَوْلٍ<sup>(٢)</sup>.

وَلَوْ خَالَعَهَا عَلَى ثَوْبٍ مُعَيَّنٍ عَلَى أَنَّهُ كَتَّانٌ<sup>(٣)</sup>، فَخَرَجَ قُطْنًا أَوْ بِالْعَكْسِ<sup>(٤)</sup>  
فَوَجَّهَانَ:

أَحَدُهُمَا: وَبِهِ قَطَعَ / الْبَغَوِيُّ<sup>(٥)</sup>، أَنَّهُ كَاخْتِلَافِ الصِّفَةِ فَيَكُونُ حُكْمُهُ مَا سَبَقَ فِي ز/ ٢٠٧ أ  
خُرُوجِهِ مَرَوِيًّا.

وَأَصْحَهُمَا: وَبِهِ قَطَعَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ الْأَسْفَرَايِينِيُّ، وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ،  
وَسَائِرُ الْعِرَاقِيِّينَ؛ أَنَّ الْعَوَاضَ فَاسِدٌ وَإِنْ نَفَذْتَ الْبَيْنُونَةَ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ، وَإِذَا فَسَدَ  
الْعَوَاضُ كَانَ كَمَا لَوْ خَالَعَ عَلَى خَمْرٍ، فَيَكُونُ الرَّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، أَوْ بَدَلِ ثَوْبٍ كَتَّانٍ  
عَلَى اخْتِلَافِ الْقَوْلَيْنِ، وَلَيْسَ لَهُ إِمْسَاكُ هَذَا الثَّوْبِ، وَهُؤُلَاءِ قَالُوا: لَوْ بَاعَ ثَوْبًا عَلَى  
أَنَّهُ كَتَّانٌ فَبَانَ قُطْنًا فَسَدَ الْبَيْعُ<sup>(٦)</sup>.

وَسَوَّى فِي "التَّهْذِيبِ" بَيْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ وَالصُّورَةِ السَّابِقَةِ وَأَجَابَ فِيهِمَا بِمِثْلِ  
الْجَوَابِ الْمَذْكُورِ هُنَاكَ<sup>(٧)</sup>.

(١) حصل في نسخة (ز) تكرار، من قول المؤلف: [وبه قطع البغوي...]. إلى هذا الموضع.

(٢) انظر: الشرح الكبير: ٤٤٤ / ٨ / روضة الطالبين: ٧١٢ / ٥ - ٧١٣.

(٣) الكتان: ثيابه معتدلة في الحر والبرد واليبوسة، ولا تلتزق بالبدن.

القاموس المحيط: ١٥٨٣ / ١.

(٤) انظر: المطلب العالي: لوح ٣٣٥ / ب.

(٥) انظر: التهذيب: ٥٦٩ / ٥.

(٦) ذكره البغوي والرافعي والنووي.

انظر: التهذيب: ٥٦٩ / ٥ / الشرح الكبير: ٤٤٥ / ٨ / روضة الطالبين: ٧١٣ / ٥.

(٧) التهذيب: ٥٦٩ / ٥.

وَجَمَعَ صَاحِبُ "التَّمَمَةِ" بَيْنَ الْجَوَابَيْنِ فَقَالَ: (هُوَ يَبْنِي عَلَى مَا إِذَا قَالَ: "بِعْتُ مِنْكَ هَذِهِ الْبَعْلَةَ" فَإِذَا هِيَ فَرَسٌ) <sup>(١)</sup>، وَالْبِنَاءُ الَّذِي قَالَهُ صَحِيحٌ، وَالَّذِي قَالَهُ الْعِرَاقِيُّونَ / فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الْبُطْلَانُ، وَضَابِطُهُ اخْتِلَافُ الْجِنْسِ نَظْرًا إِلَى الْعِبَارَةِ، وَتَغْلِيظًا لَهَا عَلَى الْإِشَارَةِ، وَمَتَى فَسَدَتِ التَّسْمِيَةُ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِمْسَاكُ الثُّوبِ <sup>(٢)</sup>.

وَلَوْ قَالَتْ: "خَالِعْنِي عَلَى هَذَا الثُّوبِ فَإِنَّهُ هَرَوِيٌّ" فَخَالَعَهَا عَلَيْهِ فَخَرَجَ مَرَوِيًّا، فَالْحُكْمُ كَمَا لَوْ قَالَ: "خَالَعْتُكَ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ هَرَوِيٌّ"؛ لِأَنَّهَا غَرَّتْهُ، وَفِي "التَّمَمَةِ": (أَمَّا لَوْ قَالَتْ لِزَوْجِهَا: "هَذَا الثُّوبُ هَرَوِيٌّ"، فَقَالَ: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي هَذَا الثُّوبَ فَأَنْتِ طَالِقٌ"، فَأَعْطَتْهُ فَبَانَ مَرَوِيًّا، فَيَبْنِي عَلَى أَنَّ الْمُتَوَاطَأَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْعَقْدِ هَلْ هُوَ كَالْمَشْرُوطِ فِي الْعَقْدِ؟، إِنْ قُلْنَا: نَعَمْ؛ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ، وَإِلَّا وَقَعَ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا الثُّوبُ) <sup>(٣)</sup>.

وَلَوْ قَالَ: "خَالَعْتُكَ عَلَى هَذَا الثُّوبِ وَهُوَ هَرَوِيٌّ" فَبَانَ بِخِلَافِهِ <sup>(٤)</sup>، وَلَا <sup>(٥)</sup> رَدَّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَغْيِيرَ مِنْ جِهَتِهَا، وَلَا اشْتِرَاطَ مِنْهُ <sup>(٦)</sup>.

وَكَذَا لَوْ قَالَ: "خَالَعْتُكَ عَلَى هَذَا الثُّوبِ الْهَرَوِيِّ" ذَكَرَهُ فِي التَّهْذِيبِ <sup>(٧)</sup>، قَالَ

(١) تتممة الإبانة: ٤٠٠ بتصرف، وانظر: المطلب العالي: لوح ٣٣٥/ب كفاية النبيه: لوح ١٢١/ب الشرح الكبير: ٤٤٤/٨.

(٢) انظر: الشرح الكبير: ٤٤٤/٨.

(٣) تتممة الإبانة: ٤٠٢ بتصرف، وانظر: الشرح الكبير: ٤٤٥/٨ روضة الطالبين: ٧١٣/٥ المطلب العالي: لوح ٣٣٥/ب.

(٤) في نسخة: (م) [خلافه].

(٥) في هذا موضع هذه الكلمة طمس في نسخة: (د).

(٦) انظر: الشرح الكبير: ٤٤٥/٨ روضة الطالبين: ٧١٣/٥.

(٧) للبعوي: ٥٥٩/٥.



الرَّافِعِيُّ: (وَقَدْ يُقَالُ قَوْلُهُ " وَهُوَ هَرَوِيٌّ " أَفَادَ الاِشْتِرَاطَ فِي قَوْلِهِ " إِنْ أَعْطَيْتَنِي هَذَا الثَّوْبَ وَهُوَ هَرَوِيٌّ " حَتَّى لَا يَفْعَ الطَّلَاقُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هَرَوِيًّا، فَلِمَ لَمْ يُفِدِ الاِشْتِرَاطَ فِي قَوْلِهِ " خَالَعْتُكَ عَلَى هَذَا الثَّوْبِ " (١) وَهُوَ هَرَوِيٌّ؟ حَتَّى يَتِمَّكَنَ مِنَ الرَّدِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ هَرَوِيًّا، كَمَا فِي قَوْلِهِ " خَالَعْتُكَ عَلَى هَذَا الثَّوْبِ عَلَى أَنَّهُ هَرَوِيٌّ " .

قَالَ: وَالْجَوَابُ، إِنْ قَوْلُهُ " وَهُوَ هَرَوِيٌّ " دَخَلَ عَلَى كَلَامٍ غَيْرِ مُسْتَقِلٍّ، فَإِنَّ قَوْلَهُ " إِنْ أَعْطَيْتَنِي هَذَا الثَّوْبَ " لَا اسْتِقْلَالَ لَهُ، فَيَتَقَيَّدُ بِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ، وَتَمَامُهُ عِنْدَ قَوْلِهِ " فَأَنْتَ طَالِقٌ " وَقَوْلُهُ " خَالَعْتُكَ عَلَى هَذَا الثَّوْبِ " كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ، / فَجَعَلَ قَوْلُهُ وَهُوَ هَرَوِيٌّ جُمْلَةً بِرَأْسِهَا، وَلَمْ يَتَقَيَّدْ بِهِ (الأوَّل) (١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

د/ ١١١ ب

[تعلیق الخلع  
بالبراءة من  
الصدّاق]

ز/ ٢٠٧ ب

فَرَعُ: قَالَ: " إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ " فَأَبْرَأْتَهُ وَهِيَ يَعْلَمَانِهِ، قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (إِنَّهُ تَعَمُّ بِهِ الْبَلْوَى، وَقَالَ ابْنُ أَبِي الدَّمِّ: إِنَّهُ لَمْ يَعْرِ عَلَى وُقُوعِهِ / بَائِنًا) (١)، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْحَقُّ (١)، وَهُوَ الْحَقُّ كَمَا قَالَ.

وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ فِي آخِرِ بَابِ الْخُلْعِ مِنْ تَعْلِيْقِهِ (١): لَوْ قَالَ " إِنْ أَبْرَأْتَنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ "، أَوْ " طَلَّقْتُكَ عَلَى أَنْ تُبْرِيَنِي "، فَقَالَتْ: " أَبْرَأْتُكَ " بَرِيٌّ وَالطَّلَاقُ بَائِنٌ، كَمَا لَوْ قَالَ: " إِنْ أَعْطَيْتَنِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ "، فَأَعْطَتْهُ، وَكَلَامُهُ فِي الْفَتَاوَى يَفْتَضِي أَنَّهُ

(١) قوله: [على هذا الثوب] ساقطة من نسخة: (د).

(٢) الشرح الكبير: ٤٤٥ / ٨ وانظر: روضة الطالبين: ٧١٣ / ٥ - ٧١٤.

(٣) قوله: [بائناً] ساقطة من نسخة: (م).

(٤) المطلب العالي: لوح ٣٢٨ / أ بتصرف.

(٥) التعليقة: للقاضي أبي علي حسين بن محمد المرورودي، المتوفى سنة ٤٦٢ هـ، شرح فيها مختصر المزني، مدعماً بالأدلة.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ١ / ١٦٤ المذهب الشافعي: ١ / ٣٦٧ وقد طبع منه من أول الكتاب

إلى باب صلاة المسافر، نشرته مكتبة نزار الباز بمكة.

رَجْعِي، وَقَالَ: هَذَا تَعْلِيْقٌ عَلَى صِفَةٍ، وَهِيَ الْإِبْرَاءُ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْخُوَارَزْمِيُّ<sup>(٢)</sup> فِي "الْكَافِي"<sup>(٣)</sup> فِي أَوَّلِ آخِرِ فَضْلِ مَنْ بَابِ الْخُلْعِ: رَجُلٌ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: "إِنَّ أَبْرَأْتِنِي عَنِ الصَّدَاقِ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ"<sup>(٤)</sup> فَأَنْتِ طَالِقٌ " فَأَبْرَأْتُهُ فِي مَجْلِسِ التَّوَجُّبِ يَقَعُ بَائِنًا عَلَى الْأَصْحِ<sup>(٥)</sup>.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ هُوَ الْحَقُّ، أَعْنِي التَّصْحِيحَ، وَأَمَّا حِكَايَةُ الْخِلَافِ فِيهِ<sup>(٦)</sup> فَعُذْرُهُ فِيهِ قَوْلُ الْقَاضِي فِي الْفَتَاوَى وَنَحْوِهِ، وَلَكِنَّهُ عِنْدِي بَعِيدٌ، وَأَقْصَى مَا يُتَوَهَّمُ فِي تَوْجِيهِهِ، أَنَّ الْإِبْرَاءَ إِسْقَاطٌ، فَلَا تَتَحَقَّقُ الْعَوِضِيَّةُ فِيهِ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ.

قَالَ: الْخُوَارَزْمِيُّ: وَلَوْ قَالَ: "إِنَّ أَبْرَأْتِنِي عَنِ الصَّدَاقِ وَنَفَقَةِ الْعِدَّةِ فَأَنْتِ طَالِقٌ"، فَأَبْرَأْتُهُ عَنْهُمَا، قَالَ الْفَقَّالُ<sup>(٧)</sup>: لَا يَقَعُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِصِفَتَيْنِ، بِإِبْرَاءٍ عَنِ الصَّدَاقِ، وَعَنْ نَفَقَةِ الْعِدَّةِ، وَهِيَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، فَلَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ عَنْهُمَا، وَمَتَى

(١) فتاوى القاضي حسين: لوح ١٢٦/أ/ ب وانظر: المطلب العالي: لوح ٣٢٨/أ.

(٢) هو: محمود بن محمد بن العباس بن رسلان، ظهير الدين الخوارزمي العباسي، أبو محمد، ولد بخوارزم سنة: ٤٩٢هـ، كان فقيهاً فاضلاً، صنف الكافي، وتأريخاً لخوارزم، توفي سنة: ٥٦٨هـ.

طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٩/٢ طبقات الشافعية الكبرى: ٧/٢٨٩.

(٣) الكافي: لمحمود بن محمد بن العباس الخوارزمي، المتوفى سنة: ٥٦٨هـ، يقع في أربعة أجزاء كبار، عار غالباً عن الاستدلال والخلاف، على طريقة التهذيب، وفيه زيادات عليه.

انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٩/٢ الخرائن السننية: ٨٢.

(٤) في نسخة: (د) [من صداقك الذي علي].

(٥) انظر: المطلب العالي: لوح ٣٢٨/أ.

(٦) [فيه] ساقطة من نسخة: (د).

(٧) ذكره ابن الرفعة في المطلب العالي: لوح ٣٢٨/أ.

فَأْتَتْ إِحْدَى الصَّفْتَيْنِ لَا يَقَعُ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ قَالَ: "إِنْ أَبْرَأْتِ فَلَنَا مِنَ الدِّينِ الَّذِي لَكَ عَلَيْهِ فَأَنْتِ طَالِقٌ"، فَأَبْرَأَتْهُ مِنْهُ يَقَعُ رَجْعِيًّا؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ مُحْضٌ، قَالَهُ الْخَوَارِزْمِيُّ فَارِقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُولَى، لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْمَعَاوَضَةِ<sup>(٢)</sup>.

(وَلَوْ خَالَعَ زَوْجَتَهُ عَلَى مَا هِيَ فِي ذِمَّتِهِ، وَعَلَى أَلْفٍ أُخْرَى فِي ذِمَّتِهَا، وَعَلَى أَنْ تُنْفَقَ فِي كُلِّ يَوْمٍ دِرْهَمًا أَوْ دِرْهَمَيْنِ عَلَى وَلَدِهِ مُدَّةَ كَذَا، فَالْخُلْعُ فَاسِدٌ لِأَجْلِ الشَّرْطِ الَّذِي شَرَطَهُ عَلَيْهَا، وَهُوَ الْإِنْفَاقُ عَلَى وَلَدِهِ كُلِّ يَوْمٍ، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ عَلَيْهَا)، قَالَهُ الْقَاضِي فِي الْفَتَاوَى<sup>(٣)</sup>، وَأَنَّهُ لَوْ قَالَتِ الزَّوْجَةُ: "إِنْ طَلَّقْتَنِي أَبْرَأْتُكَ عَنِ الصَّدَاقِ" أَوْ "فَأَنْتَ بَرِيءٌ"، فَطَلَّقَ لَا يَحْصُلُ الْإِبْرَاءُ؛ لِأَنَّ تَعْلِيْقَ الْإِبْرَاءِ لَا يَصِحُّ، وَعَلَيْهَا مَهْرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطَلَّقْ مَجَانًّا، بَلْ بِالْإِبْرَاءِ وَظَنَّ صِحَّتَهُ<sup>(٤)</sup>.

وَحَكَى الرَّافِعِيُّ هَذَا عَنِ الْقَاضِي فِي آخِرِ كِتَابِ الْخُلْعِ، وَقَالَ الرَّافِعِيُّ قَبْلَ ذَلِكَ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ فِي سُؤَالِ الطَّلَاقِ: (لَوْ قَالَتْ "إِنْ طَلَّقْتَنِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ" مِنَ الصَّدَاقِ" أَوْ "فَقَدْ أَبْرَأْتُكَ"، فَقَالَ: "طَلَّقْتُ" وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا وَلَمْ يَبْرَأْ مِنَ الصَّدَاقِ؛ لِأَنَّ تَعْلِيْقَ الْإِبْرَاءِ لَا يَصِحُّ<sup>(٥)</sup>، وَطَّلَاقُ الزَّوْجِ طَمَعًا فِي الْبِرَاءَةِ<sup>(٦)</sup> مِنْ غَيْرِ

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر السابق.

(٣) فتاوى القاضي حسين: لوح ١٢٦/أ.

(٤) بتصرف من فتاوى القاضي حسين: لوح ١٢٦/أ وانظر: الشرح الكبير: ٤٧٦/٨ روضة الطالبين: ٧٣٢/٥.

(٥) الشرح الكبير: ٤٧٦/٨.

(٦) في نسخة: (م) [الإبراء].

لَفْظٍ / صَحِيحٍ / فِي الْإِلْتِزَامِ لَا يُوجِبُ عَوْضًا<sup>(١)</sup>، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الْغَزَالِيُّ<sup>(٢)</sup>.  
أ١١٢/د  
م/١١٣ب

وَاعْتَرَضَ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّ تَعْلِيْقَ الْإِبْرَاءِ صَحِيحٌ فِي الْقَدِيمِ، وَأَنَّ مَعْنَى الْإِسْقَاطِ  
يَقْتَضِي الْمُسَامَحَةَ بِهِ<sup>(٣)</sup> فِي / الْجَدِيدِ أَيْضًا، فَالَّذِي أُطْلِقَ هُنَا جَوَابٌ عَلَى الْجَدِيدِ عَلَى  
أ٢٠٨/ز  
الْأَظْهَرِ، (وَبِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ الْإِبْرَاءُ فَالزَّوْجُ طَلَّقَ طَمَعًا فِي حُصُولِ الْبَرَاءَةِ، وَهِيَ  
رَغِبَتْ فِي الطَّلَاقِ بِالْبَرَاءَةِ، فَكَانَ<sup>(٤)</sup> لَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا عَوْضٌ فَاسِدٌ، فَأَشْبَهَ مَا إِذَا  
ذَكَرَ حَمْرًا أَوْ خِنْزِيرًا)، هَذَا كَلَامُ الرَّافِعِيِّ<sup>(٥)</sup>، فَلْيَكُنِ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ بَائِنٌ.

وَفِي فَتَاوَى الْقَاضِي حُسَيْنٍ أَيْضًا: أَنَّهُ<sup>(٦)</sup> لَوْ قَالَتْ: "أَبْرَأْتُكَ عَنْ صَدَاقِي  
فَطَلَّقْتَنِي" يَبْرَأُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُطَلَّقْ<sup>(٧)</sup>، زَادَ الْخَوَارِزْمِيُّ<sup>(٨)</sup>: "وَلَوْ طَلَّقَ  
يَكُونُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا عَلَى الْأَصَحِّ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا قَصَدَتْ  
جَعَلَ الْإِبْرَاءَ عَوْضًا عَنِ الصَّدَاقِ، وَلِذَلِكَ رَتَّبَتْ سُؤَالَ الطَّلَاقِ عَلَيْهِ، فَلْيَكُنْ كَمَا لَوْ  
قَالَتْ: "طَلَّقْتَنِي وَأَنْتَ بَرِيءٌ عَنِ صَدَاقِي")<sup>(٩)</sup>.

وَلَوْ قَالَتْ: "إِنْ طَلَّقْتَنِي أَبْرَأْتُكَ عَنْ صَدَاقِي" أَوْ "فَأَنْتَ بَرِيءٌ عَنِ صَدَاقِي"

(١) انظر: الشرح الكبير: ٤٧٦/٨ روضة الطالبين: ٥/٧١٤ المطلب العالی: ٢٠: لوح ١/ب.

(٢) في الوسيط: ٣/٢٥٠.

(٣) [به] ساقطة من نسخة: (م).

(٤) في نسخة: (د) [وكان].

(٥) الشرح الكبير: ٤٤٦/٨.

(٦) في نسخة: (د) [أنها].

(٧) فتاوى القاضي حسين: لوح ١٢٦/أ، ب.

(٨) ذكرها الرافي في الشرح الكبير: ٤٧٦/٨.

(٩) الشرح الكبير: ٤٧٦/٨ وانظر: روضة الطالبين: ٥/٧٣٢ الفتاوى الفقهية الكبرى: ٤/١٣٧.

فَطَلَّقَهَا لَا يَبْرَأُ، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ بَائِنًا<sup>(١)</sup>، وَعَلَيْهَا مَهْرُ الْمِثْلِ<sup>(٢)</sup>.

وَكَذَا لَوْ قَالَتْ: "إِنْ طَلَّقْتَ صَرَّتِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ عَنْ صَدَاقِي" فَطَلَّقَهَا لَا يَبْرَأُ،  
وَتَقَعُ الْبَيْنُونَةُ وَعَلَيْهَا مَهْرٌ مِثْلُ صَرَّتِهَا، قَالَهُ الْخَوَارِزْمِيُّ<sup>(٣)</sup>.

وَلَوْ قَالَتْ: "أَبْرَأْتُكَ عَنْ صَدَاقِي عَلَيْكَ بِالطَّلَاقِ"، أَوْ "بِشَرِّطِ الطَّلَاقِ"، أَوْ  
"عَلَى أَنْ تُطَلِّقَنِي"، أَوْ "بِالصَّكِّ"<sup>(٤)</sup>، وَأَرَادَتْ الطَّلَاقَ فَطَلَّقَهَا فِي مَجْلِسِ التَّوَجُّبِ  
بَأَنْتَ مِنْهُ، وَبِرِيءٍ هُوَ عَنِ الصَّدَاقِ<sup>(٥)</sup>، وَلَوْ قَالَ: "قَبِلْتُ" تَقَعُ الْبَيْنُونَةُ؛ لِأَنَّهَا أَبْرَأَتْهُ فِي  
مُقَابَلَةِ الطَّلَاقِ، فَقَبُولُ الْبِرَاءَةِ التِّرَامُ لِلطَّلَاقِ.

وَلَوْ قَالَ: "خَالَعْتُكَ بِمَا لَكَ مِنَ الصَّدَاقِ" أَوْ بِمَا بَقِيَ لَكَ مِنَ الصَّدَاقِ " فَقَالَتْ  
قَبِلْتُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الصَّدَاقِ، تَقَعُ الْبَيْنُونَةُ وَعَلَيْهَا مَهْرُ الْمِثْلِ؛  
لِأَنَّهُ مَا طَلَّقَهَا مَجَانًا، بَلْ بِشَيْءٍ ظَنَّ أَنَّهُ يَحْضُلُ لَهُ، وَلَوْ كَانَ عَالِمًا أَلَّا شَيْءٌ [عَلَيْهِ]<sup>(٦)</sup> مِنْ  
صَدَاقِهَا يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهَا<sup>(٧)</sup>.

وَلَوْ قَالَتْ: "طَلَّقَنِي عَلَى أَلْفٍ" فَقَالَ: "طَلَّقْتُ نِصْفَكَ عَلَى أَلْفٍ" تَقَعُ الْبَيْنُونَةُ  
وَلَمْ يَسْتَحِقَّ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْهُ، يُبْنَى عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ عَلَى جُمْلَتِهَا دُفْعَةً، أَمْ عَلَى نِصْفِهَا

(١) في نسخة: (د) [وتقع البينونة].

(٢) الشرح الكبير: ٤٧٦/٨ روضة الطالبين: ٥/٧٣٢.

(٣) تحفة المحتاج: ٢/١٢ نقلا عن الكافي للخوارزمي. وانظر: حاشية الرملي: ٣/٢٥٧.

(٤) الصَّكُّ: الكتاب الذي يكتب في المعاملات والأقارير، وجمعه صكوك... وصك الرجل للمشتري  
صكًا، إذا كتب الصَّكَّ، ويقال: هو معرَّب.

انظر: المصباح المنير: ١/٣٤٥ حاشية الجمل على شرح المنهج: ٥/٣٩٩.

(٥) روضة الطالبين: ٥/٧٣٢.

(٦) في نسخة: (ز) [عليها] والمثبت من نسختي: (د، م).

(٧) انظر: حاشية الرملي: ٣/٢٤٢ نقلا عن الكافي للخوارزمي.

ثُمَّ يَسْرِي إِلَى النِّصْفِ الْآخِرِ، وَفِيهِ جَوَابَانِ: إِنْ قُلْنَا يَقَعُ جُمْلَةً فَعَلَيْهَا الْأَلْفُ، وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي فَعَلَيْهَا خَمْسِمِائَةٌ<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ فَتَاوَى الْقَفَالِ<sup>(٢)</sup>: لَوْ اخْتَلَعْتَ عَلَى مَهْرِهَا وَكَانَتْ أَبْرَأَتْهُ، فَإِنْ جَهَلْتَ الْحَالَ<sup>(٣)</sup> فَعَلَيْهَا مَهْرُ الْمَثَلِ، أَوْ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَهْرِ، فِيهِ الْقَوْلَانِ الْمَعْرُوفَانِ، وَإِنْ<sup>(٤)</sup> كَانَتْ عَالِمَةً بِالْبَرَاءَةِ، فَإِنْ كَانَ الْجَارِي بَيْنَهُمَا لَفْظَ الطَّلَاقِ فَتَبِينُ، وَيَعُودُ الْخِلَافُ فِي الْوَاجِبِ<sup>(٥)</sup>، أَوْ يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا / وَجْهَانِ.

ب ١١٢/د

وَإِنْ كَانَ الْجَارِي لَفْظَ الْخُلْعِ، فَإِنْ أَوْجَبْنَا الْمَالَ إِذَا جَرَى لَفْظُ الطَّلَاقِ فِيهِ لَفْظُ الْخُلْعِ أَوْ لَمْ يُوجِبْ، فَإِذَا جَرَى لَفْظُ الْخُلْعِ، فَوَجْهَانِ بِنَاءً عَلَى أَنْ لَفْظُ / الْخُلْعِ هَلْ يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْمَالِ؟<sup>(٦)</sup>، وَسَنَذْكُرُ فِي اخْتِلَاعِ أَبِيهَا مَا يَشْهَدُ لَهُذِهِ الْمَسَائِلِ<sup>(٧)</sup>.

ب ٢٠٨/ز

[ إذا كان يملك  
طلقة وطلبت ثلاثا  
فطلقت الطلقة ]

قَالَ: ( وَلَوْ مَلَكَ طَلْقَةً فَقَطَّ، فَقَالَتْ: طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِالْفِ، فَطَلَّقَ الطَّلُقَةَ فَلَهُ أَلْفٌ، وَقِيلَ: ثَلَاثُهُ، وَقِيلَ: إِنْ عَلِمْتَ الْحَالَ فَالْفُ، وَإِلَّا فَثَلَاثُهُ )<sup>(٨)</sup>، تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي

(١) انظر: نهاية المطلب: ١٣/ ٤٤١-٤٤٢ الشرح الكبير: ٨/ ٤٧٧ حاشية الرملي: ٣/ ٢٥٧.

(٢) الفتاوى: لأبي بكر عبد الله بن أحمد القفال، المتوفى سنة: ٤١٧ هـ، وهي في الأصل غير مرتبة، ورتبها أحد العلماء.

انظر: الخزائن السنية: ٧٨ المذهب الشافعي: ١/ ٤٦٣.

(٣) في نسخة: (د) [الحاصل].

(٤) في نسخة: (م) [فإن].

(٥) في نسخة: (د) [الجواب].

انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٧٥-٤٧٦ روضة الطالبين: ٥/ ٧٣٢.

(٧) انظر صفحة: ٣١٨.

(٨) منهاج الطالبين: ٤١١ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٥.

المَسْأَلَةُ إِذَا كَانَ يَمْلِكُ الثَّلَاثَ (١).

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا وَاحِدَةً فَنَصُّهُ فِي الْمُخْتَصَرِ (١): (أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ تَمَامَ الْأَلْفِ)، وَهُوَ الْأَظْهَرُ، عَلَى مَا ذَكَرَ الْقَفَّالُ، وَالشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ، وَأَكَابِرُ الْأَيْمَةِ (١)، عَلِمَتْ مَا بَقِيَ مِنَ الطَّلَاقِ أَمْ جَهِلَتْ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ بِالْوَاحِدَةِ مَقْصُودُ الثَّلَاثِ (١) وَهُوَ الْحُرْمَةُ الْكُبْرَى، وَبِذَلِكَ قَطَعَ أَبُو الطَّيِّبِ ابْنُ سَلَمَةَ، وَغَيْرُهُ مِمَّنْ جَرَى عَلَى ظَاهِرِ النَّصِّ (١).

وَاعْتَرَضَ الْمُزْنِيُّ وَقَالَ: (يَنْبَغِي أَلَّا يَسْتَحِقَّ إِلَّا ثُلُثَ الْأَلْفِ) (١)، تَوْزِيْعًا لِلْمَسْمَى عَلَى الْعَدَدِ الْمَسْئُولِ، كَمَا لَوْ كَانَ يَمْلِكُ الثَّلَاثَ، وَالْحُرْمَةُ لَا تَثْبُتُ بِتِلْكَ [الطَّلَاقِ] (١) بَلْ بِهَا وَبِمَا قَبْلَهَا، كَالسُّكْرِ لَا يَحْصُلُ بِالْقَدْحِ الْأَخِيرِ بَلْ بِهِ وَبِمَا قَبْلَهُ، وَكَمَا إِذَا فَقَّأَ عَيْنَ الْأَعْوَرِ لَا يَجِبُ (١) إِلَّا نِصْفُ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّ الْعَمَى إِنَّمَا حَصَلَ بِهِ وَبِمَا قَبْلَهُ (١).

(١) انظر صفحة: ٢١٨.

(٢) مختصر المزي: ١/١٨٩ وانظر الأم: ٥/٢٠٤.

(٣) انظر: الشرح الكبير: ٨/٤٥١ روضة الطالبين: ٨/٧١٦.

(٤) في نسخة: (د) [الطلاق].

(٥) الأم: ٥/٢٠٤ وانظر: مختصر المزي: ١/١٨٩ المهذب: ٢/٧٥ الحاوي: ١٠/٤٨ نهاية المطلب: ١٣/٣٩٣ البيان: ١٠/٥٠ حلية العلماء: ٦/٥٦٤ الشرح الكبير: ٨/٤٥٠ روضة الطالبين: ٥/٧١٦ المطلب العالي: (٢٠) لوح ٥/أ.

(٦) في نسخة: (د) [ينبغي أن لا يصح إلا ثلث الألف] وفي نسخة: (م) [لا ينبغي أن يستحق إلا ثلث] والمعنى واحد، وعبارة المزي هذه في الحاوي: ١٠/٤٩.

(٧) في نسختي: (ز، د) [الصفة] والمثبت من نسخة: (م) وهو الصواب، لموافقته ما في الشرح الكبير: ٨/٤٥١ لذا أثبتته.

(٨) في نسخة: (م) [ولذلك إذا فقأ عين الأعور لا نوجب].

(٩) انظر: مختصر المزي: ١/١٨٩ البيان: ١٠/٥٠ الحاوي: ١٠/٤٩ الشرح الكبير: ٨/٤٥١ روضة الطالبين: ٥/٧١٦.

وَوَافَقَ الْمَرْزِيُّ عَلَى ذَلِكَ طَائِفَةٌ / فَقَالُوا بِذَلِكَ، عَلِمَتِ الْمَرْأَةُ مَا بَقِيَ مِنَ الطَّلَاقِ ١١٤/م  
أَمْ لَمْ تَعْلَمْ، مِنْهُمْ ابْنُ خَيْرَانَ<sup>(١)</sup>، وَأَوَّلُوا النَّصَّ عَلَى مَا إِذَا قَالَتْ: "أَنْتَ تَمْلِكُ عَلَيَّ  
ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ فَطَلَّقْنِي الثَّلَاثَ"<sup>(٢)</sup> بِأَلْفٍ " فَقَالَ: "كُنْتُ طَلَّقْتُكَ وَلَا أَمْلِكُ الْآنَ إِلَّا  
وَاحِدَةً"، فَقَالَتْ: "طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ لِيَزُولَ الْإِشْكَالُ" فَفَعَلَ، وَحُكِيَ عَنِ ابْنِ  
خَيْرَانَ وَالْإِصْطَخَرِيِّ<sup>(٣)</sup> أَنَّ نَصَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْخُلْعَ فَسَخٌ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ الرَّافِعِيُّ: ( وَهَذَا الْكَلَامُ غَيْرُ [مُحَرَّرٍ] )<sup>(٥)</sup> فَإِنَّ الْخِلَافَ<sup>(٦)</sup> إِذَا لَمْ يَجْرِ لَفْظُ  
الطَّلَاقِ، وَهَذَا الْمَسْئُورُ الطَّلَاقُ، وَالْجَوَابُ بِالطَّلَاقِ، وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ خِلَافٌ

(١) هو: الحسين بن صالح بن خيران، البغدادي الشافعي، أبو علي، شيخ الشافعية، عرض عليه القضاء فلم يتقلده تورعا، توفي في ذي الحجة سنة: ٣٢٠هـ.

انظر: طبقات الفقهاء: ٢٠٠ طبقات الشافعية الكبرى: ٣ / ٢٧١.

(٢) في نسخة: (د) سقط بمقدار سطر تقريبا، من هذا الموضع إلى قوله: [ليزول الإشكال].

(٣) هو: الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى بن الفضل، أبو سعيد الإصطخري، نسبة إلى إصطخر من بلاد فارس، شيخ الشافعية ببغداد، ومن أكابر أصحاب الوجوه، ولد سنة: ٢٤٤هـ، من مصنفاته: أدب القضاء، توفي سنة: ٣٢٨هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣ / ٢٣٠ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١ / ١٠٩ وفيات الأعيان: ٢ / ٧٥.

(٤) ذكر ذلك الرافي والنووي وابن الرفعة.

انظر: الشرح الكبير: ٨ / ٤٥١-٤٥٢ روضة الطالبين: ٥ / ٧١٦ المطلب العالي: ٢٠ / لوح ٦ / أ.

(٥) في نسختي: (ز،م) [مخمر] وكذلك في الشرح الكبير: ٨ / ٤٥١ والنجم الوهاج: ٧ / ٤٦٧ وذكر محقق فتح العزيز (الشرح الكبير): [مختم] وقال في الحاشية: وفي نسخة [مختم] فتح العزيز: ٥٣٣ والذي في نسخة: (د) [محرر] وكذلك نقل ابن الرفعة كلام الرافي هذا وقال فيه: [وهذا الكلام غير محرر] فلعله الصواب، لذا اثبتته. وانظر: المطلب العالي: (٢٠) / لوح ٦ / أ.

(٦) في نسخة: (د) [فإن الطلاق].



فَلَعَلَّ التَّقْرِيبَ أَنَّ الْفَسْخَ رَفَعُ الْعَقْدِ، وَبِالطَّلَقِ الْوَاحِدَةِ يَرْتَفِعُ كَمَا لَوْ<sup>(١)</sup> تَلَفَّظَ  
بِالثَّلَاثِ، وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ التَّقْرِيبُ هَذَا، فَقَضِيَّتُهُ أَنْ يُقَالَ: لَوْ سَأَلْتَهُ الثَّلَاثَ بِالْألفِ  
وَهُوَ يَمْلِكُهَا فَطَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ يَسْتَحِقُّ الْألفَ أَيضًا<sup>(٢)</sup>.

وَعَنْ ابْنِ سُرَيْجٍ وَأَبِي إِسْحَاقَ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُمَا تَوَسَّطَا فَقَالَا: إِنْ كَانَتْ عَالِمَةً أَنَّهُ لَمْ يَبْتَقِ  
إِلَّا وَاحِدَةً اسْتَحَقَّ تَمَامَ الْألفِ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنَ النَّصِّ، وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ فَيُوزَعُ كَمَا قَالَهُ  
الْمُزْنِيُّ، فَحَصَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ قَوْلَانِ مُخْرَجَانِ<sup>(٤)</sup>، وَهُمَا الثَّانِي وَالثَّلَاثُ فِي كَلَامِ  
الْمُصَنِّفِ مَعَ<sup>(٥)</sup> الْمَنْصُوصِ، وَهُوَ الْأَوَّلُ الصَّحِيحُ<sup>(٦)</sup>.

وَنَقَلَ الْحَنَاطِيُّ وَجْهًا<sup>(٧)</sup> رَابِعًا: أَنَّ الْمُسَمَّى يَبْطُلُ وَيُرْجَعُ إِلَى مَهْرِ الْمَثَلِ،  
وَحُكِّيَ عَنْ صَاحِبِ التَّلْخِيصِ هَذَا<sup>(٨)</sup>، وَخَامِسًا: وَهُوَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ

(١) في نسخة: (م) زيادة [لو] في هذا الموضع.

(٢) قوله: [أيضا] ساقطة من نسخة: (د).

(٣) الشرح الكبير ٨/٤٥١ - ٤٥٢ بتصرف، وانظر: روضة الطالبين: ٥/٧١٦ المطلب  
العالي: ٢٠/٦/أ.

(٤) حكاها عنها النووي.

روضة الطالبين: ٥/٧١٦ وانظر: الحاوي: ١٠/٤٩ المذهب: ٢/٧٥ البيان: ١٠/٥٠ الشرح  
الكبير: ٨/٤٥٢.

(٥) في نسخة: (م) [قولين مخرجين].

(٦) في نسخة: (د) [يمنع].

(٧) انظر: حلية العلماء: ٦/٥٦٤ الشرح الكبير: ٨/٤٥٢ روضة الطالبين: ٥/٧١٦ المطلب  
العالي: ٢٠/٦/ب.

(٨) في نسخة: (م) [قولاً].

(٩) حكاها عنه الرافعي في الشرح الكبير: ٨/٤٥٢

أ ١١٣/د

/ يُطَلَّقُ كَمَا سَأَلَتْ<sup>(١)</sup>.

وَاعْتَدَرَ مَنْ خَالَفَ الْمَرْيَ عَنْ احْتِجَاجِهِ بِأَنَّ الْعَقْلَ يُسْتَرُّ عَلَى التَّدرِيجِ، فَكُلُّ  
 قَدَحٍ يُزِيلُ شَيْئًا مِنَ التَّمْيِيزِ، وَزَوَالُ الْبَصْرِ كَمَا أَثَرُ فِيهِ الْفَقْءُ الثَّانِي أَثَرُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ،  
 وَالْحُرْمَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِالْكُبْرَى لَا يَثْبُتُ مِنْهَا شَيْءٌ بِالطَّلَقَيْنِ الْأُولَيَيْنِ.

وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ مِنَ الْحُرْمَةِ الْكُبْرَى تَوَقُّفُ [الْحِلِّ] <sup>(١)</sup> عَلَى أَنْ تُكْحَ زَوْجًا آخَرَ،  
 وَهَذِهِ خَصْلَةٌ / وَاحِدَةٌ لَا تَتَّبَعُ حَتَّى يَتَأَثَّرَ <sup>(٢)</sup> بَعْضُهَا بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَةِ، وَبَعْضُهَا بِمَا  
 قَبْلَهَا <sup>(٣)</sup>،

أ ٢٠٩/ز

وَهَذَا مَحَلُّ نَظَرٍ، يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: بِكُلِّ طَلَقَةٍ يَتَشَعَّثُ <sup>(٤)</sup> النِّكَاحُ وَيَنْقُصُ حَقُّ  
 الزَّوْجِ، وَبِالْثَّلَاثَةِ يَكْتَمِلُ النِّقْصُ وَبُطْلَانُ الْحَقِّ بِالْكُلِّيَّةِ <sup>(٥)</sup>.

وَلَوْ سَأَلَتِ الثَّلَاثَ كَمَا صَوَّرْنَا، وَهُوَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا طَلَقَتَيْنِ فَطَلَقَهَا وَاحِدَةً فَلَهُ  
 ثُلُثُ الْأَلْفِ عَلَى النَّصِّ وَالتَّخْرِيجِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَرْيَ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْفَارِقِ إِنْ جَهَلَتْ  
 فَكَذَلِكَ، وَإِنْ عَلِمَتْ فَلَهُ النِّصْفُ، وَإِنْ طَلَقَهَا طَلَقَتَيْنِ فَأَلْفٌ عَلَى النَّصِّ وَثُلُثُهُ عِنْدَ  
 الْمَرْيَ، وَعَلَى الْفَارِقِ الْجَمِيعِ <sup>(٦)</sup> إِنْ عَلِمَتْ، وَالثَّلَاثِينَ <sup>(٧)</sup> إِنْ جَهَلَتْ، وَزَادَ الْحَنَاطِيُّ

(١) حكى الراجعي والنووي هذين القولين - الرابع والخامس - عن الحناطي.

الشرح الكبير: ٤٥٢/٨ روضة الطالبين: ٧١٦/٥ وانظر: المطلب العالي: ٢٠/لوح ٦/ب.

(٢) في نسختي: (ز، د) [الحكم]، المثبت من نسخة: (م) وهو كذلك في كلام الراجعي.

انظر: الشرح الكبير: ٤٥٢/٨.

(٣) في نسخة: (د) [وهذه واحدة لا تتبع حتى يؤثر].

(٤) انظر: الحاوي: ٤٩/١٠ المهذب: ٧٥/٢ البيان: ٥٠/١٠ الشرح الكبير: ٤٥١/٨.

(٥) الشَّعْثُ: الانتشار والفرق. المصباح المنير: ٣١٤/١.

(٦) انظر: المثور في القواعد: ١/١٤٠.

(٧) في نسخة: (د) [والجميع].

(٨) في نسخة: (د) [وثلثه].

رَابِعًا: وَهُوَ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَخَامِسُهَا<sup>(١)</sup>: وَهُوَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ، وَسَادِسُهَا<sup>(٢)</sup>: وَهُوَ أَنَّ لَهُ ثُلُثِي مَهْرِ الْمِثْلِ<sup>(٣)</sup>.

وَلَوْ قَالَتْ لَهُ: "طَلَّقْنِي عَشْرَ تَطْلِيقَاتٍ بِالْأَلْفِ"، فَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ ثَلَاثًا فَعَلَى قِيَاسِ النَّصِّ [بِالْوَاحِدَةِ]<sup>(٤)</sup> عَشْرَ الْأَلْفِ، وَبِالثُّلُثَيْنِ عَشْرِيهِ، وَبِالثَّلَاثِ الْجَمِيعِ، وَهَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ<sup>(٥)</sup>، وَبِهِ أَجَابَ ابْنُ الْحَدَّادِ<sup>(٦)</sup>، وَفِي وَجْهِ<sup>(٧)</sup>: يُوزَعُ عَلَى الثَّلَاثِ، فَيَسْتَحِقُّ بِالْوَاحِدَةِ الثُّلُثَ، وَطُرِدَ الْوَجْهَانِ عَلَى قِيَاسِ تَخْرِيجِ الْمُزَنِيِّ، فَعَلَى الْأَشْهُرِ يَسْتَحِقُّ بِالثَّلَاثِ ثَلَاثَةَ أَعْشَارِ الْأَلْفِ، وَعَلَى الثَّانِي يَسْتَحِقُّ الْجَمِيعَ تَوَزِيعًا عَلَى الْعَدَدِ الشَّرْعِيِّ<sup>(٨)</sup>.

وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ قَالَ: يَسْتَحِقُّ بِالثَّلَاثِ الْجَمِيعَ، وَبِالْوَاحِدَةِ الثُّلُثَ، وَبِالثُّلُثَيْنِ الثُّلُثَيْنِ<sup>(٩)</sup>.

فَإِنْ ظَنَّتْ أَنَّهُ يَمْلِكُ عَشْرًا بَانَ كَانَتْ حَدِيثَةَ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ، فَالْقِيَاسُ عَوْدُ

(١) في نسختي: (د، م) [خامسا].

(٢) في نسختي: (د، م) [سادسا].

(٣) في نسخة: (د) [مثل].

(٤) انظر: البيان: ١٠ / ٥٠ الشرح الكبير: ٨ / ٤٥٢ روضة الطالبين: ٥ / ٧١٧ المطلب العالي: ٦ / ب.

(٥) الزيادة من نسخة: (م).

(٦) في نسخة: (د) [أشهر].

(٧) ذكره الرافعي الشرح الكبير: ٨ / ٤٥٢

(٨) ذكره الشيرازي في المهذب: المهذب: ٢ / ٧٥.

(٩) لأن ما زاد على الثلاث لا يتعلق به حكم.

المهذب: ٢ / ٧٥ وانظر: الوسيط: ٥ / ٣٤٦ الشرح الكبير: ٨ / ٤٥٢ روضة الطالبين: ٥ / ٧١٧.

(١٠) في نسخة: (د) [الثلاثان].

الْوَجْهَيْنِ<sup>(١)</sup> فِي أَنَّهُ يَجِبُ ثَلَاثَةُ أَعْشَارِ الْأَلْفِ، أَوْ الْجَمِيعِ.

وَلَوْ لَمْ يَمْلِكِ الزَّوْجُ فِي صُورَةِ سُؤَالِ الْعَشْرِ إِلَّا طَلَّقَتَيْنِ، فَعَلَى قِيَاسِ النَّصِّ، إِنْ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً لَهُ عَشْرُ الْأَلْفِ، أَوْ الثُّلُثُ، وَإِنْ طَلَّقَهَا ثِنْتَيْنِ فَتَمَامُ الْأَلْفِ، وَعَلَى قِيَاسِ الْمَزْنِيِّ الْمُسْتَحَقِّ الْعَشْرُ، وَالْعُشْرَانِ عَلَى الْأَشْهَرِ، وَالثُّلُثُ وَالثُّلُثَانِ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْفَارِقِ إِنْ عَلِمَتْ فَالْمُسْتَحَقُّ بِالْوَاحِدَةِ النِّصْفُ، وَبِالْثِنْتَيْنِ الْكُلُّ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْأَمَّةُ: وَالضَّابِطُ عَلَى النَّصِّ أَنَّ الزَّوْجَ إِنْ مَلَكَ الْعَدَدَ الْمَسْئُولَ كُلَّهُ فَأَجَابَهَا فَلَهُ الْمَسْمَى، وَإِنْ أَجَابَهَا إِلَى بَعْضِهِ فَلَهُ قِسْطُهُ بِالتَّوْزِيعِ، / وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ بَعْضَ الْمَسْئُولِ؛ فَإِنْ تَلَفَّظَ بِالْمَسْئُولِ أَوْ حَصَلَ مَقْصُودُهَا بِمَا وَقَعَ اسْتَحَقَّ الْمَسْمَى، وَإِلَّا وُزِعَ الْمَسْمَى عَلَى الْعَدَدِ/ الْمَسْئُولِ عَلَى الْأَشْهَرِ<sup>(٣)</sup>.

وَعَلَى قِيَاسِ الْمَزْنِيِّ التَّوْزِيعُ عَلَى الْمَسْئُولِ أَبَدًا، وَكَذَا الْحُكْمُ عَلَى الْوَجْهِ الْفَارِقِ فِي حَالَةِ الْجَهْلِ، وَفِي حَالَةِ الْعِلْمِ التَّوْزِيعُ عَلَى الْمَمْلُوكِ مِنَ الطَّلَاقِ دُونَ الْمَسْئُولِ<sup>(٤)</sup>، فَلَوْ كَانَ يَمْلِكُ ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ فَقَالَتْ: "طَلَّقْنِي سِتًّا بِالْأَلْفِ" فَعَلَى النَّصِّ وَالتَّخْرِيجِ يَسْتَحَقُّ بِالْوَاحِدَةِ السُّدُسَ، وَبِالْثِنْتَيْنِ الثُّلُثَ، فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا اسْتَحَقَّ الْجَمِيعَ عَلَى النَّصِّ، وَالنِّصْفَ عَلَى تَخْرِيجِ الْمَزْنِيِّ، وَأَمَّا عَلَى الْوَجْهِ الْفَارِقِ فَلَهُ بِالْوَاحِدَةِ الثُّلُثُ،

(١) في نسخة: (م) [للو جهين].

(٢) انظر: الحاوي: ٥٠ / ١٠ نهاية المطلب: ٣٩٧ / ١ الوسيط: ٣٤٦ / ٥ المهذب: ٧٥ / ٢ البيان: ٥٢ / ١٠ حلية العلماء: ٥٦٧ / ٦ الشرح الكبير: ٤٥٢ / ٨ روضة الطالبين: ٧١٧ / ٥ المطلب العالي: لوح ٦ / ب.

(٣) ذكر ضابط المسألة: الإمام والبعوي والرافعي والنووي.

نهاية المطلب: ٣٩٤ / ١٣ التهذيب: ٥٧٠ / ٥ الشرح الكبير: ٤٥٣ / ٨ روضة الطالبين: ٧١٧ / ٥ وانظر: نهاية المحتاج: ٤١٥ / ٦ أسنى المطالب: ٢٥٨ / ٣.

(٤) في نسخة: (د) [السؤال].

وَبِالِثَنَيْنِ الثَّلَاثِينَ، وَبِالْثَلَاثِ الْجَمِيعِ، وَقَسَّ عَلَى هَذَا<sup>(١)</sup>.

فَرَعُ: قَالَتْ: / " طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ " فَقَالَ: وَهُوَ يَمْلِكُ ثَلَاثًا " أَنْتِ طَالِقٌ  
وَاحِدَةٌ بِأَلْفٍ وَثَنَتَيْنِ مَجَانًا "، نَقَلَ الْفُورَانِيُّ، وَالصَّيْدَلَانِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَالْقَاضِي حُسَيْنٌ  
وَعَيْرُهُمْ، أَنَّ الْأُولَى تَقَعُ بِثُلْثِ الْأَلْفِ وَلَا تَقَعُ الْأُخْرَيَانِ؛ لِأَنَّهَا بَأَنْتِ بِالْأُولَى<sup>(٣)</sup>.

[إذا سألت الثلاث  
وهو يملكها  
فطلق واحدة  
ز/٢٠٩ب

وَقَالَ الْإِمَامُ: الْقِيَاسُ الْحَقُّ أَلَّا يُجْعَلَ كَلَامُهُ جَوَابًا فَيَكُونُ مُبْتَدَأًا، فَإِذَا لَمْ تَقْبَلْ  
لَا<sup>(٤)</sup> تَقَعُ الطَّلَاقُ، كَمَا لَوْ قَالَتْ: " طَلَّقْنِي وَاحِدَةً بِثُلْثِ الْأَلْفِ " فَقَالَ: " طَلَّقْتُكَ وَاحِدَةً  
بِالْأَلْفِ<sup>(٥)</sup> " لَا تَقَعُ، وَإِذَا لَمْ تَقَعِ الْوَاحِدَةُ وَقَعَتِ الْأُخْرَيَانِ رَجْعِيَّتَيْنِ<sup>(٦)</sup>، وَتَابَعَهُ  
الْغَزَالِيُّ<sup>(٧)</sup> وَغَيْرُهُ عَلَى مَا قَالَ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَهُوَ حَسَنٌ مُتَّجِهٌ)<sup>(٨)</sup>، وَالْأَوَّلُ بَعِيدٌ،  
وَأَبْعَدُ مِنْهُ مَا فِي " التَّهْذِيبِ "<sup>(٩)</sup>: أَنَّهُ تَقَعُ الْوَاحِدَةُ بِالْأَلْفِ، وَلَا تَقَعُ الْأُخْرَيَانِ، وَلَعَلَّهُ  
غَلَطَ مِنْ نَاسِخٍ.

(١) انظر: نهاية المطلب: ١٣/٣٩٤ التهذيب: ٥/٥٧٠ الشرح الكبير: ٨/٤٥٢-٤٥٣ روضة الطالبين:  
٧١٧/٥.

(٢) هو ابن داود، سبقت ترجمته صفحة: ١٩٩.

(٣) لأن المختلعة لا يلحقها طلاق، وعزا الإمام هذا القول إلى الصيدلاني والقاضي حسين والأئمة  
المعتبرين في المذهب.

نهاية المطلب: ١٣/٣٩٩ وانظر: التهذيب: ٥/٥٧٠ الشرح الكبير: ٨/٤٥٣ روضة الطالبين:  
٧١٨/٥ المطلب العالي: ٢٠/٧ لوح أ.

(٤) في نسخة: (د) [لا].

(٥) في نسخة: (د) [بألف].

(٦) نهاية المطلب: ١٣/٤٠٠ بتصرف.

(٧) في الوسيط: ٣/٢٥٢.

(٨) الشرح الكبير: ٨/٤٥٤ وانظر: روضة الطالبين: ٥/٧١٨.

(٩) ٥/٥٧٠ وانظر: المطلب العالي: ٢٠/٧ لوح ب.

وَلَوْ سَأَلْتِ الثَّلَاثَ بِأَلْفٍ فَقَالَ<sup>(١)</sup>: "طَلَّقْتِكِ وَاحِدَةً بِثُلُثِ الْأَلْفِ وَثْنَتَيْنِ مَجَانًّا" فَقَدْ وَافَقَ كَلَامُهُ مَا افْتَضَاهُ<sup>(٢)</sup> السُّؤَالُ مِنَ التَّوْزِيعِ، فَتَيْنِ بِالْأُولَى؛ وَلَا تَقَعُ الْأُخْرَيَانِ، وَنَقُلُ الْأَئِمَّةَ إِنْ [أَمَكْنَ]<sup>(٣)</sup> تَأْوِيلُهُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ فَلْيُفْعَلْ<sup>(٤)</sup>.

وَلَوْ قَالَ: "طَلَّقْتِكِ ثْنَتَيْنِ بِأَلْفٍ"<sup>(٥)</sup> وَوَاحِدَةً مَجَانًّا" فَعَلَى الْأَوَّلِ تَقَعُ الثُّنَانِ بِثُلُثِي الْأَلْفِ، وَعَلَى الثَّانِي لَا تَقَعَانِ<sup>(٦)</sup>.

وَلَوْ قَالَ: "طَلَّقْتِكِ وَاحِدَةً مَجَانًّا وَثْنَتَيْنِ بِثُلُثِي الْأَلْفِ" أَوْ "ثْنَتَيْنِ مَجَانًّا وَوَاحِدَةً بِثُلُثِ الْأَلْفِ" وَقَعَّ مَا أَوْقَعَهُ مَجَانًّا، وَيُبْنَى مَا بَعْدَهُ<sup>(٧)</sup> عَلَى مَخَالَعَةِ الرَّجْعِيَّةِ إِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا، وَالْجَدِيدُ صِحَّتُهُ، فَعَلَى هَذَا تَقَعُ الثُّنَانِ بِثُلُثِي الْأَلْفِ، وَعَلَى الْقَدِيمِ يَقَعَانِ بِلَا عَوْضٍ؛ لِأَنَّ خُلْعَ الرَّجْعِيَّةِ عَلَى هَذَا كَالسَّفِيهِةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَدْخُولًا بِهَا؛ بَأْتَتْ بِهَا أَوْقَعَهُ مَجَانًّا فَلَا يَقَعُ مَا بَعْدَهُ<sup>(٨)</sup>.

(١) في نسخة: (ز) [قالت] والمثبت من نسخة (د) والشرح الكبير: ٤٥٣/٨ روضة الطالبين: ٧١٨/٥.

(٢) في نسخة: (د) زيادة [به] في هذا الموضع.

(٣) في نسخة: (ز) [مكن من تأويله]، وفي نسخة (د): [أمكن من تأويله]، وفي (م) [مكن تأويله] والمثبت من روضة الطالبين: ٧١٨/٥ فهو أقرب للسياق. ويؤيده أيضا ما في الشرح الكبير قال الرافعي: [ورواية الأئمة إن أمكن تأويلها على هذه الصورة فليفعل]. الشرح الكبير: ٤٥٤/٨.

(٤) انظر: نهاية المطلب: ٤٠٠/١٣ الوسيط: ٣٤٦/٥ الشرح الكبير: ٤٥٤/٨ روضة الطالبين: ٧١٨/٥.

(٥) [ثنتين بألف] ساقطة من نسخة: (د).

(٦) انظر: نهاية المطلب: ٤٠٠/١٣ التهذيب: ٥٧٠/٥ الشرح الكبير: ٤٥٤/٨ روضة الطالبين: ٧١٨/٥.

(٧) في نسخة: (د) [على ما تقدم].

(٨) انظر: نهاية المطلب: ٤٠٠/١٣ الوسيط: ٣٤٦/٥ الشرح الكبير: ٤٥٤/٨ روضة الطالبين: ٧١٨/٥.

وَلَوْ قَالَ: "طَلَّقْتِكِ وَاحِدَةً مَجَانًّا وَثُتَيْنِ بِالْأَلْفِ"، فَفِي "التَّهْذِيبِ": إِنَّهُ [إِنْ] <sup>(١)</sup> كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَعَتِ الْأُولَى مَجَانًّا، وَالثَّانِيَانِ بِثُلْثِي الْأَلْفِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ تَمَامَ الْأَلْفِ وَإِنْ حَصَلَ غَرَضُهَا، وَالْإِشْكَالُ الَّذِي أوردَهُ الْإِمَامُ يَعُودُ هُنَا <sup>(٢)</sup>.  
وَفِي "التَّهْذِيبِ" أَيضًا: (أَنَّهُ لَوْ قَالَ: "طَلَّقْتِكِ ثَلَاثًا وَاحِدَةً بِالْأَلْفِ" وَقَعَ الثَّلَاثُ، وَاسْتَحَقَّ ثُلُثَ الْأَلْفِ) <sup>(٣)</sup>، وَيَعُودُ فِيهِ الْإِشْكَالُ.

[إذا سألت واحدة فطلقها ثلاثاً]

فَرَعُ قَالَتْ: "طَلَّقْنِي وَاحِدَةً بِالْأَلْفِ"، / فَقَالَ: "أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا"، وَقَعَ الثَّلَاثُ وَاسْتَحَقَّ الْأَلْفَ، وَهَلِ الْأَلْفُ فِي مُقَابَلَةِ الثَّلَاثِ أَوْ الْوَاحِدَةِ؟ وَجَهَانِ، ظَاهِرُ النَّصِّ <sup>(٤)</sup> / ١١٤ أ ثَانِيهِمَا <sup>(٥)</sup>، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْخِلَافِ فَائِدَةٌ حُكْمِيَّةٌ <sup>(٦)</sup>.

وَلَوْ قَالَ: "بِعْنِي هَذَا الْعَبْدَ بِالْأَلْفِ"، فَقَالَ: "بِعْتَكُهُ مَعَ هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ بِالْأَلْفِ" فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ عَلَى الصَّحِيحِ <sup>(٧)</sup>، وَقِيلَ يَصِحُّ الْبَيْعُ فِي الْجَمِيعِ، وَقِيلَ يَصِحُّ فِي الْعَبْدِ

(١) ساقطة من نسخة: (ز)، والمثبت من نسختي: (د، م)، ومن الشرح الكبير: ٤٥٣ / ٨ وروضة الطالبين: ٧١٨ / ٥.

(٢) التهذيب: ٥٧٠ / ٥ وانظر: نهاية المطلب: ٤٠٠ / ١٣ / الشرح الكبير: ٤٥٣ / ٨ روضة الطالبين: ٧١٨ / ٥ المطلب العالي: (٢٠) / لوح ٩ / أ.

(٣) التهذيب: ٥٧٠ / ٥ وانظر: الشرح الكبير: ٤٥٤ / ٨ روضة الطالبين: ٧١٩ / ٥.

(٤) يشير هنا إلى قول الشافعي في الأم: (ولو قالت: طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا كانت له الألف، وكان متطوعا بالثنتين اللتين زادهما).

الأم: ٢٠٤ / ٥.

(٥) انظر: نهاية المطلب: ٤٠٢ / ١٣ الوسيط: ٣٤٧ / ٥ حلية العلماء: ٥٦٦ / ٦ الشرح الكبير: ٤٥٥ / ٨ روضة الطالبين: ٧١٩ / ٥.

(٦) قال الرافعي: (والفرق أن البيع معاوضة محضة، والخلع شبيه بالجعالة، فيحتمل فيه ما لا يتمل في البيع...)، الشرح الكبير: ٤٥٥ / ٨.

\* والوجهان الآخران عن الحناطي وغيره، ذكرهما الرافعي في الشرح الكبير: ٤٥٥ / ٨.

المسؤول خاصة<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ أَعَادَ فِي الْجَوَابِ ذَكَرَ الْأَلْفِ فَقَالَ: "طَلَّقْتِكِ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ" فَهَلْ تَقَعُ الثَّلَاثُ بِأَلْفٍ؟ أَمْ الثَّلَاثُ بِثُلْثِ الْأَلْفِ، أَمْ وَاحِدَةٌ بِثُلْثِ الْأَلْفِ وَلَا تَقَعُ الْأُخْرَيَانِ، أَمْ لَا يَقَعُ شَيْءٌ، فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ:

أَصْحُهَا: الْأَوَّلُ<sup>(١)</sup>، وَيَنْبَغِي طَرْدُ هَذِهِ الْأَوْجُهُ فِيهَا إِذَا لَمْ يُعَدَّ ذَكَرَ الْأَلْفِ.

/ وَلَوْ قَالَتْ: "طَلَّقْنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ" فَقَالَ: "أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَيْنِ" فِقِيَاسُ مَا ز/ ٢١٠ أ  
تَقَدَّمَ، أَنَّهُ تَقَعُ الطَّلَقَتَانِ وَيَسْتَحِقُّ الْأَلْفَ، وَفِيهِ احْتِمَالٌ لِلِإِمَامِ إِذَا لَمْ تَحْصُلِ الْبَيْنُونَةُ الْكُبْرَى فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا<sup>(١)</sup>.

[إذا طلبت واحدة  
بألف فطلق بياثة]

قَالَ: (وَلَوْ طَلَبْتَ طَلْقَةً بِأَلْفٍ، فَطَلَّقَ بِيَاثَةً وَقَعَّ بِيَاثَةً، وَقِيلَ: بِأَلْفٍ، وَقِيلَ: لَا يَقَعُ)<sup>(١)</sup> وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْحَدَّادِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ قَادِرٌ عَلَى الطَّلَاقِ بِغَيْرِ عَوْضٍ، فَأَوْلَى أَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ بِبَعْضِ الْعَوْضِ الْمَبْدُولِ وَقَدْ رَضِيَ بِهِ<sup>(١)</sup>، فَلَا / م/ ١١٥ أ  
تَجِبُ لَهُ زِيَادَةٌ عَلَيْهِ، وَوَجْهُ الثَّانِي؛ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى قَبُولِ الْأَلْفِ، بَلْ يَكْفِي أَنْ يُطَلَّقَهَا،

(١) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٥٥ روضة الطالبين: ٥/ ٧١٩.

(٢) ذهب إليه معظم الأصحاب، وقال الرافعي: (إنه الأظهر)، وصححه النووي.

انظر: نهاية المطلب: ١٣/ ٤٠٣ الوسيط: ٥/ ٣٤٧ التهذيب: ٥/ ٥٧١٥٧٠ الشرح الكبير: ٨/ ٤٥٦،  
٤٥٥ روضة الطالبين: ٥/ ٧١٩.

(٣) انظر: نهاية المطلب: ١٣/ ٤٠٣ - ٤٠٤ الشرح الكبير: ٨/ ٤٥٥ - ٤٥٦ روضة الطالبين: ٥/ ٧١٩ -  
٧٢٠.

(٤) منهاج الطالبين: ٤١١ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٥.

(٥) ذكره الرافعي والنووي عنه.

الشرح الكبير: ٨/ ٤٥٦ - ٤٥٧ روضة الطالبين: ٥/ ٧٢٠.

(٦) [به] ساقطة من نسخة: (د).



أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: "أَنْتِ طَالِقٌ" كَفَى وَاسْتَحَقَّ الْأَلْفَ، فَيَعْمَلُ ذَلِكَ وَيَلْغُو قَوْلَهُ: بِبِائَةٍ<sup>(١)</sup>.

وَفِي الْبَيْعِ لَوْ قَالَ: "بِعْنِي بِالْأَلْفِ" فَبَاعَهُ بِبِائَةٍ، ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ<sup>(٢)</sup> اِحْتِمَالَيْنِ<sup>(٣)</sup>، أَحَدُهُمَا: يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا، وَأَظْهَرُهُمَا الْمَنْعُ.

وَلَوْ قَالَ: "بِعْنِي هُوَ لَاءِ الْعَبِيدِ الثَّلَاثَةِ بِالْأَلْفِ" فَقَالَ: "بِعْتِكَ هَذَا الْوَاحِدَ بِثُلُثِ الْأَلْفِ" لَمْ يَصِحَّ، وَوَجْهُ الثَّلَاثِ أَنَّ الْجَوَابَ لَمْ يُؤَافِقِ الْخِطَابَ، فَأَشْبَهَهُ مَا إِذَا قَالَ: "أَنْتِ طَالِقٌ بِالْأَلْفِ" فَقَبِلَتْ بِبِائَةٍ لَا يَقَعُ<sup>(٤)</sup>.

[إذا سألت الطلاق  
على دراهم فطلق  
على دنانير]

فَرُوعٌ: قَالَتْ: "طَلَّقْنِي عَلَى كَذَا دِرْهَمٍ"، فَطَلَّقَهَا عَلَى دَنَانِيرٍ كَانَ مُبْتَدَأًا بِكَلَامِهِ؛ فَيَنْظُرُ أَيَّتُصَلُّ بِهِ قَبُولٌ أَمْ لَا؟<sup>(٥)</sup>

وَلَوْ قَالَتْ: "طَلَّقْنِي وَاحِدَةً بِالْأَلْفِ" فَقَالَ: "أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ" رُوجِعَ، فَإِنْ قَالَ: "أَرَدْتُ مُقَابَلَةَ الْأُولَى بِالْأَلْفِ"، وَقَعَتِ الْأُولَى بِالْأَلْفِ وَلَمْ تَقَعِ الْأُخْرَيَانِ، وَإِنْ قَالَ: "أَرَدْتُ الثَّانِيَةَ بِالْأَلْفِ" وَقَعَتِ الْأُولَى رَجْعِيَّةً، وَيَجِيءُ فِي الثَّانِيَةِ الْقَوْلَانِ فِي خُلْعِ الرَّجْعِيَّةِ<sup>(٦)</sup>، فَإِنْ صَحَّحْنَاهُ لَعَتِ الثَّلَاثَةُ، وَإِلَّا فَلَا، وَإِنْ قَالَ: "أَرَدْتُ الثَّلَاثَةَ" وَقَعَتِ الْأُولَيَانِ بِلَا عَوْضٍ، وَفِي الثَّلَاثَةِ الْخِلَافُ، وَإِنْ قَالَ: "أَرَدْتُ مُقَابَلَةَ الْجَمِيعِ"

(١) انظر: الشرح الكبير: ٤٥٦-٤٥٧ / ٨ روضة الطالبين: ٥ / ٧٢٠ المطلب العالي: ٣٢٨ / أ.

(٢) قوله: [غيره] ساقطة من نسخة: (د).

(٣) ذكرهما عنه الرافعي وغيره. انظر: الشرح الكبير: ٤٥٧ / ٨.

(٤) انظر: الشرح الكبير: ٤٥٧ / ٨ روضة الطالبين: ٥ / ٧٢٠ المطلب العالي: ٣٢٨ / أخبارا الزوايا: ١٩٦.

(٥) الشرح الكبير: ٤٥٧ / ٨ روضة الطالبين: ٥ / ٧٢٠ المطلب العالي: ٣٢٨ / أ.

(٦) والأظهر صحة خلع الرجعية، قاله النووي.

انظر: روضة الطالبين: ١٩٧ / ٦.

بِالْأَلْفِ " وَقَعَتِ الْأُولَى بِثُلْثِ الْأَلْفِ وَلَعَتِ الْأُخْرَيَانَ (١).

وَذَكَرَ صَاحِبُ " الْمُهَدَّبِ " / مثل هذا التّفصِيلِ فِيمَا إِذَا ابْتَدَأَ فَقَالَ: " أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ بِالْفِ "، وَلِيُشْتَرَطَ فِيهِ أَوَّلًا مُقَابَلَةٌ (١) الْقَبُولِ لِلْإِجَابِ.

وَلَوْ قَالَ فِي جَوَابِهَا: " أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ [وَوَطَالِقٌ] (١) وَاحِدَةً (١) بِالْفِ "، انْقَطَعَ احْتِمَالُ مُقَابَلَةِ الْكُلِّ بِالْأَلْفِ، وَالْبَاقِي كَمَا ذَكَرْنَا (١).

وَهَذَا إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَدْخُولًا بِهَا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَدْخُولًا بِهَا، وَأَرَادَ أَنْ يَكُونَ الْأَلْفُ فِي مُقَابَلَةِ غَيْرِ الْأُولَى، بَانَتِ بِالْأُولَى وَلَعَا مَا بَعْدَهَا (١).

وَلَوْ قَالَتْ لَهُ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ إِلَّا طَلَقَةً: " طَلَّقْنِي بِالْفِ " فَقَالَ: " طَلَّقْتِكِ طَلَّقْتَيْنِ: الْأُولَى مِنْهُمَا بِالْفِ، وَالثَّانِيَةُ مَجَانًا " اسْتَحَقَّ الْأَلْفَ، وَإِنْ قَالَ: " الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا بِالْفِ "، وَقَعَتِ الْأُولَى بِلَا عِوَضٍ، وَلَعَتِ الثَّانِيَةُ، وَإِنْ قَالَ: " إِحْدَاهُمَا بِالْفِ " أَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: " طَلَّقْتِكِ طَلَّقْتَيْنِ " سُئِلَ فَإِنْ قَالَ: " أَرَدْتُ الْأُولَى " أَوْ " الثَّانِيَةَ " فَعَلَى

(١) الشرح الكبير: ٤٥٧/٨ وانظر: المهذب: ١٧٦/٢ التهذيب: ٥٧١/٥ البيان: ٥٤/١٠

روضه الطالبين: ٧٢٠/٥.

(٢) في نسخة: (د) [مقارنة].

(٣) هذه الزيادة من نسخة: (م).

(٤) في نسختي: (ز، د)، كرر الناسخ لفظ: [واحدة] مرتين، وفي نسخة: (م) لم تكرر، ويوافق عدم التكرار ما في الشرح الكبير، وروضه الطالبين لذا لم أثبتها.

انظر: الشرح الكبير: ٤٥٧/٨ روضه الطالبين: ٧٢٠/٥.

(٥) انظر: المهذب: ١٧٦/٢ وانظر: الحاوي: ٤٨/١٠ البيان: ٥٤/١٠ نهاية المطلب: ٤٠٦/١٣ حلية

العلماء: ٥٦٨/٦ الشرح الكبير: ٤٥٧/٨ روضه الطالبين: ٧٢٠/٥ المطلب العالي:

٢٠/لوح ١٠/ب.

(٦) انظر: الشرح الكبير: ٤٥٧/٨ روضه الطالبين: ٧٢٠/٥.

مَا ذَكَرْنَا/ وَإِنْ قَالَ: "لَمْ أَنْوَ شَيْئًا" فَفِي اسْتِحْقَاقِهِ الْمَالِ، وَجَهَانِ: أَصْحُهُمْ: نَعَمْ؛ ز/ ٢١٠ ب  
 لِمُطَابَقَةِ الْجَوَابِ السُّؤَالِ.

وَلَوْ أَعَادَ ذَكَرَ الْمَالِ فَقَالَ: "طَلَّقْتُكَ طَلْقَتَيْنِ بِأَلْفٍ: فَهَلْ يَسْتَحِقُّ خَمْسِمِائَةَ عَمَلًا  
 بِالتَّوْزِيْعِ؛ أَمْ" (١) أَلْفًا لِحُصُولِ الْبَيْنُونَةِ الْكُبْرَى؟ وَجَهَانِ: [أَصْحُهُمْ] (١) الثَّانِي وَبِهِ قَالَ  
 أَبُو زَيْدٍ (١).

فَرَعُ: لَوْ لَمْ يَمْلِكِ إِلَّا طَلَقَةً فَقَالَتْ: "طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ، طَلَقَةً أَحْرَمٌ بِهَا فِي  
 الْحَالِ، وَطَلَقَتَانِ تَقَعَانِ عَلَيَّ إِذَا نَكَحْتَنِي بَعْدَ زَوْجٍ"، أَوْ "تَكُونَانِ فِي ذِمَّتِكَ تُجْزُهُمَا  
 حِينْتَيْدٍ" (١)، فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا، وَقَعَتِ الْوَاحِدَةَ، وَلَعَا كَلَامُهَا فِي الْأَخْرِيَيْنِ، ثُمَّ النَّصُّ فِي  
 الْمُخْتَصَرِ: أَنَّ لِلزَّوْجِ مَهْرَ الْمِثْلِ (١).

[إذا سألت ثلاثا  
 وهو لا يملك  
 إلا واحدة فطلق  
 ثلاثا]

(١) في هذا الموضع زيادة: [لا]، في جميع النسخ، ولا وجه لها.

(٢) لم ترد هذه الكلمة في نسخ المخطوط، وزدتها من روضة الطالبين: ٥/ ٧٢٠ فقد نقل المؤلف العبارة  
 بنصها.

(٣) نسبه الرافعي إلى الشيخ أبي علي، والأول عن صاحب التلخيص، وهذا الكلام غير مستقيم في الشرح  
 الكبير المطبوع.

الشرح الكبير: ٨/ ٤٥٧-٤٥٨ فتح العزيز (المحقق: ص ٥٤٤)، وانظر: روضة الطالبين: ٥/ ٧٢٠-  
 ٧٢١.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله، أبو زيد المروزي الفاشاني، نسبة إلى قرية من قرى مرو، ولد  
 سنة: ٣٠١هـ قال الحاكم: (كان من أحفظ الناس لمذهب الشافعي)، توفي سنة: ٣٧١هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣/ ٧١ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ١٤٤ شذرات  
 الذهب: ٣/ ٧٦.

(٥) قوله: [حينئذ] ساقطة من نسخة: (د).

(٦) مختصر المزني: ١/ ١٨٩ وانظر: الأم: ٥/ ٢٠٤.

وَلِلْأَصْحَابِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، طَرِيقَانِ:  
أَحَدُهُمَا: هَذَا.

وَأَصْحُهُمَا: عَلَى قَوَائِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ<sup>(١)</sup> لِلْجَمْعِ<sup>(٢)</sup> بَيْنَ مَمْلُوكٍ وَغَيْرِهِ، فَإِنْ أَبْطَلْنَا فَلَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ، [وَإِنْ صَحَّحْنَا، فَلَهَا الْخِيَارُ فِي الْعَوْضِ لِتَبْعِيضِ مَقْصُودِهَا، فَإِنْ فَسَخْتِ، فَلَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ] <sup>(٣)</sup> وَإِنْ أَجَارَتْ، فَهَلْ يُجْمِزُ بِكُلِّ<sup>(٤)</sup> الْأَلْفِ، أَمْ بِثُلُثِهِ؟ عَمَلًا بِالتَّقْسِيطِ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ بِالْفَسْخِ يَدْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَالطَّلَاقُ هُنَا لَا مَدْفَعَ لَهُ، فَيَبْعُدُ الزَّامُهَا لَوَاحِدَةٍ بِمَا التَّرَمَّتْهُ لِالثَّلَاثِ<sup>(٥)</sup>.

فَرُعُ: قَالَتْ: "طَلَّقَنِي نِصْفَ طَلْقَةِ بِالْفِ" أَوْ "طَلَّقَ نِصْفِي" أَوْ "يَدِي" أَوْ  
[تبع — يرض  
العط — طلاق]

"رِجْلِي بِالْفِ" فَأَجَابَهَا بِذَلِكَ، أَوْ قَالَ ابْتِدَاءً: "طَلَّقْتُكَ نِصْفَ طَلْقَةِ" أَوْ "طَلَّقْتُ"

(١) الصفقة في البيع: مأخوذة من قولك: صفقت له في البيع والبيعة: أي ضربت يدك على يده بالبيعة، وذلك عند وجوب البيع، ثم استعملت الصفقة في العقد.

وصورة تفريق الصفقة: إذا جمع في البيع بين ما يجوز بيعه وبين ما لا يجوز بيعه، كالحر والعبد، وعبده وعبد غيره، ففيه قولان:.

أحدهما: تُفَرَّقُ الصفقة، فيبطل البيع فيما لا يجوز، ويصح فيما يجوز، وهو الصحيح عند الجمهور. والقول الثاني: أن الصفقة لا تُفَرَّقُ فيبطل العقد فيها.

قال النووي: (تفريق الصفقة باب مهم، يكثُرُ تكررُه والحاجة إليه والفتاوى فيه).

تهذيب الأسماء واللغات: ١/٤ وانظر: المصباح المنير: ٥/٢٣٢ الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: ١/١٠١ المذهب: ١/٢٦٩ المجموع: ٩/٣٦٥٣٦٣.

(٢) في نسخة: (د) [الجمع].

(٣) مابين المعقوفتين ساقط من نسختي: (ز، د).

(٤) [بكل] ساقطة من نسخة: (د).

(٥) انظر: الحاوي: ١٠/٥٠ المذهب: ٢/٧٥ البيان: ١٠/٥٣ نهاية المطلب: ١٣/٤٠٨ التهذيب: ٥/٥٧١ حلية العلماء: ٦/٥٦٧ الشرح الكبير: ٨/٤٥٨ روضة الطالبين: ٥/٧٢١.

نَصَفَكَ بِأَلْفٍ" فَقَبِلَتْ، فَلَا يَخْفَى أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ مُكَمَّلًا، وَكَذَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ بِلَفْظِ  
الْخُلْعِ وَجَعَلْنَاهُ طَلَاقًا، ثُمَّ الْوَاجِبُ فِي هَذِهِ الصُّورِ مَهْرُ الْمِثْلِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِفَسَادِ  
صِيغَةِ الْمَعَاوِضَةِ.

وَلِهَذَا لَوْ قَالَ: "بِعْتِكَ هَذَا نِصْفَ بَيْعَةٍ"، أَوْ "بِعْتُهُ لِنِصْفِكَ"، أَوْ "لِيَدِكَ"، لَمْ

يَصِحَّ الْبَيْعُ، وَإِذَا فَسَدَتِ الصَّيغَةُ تَعَيَّنَ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ الْخِلَافُ فِي الرَّجُوعِ / م/ ١١٥ أ  
إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، أَوْ بَدَلِ الْمُسَمَّى إِذَا كَانَ الْفَسَادُ فِي الْمُسَمَّى، وَحَكَى الْإِمَامُ/ وَاخْتَارَهُ: أَنَّهُ  
يَجِبُ الْمُسَمَّى؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ كَمَّلَ ذَلِكَ فَصَارَ كَتَكْمِيلِهَا<sup>(١)</sup>.

[تعليق الخلع  
بالمستقبل]

قَالَ: (وَلَوْ قَالَتْ: طَلَّقْتَنِي غَدًا بِأَلْفٍ، فَطَلَّقَ غَدًا أَوْ قَبْلَهُ بَأْتَتْ بِمَهْرٍ مِثْلٍ،  
وَقِيلَ: فِي قَوْلٍ: بِالْمُسَمَّى، وَإِنْ قَالَ: إِذَا دَخَلْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ، فَقَبِلَتْ وَدَخَلَتْ  
طَلَّقَتْ عَلَى الصَّحِيحِ بِالْمُسَمَّى، وَفِي وَجْهِ، أَوْ قَوْلٍ: بِمَهْرٍ مِثْلٍ)<sup>(١)</sup> هَاتَانِ مَسْأَلَتَانِ  
تَشْتَرِكَانِ فِي تَعْلِيْقِ الْخُلْعِ بِمُسْتَقْبَلٍ.

الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ التَّعْلِيْقُ مِنْهَا بِإِضَافَتِهَا الطَّلَاقَ الْمَسْئُولَ إِلَى زَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ  
كَقَوْلِهَا: "طَلَّقْتَنِي غَدًا بِأَلْفٍ" أَوْ "عَلَى أَلْفٍ" أَوْ "وَلَكَ أَلْفٌ عَلَيَّ" أَوْ "إِنْ طَلَّقْتَنِي غَدًا  
فَلَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ"، أَوْ قَالَتْ: "خُذْ هَذَا الْأَلْفَ عَلَيَّ أَنْ تُطَلَّقْتَنِي غَدًا" وَأَخَذَهُ، عَلَيْهِ لَمْ  
يَصِحَّ، وَلَمْ يَلْزَمِ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ سَلِمَ فِي الطَّلَاقِ، وَالطَّلَاقُ لَا يَثْبُتُ فِي الذَّمَّةِ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ إِنْ طَلَّقَهَا فِي الْغَدِ، أَوْ قَبْلَ مَجِيئِهِ وَقَعَ الطَّلَاقُ بَأْتْنَا وَلَزِمَ الْمَالُ، أَمَّا فِي الْغَدِ  
فَلِحُصُولِ مَقْصُودِهَا، وَأَمَّا قَبْلَهُ فَقَدْ زَادَ، كَمَا لَوْ قَالَتْ: "طَلَّقْتَنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ"

(١) فِي نَسْخَةِ: (د) [كَتَمَلْتَهَا].

(٢) انظر: نهاية المطلب: ١٣/ ٤٤١ الوسيط: ٥/ ٣٤٨ الشرح الكبير: ٨/ ٤٥٧-٤٥٨ روضة الطالبين:  
٥/ ٧٢١-٧٢٢ المطلب العالي: ٢٠/ لوح ١٠/ ب.

(٣) منهاج الطالبين: ٤١١ وانظر: المحرر للرافعي: ٣٢٥.

(٤) انظر: الوسيط: ٥/ ٣٤٩ التهذيب: ٥/ ٥٧٢ الشرح الكبير: ٨/ ٤٥٩ روضة الطالبين: ٥/ ٧٢٢.

فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَلَوْ قَالَ: "أَرَدْتُ / الْإِبْتِدَاءَ" صُدِّقَ بِبَيْمِنِهِ وَلَهُ الرَّجْعَةُ، وَفِي الْمَالِ ١٢١١/ز  
الَّذِي يَلْزُمُهَا إِذَا حَصَلَتِ الْبَيْنُونَةُ طَرِيقَانِ<sup>(١)</sup>:

الْمَذْهَبُ الْمَنْصُوصُ: مَهْرُ الْمِثْلِ.

وَالثَّانِي: قَوْلَانِ، ثَانِيهِمَا: الْمُسَمَّى، كَالْقَوْلَيْنِ فِيمَا إِذَا خَالَعَ عَلَى مَعْصُوبٍ فِي  
قَوْلٍ: مَهْرُ الْمِثْلِ، وَفِي الثَّانِي: بَدَلُ الْمَذْكُورِ<sup>(٢)</sup>.

وَرَدَّ بَأَنَّ الْقَوْلَيْنِ: إِذَا كَانَ الْفَسَادُ لِمَعْنَى فِي الْمُسَمَّى، وَهُنَا؛ لِأَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى  
شَرْطِ الْمَالِ فِي الْحَالِ مَعَ تَأْخُرِ الطَّلَاقِ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الْخُلْعِ، فَالْفَسَادُ مِنْ جِهَةِ  
الصَّيْغَةِ؛ وَلِأَنَّهُ خُلِعَ دَخَلَهُ شَرْطُ الطَّلَاقِ الْمُثَبَّتِ فِي الذِّمَّةِ، فَإِذَا فَسَدَ الشَّرْطُ فَسَدَ مِنْ  
الْعَوَاضِ مَا يُقَابَلُهُ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَبَقِيَ الْبَاقِي مَجْهُولًا، وَفِي الْمَجْهُولِ يَتَعَيَّنُ مَهْرُ  
الْمِثْلِ<sup>(٣)</sup>.

وَهَلْ يُفَرَّقُ بَيْنَ أَنْ يُطَلَّقَهَا عَالِمًا بِبُطْلَانِ مَا جَرَى أَوْ جَاهِلًا؟ قَالَ الْقَاضِي  
حُسَيْنٌ<sup>(٤)</sup> وَالْبَغَوِيُّ<sup>(٥)</sup>: يُفَرَّقُ، فَلَا يَلْزُمُهَا شَيْءٌ إِذَا عَلِمَ، بَلْ يَقَعُ رَجْعِيًّا<sup>(٦)</sup>، وَضَعَّفَهُ  
الْإِمَامُ<sup>(٧)</sup> وَاسْتَشْهَدَ بِالْخُلْعِ عَلَى الْحَمْرِ وَسَائِرِ الْأَعْوَاضِ الْفَاسِدَةِ، وَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ

(١) حكاهما القاضي أبو الطيب وغيره، قاله الرافعي. الشرح الكبير: ٤٥٩/٨.

(٢) انظر: روضة الطالبين: ٧٢٢/٥ الشرح الكبير: ٤٥٩/٨.

(٣) انظر: الشرح الكبير: ٤٦٠/٨ نهاية المطلب: ٤٣٥/١٣.

(٤) نقله عنه الرافعي في الشرح الكبير: ٤٦٠/٨.

(٥) في التهذيب: ٥٧٢/٥.

(٦) تتمه كلام البغوي: (... وإن كان جاهلاً وطلقها على ذلك العوض، وقع بائناً وعليها مهر المثل).

التهذيب: ٥٧٢/٥.

(٧) في نهاية المطلب: ٤٣٦/١٣.

مُضِي الغَدِ نَفَذَ رَجْعِيًّا، فَإِنْ ذَكَرَ مَا لَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَبُولِ<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ قَالَتْ: "لَكَ أَلْفٌ إِنْ طَلَّقْتَنِي فِي هَذَا الشَّهْرِ، وَلَمْ تُؤَخَّرْ تَطْلِيقِي عَنْهُ"، أَوْ  
"خُذْ هَذَا الأَلْفَ عَلَى أَنْ تُطَلِّقَنِي فِي هَذَا الشَّهْرِ مَتَى شِئْتَ"، فَهَذَا إِثْبَاتُ طَلَاقٍ فِي  
الذِّمَّةِ، وَتَأْجِيلٌ بِأَجَلٍ مَجْهُولٍ، فَأَوْلَى أَلَّا يَصِحَّ، فَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ مُضِيِّ الشَّهْرِ كَانَ  
مُبْتَدَأً، وَإِنْ طَلَّقَهَا فِي الشَّهْرِ فَقَدْ أَسْعَفَهَا بِسُؤَالِهَا فَيَقَعُ بَائِنًا، وَفِي المَالِ الوَاجِبِ  
الطَّرِيقَانِ، وَلَا يُشْتَرَطُ وُقُوعُ الطَّلَاقِ فِي المَجْلِسِ<sup>(٢)</sup>.

وَفِيمَا إِذَا قَالَتْ: "مَتَى طَلَّقْتَنِي فَلَكَ أَلْفٌ"، يُشْتَرَطُ وُقُوعُ التَّطْلِيقِ فِي المَجْلِسِ؛  
لَأَنَّ قَرِينَةَ العِوَضِيَّةِ / عَارَضَتْ عُمُومَ "مَتَى"، فَخَصَّصْنَاهَا بِالقَرِينَةِ وَاشْتَرَطْنَا  
المَجْلِسَ عَلَى قَاعِدَةِ المَعَاوَضَاتِ، وَهُنَا صَرَّحَتْ بِالتَّخْيِيرِ<sup>(٣)</sup> وَجَوَازِ التَّأخِيرِ،  
فَتَقَاعَدَتِ القَرِينَةُ عَنِ مُقَاوَمَةِ الصَّرِيحِ، وَمِنَ الأَصْحَابِ مَنْ نَقَلَ<sup>(٤)</sup> [جَوَابَ] كُلِّ  
مَسْأَلَةٍ إِلَى أُخْتِهَا، وَجَعَلَهَا عَلَى قَوْلَيْنِ أَوْ وَجْهَيْنِ، وَسَوَّى بَيْنَهُمَا، وَهَذِهِ التَّسْوِيَةُ فِي  
اشْتِرَاطِ التَّعْجِيلِ وَعَدَمِهِ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ المَسْمَى صَحيحٌ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ<sup>(٥)</sup>.

وَلَوْ قَالَتْ: "طَلَّقْتَنِي بِأَلْفٍ طَلَاقًا يَمْتَدُّ تَحْرِيمُهُ إِلَى شَهْرٍ، ثُمَّ أَكُونُ فِي نِكَاحِكَ  
حَالًا لَكَ" فَطَلَّقَهَا كَذَلِكَ بَطْلَ الشَّرْطِ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ مُؤَبَّدًا، وَفِي المَالِ الوَاجِبِ

(١) انظر: الشرح الكبير: ٤٥٩/٨ - ٤٦٠ - روضة الطالبين: ٧٢٢/٥.

(٢) انظر: نهاية المطلب: ٤٣٥/١٣ - الوسيط: ٣٤٩/٥ - التهذيب: ٥٧٢/٥ - الشرح الكبير: ٤٦٠/٨ -  
روضة الطالبين: ٧٢٢/٥.

(٣) في نسخة: (د) [التأخير].

(٤) [نقل] ساقطة من نسخة: (د).

(٥) في نسختي: (ز، م) [جواز]، وهو خطأ، والمثبت من نسخة: (د)، وهو موافق لما في نهاية المطلب:  
٤٣٨/١٣ والشرح الكبير: ٤٦٠/٨.

(٦) انظر: نهاية المطلب: ٤٣٧/١٣ - الشرح الكبير: ٤٦٠/٨ - روضة الطالبين: ٧٢٢/٥.

الطَّرِيقَانِ<sup>(١)</sup>، وَطَرِيقَةُ الْقَطْعِ هُنَا أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ فَاسِدٌ بِحُكْمِ الشَّرْعِ، وَلَا يُمَكِّنُ  
الْوَفَاءُ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

[ إذا عطلت الزوج  
المطالقة بطلت  
وذكر عوضها ]

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا كَانَ التَّعْلِيقُ مِنَ الزَّوْجِ، بِأَنْ عَلَّقَ طَلَّاقَهَا بِصِفَةٍ وَذَكَرَ  
عَوَضًا فَقَالَ: "طَلَّقْتُكَ إِذَا جَاءَ الْعَدُّ"، أَوْ "رَأْسِ الشَّهْرِ"، أَوْ "إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ عَلَى  
أَلْفٍ" فَقَبِلَتْ، أَوْ سَأَلَتِ الْمَرْأَةُ أَوَّلًا فَقَالَتْ: "عَلَّقْتُ طَلَّاقِي بِرَأْسِ الشَّهْرِ"، أَوْ  
"بِدُخُولِ الدَّارِ عَلَى أَلْفٍ" فَعَلَّقَتْ، فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَقُوعُ / الطَّلَاقِ عِنْدَ وُجُودِ الْمُعَلَّقِ  
عَلَيْهِ عَلَى قِيَاسِ التَّعْلِيقَاتِ.

ز/ ٢١١ ب

وَقِيلَ لَا يَقَعُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْمَعَاوِضَةَ لَا تَقْبَلُ التَّعْلِيقَ فَمَنْعَ ثُبُوتِ الْمَالِ، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتِ  
الْمَالُ لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ؛ فَإِنَّهُ مَرْبُوطٌ بِهِ، وَإِذَا قُنْنَا بِالْمَذْهَبِ فَيُشْتَرَطُ / الْقَبُولُ عَلَى  
الِاتِّصَالِ<sup>(٢)</sup>.

م/ ١١٦ أ

وَعَنِ الْقَفَّالِ احْتِمَالُ وَجْهِ آخَرَ<sup>(١)</sup>: أُمَّتًا بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ تَقْبَلَ فِي الْحَالِ، وَأَنْ تَقْبَلَ

(١) أحدهما: القطع، أي قولاً واحداً، وهو مهر المثل، والثاني: الخلاف في المسألة على قولين، مهر المثل أو  
المسمى، قال الرملي: (قال تاج الدين السبكي والإسنوي والزرکشي: الغالب في المسألة ذات  
الطريقتين أن يكون المصحح ما يوافق طريقة القطع).

حاشية الرملي: ٣/ ١٣٩ وانظر: الحاوي: ١٠/ ٧٤.

(٢) انظر: الحاوي: ١٠/ ٧٤ نهاية المطلب: ١٣/ ٤٤١ الشرح الكبير: ٨/ ٤٦٠-٤٦١ روضة الطالبين:

٥/ ٧٢٣ المطلب العالي: ٢٠/ لوح ١١/ أ.

(٣) عزاه إمام الحرمين إلى القاضي حسين وضعفه.

انظر: نهاية المطلب: ١٣/ ٤٣٩.

(٤) انظر: الحاوي: ١٠/ ٧٥ البيان: ١٠/ ٢٣ نهاية المطلب: ١٣/ ٤٣٩ الوسيط: ٥/ ٣٤٩ المهذب:

٢/ ٧٣ حلية العلماء: ٦/ ٥٥٣ التهذيب: ٥/ ٥٧٢ الشرح الكبير: ٨/ ٤٦١ روضة الطالبين: ٥/ ٧٢٣

المطلب العالي: ٢٠/ لوح ١١/ أ.

(٥) ذكر هذا الوجه عنه الرافي والنووي.

انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٦١ روضة الطالبين: ٥/ ٧٢٣.



عِنْدَ وُجُودِ [الصَّفَةِ] <sup>(١)</sup>.

وَقَوْلِ الْمُنْهَاجِ وَالْمَحَرَّرِ <sup>(١)</sup>: "فَقَبِلْتُ" بِفَاءِ التَّعْقِيبِ، إِشَارَةً إِلَى اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ فِي الْحَالِ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، خِلَافًا لِمَا قَالَهُ الْقَفَّالُ مِنَ الْإِحْتِمَالِ.

ثُمَّ الْوَاجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ أَوِ الْمُسَمَّى فِيهِ قَوْلَانِ، أَوْ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: وَيُنْسَبُ إِلَى رِوَايَةِ الرَّبِيعِ، أَنَّ الْوَاجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الْمَعَاوِضَاتِ لَا يَجُوزُ تَعْلِيقُهَا، فَيُؤْتَرُ التَّعْلِيقُ فِي فَسَادِ الْعَوْضِ وَإِنْ لَمْ يُؤْتَرُ فِي الطَّلَاقِ لِقَوْتِهِ وَقَبُولِهِ التَّعْلِيقَ، وَإِذَا فَسَدَ الْعَوْضُ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَقَدْ رَجَّحَ بَعْضُهُمْ هَذَا <sup>(١)</sup>.

وَالثَّانِي: وَإِلَى تَرْجِيحِهِ مَيْلُ الْأَكْثَرِينَ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِنَّهُ الصَّحِيحُ <sup>(١)</sup>، أَنَّ الْوَاجِبَ الْمُسَمَّى، وَيَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ عَنِ الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ كَمَا يَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ عَنِ الطَّلَاقِ الْمُنْجَزِ، وَيَجْرِي الْخِلَافُ إِذَا قَالَتْ: "إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَطَلَّقْنِي وَلَكَ أَلْفٌ" فَطَلَّقَهَا عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ إِجَابَةً لَهَا.

وَعَنِ الْقَفَّالِ وَجْهٌ فَارِقٌ <sup>(١)</sup> بَيْنَ أَنْ يَتَدَيَّ الزَّوْجُ فَيُعْلَقَ الطَّلَاقُ عَلَى صِفَةِ بَعْوَضٍ، وَبَيْنَ أَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ التَّعْلِيقَ بِعَوْضٍ فَيُجِيبُ، فَإِنْ ابْتَدَأَ / الزَّوْجُ ثَبَتَ

١١٦/د

(١) في نسختي: (ز، م) [الصفقة]، والتصويب من نسخة: (د) والشرح الكبير: ٤٦١ / ٨ وروضة الطالبين: ٧٢٣ / ٥.

(٢) المحرر للرافعي: ٣٢٥.

(٣) انظر: الشرح الكبير: ٤٦١ / ٨ وروضة الطالبين: ٧٢٣ / ٥.

(٤) وهو الأصح عند عند الجمهور، قاله النووي. روضة الطالبين: ٧٢٣ / ٥ وانظر: الشرح الكبير: ٤٦١ / ٨.

(٥) ذكره إمام الحرمين.

نهاية المطلب: ٤٤٠ / ١٠.

المُسَمَّى، وَإِنْ ابْتَدَأَتْ بِالسُّؤَالِ فَالرُّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ<sup>(١)</sup>. وَإِذَا قُلْنَا ثُبُوتُ الْمُسَمَّى، فَمَتَى يَلْزَمُ تَسْلِيمُهُ؟ وَجَهَانِ:

أَحَدُهُمَا: عِنْدَ وُجُودِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: فِي الْحَالِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الصَّبَاغِ<sup>(٢)</sup>، وَظَاهِرُ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ اتِّفَاقُهُمَا عَلَى مِلْكِ الْعَوْضِ فِي الْحَالِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي لُزُومِ التَّسْلِيمِ، وَادَّعَى الْإِمَامُ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ مِلْكِهَا لِنَفْسِهَا بِالطَّلَاقِ، فَإِذَا لَمْ يَقَعْ لَمْ يَمْلِكْ مُقَابَلَهُ، قِيَاسًا عَلَى عُقُودِ الْمَعَاوَضَاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ يَنْتَظِمُ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ بِوُجُوبِ التَّسْلِيمِ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ، وَيُبْنَى عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ هَلْ لَهَا أَنْ تَتَصَرَّفَ فِيهِ بِمَا يُزِيلُ مِلْكَ الْعَيْنِ أَوْ لَا؟ كَقِيمَةِ اللَّقْطَةِ<sup>(٤)</sup> الْمَعْرُوْلَةِ لِلْمَالِكِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا بِذَلِكَ، وَلَكِنْ يَمْتَنِعُ عَلَى الْمُتَلَقِّطِ التَّصَرُّفُ فِيهَا؛ لِتَعَلُّقِ صَاحِبِ اللَّقْطَةِ بِهَا، كَمَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ، وَإِنْ كَانَ كَلَامٌ غَيْرُهُ يُنَازِعُ فِيهِ<sup>(٥)</sup>، نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الرَّفْعَةِ ~ ،

(١) انظر: نهاية المطلب: ١٠/٤٤٠ الشرح الكبير: ٨/٤٦١ روضة الطالبين: ٥/٧٢٣.

(٢) حكاه عنه الراجعي في: الشرح الكبير: ٨/٤٦١ وانظر: المطلب العالي: ١٥/ب.

(٣) نهاية المطلب: ١٠/٤٤٠.

(٤) اللَّقْطَةُ: هِيَ بِضْمِ اللَّامِ، وَفَتْحِ الْقَافِ وَإِسْكَانِهَا، لُغَةٌ: الشَّيْءُ الْمُلْتَقَطُ مِنَ الْأَرْضِ، وَشَرْعًا: مَا وَجَدَ مِنْ حَقِّ مُحْتَرَمٍ غَيْرِ مُحْرَزٍ؛ لَا يَعْرِفُ الْوَاجِدَ مُسْتَحَقَّهُ.

انظر: لسان العرب: ٧/٣٩٢ الإقناع للشربيني: ٢/٣٦٩ حاشية الرملي: ٢/٤٨٧.

(٥) يَخْتَلِفُ حُكْمُ الْإِتِّقَاطِ فِي الْأَمَانَةِ وَالضَّمَانِ بِحَسَبِ قِصْدِ الْآخِذِ، وَلَهُ أَحْوَالٌ: فَإِنْ أَخَذَهَا لِيَحْفَظَهَا أَبَدًا فَهِيَ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ، وَإِنْ أَخَذَهَا لِقِصْدِ الْخِيَانَةِ فَيَكُونُ ضَامِنًا غَاصِبًا، وَإِنْ أَخَذَهَا لِيَعْرِفَهَا سَنَةً وَيَتَمَلَّكُهَا بَعْدَ السَّنَةِ فَهِيَ أَمَانَةٌ فِي السَّنَةِ، وَأَمَّا بَعْدَ السَّنَةِ فَقَدْ قَالَ الْغَزَالِيُّ: إِنَّهَا تَصِيرُ مِضمُونَةً عَلَيْهِ إِذَا كَانَ غَرَمَ التَّمَلُّكِ مَطْرَدًا، وَقَوْلُهُ هَذَا مَبْنِي عَلَى: أَنَّ اللَّقْطَةَ تَمْلِكُ بِمِضْيِ السَّنَةِ، وَحِينَئِذٍ إِذَا تَلَفَتْ، تَلَفَتْ مِنْ ضَمَانِهِ لَا مَحَالَةَ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ بِمِضْيِ السَّنَةِ، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ اخْتِيَارِ، أَوْ لَفْظِ، أَوْ تَصَرُّفِ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الصَّبَاغِ وَالْبَغَوِيُّ.

قَالَ: (وَاتَّفَقَ الْأَصْحَابُ عَلَى أَنَّهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى الرَّجُوعِ بَعْدَ تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَتَقَدُّمِ سُؤْلِهَا<sup>(١)</sup>)، وَكَذَا بَعْدَ تَقَدُّمِ تَعْلِيْقِهِ وَقَبُولِهَا، قَالَ: فَقَدِ انْتَضَمَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ الْمَرْأَةَ فِي صُورَةِ التَّعْلِيْقِ لَمْ تَلْتَزِمْ بَعْدَ مَا لَا، إِذْ لَا مَالَ عَلَيْهَا، وَلَا نَجْدُ سَبِيلًا إِلَى دَفْعِ / مَا سَيَلِزُهَا عِنْدَ وُقُوعِ الطَّلَاقِ، فَكَأَنَّهَا<sup>(٢)</sup> التَّرَمَّتْ أَنْ تَلْتَزِمَ<sup>(٣)</sup>.

وَمَا قَالَهُ تَنْبِيهُ حَسَنٌ، لَكِنْ صَوَابُ الْعِبَارَةِ: أَنَّهَا مُلْتَزِمَةٌ الْآنَ بِسُؤْلِهَا وَتَعْلِيْقِهِ، وَالْمُتَأَخَّرُ اللَّزُومُ لَا الْإِتْرَامَ، فَهِيَ التَّرَمَّتْ لِرُومِهَا لَا أَنْ تَلْتَزِمَ، وَقَدِ التَّرَمَّتْ، لَكِنْ لَا يَلْزِمُهَا حَتَّى يَقَعَ الطَّلَاقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[اختلاع الأجنبي]

قَالَ: (وَيَصِحُّ اخْتِلَاعُ أَجْنَبِيٍّ وَإِنْ كَرِهَتْ الزَّوْجَةُ<sup>(١)</sup>) هَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ<sup>(٢)</sup> خَلَا فَا لِأَبِي نُورٍ<sup>(٣)</sup>، قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَذَكَرَ الْأَيْمَةُ أَنَّ صِحَّةَ الْخُلْعِ مَعَ الْأَجْنَبِيِّ مُفْرَعٌ عَلَى أَنَّ الْخُلْعَ طَلَاقٌ، فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَسْتَقِلُّ بِهِ الزَّوْجُ فَجَازَ أَنْ يَسْأَلَهُ الْأَجْنَبِيُّ عَلَى مَا<sup>(٤)</sup>).

=

انظر: الوسيط: ٢٩١ / ٤ / التهذيب: ٥٥١ / ٤ / الشرح الكبير: ٣٥٩ / ٦ / روضة الطالبين: ٤٠٧ / ٥.

(١) في نسخة: (د) [ونقدر].

(٢) في نسخة: (د) [وكأنها].

(٣) المطلب العالي: لوح ١٥ / ب وانظر: نهاية المطلب: ٤٤١ / ١٣.

(٤) منهاج الطالبين: ٤١١.

(٥) من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة - سوى من قال منهم: إن الخلع فسخ -، وانظر: فتح

القدر: ٢٣٨ / ٤ / الفتاوى الهندية: ٥٠٢ / ١ / الكافي: ٢٧٧ / ١ / شرح الخرشبي لمختصر خليل: ١٢ / ٤

نهاية المطلب: ٤٥٣ / ١٣ / الشرح الكبير: ٤٦٢ / ٨ / روضة الطالبين: ٧٢٤ / ٥ / المغني: ٢٦٩ / ٧

الإصناف: ٨ / ٣٨٩ / مجموع فتاوى ابن تيمية: ٣٠٧ / ٣٢.

(٦) انظر: البيان: ١٤ / ١٠ / المهذب: ٧١ / ٢ / حلية العلماء: ٥٤١ / ٦.

(٧) الشرح الكبير: ٤٦٢ / ٨ / انظر: المهذب: ٧١ / ٢ / التهذيب: ٥٧٤ / ٥ / حلية العلماء: ٥٤١ / ٦ / المطلب

العالي: لوح ١٥ / ب - ١٦ / أ.

فَأَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ فَسَخُ؛ فَالْفَسْخُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ لَا يَنْفَرِدُ بِهِ الرَّجُلُ، فَلَا يَصِحُّ طَلْبُهُ مِنْهُ، وَلَا يَجِيئُ هَذَا الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا سَأَلَهُ الطَّلَاقُ فَأَجَابَ؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ الْحَاصِلَةَ عِنْدَ اسْتِعْمَالِ لَفْظِ الطَّلَاقِ طَلَّاقٌ لَا مُحَالَةَ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي لَفْظِ الْخُلْعِ<sup>(١)</sup>.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الرَّافِعِيُّ يُوَافِقُهُ أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي ثَوْرٍ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْخُلْعَ فَسْخٌ، لَكِنْ نُقِلَ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ أَنَّهُ أَيْضًا يَمْنَعُ خُلْعَ الْأَجْنَبِيِّ وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ، وَيُوَافِقُهُ تَعْلِيلُ صَاحِبِ الْمَهْذَبِ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرِهِ لِأَبِي ثَوْرٍ بِأَنَّ بَدَلَ الْعَوَضِ فِي مُقَابَلَةِ مَا يَحْصُلُ لِغَيْرِهِ سَفَهٌ<sup>(٤)</sup>، وَلِذَلِكَ لَا يُجُوزُ أَنْ يَقُولَ لِغَيْرِهِ: "بِعَ عَبْدِكَ مِنْ فُلَانٍ بِأَلْفٍ عَلَيَّ"، وَالرَّافِعِيُّ لَمْ يَحْكُ قَوْلَ أَبِي ثَوْرٍ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّا إِنْ قُلْنَا: / الْخُلْعُ فَسْخٌ مَنْعَاهُ مَعَ الْأَجْنَبِيِّ إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ<sup>(٥)</sup>، فَالْحَاصِلُ أَنَّا إِنْ قُلْنَا: / الْخُلْعُ فَسْخٌ مَنْعَاهُ مَعَ الْأَجْنَبِيِّ إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ<sup>(٥)</sup>، وَهَذَا الْخِلَافُ مَعْدُودٌ مِنَ الْمَذْهَبِ لَا يَحْتَصُّ بِأَبِي ثَوْرٍ<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ الَّذِي حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ.

(١) الشرح الكبير: ٤٦٢ / ٨ بتصرف يسير وانظر: روضة الطالبين: ٥ / ٧٢٤.

(٢) في نسخة: (د) سقط بمقدار سطر تقريباً من هذا الموضوع إلى قوله: [أبو ثور].

(٣) ٧١ / ٢.

(٤) انظر قول أبي ثور وتعليقه هذا في: الحاوي: ١٠ / ٨٠ المهذب: ٧١ / ٢.

(٥) السَّفَه: ضعف العقل وسوء التصرف، قال أهل اللغة: السفه الجاهل الذي قل عقله، وأصله الخفة وسمي سفهًا لخفة عقله، ولهذا سمي الله تعالى النساء والصبيان سفهاء في قوله تعالى: {ولا تؤتوا السفهاء أموالكم} لجهلهم وخفة عقولهم.

انظر: لمصباح المنير: ١ / ٢٨٠ تحرير ألفاظ التنبيه: ١ / ٢٠٠.

(٦) الشرح الكبير: ٤٦٢ / ٨ روضة الطالبين: ٥ / ٧٢٤.

(٧) انظر: النجم الوهاج: ١٠ / ٤٧٠.

وَأَنَّ قُلْنَا: الْخُلْعُ طَلَاقٌ، أَوْ كَانَ الْجَارِي لَفْظَ الطَّلَاقِ، فَلَا خِلَافَ فِي الْمَذْهَبِ، / وَلَا عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ مَعَ الْأَجْنَبِيِّ<sup>(١)</sup>، إِلَّا أَنَّ صَاحِبَ "الذَّخَائِرِ"<sup>(٢)</sup> حَكَى وَجْهًا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَإِنْ جَعَلْنَاهُ طَلَاقًا، وَأَنَا أَخَافُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ.

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: لَا يَجُوزُ، وَلَمْ يُعِدَّ الْأَصْحَابُ قَوْلَ أَبِي ثَوْرٍ هَذَا وَجْهًا فِي الْمَذْهَبِ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَادَةُ عَدَّ قَوْلَهُ وَجْهًا، لَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ بِخُصُوصِهِ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يُعِدُّ وَجْهًا<sup>(٣)</sup>.

وَذَكَرُوا مِنْ اسْتِدْلَالِهِ أَيْضًا: بِأَنَّ الْخُلْعَ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ يُمْلِكُ بِهِ الْبُضْعُ، وَالْبُضْعُ لَا يَمْلِكُهُ بِالْعِوَضِ إِلَّا زَوْجٌ بِنِكَاحٍ أَوْ زَوْجَةٌ بِخُلْعٍ<sup>(٤)</sup>.

وَأَجَابُوا عَنْ قِيَاسِهِ عَلَى الْبَيْعِ، بِأَنَّ مَقْصُودَ الْبَيْعِ تَمَلُّكُ الْمَيْعِ فَلَا يَصِحُّ لِغَيْرِ مُتَمَلِّكٍ، وَمَقْصُودُ الْخُلْعِ إِزَالَةُ مَلِكِ الزَّوْجِ، كَمَا يُزَالُ بِالطَّلَاقِ الْمُجَرَّدِ إِلَى غَيْرِ مُتَمَلِّكٍ<sup>(٥)</sup>، عَلَى أَنَّهُ حُكْمِيٌّ عَنِ "الدَّارَكِيِّ"<sup>(٦)</sup> لَوْ قَالَ: "بِعَ عَبْدَكَ مِنْ فُلَانٍ بِكَذَا،

(١) انظر: روضة الطالبين: ٥ / ٧٢٤.

(٢) المطلب العالي: ٢٠ لوح ١٦ / أ.

(٣) الذخائر: لأبي المعالي مجلي بن جميع المخزومي، المتوفى سنة: ٥٥٠ هـ وهو كتاب مبسوط جمع من المذهب شيئاً كثيراً، وفيه نقل غريب ربما لا يوجد في غيره، وهو من الكتب المعتمدة المرغوب فيها.

انظر: وفيات الأعيان: ٤ / ١٥٤ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١ / ٣٢١ كشف الظنون: ١ / ٨٢٢ هدية العارفين: ٦ / ٤.

(٤) انظر: النجم الوهاج: ٧ / ٤٧٠.

(٥) انظر: الحاوي: ١٠ / ٨١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) حكاه عنه الرافعي في الشرح الكبير: ٨ / ٤٦٤.

(٨) هو: عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، الإمام أبو القاسم الداركي، إليه انتهت رئاسة

وَعَلَى أَلْفٍ " فَبَاعَهُ مِنْهُ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَسْتَحِقَّ كَمَا فِي التَّمَّاسِ الْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: "بِعَهُ عَبْدَكَ بِأَلْفٍ فِي مَالِي"، وَالصَّحِيحُ - الَّذِي قَالَهُ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ - خِلَافُهُ، وَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ (١).

وَعَنْ قَوْلِهِ: إِنَّهُ (سَفَهُ) بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ، إِمَّا بِأَنْ يَرَاهُمَا الْأَجْنَبِيُّ / ز/ ١١٢ ب  
مُقِيمَيْنِ عَلَى نِكَاحِ شُبْهَةٍ يؤولُ إِلَى إِثْمٍ، فَأَحَبُّ أَنْ يَسْتَفِذَهُمَا مِنْهَا، أَوْ يَرَاهُمَا لَا يُقِيمَانِ حُدُودَ اللَّهِ، وَكَانَ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا يُنْقِذُهُمَا مِنْ ذَلِكَ طَلَبًا لِثَوَابِ اللَّهِ (٢)، قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ: (أَوْ يَكُونُ لِرِغْبَةِ الْأَجْنَبِيِّ فِي نِكَاحِهَا، فَيَسْتَنْزِلُ بِالْخُلْعِ الزَّوْجَ عَنْهَا) (٣).

وَقَاسَ الْأَصْحَابُ عَلَى بَدْلِ الْعَوَضِ لِاسْتِنْقَازِ أُسِيرٍ، أَوْ حُرٍّ (٤) فِي يَدِ مَنْ يَسْتَرْقُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، أَوْ لِإِلْقَاءِ مَتَاعٍ فِي الْبَحْرِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ الطَّلَاقَ إِسْقَاطُ حَقٍّ (٥) لَا يَفْتَقِرُ إِلَى رِضَا الْمَرْأَةِ، فَصَحَّ بِالْمَالِكِ وَالْأَجْنَبِيِّ كَالْعَتَقِ بِمَالٍ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى رِضَا الْمُشْتَرِيِّ (٦) فَلَمْ يَصِحَّ

==

المذهب ببغداد، قال: أبو حامد الأسفرايني: ما رأيت أفقه من الداركي، توفي سنة: ٣٧٥ هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٥٤٠ طبقات الشافعية الكبرى: ٣/ ٣٣٠ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ١٤١.

(١) أي البائع على القائل شيئاً، ونقله الرافعي عن القاضي أبي الطيب في المجرد.

انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٦٣-٤٦٤ روضة الطالبين: ٥/ ٧٢٥.

(٢) انظر: المهذب: ٢/ ٧١ الحاوي: ١٠/ ٨٠.

(٣) الحاوي: ١٠/ ٨٠ وسيأتي استدراك المصنف على قول الماوردي هذا، وتخريجه له في صورة حسنة قريباً.

(٤) في نسخة: (د) [أسرى وحر].

(٥) قوله: [حق] ساقطة من نسخة: (د).

(٦) في نسخة: (م) [الأجنبي].

بِالْأَجْنَبِيِّ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَيْضًا: تَسْمِيَةُ اللَّهِ لَهُ افْتِدَاءً، وَالْاِفْتِدَاءُ يَصِحُّ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ،  
وَكَالْمُصَالِحَةِ عَنِ الْقِصَاصِ وَالْإِبْرَاءِ<sup>(٢)</sup>، فَإِنْ قِيلَ: الْعَبْدُ يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْتَدِيَ نَفْسَهُ مِنْ  
سَيِّدِهِ فَيُعْتِقَهُ عَلَى مَالٍ فِي ذِمَّتِهِ كَالزَّوْجَةِ.

وَهَلْ يُجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ أَنْ يَبْذُلَ عَوَضًا فِي إِسْقَاطِهِ عَنِ الْعَبْدِ، فَيَقُولُ: "أَعْتَقُ  
عَبْدَكَ بِكَذَا فِي ذِمَّتِي"؟ فِيهِ وَجْهَانِ، فَلَمْ لَا يُجْرَى<sup>(٣)</sup> هَذَا الْوَجْهَانِ فِي خُلْعِ  
الْأَجْنَبِيِّ؟ فَالْجَوَابُ يُفَرِّقُ، قَالَهُ الْقَاضِي: إِنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَعِتْقِهِ بَعْدَهُ،  
بِخِلَافِ الطَّلَاقِ، وَيُفَرِّقُ - قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ - (بِأَنَّ الْعِتْقَ / يَقَعُ عَنْهُ وَالْوَلَاءُ لَهُ،  
فَيُجْمَعُ لَهُ الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ، وَلَوْ قَالَ: "أَعْتَقْتُ أُمَّ وَلَدِكَ عَلَى أَلْفٍ فِي ذِمَّتِي" صَحَّ؛ لِأَنَّهُ لَا  
يُمْكِنُ تَخْلِيصُهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ)<sup>(٤)</sup>.

قَالَ صَاحِبُ "الذَّخَائِرِ" فِي خُلْعِ الْأَجْنَبِيِّ: يَنْبَغِي أَنْ يُفَصَّلَ، فَيَصِحُّ فِيهَا  
ظَهَرَ<sup>(٥)</sup> فِيهِ غَرَضٌ، يَعْنِي عِنْدَ الشُّقَاقِ وَنَحْوِهِ مِنْ خَوْفِ الْأَيُّقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ، وَيَبْطُلُ  
فِيهَا سِوَاهُ، وَلَكِنْ مُلَاحَظَةٌ ذَلِكَ تَشُقُّ وَتَعَسَّرُ<sup>(٦)</sup>.

فَرَعٌ: تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ الْمَاوَرِدِيِّ<sup>(٧)</sup> مِنْ جُمْلَةِ الْأَغْرَاضِ: أَنْ يَكُونَ لِلْأَجْنَبِيِّ رَغْبَةٌ  
فِي نِكَاحِهَا فَيَسْتَنْزِلُ عَنْهَا، وَهَذَا قَدْ يُسْتَنْكَرُ، لَكِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُجْرَجَ فِي صُورَةٍ حَسَنَةٍ،

(١) انظر: المهذب: ٧١ / ٢ المطب العالي: لوح ١٦ / أ.

(٢) انظر: المطب العالي: لوح ١٦ / أ.

(٣) في نسخة: (د) [فلم جرى].

(٤) المطب العالي: لوح ١٦ / أ بتصرف.

(٥) في نسخة: (د) [يظهر].

(٦) انظر: المطب العالي: ٢٠ لوح ١٦ / أ.

(٧) صفحة: ٣١٠.

[استنزال الزوج  
عن امرأته]

فَقَدْ جَاءَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ الرَّبِيعِ (١) قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (٢) رضي الله عنه: أَنْظِرْ أَيَّ (٣) زَوْجَتِيَّ  
شِئْتَ أَنْزِلُ (٤) لَكَ عَنْهَا (٥)، فَإِذَا فُرِضَ مِثْلُ هَذَا بِقَصْدِ صَالِحٍ فَلَا بَأْسَ (٦).

[الاستئصال عن  
الوظائف]

فَرُعُ (٧): أَخَذْتُ مِنْ هَذَا جَوَازَ أَنْ يَبْدُلَ الْإِنْسَانُ (٨) مَا لَمْ يَبْدِهِ وَظِيْفَةً  
فَيَسْتَنْزِلُ بِهِ عَنْهَا، إِمَّا لِنَفْسِهِ وَإِمَّا لِغَيْرِهِ، أَوْ لِمَجْرَدِ نُزُولِهِ عَنْهَا اسْتِنْقَاذًا لَهَا مِنْهُ، بِأَنْ

(١) هو: سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير بن مالك الأنصاري الخزرجي البدرى النقيب الشهيد،  
الذي آخى النبي ﷺ بينه وبين عبد الرحمن بن عوف، فعزم على أن يعطي عبد الرحمن شطر ماله  
ويطلق إحدى زوجتيه ليتزوج بها، فامتنع عبد الرحمن من ذلك ودعا له، استشهد يوم أحد -رضي  
الله عنه وأرضاه-.

انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٥٨/٣ الاستيعاب: ٥٨٩/٢ سير أعلام النبلاء: ٣١٨/١.

(٢) هو: عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، أبو محمد، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة  
أصحاب الشورى، أسلم قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم، وهاجر المهجرتين، شهد بدرًا وما بعدها،  
توفي سنة: ٣٢هـ.

انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٣٤٦/٤ الاستيعاب: ٨٤٤/٢ سير أعلام النبلاء: ٦٨/١.

(٣) في نسخة: (د) [إلى].

(٤) في نسخة: (د) [فإن شئت نزلت].

(٥) خرجه البخاري في صحيحه، في كتاب البيوع، باب ما جاء في قول الله تعالى: {فإذا قضيت الصلاة  
فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله...} ٧٢١/٢ رقم: (١٩٤٢).

(قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: لما قدمنا المدينة آخى رسول الله ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع، فقال  
سعد بن الربيع: إني أكثر الأنصار مالا، فأقسم لك نصف مالي، وانظر أي زوجتي هويت نزلت لك  
عنها، فإذا حلت تزوجتها...).

(٦) انظر: النجم الوهاج: ٤٧٠/٦ الديباج المذهب: ١٠٤١/٣.

(٧) انظر: فتاوى السبكي: ٢٢٤/٢ الديباج المذهب: ١٠٤٢/٣ النجم الوهاج: للدميمي: ٤٧٠/٦.

حاشية البجيرمي: ٤٥٨/٣ مغني المحتاج: ٢٧٦/٣.

(٨) في نسخة: (م) [الرجل].



كَانَ لَا يُمْكِنُ نَزْعُهَا مِنْهُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ النَّزُولُ عَنْهَا، فَيَحِلُّ لَهُ حِينَئِذٍ أَخْذُ الْعَوَظِ عَنْهَا قِيَاسًا عَلَى الصُّورِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

وَهَذَا فَرْعٌ تَعُمُّ بِهِ الْبَلْوَى فِي النَّزُولِ عَنِ الْوِظَائِفِ، فَإِنَّهُ كَثُرَ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَقَدْ ذَكَرْتُهُ مَرَّةً فِي هِبَةٍ<sup>(١)</sup> الْمَرْأَةِ تَوَبَّتْهَا مِنَ الْقَسَمِ<sup>(٢)</sup>، وَمَا بَرِحْتُ أَفْكَرُ فِيهِ لِبَلْوَى النَّاسِ بِهِ، وَالَّذِي اسْتَقَرَّ رَأْيِي عَلَيْهِ هَذَا.

لَكِنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحِلِّ خَاصَّةً بَيْنَ بَاذِلِ الْعَوَظِ وَصَاحِبِ الْوِظِيفَةِ لِإِسْقَاطِ حَقِّهِ / مِنْهَا، وَأَمَّا لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْمَنْزُولِ لَهُ بِهَا فَلَا، بَلْ يَبْقَى الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ إِلَى نَاطِرِ الْوِظِيفَةِ يَفْعَلُ فِيهَا مَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ شَرْعًا، فَلَوْ شَرَطَ عَلَى النَّازِلِ حُصُولَهَا لِلْمَنْزُولِ لَهُ لَمْ يَجْزُ، وَلَوْ اتَّفَقَ الثَّلَاثَةُ وَرَضِيَ النَّاطِرُ بِالْمَنْزُولِ لَهُ، وَرَضِيَ الْمَنْزُولُ لَهُ أَوْ الْأَجْنَبِيُّ / يَبْذُلُ الْعَوَظِ، وَرَضِيَ النَّازِلُ بِالْمَنْزُولِ بِذَلِكَ الْعَوَظِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ جَازٍ.

هَذَا الَّذِي يَظْهَرُ لِي اسْتِنْبَاطًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْخَلْعِ وَمَا ذُكِرَ مَعَهَا، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَنَعُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ بَيْعِ حَقِّ التَّحْجُرِ<sup>(٣)</sup> وَشَبْهِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِبَيْعٍ وَإِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ افْتِدَاءٍ، وَقَوِيٌّ عِنْدَ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمَاوَرِدِيُّ فِي الْاسْتِنزَالِ عَنِ الزَّوْجَةِ، فَإِنْ فُرِضَ أَنَّ الَّذِي

(١) الهبة: بكسر الهاء؛ العطية الخالية عن الأعواض والأغراض، يُقال: وهبت له هبةً، إذا أعطيته، أصلها من هبوب الريح، وفي الاصطلاح: التملك بلا عوض.

انظر: لسان العرب: ١٥ / ٤١١ / المصباح المنير: ٢ / ٦٧٣ المنهاج للنووي: ٣٢٤.

(٢) القَسَمُ: بفتح القاف وسكون السين، مصدر قسمت الشيء، والمراد به: العدل بين الزوجات.

انظر: السراج الوهاج: ١ / ٣٩٨ إعانة الطالبين: ٣ / ٣٧٠ حاشية قليوبي: ٣ / ٣٠٠.

\* انظر: من المخطوط...

(٣) التَّحْجُرُ: من الحجر وهو المنع؛ لأنه يمنع غيره منه، كأن نصب علامات على موات ولم يجبه، فهو متحجر ما لم يتمه، فيثبت له فيه حق التحجر، (والمنع من بيعه هو الأصح)، قاله النووي.

انظر: تحرير ألفاظ التنبيه: ١ / ٢٣٢ روضة الطالبين: ٤ / ٣٤٧-٣٥٢ إعانة الطالبين: ٣ / ١٤٢.

بِيَدِهِ الْوَضِيفَةُ لَيْسَ أَهْلًا لَهَا، كَانَ أَخْذُهُ لِلْعَوْضِ حَرَامًا [لَأَنَّهُ] <sup>(١)</sup> يَجِبُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ عَنْهَا مَجَانًّا، وَكَانَ الْبَدْلُ لَهُ جَائِزًا إِذَا لَمْ يَكُنْ نَزْعُهُ مِنْهَا إِلَّا بِذَلِكَ، أَوْ أَمَكَّنَ وَلَكِنْ رَضِيَ الْبَادِلُ.

وَأَمَّا النَّزُولُ <sup>(٢)</sup> بِغَيْرِ عَوْضٍ عَلَى سَبِيلِ الْهَبَةِ، فَيُظْهِرُ عِنْدِي جَوَازَهُ أَيضًا <sup>(٣)</sup>، أَخْذًا مِنْ هَبَةٍ سَوْدَةٍ <sup>(٤)</sup> نَوَّبَتْهَا لِعَائِشَةَ <sup>(٥)</sup>، / فَإِنْ أَرَادَ النَّازِلُ إِسْقَاطَ حَقِّهِ لِذَلِكَ الشَّخْصِ فَقَطْ دُونَ غَيْرِهِ فَهُوَ كِنَايَةٌ فِي الْهَبَةِ فَلَا يَسْقُطُ حَقُّهُ، لَكِنْ لَهُ الرَّجُوعُ مَتَى شَاءَ قَبْلَ تَقَرُّرِ الْمَنْزُولِ لَهُ فِي الْوَضِيفَةِ، وَلَيْسَ لِغَيْرِهِ أَنْ يَطْلُبَهَا، وَلَا لِلنَّاظِرِ أَنْ يَقَرَّرَهُ فِيهَا، حَيْثُ لَا يَجُوزُ لَهُ عَزْلُ الْأَوَّلِ؛ [لَأَنَّ] <sup>(٦)</sup> الْحَقُّ مُنْحَصَرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي نَزَلَ لَهُ مُتَعِينًا، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْهُ الْمَنْزُولُ لَهُ، فَحَقُّ النَّازِلِ بَاقٍ كَأَهْبَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَكَمَا قِيلَ فِي هَبَةِ الْمَرْأَةِ نَوَّبَتْهَا لِضَرَّتِهَا، وَلِلنَّاظِرِ الْاِمْتِنَاعُ؛ كَمَا لِلزَّوْجِ الْاِمْتِنَاعُ فِي هَبَةِ الصَّرَةِ <sup>(٧)</sup>.

(١) في النسخة الأم: (ز) [لا] والمثبت من نسختي: (م، د).

(٢) في نسخة: (د) [نزول].

(٣) انظر: فتاوى السبكي: ٢/ ٢٢٤.

(٤) هي: سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس القرشية العامرية، أم المؤمنين، كانت أول امرأة تزوجها رسول الله ﷺ بعد خديجة، خشيت أن يطلقها رسول الله ﷺ، فقالت: ( لا تطلقني وأمسكني، واجعل يومي لعائشة)، ففعل، توفيت سنة: ٥٥ هـ على الصحيح.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٦١٣ الإصابة في تمييز الصحابة: ٧/ ٧٢٠ تقريب التهذيب: ١/ ٧٤٨.

(٥) هي: عائشة أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق، زوج النبي ﷺ، ودخل بها منصرفه ﷺ من غزوة بدر، وهي ابنة تسع، وكانت امرأة بيضاء جميلة، لم يتزوج النبي ﷺ بكرا غيرها، ولا أحب امرأة حبها، أفضه نساء الأمة على الإطلاق، ماتت سنة: ٥٧ هـ على الصحيح.

انظر: سير أعلام النبلاء: ٢/ ١٣٥ الإصابة في تمييز الصحابة: ٨/ ١٧ تقريب التهذيب: ١/ ٧٥٠.

(٦) في نسخة: (ز) [لأنه] والمثبت من نسختي: (د، م).

(٧) انظر: الوسيط: ٥/ ٢٩٨ روضة الطالبين: ٥/ ٦٦٩.

وَلَوْ اتَّفَقَ مَوْتُ النَّازِلِ، أَيْقَطُّ حَقَّ الْمَنْزُولِ لَهُ كَمَا يَنْقَطُّ حَقُّ الْمَوْهُوبِ لَهُ بِمَوْتِ الْوَاهِبِ وَلَيْسَ لِلنَّازِلِ حَقٌّ فِيمَا بَعْدَ مَوْتِهِ؟ نَعَمْ، يُسْتَحْسَنُ قَبُولُ قَوْلِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرَ الْمَنْزُولِ لَهُ أَحَقُّ بِالْمَكَانِ مِنْهُ، هَذَا كُلُّهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ.

أَمَّا النَّزُولُ عَلَى جِهَةِ<sup>(١)</sup> التَّبَايُعِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَنْزُولُ لَهُ يَتَرْتَّبُ لَهُ حَقٌّ فِي مُقَابَلَةِ الْعَوَضِ فَبَاطِلٌ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ مِنْ بَدْلِ الْمَالِ فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ غَيْرِ مَوْثُوقٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: (وَهُوَ كَاخْتِلَاعِهَا لَفْظًا وَحُكْمًا)<sup>(١)</sup> وَقَدْ مَضَى ذَلِكَ مَشْرُوحًا فَيَكُونُ الْخُلْعُ مِنْ جَانِبِ الْأَجْنَبِيِّ مُعَاوَضَةً فِيهَا شَائِبَةُ الْجَعَالَةِ<sup>(٢)</sup>.

[الخلع من جانب  
الأجنبي معاوضة  
فيها شائبة جعالة]

وَإِذَا قَالَ لَهُ<sup>(٣)</sup>: "طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَعَلَيْكَ كَذَا" وَقَعَ رَجْعِيًّا، وَلَوْ قَالَ الْآخِرُ لَهُ: "طَلَّقَهَا وَلَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ" فَطَلَّقَ وَقَعَ بَائِنًا وَلَزِمَهُ الْمَالُ، وَلَوْ اخْتَلَعَهَا عَبْدٌ كَانَ الْمَالُ فِي ذِمَّتِهِ، وَلَوْ اخْتَلَعَهَا سَفِيهٌ وَقَعَ رَجْعِيًّا<sup>(٤)</sup>.

وَلَوْ قَالَ [الْأَجْنَبِيُّ لِلزَّوْجِ]<sup>(٥)</sup>: "طَلَّقَهَا وَلَكَ أَلْفٌ" وَلَمْ يَقُلْ "عَلَيَّ"، فَلَا يَنْقُضُ فِي الزَّوْجَةِ<sup>(٦)</sup> لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا شَيْءٌ<sup>(٧)</sup>، فَهَذَا أَوْلَى، وَإِلَّا فَوَجْهَانِ.

(١) في نسخة: (د) [وجه].

(٢) منهاج الطالبين: ٤١١.

(٣) انظر: التهذيب: ٥ / ٥٧٤ الشرح الكبير: ٨ / ٤٦٢ روضة الطالبين: ٥ / ٧٢٤.

(٤) أي الزوج للأجنبي.

(٥) انظر: التهذيب: ٥ / ٥٧٤ الشرح الكبير: ٨ / ٤٦٢ روضة الطالبين: ٥ / ٧٢٤.

(٦) في نسختي: (ز، د) [الزوج للأجنبي] وهو خطأ، والصحيح ما في نسخة: (م) وكلام المؤلف قبله وبعده يؤيده.

(٧) في نسخة: (د) [فأما في الزوجة].

(٨) في نسخة: (د) [شيئاً].

وَالْفَرْقُ: أَنَّ الْمَنْفَعَةَ تَعُودُ إِلَى الزَّوْجَةِ<sup>(١)</sup> فَجَازَ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهَا عَلَى التَّزَامِ الْعَوَضِ، وَأَنَّ/ الظَّاهِرَ أَنَّهَا لَا تَسْأَلُ الطَّلَاقَ مَجَانًّا، بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ<sup>(٢)</sup>، فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ تُسْتَشْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وَكَمَا يُجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ أَنْ يُخَالَعَ عَلَى مَالٍ فِي ذِمَّتِهِ، يُجُوزُ عَلَى عَيْنٍ مِنْ مَالِهِ كَالزَّوْجَةِ.

ز/٢١٣ب

[التوكيد في الخلع]

قَالَ: (وَلَوْ كَيْلَهَا أَنْ يُخْتَلَعَ لَهُ)<sup>(١)</sup> يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَجْنَبِيُّ وَكَيْلًا مِنْ جِهَةِ الزَّوْجَةِ فِي الْاِخْتِلَاعِ، وَحَيْثُ فَلَهُ أَنْ يُخْتَلَعَ اسْتِقْلَالًا، فَيَكُونُ الْخُلْعُ لَهُ وَالْمَالُ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ كَانَ أَجْنَبِيًّا غَيْرَ وَكَيْلٍ، وَلَهُ أَنْ يُخْتَلَعَ وَكَالَةً عَنْهَا، فَإِنْ صَرَّحَ بِالِاسْتِقْلَالِ فَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُ، وَإِنْ صَرَّحَ بِالْوَكَالَةِ فَالزَّوْجُ يُطَالِبُ الزَّوْجَةَ بِالْمَالِ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ وَنَوَى الْوَكَالَةَ كَانَ الْخُلْعُ لَهَا، لَكِنْ تَتَعَلَّقُ الْعَهْدَةُ بِهِ<sup>(٢)</sup>؛ فَيُطَالِبُ بِالْعَوَضِ، ثُمَّ هُوَ يَرْجِعُ عَلَى الزَّوْجَةِ<sup>(٣)</sup>.

وَإِنْ نَوَى نَفْسَهُ كَانَ الْحُكْمُ كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِشَيْءٍ، وَلَا نَوَى شَيْئًا بَلْ أَطْلَقَ؛ قَالَ الْغَزَالِيُّ: (يَقَعُ لِحِثِّ الْوَكَالَةِ)<sup>(٤)</sup>، وَفِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ شَاهِدٌ لَهُ،/ وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: (الْقِيَاسُ الظَّاهِرُ أَنَّه يَقَعُ لَهُ)<sup>(٥)</sup> وَقَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ.

د/١١٨أ

(١) انظر: الشرح الكبير: ٤٦٢/٨.

(٢) انظر: المطلب العالي: لوح ١٦/أ.

(٣) منهاج الطالبين: ٤١١ وانظر المحرر للرافعي: ٣٢٢.

(٤) المراد بالعهد: تعلق المبيع بضمان البائع مدة معينة من عيب أو استحقاق.

القاموس الفقهي: ٢٦٥ وانظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٣/٢٣١ معجم لغة الفقهاء: ٢٩٢.

(٥) انظر: الشرح الكبير: ٤٦٣/٨ روضة الطالبين: ٥/٧٢٤.

(٦) الوسيط: ٣/٣٠٣ - ٥/٣٥١.

(٧) الشرح الكبير: ٤٦٢-٤٦٣ بتصرف يسير، وانظر: روضة الطالبين: ٥/٧٢٤.

قَالَ: (وَلَا جُنْبِيَّ تَوَكَّلْتُهَا فَتَخَيَّرْ هِيَ) <sup>(١)</sup> إِذَا وَكَّلَهَا الْأَجْنَبِيُّ لِتَخْلَعَ عَنْهُ نَفْسَهَا مِنْ زَوْجِهَا، فَهِيَ مُحَيَّرَةٌ إِنْ شَاءَتْ تَخْلَعُ اسْتِقْلَالًا، وَإِنْ شَاءَتْ اخْتَلَعَتْ بِالْوَكَّالَةِ <sup>(٢)</sup>.

قَالَ: (وَلَوْ اخْتَلَعَ رَجُلٌ وَصَرَخَ بِوَكَّالَتِهَا كَاذِبًا لَمْ تَطْلُقْ) <sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ مَرْبُوطٌ بِالْمَالِ، وَهُوَ لَمْ يَلْتَزِمْ فِي نَفْسِهِ، وَكَذَبَ فِي إِضَافَةِ الْإِلْتِزَامِ إِلَيْهَا، فَأَشْبَهَ مَا إِذَا كَانَ الْحِطَابُ <sup>(٤)</sup> مَعَهَا فَلَمْ تَقْبَلْ <sup>(٥)</sup>.

فَرَعُ: قَوْلُهَا لِلْأَجْنَبِيِّ: "سَلْ زَوْجِي تَطْلِقِي" <sup>(٦)</sup> عَلَى كَذَا دِرْهَمٍ <sup>(٧)</sup> "تَوَكَّلْ، سَوَاءٌ قَالَتْ: "عَلِيٌّ" أَمْ لَمْ تَقُلْ.

وَقَوْلُ الْأَجْنَبِيِّ لَهَا: "سَلِي زَوْجَكَ تَطْلِقُكَ عَلَى كَذَا"، يُنْظَرُ فِيهِ، إِنْ لَمْ يَقُلْ "عَلِيٌّ" لَمْ يَكُنْ تَوَكَّلًا، حَتَّى إِذَا اخْتَلَعَتْ كَانَ الْمَالُ عَلَيْهَا، / وَإِنْ قَالَ: "عَلَى أَلْفِ عَلِيٍّ" كَانَ تَوَكَّلًا، حَتَّى إِذَا أَضَافَتْ إِلَى الْأَجْنَبِيِّ، أَوْ نَوَتْ وَجَبَ الْمَالُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ.

وَقَوْلُ الْأَجْنَبِيِّ لِلْأَجْنَبِيِّ: "سَلْ فَلَانًا يُطْلَقُ" <sup>(٨)</sup> زَوْجَتَهُ عَلَى كَذَا، كَقَوْلِهِ لِلزَّوْجَةِ: "سَلِي زَوْجَكَ"، فَيَفْرُقُ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: "عَلِيٌّ" أَوْ لَا يَقُولَ <sup>(٩)</sup>.

(١) منهاج الطالبين: ٤١١.

(٢) انظر: الوسيط: ٥ / ٣٥١ الشرح الكبير: ٨ / ٤٦٣ روضة الطالبين: ٥ / ٧٢٤.

(٣) منهاج الطالبين: ٤١١.

(٤) في نسخة: (د) [الخلع].

(٥) انظر: الوسيط: ٥ / ٣٥١ الشرح الكبير: ٨ / ٤٦٣ روضة الطالبين: ٥ / ٧٢٤.

(٦) في نسخة: (د) [يطلقني].

(٧) في جميع النسخ [درهما]. وهو خطأ.

(٨) في نسخة: (م) [تطلق].

(٩) انظر: التهذيب: ٥ / ٥٧٥ الشرح الكبير: ٨ / ٤٦٣ روضة الطالبين: ٥ / ٧٢٤.

قَالَ: (وَأَبُوهَا كَأَجْنَبِيٍّ فَيَخْتَلَعُ بِهَا لِه) (١)؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ ذَلِكَ لِأَجْنَبِيٍّ، فَجَوَّازُهُ [اختلاع أب  
الزوجة]

لِلْأَبِ أَوْلَى (١).

قَالَ: (فَإِنْ اخْتَلَعَ بِهَا وَصَرَحَ بِوَكَالَةٍ أَوْ وِلَايَةٍ لَمْ تَطْلُقْ) (١) الْأَبُ يُجَوِّزُ أَنْ  
يَكُونَ وَكَيْلًا عَنِ ابْنَتِهِ الرَّشِيدَةِ فِي الْخُلْعِ بِلَا خِلَافٍ كَأَجْنَبِيٍّ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ صَحَّ  
خُلْعُهُ (١).

وَلَكِنْ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَكَيْلًا فَاخْتَلَعَ (١)، سَوَاءً كَانَتْ صَغِيرَةً أَمْ  
كَبِيرَةً (١) لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً وَلَمْ تُؤَكِّدْهُ فَظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً فَكَذَلِكَ؛  
لِأَنَّ الْأَبَ لَا يُجَوِّزُ لَهُ أَنْ يَخْتَلَعَ ابْنَتَهُ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا؛ سَوَاءً كَانَتْ صَغِيرَةً أَمْ كَبِيرَةً؛  
مَحْجُورًا عَلَيْهَا، بِكُرِّهَا أَمْ ثِيْبًا؛ / لِأَنَّ الْوَالِيَّ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ بِالْحِفْظِ وَالْمَصْلَحَةِ وَلَا يَتَبَرَّعُ،  
وَالْخُلْعُ تَبَرُّعٌ فَلَا يَمْلِكُهُ الْوَالِيُّ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَالِهَا غَيْرِ الصَّدَاقِ بِلَا خِلَافٍ، وَكَذَا  
بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّدَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَكَذَا قَبْلَ الدُّخُولِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الْأَبَ لَا  
يَمْلِكُ الْإِبْرَاءَ عَنِ صَدَاقِهَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ هُوَ [الزَّوْجُ] (١)،

ز/ ٢١٤ أ

(١) منهاج الطالبين: ٤١١.

(٢) انظر: نهاية المطلب: ١٣/ ٤٢٤ الوسيط: ٥/ ٣٥١ الشرح الكبير: ٨/ ٤٦٤ روضة الطالبين:  
٥/ ٧٢٥.

(٣) منهاج الطالبين: ٤١١.

(٤) انظر: نهاية المطلب: ١٣/ ٤٢٧ المطلب العالي: لوح ١٨/ ب.

(٥) في نسخة: (د) [واختلع].

(٦) في نسخة: (د) سقط من هذا الموضع بمقدار سطرين تقريباً إلى قوله: [محجوراً].

(٧) في نسختي: (ز، د) [الزوجة]، وكتب الناسخ في نسخة: (ز) فوق هذه الكلمة [كذا] وهو خطأ،  
والصحيح ما أثبتته.

انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٣٢٠ روضة الطالبين: ٥/ ٦٣١.

وَهُوَ الْجَدِيدُ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ إِذَا قُلْنَا بِأَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ الْوَلِيُّ<sup>(١)</sup> وَأَنَّ لَهُ أَنْ يُبْرِيَ قَبْلَ الدُّخُولِ، يُجُوزُ لَهُ أَنْ يُجَالِعَ بِالصَّدَاقِ، وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ<sup>(٢)</sup>.

فَحِينَئِذٍ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْمُصَنَّفِ "بِمَاهَا"، وَعَدَمُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ مُعَلَّلٌ بِأَنَّهُ كَاذِبٌ فِي دَعْوَى الْوَكَالَةِ، فَكَانَ كَالْأَجْنَبِيِّ إِذَا اخْتَلَعَ مُدَّعِيًا أَنَّهُ وَكِيْلٌ ثُمَّ بَانَ كَذِبُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مَرْبُوطٌ بِلُزُومِ الْمَالِ عَلَيْهَا، وَهِيَ لَمْ تَقْبَلْ، وَهُوَ لَيْسَ بِنَائِبٍ وَلَا وَلِيٍّ فِيهَا فَعَلَّ<sup>(٤)</sup>.

وَاخْتِلَاعُهُ بِالْوِلَايَةِ [الَّذِي]<sup>(٥)</sup> لَا يُفِيدُهُ هَذَا الْخُلْعُ، كَاخْتِلَاعِهِ بِالْوَكَالَةِ الَّتِي كَذَبَ فِي دَعْوَاهَا؛ لِأَنَّهُ فِي كِلْتَا<sup>(٦)</sup> الْحَالَتَيْنِ لَمْ يَلْتَزِمْ؛ لِتَضَرِيحِهِ بِالصَّرْفِ عَنْهُ بِالْوَكَالَةِ وَالْوِلَايَةِ، وَهِيَ لَمْ تَلْتَزِمْ، وَلَا أَلْزَمَهَا الشَّرْعُ، فَلَمْ يَكُنْ لِإِلْزَامِ الْمَالِ مَحَلًّا، وَلَمْ يَكُنْ لِإِيقَاعِ الطَّلَاقِ بِدُونِهِ مَحَلًّا، هَكَذَا قَالَ الرَّافِعِيُّ<sup>(٧)</sup>، وَقَبْلَهُ الْعَزَالِيُّ، وَلِلْإِمَامِ تَرَدُّدٌ فِيهِ يَقْتَضِي<sup>(٨)</sup> وَقُوعَ الطَّلَاقِ<sup>(٩)</sup>.

(١) في نسخة: (د) زيادة: [هو] في هذا الموضع.

(٢) انظر: الأم: ٧٤/٥، الحاوي: ٧٢/١٠، المهذب: ٧١/٢، الوسيط: ٣٥١/٥، حلية العلماء: ٦/٥٤٠، المطلب العالي: لوح ١٩/ب.

(٣) انظر صفحة: ٣١٧.

(٤) انظر: الوسيط: ٣٥١/٥، الشرح الكبير: ٨/٤٦٤، روضة الطالبين: ٥/٧٢٥.

(٥) في جميع النسخ: [التي] وما أثبتته يستقيم به النص.

(٦) في نسخة: (م) [كلتي].

(٧) لم أقف على هذا النص في الشرح الكبير المطبوع ولا المحقق.

(٨) في نسخة: (د) [يستقضي].

(٩) نهاية المطلب: ١٣/٤٢٩، ٤٢٨، وانظر الوسيط: ٣٥١/٥، البسيط: ٧٣٣، الشرح الكبير: ٨/٤٦٤، المطلب العالي: لوح ١٨/ب.

وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: إِنَّ نَصَّ الشَّافِعِيِّ فِي الْأُمِّ يَقْتَضِيهِ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا قِيلَ بِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ رَجَعِيٌّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ بَائِنٌ، وَيَتَخَرَّجُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: "اشْتَرَيْتُ لَزِيدٍ" وَلَيْسَ وَكَيْلًا عَنْهُ يَقَعُ الشَّرَاءُ لَهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ الْأَصَحُّ<sup>(٣)</sup>.

كَذَا قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ - فِيمَا يَظْهَرُ - إِذَا كَانَ قَدْ أَطْلَقَ الثَّمَنَ حَتَّى يُمَكِّنَ الْإِزَامَةَ بِهِ، أَمَّا<sup>(٤)</sup> إِذَا قَالَ: "اشْتَرَيْتُ لَزِيدٍ بِأَلْفٍ فِي ذِمَّتِهِ" وَلَمْ يَكُنْ وَكَيْلًا؛ فَإِذَا صَحَّحْنَاهُ لِلْمُشْتَرِي، عَلَى مَنْ يَكُونُ الثَّمَنُ؟ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يَبْطُلُ قَوْلُهُ: "فِي ذِمَّةِ زَيْدٍ" وَيَبْقَى الْبَاقِي كَمَا هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي عَلَيْهِ يُفْرَعُ، وَيَصِحُّ<sup>(٥)</sup>.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَجِيءُ هُنَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَالُ مُعَيَّنًا، بَلْ قَالَ: فِي ذِمَّتِهَا، أَمَّا فِي مَالِهَا الْمُعَيَّنِ فَلَا يَأْتِي الْإِزَامَةُ أَصْلًا، وَيَتَعَيَّنُ إِمَّا وَقُوعُهُ رَجَعِيًّا وَإِمَّا انْدِفَاعُهُ بِالْكُلِّيَّةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَبْتَدِيَ الزَّوْجُ، بِأَنْ يَقُولَ: "طَلَّقْتُ ابْنَتَكَ عَلَى كَذَا مِنْ مَالِهَا" فَيَقْبَلُ الْأَبُ، أَوْ يَبْتَدِيَ الْأَبُ فَيَقُولُ لَهُ: "طَلَّقْهَا عَلَى كَذَا مِنْ مَالِهَا" فَيَجِيبُ، وَمَحَلُّ الْقَوْلِ بِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ إِذَا لَمْ يَدَّعِ الزَّوْجُ الْوَكَالَةَ، وَلَمْ يُمَكِّنْ إِثْبَاتِهَا، فَإِنْ ادَّعَاهَا حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِالْوُقُوعِ مُوَآخَذَةً، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ الْمَالُ.

(١) انظر: الأم: ٢٠٠/٥.

(٢) في نسخة: (م) [القولين].

(٣) المطلب العالي: لوح ١٩ / أبتصرف. وانظر: الوسيط: ٢٣/٣.

(٤) في نسخة: (د) [التزامه به ما إذا].

(٥) انظر: روضة الطالبين: ٣/٥٦٢ مغني المحتاج: ٢/٢٢٩.



قَالَ: (أَوْ بِاسْتِقْلَالٍ فَخُلِعَ بِمَغْضُوبٍ) <sup>(١)</sup> يَعْنِي يَكُونُ كَمَا لَوْ خَالَعَهَا عَلَى هَذَا [اختلاع الأب  
ابتته بالاستقلال  
كالخلع بالمغضوب  
ز/٢١٤ب  
أَنَّهُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَقِيلَ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ، فَيَأْتِي هُنَا أَيْضًا الْخِلَافُ، هَلْ هُوَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ، أَوْ  
بِبَدَلِ مَا خَالَعَ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>.

وَالْمُرَادُ بِتَبَصُّرِيهِ بِالِاسْتِقْلَالِ أَنْ يَقُولَ: "اخْتَلَعْتُ عَنْ نَفْسِي" أَوْ "لِنَفْسِي" فَلَا  
يَكُونُ لِلزَّوْجَةِ، وَعَقْدُ الْخُلْعِ لَا شَكَّ <sup>(٣)</sup> / أَنْ أَثَرَهُ وَالْبُضْعَ الَّذِي يُبْذَلُ الْعَوْضُ فِي  
مُقَابَلَتِهِ إِنَّمَا هُوَ لِلزَّوْجَةِ، وَالْعَقْدُ نَفْسُهُ تَارَةً يَكُونُ لَهَا بِأَنْ تَكُونَ هِيَ الْمُخْتَلَعَةُ أَوْ  
وَكَيْلُهَا لَهَا أَوْ أَبُوهَا عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ الَّذِي يُصَحِّحُ خُلْعَ الْأَبِ، وَتَارَةً يَكُونُ  
لِلْمُخْتَلَعِ الْأَجْنَبِيِّ أَوْ الْأَبِ الَّذِي أَحَقَّنَاهُ بِهِ، أَوْ وَكَيْلُهَا، فَإِنَّ الْعَقْدَ هُمَا <sup>(٤)</sup> حِينَئِذٍ،  
بِمَعْنَى أَنَّ الْعَوْضَ لَا زِمَّ لَهُمَا، وَإِنْ كَانَتْ فَائِدَتُهُ أَوْ مُعْظَمُهَا تَرْجِعُ إِلَى الزَّوْجَةِ <sup>(٥)</sup>،  
وَكَذَا فِيمَا أَشْبَهَهُ مِنْ عُقُودِ الْاِفْتِدَاءِ، بِخِلَافِ عَقْدِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ، وَلَا يُؤْخَذُ فِيهِ مِثْلُ  
هَذَا، بَلِ الْعَقْدُ إِمَّا لِلْعَاقِدِ أَوْ لِلْمَعْقُودِ لَهُ / وَلَا ثَالِثَ.

فَهَذِهِ الْمَقْدَمَةُ لِأَبَدٍ مِنْ صَبْطِهَا فِي بَابِ الْخُلْعِ، وَتُصَبِّطُ <sup>(٦)</sup> أَنْ مَسَائِلَ الْخُلْعِ:

(١) منهاج الطالبين: ٤١١.

(٢) انظر صفحة: ٢٦٨.

(٣) ذكره الرافعي في الشرح الكبير: ٤٦٦/٨.

(٤) انظر: الوسيط: ٣٥٢/٥ الشرح الكبير: ٤٦٤/٨ روضة الطالبين: ٧٢٥/٥.

(٥) في نسخة: (م) [بلا شك].

(٦) قوله: [لهما] ساقطة من نسخة: (د).

(٧) في نسخة: (م) [الزوج].

(٨) في نسخة: (م) [وتضبط أيضا في مسائل].

مِنْهَا: مَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقُ بِالْمَسْمَى، وَمِنْهَا: مَا يَقَعُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَمِنْهَا: مَا يَقَعُ رَجْعِيًّا، وَمِنْهَا: مَا لَا يَقَعُ أَصْلًا.

فَالَّذِي يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ بِالْمَسْمَى: أَنْ تَكُونَ الصَّيْغَةُ صَحِيحَةً وَالْعَوَاضُ صَحِيحًا<sup>(١)</sup>.

وَالَّذِي يَقَعُ فِيهِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ: هُوَ الَّذِي تَكُونُ الصَّيْغَةُ صَحِيحَةً وَالْفَسَادُ فِي الْعَوَاضِ.

وَالَّذِي يَقَعُ فِيهِ رَجْعِيًّا: هُوَ الَّذِي يَكُونُ الْفَسَادُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الصَّيْغَةِ، وَيَكُونُ الطَّلَاقُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ مُنْجَزًا غَيْرَ مُعَلَّقٍ.

وَالَّذِي لَا يَقَعُ أَصْلًا: هُوَ الَّذِي يَكُونُ الطَّلَاقُ فِيهِ مُعَلَّقًا وَلَمْ يُوجَدْ شَرْطُهُ<sup>(٢)</sup>.  
فَاضْبُطَ هَذَا أَيْضًا تَنْتَفِعَ بِهِ فِيمَا مَضَى، وَفِيمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[مقتضى دعوى  
الوكالة والولاية  
في الخلع]

فَرَعٌ: مُقْتَضَى دَعْوَى الْوَكَالَةِ وَالْوِلَايَةِ لَوْ صَحَّتْ وَقُوعُ الْعَقْدِ لِلزَّوْجَةِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَلْزَمِ الْأَبَ، وَيَقْتَضِي تَقْيِيدَ الزَّوْجِ الطَّلَاقُ بِهِ تَعْلِيْقُهُ بِهِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَقَعُ.

وَقَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِي الْفَتَاوَى: (إِذَا اخْتَلَعَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ عَلَى مَالِهَا وَأَضَافَ إِلَيْهَا فِي عَقْدِ الْخُلْعِ، لَمْ يَمْلِكِ الزَّوْجُ الْمَالَ وَيَقَعُ عَلَيْهِ طَلْقٌ رَجْعِيٌّ، وَفَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا إِذَا قَالَتْ كَبِيرَةٌ لِزَوْجِهَا: "طَلَّقْنِي عَلَى هَذَا الْمَغْضُوبِ" تَقَعُ طَلْقٌ بَائِنٌ وَعَلَيْهَا مَهْرُ الْمِثْلِ، فَإِنَّ الْأَبَ لَا يَمْلِكُ التَّبْرُعَ بِهَا لَهَا فَفَسَدَ أَحَدُ شِقِّي الْعَقْدِ، فَالْفَسَادُ وَقَعَ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ وَشِقِّهِ وَهُوَ الْمَالُ الْوَاجِبُ، فَبَقِيَ الطَّلَاقُ مُفْرَدًا فَوْقَ رَجْعِيًّا، وَالْكَبِيرَةُ مَالِكَةٌ

(١) في نسخة: (م) [العوض صحيحًا والصيغة صحيحة].

(٢) الأشباه والنظائر للسبكي: ٣٨٢/١ وانظر: نهاية المطلب: ٤٢٩/١٣ المطلب العالي: لوح: ٢١/ب  
مغني المحتاج: ٣/٢٧٨.

لأمرها غير أن العوض فاسد<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي قاله القاضي يحتمل أن يكون مطلقاً فيكون مخالفاً لما قاله المصنف، ويحتمل أن يكون فيما إذا صرح بالاستقلال / فيكون مخالفاً لما قاله المصنف أيضاً، ز/٢١٥ أ ويحتمل أن يكون في العين من ماله إذا أطلق - كما سيأتي من كلام الرافعي - والظاهر من كلامه الإطلاق، فليكن وجهاً آخر؛ مع ما قاله المصنف في المسألتين جميعاً، أعني في التصريح بالاستقلال، وهو وجه منقول قدمناه، وفي التصريح بالوكالة والنيابة، وهو غير منقول، إلا ما حكيناه من بحث الإمام وأخذ ابن الرفعة من نص الشافعي وله قوة، فإن صح فيجب طرده في الفرع المتقدم فيما إذا ادعى الأجنبي الوكالة وبأن كذبه، وفي كلام الماوردي: (أنه إن كان طلاق الزوج ناجزاً وقع رجعيًا، وإن كان مقيداً كأنه قال: "طلقها على هذا العبد الذي لها" فطلاقه لا يقع<sup>(٢)</sup>).

فرع: إذا اختلع بعبد أو غيره<sup>(٣)</sup> من أعيان أموالها وذكر أنه من ماله ولم [اختلع بعين من ماله ولم يتعرض لنيابة ولا استقلال]، قال الرافعي: (يقع الطلاق رجعيًا كما في مخالعة السفيهة، ولا فرق بين أن تكون صغيرة أو كبيرة، بكرًا أو ثيبًا).

وكذا لو قال الأجنبي: خالعتها على / عبدها هذا، أو على صداقها، ووجه الشبه بين هذا وبين خلع السفيهة، أن الأب والأجنبي<sup>(٤)</sup> أهل للقبول؛ لكنه محجور عليه في ماله، كما أن السفيهة أهل للقبول وهي محجور عليها في ماله، لكن هذا

(١) فتاوى القاضي حسين بتصرف يسير: لوح ١٢٥/ب، ١٢٦/أ.

(٢) الحاوي: ٧٢/١٠ وانظر: المطلب العالي: لوح ١٩/ب.

(٣) في نسخة: (م) [أو غيره].

(٤) قوله: [الأب والأجنبي] ساقطة من نسخة: (د).

الشَّبهُ فِي الاِخْتِلاَعِ بِالْمَعْصُوبِ<sup>(١)</sup>.

وَكَذَلِكَ خَرَجَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ مِنَ الاِخْتِلاَعِ بِالْمَعْصُوبِ وَجَهًا هُنَا: أَنَّهُ يَقَعُ بَائِنًا<sup>(٢)</sup>، وَيَعُودُ الْقَوْلَانِ أَوْ الطَّرِيقَانِ فِي الْمَالِ الْوَاجِبِ، وَخَرَجَ مِنْ هُنَا وَجَهًا فِي الْمَعْصُوبِ: أَنَّهُ يَقَعُ رَجْعِيًّا، قَالَ فِي الرَّوْضَةِ: (وَالْمَذْهَبُ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ الْأَجْنَبِيَّ مُتَبَرِّعٌ بِمَا يَبْدُلُهُ لَا يَحْصُلُ لَهُ فَائِدَةٌ، فَإِذَا أَضَافَ إِلَى مَا لَهَا فَقَدْ صَرَّحَ بِتَرْكِ التَّبَرُّعِ، بِخِلَافِ اخْتِلاَعِهَا نَفْسَهَا بِالْمَعْصُوبِ)<sup>(٣)</sup>.

وَحَكَى الْبَغَوِيُّ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْأَجْنَبِيُّ: "طَلَّقَهَا عَلَى هَذَا الْمَعْصُوبِ"<sup>(٤)</sup>، أَوْ "هَذَا الْحَمْرِ"، أَوْ "عَبْدٌ زَيْدٌ هَذَا"، فَطَلَّقَ<sup>(٥)</sup> وَقَعَّ رَجْعِيًّا؛ وَلَا مَالَ<sup>(٦)</sup>، بِخِلَافِ مَا إِذَا التَّمَسَّتِ الْمَرْأَةُ هَكَذَا.

فَرَعٌ: / لَوْ اخْتَلَعَ الْأَبُ أَوْ الْأَجْنَبِيُّ، وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّهُ مِنْ مَالِهَا وَكَانَ مِنْ مَالِهَا، فَإِنْ أَوْ الْأَجْنَبِيُّ وَلَمْ يَذَكَرْ أَنَّهُ مِنْ مَالِهَا [يَذَكَرُ أَنَّهُ مِنْ مَالِهَا] الْمَظَاهِرِ<sup>(٧)</sup>، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا فَوْجَهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَعْلُومَ كَالْمَذْكَورِ حَتَّى يَكُونَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا عَلَى الْأَظْهَرِ.

وَأَصَحُّهُمَا: أَنَّ الْحُكْمَ كَمَا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْطُلِ التَّبَرُّعُ بِإِضَافَةِ الْمَالِ إِلَى

(١) الشرح الكبير بتصرف يسير: ٤٦٤ / ٨ وانظر: الوسيط: ٣٥٠ / ٥ روضة الطالبين: ٧٢٥ / ٥.

(٢) حكاه الرافعي عنه في: الشرح الكبير: ٤٦٤ / ٨.

(٣) روضة الطالبين: ٧٢٥ / ٥.

(٤) في نسخة: (د) [هذا العبد المعصوب].

(٥) قوله: [فطلق] ساقطة من نسخة: (م).

(٦) التهذيب: ٥٧٤ / ٥ وانظر: الشرح الكبير: ٤٦٤ / ٨ روضة الطالبين: ٧٢٥ / ٥.

(٧) في نسخة: (د) سقط بمقدار سطر ونصف تقريباً من هذا الموضع إلى قوله: [وأصحهما].

الرَّوْجَةِ، وَقَدْ يَظُنُّ الرَّوْجُ انْتِقَالَ الْمَلِكِ إِلَى الْمُخْتَلَعِ<sup>(١)</sup>.

فَرُعٌ: إِذَا اخْتَلَعَهَا الْأَبُ بِالصَّدَاقِ، أَوْ بِالْبَرَاءَةِ مِنَ الصَّدَاقِ، أَوْ عَلَى أَنَّ الرَّوْجَ  
بِرِيءٍ مِنَ الصَّدَاقِ، أَوْ قَالَ لِلرَّوْجِ: "طَلَّقَهَا وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِهَا" / أَوْ "عَلَى  
أَنَّكَ بَرِيءٌ عَنْ"<sup>(١)</sup> صَدَاقِهَا"، فَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى حُكْمِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَالْمَنْصُوصُ فِي  
الْمُخْتَصِرِ: (أَنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، وَلَا يَبْرَأُ الرَّوْجُ، وَلَا يَلْزَمُ الْأَبُ شَيْءٌ)<sup>(١)</sup>.

[اختلاع الأب  
بالصدّاق أو  
بالبراءة منه]  
ز/٢١٥ ب

وَحَكَى جَمَاعَةٌ تَحْرِيجَ الْمَسْأَلَةِ عَلَى عَفْوِ الْأَبِ عَنْ صَدَاقِ الصَّغِيرَةِ إِنْ جَوَزْنَا  
صَحَّ الْخُلْعُ وَبَرِيءَ الرَّوْجُ<sup>(١)</sup>، وَإِلَّا فَوَجَّهَانِ:  
أَصْحُهَا: أَنَّ الْجَوَابَ مَا نُصَّ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ أَصْلًا كَالْوَكِيلِ الْكَاذِبِ، وَرَأَى الْغَزَالِيُّ إِجْرَاءَ هَذَا  
الْوَجْهِ إِذَا اخْتَلَعَ بَعْدَهَا وَذَكَرَ أَنَّهُ لَهَا، وَهَذَا التَّخْرِيجُ عَنْ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْفَهُ<sup>(١)</sup>  
الْعِرَاقِيُّونَ: بِأَنَّ شَرْطَ الْعَفْوِ بَعْدَ الطَّلَاقِ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا الشَّرْطُ غَيْرٌ حَاصِلٌ فِي الْخُلْعِ عَلَى  
الصَّدَاقِ، وَالْأَقْوَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعَفْوُ عَلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ تَقَدُّمُهُ عَلَى الطَّلَاقِ، بَلْ عَدَمُ

(١) انظر: التهذيب: ٥/٥٧٤ الشرح الكبير: ٨/٤٦٥ روضة الطالبين: ٥/٧٢٥.

(٢) في نسخة: (د) [من].

(٣) وهو ما صار إليه جماهير الأصحاب.

مختصر المزني: ١/١٨٩ وانظر الحاوي: ١٠/٧٢ نهاية المطلب: ١٣/٤٢٧ الوسيط: ٥/٣٥٢-٣٥١  
الشرح الكبير: ٨/٤٦٥ روضة الطالبين: ٥/٧٢٥.

(٤) منهم الإمام والغزالي والرافعي والنووي.

انظر: نهاية المطلب: ١٣/٤٢٤ الوسيط: ٥/٣٥٢، ٣٥١ الشرح الكبير: ٨/٤٦٤ روضة  
الطالبين: ٥/٧٢٥-٧٢٦.

(٥) أي ضعفه. حاشية البجيرمي على الخطيب: ٥/٣٩٩.

(٦) أي أن يعفو الولي عن الصداق بعد وقوع الطلاق عند من يقول به. انظر: الشرح الكبير: ٨/٤٦٥

تَأْخِرُهُ عَنْهُ، فَيَحْصُلُ بِالْمُقَارِنِ، ثُمَّ إِنَّمَا يَصِحُّ هَذَا قَبْلَ الدُّخُولِ، أَمَّا بَعْدَ الدُّخُولِ فَلَا عَفْوَ قَطْعًا<sup>(١)</sup>.

وَفِي فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ: إِذَا اخْتَلَعَ أَجْنَبِيٌّ امْرَأَةً مِنْ زَوْجِهَا عَلَى صَدَاقِهَا، وَأَصَافَ إِلَيْهَا دُونَ إِذْنِهَا، وَقَعَ رَجْعِيًّا إِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَبَاطِنًا إِنْ كَانَ قَبْلَهُ، وَعَلَى الزَّوْجِ نِصْفُ صَدَاقِهَا، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ<sup>(٢)</sup>.

[حكم العوض في  
الخلع قبل  
الدخول]

فَرَعُ: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْخُلْعَ قَبْلَ الدُّخُولِ يُشَطَّرُ<sup>(٣)</sup>، فَإِذَا صَحَّحْنَا الْخُلْعَ كَانَ الْعِوَضُ أَحَدَ / النِّصْفَيْنِ، وَالنِّصْفُ الْآخِرُ يَسْقُطُ لَا عَلَى سَبِيلِ الْعِوَضِيَّةِ<sup>(٤)</sup>.

د/١٢٠ أ

قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ: إِذَا خَالَعَ زَوْجَتَهُ عَلَى الصَّدَاقِ، إِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ، فَإِنْ خَالَعَ عَلَى عَيْنِ الصَّدَاقِ اسْتَحَقَّ تِلْكَ الْعَيْنَ، وَإِنْ كَانَ دَيْنًا بَرِيءًا عَنْهُ، وَإِنْ خَالَعَهَا عَلَى مَالٍ آخَرَ كَأَلْفٍ وَالصَّدَاقُ أَلْفٌ تَقَاصًا، وَإِنْ خَالَعَهَا عَلَى خَمْسِمِائَةٍ، فَخَمْسِمِائَةٌ بِخَمْسِمِائَةٍ قِصَاصٌ، وَيَبْقَى لَهَا خَمْسِمِائَةٌ.

وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَخَالَعَهَا عَلَى عَيْنِ الصَّدَاقِ عَادَ نِصْفُهُ بِحُكْمِ الطَّلَاقِ، وَالنِّصْفُ الْبَاقِي بِالْخُلْعِ، وَإِنْ كَانَ الصَّدَاقُ دَيْنًا فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ فَخَالَعَهَا عَلَيْهِ فَكَمَثَلٍ، يَسْقُطُ نِصْفُهُ بِالطَّلَاقِ، وَاسْتَحَقَّ عَلَيْهَا جَمِيعَ الْمُسَمَى بِصِنْفَةِ قِصَاصٍ، وَيَبْقَى لَهَا

(١) انظر: الوسيط: ٣٥٢/٥ الشرح الكبير: ٤٦٤/٨ روضة الطالبين: ٥/٧٢٥-٧٢٦.

(٢) انظر: فتاوى ابن الصلاح: ٦٧٦/٢.

(٣) لقول الله تعالى: (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ...) الآية. البقرة ٢٣٧ والخلع مثل الطلاق في هذا.

انظر: الشرح الكبير: ٤٦٦/٨ روضة الطالبين: ٥/٧٢٦ وانظر: (الابتهاج) كتاب الصداق صفحة: ٤٧٣.

(٤) انظر: الشرح الكبير: ٤٦٦/٨.

نِصْفُ الْمُسَمَّى <sup>(١)</sup> مِنَ الْخُلْعِ.

وَإِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَخْلَعَ نَفْسَهَا بِحَيْثُ لَا يَبْقَى لَهُ عَلَيْهَا شَيْءٌ؛ فَلَهَا أَنْ تَخْلَعَ نَفْسَهَا عَلَى نِصْفِ الصَّدَاقِ الثَّابِتِ لَهَا فِي ذِمَّتِهِ وَحَدُّهُ، وَيُخَالِعُهَا بِمَا يُعَادِلُ مَا يَبْقَى لَهَا عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ، فَإِذَا كَانَ الصَّدَاقُ أَلْفًا، فَيَخَالِعُ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ، وَإِنْ أَرَادَتْ أَنْ يَبْقَى <sup>(١)</sup> عَلَيْهِ شَيْءٌ فَتَخَالِعُ عَلَى أَرْبَعِمِائَةٍ، فَيَبْقَى لَهَا مِائَةٌ، وَإِنْ أَرَادَ الزَّوْجُ أَنْ يَبْقَى لَهُ عَلَيْهَا شَيْءٌ، فَيَخَالِعُهَا عَلَى سِتِّمِائَةٍ، فَيَبْقَى لَهُ عَلَيْهَا مِائَةٌ.

[الخلع لا يسقط  
الصداق الذي

في ذمته]

أ٢١٦/ز

فَرَعٌ: إِذَا اخْتَلَعَتْ نَفْسَهَا عَلَى مَالٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ فِي ذِمَّتِهِ، وَلَهَا صَدَاقٌ فِي ذِمَّتِهِ لَا يَسْقُطُ صَدَاقُهَا بِالْخُلْعِ، سَوَاءً قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ، سَوَاءً بِلَفْظِ /الْخُلْعِ/، أَمْ بِلَفْظِ الْمَفَادَةِ، أَمْ الْمُبَارَاةِ <sup>(١)</sup>.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْمُخَالَعَةُ تُسْقِطُ الصَّدَاقَ الثَّابِتَ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ، سَوَاءً كَانَ بِلَفْظِ الْمُخَالَعَةِ، أَوْ بِلَفْظِ الْمَفَادَةِ <sup>(١)</sup>.

قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ: لَنَا أَنَّ هَذِهِ فُرْقَةٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ لَا تُوجِبُ رَدَّ مَا قُبِضَ مِنَ الصَّدَاقِ، فَلَا تُوجِبُ سُقُوطَ <sup>(١)</sup> الثَّابِتِ فِي الذِّمَّةِ كَالْفُرْقَةِ بِالرِّضَاعِ وَالرَّدَّةِ، وَعَكْسُهُ الْفُرْقَةُ بِالطَّلَاقِ، وَقِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الدُّيُونِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخُلْعَ فَسْخٌ، وَلَيْسَ بِطَّلَاقٍ، يَعْنِي عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِمْ هَذَا، وَعِبَارَةٌ الرَّافِعِيِّ: (الْخُلْعُ عَلَى غَيْرِ الصَّدَاقِ قَبْلَ قَبْضِ الصَّدَاقِ لَا يُسْقِطُ

(١) في نسخة: (د) [في].

(٢) في نسخة: (د) زيادة [لها] في هذا الموضع.

(٣) انظر: روضة الطالبين: ٧٣٢/٥.

(٤) انظر: فتح القدير: ٢٣٥/٤ البحر الرائق: ٩٤/٤ تبين الحقائق: ٢٧٢/٢.

(٥) في نسخة: (د) زيادة [المال] في هذا الموضع.

حَقَّ الزَّوْجَةَ مِنَ الصَّدَاقِ، وَبَعْدَ قَبْضِهِ وَقَبْلَ الدُّخُولِ لَا يُسْقِطُ حَقَّ الزَّوْجِ مِنْ  
نِصْفِ الصَّدَاقِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ ~ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ<sup>(١)</sup>.

[الاختلاف في  
الخلع]

م/١١٩ أ

النِّكَاحِ<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ كَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ تُسَمَّيَانِ بِاسْمِ وَاحِدٍ، فَقَالَ: خَالَعْتُ فَلَانَةَ بِكَذَا، فَقَبِلَتْ  
إِحْدَاهُمَا ثُمَّ اخْتَلَفَا، فَقَالَ الزَّوْجُ: "أَرَدْتُ الْأُخْرَى" وَقَالَتِ الْقَابِلَةُ: "بَلْ أَرَدْتَنِي"  
فَهُوَ الْمُصَدِّقُ وَلَا فُرْقَةٌ<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ قَبِلَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، فَالْمُطَلَّقَةُ إِحْدَاهُمَا، وَيُرْجَعُ فِي الْبَيَانِ إِلَيْهِ مَعَ  
الْيَمِينِ إِنْ أَتَاهُمْ، وَهَلْ يَجِبُ لَهُ الْمُسَمَّى، أَوْ مَهْرُ الْمِثْلِ عَلَيْهَا؟<sup>(١)</sup>.

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (يُظْهَرُ أَنْ يُقَالَ / إِنْ صَدَّقَهُ<sup>(١)</sup> مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ أَرَادَ إِحْدَاهُمَا عَلَى  
الْإِبْهَامِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحَالَفَا وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَرَادَ ذَلِكَ لَكَانَ الْوَاجِبُ مَهْرَ  
الْمِثْلِ، كَمَا لَوْ قَالَ: "إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ بِالْفِ"، وَقَبِلْتَا مَعًا)<sup>(١)</sup>.

قَالَ: (وَإِنْ قَالَ: طَلَّقْتُكَ بِكَذَا، فَقَالَتْ: مَجَانًا، بَانَتُ وَلَا عِوَضَ)<sup>(١)</sup>، أَمَّا

(١) الشرح الكبير: ٤٧٥ / ٨.

(٢) منهاج الطالبين: ٤١٢.

(٣) انظر: الحاوي: ٨٩ / ١٠ البيان: ٥٩ / ١٠ التهذيب: ٥ / ٥٨٠ الشرح الكبير: ٤٦٦ / ٨ روضة  
الطالبين: ٥ / ٧٢٦ المطلب العالي: لوح ٢٢ / ب.

(٤) الشرح الكبير: ٤٦٦ - ٤٦٧ / ٨ روضة الطالبين: ٥ / ٧٢٦ المطلب العالي: لوح ٢٢ / ب.

(٥) في نسخة: (د) [عليها].

(٦) الذي في المطلب العالي: [صدفته]، لوح ٢٢ / ب.

(٧) المطلب العالي: لوح ٢٢ / ب بتصرف.

(٨) منهاج الطالبين: ٤١٢.



بَيَّنُونَهَا فَبَاعْتَرَاهُ، وَأَمَّا عَدَمُ الْعَوَضِ؛ فَلِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا فِيهِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ،  
وَعَلَيْهَا الْيَمِينُ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي سَقُوطِ نَفَقَتِهَا وَكُسُوتِهَا<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ قَالَ: "طَلَّقْتُكَ بِالْعَوَضِ الَّذِي سَأَلْتِ"، فَأَنْكَرْتَ أَصْلَ السُّؤَالِ، فَكَذَلِكَ  
الْجَوَابُ<sup>(١)</sup>.

وَأِنْ قَالَتْ: "طَلَّقْتَنِي بَعْدَ طُولِ الْفَضْلِ"، وَقَالَ: "بَلْ فِي الْحَالِ"، فَهِيَ الْمُصَدِّقَةُ  
فِي نَفْيِ الْمَالِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهَا، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الطَّلَاقِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي  
تَدَّعِيهِ.

وَلَوْ تَنَازَعَا عَلَى الْعَكْسِ فَقَالَ: "طَلَّقْتُكَ بَعْدَ طُولِ الْفَضْلِ وَلَمْ تُقْبَلِي فِلي  
الرَّجْعَةَ"، وَقَالَتْ: "بَلْ عَلَى الْإِتِّصَالِ وَلَا رَجْعَةَ"، فَالْمُصَدِّقُ الزَّوْجُ، وَلَمْ يُخْرِجُوهُ عَلَى  
تَقَابُلِ الْأَصْلَيْنِ<sup>(١)</sup>.

(١) في نسخة: (ز) [سكنها] وشطب عليها الناسخ وكتب في الهامش: [كسوتها]، ثم كتب أعلاها  
[صح]، وفي نسخة: (م) اثبتت لفظ [كسوتها]، أما نسخة: (د) فقد أثبت الناسخ لفظ [سكنها].

وقد جاء في حاشية فتح العزيز (المحقق): قال البلقيني ~ (فائدة: السكنى تجب للمختلعة، وإنما  
الصواب لا يقبل قوله في سقوط كسوتها) الاعتناء والاهتمام (خ) ٥١٧/٢.

وجاء في حاشية الشرح الكبير (المطبوع): ٤٦٧/٨: (قال في الخادم: وكأنه سبق قلم، وصوابه  
كسوتها، فإن السكنى تجب للمختلعة، واقترانه بالنفقة يدل عليه)، ومما تقدم يتبين أن  
الصواب: [كسوتها]، والله أعلم.

(٢) انظر: الوسيط: ٣٥٤/٥ الشرح الكبير: ٤٦٧/٨ روضة الطالبين: ٧٢٧/٥ المطلب  
العالی: لوح ٢٢/أ.

(٣) انظر: الشرح الكبير: ٤٦٧/٨ روضة الطالبين: ٧٢٧/٥.

(٤) قال ابن الرفعة: (إن نظرنا إلى الأول كان القول قولها، وإن نظرنا إلى الثاني كان القول قوله؛ لأن ذلك  
في الاختلاف في الوقت لا في نفس الفعل، وهو ههنا في الفعل). المطلب العالی: لوح ٢٢/ب

وانظر: المجموع: ٢٠٦/١ الشرح الكبير: ٤٦٧/٨ روضة الطالبين: ٧٢٧/٥ الأشباه  
↔ =

وَلَوْ قَالَ: "خَالَعْتُكَ أَمْسِرَ فَلَمْ تَقْبَلِي"، وَقَالَتْ: "بَلْ قَبِلْتُ"، فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهَا،  
أَوْ قَوْلُهُ؟ فِيهِ خِلَافٌ، مَا دَتُّهُ قَوْلًا تَبْعِيضِ الْإِقْرَارِ، ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ / ز ٢١٦ ب  
الْإِقْرَارِ (١) (٢).

وَلَوْ قَالَ: "طَلَّقْتُكَ فَقَبِلْتِ"، [فَقَالَتْ] (١): "نَعَمْ" لَكِنْ كُنْتُ مُكْرَهَةً، قَالَ  
الْفُورَانِيُّ: الْقَوْلُ قَوْلُهَا (٢)، قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (لَا يَبْعُدُ تَخْرِجُهُ عَلَى الْخِلَافِ فِي تَعْقِيبِ  
الْإِقْرَارِ بِمَا يَرْفَعُهُ) (١).

قَالَ: (وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي جِنْسِ عَوَضِهِ، أَوْ قَدْرِهِ وَلَا بَيِّنَةَ تَحَالَفَا) (١) كَالْبَيْعِ (٢) وَعَنْ  
[الاختلاف في  
جنس أو قدر  
العوض]

==

والنظائر للسبكي: ٤٦/١

- (١) قوله: [في باب الإقرار] ساقط من نسخة: (د).
- (٢) انظر: الشرح الكبير: ٥/٣٣٦ خبايا الزوايا: ٣٦٦ المطلب العالي: لوح ٢٢/ب.
- (٣) في نسخة: (ز) [فقال] والمثبت من نسختي: (د، م) وهو الصحيح.
- (٤) ذكره ابن الرفعة. انظر: المطلب العالي: لوح ٢٢/ب
- (٥) المطلب العالي: لوح ٢٢/ب وانظر: البيان: ١٠/٦٠ التهذيب: ٥/٥٨٢ روضة الطالبين: ٤/٤٩  
خبايا الزوايا: ٣٦٦
- (٦) منهاج الطالبين: ٤١٢.
- (٧) انظر: الحاوي: ١٠/٣٦ التنبيه: ١٧٣ المهذب: ٢/٧٦ حلية العلماء: ٦/٥٧٠ الشرح الكبير: ٨/٤٦٧  
روضة الطالبين: ٥/٧٢٧.
- (٨) انظر: بدائع الصنائع: ٣/١٥٠ الفتاوى الهندية: ١/٥٠٠ البحر الرائق: ٤/٩٤.
- (٩) وهو المنصوص عليه.
- انظر: المغني: ٧/٢٧٤ المبدع: ٧/٢٤٦ المحرر للمجد ابن تيمية: ٢/٤٩.

وَالْحُلُولِ وَالتَّاجِيلِ، كَالاخْتِلَافِ فِي الْجِنْسِ وَالْقَدْرِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ: (وَوَجَبَ مَهْرٌ مِثْلٌ)<sup>(١)</sup> يَعْنِي إِذَا تَحَالَفَا لَمْ تَنْدَفِعِ الْبَيْنُونَةُ، وَالتَّحَالَفُ يُؤَثِّرُ فِي الْعَوَضِ، وَالْقَوْلُ فِي أَنَّهُ تَنْفَسَخُ التَّسْمِيَةُ، أَوْ تَنْفَسَخُ إِنْ أَصْرًا عَلَى النَّزَاعِ، وَفِي كَيْفِيَّةِ الْيَمِينِ، وَفِي مَنْ يُبَدَأُ بِهِ؟ كَمَا فِي الْبَيْعِ<sup>(١)</sup>.

وَالرُّجُوعُ فِي الْفَسْخِ أَوْ الْإِنْفَسَاحِ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، كَمَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي الصَّدَاقِ وَتَحَالَفَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَيْسَ رُكْنًا فِي الْعَقْدِ، وَفِي الصَّدَاقِ وَجْهٌ: أَنَّهُمَا إِذَا تَحَالَفَا وَكَانَ مَا تَدَّعِيهِ الْمَرْأَةُ أَقَلَّ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ، لَمْ يَكُنْ لَهَا أَكْثَرُ مِمَّا تَدَّعِيهِ، قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: وَعَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ لَوْ كَانَ مَا يَدَّعِيهِ الزَّوْجُ ثَمَنًا أَقَلَّ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَكْثَرُ مِمَّا يَدَّعِيهِ<sup>(١)</sup>.

وَحَكَى الْحَنَاطِيُّ وَجْهًا: أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِأَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ وَالْمُسَمَّى فِي الْعَقْدِ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيْنَةً عَلَى مَا يَقُولُهُ، فَتَتَهَاتَرَانِ<sup>(١)</sup> أَوْ يُفْرَعُ بَيْنَهُمَا؟ قَوْلَانِ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ هَلْ يَجْلِفُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، وَحُكْيِي وَجْهٌ عَنِ ابْنِ سُرَيْجٍ: أَنَّهُ يُصَارُ إِلَى أَزِيدِ الْبَيْتَيْنِ، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الرَّوْضَةِ: (الْأَظْهَرُ أَنَّهُمَا تَسْقُطَانِ وَلَا تَرْجِيحُ بِالْكَثْرَةِ)<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: الشرح الكبير: ٤٦٧/٨ روضة الطالبين: ٥/٧٢٧.

(٢) منهاج الطالبين: ٤١٢.

(٣) انظر: روضة الطالبين: ٢٣٦/٣ الشرح الكبير: ٤/٣٨٠-٣٨١.

(٤) انظر: الشرح الكبير: ٤٦٧/٨.

(٥) حكاه عنه الرافعي في الشرح الكبير: ٤٦٨/٨.

(٦) الهُتْرُ: السقط من الكلام والخطأ منه، وتتهاترت البيئات إذا تساقطت وبطلت.

المصباح المنير: ٢/٦٣٣.

(٧) روضة الطالبين: ٥/٧٢٨.

وَإِذَا جَرَى الْخُلْعُ مَعَ أَجْنَبِيٍّ، وَاخْتَلَفَا فِي جِنْسِ الْعَوْضِ وَقَدْرِهِ تَحَالَفَا أَيضًا، وَيَجِبُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ مَهْرُ الْمِثْلِ<sup>(١)</sup>.

[خالع بألف  
ونويًا نوعًا]

قَالَ: (وَلَوْ خَالَعَ بِالْأَلْفِ، وَنَوِيًا نَوْعًا لَزِمَ، وَقِيلَ مَهْرُ مِثْلٍ)<sup>(١)</sup> صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ذِكْرِ الْأَلْفِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ جِنْسٍ وَلَا نَوْعٍ، فَقَالَ الْغَزَالِيُّ: إِنَّ هَذَا الْإِبْهَامَ لَا يُحْتَمَلُ فِي الْخُلْعِ؛ لِأَنَّ الْمَذْكَورَ مُجَرَّدُ الْعَدَدِ؛ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْمَعْدُودِ، وَادَّعَى فِي "الْوَسِيطِ" أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ<sup>(٢)</sup>، وَحَكَاهُ فِي "الْبَسِيطِ"<sup>(٣)</sup> عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ: بِأَنَّ كُتُبَ شَيْخِي الْعِرَاقِيِّينَ؛ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ، وَالْقَاضِي<sup>(٤)</sup> أَبِي الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِمَا؛ مُتَّفَقَةٌ مَعَ<sup>(٥)</sup> كَلَامِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ عَلَى اِحْتِمَالِ إِبْهَامِ الْأَلْفِ، وَعَلَّلُوا: بِأَنَّ الْمُقْصُودَ أَنْ يَكُونَ الْعَوْضُ مَعْلُومًا عِنْدَ الْمُتَعَاقِدِينَ، فَإِذَا تَوَافَقَا عَلَى شَيْءٍ بِالنِّيَّةِ؛ كَانَ كَمَا لَوْ تَوَافَقَا عَلَيْهِ بِالنُّطْقِ<sup>(٦)</sup>.

وَكَذَا ذَكَرَهُ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ سُلَيْمٌ<sup>(٧)</sup> وَالْبَنْدَنِيجِيُّ<sup>(٨)</sup> وَابْنُ الصَّبَّاحِ وَغَيْرُهُمْ،

(١) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٦٧-٤٦٨ روضة الطالبين: ٥/ ٧٢٧-٧٢٨.

(٢) منهاج الطالبين: ٤١٢.

(٣) الوسيط: ٣/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٤) البسيط: ٧٤٢.

(٥) في نسخة: (م) [والشيخ].

(٦) قوله: [مع] ساقطة من نسخة: (د).

(٧) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٦٩.

(٨) هو: سليم بن أيوب بن سليم، أبو الفتح الرازي الشافعي، من تصانيفه: ضياء القلوب في التفسير، المجرد في الفروع، توفي سنة: ٤٤٧ هـ.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٤/ ٣٨٨ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/ ٢٢٥.

(٩) هو: الحسن بن عبد الله، أو عبيد الله - مصغرا - بن يحيى الشيخ، أبو علي البندنيجي، من أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي، من تصانيفه: التعليقة، الذخيرة، الجامع. توفي سنة: ٤٢٥ هـ.

انظر: طبقات الفقهاء: ١/ ٢٢٦ طبقات الشافعية الكبرى: ٤/ ٣٠٥ طبقات الشافعية لابن قاضي

وَلِلشَّافِعِيِّ فِي الْأُمِّ مَا يَدُلُّ لَهُ<sup>(١)</sup>، فَلِذَلِكَ قَالَ الرَّافِعِيُّ: (إِنَّ الظَّاهِرَ الاكْتِفَاءُ بِهِ)<sup>(٢)</sup>،  
وَتَبِعَهُ/ الْمُصَنِّفُ فِي حُكْمِهِ بِاللُّزُومِ وَمَا نَقَلَهُ مِنْ وُجُوبِ مَهْرِ المِثْلِ عَلَى/ الوَجْهِ  
الْآخِرِ، هُوَ قَوْلُ الغَزَالِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَالوَجْهَانِ<sup>(٤)</sup> [يُنْبِئَانِ عَلَى]<sup>(٥)</sup> أَنْ هَذَا الإِبْهَامُ هَلْ يُحْتَمَلُ فِي  
الْخُلْعِ أَمْ لَا؟ وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَالتَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ يَقْتَضِي  
احْتِمَالَ ذَلِكَ فِي البَيْعِ أَيْضًا)<sup>(٦)</sup> وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الرَّافِعِيُّ ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ.

وَلَوْ خَالَعَ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ، فَهِنَا<sup>(٧)</sup> قَدْ ذَكَرَ جِنْسَ المَعْدُودِ، فَإِنْ كَانَ فِي البَلَدِ مِنَ  
الدَّرَاهِمِ نَقْدٌ غَالِبٌ؛ نَزَلَ عَلَيْهِ كَمَا سَبَقَ<sup>(٨)</sup>، وَكَذَا فِي البَيْعِ<sup>(٩)</sup>، وَإِنْ كَانَ نَقُودٌ مُخْتَلِفَةٌ وَلَا  
غَالِبَ، وَقَدْ جَرَى الخُلْعُ بِدَرَاهِمٍ مُطْلَقَةٍ كَمَا صَوَّرْنَا، وَنَوِيًا نَوْعًا وَاحِدًا فَالصَّحِيحُ  
المَشْهُورُ الاكْتِفَاءُ بِالنِّيَّةِ فِي لُزُومِ ذَلِكَ النِّوعِ<sup>(١٠)</sup>، وَأَشِيرُ إِلَى وَجْهِ آخَرَ أَنَّهُ تَفْسُدُ  
التَّسْمِيَةُ؛ وَهُوَ الَّذِي أوردَهُ أَبُو مَخْلِدٍ البَصْرِيُّ<sup>(١١)</sup>؛ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ عِنْدَ ذِكْرِ

=

شبهة: ٢٠٦/١.

(١) الأم: ١٩٧/٥ وانظر: نهاية المطلب: ٣٥٠/١٣ الحاوي: ٣٧/١٠ المطلب العالي: لوح ٢٥/أ.

(٢) الشرح الكبير: ٤٦٨/٨ والذي فيه [الاكتفاء بالنية].

(٣) في الوسيط: ٢٥٥/٣.

(٤) قوله: [الوجهان] ساقطة من نسخة: (د).

(٥) في نسخة: (ز، د) [ينسبان إلى] والمثبت من نسخة: (م) فهو موافق للسياق.

(٦) الشرح الكبير: ٤٦٩/٨.

(٧) في نسخة: (د) [فهنا].

(٨) انظر صفحة: ٢٧٢.

(٩) انظر: المهذب: ٧٦/٢ الشرح الكبير: ٤٦٨/٨ روضة الطالبين: ٧٠٩-٧٢٨.

(١٠) انظر: الشرح الكبير: ٤٦٨/٨ روضة الطالبين: ٧٢٨/٥.

(١١) نسبه إليه الرافعي، وضعفه النووي.

الشرح الكبير: ٤٦٨/٨ روضة الطالبين: ٧٢٨/٥.

الدَّرَاهِمَ لَا يَشْتَدُّ الْإِبْهَامُ، وَلَا يَبْقَى إِلَّا الصِّفَاتِ، فَلَيْسَ كَمَا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى مُجَرَّدِ الْأَلْفِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الدَّرَاهِمِ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ جَهَالَةً<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ تُوْخَذُ الصِّحَّةُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ حَكَمَ بِالصِّحَّةِ عِنْدَ إِطْلَاقِ الْعَدَدِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْمَعْدُودِ، [فَعِنْدَ]<sup>(٢)</sup> ذِكْرِ الْمَعْدُودِ أَوْلَى.

وَلَوْ لَمْ يَنْوِيَا نَوْعًا، بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى الْخُلْعِ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ، وَهُنَاكَ أَنْوَاعٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ فِي الْبَلَدِ يُتَعَامَلُ بِهَا، وَلَا غَالِبَ فَالتَّسْمِيَةُ بِأَطْلَعَةٍ، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ<sup>(٣)</sup>.

وَلَوْ جَرَى مِثْلُ هَذَا فِي الْبَيْعِ فَبَاعَ بِدَرَاهِمٍ مُطْلَقَةٍ، وَلَمْ يُبَيِّنَا نَوْعًا، وَفِي الْبَلَدِ نُقُودٌ وَلَمْ<sup>(٤)</sup> يَغْلِبْ بَعْضُهَا؛ لَا يَصِحُّ<sup>(٥)</sup> الْبَيْعُ حَتَّى يُبَيِّنَا نَوْعًا مِنْهَا، وَلَا يَكْفِي أَنْ يَنْوِيَا نَوْعًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ فِي اللَّفْظِ مِنَ الْجَهَالَةِ وَالْإِبْهَامِ، وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ / عَلَى ذَلِكَ النَّوعِ، وَلَيْسَ الْبَيْعُ كَالْخُلْعِ حَتَّى يُكْتَفَى فِيهِ بِالنِّيَّةِ، فَإِنَّ الْخُلْعَ يُحْتَمَلُ فِيهِ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِي الْبَيْعِ<sup>(٦)</sup>، وَلِذَلِكَ يَحْضُلُ الْمَلِكُ فِيهِ بِالْإِعْطَاءِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ، فَانْتَفَى بِالنِّيَّةِ فِيهِ إِذَا اتَّفَقَا عَلَيْهَا، إِلَّا عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ<sup>(٧)</sup>؛ أَنَّهُ تَفْسُدُ التَّسْمِيَةُ كَمَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ.

وَاعْتَرَضَ الرَّافِعِيُّ عَلَى فَسَادِ الْبَيْعِ عِنْدَ النِّيَّةِ، وَقَالَ: (لَكَ أَنْ تَقُولَ: وَجَبَ أَنْ

(١) انظر: الشرح الكبير: ٤٦٩ / ٨.

(٢) في نسخة: (ز) [فبعيد] والمثبت من نسختي: (د، م).

(٣) انظر: الحاوي: ٤٤ / ١٠ البيان: ٦١ / ١٠.

(٤) في نسخة: (د) [ولم].

(٥) في نسخة: (م) [لم يصح].

(٦) انظر: الوسيط: ٣٥٤ / ٥ روضة الطالبين: ٧٢٨ / ٥.

(٧) انظر: صفحة: ٣٣٣.

نَجْعَلُ ذَلِكَ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنْعِقَادِ الْبَيْعِ بِالْكَنَايَاتِ؛ لِأَنَّ التَّعْبِيرَ عَنِ الْمُقَيَّدِ بِالْمُطْلَقِ وَإِرَادَتِهِ طَرِيقَةً سَائِعَةً فِي اللِّسَانِ<sup>(١)</sup>.

وَفِي هَذَا الْأَعْتِرَاضِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْخِلَافَ فِي أَنْعِقَادِ الْبَيْعِ بِالْكَنَايَةِ؛ مَحَلُّهُ فِي صِيغَةِ الْعَقْدِ لَا فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، وَالْعَوْضَانِ مَعْقُودٌ عَلَيْهِمَا.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْكَنَايَةَ مَا هِيَ إِشْعَارٌ بِالْمَكْنَى عَنْهُ، وَالْمُطْلَقُ لَا إِشْعَارَ لَهُ بِالْمُقَيَّدِ، وَالتَّعْبِيرُ بِهِ عَنْهُ طَرِيقَةٌ سَائِعَةٌ فِي اللِّسَانِ، وَلَكِنْ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ لَا بِطَرِيقِ الْكَنَايَةِ، / ز/ ٢١٧ ب  
فَلِمَ قُلْتُ: إِنَّهُ يُكْتَفَى بِهَا؟

وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّ الْاِحْتِمَالَ الَّذِي قَدَّمَناهُ عَنِ الرَّافِعِيِّ مِنَ الْاِكْتِفَاءِ بِالنِّيَّةِ فِي الْبَيْعِ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى مُجَرَّدِ الْعَدَدِ، ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ، وَهُوَ جَعَلُ ذَلِكَ الْاِحْتِمَالَ يُؤَكِّدُ مَا أَبَدَاهُ هُنَا مِنْ اِحْتِمَالِ إِبْهَامِ الدَّرَاهِمِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنْعِقَادِ الْبَيْعِ بِالْكَنَايَةِ، نَعْمَ لَهُ أَنْ يَقُولَ الْخِلَافُ فِي الْأَنْعِقَادِ بِالْكَنَايَةِ إِذَا اخْتَصَّ بِصِفَةِ الْعَقْدِ فَهُوَ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ غَيْرُ جَارٍ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَصِحُّ قَطْعًا، أَوْ لَا يَصِحُّ قَطْعًا، وَلَمْ يُبَيِّنُوا ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَلِلْإِمَامِ اِحْتِمَالٌ يُوَافِقُ بَحْثَ الرَّافِعِيِّ فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ، وَأَيَّدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِقَوْلِ الْعِرَاقِيِّينَ وَالْبَغَوِيِّ: (إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ بَنَاتٌ فَقَالَ لِلْخَاطِبِ: "زَوَّجْتُكَ بِنْتِي"، وَنَوِيًا وَاحِدَةً مِنْهُنَّ بَعَيْنَهَا وَلَمْ يُسَمِّهَا وَلَا أَحَدَهُمَا، يَصِحُّ النِّكَاحُ، قَالَ: وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْمَعْوُضِ فِي عَقْدٍ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْإِشْهَادُ وَلَا يَنْعَقَدُ بِالْكَنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ، [فَكَيْفَ فِي الْعَوْضِ فِيمَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْإِشْهَادُ وَيَنْعَقَدُ بِالْكَنَايَةِ] <sup>(١)</sup> <sup>(١)</sup>.

(١) الشرح الكبير: ٤٦٨ / ٨.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من نسختي: (ز، د) وألحقت في النسخة: (ز)، بالهامش بخط مغاير، وكتب عليها [صح] وهي كذلك في: المطلب العالي لابن الرفعة: لوح ٢٣ / أ.

(٣) المطلب العالي لابن الرفعة: لوح ٢٣ / أ وانظر: كفاية النبيه لابن الرفعة: لوح ١١٧ / أ.

قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّقَ؛ بِأَنَّ بِنْتِي مُعَرَّفَةٌ بِالِإِضَافَةِ، فَيَحْمَلُ عَلَى الْمَعْهُودِ،  
وَالْبِنْتُ الْمَخْطُوبَةُ قَدْ عُرِفَتْ وَعَهْدَتْ<sup>(١)</sup> بِنَيْتِهَا فَكَتُفِي بِذَلِكَ، وَالصَّيْغَةُ الْمَذْكُورَةُ  
تُسْتَعْمَلُ فِي الْمَعْهُودِ لُغَةً، بِحَيْثُ إِنَّمَا تَصِيرُ كَالصَّرِيحِ وَتَصِحُّ الشَّهَادَةُ بِوُرُودِ النِّكَاحِ  
عَلَى بِنْتِ فُلَانٍ الْمَعْرُوفِ، وَقَوْلُهُ: "بِعْتِكَ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ" لَا مَعْهُودَ فِيهِ؛ فَلِذَلِكَ يَبْطُلُ.

وَلَوْ قَالَ: "خَالَعْتُكَ عَلَى أَلْفِ شَيْءٍ" فَقَبِلْتُ، فَعَنِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ: أَنَّ التَّسْمِيَةَ  
فَاسِدَةً، وَلَا يُؤْتَرُ اتِّفَاقُ النِّيَّتَيْنِ عَلَى "شَيْءٍ"؛ لِأَنَّ الْإِجْمَالَ فِيهِ أَشَدُّ، فَلَا يُحْتَمَلُ،  
وَيُرْجَعُ إِلَى مَهْرِ الْمَثَلِ<sup>(٢)</sup>، وَوَجْهُ شِدَّةِ الْإِجْمَالِ: أَنَّ الْأَلْفَ مَقْتَصِرًا عَلَيْهِ يَفْهَمُ مِنْهُ  
الْمُتَعَامَلُ بِهِ غَالِبًا، وَتَعَقُّيبُهُ بِالشَّيْءِ يُشَوِّشُ<sup>(٣)</sup> هَذَا الْفَهْمَ، فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ: "بَاعَ فُلَانٌ دَارَهُ  
بِأَلْفٍ" يُفْهَمُ مِنْهُ النِّقْدُ، وَإِذَا قِيلَ: "بَاعَهَا بِأَلْفِ شَيْءٍ" اضْطَرَبَ الْفَهْمُ، قَالَ  
الرَّافِعِيُّ: (وَيُمْكِنُ أَنْ يُنَازَعَ غَيْرُ الْقَاضِي فِيمَا ذَكَرَهُ وَيُذْهَبُ إِلَى اِحْتِمَالِ هَذَا الْإِجْمَالِ  
اعْتِمَادًا عَلَى مَا عَلِمَهُ الْمُتَعَاقِدَانِ وَتَوَافَقًا عَلَيْهِ بِالنِّيَّةِ)<sup>(٤)</sup>.

قُلْتُ: الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي أَقْوَى فَصَارَتِ الْمَسَائِلُ ثَلَاثًا:

أَحَدُهَا: تَوْتَرُّ فِيهَا النِّيَّةُ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَهِيَ التَّصْرِيحُ بِالْذَّرَاهِمِ.

(١) في نسخة: (م) [عهدت وعرفت].

(٢) انظر: الوسيط: ٥/٣٥٥ الشرح الكبير: ٨/٤٦٩ روضة الطالبين: ٥/٧٢٨.

(٣) قولهم: يشوش على الناس، ويشوش القواعد، وما أشبهه، هذا قد استعمله بعض الفقهاء وهو غلط،  
فقد أجمع أهل اللغة على أنه لا أصل له، وعدوه في لحن العوام، وقالوا: الصواب يُهَوِّش بضم الياء  
وفتح الهاء وكسر الواو، ومعناه الخلط واللبس.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٣/١٥٩ المصباح المنير: ١/٣٢٧ لسان العرب: ٦/٣٦٦ القاموس  
المحيط: ١/٧٦٩.

(٤) الشرح الكبير: ٨/٤٦٩.



وَالثَّانِيَةُ: كَذَلِكَ، وَهِيَ الْأَقْتِصَارُ عَلَى الْعَدَدِ.

وَالثَّلَاثَةُ: لَا تُؤَثِّرُ، وَهِيَ "أَلْفُ شَيْءٍ"<sup>(١)</sup>.

تَنْبِيهِ<sup>(٢)</sup>: حَيْثُ اعْتَبَرْنَا النِّيَّةَ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ ~ : إِنْ التَّعْيِينَ بِالنِّيَّةِ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ إِذَا تَوَاطَأَ قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَى مَا<sup>(٣)</sup> يَفْصِدَانِهِ بِاللَّفْظِ الْمُبْهَمِ، وَأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِاتِّفَاقِ التَّوَافُقِ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَاعْرَضَ مُعْرِضُونَ عَنِ اعْتِبَارِ ذَلِكَ، وَرَاعَوْا مُجَرَّدَ التَّوَافُقِ)<sup>(٤)</sup>، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الرُّوضَةِ: هَذَا الثَّانِي أَصَحُّ، وَقَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ هَذَا/ ضَعِيفٌ<sup>(٥)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ز/٢١٨أ

[إذا اختلف  
المتخالفان فقال  
أردت دنانير  
فقلت بل دراهم]

قَالَ: (وَلَوْ قَالَ: أَرَدْنَا دَنَانِيرَ، فَقَالَتْ: بَلْ دَرَاهِمٌ أَوْ فُلُوسًا تَحَالَفًا عَلَى الْأَوَّلِ، وَوَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ بِلَا تَحَالَفٍ فِي الثَّانِي)<sup>(٦)</sup> هَذِهِ صُورَةٌ مُفْرَعَةٌ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ: فِي أَنَّ الْخُلْعَ يَقْبَلُ الْإِبْهَامَ فِي لَفْظَةِ الْأَلْفِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَقْبَلُ الْإِبْهَامَ فِيهَا، فَفُرِعَ عَلَى ذَلِكَ إِذْنٌ فِي الْإِرَادَةِ، فَقَالَ الزَّوْجُ: "أَرَدْنَا دَنَانِيرَ"، وَقَالَتِ الزَّوْجَةُ "إِنَّمَا أَرَدْنَا دَرَاهِمَ" أَوْ "فُلُوسًا".

فَعَلَى الْأَظْهَرِ: يَتَحَالَفَانِ؛ لِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ فِي جِنْسِ الْعَوَاضِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اخْتَلَفَا فِيهَا سَمِّيَاهُ، وَقَدْ يَحْضُلُ الْإِطْلَاعُ عَلَى قَصْدِ الْغَيْرِ وَإِرَادَتِهِ بِالْأَمَارَاتِ وَالْقَرَائِنِ؛ فَلَا يَتَعَدَّرُ الْحَلْفُ.

(١) المصدر نفسه.

(٢) في نسخة: (د)[فرع].

(٣) قوله: [ما] ساقط من نسخة: (د).

(٤) الشرح الكبير: ٤٦٩/٨.

(٥) روضة الطالبين: ٥/٧٢٨ وانظر: الوسيط: ٥/٣٥٥.

(٦) منهاج الطالبين: ٤١٢.

وَعَلَى الثَّانِي: لَا تَحَالَفَ أَصْلًا، بَلْ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ اعْتَرَفَا بِالتَّوَافُقِ فِي  
الإِرَادَةِ لَكَانَ الْوَاجِبُ مَهْرَ الْمِثْلِ<sup>(١)</sup>، فَعِنْدَ التَّنَازُعِ لَا يُفِيدُ التَّنَازُعُ شَيْئًا.

وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْمِنْهَاجِ: أَنَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ<sup>(٢)</sup> لَا يَجْرِي خِلَافٌ فِي التَّحَالَفِ حَيْثُ  
صَرَّحَ بِالْبِنَاءِ، وَعِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ: (أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ: أَنَّهَا يَتَحَالَفَانِ، وَالثَّانِي: يَجِبُ مَهْرُ  
الْمِثْلِ وَلَا تَحَالَفُ)<sup>(٣)</sup> وَالصُّورَةُ مُفْرَعَةٌ أَنَّ الْخُلْعَ يَقْبَلُ الْإِبْهَامَ فِي لَفْظِ الْأَلْفِ وَهُوَ  
الْأَظْهَرُ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ تَحْتَمِلُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ عَلَى بُعْدٍ، وَتَحْتَمِلُ - وَهُوَ الْأَظْهَرُ -  
التَّرْتِيبَ لَا الْبِنَاءَ، وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ.

أَمَّا إِنْ قُلْنَا: عِنْدَ التَّوَافُقِ عَلَى النِّيَّةِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ فَلَا مَحَلَّ لِلتَّحَالَفِ هُنَا، وَإِنْ قُلْنَا  
هُنَاكَ بِالْمَسْمَى فَهُنَا وَجْهَانِ:

أَصَحُّهُمَا: أَنَّهَا يَتَحَالَفَانِ<sup>(٤)</sup>، وَالثَّانِي: لَا، بَلْ يَثْبُتُ مَهْرُ الْمِثْلِ مِنْ غَيْرِ تَحَالَفٍ؛  
لَأَنَّ هَذَا نِزَاعٌ فِي النِّيَّةِ وَالْإِرَادَةِ؛ وَلَا مُطَّلِعَ عَلَيْهَا، وَإِذَا امْتَنَعَ التَّحَالَفُ وَوَقَعَ  
الْاِخْتِلَافُ صَارَ الْعَوْضُ مَجْهُولًا، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ<sup>(٥)</sup>، فَهَذَا هُوَ الَّذِي  
يُنْبَغِي / أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمُحَرَّرِ، فَلَا يَكُونُ كَمَا قَالَهُ الْمِنْهَاجُ.

ب ١٢٢/د

وَالرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ ذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ فِيمَا إِذَا قَالَ الزَّوْجُ: أَرَدْنَا بِالذَّرَاهِمِ النُّقْرَةَ  
وَقَالَتْ هِيَ: "بَلْ أَرَدْنَا الْفُلُوسَ" وَكَانَ الْخُلْعُ جَرَى بَيْنَهُمَا بِالْفِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ اعْتَرَضَ

(١) انظر: الحاوي: ٣٧/١٠ نهاية المطلب: ٣٦١/١٣ المذهب: ٧٦/٢ حلية العلماء: ٥٧٠/٦ الشرح

الكبير: ٤٦٩-٤٧٠ روضة الطالبين: ٧٢٨/٥ المطلب العالي: لوح ٢٥/أ.

(٢) في نسخة: (م) [أنه هو الأول].

(٣) المحرر للرافعي: ٣١٦.

(٤) في نسخة: (د) [لا يتحالفان] وهو خطأ.

(٥) الشرح الكبير: ٤٧٠/٨ بتصرف.

بِأَنَّ الدَّرَاهِمَ اسْمٌ لِلْمُقَدَّرِ الْمَعْلُومِ مِنَ النُّقْرَةِ، فَكَيْفَ يُقْبَلُ مِنْهَا التَّفْسِيرُ بِالْفُلُوسِ؟  
وَكَيْفَ تَخْلَفُ عَلَيْهِ؟<sup>(١)</sup>

وَهَذَا الْاِعْتِرَاضُ الَّذِي قَالَهُ الرَّافِعِيُّ صَحِيحٌ، وَهُوَ بِحَسَبِ تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ  
الَّذِي عَمِلَهُ الْغَزَالِيُّ<sup>(٢)</sup> وَهُوَ ذَكَرَ الدَّرَاهِمَ، قَالَ الرَّافِعِيُّ: (نَعَمْ إِذَا احْتَمَلْنَا أَنْ يَقُولَ:  
"خَالَعْتُكَ عَلَى أَلْفٍ" فَتَقَبَّلُ وَيَقْتَصِرَانِ عَلَيْهِ، فَيُظْهِرُ تَصْوِيرَهُ هَذَا الْاِخْتِلَافِ،  
وَكَذَلِكَ صَوْرَهُ مِنْ عُلَّتْ عَنِ الْإِمَامِ وَتَلَقَّى عَنْهُ، وَفِي مَعْنَاهُ مَا إِذَا قَالَ الزَّوْجُ: "أَرَدْنَا  
الدَّنَانِيرَ، وَقَالَتْ"<sup>(٣)</sup>: "بَلْ أَرَدْنَا الدَّرَاهِمَ" انْتَهَى كَلَامُ الرَّافِعِيِّ<sup>(٤)</sup>، وَلَمْ يُصَرِّحْ  
بِحِكَايَةِ / الْوَجْهَيْنِ هُنَا، وَكَأَنَّهُ تَرَكَهُمَا اِكْتِفَاءً بِتَقْدِيمِ ذِكْرِهِ لهُمَا فِي شَرْحِ مَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ،  
وَحِينَئِذٍ يَنْتَظِمُ فِيهِ مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ التَّرْتِيبِ وَرُجْحَانِ عِبَارَةِ الْمُحَرَّرِ عَلَى عِبَارَةِ الْمُنْهَاجِ .

ب ٢١٨/ز

م ١٢٠/ب

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَصْوِيرِ الْغَزَالِيِّ الْمَسْأَلَةَ بِذِكْرِ الدَّرَاهِمِ بِحَسَبِ / مَا فِي  
الْوَجِيزِ<sup>(٥)</sup>، وَبَعْضِ نُسْخِ الْوَسِيطِ وَقَالَ<sup>(٦)</sup> ابْنُ أَبِي الدَّمِّ: إِنَّ الَّذِي يُوجَدُ فِي غَالِبِ  
نُسْخِ الْوَسِيطِ "أَلْفٌ"؛ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الدَّرَاهِمِ، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ الْمُصْلَحَةِ "أَلْفُ  
دِرْهَمٍ" وَالْمَذْكُورُ فِي النِّهَائِيَّةِ<sup>(٧)</sup> وَالْبَسِيطِ<sup>(٨)</sup> فَرَضَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الدَّرَاهِمِ .

وَمِنَ الصُّوَرِ الْمُتَفَرِّعَةِ عَلَى الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ؛ لَوْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ النُّقْرَةَ وَقَالَتْ  
الْمَرْأَةُ: "أَرَدْتُ الْفُلُوسَ" وَقَالَ الزَّوْجُ: "بَلْ أَرَدْتُ النُّقْرَةَ أَيُّضًا، فَالْيَبِينُونَ حَاصِلَةٌ؛

(١) الشرح الكبير: ٤٦٩-٤٧٠ بتصرف .

(٢) الوسيط: ٢٥٥/٣ .

(٣) نسخة: (د) [فقال].

(٤) الشرح الكبير: ٤٧٠/٨ بتصرف يسير .

(٥) الوجيز مع الشرح الكبير: ٤٦٨/٨ .

(٦) في نسخة: (د) [وقال].

(٧) للإمام الجويني: ٣٥٣/١٣ .

(٨) للغزالي: ٧٤٢ .

لَا تَنْتَظِمُ صَيْغَةَ الْخُلْعِ إِجْبَابًا وَقَبُولًا وَمُواخَذَةً لَهُ، وَتُصَدَّقُ هِيَ بِبَيْمِنِهَا فِي إِرَادَتِهَا، وَإِذَا<sup>(١)</sup> حَلَفَتْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا، أَمَّا الْفُلُوسُ فَالزَّوْجُ لَا يَدْعِيهَا، وَأَمَّا النُّقْرَةُ فَلَا تَهَا نَفْتِ التَّزَامَهَا بِالْيَمِينِ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهَا لَوْ تَوَافَقَا عَلَى أَنَّ الزَّوْجَةَ أَرَادَتِ الْفُلُوسَ، وَقَالَ الزَّوْجُ: "أَرَدْتُ النُّقْرَةَ" فَلَا فُرْقَةَ بَيْنَنَا لِاخْتِلَافِ الْخِطَابِ، وَ[قَالَتْ]<sup>(٣)</sup> بَلْ أَرَدْتُ الْفُلُوسَ أَيْضًا وَبِنْتِ مِنْكَ، حَصَلَتِ الْبَيْنُونَةُ ظَاهِرًا لِاتِّفَاقِ اللَّفْظَيْنِ، وَالنِّيَّةُ يُطَّلَعُ عَلَيْهَا، وَهَلْ يَثْبُتُ لِلزَّوْجِ شَيْءٌ؟ وَجَهَانِ، قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ: يَثْبُتُ لَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ لِحُصُولِ الْبَيْنُونَةِ فِي الظَّاهِرِ، وَالَّذِي ارْتَضَاهُ الْغَزَالِيُّ: أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ لِلْفُرْقَةِ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ لَهُ عَوَضٌ عَنْهَا<sup>(٤)</sup>، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الرَّوْضَةِ: (هَذَا الثَّانِي هُوَ الْأَصَحُّ)<sup>(٥)</sup>، وَاخْتَارَهُ أَيْضًا الْإِمَامُ، قَالَ الْإِمَامُ: فَإِنْ قِيلَ<sup>(٦)</sup>: لَوْ صَدَّقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي اتِّفَاقِ النِّيَّةِ، قُلْنَا إِذْ ذَاكَ: يُطَالِبُهَا بِالْمُسَمَى الْمُعَيَّنِ، لَا بِمَهْرِ الْمَثَلِ<sup>(٧)</sup> وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْهَا لَوْ اتَّفَقَا / أَنَّ الزَّوْجَ أَرَادَ الدَّرَاهِمَ، وَقَالَ لَهَا: "أَرَدْتُ الْفُلُوسَ" فَلَا فُرْقَةَ، وَقَالَتْ: "بَلْ أَرَدْتُ الدَّرَاهِمَ أَيْضًا"، فَالْفُرْقَةُ حَاصِلَةٌ لِاتِّفَاقِهَا عَلَى صُورَةٍ

(١) نسخة: (د) [ومتى].

(٢) انظر: الوسيط: ٣٥٥ / ٥ / الشرح الكبير: ٤٧٠ / ٨ / روضة الطالبين: ٧٢٩ / ٥.

(٣) في جميع النسخ: [قال] والذي يقتضيه الكلام [قالت] وهو كذلك في الشرح الكبير: ٤٧١ / ٨ / وروضة الطالبين: ٧٢٩ / ٥.

(٤) الوجيز مع الشرح الكبير: ٤٦٨ / ٨.

(٥) روضة الطالبين: ٧٢٩ / ٥.

(٦) [فإن قيل] ساقطة من نسخة: (م).

(٧) نهاية المطلب: ٣٦٤ / ١٣ / انظر: الشرح الكبير: ٤٧١ / ٨ / روضة الطالبين: ٧٢٩ / ٥.

الخلع، وَيَعُودُ الْوَجْهَانِ فِي ثُبُوتِ شَيْءٍ لِلزَّوْجِ، وَبِالثُّبُوتِ أَجَابَ الْبَغَوِيُّ وَقَالَ: (لَا تَحْصُلُ الْفُرْقَةُ بَاطِنًا إِنْ كَانَ صَادِقًا)<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ: "أَرَدْتُ النُّقْرَةَ" وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِجَانِبِهَا، فَقَالَتْ: "أَرَدْتُ الْفُلُوسَ" وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِجَانِبِهِ؛ حَصَلَتِ الْفُرْقَةُ، ثُمَّ عَنِ الْقَاضِي: أُمَّهَاتُ يَتَحَالَفَانِ، وَفِي "الْبَسِيطِ"<sup>(٢)</sup>: أَنَّ الْوَجْهَ وَجُوبُ الْمَهْرِ - مَهْرُ الْمِثْلِ -؛<sup>(٣)</sup> لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِي عَلَيْهَا مُعِينًا حَتَّى تَحْلِفَ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الرَّوْضَةِ: (الْأَصْحَحُ وَجُوبُ مَهْرِ الْمِثْلِ بِلَا تَحَالُفٍ، وَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ مُخَالَفَةَ الْقَاضِي فِي التَّحَالُفِ فِي غَيْرِ / هَذِهِ الصُّورَةِ)<sup>(٥)</sup>، ز/ ٢١٩ أ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ قَالَ أَحَدُ الْمُتَخَالِعِينَ<sup>(٦)</sup>: "أَطْلَقْنَا الدَّرَاهِمَ" وَقَالَ الْآخَرُ: "عَيْنَا نَوْعًا مِنَ الدَّرَاهِمِ" فَيَتَحَالَفَانِ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ الْإِطْلَاقِ وَجُوبُ النَّوعِ الْغَالِبِ، فَقَدْ اِخْتَلَفَا فِي نَوْعِ الْعَوَظِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي التَّحَالُفَ<sup>(٧)</sup>.

(١) التهذيب: ٥٨١ / ٨ وانظر: الشرح الكبير: ٤٧١ / ٨ روضة الطالبين: ٤٢٩ / ٥.

(٢) للغزالي: ٧٤٥.

(٣) قوله: [مهر المثل] ساقط من نسخة: (د).

(٤) انظر: الوسيط: ٣٥٦ / ٥ الشرح الكبير: ٤٧١ / ٨ روضة الطالبين: ٧٢٩ / ٥ - ٧٣٠.

(٥) روضة الطالبين: ٧٣٠ / ٥ وانظر: نهاية المطلب: ٣٥٣ / ١٣.

(٦) في نسخة: (د) [المختلعين].

(٧) انظر: الشرح الكبير: ٤٧١ / ٨ روضة الطالبين: ٧٣٠ / ٥.

[صور الاختلاف  
 في المعوض]

فَرَعٌ: جَمِيعُ مَا مَضَى الْآنَ فِي الْاِخْتِلَافِ فِي الْعَوْضِ، وَقَدْ يُخْتَلَفَانِ فِي الْمَعْوَضِ،  
 وَفِيهِ صُورٌ مِنْهَا:

لَوْ قَالَتْ: "سَأَلْتُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ بِالْأَلْفِ فَأَجَبْتَنِي"، وَقَالَ: "بَلْ سَأَلْتِ وَاحِدَةً  
 بِالْأَلْفِ فَأَجَبْتُكَ" فَالْأَلْفُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ يَتَحَالَفَانِ؛ لِأَنَّ قَدْرَ الْمَعْوَضِ يُخْتَلِفُ  
 فَأَشْبَهَ الْاِخْتِلَافَ فِي قَدْرِ الْمَبِيعِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يَدَّعِي اسْتِحْقَاقَ الْأَلْفِ [بِطَلْقَةٍ] <sup>(١)</sup>،  
 وَمَوْجِبُ قَوْلِهَا؛ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ بِالطَّلَاقِ الْوَاحِدَةِ إِلَّا ثُلُثَ الْأَلْفِ، فَإِذَا تَحَالَفَا فَعَلَيْهَا  
 مَهْرُ الْمَثَلِ، أَمَّا عَدَدُ الطَّلَاقِ فَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ قَوْلُهُ فَيَصْدُقُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدَةً <sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْحَنَاطِيُّ: وَلَوْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً عَلَى مَا قَالَهُ، وَأُرْخَتِ الْبَيِّنَتَانِ، فَإِنْ  
 اتَّفَقَ الْوَقْتُ تَحَالَفَا، وَإِنْ اِخْتَلَفَا فَالَّتِي هِيَ أَسْبَقُ تَأْرِيخًا أَوْلَى <sup>(٣)</sup>.

(وَلَوْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ شَاهِدًا وَاحِدًا) <sup>(٤)</sup> فَلَا تَحْلِفُ مَعَهُ؛ لِأَنَّهَا تَقْصِدُ إِثْبَاتَ الطَّلَاقِ،  
 وَإِنْ أَقَامَ الرَّجُلُ شَاهِدًا وَاحِدًا يُجُوزُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ يَقْصِدُ إِثْبَاتَ الْمَالِ، قَالَهُ  
 الْمُتَوَلَّى <sup>(٥)</sup>.

وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ أَنَّهُ خَالَعَهَا بِالْأَلْفِ، وَآخِرُ أَنَّهُ خَالَعَهَا بِالْفَيْنِ، لَمْ يُحْكَمْ بِالْخُلْعِ؛  
 لِأَنَّهَا شَهِدَا عَلَى عَقْدَيْنِ، قَالَهُ الْعِمْرَانِيُّ <sup>(٦)</sup>.

(١) في نسختي: (ز، م) [مطلقة] والمثبت من نسخة: (د) وهو كذلك في الشرح الكبير: ٤٧١/٨ روضة  
 الطالبين: ٧٣٠/٥.

(٢) انظر: نهاية المطلب: ٤٦٠/١٣ الوسيط: ٣٥٦/٥ التهذيب: ٥٨١/٥ الشرح الكبير: ٤٧١-٤٧٢  
 روضة الطالبين: ٧٣٠/٥ المطلب العالي: ٢٥.

(٣) ذكره عنه الرافعي في الشرح الكبير: ٤٧٢/٨.

(٤) في نسخة: (د) سقط بمقدار سطر تقريبًا، من هذا الموضع إلى قوله: [يجوز أن يحلف].

(٥) تتممة الإبانة: ٤٥٠.

(٦) في البيان: ٥٩/١٠.

وَمِنْهَا لَوْ قَالَ: "طَلَّقْتُكَ وَحَدَكَ بِأَلْفٍ" فَقَالَتْ: "بَلْ طَلَّقْتَنِي وَضَرَّتِي" تَحَالَفًا وَعَلَيْهَا مَهْرُ الْمِثْلِ.

وَمِنْهَا لَوْ قَالَتْ: "سَأَلْتُكَ أَنْ تُطَلِّقَنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ فَأَجَبْتَنِي" وَقَالَ: "بَلْ طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ" يَثْبُتُ الْأَلْفُ، وَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْأَخْتِلَافِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُمَا إِذَا قَالَتْ: "طَلَّقْتَنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ" فَقَالَ: "طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا" تَقَعُ الثَّلَاثُ وَيَجِبُ الْأَلْفُ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْهَا لَوْ قَالَتْ: "سَأَلْتُكَ أَنْ تُطَلِّقَنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقْتَنِي وَاحِدَةً؛ فَلَكَ الثُّلُثُ" وَقَالَ الزَّوْجُ: "بَلْ طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا فَلِي جَمِيعُ الْأَلْفِ" / فَإِنْ لَمْ يُطَلِّ الْفَضْلُ، طَلَّقَتْ ثَلَاثًا وَلَزِمَهَا الْأَلْفُ، وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ / وَلَمْ يُمَكِّنْ جَعَلَهُ جَوَابًا؛ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا بِإِقْرَارِهِ وَيَتَحَالَفَانِ لِلْعَوَضِ وَعَلَيْهَا مَهْرُ الْمِثْلِ، هَكَذَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الرَّبِيعِ<sup>(٢)</sup> وَضَمَّنَهُ "الْفَارِسِيُّ" "عُيُونَ الْمَسَائِلِ"<sup>(٣)</sup>، وَأَخَذَ بِهِ آخِذُونَ وَجَرَوْا عَلَيْهِ، وَأَطْلَقَ الْبَغَوِيُّ: أَنَّهُمَا يَتَحَالَفَانِ وَيُرْجَعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ<sup>(٤)</sup>، وَلَمْ يُفَصِّلْ<sup>(٥)</sup> بَيْنَ طَوْلِ الْفَضْلِ وَعَدَمِهِ، وَقَالَ آخَرُونَ النَّصُّ مُشْكِلٌ فِي حَالَتِي الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ.

أَمَّا حَالَةُ الْإِتِّصَالِ؛ فَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا يَقُولُ لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ: "بَلْ طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا" ابْتِدَاءً جَوَابٍ مِنْهُ؛ / لِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ الْجَوَابُ وَحَصَلَ الْإِسْعَافُ، وَإِنْ

(١) انظر: الشرح الكبير: ٤٧٢ / ٨ روضة الطالبيين: ٥ / ٧٣٠.

(٢) الأم: ٥ / ٢٠٧.

(٣) هو أبو بكر، أحمد بن حسين بن سهل الفارسي، قال الإسني: توفي سنة ٣٦٢ هـ وقيل غير ذلك.

\* عيون المسائل والفوائد في نصوص الشافعي، كتاب جليل على ما شهد به الأئمة الذين وقفوا عليه.

انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١ / ١٢٣ طبقات الشافعية للإسني: ٢ / ٢٦٦ كشف

الظنون: ١١٨٨ / ٢.

(٤) التهذيب: ٥ / ٥٨٢.

(٥) في روضة الطالبيين ٥ / ٧٣٠: [لم يفرق].

كَانَ الْأَمْرُ كَمَا تَقُولُهُ هِيَ، فَقَدْ<sup>(١)</sup> بَانَتْ بِالْوَاحِدَةِ بِثُلْثِ الْأَلْفِ، فَلَا يَقَعُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ.

وَأَمَّا حَالَةُ الْإِنْفِصَالِ: فَالْحُكْمُ بِالتَّحَالْفِ مُسْتَبَعْدٌ؛ لِأَنَّ التَّحَالْفَ<sup>(٢)</sup> إِنَّمَا يَجْرِي عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ الْعَقْدِ، أَوْ فِي حَالِ الْعَوَظِينَ، وَهُمَا مُتَّفِقَانِ عَلَى أَنَّ الْمَسْئُولَ ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ، وَأَنَّ الْعَوَظَ أَلْفٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيمَا وَقَعَ مِنَ الرَّجُلِ؛ فَلَا وَجْهَ لِلتَّحَالْفِ، وَطَوَّلُوا فِي حَلِّ الْإِشْكَالِ وَفِي الْإِشْكَالِ عَلَى الْحَلِّ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ: يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: حَالَةُ الْإِتِّصَالِ إِنْ قَالَ الزَّوْجُ: "مَا طَلَّقْتُكَ مِنْ قَبْلُ، وَالْآنَ أَطَلَّقُكَ ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ"، تَقَعُ الثَّلَاثُ وَيَجِبُ الْأَلْفُ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ وَقْتُ الْجَوَابِ، وَإِنْ قَالَ: "طَلَّقْتُكَ مِنْ قَبْلُ ثَلَاثًا" تَعَدَّرَ جَعَلَ هَذَا إِنْشَاءً، فَيُحْكَمُ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ بِإِقْرَارِهِ، وَلَا يَلْزُمُهَا إِلَّا ثُلُثُ الْأَلْفِ؛ كَمَا لَوْ قَالَ: "إِنْ رَدَدْتَ عَيْدِي الثَّلَاثَةَ فَلَاكَ كَذَا"، فَقَالَ: "رَدَدْتُهُمْ"، وَقَالَ الْجَاعِلُ: "مَا رَدَدْتَ إِلَّا وَاحِدًا"<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْإِنْفِصَالِ فَيُحْكَمُ بِوُقُوعِ الثَّلَاثِ بِإِقْرَارِهِ أَيْضًا، وَعَلَيْهَا ثُلُثُ الْأَلْفِ، وَلَا مَعْنَى لِلتَّحَالْفِ، وَلِلزَّوْجِ أَنْ يُحْلِفَهَا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، قَالَ الرَّافِعِيُّ: (وَهَذَا صَحِيحٌ وَلِيَأْوَلَ النَّصَّ عَلَيْهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ)<sup>(٥)</sup>، وَجَوَّزَ الْإِمَامُ أَنْ يَكُونَ حَصَلَ خَلَلٍ فِي النُّقْلِ أَوْ فِي النَّسْخِ<sup>(٦)</sup>.

(١) في نسخة: (د) طمس في هذا الموضع بمقدار كلمة.

(٢) في نسخة: (د) [الحكم بالتحالف].

(٣) انظر: الشرح الكبير: ٤٧٢ / ٨ روضة الطالبين: ٥ / ٧٣٠.

(٤) نهاية المطلب: ٤٦٥ / ١٣ ونقله أيضًا عنه الرافعي في الشرح الكبير: ٨ / ٤٧٢.

(٥) الشرح الكبير: ٤٧٢ - ٤٧٣ وانظر: روضة الطالبين: ٥ / ٧٣٠ - ٧٣١.

(٦) نهاية المطلب: ٤٦٦ / ١٣.



وَمِنْهَا فِي "الْمَجْرَدِ" لِلْحَنَاطِيِّ: لَوْ قَالَتْ: "طَلَّقْنِي ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ" وَقَالَ: "بَلْ  
طَلَّقْتُكَ وَاحِدَةً بِالْفَيْنِ" وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَيْنَهُ عَلَى مَا يَقُولُهُ، فَهِيَ مُتَّصِدِقَانِ عَلَى  
أَنَّهُ لَمْ يُطَلِّقْهَا إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً؛ فَيَتَحَالَفَانِ وَيُرْجَعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْهَا فِي "الْأُمَّ": (قَالَتْ: "أَعْطَيْتُكَ أَلْفًا عَلَى أَنْ تُطَلِّقَنِي ثَلَاثًا"، أَوْ "تُطَلِّقَنِي  
كُلَّمَا نَكَحْتَنِي ثَلَاثًا" فَقَالَ: "مَا أَخَذْتُ الْأَلْفَ إِلَّا عَلَى الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ" مُحَالَفًا  
وَيَرْجَعُ<sup>(٢)</sup> بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَكَذَا لَوْ أَقْرَأَهَا بِمَا قَالَتْ؛ يَرْجَعُ عَلَيْهَا بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَقَالَتْ  
لَهُ: "سَأَلْتُكَ / أَنْ تُطَلِّقَنِي ثَلَاثًا بِبِائَةٍ"، وَقَالَ: "بَلْ سَأَلْتَنِي أَنْ أُطَلِّقَكَ وَاحِدَةً بِالْفِ" ،  
تَحَالَفًا وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا)<sup>(٣)</sup>.

١٢٤/د أ

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: (وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ<sup>(٤)</sup> فِي الْعَوَاضِ وَالْمَعَوَاضِ مَعًا، وَقَدْ أُجْرِيَ  
فِيهِ التَّحَالَفُ، وَهُوَ خِلَافُ قَاعِدَةِ الْبَيْعِ فِيهِ، وَكَذَا فِي الصُّورَةِ قَبْلَهَا؛ فَإِنَّهُ أَجْرَاهُ مَعَ  
الْاِخْتِلَافِ فِي الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ)<sup>(٥)</sup>.

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ فِي "الْأُمَّ"<sup>(٦)</sup>: (وَإِنْ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ بِالْحِسَابِ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنْ  
كَانَتْ تَعْرِفُهُ وَيَعْرِفُهُ جَازٍ؛ وَإِنْ كَانَا يَجْهَلَانِهِ وَقَعَ الْخُلْعُ؛ وَلَهُ عَلَيْهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا، وَإِنْ  
عَرَفَهُ أَحَدُهُمَا وَادَّعَى الْآخَرَ جَهَالَتَهُ؛ تَحَالَفَا وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا)<sup>(٧)</sup>.

(١) ذكر هذا عن الحناطي الرافي في: الشرح الكبير: ٤٧٢/٨ وانظر: روضة الطالبين: ٥/٧٣١.

(٢) في نسخة: (د) [ويرجع عليها].

(٣) الأم: ٥/٢٠٧ بتصرف.

(٤) في نسخة: (د) [اختلاف].

(٥) المطلب العالي: لوح ٢٨/أ.

(٦) في نسخة: (د) [في القديم].

(٧) الأم: ٥/٢٠٢.

ز/ ٢٢٠ أ

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: [فَإِنَّهُ أَجْرِي] <sup>(١)</sup> التَّحَالَفَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ وَفَسَادِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَدَّعِي / الْجَهْلَ بِهِ يَدَّعِي الْفَسَادَ، وَمَنْ يَدَّعِي الْمَعْرِفَةَ يَدَّعِي الصَّحَّةَ، وَلَوْ جَرَى الْاِخْتِلَافُ فِي الْبَيْعِ فِي الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ لَمْ يَجْزِ التَّحَالَفُ، وَالْفَرْقُ: أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ بَعْوَضٍ فِي صَحِيحِ الْخُلْعِ [وَفَاسِدِهِ] <sup>(٢)</sup>، فَلَزِمَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ الْاِخْتِلَافُ فِيمَا فِي الذِّمَّةِ كَمَا وَقَعَ الْعَقْدُ مِنْهُ، فَلَمْ يَفْرَقْ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ فِي التَّحَالَفِ، وَلَا كَذَلِكَ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ <sup>(٣)</sup>.

قَالَ: وَقَدْ رَأَيْتُ فِي "شَرْحِ ابْنِ دَاوُدَ" <sup>(٤)</sup> كَلَامًا يُنَازِعُ فِي ذَلِكَ إِذْ فِيهِ: وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهَا عَلَى زَيْدٍ أَلْفٌ دِرْهَمٍ، فَقَالَتْ: "إِنَّمَا اخْتَلَعْتُ عَلَى ذَلِكَ الْمَالِ" وَقَالَ الزَّوْجُ: "عَلَى أَلْفٍ لِيَكُونَ فِي ذِمَّتِكَ" - وَلَمْ يُجَوِّزْ بَيْعَ الدِّينِ <sup>(٥)</sup>؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ - لَمْ يُجْزِ التَّحَالَفُ، لَكِنْ هِيَ تَدَّعِي فَسَادًا فِي الْعَقْدِ، وَهُوَ يَدَّعِي الصَّحَّةَ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَظْهَرُهُمَا: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلٌ مَنْ يَدَّعِي الْفَسَادَ - أَعْنِي فِي الْبَيْعِ - إِذَا قَالَ: "اشْتَرَيْتُ بِخَمْرٍ" وَقَالَ: "بَلْ بَعْتُ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ"، كَمَا لَوْ أَنْكَرَ أَصْلَ الشُّرَاءِ.

(١) في جميع النسخ: [فأما إجراء] وما أثبتته من المطلب العالي لموافقته السياق.

المطلب العالي: لوح ٢٨/ب.

(٢) في نسختي: (ز، م) [وفساده] والمثبت من نسخة: (د) ومن المطلب العالي: لوح ٢٨/ب.

(٣) المطلب العالي: لوح ٢٨/ب.

(٤) قال الإسنوي: (ظفر به ابن الرفعة حال شرحه للوسيط، ونقل فيه غالب ما يتضمنه، غير أن ابن الرفعة اعتقد أن الداودي شارح المختصر غير الصيدلاني).

طبقات الشافعية للإسنوي: ٢/ ١٢٩ وانظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٤/ ١٤٨ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، وسبقت ترجمته صفحة: ١٩٩.

(٥) بيع الدين: كما لو كان له دين على إنسان، ولآخر مثله على ذلك الإنسان، فباع أحدهما ماله عليه بما لصاحبه لم يصح، اتفق الجنس أو اختلف، لنهيه ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ. روضة الطالبين: ٣/ ١٧٤ أسنى الطالب في شرح روض الطالب: ٢/ ٨٥.

وَالثَّانِي: الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي الصَّحَّةَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ / يُقَالَ فِي الْخُلْعِ: أَنَّ م/١٢١ ب  
الْأَظْهَرَ أَنَّ الْقَوْلَ [قَوْلٌ] <sup>(١)</sup> مُدَّعِي الصَّحَّةِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ صَحِيحٌ هُنَا فِي  
الْحَالَيْنِ، وَالْمَالُ لَازِمٌ، غَيْرَ أَنَّمَا تَدَّعِي فَسَادًا يُوجِبُ الرَّجُوعَ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، وَبِالْجُمْلَةِ  
لَا يَجْرِي التَّحَالُفُ، وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا يَجُوزُ <sup>(٢)</sup> بَيْعُ الدَّيْنِ وَهَبْتُهُ؛ فَهِنَا <sup>(٣)</sup> يَجْرِي التَّحَالُفُ،  
أَنْتَهَى كَلَامُ ابْنِ دَاوُدَ.

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ - مِنْ <sup>(٤)</sup> أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مُدَّعِي الْفَسَادِ -: (هُوَ مَا قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ  
هُنَا، وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ الَّذِي يُخَالِفُ النُّصُوصَ الْمُتَقَدِّمَةَ؛ مُخَالِفٌ مَا عَلَيْهِ  
الْجُمْهُورُ) <sup>(٥)</sup>.

وَقَدْ ذَكَرَ الرَّافِعِيُّ مَا إِذَا قَالَ الزَّوْجُ: "اِخْتَلَعْتَ بِأَلْفٍ" وَطَالَبَهَا بِهِ  
فَقَالَتْ: "قَبِلْتُ الْخُلْعَ بِأَلْفٍ لِي" <sup>(٦)</sup> فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ "فَفِيهِ خِلَافٌ مُبْنِيٌّ عَلَى بَيْعِ الدَّيْنِ،  
وَحَاصِلُهُ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ:

د/١٢٤ ب

أَصْحُهَا: التَّحَالُفُ؛ / بِنَاءٍ عَلَى صِحَّةِ بَيْعِ الدَّيْنِ، وَالثَّانِي: يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ بِلَا  
تَّحَالُفٍ؛ بِنَاءٍ عَلَى مَنْعِهِ، وَالثَّلَاثُ: تُصَدَّقُ هِيَ بِيَمِينِهَا، وَالرَّابِعُ: هُوَ بِيَمِينِهِ، وَهُمَا

(١) ساقطة من من نسخة: (ز) وكتب مكانها بخط صغير [كذا] دليل على عدم استقامة الكلام، والمثبت

من نسخة: (د) ومن المطب العالي: لوح ٢٨/ب.

(٢) في نسخة: (م) [لا يجوز].

(٣) في نسخة: (م) [فهنا].

(٤) في نسخة: (د) [في].

(٥) المطب العالي: لوح ٢٨/ب بتصرف، وانظر: الحاوي: ١٠/٣٧ الشرح الكبير: ٤/٣٧٨ روضة

الطالبين: ٣/٢٣٢.

(٦) قوله: [لي] ساقطة من نسخة: (د).

الْوَجْهَانِ فِي الْاِخْتِلَافِ فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ وَفَسَادِهِ<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ تَحَالَفًا بِالْفِ فَطَالَبَهَا بِهِ، فَقَالَتْ: "صَمِنَهُ زَيْدٌ" لَمْ يَنْفَعَهَا هَذَا الْجَوَابُ؛ لِأَنَّ  
الضَّمَانَ لَا يَقْطَعُ الطَّلَبَةَ عَنْهَا، وَكَذَا لَوْ قَالَتْ: "قَبِلْتُ الْخُلْعَ عَلَى أَنْ يَزِنَ عَنِّي زَيْدٌ  
الْأَلْفَ"<sup>(٢)</sup> وَهِيَ فِي الصُّورَتَيْنِ مُقَرَّرَةٌ بِالْأَلْفِ<sup>(٣)</sup>.

[اختلاف المتخالفين  
فيمن عليه الطلوع

فَرَعٌ: قَدْ يَخْتَلِفَانِ فَيَمْنُ عَلَيْهِ الْعَوْضُ؟ فَمِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ الدَّيْنِ وَقَدْ قَدَّمْنَاهَا،  
وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا قَالَ: "اخْتَلَعْتُكَ" فَقَالَتْ: "اخْتَلَعَنِي أَجْنَبِي لِنَفْسِهِ بِإِلَهِ"<sup>(٤)</sup> بَأَنْتَ  
بِاعْتِرَافِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا وَلَا عَلَى الْأَجْنَبِيِّ<sup>(٥)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا صَدَّقْنَاهَا لَمْ لَا يَبْقَى النِّكَاحُ كَمَا إِذَا ادَّعَى بَيْعًا فَأَنْكَرَهُ الْمُشْتَرِي  
تَبَقِيَ الْعَيْنُ لِلْبَائِعِ<sup>(٦)</sup>؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَتَضَمَّنُ إِتْلَافَ الْمَعْقُودِ/ عَلَيْهِ، وَالْخُلْعُ  
يَتَضَمَّنُ إِتْلَافَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْبُضْعُ، فَتَطْيِيرُهُ أَنْ يَقُولَ: "بِعْتُكَ عَبْدِي هَذَا بِكَذَا،  
فَأَعْتَقْتَهُ" فَيُنْكَرُ، فَإِنَّا نَصَدِّقُهُ بِيَمِينِهِ، وَيُحْكَمُ بِعِتْقِ الْعَبْدِ<sup>(٧)</sup>.

وَلَوْ قَالَتْ: "اخْتَلَعْتُ بِوَكَاةِ زَيْدٍ وَأَضْفْتُ إِلَيْهِ"، فَهَلْ يَتَحَالَفَانِ أَوْ تُصَدَّقُ هِيَ  
أَمْ هُوَ؟ أَوْجُهُ:

(١) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٧٤ روضة الطالبين: ٥/ ٧٣١.

(٢) في نسخة: (د) [ألفاً].

(٣) في نسخة: (د) [بألف].

(٤) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٧٣ روضة الطالبين: ٥/ ٧٣١.

(٥) [بإله] ساقطة من نسخة: (د).

(٦) انظر: البيان: ١٠/ ٦٢ الوسيط: ٥/ ٣٥٨ الشرح الكبير: ٨/ ٤٧٣ روضة الطالبين: ٥/ ٧٣١.

(٧) في نسخة: (د) [البائع].

(٨) انظر: الحاوي: ٧/ ٧٤ أسنى المطالب: ٣/ ٢٦٢

أَصْحُهَا: الْأَوَّلُ، وَلَوْ قَالَتْ: "لَمْ أُضِفْ لَكِنْ نَوَيْتُ الْاِخْتِلَاعَ لِزَيْدٍ" فَإِنْ قُلْنَا  
تَوَجُّهُ الْمُطَالِبَةُ عَلَى الْوَكِيلِ؛ لَمْ يَنْقَطِعْ طَلَبُ الزَّوْجِ بِقَوْلِهَا، وَكَذَا لَوْ أَنْكَرَ الْوَكِيلُ، وَإِنْ  
قُلْنَا لَا يُطَالِبُ، فَهَلْ يَتَحَالَفَانِ؛ أَمْ تُصَدِّقُ هِيَ؛ أَمْ هُوَ؟ فِيهِ الْأَوْجُهُ<sup>(١)</sup>.

[إذا قالت خالعتني  
على ألف ضمنها  
لك غيري]

فَرُعُ: نَقَلَ الْمُزْنِيُّ فِي الْمُخْتَصَرِ: إِنْ قَالَتْ: "خَالَعْتَنِي عَلَى أَلْفٍ ضَمِنَهَا لَكَ  
غَيْرِي" أَوْ "عَلَى أَلْفِ فَلْسٍ" وَأَنْكَرَ تَحَالَفًا؛ وَكَانَ لَهُ عَلَيْهَا مَهْرُ الْمِثْلِ<sup>(٢)</sup>.

فَقِيلَ: إِنْ الْمَسْأَلَةَ غَلَطَ مِنَ الْكَاتِبِ<sup>(٣)</sup>، وَقِيلَ: الْجَوَابُ رَاجِعٌ إِلَى صُورَةِ  
الْاِخْتِلَاعِ فِي الْفَلْسِ عَلَى مَا سَبَقَ، فَرُبَّمَا جَمَعَ الشَّافِعِيُّ بَيْنَ مَسْأَلَتَيْنِ، وَأَجَابَ عَنْ  
إِحْدَاهُمَا، وَتَرَكَ جَوَابَ الْأُخْرَى<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ لِي<sup>(٥)</sup> ابْنُ الرَّفْعَةِ: إِنَّهُ رَأَى هَذَا فِي "الْأُمَّ"  
كثِيرًا.

وَالْأَكْثَرُونَ رَدُّوا الْجَوَابَ إِلَيْهِمَا، وَاخْتَلَفُوا، فَالَّذِينَ قَالُوا بِالتَّحَالَفِ إِذَا  
قَالَتْ: "قَبِلْتُ بِالْفِ<sup>(٦)</sup> فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ" حَمَلُوا النَّصَّ عَلَيْهَا، وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا إِذَا  
كَانَتْ وَكَلَّتْ بِالْاِخْتِلَاعِ بِدُونِ الْأَلْفِ فَاخْتَلَعَ<sup>(٧)</sup> الْوَكِيلُ بِالْفِ، وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ<sup>(٨)</sup>:  
حَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا قَالَتْ: "اخْتَلَعَ فُلَانٌ بِإِذْنِي فَلَا مُطَالِبَةَ لَكَ عَلَيَّ"؛ إِذْ قُلْنَا: نُطَالِبُ

(١) انظر: الوسيط: ٣٥٨/٥ الشرح الكبير: ٤٧٣/٨-٤٧٤- روضة الطالبين: ٥/٧٣١.

(٢) الأم: ٥/١٩٧ مختصر المزني: ١/١٨٨ وانظر: الحاوي: ١٠/٣٧ نهاية المطلب: ١٣/٣٥٢ المطلب  
العالی: لوح ٢٥/ب.

(٣) حكاها الخناطي عن بعضهم. قاله الرافعي في الشرح الكبير: ٨/٤٧٤.

(٤) انظر: الشرح الكبير: ٨/٤٧٤.

(٥) [لي] ساقطة من نسخة: (د).

(٦) في نسخة: (د) [بألف درهم].

(٧) في نسخة: (د) [واختلع].

(٨) حكاها عنه القاضي ابن كج. انظر: الشرح الكبير: ٨/٤٧٤.

الوَكَيلَ دُونَ الْمُوَكَّلِ، وَعَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ (١) حَمَلُهُ عَلَى مَا إِذَا قَالَتْ: "خَالَعْتُكَ بِشَرِّ أَنْ أَحِيلَكَ" (٢)، فَهَذِهِ سَبْعُ طُرُقٍ لِلْأَصْحَابِ فِي هَذَا النَّصِّ (٣).

١١٢٥/د

فَرَعُ: طَلَّقَ زَوْجَتَهُ بِالْفِ، / وَأَرْضَعَتْ (٤) ابْنَتَهَا زَوْجَةً أُخْرَى لَهُ صَغِيرَةً، [طلق زوجته وأرضعت ابنته زوجة له أخرى صغيرة واختلفا أيها أسبق] وَاخْتَلَفَ الْمُتَخَالِعَانِ، قَالَ الزَّوْجُ: "سَبَقَ الْخُلْعُ الرِّضَاعَ وَعَلَيْكَ الْمَالُ"، وَقَالَتْ هِيَ: "سَبَقَ الرِّضَاعُ الْخُلْعَ وَانْفَسَخَ نِكَاحِي فَالْخُلْعُ لَعَوُ"، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الرِّضَاعِ (٥) يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَثَلًا، وَادَّعَى تَقَدَّمَ الْخُلْعُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا: إِنَّهُ مُتَأَخَّرٌ بِيَمِينِهَا، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْخُلْعِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَادَّعَى تَأَخَّرَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى وَقْتٍ أَحَدِهِمَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، وَهَذَا كَمَا لَوْ تَخَالَعَا ثُمَّ ادَّعَتْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا قَبْلَهُ ثَلَاثًا، أَوْ ادَّعَتْ إِقْرَارَهُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ وَأَنْكَرَ؛ فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ، وَتَسْتَمِرُّ صِحَّةُ الْخُلْعِ (٦).

فَرَعُ: تَخَالَعَا، ثُمَّ ادَّعَى أَتَمَّهَا كَانَتْ مُكْرَهَةً فَلَهُ الرَّجْعَةُ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الظَّاهِرِ، [ادعوى الإكراه في الخلع] وَعَلَيْهِ رَدُّ الْمَالِ، وَلَوْ ادَّعَتْ الْمَرْأَةُ الْإِكْرَاهَ، وَأَنْكَرَ صُدَّقَ بِيَمِينِهِ، وَعَلَيْهَا الْمَالُ، فَلَوْ أَقَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى الْإِكْرَاهِ لَزِمَهُ رَدُّ الْمَالِ، وَلَا يُمَكِّنُ مِنَ الْمُرَاجَعَةِ / لَاعْتِرَافِهِ بِالْبَيِّنُونَةِ، نَعْمَ لَوْ لَمْ يُصَرِّحْ بِالْإِنْكَارِ وَسَكَتَ، أَوْ كَانَتْ الْخُصُومَةُ مَعَ وَكَيْلِهِ فَلَهُ الرَّجْعَةُ إِذَا

١١٢٢/م

(١) هو: أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي، أبو الحسين، المعروف بابن القطان، من كبار الشافعيين، ومن أصحاب الوجوه، له مصنفات في أصول الفقه وفروعه، منها: الفروع، توفي سنة: ٣٥٩هـ.  
انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ٥٠٠ طبقات الفقهاء: ٢٠٩ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه: ١/ ١٢٥.

(٢) ذكره عنه الرافعي في الشرح الكبير: ٨/ ٤٧٤.

(٣) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٧٤-٤٧٥ روضة الطالبين: ٥/ ٧٣١.

(٤) سقط في نسخة: (م) من هذا الموضع بمقدار نصف سطر تقريبا، إلى قوله: [واختلف].

(٥) في نسخة: (د) [على أن الرضاع].

(٦) انظر: الشرح الكبير: ٨/ ٤٧٥ روضة الطالبين: ٥/ ٧٣١.

ز/ ٢٢١ أ

قَامَتِ الْبَيْتَةُ<sup>(١)</sup>.

فَرُعٌ: لَيْسَ لِلْأَبِ خُلْعُ زَوْجَةِ الطِّفْلِ، وَلَا طَلَّاقُهَا بِغَيْرِ عَوْضٍ<sup>(٢)</sup>، خِلَافًا/ [خلع الأب  
لزوجة ابنه  
الطفـل]

لَأَحْمَدَ<sup>(٣)</sup> ~ فِيهِمَا، وَمِلَالِكٍ<sup>(٤)</sup> فِي الْخُلْعِ.

وَإِذَا خَالَعَ امْرَأَتَهُ الْحَامِلَ عَلَى نَفَقَةٍ عَدَّتْهَا [فَالْتَسْمِيَةُ]<sup>(٥)</sup> فَاسِدَةٌ وَلَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ<sup>(٦)</sup> [مخالعة الحامل على  
نفقة العدة]

وَقَالَ: أَبُو حَنِيفَةَ ~ تَصِحُّ التَّسْمِيَةُ وَيَبْرَأُ عَنِ النَّفَقَةِ<sup>(٧)</sup>.

[وَعَمَّا]<sup>(٨)</sup> جُمِعَ مِنْ فِتَاوَى الْقَفَّالِ: لَوْ اخْتَلَعَتْ عَلَى مَهْرِهَا وَقَدْ أَبْرَأَتْهُ مِنْهُ، فَإِنْ  
جَهَلَتْ [فَالْوَاجِبُ]<sup>(٩)</sup> مَهْرُ الْمِثْلِ، أَوْ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَهْرِ، الْقَوْلَانِ الْمَعْرُوفَانِ، وَإِنْ كَانَتْ  
عَالِمَةً بِالْبِرَاءَةِ؛ فَإِنْ كَانَ الْجَارِي لَفْظِ الطَّلَاقِ، بِأَنْ قَالَ: "طَلَّقْتُكَ عَلَى صَدَاقِكَ"  
فَقَبِلَتْ، بَانَتْ وَيَعُودُ الْخِلَافُ فِي الْوَاجِبِ، أَوْ يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، وَجَهَانِ، وَإِنْ كَانَ  
الْجَارِي لَفْظِ الْخُلْعِ، فَإِنْ أَوْجَبْنَا الْمَالَ، أَوْ أُجْرِيَ لَفْظِ الطَّلَاقِ، فَفِي لَفْظِ الْخُلْعِ أَوْلَى،

(١) المراجع نفسها.

(٢) انظر: الأم: ٢٠٠/٥ الحاوي: ١٠٩/١٠ المهذب: ٧١/٢ حلية العلماء: ٦/٥٤٠ الشرح  
الكبير: ٤٧٥/٨ روضة الطالبين: ٥/٧٣٢.

(٣) قال المرادوي: (وهو المذهب).

الإنصاف: ٣٨٦/٨ وانظر: المبدع: ٢٢٢/٧ المغني: ٢٧٠/٧ فتاوى ابن تيمية: ٣٢/٣٥٩.

(٤) انظر: المدونة الكبرى: ٥/٣٤٨ الشرح الكبير: ٢/٣٤٨ منح الجليل: ٤/٥.

(٥) في نسخة: (ز) طمس في هذا الموضع.

(٦) انظر: الحاوي: ١٠/٥٧ حلية العلماء: ٦/٥٦٠ الشرح الكبير: ٨/٤٧٥ روضة الطالبين: ٥/٧٣٢.

(٧) انظر: المبسوط للسرخسي: ٦/١٧٢ فتح القدير: ٤/٢٣٣ بدائع الصنائع: ٣/١٥١ البحر  
الرائق: ٤/٩٧.

(٨) في نسختي: (ز، د) طمس في موضع هذه الكلمة.

(٩) في نسخة: (ز) طمس في موضع هذه الكلمة.

وَالْأَفْوَجَهُانِ<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ فَتَاوِي الْبَغَوِيِّ: لَوْ خَالَعَهَا عَلَى ثَوْبٍ هَرَوِيٍّ وَقَبِلَتْ، ثُمَّ دَفَعَتْ<sup>(١)</sup> إِلَيْهِ ثَوْبًا مَرَوِيًّا فَرَضِيَهُ وَقَصَدَ إِمْسَاكَهُ، إِنْ كَانَ وَصَفَهُ بِصِفَاتِ السَّلْمِ فَيَبْنِي عَلَى أَنَّ الزَّبِيبَ الْأَسْوَدَ، هَلْ يُؤْخَذُ فِي السَّلْمِ عَنِ الْأَبْيَضِ؟<sup>(٢)</sup>، إِنْ قُلْنَا يَجُوزُ فَكَذَلِكَ هُنَا، وَإِنْ مَنَعْنَا فَلَا يَجُوزُ الْإِمْسَاكُ هُنَا مِنْ غَيْرِ مُعَاقَدَةٍ، فَإِنْ تَعَاقَدَا<sup>(٣)</sup> وَقَالَتْ: "جَعَلْتُهُ بَدَلًا عَمَّا عَلَيَّ" وَقَبِلَ الزَّوْجُ، فَيَبْنِي عَلَى أَنَّ الصَّدَاقَ مَضْمُونٌ ضَمَانٍ عَقْدٍ أَوْ ضَمَانٍ يَدٍ<sup>(٤)</sup>، إِنْ قُلْنَا: ضَمَانُ يَدٍ جَازٍ، وَإِنْ قُلْنَا: ضَمَانٌ عَقْدٍ فَقَوْلَانِ، كَالَاِسْتِبْدَالِ عَنِ الثَّمَنِ<sup>(٥)</sup>.

أ١٢٥/د

وَأِنْ لَمْ / يَصِفْهُ فَالْوَاجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ، فَلَا يَجُوزُ إِمْسَاكُهُ إِلَّا مُعَاقَدَةً، وَأَتَمَّهَا لَوْ قَالَتْ: "اخْتَلَعْتُ نَفْسِي بِالصَّدَاقِ الَّذِي فِي ذِمَّتِكَ"، وَأَنْكَرَ وَحَلَفَ، فَلَا رُجُوعَ هَا عَالِيَهُ<sup>(٦)</sup> بِالصَّدَاقِ.

(١) انظر: الشرح الكبير: ٤٧٥-٤٦٧.

(٢) في نسخة: (د) [وقبلت دفعت].

(٣) في نسخة: (د) [عن الأبيض في السلم].

(٤) في نسخة: (د) [وإن تعاقدا].

(٥) المضمونات نوعان:

الأول: المضمون بالقيمة إن كان متقوما، وبالمثل إن كان مثليا، ويسمى ضمان اليد، كمعار ومستام فيصح التصرف فيه قبل قبضه.

الثاني: المضمون بعوض في عقد معاوضة، ويسمى ضمان العقد، كالمبيع والصدّاق في يد الزوج، لا يصح التصرف فيه قبل قبضه، ومعنى ضمان العقد الضمان بالمقابل كالمبيع يضمن بالثمن.

انظر: روضة الطالبين ٣/ ١٦٩ حاشية البجيرمي: ٣٤٦/٧ المشور: ٣٣٢/٢ الأشباه والنظائر للسيوطي: ٣٦١.

(٦) انظر: الشرح الكبير: ٤٧٦/٨.

(٧) في نسخة: (د) [له عليها].



وَلَوْ كَانَ [لَهُ] <sup>(١)</sup> عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ فَقَالَ: "اشْتَرَيْتُ مِنْكَ دَارَكَ بِهِ وَقَبَضْتُهُ"،  
وَأَنْكَرَ الرَّجُلُ؛ تَجَوَّزُ لَهُ الْمُطَابَقَةُ بِالذَّيْنِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْخُلْعَ يَقْتَضِي الْيَأْسَ مِنَ الصَّدَاقِ  
وَسُقُوطَهُ بِالْكُلِّيَّةِ؛ لِأَنَّ ذِمَّةَ الزَّوْجِ إِذَا بَرَّتْ مِنْهُ لَا يَتَّصِرُ اشْتِغَالُهَا بِهِ، وَفِي صُورَةِ  
الْبَيْعِ لَا يَخْضُلُ الْيَأْسُ عَنِ الدَّيْنِ؛ لِاحْتِمَالِ خُرُوجِ الدَّارِ مُسْتَحَقَّةً، أَوْ تُرَدُّ بِعَيْبٍ، أَوْ  
تَتَلَفُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَيَرْجِعُ إِلَى الدَّيْنِ <sup>(٢)</sup>.

وَأَنَّ الزَّوْجَ لَوْ قَالَ: "خَالَعْتُكَ" وَأَنْكَرَتْ وَحَلَفَتْ ثُمَّ وَطَّئَهَا، فَعَلَيْهِ الْحُدُّ فِي  
الظَّاهِرِ وَلَا حَدَّ عَلَيْهَا، وَأَمَّا فِي الْبَاطِنِ؛ فَإِنْ صَدَقَ حُدُّ، وَإِنْ كَذَبَ فَلَا، وَقِيلَ دَعْوَاهُ  
تَكُونُ طَلَاً ظَاهِراً وَبَاطِناً فَعَلَيْهَا الْحُدُّ، وَأَنَّهَا لَوْ قَالَتْ: "اخْتَلَعْتُ بِثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ  
عَلَى مَالِي عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ"، فَقَالَ: "خَالَعْتُكَ بِطَلْقَةٍ" وَقَعَتْ طَلْقَةٌ بِمَهْرِ الْمِثْلِ،  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ ثَلَاثُ مَهْرِ الْمِثْلِ <sup>(٣)</sup>.

[إذا قال لامرأته  
أنت طالق طلقتين  
إحداهما بألف]

فَرَعُ: لابنِ الْحَدَّادِ: قَالَ لِامْرَأَتِهِ: "أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَيْنِ إِحْدَاهُمَا بِأَلْفٍ" فَالْمُقَابَلَةُ  
بِالْأَلْفِ لَا تَقَعُ دُونَ الْقَبُولِ، وَفِي الْأُخْرَى وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْحَدَّادِ إِنَّهَا لَا تَقَعُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَقَتَيْنِ بِقَبُولِ /  
[الْأَلْفِ] <sup>(٤)</sup> وَلَمْ يُوجِدْ؛ وَلِأَنَّهُ قَابَلَ الطَّلَقَتَيْنِ بِالْعِوَضِ، وَجَعَلَ الْأُخْرَى تَابِعَةً لَهَا، فَإِذَا  
لَمْ يَقَعِ الْأَصْلُ [لَا تَقَعُ] <sup>(٥)</sup> الْأُخْرَى.

وَأَصْحَهُمَا عِنْدَ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ: أَنَّهَا تَقَعُ، لِأَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ عَنِ الْعِوَضِ <sup>(٦)</sup>، فَأَشْبَهَتْ

(١) في نسخة: (ز) [لها] والكلام بعدها يدل على أنها خطأ.

(٢) انظر: الشرح الكبير: ٤٧٧ / ٨ روضة الطالبين: ٥ / ٧٣٣.

(٣) المراجع نفسها.

(٤) طمس في موضع هذه الكلمة من نسخة: (ز).

(٥) طمس في موضع هذه الكلمة من نسخة: (ز).

(٦) في نسخة: (د) سقط في هذا الموضع بمقدار نصف سطر تقريبا إلى قوله: [وأياها].

[سائر] (١) الطَّلَقَاتِ الْحَالِيَةِ عَنِ الْعَوْضِ (١).

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: "أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَيْنِ إِحْدَاهُمَا بِالْألفِ، وَالْأُخْرَى بِغَيْرِ شَيْءٍ"، تَقَعُ الْوَاحِدَةُ مِنْ غَيْرِ قَبُولٍ؛ فَكَذَا هُنَا، قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا يَبْعُدُ عِنْدِي طَرْدُ الْوَجْهَيْنِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، فَإِنْ قُلْنَا بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ، فَإِذَا قَبِلَتْ وَقَعَتِ الطَّلَقَتَانِ وَلَزِمَهَا الْألفُ، وَهَلِ الْألفُ فِي مُقَابَلَةِ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ؟ أَمْ فِي مُقَابَلَتَيْهَا مَعًا، وَإِحْدَاهُمَا تَابِعَةٌ، فِيهِ احْتِمَالَانِ ذِكْرًا، وَوَجْهٌ، الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ اخْتَصَّ الْمَالُ بِإِحْدَاهُمَا لَمَا تَوَقَّفَتْ الْأُخْرَى عَلَى الْقَبُولِ، وَلَا اقْتَرَنْتِ طَلَّقَتَانِ بَائِنَةٌ وَرَجْعِيَّةٌ؛ وَذَلِكَ بَعِيدٌ، وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي: فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا وَقَعَتِ الْوَاحِدَةُ عِنْدَ تَمَامِ لَفْظِهِ، وَبَانَتِ فَلَا تَقَعُ الْأُخْرَى وَإِنْ قَبِلَتْ، وَإِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا فَالْوَاقِعَةُ (١) رَجْعِيَّةٌ، فَإِذَا قَبِلَتْ فَهُوَ مُحَالَعَةٌ رَجْعِيَّةٌ، وَفِيهَا الْقَوْلَانِ، فَإِنْ جَوَّزْنَاهَا وَقَعَتِ الثَّانِيَّةُ بِالْألفِ، وَإِلَّا فَفِيهِ احْتِمَالَانِ لِلشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ:

/ أَحَدُهُمَا: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ بِشَرْطِ / قَبُولِهَا، وَإِذَا لَمْ يَلْزَمْ الْمَالُ فَلَا مَعْنَى لِلْقَبُولِ.

وَأَصَحُّهُمَا: يَقَعُ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ الْمَالُ كَمُخَالَعَةِ الْمُحْجُورِ عَلَيْهَا (١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَرَعٌ مِنَ الْحَاوِي: (خَالَعَهَا عَلَى أَلْفٍ وَأَعْطَاهَا عَبْدًا، فَهُوَ بَائِعٌ لِلْعَبْدِ، مُحَالَعٌ عَنِ الْخُلْعِ وَالْبَيْعِ [الجمع بين الخلع والبيع])  
الْبُضْعُ بِالْألفِ، فَصَارَ جَامِعًا بَيْنَ خُلْعٍ وَبَيْعٍ، فَكَانَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

(١) طمس في موضع هذه الكلمة من نسخة: (ز).

(٢) ذكر هذا القول عن الشيخ أبي علي الرافي والنوي.

انظر: الشرح الكبير: ٤٧٧ / ٨ روضة الطالبين: ٥ / ٧٣٣.

(٣) في نسخة: (د) [فالواحدة].

(٤) انظر: الشرح الكبير: ٤٧٧-٤٧٨ / ٨ روضة الطالبين: ٥ / ٧٣٣-٧٣٤.

أَحَدُهُمَا: يَبْطُلُ فِيهِمَا، وَيَقَعُ طَلَاقُهُ بَائِنًا، وَلَهُ عَلَيْهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا<sup>(١)</sup>، وَيَرُدُّ الْأَلْفَ عَلَيْهَا، وَتَرُدُّ قِيمَةَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وَالثَّانِي: يَجُوزُ فِيهِمَا، فَمَا قَابَلَ الْعَبْدَ مِنَ الْأَلْفِ ثَمَنٌ، وَمَا قَابَلَ الْبُضْعَ خُلْعٌ، فَإِذَا كَانَتْ قِيمَةُ الْعَبْدِ أَلْفًا، وَمَهْرُ الْمِثْلِ خَمْسِيَّةً، كَانَ ثُلُثَا الْأَلْفِ ثَمَنًا، وَثُلُثُهَا خُلْعًا، فَإِنْ رَدَّتِ الْعَبْدَ بَعِيْبٍ رَجَعَتْ عَلَيْهِ بِثُلْثِي الْأَلْفِ.

وَلَوْ خَالَعَهَا عَلَى عَبْدٍ وَأَعْطَاهَا أَلْفًا صَارَ مُمْلَكًا لِلْعَبْدِ بِبُضْعِهَا وَبِأَلْفٍ، فَمَا قَابَلَ الْأَلْفَ مِنَ الْعَبْدِ مَبِيْعٌ، وَمَا قَابَلَ مَهْرَ الْمِثْلِ مِنَ الْعَبْدِ خُلْعٌ، فَإِنْ وُجِدَ بِهِ عَيْبًا فَإِنْ أَرَادَ رَدَّ جَمِيْعِهِ فِي الْبَيْعِ وَالْخُلْعِ جَازَ، وَإِنْ أَرَادَ [أَنْ]<sup>(١)</sup> يَرُدَّ مِنْهُ الْمَبِيْعَ دُونَ الْخُلْعِ، أَوْ الْخُلْعَ دُونَ الْمَبِيْعِ؛ فَفِي جَوَازِهِ وَجْهَانِ<sup>(١)</sup><sup>(١)</sup>.

(١) في نسخة: (د) [وقع بائنا بمهر مثل].

(٢) في نسخة: (د) [وترد العبد عليه].

(٣) ساقطة من جميع النسخ وأثبتها من الحاوي.

(٤) الحاوي: ١٠/١١٠ بتصرف.

(٥) جاء في آخر النسخة [ز]: قال المؤلف رحمه الله ورضي عنه: فرغت منه ضحوة يوم الأربعاء، سادس عشر ذي القعدة، سنة خمس وخمسين وسبعائة بظاهر دمشق، يتلوه - إن شاء الله - كتاب الطلاق.

\*كتبه علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي عفا الله عن والديهم والحمد لله وحده صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

\*كامل نسخ هذا المجلد محمد بن عبد القادر بن علي بن شفيع بن علي البعلي بمنزله ببعليك ضحوة يوم الأحد حادي عشر شعبان الكريم سنة ثلاث وستين وسبعائة.

\*قيل: إن المصنف - وصل في شرحه هذا إلى هذا الموضوع فقط.

\*الواقع أن المصنف - لم يتم هذا الشرح، وكذا لم يتم شرح المهذب؛ وهما في فقه الشافعية من أعظم الكتب، لكن قلت مع وجودهما، ولم أر مؤلفا في الفقه مع كثرتها إلا هذا الجزء، ومؤلفا وجدته بخطه فيه ذكر مسائل فقهية.

.....



↩ =

\* كما جاء أيضًا في نهاية كتاب الخلع: من نسخة [م] قول الناسخ: فرغت منه يوم السبت سابع ذي  
الحجة سنة أربع وستين وسبعائة... محمد بن موسى الدميري.



# الفهارس



# الفهارس

- ( فهرس الآيات القرآنية .
- ( فهرس الأحاديث والآثار .
- ( فهرس الأشعار .
- ( فهرس الأعلام .
- ( فهرس الفرق والأماكن والبلدان .
- ( فهرس القواعد والضوابط الفقهية .
- ( فهرس المصطلحات والغريب .
- ( فهرس الكتب .
- ( فهرس المدارس .
- ( فهرس المصادر والمراجع .
- ( فهرس الموضوعات .

## فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	السورة ورقم الآية	الآية
١٦١، ١٥٨	البقرة: ٢٢٩	﴿لَا أَنْ يَخَافًا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾
١٦٠، ١٥٧ ١٧١	البقرة: ٢٢٩	﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ﴾
١٦٠	البقرة: ٢٢٩	﴿فَامْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾
١٦١	البقرة: ٢٢٩	﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا﴾
١٧٩، ١٦٩ ٢٢٣	البقرة: ٢٢٩	﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾
١٧١، ١٥٧	البقرة: ٢٣٠	﴿أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾
١٦١، ١٥٩ ١٧٦	البقرة: ٢٣٠	﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾
١٢٢	النساء: ٣	﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾
١١٢	النساء: ٨٢	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾
٢١٣	الأعراف: ١٣٢	﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾
٦	التوبة: ١٢٢	﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾
١٣	لقمان: ١٤	﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا دَيْكَ إِلَى الْمَصِيرِ﴾

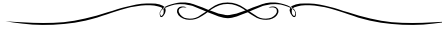
## فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث
١٦٠	أتردين عليه حديقته؟ قالت: نَعَمْ، قال رسول الله ﷺ: اقبل الحديقة وطلقها تطليقة
١٧٥	امرأة طلقها زوجها تطليقتين ثم اختلعت منه؛ أيتزوجها؟
١٥٦	إن ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم أفتنتقل؟ فقال عثمان: لتنتقل ولا ميراث بينهما لها ولا عدة عليها
١٥١	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْخُلْعَ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً
١٥١	أَنَّ جُمُهَانَ خَلَعَ امْرَأَةً ثُمَّ نَدِمَ وَنَدِمَتْ
١٧٥	أَنَّ كُلَّ مَا أَجَازَهُ الْمَالُ فَلَيْسَ بِطَلَاقٍ
٣١٢	انظر أي زوجتي شئت أنزل لك عنها
٣١٢	إني أكثر الأنصار مالا، فأقسم لك نصف مالي، وانظر أي زوجتي هويت نزلت لك عنها، فإذا حلت تزوجتها
١٥٨	ذَكَرَ اللَّهُ الطَّلَاقَ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ وَفِي آخِرِهَا، وَالْخُلْعُ بَيْنَ ذَلِكَ
١٧١	رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ بَعْدُ
١٧٥-١٥٦	كل شيء أجازه المال فليس بطلاق
٦	من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين
١٤٨	هِيَ تَطْلِيقَةٌ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ سَمِيَتْ شَيْئًا فَهِيَ مَا سَمِيَتْ



## فهرس الأشعار

الصفحة	الأبيات
٤٩	لناس سبل في الهداية والهدى ما بين إصباح وليل داج
٤٩	فإذا أردت سلوك سبل المصطفى حقافلا تعدل عن المنهاج
٨٣	وليت الذي بيني وبينك عامر وبينى وبين العالمين خراب
٨٤	إن الولاية ليس فيها راحة إلا ثلاث يتغيها العاقل
٨٤	حكم بحق أو إزالة باطل أو نفع محتاج سواها باطل



## فهرس الأعلام

الصفحة	اسم العلامة
١٦٢	إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي (أبو ثور)
١٧٥	إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني
١٦٥	إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم بن سباع (برهان الدين)
٢٤٣	إبراهيم بن عبدالله بن عبدالمنعم (ابن أبي الدم)
١٥٣	إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي
١٥٠	ابن أبي ليلى
١٥٣	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري
١٩٧	أبو عاصم العبادي
١٦٤	أبو مخلد البصري
١٥٦	أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
٢٥٠	أحمد بن بشر بن عامر المروزي (أبو حامد)
٢٢	أحمد بن عبدالحليم الحراني (ابن تيمية)
٤٢	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
١٨٠	أحمد بن عمر بن سريج البغدادي
١٦٣	أحمد بن محمد بن أحمد الأسفرايني (أبو حامد)
٣٥٠	أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي (أبو الحسين)
١٦٨	أحمد بن محمد بن علي الأنصاري (ابن الرفعة)
٤٨	أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي
١٦٢	إسحاق بن راهويه بن مخلد المروزي
١٩٤	إسماعيل بن عبدالواحد البوشنجي

الصفحة	اسم العالِم
٢٠٧	إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله أبو إسحاق الشيرازي
٤٣	إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ابن كثير)
١٥٥	إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني
١٤٨	أم بكر الأسمية
١٥١	أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني
١٧٤	باي بن جعفر بن باي الجيلي
١٥٩	ثابت بن قيس بن شماس الخزرجي
٢٧٦	جعفر بن يحيى بن جعفر المخزومي الترمذي
١٤٨	جهان مولى الأسلميين
١٥٩	جميلة بنت ابي بن سلول
١٥٢	الحسن بن أبي الحسن يسار البصري
٢٨٨	الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخري
٢٧٠	الحسن بن الحسين البغدادي (ابن أبي هريرة)
٣٣٢	الحسن بن عبد الله البندنجي
٢٨٨	الحسين بن صالح بن خيران البغدادي (ابن خيران)
١٧٧	حسين بن محمد بن أحمد المرورودي
٢٣٠	الحسين بن محمد بن الحسن الطبري الحنطاي
١٦٣	داود بن علي بن خلف الأصبهاني
١٨٤	الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي
٣١٢	سعد بن الربيع بن عمرو الخزرجي
١٥٢	سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي
١٥٤	سفيان بن سعيد الثوري

الصفحة	اسم العالِم
٣٣٢	سُلَيْم بن أَيُوب بن سليم الرازي
٣١٤	سَوْدَةَ بنت زمعة بن قيس القرشية
١٥٣	شُرَيْح بن الحارث الكندي
١٦٣	طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري (أَبُو الطَّيِّبِ)
١٦٢	طَاوُس بن كيسان الحميري
٣١٤	عَائِشَةُ بنت أبي بكر الصديق
١٥٣	عامر بن شراحيل الشَّعْبِيُّ
١٥١	عَبَّاد بن كَثِيرِ الثَّقَفِيِّ
٣١٢	عَبْد الرَّحْمَنِ بن عَوْفِ القرشي الزهري
١٩٨	عبد السيد محمد بن عبدالواحد البغدادي (ابن الصَّبَاغِ)
١٤٨	عَبْدُ اللَّهِ بن أُسَيْدِ بن رفاعة الأسلمي
١٦٤	عبدالرحمن بن إبراهيم بن سباع الفَزَارِيُّ
٤٣	عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السُّيُوطِي
٢٧٨	عبدالرحمن بن أحمد بن محمد السَّرْحَسِيِّ
١٥٤	عبدالرحمن بن عمرو الأَوْزَاعِيُّ
١٩٨	عبدالرحمن بن مأمون النيسابوري المَتَوَلِّي
١٦٤	عبدالرحمن بن محمد بن أحمد الفُورَانِيُّ
٤٤	عبدالرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي
٣٠٩	عبدالعزيز بن عبدالله الدَّارَكِيُّ
١٦٧	عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم الرَّافِعِيُّ
١٥٤	عبدالله بن أَبِي نَجِيحِ يسار الثقفي
١٦٤	عبدالله بن أحمد بن عبدالله (القَفَّالُ)

الصفحة	اسم العالِم
١٥٢	عبدالله بن عَبَّاسِ بن عبدالمطلب الهاشمي
١٥٠	عبدالله بن محمد بن إبراهيم (ابن أَبِي شَيْبَةَ)
١٤٧	عبدالله بن مَسْعُودِ بن غافل الهذلي
٢٠٢	عبدالله بن يوسف بن عبدالله الجويني (أَبُو مُحَمَّدٍ)
١٦٨	عبدالمالك بن عبدالله بن يوسف الجويني (الإمام)
٢٧٧	عبد الوهاب بن خلف العلامي (ابن بِنْتِ الْأَعَزِّ)
٤٢	عبد الوهاب بن علي السُّبكي
١٥١	عُرْوَةَ بن الزبير بن العوام القرشي
١٥٢	عَطَاء بن أبي رباح أسلم المكي
١٥٢	عِكْرِمَةَ بن عبدالله البربري
٢٦	علي بن إبراهيم بن داود (ابن العطار)
١٦٣	علي بن أحمد بن سعيد الفارسي الأندلسي (ابن حَزْم)
٦٣	علي بن عبد الكافي بن علي السُّبكي
١٥٠	علي بن عبدالله بن جعفر السعدي (ابن المَدِينِي)
١٥١	علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدَّارْقُطَنِي
١٨٢	علي بن محمد بن حبيب الماوردي
٦٠	علي بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الجزري (ابن الأثير)
٢٢٦	عمر بن عبدالله بن موسى أبو حفص (ابن الوَكِيل)
١٥٣	قَبِيصَةَ بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي
٥٨	قُطْرُ بن عبدالله المعزي
١٥٣	مُجَاهِد بن جبر المكي
١٦٦	محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري

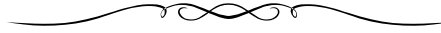
الصفحة	اسم العالِم
٢٣	محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن قيم الجوزية)
٦٢	محمد بن أبي بكر بن إبراهيم (ابن النقيب)
٢٩٩	محمد بن أحمد بن عبدالله المروزي الفاشاني (أبو زيد)
٣٣	محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
١٩٤	محمد بن أحمد بن محمد العبادي الهروي (أبو عاصم)
٢٠١	محمد بن أحمد بن محمد المصري (ابن الحداد)
١٦٥	محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمى النيسابوري
٢٢٦	محمد بن الفضل بن سلمة الضبي (ابن سلمة)
١٩٩	محمد بن داود بن محمد الداودي
٢٢	محمد بن علي بن وهب القشيري (ابن دقيق العيد)
١٦٨	محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي
١٥٣	محمد بن مسلم بن عبيدالله الزهري
١٤٩	محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)
٢٠٥	محمد بن يونس بن محمد بن منعة الإربلي (ابن يونس)
٢٨٢	محمود بن محمد بن العباس الخوارزمي
١٥٤	مكحول بن زيد الدمشقي
١٨٤	موسى بن أبي الجارود
٥٩	هولاكو بن تولى بن جنكيز خان
٢٦	ياسين بن يوسف المراكشي
٢١٠	يوسف بن أحمد بن كج الدينوري (ابن كج)
٥٩	يوسف بن الأمير نجم الدين أيوب الدويني (الأيوبي)
٦٢	يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف المزي

الصفحة	اسم العالم
٢٤٧	يوسف بن محمد الشيه الأبيوزدي
١٨٣	يوسف بن يحيى القرشي البويطي



## فهرس الفرق والأماكن والبلدان

الصفحة	الكلمة
٣٩	الأشاعرة
٦٠	دمياط
٥٨	عين جالوت
٢٧٦	الغربيّة
٢٤٤	المُعْتَرِلة





## فهرس القواعد والضوابط الفقهية

الصفحة	القاعدة أو الضابط الفقهى
٢٧٨	اخْتِلَافُ الصِّفَةِ لَيْسَ كَاخْتِلَافِ الْعَيْنِ
٢٤٤	الْأَمْرُ الْمَعْلَقُ عَلَى الشَّرْطِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ نَسْخُهُ قَبْلَ وُجُودِ شَرْطِهِ
٢٤٤	الْأَمْرُ بِالشَّرْطِ أَمْرٌ نَاجِزٌ يَجُوزُ نَسْخُهُ قَبْلَ الشَّرْطِ
٢٩٢	أَنَّ الزَّوْجَ إِنْ مَلَكَ الْعَدَدَ الْمَسْئُولَ كُلَّهُ فَأَجَابَهَا فَلَهُ الْمَسْمَى، وَإِنْ أَجَابَهَا إِلَى بَعْضِهِ فَلَهُ قِسْطُهُ بِالتَّوْزِيعِ، وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ بَعْضَ الْمَسْئُولِ؛ فَإِنْ تَلَفَّظَ بِالْمَسْئُولِ أَوْ حَصَلَ مَقْصُودُهَا بِمَا وَقَعَ اسْتَحَقَّ الْمَسْمَى، وَإِلَّا وَزَعِ الْمَسْمَى عَلَى الْعَدَدِ الْمَسْئُولِ
١٨٣	أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا شَاعَ فِي الْعُرْفِ وَالِاسْتِعْمَالِ لِلطَّلَاقِ؛ التَّحَقَّقَ بِمَا تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ وَلِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرِيعَةِ، وَالخُلْعُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ
٢٥٧	بَابُ الخُلْعِ أَوْ سَعٍ مِنْ بَابِ الْبَيْعِ
٣٠٩	البُضْعُ لَا يَمْلِكُهُ بِالْعَوَضِ إِلَّا زَوْجٌ بِنِكَاحٍ أَوْ زَوْجَةٌ بِخُلْعٍ
٢٤٣	الْبَيْعُ وَنَحْوِهِ؛ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ الْإِيقَاعَ بِالشَّرْطِ، وَلَا يَقْبَلُ التَّغْلِيقَ عَلَى الشَّرْطِ
٢٣١	تَحُلُّ الْكَلَامِ الْيَسِيرِ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ لَا يَضُرُّ
٢٢٨	الخُلْعُ إِذَا عَادَ إِلَى الْعَوَضِ لَمْ يَفْسُدِ الخُلْعُ، وَإِذَا عَادَ إِلَى الْبُضْعِ فَسَدَ الخُلْعُ
٢٧٢	الخُلْعُ فِيمَا يَرْجَعُ إِلَى الْمَالِ كَسَائِرِ الْمَعَامَلَاتِ
٣٣٤	الخُلْعُ يُحْتَمَلُ فِيهِ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِي الْبَيْعِ
٣٢٢	الَّذِي لَا يَقَعُ أَصْلًا: هُوَ الَّذِي يَكُونُ الطَّلَاقُ فِيهِ مُعْلَقًا وَلَمْ يُوْجَدْ شَرْطُهُ
٣٢٢	الَّذِي يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ بِالْمَسْمَى: أَنْ تَكُونَ الصِّيغَةُ صَحِيحَةً وَالْعَوَضُ صَحِيحًا
٣٢٢	الَّذِي يَقَعُ فِيهِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ: هُوَ الَّذِي تَكُونُ الصِّيغَةُ صَحِيحَةً وَالْفَسَادُ فِي الْعَوَضِ

الصفحة	القاعدة أو الضابط الفقهي
٣٢٢	الَّذِي يَقَعُ فِيهِ رَجْعِيًّا: هُوَ الَّذِي يَكُونُ الْفَسَادُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الصَّيْغَةِ، وَيَكُونُ الطَّلَاقُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ مُنْجَزًا غَيْرَ مُعَلَّقٍ
٢٣٨	الصَّرَاحَةُ تُوْخَذُ مِنَ الشُّيُوعِ فِي الْعُرْفِ
٢٤٥	الطَّلَاقُ لَا يَقْبَلُ الشَّرْطُ فِي الْوُقُوعِ وَإِنْ قَبِلَهُ فِي الْإِيقَاعِ
٢٧٣	الْعَادَةُ الْغَالِبَةُ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ فِي الْمَعَامَلَاتِ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا وَرَغْبَةِ النَّاسِ فِيهَا يَرُوجُ فِي الْبُقْعَةِ غَالِبًا، وَلَا تُؤَثِّرُ فِي التَّعْلِيْقِ وَالْإِقْرَارِ
٢٢٨	فَسَادُ الشَّرْطِ فِي النِّكَاحِ إِذَا عَادَ إِلَى الْعَوْضِ لَمْ يَفْسُدِ النِّكَاحُ، وَإِذَا عَادَ إِلَى الْبُضْعِ كَالشُّعَارِ وَالْخِيَارِ فَسَدَ النِّكَاحُ
١٨٦	الْفَسْخُ بِالْتَّرَاضِي لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى عَوْضٍ
١٧٠	الْفَسْخُ يَقْتَضِي تَرَادُّ الْعَوْضَيْنِ
١٧٩	كُلُّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ وَلَمْ يَتَكَرَّرْ فِي كَوْنِهِ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً وَجِهَانِ
٢٤٣	لَا يَقْبَلُ الْإِيقَاعُ بِالشَّرْطِ، مَعَ أَنَّهُ يَقْبَلُ التَّعْلِيْقَ عَلَى الشَّرْطِ
١٧٩	مَا تَكَرَّرَ عَلَى أَلْسِنَةِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ صَرِيحٌ قَطْعًا
١٧٩	مَا تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ صَرِيحٌ قَطْعًا
١٨١	مَا تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ، وَشَاعَ عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ وَالْعَوَامِّ فَهُوَ صَرِيحٌ قَطْعًا، كَلْفِظِ الطَّلَاقِ
١٨١	مَا تَكَرَّرَ وَلَمْ يَشْعُرْ كَلْفِظِ الْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ، فَفِيهِ خِلَافٌ
١٧٩	مَا شَاعَ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامَّةِ "كَحَلَالِ اللَّهِ عَلَيَّ حَرَامٌ"، فِيهِ خِلَافٌ
١٨١	مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ، وَلَمْ يَرِدْ، وَلَا شَاعَ عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ، لَكِنْ شَاعَ عِنْدَ الْعَوَامِّ "كَحَلَالِ اللَّهِ عَلَيَّ حَرَامٌ"، فَفِيهِ الْخِلَافُ الْمَعْرُوفُ
١٨١	مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ، لَكِنَّهُ شَائِعٌ عَلَى لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ كَالخُلْعِ، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ صَرِيحٌ، وَقِيلَ كِنَايَةً
١٨١	مَا وَرَدَ وَلَمْ يَشْعُرْ، فَفِيهِ خِلَافٌ، كَالْإِفْتِدَاءِ
٢٧٢	الْمَعَامَلَاتُ تُنَزَّلُ عَلَى النَّقْدِ الْغَالِبِ

الصفحة	القاعدة أو الضابط الفقهي
١٦٩	مَنْ مَلَكَ ثَمَنًا لَشَيْءٍ خَرَجَ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّجْعَةُ فِيمَا مَلَكَهُ غَيْرُهُ
٢٢٤	مَنْ مَلَكَ عِوَضَ شَيْءٍ خَرَجَ مِنْ مَلَكَهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّجْعَةُ
٣٠٥	يَجُوزُ الْاِعْتِيَاضُ عَنِ الطَّلَاقِ الْمَعْلَقِ كَمَا يَجُوزُ الْاِعْتِيَاضُ عَنِ الطَّلَاقِ الْمُنَجَّزِ



## فهرس المصطلحات والغرب

الصفحة	الكلمة
٢٧٠	الأرّش
١٧٠	الإقالة
٢٧٧	أيش
١٥٨	البضع
١٤٩	التابعي
٣٣١	تتهاتران
١٥٨	الترجمان
١٩٦	الجمالة
٤٣	الحصور
١٤٦	الخلع
٢٢٥	الدينار
٤٣	الربع
١٥٧	الرجعة
٢٢٨	الردة
٢٤٢	الرهن
٢٠٩	الزق
٢٧٥	السيكة
٣٠٨	السفه
٢١٢	السلم
٢٢٨	الشغار

الصفحة	الكلمة
١٥٠	الصَّحَابَة
٢١٢	الصَّرْف
١٤٦	الصَّرِيح
٣٠٠	الصَّفَقَة
٢٨٥	الصَّك
٣٥٢	ضَمَانٌ عَقْدٌ
٣٥٢	ضَمَانٌ يَدٌ
٢٤٢	الصَّمِيم
١٤٦	الطَّلَاق
١٩٠	الظُّهَار
١٥٩	الفِدْيَة
١٤٦	الْفُرْقَة
٢٦٥	القِن
١٦٥	قَوْلِ الصَّحَابِيِّ
١٩٧	الْكِتَابَة
١٤٧	الْكِنَايَة
١٨٥	اللَّجَاج
٣٠٦	اللُّقْطَة
١٤٩	مَجْهُولُ الْحَالِ
٢٦٥	الْمُدَبَّر
١٩٨	المُعَاطَة
٢٥٨	المُقَاصَّه

الصفحة	الكلمة
٢٦٦	المُكَاتَب
١٨٦	مَهْرُ المِثْلِ
٢٤٦	النَّذْر
٢٧٦	نَعْلُ الدَّابَّةِ
٢٧١	النُّقْرَة
١٦١	النُّكْتَة
٢٤٣	الهَرَوِيّ
٤٣	الهَصُور
٢٧٣	الْوَازِنَة
٢٢٤	الْوَلَاء
٢٩٠	يَتَشَعَّثُ
٨٢	يَطْلُخِم

## فهرس الكتب

الصفحة	اسم الكتاب
١٤٨	أحكام القرآن للإمام الشافعي
١٤٦	الأم
١٤٦	الإملاء
٢٦٩	البيسط
٢٠٢	التمة
٢٨١	تعليق القاضي الحسين
٢١٧	التقريب
٢٠٨	التلخيص
٢٤٠	التلخيص
١٧٣	التنبيه
٢٧٠	التهديب
٣٠٩	الدخائر
١٩٤	الزيادات
٢٠٠	الشامل
٢٥٥	شرح الجويني
٢١١	الشرح الكبير
٣٤٣	عيون المسائل
١٧٧	الفتاوى
١٨٨	فتاوى البغوي
٢٨٦	فتاوى القفال

الصفحة	اسم الكتاب
٢٨٢	الكافي
٢٣٠	المجرد
٢١١	المحرر
٢٥٣	المختصر
١٥٠	مُصَنَّف ابن أبي شيبة
١٨٧	الوجيز
٢٤١	الوسيط





## فهرس المدارس

الصفحة	اسم المدرسة
٢١	دار الحديث الأشرفية
٢١	دار الحديث الشقيشفية
٢١	دار الحديث المروية
٨٥	المدرسة الأتابكية
٣٧	المدرسة الإقبالية
٢١	المدرسة الجوزية
٣٧	المدرسة الركنية
٢٧	المدرسة الرّواحية
٨٤	المدرسة الشامية
٢١	المدرسة الصدرية
٢١	المدرسة الصلاحية
٢١	المدرسة الظاهرية
٨٥	المدرسة العادلية
٣٧	المدرسة الفلكية
٢١	المدرسة الكاملية
٢١	المدرسة الناصرية

## فهرس المصادر والمراجع

- (١) الابتهاج في بيان اصطلاح المنهاج
- (٢) الابتهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة: ٧٥٦هـ، جميع النسخ التي سبق وصفها في القسم الدراسي.
- (٣) أبجد العلوم، الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي، المتوفى سنة: ١٣٠٧هـ، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.
- (٤) الإبهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة: ٧٥٦هـ، وابنه عبد الوهاب، المتوفى سنة: ٧٧١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- (٥) إتحاف السادة المتقين، محمد مرتضى الزبيدي، المتوفى سنة: ١٢٠٥هـ، دار الفكر، بيروت.
- (٦) أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي، المعروف بـ(الخصاص)، المتوفى سنة: ٣٧٠هـ، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١٢هـ.
- (٧) أحكام القرآن، محمد بن عبد الله المعافري، المعروف بـ(ابن العربي)، المتوفى سنة: ٥٤٣هـ، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.
- (٨) الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، المتوفى سنة: ٦٣١هـ، تحقيق سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.

- (٩) إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد، المتوفى سنة: ٥٠٥هـ، دار المعرفة، بيروت.
- (١٠) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة: ١٢٥٠هـ، تحقيق: محمد سعد البدري، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- (١١) أساس البلاغة، محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، المتوفى سنة: ٥٣٨هـ، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- (١٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، المتوفى سنة: ٤٦٤هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- (١٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير، المتوفى سنة: ٦٣٠هـ، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- (١٤) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا بن محمد الأنصاري، المتوفى سنة: ٩٢٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ط ١، ١٩٩٧هـ.
- (١٥) الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة: ٧٧١هـ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- (١٦) الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة: ٩١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- (١٧) الإشراف على مذاهب العلماء، محمد بن إبراهيم بن المنذر، أبو بكر النيسابوري الشافعي، الشهير بـ(ابن المنذر)، المتوفى سنة: ٣١٨هـ،

- (١٨) الإصابة في معرفة الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة: ٨٥٢هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- (١٩) إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر، المشهور ب(ابن قيم الجوزية)، المتوفى سنة: ٧٥١هـ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجليل، بيروت، ١٩٧٣م.
- (٢٠) الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٩٧٩م.
- (٢١) أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين الصفدي، المتوفى سنة: ٧٦٤هـ، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ.
- (٢٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، تحقيق: د/ ناصر العقل، دار العاصمة، الرياض ط ٦، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- (٢٣) الإقناع، علي بن محمد الماوردي، المتوفى سنة: ٤٥٠هـ. بدون دار طبع.
- (٢٤) الإقناع، محمد الشربيني الخطيب، المتوفى سنة: ٩٧٧هـ، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- (٢٥) الأم، محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة: ٢٠٤هـ، تصحيح: محمد زهري النجار، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ.
- (٢٦) الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين، عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق.
- (٢٧) الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه، أحمد عبد العزيز الحداد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.

- (٢٨) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علي بن سليمان المرادوي، المتوفى سنة: ٨٨٥هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٢٩) أنوار البروق في أنواع الفروق، (الفروق)، أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، المتوفى سنة: ٦٨٤هـ، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م
- (٣٠) أنيس الفقهاء، قاسم بن عبد الله القنوي، المتوفى سنة: ٩٧٨هـ، تحقيق: أحمد ابن عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء، جدة، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- (٣١) الأيوبيون في مصر والشام، سعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.
- (٣٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.
- (٣٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين العابدين، إبراهيم بن نجيم الحنفي، المتوفى سنة: ٩٧٠هـ، دار المعرفة، بيروت ط ٢
- (٣٤) البحر المحيط في أصول الفقه، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، المتوفى سنة: ٧٩٤هـ، تحقيق محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- (٣٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين مسعود الكاساني، المتوفى سنة: ٥٨٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م.
- (٣٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن رشد، المتوفى سنة: ٥٩٥هـ، دار الفكر، بيروت.
- (٣٧) البداية والنهاية، عماد الدين، أبو الفداء، إسماعيل بن كثير القرشي، المتوفى سنة: ٧٧٤هـ، مكتبة المعارف، بيروت.

(٣٨) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة: ١٢٥٠هـ، دار المعرفة، بيروت.

(٣٩) البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، عمر بن علي الأنصاري المعروف بـ(ابن الملقن)، المتوفى سنة: ٨٠٤هـ، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

(٤٠) البسيط في فروع الشافعية، محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة: ٥٠٥هـ، رسالة دكتوراه غير منشورة، حققه الطالب: عوض الحربي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٥هـ.

(٤١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المتوفى سنة: ٩١١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

(٤٢) بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط، تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة: ٧٥٦هـ، رسالة ماجستير غير منشورة، حققته: نورة أمين البساطي من جامعة أم القرى، سنة: ١٤١٤هـ.

(٤٣) البيان في مذهب الإمام الشافعي، يحيى بن أبي الخير العمراني، المتوفى سنة: ٥٥٨هـ، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة.

(٤٤) تاج العروس، محمد مرتضى الزبيدي، المتوفى سنة: ١٢٠٥هـ، دار الهداية.

(٤٥) تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد خلدون، المتوفى سنة: ٨٠٨هـ، دار القلم، بيروت، ط ٥، ١٩٨٤م.

(٤٦) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

(٤٧) تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة: ٧٤٨هـ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

- (٤٨) التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، د/ أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٧ م.
- (٤٩) التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة: ٢٥٦ هـ، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
- (٥٠) تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، محمد سهيل طقوس، دار النفائس، بيروت، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.
- (٥١) تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، المتوفى سنة: ٤٦٣ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٥٢) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٨٣ هـ، ١٩٦٤ م.
- (٥٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي الزيلعي، المتوفى سنة: ٧٤٣ هـ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٣١٣ هـ.
- (٥٤) تتمه الإبانة، عبد الرحمن بن مأمون المعروف بالمتولي، المتوفى سنة: ٤٧٨ هـ، رسالة دكتوراه غير منشورة، حققتها حصة بنت عبد العزيز السديس، جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ.
- (٥٥) التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل، عبد العزيز بن مرزوق الطريفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ هـ.
- (٥٦) تحرير ألفاظ التنبيه، يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة: ٦٧٦ هـ، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٨ هـ.

- (٥٧) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، علاء الدين علي العطار، المتوفى سنة: ٧٢٤ هـ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار العصيمي، الرياض، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- (٥٨) تحفة المحتاج لشرح المنهاج، أحمد بن محمد بن محمد بن حجر الهيتمي، المتوفى سنة: ٩٧٣ هـ، دار صادر، بيروت.
- (٥٩) التحقيق، يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة: ٦٧٦ هـ، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ.
- (٦٠) التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمد الرافي، المتوفى سنة: ٦٢٣ هـ، تحقيق: عزيز الله العطارى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧ م.
- (٦١) تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة: ٧٤٨ هـ، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩ هـ.
- (٦٢) التراتيب الإدارية، عبد الحي الكتاني، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (٦٣) تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، المتوفى سنة/ ٧٧٤ هـ، دار الفكر، بيروت - ١٤٠١.
- (٦٤) تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط ١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
- (٦٥) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة، ١٣٨٤ هـ.
- (٦٦) التلخيص، أحمد الطبري المعروف ب(ابن القاص)، المتوفى سنة: ٣٣٥ هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط ٢، ١٤٢١ هـ.



(٦٧) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، المتوفى سنة: ٧٧٢هـ، تحقيق محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، ط ١، بيروت، ١٤٠٠هـ.

(٦٨) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبدالله بن عبد البر الأندلسي، المتوفى سنة: ٤٦٣هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ هـ.

(٦٩) التنبية، إبراهيم بن علي الشيرازي، المتوفى سنة: ٤٧٦ هـ، تحقيق: عماد الدين حيدر علي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ.

(٧٠) تهذيب الأسماء واللغات، يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.

(٧١) تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة: ٨٥٢هـ، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

(٧٢) تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، المتوفى سنة: ٧٤٢هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة: ط ١، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

(٧٣) تهذيب اللغة، محمد أحمد الأزهرري، المتوفى سنة: ٣٧٠هـ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

(٧٤) التهذيب، محمد الحسين البغوي، المتوفى سنة: ٥١٦هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

- (٧٥) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين الدمشقي محمد بن عبد الله بن محمد القيسي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوس، مؤسسة الرسالة ط ١، بيروت ١٩٩٣ م.
- (٧٦) التوقيف على مهات التعاريف، تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوي، المتوفى سنة: ١٠٣١ هـ، تحقيق، محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ١٤١٠، ط ١،
- (٧٧) تيسير التحرير، محمد أمين المعروف بأمر شاه، المتوفى سنة: ٩٧٢ هـ، دار الفكر، بيروت.
- (٧٨) الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، المتوفى سنة: ٢٦١ هـ، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر ط ١، ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م.
- (٧٩) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة: ٣١٠ هـ، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- (٨٠) الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، المتوفى سنة: ٦٧١ هـ، دار الشعب، القاهرة، ط ٢، ١٣٧٢ هـ
- (٨١) الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة: ٣٢٧ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٣٧١ هـ.
- (٨٢) حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرّة العين بمهات الدين، أبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي، دار الفكر، بيروت.
- (٨٣) حاشية البجيرمي، سليمان بن عمر البجيرمي، المتوفى سنة: ١٢٢١ هـ، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.
- (٨٤) حاشية الجمل على شرح المنهج، سليمان الجمل، دار الفكر، بيروت.

- (٨٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد الدسوقي ١٢٣٠ هـ،  
تحقيق: محمد عlish، دار الفكر، بيروت.
- (٨٦) حاشية الرملي على أسنى المطالب، أحمد بن حمزة الرملي، المتوفى سنة: ٩٥٧ هـ،  
مطبوع بهامش أسنى المطالب، دار الكتاب لإسلامي، القاهرة.
- (٨٧) حاشية القليوبي على شرح جلال الدين المحلي للمنهاج، أحمد بن أحمد القليوبي،  
المتوفى سنة: ١٠٦٩ هـ، تحقيق: مركز البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت،  
ط١، ١٤١٩ هـ.
- (٨٨) حاشية رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين الشهير بابن عابدين، المتوفى  
سنة: ١٢٥٥ هـ، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١ هـ.
- (٨٩) حاشية عميرة، شهاب الدين أحمد البرلُسي، المتوفى سنة: ٩٥٧ هـ، دار الفكر،  
بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.
- (٩٠) الحاوي الكبير، علي بن محمد الماوردي، المتوفى سنة: ٤٥٠ هـ، تحقيق: علي محمد  
معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٩١) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي،  
المتوفى سنة: ٩١١ هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب  
العربية، ط١، ١٣٧٨ هـ.
- (٩٢) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد  
الشاشي القفال، تحقيق: ياسين أحمد إبراهيم درادكة، مؤسسة الرسالة الحديثة،  
عمان، ١٩٨٨ م.
- (٩٣) حواشي الشرواني، عبد الحميد الشرواني، دار الفكر، بيروت.

- (٩٤) خبايا الزوايا، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، المتوفى: سنة: ٧٩٤هـ، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط ١، الكويت، ١٤٠٢هـ.
- (٩٥) الخزائن السنينة من مشاهير الكتب الفقهية، عبد القادر الأندونسي، عناية: عبد العزيز بن السائب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ
- (٩٦) خزانة التراث (قرص مضغوط) فهرس شامل لعناوين المخطوطات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، شركة العريس.
- (٩٧) خطط الشام، محمد كرد علي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٨٩هـ.
- (٩٨) خطط المقرئزي (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، أحمد بن علي المقرئزي، المتوفى سنة: ٨٤٥هـ، دار صادر، بيروت.
- (٩٩) الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي، المتوفى سنة: ٩٢٧هـ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
- (١٠٠) دراسة في تاريخ الأيوبيين والمماليك، السيد عبد العزيز سالم، وسحر السيد عبد العزيز سالم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط ١، ١٩٩٧م.
- (١٠١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر، المتوفى سنة: ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط ٢، ١٣٩٢هـ.
- (١٠٢) دقائق المنهاج، يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة: ٦٧٦هـ، تحقيق: إياد أحمد الغوج، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٦م،
- (١٠٣) الدبياج المذهب في أحكام المذهب، محمد بن حسن البني، المتوفى سنة: ٨٦٥هـ، تحقيق محمد عوض الثمالي، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

- (١٠٤) ديوان أبي فراس الحمداني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (١٠٥) الذخيرة، أحمد بن إدريس القرافي، المتوفى سنة: ٦٨٤هـ، تحقيق: سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٤م.
- (١٠٦) ذيل تذكرة الحفاظ، محمد بن علي الحسيني، المتوفى سنة: ٧٦٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٠٧) الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة: ٢٠٤هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٣٥٨هـ.
- (١٠٨) روضة الطالبين، يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة: ٦٧٦هـ، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.
- (١٠٩) روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن محمد بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة: ٦٢٠هـ، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
- (١١٠) زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية، المتوفى سنة: ٧٥١هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط ١٤، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
- (١١١) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد الأزهرى، المتوفى سنة: ٣٧٠هـ، تحقيق: محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٣٩٩هـ.
- (١١٢) السراج الوهاج على متن المنهاج، محمد الزهري الغمراوي، دار المعرفة، بيروت.

- (١١٣) سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج، أحمد ميقرى شميلة الأهدل، المتوفى سنة: ١٣٩٠ هـ، عناية: إسما عيل عثمان زين، مطبوع بذييل منهاج الطالبين دار المنهاج، جدة، ط ١، ١٤٢٦ هـ.
- (١١٤) سمط النجوم العوالي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي العاصمي المكي، المتوفى سنة: ١١١١ هـ، تحقيق: عادل عبد الموجود - علي محمد معوض دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٨ م.
- (١١٥) سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، المتوفى سنة: ٢٧٥ هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١١٦) سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، المتوفى سنة: ٢٧٩ هـ، تحقيق، أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (١١٧) سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة: ٣٨٥ هـ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦ هـ.
- (١١٨) السنن الكبرى للبيهقي، أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة: ٤٥٨ هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ.
- (١١٩) سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور الخرساني، المتوفى سنة: ٢٢٧ هـ، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار، الصمعي، الرياض، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- (١٢٠) سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة: ٧٤٨ هـ، أشرف على التحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ١٤١٣ هـ.
- (١٢١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، المتوفى سنة: ١٠٨٩ هـ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٦ هـ.

(١٢٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، المتوفى سنة: ٧٦٩هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

(١٢٣) شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، المتوفى سنة: ٥١٦هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

(١٢٤) شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، ط ٤، بيروت، ١٣٩١هـ.

(١٢٥) الشرح الكبير، (فتح العزيز شرح الوجيز)، عبد الكريم بن محمد الرافي، المتوفى سنة: ٦٢٣هـ، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

(١٢٦) شرح المنهج، زكريا بن محمد الأنصاري، المتوفى سنة: ٩٢٥هـ، دار الفكر، بيروت.

(١٢٧) شرح النووي على صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة: ٦٧٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ.

(١٢٨) شرح مختصر خليل، محمد بن عبد الله الخرشبي، المتوفى سنة: ١١٠١هـ، دار الفكر، بيروت.

(١٢٩) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة: ٢٥٦هـ، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

(١٣٠) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، المتوفى سنة: ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(١٣١) صور من الحضارة العربية والإسلامية في سلطنة المهاليك، حياة ناصر الحجبي، الكويت، دار القلم، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

- (١٣٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة: ٩٠٢هـ، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- (١٣٣) طبقات الحفاظ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المتوفى سنة: ٩١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- (١٣٤) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين، عبد الوهاب بن علي السبكي، المتوفى سنة: ٧٧١هـ. تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- (١٣٥) طبقات الشافعية، أبو بكر ابن هداية الله الحسيني، المتوفى سنة: ١٠١٤هـ، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديد، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م.
- (١٣٦) طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبة، المتوفى سنة: ٨٥١هـ، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- (١٣٧) طبقات الشافعية، عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، المتوفى سنة: ٧٧٢هـ، دار العلوم، الرياض، ١٤٠١هـ.
- (١٣٨) طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، المتوفى سنة: ٦٤٣هـ، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- (١٣٩) طبقات الفقهاء الشافعيين، إسماعيل بن كثير القرشي، المتوفى سنة: ٧٧٤هـ، تحقيق: أحمد عمر هاش ومحمد زينهم، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٤١٣هـ.
- (١٤٠) طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي الشيرازي، المتوفى سنة: ٤٧٦هـ، تحقيق: خليل الميس، دار القلم، بيروت.
- (١٤١) الطبقات الكبرى، محمد بن سعد البصري، المتوفى سنة: ٢٣٠هـ، دار صادر، بيروت.



- (١٤٢) طبقات المفسرين، تأليف: أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط ١، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م.
- (١٤٣) طلبة الطلبة، عمر بن أحمد النسفي، المتوفى سنة: ٥٣٧ هـ، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار النفائس، عمان، ١٤١٦ هـ.
- (١٤٤) العبر في خبر من غير، محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة: ٧٤٨ هـ، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط ٢، ١٩٨٤ م.
- (١٤٥) عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، دار الجيل، بيروت.
- (١٤٦) العصر المملوكي في مصر والشام، سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- (١٤٧) غريب الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المتوفى سنة: ٢٧٦ هـ، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٣٩٧ هـ.
- (١٤٨) غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، أحمد بن محمد الحنفي، المتوفى سنة: ١٠٩٨ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
- (١٤٩) فتاوى ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المتوفى سنة: ٦٤٣ هـ، طبعة الجامع الكبير لكتب التراث الإسلامي والعربي، الإصدار الثاني: ١٤٢٦، ٢٠٠٦ هـ.
- (١٥٠) فتاوى الرملي، شمس الدين محمد الرملي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.
- (١٥١) فتاوى السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة: ٧٥٦ هـ، دار المعرفة، لبنان، بيروت،

- (١٥٢) الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار الفكر، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- (١٥٣) الفتاوى، القاضي حسين بن محمد المرورودي، المتوفى سنة: ٤٦٢ هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (مخطوط). برقم: (١٠٩١٤ ف).
- (١٥٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تصحيح محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- (١٥٥) فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، حققه عبد الله بن عمر بصفر، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢١ هـ.
- (١٥٦) فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار الفكر ط ٢، بيروت.
- (١٥٧) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، الأردن، عمان، ١٤٢٢ هـ.
- (١٥٨) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار العربي الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢ هـ.
- (١٥٩) الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، المتوفى سنة: ٣٨٥ هـ، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م.
- (١٦٠) الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية من المسائل والضوابط والقواعد الكلية، علوي بن أحمد السقاف، مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٠ م.
- (١٦١) فوات الوفيات، محمد بن شاعر الكتبي، المتوفى سنة: ٧٦٤ هـ، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م.

- (١٦٢) القاموس الفقهي لقاموس، لغة واصطلاحًا، سعدي أبو حبيب، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٨ هـ.
- (١٦٣) القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المتوفى سنة: ٨١٧ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (١٦٤) القديم والجديد من أقوال الإمام الشافعي من خلال كتاب منهاج الطالبين، محمد سميعي الرستاق، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٦ هـ.
- (١٦٥) القواعد، لابن رجب الحنبلي، مكتبة مصطفى نزار الباز، مكة المكرمة، ط ٢، ١٩٩٩ م.
- (١٦٦) القوانين الفقهية، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، المتوفى سنة: ٧٤١ هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- (١٦٧) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد أبو عبد الله الذهبي، المتوفى سنة: ٧٤٨ هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو ط ١، جدة، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢ هـ.
- (١٦٨) الكافي في فقه أهل المدينة، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، المتوفى سنة: ٤٦٣ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
- (١٦٩) الكامل في التاريخ، علي بن أبي الكرم الشيباني، المتوفى سنة: ٦٣٠ هـ، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٥ هـ.
- (١٧٠) كتاب الصداق من الابتهاج، للسبكي، رسالة ما جستير غير منشورة حققه: عبد الحميد بن صالح الكراني، جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ.
- (١٧١) كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢ هـ.

- (١٧٢) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، عبدالعزيز بن أحمد البخاري، المتوفى سنة: ٧٣٠هـ، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.
- (١٧٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الرومي، المتوفى سنة: ١٠٦٧ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣ هـ.
- (١٧٤) كفاية النبيه في شرح التنبيه، أحمد بن محمد، المعروف بابن الرفعة، المتوفى سنة: ٧١٠ هـ، مخطوط مصور بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم: ٤٤٥ فقه شافعي.
- (١٧٥) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين أبي المكارم محمد بن محمد الغزي، المتوفى سنة: ١٠٦١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.
- (١٧٦) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، المتوفى سنة: ٧١١ هـ، دار صادر، بيروت، ط ١.
- (١٧٧) المبدع شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح، المتوفى سنة: ٨٨٤ هـ، المكتب الإسلامي بيروت، ١٤٠٠ هـ.
- (١٧٨) المبسوط، شمس الدين محمد بن أحمد السرخسي، المتوفى سنة: ٤٨٣ هـ، تصحيح: محمد راضي الحنفي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢.
- (١٧٩) مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ١٢٣/٣٩ مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض.
- (١٨٠) المجموع شرح المهذب، يحيى بن شرف النووي، المتوفى: ٦٧٦ هـ، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ. تكملة تقي الدين السبكي.

- (١٨١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم وابنه محمد، دار عالم الكتب، الرياض، ط ٢، ١٤٠٤ هـ.
- (١٨٢) المحرر في الفقه، مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن تيمية، المتوفى سنة: ٦٥٢ هـ، مكتبة المعارف، الرياض، ط ٢، ١٤٠٤ هـ.
- (١٨٣) المحرر في فروع الشافعية، عبد الكريم بن محمد الراجحي المتوفى سنة: ٦٢٤ هـ، تحقيق: محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٦ هـ.
- (١٨٤) المحلى بالآثار، علي بن أحمد بن حزم، المتوفى سنة: ٤٥٦ هـ، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- (١٨٥) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، المتوفى سنة: ٧٢١ هـ، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥ هـ.
- (١٨٦) مختصر الخرقى، أبو القاسم عمر بن الحسين الخرقى، المتوفى سنة: ٣٣٤ هـ، المكتب الإسلامي، ط ٣، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
- (١٨٧) مختصر المزني، إسماعيل بن يحيى المزني، المتوفى سنة: ٢٦٤ هـ، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣ هـ.
- (١٨٨) المدارس في بيت المقدس، عبد الجليل حيسن، مكتبة الأقصى، ط ١.
- (١٨٩) المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، أكرم يوسف القواسمي، دار النفائس، الأردن، ط ١، ١٤٢٣ هـ.
- (١٩٠) المدونة الكبرى، مالك بن أنس الأصبهاني، المتوفى سنة: ١٧٩ هـ، دار صادر، بيروت.

- (١٩١) المذهب الشافعي (نشأته، أطواره، مؤلفاته، خصائصه)، محمد معين دين الله بصري، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٣ هـ.
- (١٩٢) مرآة الجنان وعبرة اليقظان، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، المتوفى سنة: ٧٦٨ هـ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.
- (١٩٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان بن محمد القارئ، المتوفى سنة: ١٠١٤ هـ، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
- (١٩٤) المستصفي في علم الأصول، تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد المتوفى سنة: ٥٠٥ هـ، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية ط ١، بيروت، ١٤١٣ هـ.
- (١٩٥) المسودة في أصول الفقه، عبد السلام، وعبد الحليم، وأحمد، آل ابن تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المدني، القاهرة.
- (١٩٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد الفيومي، المتوفى سنة: ٧٧٠ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- (١٩٧) مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، سعيد عاشور، دار النهضة العربي، بيروت، ١٩٧٢ م.
- (١٩٨) مصطلحات المذاهب الفقهية، وأسرار الفقه، الرموز في الأعلام والكتب والآراء والترجيحات، مريم الظفيري، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
- (١٩٩) المصنف في الأحاديث والآثار، عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، المتوفى سنة: ٢٣٥ هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩ هـ.

- (٢٠٠) المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المتوفى سنة: ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- (٢٠١) المطلب العالي شرح وسيط الإمام الغزالي، أحمد بن محمد، المعروف بابن الرفعة، المتوفى سنة: ٧١٠هـ، (الجزء الخامس عشر)، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم: ١٣١-١٣٣ فقه شافعي.
- (٢٠٢) المعبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، محمد بن عبد الله الزركشي، المتوفى سنة: ٧٩٤هـ، حققه حمدي عبد المجيد السلفي، دار الأرقم، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ.
- (٢٠٣) المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، المتوفى سنة: ٤٣٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- (٢٠٤) معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، المتوفى سنة: ٦٢٦هـ، دار الفكر، بيروت.
- (٢٠٥) معجم الذهبي، محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة: ٧٤٨هـ، تحقيق: روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.
- (٢٠٦) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٢٠٧) معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعة جي، دار النفائس، ط٢، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- (٢٠٨) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- (٢٠٩) معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة: ٤٥٨هـ، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

- (٢١٠) المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد الطرزي، المتوفى سنة: ٦١٦ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (٢١١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، المتوفى سنة: ٧٦١ هـ، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦، دمشق، ١٩٨٥ م.
- (٢١٢) مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، محمد الشربيني الخطيب، المتوفى سنة: ٩٧٧ هـ، دار الفكر، بيروت.
- (٢١٣) المغني شرح مختصر الخرقى، عبد الله بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة: ٦٢٠ هـ، بدار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- (٢١٤) المغول في التاريخ، فؤاد عبد المقصود، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠ م.
- (٢١٥) المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المتوفى سنة: ٢٨٥ هـ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- (٢١٦) مقدمة تحقيق كتاب: السيف المسلول على من سب الرسول، نورة بنت عبد الله مصيري من كلية البنات بجدة.
- (٢١٧) مقدمة تحقيق كتاب: قضاء الأرب في أسئلة حلب: للسبكي، محمد عالم الأفغاني، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٤٠٩ هـ.
- (٢١٨) ملحق الموازين وملكاييل والأطوال، مطبوع بذييل منهاج الطالبين، تأليف غالب محمد أكريم، دار المنهاج، جدة، ٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م.
- (٢١٩) الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، المتوفى سنة: ٥٤٨ هـ، مطبعة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧ م.



- (٢٢٠) منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، عبد القادر بدران، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط ٢ بيروت، ١٩٨٥ م.
- (٢٢١) المنشور في القواعد، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، المتوفى سنة: ٧٩٤ هـ، تحقيق: تيسير فائق أحمد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط ٢، الكويت، ١٤٠٥ هـ.
- (٢٢٢) المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المتوفى سنة: ٩١١ هـ، تحقيق: محمد العيد الخطراوي، مكتبة التراث، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
- (٢٢٣) منهاج الطالبين وعمدة المفتين، يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة: ٦٧٦ هـ، محمد محمد طاهر شعبان، دار المنهاج، جدة، ط ١، ١٤٢٦ هـ.
- (٢٢٤) المنهل الصافي المستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي الأتابكي، المتوفى سنة: ٨٧٤ هـ، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤ م.
- (٢٢٥) المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة: ٩٠٢ هـ، تحقيق: محمد العيد الخطراوي، مكتبة التراث، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
- (٢٢٦) المهذب، إبراهيم بن علي الشيرازي، المتوفى سنة: ٤٧٦ هـ، دار الفكر، بيروت.
- (٢٢٧) مواهب الجليل شرح مختصر خليل، محمد بن محمد الطرابلسي المعروف بالخطاب، المتوفى سنة: ٩٥٤ هـ، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨ هـ.
- (٢٢٨) مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، يوسف بن تغري بردي الأتابكي، المتوفى سنة: ٨٧٤ هـ، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز أحمد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٧ هـ.

- (٢٢٩) الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
- (٢٣٠) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط / د مانع الجهني، ط ٣، ١٤١٨ هـ.
- (٢٣١) موطأ مالك، (رواية محمد بن الحسن)، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، تحقيق د/ تقي الدين الندوي دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤١٣ هـ، ١٩٩١ م
- (٢٣٢) النجم الوهاج في شرح المنهاج، محمد بن موسى الدميري، المتوفى سنة: ٨٠٨ هـ، دار المنهاج، جدة، ط ١.
- (٢٣٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري الأتابكي، المتوفى سنة: ٨٧٤ هـ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.
- (٢٣٤) نزهة المالك والمملوك مختصر من سيرة من ولي مصر من الملوك، حسن بن أبي محمد الهاشمي الصفدي، المتوفى سنة: ٧١٧ هـ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
- (٢٣٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة: ٨٥٢ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٢٣٦) نصب الراية تخريج أحاديث الهداية، عبد الله بن يوسف الزيلعي، المتوفى سنة: ٧٦٢ هـ، تحقيق محمد يوسف البنوري، دار الحديث بمصر ١٣٥٧ هـ.
- (٢٣٧) النقود الإسلامية، المسمى ب( شذور العقود في ذكر النقود)، تقي الدين، أحمد بن علي بن عبد القادر أبو العباس الحسيني العبيدي تقي الدين المقرئ، المتوفى سنة: ٨٤٥ هـ، تحقيق محمد السيد علي بحر العلوم، المكتبة الحيدرية، النجف، ط ٥، ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٧ م
- (٢٣٨) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، محمد بن أحمد الرملي، المتوفى سنة: ١٠٠٤ هـ، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤ هـ.

- (٢٣٩) نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله الجويني إمام الحرمين، المتوفى سنة: ٤٧٨ هـ، تحقيق عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، جدة، ط ١، ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.
- (٢٤٠) النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري، المتوفى سنة: ٦٠٦ هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ.
- (٢٤١) النور السافر عن أخبار القرن العاشر، عبد القادر بن شيخ العيدروسي، المتوفى سنة: ١٠٣٧ هـ، دار الكتب العلمية، ط ١ ١٤٠٥ هـ.
- (٢٤٢) الهداية شرح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر المرغيناني، المتوفى سنة: ٥٩٣ هـ، المكتبة الإسلامية.
- (٢٤٣) هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مصطفى عبد الله الرومي، المتوفى سنة: ١٠٦٧ هـ، دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.
- (٢٤٤) الوافي بالوفيات، خليل بن ايبك الصفدي، المتوفى سنة: ٧٦٤ هـ، تحقيق أحمد الأرنبوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- (٢٤٥) الوجيز، محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة: ٥٠٥ هـ، مطبوع مع الشرح الكبير للرافعي المسمى (فتح العزيز شرح الوجيز)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ.
- (٢٤٦) الوسيط في المذهب، محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة: ٥٠٥ هـ، تحقيق أحمد محمود إبراهيم، دار السلام، ط ١، القاهرة، ١٤١٧ هـ.
- (٢٤٧) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان، المتوفى سنة: ٦٨١ هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان.

(٢٤٨) مواقع الأنترنت : موقع الإسلام اليوم، قسم الفتاوى.

:الموسوعة الحرة وكيبيديا .



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	ملخص الرسالة
٤	The summary of the study (ترجمة ملخص الرسالة)
٥	<b>المقدمة</b>
٧	أهمية المخطوط
٩	أسباب اختيار المخطوط
٩	خطة البحث
١٢	الصعوبات التي واجهت الباحث
١٥	<b>القسم الأول: الدراسة</b>
١٧	المبحث الأول نبذة مختصرة عن صاحب المتن
١٨	التمهيد (عصر مؤلف المتن (الإمام النووي)
٢٤	المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده
٢٦	المطلب الثاني: نشأته
٢٩	المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه
٣٣	المطلب الرابع: آثاره العلمية
٣٧	المطلب الخامس: حياته العملية
٣٩	المطلب السادس: مذهبه وعقيدته
٤١	المطلب السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه
٤٥	المطلب الثامن: وفاته
٤٦	المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن المتن

الصفحة	الموضوع
٤٧	المطلب الأول: أهمية الكتاب
٤٨	المطلب الثاني: منزلته في المذهب
٥٠	المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب
٥٢	المطلب الرابع: التعريف بأهم شروحه
٥٧	المبحث الثالث: التعريف بصاحب الشرح (تقي الدين السبكي)
٥٨	التمهيد: عصر الشارح
٦٣	المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده
٦٥	المطلب الثاني: نشأته
٦٧	المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه
٧١	المطلب الرابع: آثاره العلمية
٨٢	المطلب الخامس: حياته العملية
٨٦	المطلب السادس: مذهبه وعقيدته
٨٧	المطلب السابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه
٨٩	المطلب الثامن: وفاته
٩٠	المبحث الرابع: التعريف بالشرح
٩١	المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب
٩٣	المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه
٩٤	المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب
٩٨	المطلب الرابع: أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده
٩٩	المطلب الخامس: موارد الكتاب ومصطلحاته
١١٠	المطلب السادس: في مزايا الكتاب والمآخذ عليه
١١٥	<b>القسم الثاني: التحقيق</b>

الصفحة	الموضوع
١١٦	أولاً: تمهيد في وصف المخطوط ونسخه
١٣١	ثانياً: بيان منهج التحقيق
١٣٤	نماذج من المخطوط
١٤٤	<b>النص المحقق</b>
١٤٦	<b>فصل: الفرقة بلفظ الخلع طلاق</b> صيغ الخلع وما يتعلق بها
١٤٧	القائلون بأن الخلع طلاق
١٥٢	القائلون بأن الخلع طلاق
١٥٥	أدلة من قال بأن الخلع طلاق
١٥٦	القول بأن الخلع فسخ
١٥٧	أدلة من قال بأن الخلع فسخ
١٦١	اختيار السبكي أن الخلع طلاق
١٦٢	ممن قال بأن الخلع فسخ
١٧٠	أثر الخلع في عدد الطلاق
١٧١	التفريع على أن الخلع طلاق
١٧٢	الألفاظ المستعملة في الفرقة
١٧٢	ألفاظ الفرقة لفظ الخلع
١٧٣	لفظ الفسخ
١٧٤	الخلع بلفظ الطلاق طلاق اتفاقاً
١٧٧	الفرق بين مخالعة العامي والعالم
١٧٧	مسألة الدور في الطلاق وأثر الخلع بعدها
١٧٨	تعليق الخلع بمشيئة الزوجة

الصفحة	الموضوع
١٧٩	الخلع بلفظ المفادة
١٨١	لفظ الخلع من حيث الصراحة والكناية
١٨٢	لفظ الخلع صريح في الطلاق
١٨٣	القول بأن لفظ الخلع كناية في الطلاق
١٨٥	حكم الخلع بغير ذكر المال
١٨٨	الخلع على ما بقي لها من الصداق
١٨٩	التفريع على القول بأن الخلع فسخ
١٩٠	المخالعة بلفظ الفسخ
١٩١	الفسخ بالكناية كالمفادة والتحريم
١٩٢	الخلع بلفظ المفادة
١٩٣	الخلع بكنائيات الطلاق مع النية
١٩٣	الخلع بغير الألفاظ العربية
١٩٣	الخلع بألفاظ البيع
١٩٤	نسبة الخلع إلى المعاملات
١٩٥	شبه الخلع بالمعاوضات
١٩٥	وجه شبه الخلع بالمعاوضة والتعليق
١٩٧	للزوج الرجوع قبل قبول الزوجة تغليبا لحكم المعاوضة
١٩٨	شرط قبول المرأة في المخالعة إذا ابتداء الزوج
١٩٩	من شرط القبول اللفظ المتصل
٢٠٠	الاختلاف بين الإيجاب والقبول
٢٠١	إذا قال طلقتك ثلاثا بالف، فقبلت واحدة بألف
٢٠٣	ألفاظ الزوج إذا كان هو المبتدئ



الصفحة	الموضوع
٢٠٤	صيغة "كل وقت"
٢٠٤	صيغة "أي وقت"
٢٠٥	صيغة "متى"
٢٠٥	صيغة "إذا"
٢٠٥	ما يترتب على بداءة الزوج بصيغة تعليق
٢٠٦	تعليق الخلع بصيغة "متى لم تعطني"
٢٠٦	تعليق الخلع بصيغتي "إن" و "إذا" واشتراط الفور
٢٠٩	اشتراط الفور مخصوص بالزوجة الحرة دون الأمة
٢١١	المجلس الذي يشترط فيه التعجيل
٢١٣	تعليق الخلع بصيغة "مهما"
٢١٤	حكم الخلع إذا كانت الزوجة هي المبتدأة
٢١٥	إذا ابتدأت الزوجة فلها الرجوع قبل جوابه
٢١٦	إذا ابتدأت الزوجة فيشترط جوابه على الفور
٢١٨	إذا طلبت ثلاثا بألف فطلق واحدة بثلثه
٢٢٠	إذا قال طلقتك ثلاثا على ألف، فقبلت واحدة
٢٢٠	إذا قال لامرأته خالعتكما بألف فقبلت إحداهما
٢٢٠	إذا قال خالعتك وضررتك فقبلت
٢٢١	إذا قال طلقتكما على ألف مناصفة
٢٢٢	إذا قالت طلقني بالف فطلق بخمسائة
٢٢٣	الخلع بعوض يقطع الرجعة
٢٢٥	شرط الرجعة في الخلع
٢٢٨	أثر الردة في الخلع

الصفحة	الموضوع
٢٣٣	تحلل الكلام اليسير بين الإيجاب والقبول
٢٣٣	فصل: قال أنت طالق و عليك أو ولي عليك كذا
٢٣٥	إذا قال أنت طالق و عليك كذا وقال أردت مايراد بطلقتك بكذا
٢٣٧	إذا قال أنت طالق و عليك كذا وسبق طلبها بهال
٢٣٩	إذا قال أنت طالق على أن لي عليك كذا
٢٤٠	كلام الغزالي أن الطلاق لا يقبل الشرط
٢٤٣	الفرق بين التعليق على الشرط والإيقاع بالشرط
٢٤٣	تفسير بن أبي الدم لكلام الغزالي
٢٤٤	الفرق بين التعليق على الشرط والإيقاع بالشرط
٢٤٥	إذا قال إن ضمننت لي ألفا فانت طالق
٢٤٧	إذا قال أنت طالق على ألف
٢٤٧	إذا قال متى ضمننت لي ألفا فضمننت ...
٢٤٨	إذا قال طلقتي نفسك إن ضمننت لي ألفا...
٢٥٢	مسألة دخول الشرط على الشرط
٢٥٤	التفريق بين الضمان والتطبيق
٢٥٤	إذا اقتصر على أحدهما التطبيق أو الضمان
٢٥٥	تعليق الطلاق بالإعطاء والإقباض والأداء
٢٥٦	دخول العوض في ملك الزوج بالإعطاء
٢٥٦	المعاطاة في الخلع
٢٥٨	إذا علق طلاقها بإعطاء مال فبعثت به إليه
٢٥٨	إذا علق طلاقها بصيغة إذ وأن
٢٥٩	تعليق الخلع بالإقباض

الصفحة	الموضوع
٢٦٠	شرط تحقق صفة الإقباض
٢٦٠	القبض من الزوجة وهي مكرهة
٢٦٣	تعليق الخلع بإعطاء عبد موصوف
٢٦٤	تعليق الخلع بعبد لم يصفه ولم يعينه
٢٦٧	تعليق الخلع بإعطاء عبد مغضوب
٢٦٨	تعليق الخلع بإعطاء محرم
٢٦٩	تعليق الخلع بإعطاء حرّ
٢٦٩	خروج العوض المعين في الخلع مستحقا ...
٢٧١	تعليق الطلاق بإعطاء دراهم مطلقة ...
٢٧٨	علق طلاقها بثوب موصوف فبان بخلافها
٢٨١	تعليق الخلع بالبراءة من الصداق
٢٨٦	إذا كان يملك طليقة وطلبت ثلاثا فطلق الطليقة
٢٩٣	إذا سألت الثلاث وهو يملكها فطلق واحدة
٢٩٥	إذا سألت واحدة فطلقها ثلاثا
٢٩٦	إذا طلبت واحدة بألف فطلق بمائة
٢٩٧	إذا سألت الطلاق على دراهم فطلق على دنانير
٢٩٩	إذا سألت ثلاثا وهو لا يملك إلا واحدة فطلق ثلاثا
٣٠٠	تبعيض العطلاق
٣٠١	تعليق الخلع بالمستقبل
٣٠٤	إذا علق الزوج الطلاق بصفة وذكر عوضا
٣٠٧	اختلاع الأجنبي
٣١١	استنزال الزوج عن امرأته

الصفحة	الموضوع
٣١٢	الاستئصال عن الوظائف
٣١٥	الخلع من جانب الأجنبي معاوضة فيها شائبة جعالة
٣١٦	التوكيل في الخلع
٣١٨	اختلاع أب الزوجة
٣٢١	اختلاع الأب ابنته بالاستقلال كالخلع بالمغصوب
٣٢١	ضابط العوض في مسائل الخلع
٣٢٢	مقتضى دعوى الوكالة والولاية في الخلع
٣٢٣	اختلع بعين من مالها ولم يتعرض لنيابة ولا استقلال
٣٢٤	إذا اختلع الأب أو الأجنبي ولم يذكر أنه من مالها
٣٢٥	اختلاع الأب بالصداق أو بالبراءة منه
٣٢٦	حكم العوض في الخلع قبل الدخول
٣٢٧	الخلع لا يسقط الصداق الذي في ذمته
٣٢٨	فصل: ادعت خلعاً وانكر صدق بيمينه
٣٣٠	الاختلاف في جنس أو قدر العوض
٣٣٢	خالع الزوج بألف ونويانوعاً
٣٣٧	إذا اختلف المتخالعان فقال أردت دنانير فقالت بل دراهم
٣٤٢	صور الاختلاف في العوض
٣٤٨	اختلاف المتخالعين فيمن عليه العوض
٣٤٩	إذا قالت خالعتني على ألف ضمنها لك غيري
٣٥٠	طلق زوجته وأرضعت ابنته زوجة له أخرى صغيرة واختلفا أيها أسبق
٣٥٠	ادعوى الإكراه في الخلع
٣٥١	خلع الأب لزوجة ابنه الطفل

الصفحة	الموضوع
٣٥١	مخالعة الحامل على نفقة العدة
٣٥٣	قال لامرأته أنت طالق طلقتين إحداهما بألف
٣٥٤	الجمع بين الخلع والبيع
٣٥٧	<b>الفهارس</b>
٣٥٩	فهرس الآيات القرآنية
٣٦٠	فهرس الأحاديث والآثار
٣٦١	فهرس الأشعار
٣٦٢	فهرس الأعلام
٣٦٨	فهرس الفرق والأماكن والبلدان
٣٦٩	فهرس القواعد والضوابط الفقهية
٣٧٢	فهرس المصطلحات والغريب
٣٧٥	فهرس الكتب
٣٧٧	فهرس المدارس
٣٧٨	فهرس المصادر والمراجع
٤٠٥	فهرس الموضوعات

### طلاب وطالبات كلية الشريعة بجامعة أم القرى الذين حققوا كتاب الابتهاج للسبكي:

الاسم	الرسالة	المقرر من المخطوط
١- صقر بن أحمد الغامدي	دكتوراه	كتاب الطهارة
٢- عبدالمجيد بن محمد السبيل	دكتوراه	من أول كتاب الصلاة إلى ما قبل صلاة الجماعة
٣- أمينة الحربي	---	من أول باب صلاة الجماعة إلى آخر الجناز
٤- خان بن محمد عبدالسلام	دكتوراه	كتاب الزكاة
٥- جبر بن عطية السهلي	ماجستير	كتاب الصيام والاعتكاف
٦- عوض بن حسين الشهري	دكتوراه	كتاب الحج
٧- لمياء محمد باحيدرة	دكتوراه	من أول كتاب البيع إلى آخر فصل التصرية
٨- إبتسام الغامدي	دكتوراه	من أول باب المبيع قبل قبضه إلى آخر كتاب السلم
٩- فواز الصادق القايدي	دكتوراه	من أول كتاب الرهن إلى آخر الحوالة والضمان
١٠- محمد مطر السهلي	دكتوراه	من أول كتاب الشركة إلى آخر باب الشفعة
١١- علي بن محمد الزيلعي	دكتوراه	من أول القراض إلى آخر كتاب إحياء الموات
١٢- محمد بن عبدالرحمن البعيجان	دكتوراه	كتاب الوقف
١٣- سامي فراج الحازمي	دكتوراه	من كتاب الهبة إلى آخر الجعالة
١٤- حسن الفيافي	دكتوراه	كتاب الفرائض
١٥- إلهام عبدالله باجنيد	دكتوراه	من أول كتاب الوديعة إلى آخر كتاب قسم الصدقات
١٦- يوسف بن حسن مغربي	دكتوراه	من أول كتاب النكاح إلى فصل فيمن يعقد النكاح
١٧-		من فصل في موانع الولاية للنكاح إلى آخر فصل في تزويج المحجور عليه
١٨- صالح علي أحمد الشمراني	دكتوراه	من باب ما يحرم من النكاح إلى آخر باب نكاح المشرك
١٩- عبد الحميد صالح الغامدي	ماجستير	كتاب الصداق
٢٠- محمد بن حامد الصعيري	ماجستير	باب القسم والنشوز ، وجزء من كتاب الخلع
٢١- محمد بن ناصر الزهراني	ماجستير	تتمة كتاب الخلع
٢٢-		أوائل الطلاق إلى قوله : أنت خلية وبرية ...